

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الحاج لخضر باتنة

قسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب والعلوم الإنسانية

دراسة وظيفية لأسلوب التوكيد

في القرآن الكريم

- رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في اللغة العربية -

إشرافُ :

إعدادُ الطالبة :

الأستاذ الدكتور السعيد هادف

عائشة عبيزة

لجنة المناقشة :

- الأستاذ الدكتور : السعيد بن إبراهيم (جامعة باتنة) رئيساً
- الأستاذ الدكتور : السعيد هادف (جامعة باتنة) مشرفاً ومقرراً
- الأستاذ الدكتور : بلقاسم ساعي (جامعة باتنة) عضواً ممتحناً
- الأستاذ الدكتور : السعيد شنوقة (جامعة الطارف) عضواً ممتحناً
- الأستاذ الدكتور : عمار شلواي (جامعة بسكرة) عضواً ممتحناً
- الأستاذة الدكتورة : ذهبية بو رويس (جامعة الأمير عبد القادر - قسنطينة) عضواً ممتحناً

السنة الجامعية : 2008-2009

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِیْمِ

إهداء

أهدي ثمرة عملي في هذه الصفحات إلى قرتي عيني

ولديّ الحبيبين؛

وإلى من كان معي طوال رحلتي في هذا البحث

بصبر وتوجيه ودعاء

إلى أبي محمد وهارون

المقدمة :

يُعد البحث في الصّلات القائمة بين الخطاب في جانبه اللفظي و المعنوي من أهمّ الجوانب التي يمكن للدارس تتبعها في ضوء المنهج الوظيفي، ونحن في هذا البحث يمكن أن نقف على تلك الوشائج القائمة بين نظام اللغة في تراكيبها وبين ما تؤدّيه من معان وأغراض تتعلق بقصد المتكلم وفهم المتلقي، هذا الأخير الذي يختلف في تقبله للخطاب تصديقاً أو تكذيباً، إنكاراً أو تردّداً؛ مما يستوجب من المتكلم صوغ كلامه وفق هذه الحالات العامة لتلقي خطابه، وهو ما يمكن تطبيقه في أسلوب التوكيد الذي تمثل فيه الزيادة في المبنى النموذج الأساسي للتعبير فيه، وذلك على اعتبار أنه يمثل فكرة تكرار المعنى بأي صورة كانت سواء بلفظه كما هو حرفاً كان أو اسماً أو فعلاً أو جملة أو شبه جملة، وهو ما يدخل في التوكيد اللفظي، أو تكرار المعنى بمفهومه ولكن في صورة لفظية مخالفة للفظه وهو ما يسمى بالتوكيد المعنوي، وهذه الزيادة التي تكون على أصل الخطاب لا تكون إلا لفائدة استعمالية في اللغة تؤدي من خلال فهم أن كل تغيير في المبنى يؤدي إلى تغيير في المعنى، هذا القانون الوظيفي الذي يحكم اللغة العربية هو الذي سننطلق منه في هذا البحث .

وهكذا فإن هذه الدراسة سوف تقوم على محورين أساسيين : أحدهما يتعلق بالمنهج المتبع في دراسة اللغة العربية عند النحاة ، والثاني يتعلق بالمدونة التي حرص القدماء على توزيعها بين الشعر العربي والقرآن الكريم، وإن أضاف بعضهم الحديث النبوي الشريف .

هذا، وإن المسار الوظيفي لتحليل الجملة العربية - رغم مرور عقود على بدايته - لم يكتمل بعد بحيث يأتي على جميع أبواب النحو ومسائله، وتعتبر الدراسة الوظيفية لمسائل العربية من أهم الدراسات التي يجب أن تحظى باهتمام الدارسين، وذلك لأنها تمثل طريقاً سديداً لتفسير النصوص وفهمها من خلال ربطها - في منهجها - بين الأشكال اللغوية وبين وظائفها، معتمدة في ذلك على المعنى وما يكتنف الجملة العربية من مناسبات قول ومقتضيات، وهي بذلك تربط بين السياقين : الإبلاغي واللفظي، مع مراعاة العلاقة القائمة بين المتكلم والمخاطب. ولم أجد - فيما قرأت - أسلوباً تجتمع فيه هذه الخصال مثل أسلوب التوكيد، الذي تلاحظ فيه بنية التركيب وموقف الخطاب وحالة المتكلم والمخاطب . وقد عرف القدماء أشكالاً كثيرة للتوكيد وحللوها بنيةً ودلالةً، ولكنهم رغم ذلك أهملوا الكثير من الأشكال

والمسائل الأخرى المتعلقة بهذا الأسلوب ولم يدرجوها في التقسيمات المعروفة للتوكيد، وإن كانوا قد تحدثوا عن إفادتها معنى التوكيد في أبواب أخرى .

أما فيما يخص المدونة التي تنطلق منها هذه الدراسة فمصدرها واحد يقوم على انسجام ووحدة لغوية وصلت إلى حد الإعجاز في البيان ونعني بذلك نصوص القرآن الكريم ، إذ إن أخذ النماذج من هذا النص كدليل لكل استخدام وكل دلالة سياقية ومقامية يجعل من النتائج المحصل عليها متسقة ومتكاملة، فلا تؤدي بنا إلى اختلاق تأويلات بعيدة وتعابير مقدرّة تنأى عن روح اللغة كما هو الحال عند تحكيم الشعر الذي كثيرا ما يخضع إلى تعبير فردي انفعالي، قد يؤدي بصاحبه إلى التصرف في اللغة كأحد مستخدميها معتمدا على ما تبيحه الضرورة ليبدع في هذا المجال، ومن ثم تكون هذه الدراسة إحدى المحاولات التي كانت ولا تزال تنحو إلى جعل القرآن الكريم مصدرا للتقعيد والتحليل النحوي، وهذه الفكرة قديمة تناقلتها كتب النحو والتفسير في بعض المناسبات وإن لم يكتب لها التطبيق و التعميم، من ذلك ما ذكره الفخر الرازي - عن قطرب أثناء تعرضه لبعض مسائل (إذ وإذا) أنّ كلمة (إذ) و (إذا)، يجوز إقامة كل واحدة منهما مقام الأخرى - من أنّ هذا الذي قاله قطرب كلام حسن، وذلك لأننا إذا جوزنا إثبات اللغة بشعر مجهول منقول عن قائل مجهول ، فلأن يجوز إثباتها بالقرآن العظيم، كان ذلك أولى . مضيفاً أنه كثيرا ما رأى النحويين يتحIRON في تقرير الألفاظ الواردة في القرآن، فإذا استشهدوا في تقريره ببيت مجهول فرحوا به، وأنه شديد التعجب منهم، فإنهم إذا جعلوا ورود ذلك البيت المجهول على وفقه دليلا على صحته، فلأن يجعلوا ورود القرآن به دليلا على صحته كان أولى! .

ورغم كثرة تطرق الباحثين لموضوع التوكيد من عدة جوانب، مما قد يجعل التطرق إليه مبتدأ ومعاداً، إلا أنني أرى أن جودة طرحي لهذا الموضوع تكمن في عدة نقاط من أهمها :
- المنحى الوظيفي الذي لم يطبق حتى الآن - حسب علمي - على بعض الأساليب العربية ومنها التوكيد، وإن طبق فإنه لم يأت على جميع الأشكال، وإنما لا يزال يتسم بالاقصصار على صور معينة عند كل دارس، مما جعله مشتتاً في بعض الدراسات أو الآراء فقط .
- دراسة الأشكال التوكيدية غير الأصلية في باب التوكيد، والتي لم تلق من العناية في جانبها المعنوي ما تستحق - وهو ما أشار إليه كثير من الدارسين قديما وحديثا عند التعرض إلى تحليل بعض التراكيب اللغوية الخاصة- فكانت السيطرة للمفهوم الصناعي للتوكيد ، مما أشكل علينا

في تحديد دائرة التوكيد في اللغة العربية، كما جعل كثيرا من الدارسين يختلفون في اعتبار بعض الأساليب وتحديد علاقتها بالتوكيد .

- مناقشة آراء النحاة في دراسة بعض مسائل هذا الأسلوب وبيان مدى انجرارهم وراء نظرية العامل وما يستتبع ذلك من إغفال للجوانب غير الشكلية داخل النص وخارجه، رغم إشاراتهم إلى ما تؤديه هذه الأشكال من دلالة توكيدية من حين إلى آخر، غير أنها لم تكن شاملة لتأتي على جميع المواضع .

- تعميم الدراسة على آيات الذكر الحكيم واستنباط ما أمكن استنباطه من صور التوكيد منه وتحليلها تحليلاً وظيفياً بحسب ما يقتضيه كل سياق ، مع استخلاص الدقائق الدلالية لما جاء من صور تركيبية لهذا الأسلوب، وبالتركيز على ما يسمى بأبواب التخصيص المؤكدة، والتي أغناها المفسرون شرحا وتفسيرا معنوياً، ورغم ذلك لم تفرد لها الكتب المتخصصة (أي كتب النحو والبلاغة) أبواباً خاصة .

- إن الأشكال والدلالات التي تتعلق بأسلوب التوكيد في هذه الدراسة ستكون انطلاقا من مدونة موحدة هي النص القرآني، ومن ثم فإن البناء العام لهذا الأسلوب سيتشكل وفق منظور واحد مما سيكتب له عدم التعارض فيما بينه أو تفاوت الأداء الكلامي .

و في ضوء ما ذكرنا كانت خطة هذا البحث الموسوم بـ(دراسة وظيفية لأسلوب التوكيد في القرآن الكريم) متمثلة في مدخل وباين، وكل باب يضم ثلاثة فصول .

- المدخل : عالجت فيه قضيتين لهما صلة وثيقة بالمنهج وأثره في دراسة اللغة قديما وحديثا فتناولت أولا التبويب النحوي وأثره في دراسة أسلوب التوكيد وما يتصل بذلك من تعريف لهذا الأسلوب وعلاقته بالتوابع الأخرى في الدرس النحوي، ثم تحدثت عن المنهج الوظيفي والدرس النحوي العربي وما يمكن أن يجنيه الدرس العربي الحديث من هذا المنهج على اعتبار ما فيه من معالجة للغة في إطار المبني والمعنى .

الباب الأول تناولت فيه دراسة أسلوب التوكيد بين القدماء والمحدثين، وكان ذلك في

ثلاثة فصول، وذلك على النحو التالي :

- الفصل الأول : وقد عنونته بـ(التوكيد في اللغة العربية وارتباطه بمناسبات القول ومقتضياته)، ذلك أن أهم ما يتعلق بهذا الأسلوب خصوصا وبقية الأساليب اللغوية عموما، هو ما يسمى بمقتضى الحال ومناسبات القول، فينطلق فهمه ابتداء من فهم ملاساته وأثر هذه الأخيرة في دراسته وتحليل قضاياه . كما أن العلاقة بين المتكلم والسامع تظهر جلية ضمن هذا

الأسلوب الذي يعتمد على مدى تصديق السامع للخبر أو تكذيبه، أو تشككه وإنكاره، وارتباط ذلك بمستويات عدة تؤثر في استخدام أشكال التوكيد وأدواته كماً ونوعاً .

- الفصل الثاني : تتبعت فيه ما خُص به أسلوب التوكيد من دراسة لدى القدماء سواء كباب مستقل، كما فعل النحاة في جعله ضمن التوابع، أو دراسته ضمن بعض الأبواب النحوية الأخرى التي قد تؤدي وظيفة التوكيد كالحال أو الصفة أو بعض الظروف .. وغيرها . كما تتبعت كل قضية لغوية لها ارتباط بمعنى التوكيد بمفهومه العام . وقد كان هذا التتبع لدى النحاة والبلاغيين والأصوليين لما كان لهذه الأصناف الثلاثة من أثر في الفكر اللغوي العربي قديماً وحديثاً ، فركزت على ما قدمه علماؤنا قديماً من أفكار وجهود لغوية في هذا المجال كان لها أثرها الواضح في عرض المعطيات في الدرس النحوي العربي الحديث فيما بعد، كما أن اختلاف التخصصات لدى القدماء أثرى البحث في هذا المجال انطلاقاً من اعتمادها على مناهجها الخاصة، فأغلب النحاة اعتمدوا على المنهج القائم على اللفظ والبناء الإعرابي، والبلاغيون درسوه وفق منهج الأداء الكلامي وارتباطه بمناسبات القول ومقاماته، ودراسة العلاقات داخل دورة التخاطب ، كما أن الأصوليين كان لهم حظهم في البحث في هذا المجال وفق منظورهم القائم على اعتماد المعنى السياقي الذي يرتبط بالدلالات القرآنية واستنباط الأحكام الشرعية، وربط ذلك بما احتوته كتب علم الأصول من قضايا ومباحث متعددة ومتفرقة تعكس أصالة هذا الأسلوب عندهم . ويعتبر هذا الفصل يعد مرتكزاً للفصل الذي يليه لاشترك بعض القضايا بين القدماء والمحدثين.

وهكذا كان الفصل الثالث خاصاً بما احتواه الفكر اللغوي العربي الحديث بعد تأثره بما خلفه الدرس اللساني الغربي الحديث ، فكان لذلك فضل الوقوف على إنجازات علم اللغة وتحديد المناهج اللغوية خصوصاً الوظيفية، التي تبحث في تأدية الأشكال اللغوية للوظائف المتعددة في الجملة وفي النص ، فكان هذا الفصل رسداً لما عرّفت به بعض الأدوات النحوية من جانبها الوظيفي، ثم جمع بعض الوظائف التي اشتهرت في أبواب أصلية لها، إلا أن استقراء دلالاتها يؤكد مدى ارتباطها بأسلوب التوكيد في الوظيفة .

أما الباب الثاني فكان تطبيقياً تناولت فيه كل ما تعلق بـ(أسلوب التوكيد في أشكاله ودلالاته)، وذلك بتوزيعه في ثلاثة فصول أيضاً، وذلك على النحو التالي :

الفصل الأول من هذا الباب تناولت فيه بالبحث كل ما تعلق بمبدأ الفائدة في النحو العربي، وذلك لارتباط التوكيد بفكرة التكرار والزيادة ، وهي مصطلحات قد توحى بانعدام

الفائدة فيها لأنها تحمل معنى قد ذكر سابقاً في الجملة أو النص، وهذا يتعارض مع إفادة التراكيب اللغوية لمعان تأسيسية لتحقيق الوظيفة الأساسية للغة البشرية، وفكرة الفائدة تتجلى في تأدية العناصر المؤكدة لهذا المعنى الأسلوبي، كما قد تتجلى أيضاً في خروج الأساليب المؤكدة إلى معان سياقية مهمة في الخطاب تشكل ارتباط المبنى بالمعنى، وأن اللغة ترفض العبثية في استخدام ألفاظها وتراكيبها إلا للغرض المقصود .

أما الفصل الثاني فكان لحصر أغلب الأنماط التوكيدية الواردة في القرآن الكريم وأهم المعاني التي أدتها في النص القرآني، ولذلك بحثت فيه على شكل أنماط تعبيرية تسهم في إبراز أهم الصور التي وردت عليها أدوات التوكيد وأشكاله التركيبية، فقد وردت الأداة الواحدة في الجملة للتأكيد، كما تعددت الأدوات في الجملة الواحدة، كما تنوعت أشكال التوكيد بزيادة الأدوات مع التصرف في نظام الجملة في ما يسمى بالتقديم والتأخير، وكل ذلك وفق نظام لغوي معين يحافظ على بناء اللغة العربية .

أما الفصل الثالث فقد اشتمل على الدراسة التطبيقية المحددة للأشكال التوكيدية الأكثر عمقاً وارتباطاً بالسياق وبالمعاني المعجمية التي تحكم الإطار المعنوي العام للجملة، إذ كانت الأبواب النحوية المتعددة تسهم في تشكيل دائرة أسلوب التوكيد بمعناه الواسع وذلك من خلال القرآن الكريم، واستخدام هذه الأبواب يكون لأغراض سياقية ومقامية معينة، لا يمكن أن تؤدي إلا من خلاله لكون معناها العام يحمل معنى متعدد الاحتمالات، أو أن النص يحمل معنى لا يمكن أن يصدق إلا ببذل أقصى العبارات الممكنة في صوغه، أو أن الجملة بعناصرها المكونة قد تكون مما يدخل في التعبير المجازي .. إلى غير ذلك من المعاني السياقية الخاصة .

ووفق هذه الخطة كانت مصادر البحث متنوعة ومتعددة ، فكانت تستقي من الدراسات الحديثة في إطار ما عرفته من مناهج جديدة، وخصوصاً الجانب الوظيفي للدراسة وتطبيقاته في اللغة العربية، وتنهل من مؤلفات القدماء باختلاف تخصصاتهم من نحاة وبلاغيين وعلماء أصول، وفوق كل ذلك كان الاعتماد في الفصول التطبيقية على التفاسير المتعددة خصوصاً ما يقوم منها على التفسير النحوي الذي يمثل المصدر الرئيسي في تحليل ما جاء من توكيد بمعناه الواسع في النص القرآني مع الحرص على فهم كل تغيير في بنية النص انطلاقاً من فهم القرآن الكريم على أنه يمثل أعلى مراتب الفصاحة والبيان .

ومهما واجهني في رحلتي مع هذا البحث من مصاعب أو متاعب فإن ما سأذكره دائماً هو ما جنيته من فائدة البحث في لغة القرآن الكريم، وما استطعت أن أعايشه من فكر علمائنا

القدماء والمحدثين وما دار من مناقشات ومحاورات فكرية بينهم حول دراسة هذا المعنى الأسلوبى، لأقف طويلاً - كي استشف الدلالات واستنطق التراكيب - عند تعابير قرآنية احتوت على شكل من أشكال التوكيد لتمد النص بمعنى أو معان سياقية لم تكن لتؤدى إلا بما يسمى بالتوكيد .

كما أنّي لن أنسى من كانوا لي عوناً وسنداً معنوياً في هذه الدراسة، وعلى رأس هؤلاء أستاذي المشرف : الأستاذ الدكتور السعيد هادف، وما أحاطني به من رعاية واهتمام، وما كان له من فضل على هذه الدراسة وصاحبته؛ فجزاه الله كلّ خير .

المدخل

أولاً : التبويب النحوي وأثره في دراسة أسلوب التوكيد :

مما لا شك فيه أن للمنهج - في أي علم من العلوم - دوراً كبيراً في التوصل إلى نتائج ذات أهمية فيه كما هو معروف، غير أن التطرق لهذه القضية، بكل أبعادها في النحو العربي على وجه الخصوص، يتطلب من الباحث الحصيف قبل أن يحاول تتبّع جزئياته والتعمّق فيها أن يقف عند المنهج الذي سيطر في الغالب الأعم على الدراسات النحوية، وهو في أساسه منهج شكليّ كان من أهمّ نتائجه أن وُجّهت للنحو العربيّ الكثير من الانتقادات من قبل الدارسين على اختلاف منطلقاتهم وأهدافهم، فكان منهم المتحامل والمتحاييل .

ولكي نتعرّف على سمات درس هذا الموضوع في نحونا العربي علينا أن نعود مرة أخرى إلى قضية المنهج السائد في أعمال النحاة العرب الذين تكشف كتبهم عن المنهج العلمي الذي اتبعوه في أغلب دراساتهم، وإن لم يكن هذا المنهج هو الأصلح في كلّ القضايا اللغوية كما بيّن الدرس الحديث، وذلك لتغليبهم جانباً واحداً للغة على حساب جوانب متعددة مما سيظهر فيما بعد على أنه أخطاء منهجية أدت - في كثير من الأحيان - إلى التكلّف في تفسير الاستعمال اللّغويّ، وتقديم صور لغوية مصنوعة راعت جانب الصنعة النحوية كما عبروا عنها وأهمّلت الجانب المعنوي الذي يعدّ الأصل في أداء اللّغة لوظيفتها في المجتمع .

وكما لا يخفى، فإنّ المنهج الذي اعتمد كان يميل أصحابه في الغالب إلى صب دراساتهم وأبحاثهم في قالب شكلي تسيطر عليه ظاهرة الإعراب وما يعثور أواخر الكلم من تغيّرات؛ وهو الأمر الذي رأى النحاة أنه عنصر فاصل في كثير من قضايا المعنى، فضلاً عن كونه ضابطاً للسان . ونستطيع أن نرى ذلك جلياً في كتب النحو لدى المتأخرين خاصة، إذ أدى بهم هذا المنهج إلى تقسيم أنواع الجمل أيضاً بحسب إعرابها إلى جمل لها محل من الإعراب، وأخرى لا محل لها، مع التركيز في ذلك على الإعراب غير الظاهر، فذكروا أنّ من الجمل ما يكون في محل نصب أو رفع أو جر، رغم تعريفهم للجمل التي لها محل من الإعراب أنّها ما يُؤوّل في الركن الاستبدالي بمفرد، والجمل التي ليس لها محل من الإعراب هي التي لا تؤوّل بمفرد مما يعني في النهاية التركيز على العلامة الإعرابية لأن كون الجملة تؤوّل بمفرد يعني أنّها تقبل حركة الإعراب فهذه الأخيرة خاصية من خصائص المفردات فشبهوا لها الجمل في ذلك .

غير أن المتأمل في تفاصيل ذلك ونظائره في الدرس النحويّ من خلال ما قدمته كتب النحو يظهر له بشكل قاطع أن هذا التقسيم، رغم ما أسبغوه عليه من مقارنة بالمفرد، ينحو في النهاية إلى قضية الإعراب في معناها الشكلي، ومثال واحد كفيّل بأن يوضح لنا ذلك دون

تكلّف أو تقوّل، فلو أخذنا مثلاً جملة جواب الشرط في هذا الإطار نجدها قد صنفت ضمن القسمين⁽¹⁾ وذلك باعتبار شكلها، فإن كانت مرتبطة بـ (الفاء) أو (إذا) وكانت جواباً لأداة شرط جازمة فإن لها محلاً من الإعراب ويعبر عنها النحاة بقولهم: " الجملة في محل جزم جواب الشرط"، في حين أن جملة الجواب غير المرتبطة بـ (الفاء) أو (إذا) مع وجود أداة جازمة لا محل لها من الإعراب لأن الجواب - متمثلاً في الفعل خاصة - يكون مجزوماً أصلاً. رغم أنّها اعتبرت في كلتا الحالتين جواباً للشرط ولم يفرق بينها شيء سوى المحلّ، ليس بالقول إنّها لا تقوّل بالمفرد وإنما باعتبار الجزم.

وهذا في جوهره يدل دلالة صريحة على سيطرة أحد عناصر التحليل النحوي - العلامة الإعرابية - وكونه أساساً يؤخذ به، ويمكن بواسطته تقسيم وظائف المفردات والجملة وإن لم تظهر في هذه الأخيرة. كما ينبغي عندهم أن تكون أيضاً منطلقاً لتبويب وفقه الوظائف النحوية من فاعلية ومفعولية وحالية... الخ. وذلك على الرغم من أنّ العامل لم يكن المعيار الوحيد للتفسير عند سيبويه وغيره من المتقدمين، بل كان يواكبه عناية شديدة بالمعنى،⁽²⁾ غير أن عناية متأخري النحاة توجهت إلى الشقّ الأول وحده فأدت إلى جعل الإعراب نظرية كاملة سموها (نظرية العامل) فلم تحظ باقي العناصر النحوية الأخرى من تقديم وتأخير، وتعريف وتنكير، وحذف وزيادة، والنظام العام لأجزاء الجملة - في كثير من الأحيان - بما حظي به عنصر الإعراب من اهتمام وعناية، بل إن الأمر قد وصل إلى أن مسائل النحو وقضاياها قد بُويت على حسب الحالات الإعرابية وإن اختلفت المعاني بينها وظيفياً، فالمرفوعات في قسم، يتبعها المنصوبات، ثم المجرورات⁽³⁾.

و هكذا فقد تزامنت هذه السيطرة للمنهج الشكلي على أعمال النحاة مع تحوير معنى النحو وموضوعه ذاته، إذ تداخل مفهوم الإعراب بمعناه الضيق بمفهوم النحو الذي هو أبعد غاية وأوسع مدى من حصره في ظاهرة من ظواهره أو جزئية من جزئياته حتى قيل: « إن النحو

(1) ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعراب. ت: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا. بيروت. 1995. 470/2 - 485.

(2) وننبه هنا إلى أن سيبويه كان يربط بين الشكل الإعرابي والمعنى؛ فجاءت أبواب الكتاب مؤكدة على ذلك في أكثر من موضع، يقول مثلاً: " هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه عذر لوقوع الأمر "، " هذا باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر فانتصب لأنه موقع فيه الأمر "، " هذا باب ما ينتصب فيه الاسم لأنه حال يقع فيه السعر " انظر: الكتاب، ت: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1. 1/367 - 370 - 395.

(3) ممدوح عبد الرحمن، لسان عربي ونظام نحوي. دار المعرفة الجامعية. 1999. ص 106.

يسمى إعراباً وإعراباً نحواً « لأن الغرض طلب علم واحد⁽⁴⁾، مما يبرز ضرورة تحديد موضوع النحو بدقة أولاً ليتجلى المنهج الأصح لفهم دقة اللغة العربية، والإحاطة بجميع جزئياتها، ثم تقديمها بطرائق أفضل لتيسير تعلمها وتعليمها مبنياً ومعنىً .

هذا، ولم يكن أسلوب التوكيد أحسن حظاً في تبويبه من الأساليب الأخرى، فقد انجرَّ النَّحاة فيه وراء منهجهم المذكور، فوضعوه في باب (التوابع) - وذلك بعد توضيق موضوعه في ما يسمى بالتوكيد اللفظي والمعنوي - مما أفقده سمته الوظيفية، لنجده هو الآخر مشتتاً في مباحث مختلفة ك(إن) التي يقرنون بها المؤكدة أن الواصلة وليت المتمنية وفي باب الفعل يذكرون نوني التوكيد وأحكامهما لأثرهما في إعرابه⁽⁵⁾ ... وغيرها مما فرّق بينه العمل النحوي وسار فيه النَّحاة وراء فكرة تفسير الأثر الإعرابي، إذ رأوا أنه لم يسלט مباشرة على هذا العنصر، وإنما عمل بالتبعية فجاءت عبارتهم على أن التوكيد لا يؤتى به في اللغة العربية إلا للمعنيين : التوكيد المعنوي بألفاظه المخصوصة، والتوكيد اللفظي الذي يكرر فيه اللفظ تحقيقاً وتوكيداً للمعنى⁽⁶⁾، وما خرج عن هذين الصنفين ذكر في مناسبات مختلفة، إذ جاءت عباراتهم : "حرف جر زائد للتوكيد"، "حرف نصب وتوكيد"، "المفعول المطلق المؤكد"، "الحال المؤكدة" ... ورغم ذلك لم تُفرد لهذه الأشكال المؤكدة أبواب ضمن ما يسمى بأسلوب التوكيد، بل ظلت حبيسة أبوابها الأصلية في ظل تقسيمها العاملي لا لشيء إلا لأنها لا تستجيب لمبدأ التبعية، وحتى نقف على أهمية المسألة منهجياً، لا بُدّ لنا أن ننظر في هذا الباب الذي أُدرج ضمنه التوكيد عند النَّحاة، ثم نقف بدقة عن أهمّ الفروق الوظيفية بينه وبين ما جُمع معه من توابع .

(1) التوابع في النحو العربي :

التوابع مصطلح شكليّ محظ، وهو عنوانٌ لمجموعة مختلفة من الوظائف النحوية ترددت في كتب النحو، وما يزال أثر هذا المصطلح يفرض نفسه على أغلب الدارسين، نذكر من هؤلاء الدكتور تمام حسان الذي أعطى الصبغة المعنوية لهذا المصطلح بجعل التبعية علاقة معنوية في هذه

⁴ (الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو. ت : مازن المبارك. دار النفائس، بيروت . ط3 . 1979 . ص 91 .

⁵ (إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو . القاهرة . ط2 . 1937 . ص5 .

⁶ (ابن الأثير ، المثل السائر . ت : محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية . بيروت، لبنان . 1995 . 1 / 353 .

الأبواب ضمن القرائن المعنوية، رغم أنها مفهوم يقوم على الشكل الإعرابي، دون أن يراعي الفروق المعنوية بينها⁽⁷⁾.

والتوابع في تعريف النحاة هي الأسماء التي يكون إعرابها على سبيل التبع لغيرها، أو هي كل ثانٍ أعرب بإعراب سابقه من جهة واحدة، وهي - كما أجمعت أغلب كتب النحو - خمسة أضرب: الصفة - البدل - عطف البيان - التوكيد - العطف⁽⁸⁾، إلا أن هناك من نص على أنها أربعة، وهو ما سنأخذ به في هذا البحث، وذلك على اعتبار أن عطف البيان يندرج وظيفياً مع البدل⁽⁹⁾، وعلى وجه الخصوص بدل الكل من الكل إذ يقومان بمهمة واحدة هي التفسير والبيان لما قبلهما⁽¹⁰⁾.

وذلك مع الأخذ بعين الاعتبار اختلاف درجة التابع وشكله التركيبي فإذا كان بواسطة فهو العطف بالحرف، وإن كان بغير واسطة، فإن كان هو المعتمد بالحدث فهو البدل، وإلا فإن كان مشروط الاشتقاق فهو الصفة، وإلا فإن اشترطت فيه الشهرة دون الأول فهو عطف البيان، وإلا فهو التأكيد⁽¹¹⁾. وهذه التسمية أي التوابع، نابعة من الأثر الإعرابي الذي يظهر على آخر هذه العناصر اللغوية ويكون مكافئاً لما قبلها، ويمكننا تلخيص أهم ما تناوله النحاة في باب التوابع في نقطتين أساسيتين تمثلان نقاط الاتفاق والاختلاف بينها:

أ- الاتفاق الشكلي (اللفظي) بين التوكيد وبقية التوابع :

لعل بعض الوشائج التي جمعت التوابع في النحو العربي سواء أكانت معنوية أم شكلية هي التي دفعت بالنحاة إلى محاولة الجمع بين هذه الأبواب النحوية تحت عنوان واحد، كان من نتائجه إهمال قضية تصب في المعنى وتخدم اللغة العربية في أدائها لوظيفتها الأساسية كما تحقق

⁽⁷⁾ عبد الجبار توأمة، القرائن المعنوية في النحو العربي. مخطوط رسالة دكتوراه. الجزائر. 1994-1995. ص 101. وانظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها. الهيئة المصرية العامة للكتاب. 1973. ص 204.

⁽⁸⁾ علي بن محمد الجرجاني، التعريفات. ت: إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي. بيروت، لبنان. ط 3. 1996. ص 94.

⁽⁹⁾ يقول الرضي في ذلك: "وأنا إلى الآن لم يظهر لي فرق جلي بين بدل الكل من الكل وبين عطف البيان، بل لا أرى عطف البيان إلا البدل، كما هو ظاهر كلام سيبويه، فإنه لم يذكر عطف البيان، بل قال: أما بدل المعرفة من النكرة فنحو: "مررت برجل عبد الله"، كأنه قيل: "بمن مررت"؟ أو ظن أنه يقال له ذلك، فأبدل مكانه ما هو أعرف منه. انظر: رضى الدين الإستراباذي، شرح الكافية في النحو. دار الكتب العلمية. بيروت، لبنان. دون ط. 337/1.

⁽¹⁰⁾ محمد الأنطاكي، المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها. دار الشرق العربي. بيروت. ط 2. 285/2.

⁽¹¹⁾ أبو البقاء الكفوي، الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية). ت: عدنان درويش و محمد المصري، مؤسسة الرسالة. بيروت، لبنان. ط 2. 1998. ص 309.

مستويات الأداء اللغوي وتمثيل الخطاب بأشكال لغوية لا يمكن لأحدها أن ينوب عن الآخر في ذلك، كما لا يمكن له أن يكون بنفس المستوى التبليغي لغيره من الأشكال التركيبية اللغوية الأخرى . ويبدو أن تداخل بعض وظائف تلك الأبواب قد أشكل على النحاة عند تحليلها، مما كان له أثر في تصنيفها وتحديدتها، بل وفي الاصطلاح عليها أيضاً، كما فعل سيبويه عند تعرضه للتوكيد، حيث أطلق عليه عبارات يبدو أنه كان لها أثر في من جاء بعده من النحاة، فقد سماه (تخصيصاً)، و(صفة) و(بدلاً) و(تكريراً)⁽¹²⁾، بل إن من النحاة من ذهب إلى تفسير التوكيد بالصفة، فهذا أبو علي الفارسي يقول في هذا السياق: « التوكيد بمثلة النعت، تقول : (جاءني زيد نفسه)، لأنك أردت أنه جاءك لا غيره، إذ قد يجوز أن يكون إذا قلت : (جاءني زيد)، أن يكون غير زيد جاءك، فإذا قلت : (نفسه)، فقد علم أنه جاءك لا غيره »⁽¹³⁾ . ورغم ما تأوله أبو علي الفارسي في هذا النص من تقارب دلالي بين النعت والتوكيد، فالمعنى لا يتجاوز تخصيص الاسم وتقييده ولكن مع اختلاف هذا التخصيص نوعاً، فـ(جاءني زيد لا غيره) نص على نفي أن يكون غيره قد جاء معه، بينما (جاءني زيد نفسه) ليس فيه نص على أن غيره لم يأت معه، بل التأكيد على أنه جاء بشخصه ولا ينفي أن يكون غيره معه أيضاً .

و يمكننا بعد تتبع ما ذكره النحاة من أحكام للتوابع أن نخلص إلى أهم السمات الشكلية التي اشتركت فيها، وهي مما يدخل في إطار سلامة المبنى لهذه العناصر اللغوية وطرق استعمالها، ولذلك تعد قرائن لفظية على باهما، وإن كانت تشمل أكثر من باب نحوي باعتبار الانتماء المعنوي، وهو دافع قوي لجعلها في باب واحد في ظل المنهج السائد، وإن كان سبباً أيضاً في إهمال بعض الجوانب الدلالية المهمة في الخطاب :

1- المطابقة في العلامة الإعرابية : تعد المطابقة في العلامة الإعرابية أهم عنصر تشترك فيه التوابع الأربعة⁽¹⁴⁾ شكلاً إعرابياً وأيضاً سبباً لأخذ هذه العناصر للعلامة الإعرابية بالتبعية، يقول

12 (الكتاب . 1 / 124-125 . وهذا الأمر لم يقتصر على هذا الباب فقط، وإنما تداخلت كثير من المسائل النحوية اصطلاحياً لدى سيبويه . انظر : عوض حمد القوزي ، **المصطلح النحوي** – نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري – ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . 1983 . ص 140

¹³ (أبو علي الفارسي ، **المسائل المنثورة** . ت: مصطفى الحديري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . 1986 . ص 47 .
¹⁴ (اللغة العربية معناها ومبناها . ص 204 .

ابن السراج في هذا الصدد « ... فجميع هذه تجري على الثاني ما جرى على الأول من الرفع والنصب والخفض » (15).

إذ فسر الأثر الإعرابي في أواخر هذه الكلمات على أنه أثر بالتبعية، ذلك أنه لم يسلط عليها عمل العامل مباشرة كما هو الشأن مع بقية العناصر النحوية (باب المرفوعات و المنصوبات والمجرورات ..) وإنما كان نتيجة تبعيتها لعناصر متقدمة هي التي عمل فيها العامل، وقانونها الإعرابي هو أن كلّ تابع من التوابع الأربعة يتبع ما قبله في إعرابه، سواء كان إعراب هذا المتبوع لفظياً نحو: "أقبل الأخ الوفيُّ" أم تقديرياً نحو: "أقبل الفتى الوفيُّ" أم محلياً نحو: "أقبل سيويهِ الوفيُّ" (16).

2- الرتبة : يمكن القول إن أغلب التوابع عناصر لغوية ذات نظام رتبي، إذ رتبة التابع التأخير عن متبوعه فلا يتقدمه (17) وهذا ما تخضع له جميع التوابع لأن مبدأ الإعراب فيها يتوقف على فكرة التبعية التي تقتضي أن يكون المعمول (المتبوع) تأثر بالعامل قبله ثم يأتي أثره فيما بعده ، يقول ابن الشجري : « ولا يجوز تقدم التابع على المتبوع للضرورة إلا في العطف دون الصفة والتوكيد والبدل » (18) . ومن ذلك تشبيه التكامل الدلالي بين الصفة والموصوف بالصلة والموصول، على اعتبار أن الصفة من تمام الموصوف، كما أن الصلة من تمام الموصول، فصار كلّ منهما مع ما انضم إليه كالكلمة الواحدة؛ ولا يجوز - بحال - تقديم بعض الكلمة على بعض .

بل لقد نصّ كثير من النحاة على أنه « لا يقدم معمول التوابع على المتبوع » (19) ، ومعلوم أن ما يسمى معمول التابع هو عنصر لغوي متعلق إعرابياً ومعنوياً كأن يكون ظرفاً أو شبه جملة أو غيرها مما يتعلق معناه على غيره ، إلا أن هناك من النحاة من استدل ببعض

(15) أبو بكر ابن السراج ، الأصول في النحو . ت: عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة بيروت . ط3 . 1996 . 19/2 .

(16) عباس حسن ، النحو الوافي . دون ط . 434/3 .

(17) جلال الدين السيوطي ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . ت: عبد الحميد هندراوي . المكتبة التوفيقية . القاهرة ، مصر . دون ط . 144 /3 . وانظر : اللغة العربية معناها ومبناها . ص 204 .

(18) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري . ت: محمود محمّد الطناحي . مكتبة الخانجي، القاهرة . ط1 . 1992 . 275/1 .

(19) ابن مالك ، شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) . ت: محمد عبد القادر عطا و طارق فتحي السيد . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية بيروت، لبنان . ط1 . 2001 . 3/

النصوص القرآنية لدفع هذا الرأي كما فعل الزمخشري في قوله تعالى : ﴿ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴾ [النساء 63] ، إذ جعل (في أنفسهم) متعلقاً بـ (بليغاً)⁽²⁰⁾

3- الصيغة : ويشترك التابع مع المتبوع في الاسمى والفعلية والحرفية (كالتوكيد اللفظي للحرف) وقد يختلفان أحياناً⁽²¹⁾ ، وذلك أن فكرة التبعية لوحظت من جانب العلامة وهذا ينجر عنه تشابه العنصر التابع مع المتبوع ليكون مما يستحق نفس العلامة معه ، فلا يكون تابع الاسم فعلاً ولا العكس .

4- التضام : وتتجلى في حاجة كل تابع لمتبوعه ذكراً وحذفاً ، فالصفة لا بد لها من موصوف والبدل لا بد له من مبدل منه والمعطوف لا بد له من معطوف عليه والتوكيد لا بد له من مؤكّد ، وتعد هذه القرينة متلازمة مع قرينة الرتبة إذ يتماشى هذا التضام مع نظام الرتبة ، فلا يفصل بينهما بأجنبي إلا ما ذكر من اعتراض ما يسمى بالجملة الاعتراضية بين هذه المتلازمات .
ب- الفروق الوظيفية بين التوكيد وبقية بين التوابع :

إن كانت هناك قرابة معنوية بين التوابع الأربعة فهي اشتراك ثلاثة منها في وظيفة عامة هي التخصيص في كلٍّ من التوكيد والبدل والنعت⁽²²⁾ ، فإن التأكيد ضرب من التقييد ، فمتى نفيت كلاماً فيه تأكيد فإن نفيك يتوجه إلى التأكيد خصوصاً ، ويقع له . فإذا قلت : " لم أر القوم كلهم " ، أو " لم يأتني القوم كلهم " ، أو " لم يأتني كل القوم " ، أو " لم أر كل القوم " ، كنت عمدت بنفيك إلى معنى كل خاصة ، وكان حكمه حكم (مجتمعين) " لم يأتني القوم كلهم " ، أو " لم يأتني كل القوم " ، أن يكون قد أتاك بعضهم . كما يجب إذا قلت : " لم يأتني القوم مجتمعين " أن يكونوا قد أتوك أشتاتاً . وكما يستحيل أن تقول : " لم يأتني القوم مجتمعين " ، وأنت تريد أنهم لم يأتوك أصلاً لا مجتمعين ولا منفردين . كذلك محال أن تقول : " لم يأتني القوم كلهم " وأنت تريد أنهم لم يأتوك أصلاً⁽²³⁾ .

أما العطف فيستقل معنويًا عنها لأنه لا يدخل ضمن المخصصات وإنما يدل على مشاركة الثاني للأول في وظيفته سواء كانت هذه الوظيفة إسناد أم تخصيص⁽²⁴⁾ .

20 (الزمخشري ، تفسير الكشاف . دار المصنف . ط 2 . 1977 . 253 / 1 .

21 (النحو الوافي . 434/3 .

22 (القرآن المعنوية في النحو العربي . ص 36 .

23 (عبد القاهر الجرجاني ، دلائل الإعجاز . ت : السيد محمد رشيد رضا . دار المعرفة . بيروت ، لبنان .

دون ط . ص 217 .

24 (مهدي المخزومي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق . دار الرائد العربي . بيروت ، لبنان . ط 2 .

1986 . ص 193 .

وفيما يلي عرض لأهم الفروق المعنوية بين هذه الأبواب النحوية في ضوء ما تقوم به من وظائف خاصة بكل منها، وهي أمور أدركها القدماء رغم جمعها في باب واحد .

- **بين التوكيد و الوصف** : الغرض من النعت الإيضاح والبيان بذكر حال ثابتة للمنعوت يعرفها المخاطب له ليست لمشاركه في اسمه⁽²⁵⁾ أو أن الغرض تحلية المنعوت بحال تختص به دون مشاركته في اسمه ليفصل منه⁽²⁶⁾.

و أول ما يطالعنا في هذا الصدد ما ذهب إليه سيبويه من تقريب بين الوصف والتوكيد ، فبعد أن سُمي الضمير المنفصل في نحو: " مررت بك أنت " و" رأيتك أنت " وصفا راح يفرق بين المعنيين، إذ ليس وصفا بمتزلة الطويل إذا قلت : " مررت بزيد الطويل " ، ولكنه بمتزلة نفسه في قولك : " مررت به نفسه ورأيته هو نفسه " يقول: « ولست تريد أن تحليه بصفة ولا قرابة كأخيك ، ولكن النحويين صار عندهم صفة لأن حاله كحال الموصوف كما أن حال الطويل وأخيك في الصفة بمتزلة الموصوف في الإجراء ، لأنه يلحقه ما يلحق الموصوف من الإعراب »⁽²⁷⁾.

كما أن التأكيد هو الأول في معناه، والنعت هو الأول على خلاف معناه، لأن النعت يتضمن حقيقة الأول، وحالا من أحواله، والتأكيد يتضمن حقيقته لا غير، فكان مخالفا له في الدلالة⁽²⁸⁾ وهناك من النحاة من يقدم التأكيد على النعت، إذ النعت يفيد ما لا يفيد الأول بخلاف التأكيد⁽²⁹⁾.

- **بين التوكيد والبدل** : يقول الرضي: « الفرق بين البدل والتوكيد معنوي كما يظهر في حد كل منهما »⁽³⁰⁾ ثم يبرز لنا هذا الفرق المعنوي أثناء تعليقه لتقديم التأكيد على البدل عند اجتماع ما يسمى بالتوابع في الكلام بقوله: « وإنما يقدم التأكيد على البدل، لأن مدلول البدل غير مدلول متبوعه في الحقيقة، ومدلول التأكيد مدلول متبوعه »⁽³¹⁾ ، أما قول النحاة عن البدل أنه في حكم تنحية الأول فذلك على اعتبار استقلاله بنفسه وفي ذلك مفارقة له عن التأكيد الذي يمثل تمينا لما يتبعه، وهذه العبارة النحوية لا تعني إهدار الأول و اطراحه ألا تراك

²⁵ القرائن المعنوية في النحو العربي . ص 159 .
²⁶ انظر : ابن يعيش ، شرح المفصل للزمخشري . ت : إميل بديع يعقوب . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان . ط1 . 2001 . 232 / 2 .

²⁷ (الكتاب . 386 - 385/2 .

²⁸ شرح المفصل . 218/ 2 .

²⁹ (شرح الكافية في النحو . 342 / 1 .

³⁰ (نفس المصدر . 332/1 .

³¹ (نفس المصدر . 343 - 342 / 1 .

تقول: (زيد رأيت غلامه رجلاً صالحاً) فلو ذهبت تهدر الأول لم يسد كلامك⁽³²⁾ ففي قولنا: "ضرب زيد اليد والرجل" كما يرى سيوييه يجوز أن يكون بدلاً وأن يكون توكيداً وإن نصبته لم يحسن⁽³³⁾، والبدل كما قال جائرٌ حسن والتوكيد يقبح إذا لم يكن الاسم المؤكِّد هو المؤكِّد، واليد والرجل ليستا جماعة زيد، وهو في السهل والجبل عندي يحسن لأن السهل والجبل هما جماعة البلاد، وكذلك البطن والظهر إنما يراد بهما جماعة الشخص فإن أراد باليد والرجل أنه قد: "ضربت جماعة" واجترأ بذكر الطرفين في ذلك جاز قال: وقد سمعناهم يقولون: "ضربتهم ظهراً وبطناً" وتقول: "ضربت قومك صغيرهم وكبيرهم" على البدل والتأكيد جميعاً، فإن قلت: "أو كبيرهم" لم يجوز إلا البدل، وتقول: "زيدٌ ضربته أخاك" فتبدل (أخاك) من الهاء، لأن الكلام الأول قد تم⁽³⁴⁾.

- **بين التوكيد والعطف**: التأكيد وهو في عرف النحاة ينصرف على المؤكِّد فهو ما يعاد في الذكر بدون وساطة حرف عطف؛ لئلا يذهب بالكلام عن ظاهره إعادة إما بلفظه كبحر رأيت رأيت، وإما بأحد هذه الألفاظ وهي النفس والعين وتشبيهاً وجمعهما، وكلا ومؤنثه، وكل وأجمعون، وما كان من لفظه كأجمع وجمعاء وجمع⁽³⁵⁾، ويتمثل الفرق المعنوي بينهما في كون العطف يفهم على أن الثاني مغاير للأول (أي مفهوم المغايرة)، أما التوكيد فيفهم على كون الأول هو الثاني (أي مفهوم المطابقة).

وهكذا نلاحظ أنه جمع بين هذه الوظائف مصطلح إعرابي محظ رغم إدراك النحاة لكل الفروق المعنوية والوظيفية التي تميز كلا منها لكن المنهج السائد فرض عليهم التركيز على ما تشترك فيه هذه الأبواب، فالوصف يتبع الموصوف في إعرابه رفعا أو نصبا أو جرا، وكذلك باقي التوابع، غير أن بعض النحاة فرقوا بينها معنوياً، يقول ابن السراج في ذلك: «اعلم أن العطف يشبه الصفة والبدل من وجه، ويفارقهما من وجه، أما الوجه الذي أشبههما فيه فإنه تابع لما قبله في إعرابه، وأما الوجه الذي يفارقهما فيه فإن الثاني غير الأول والنعت والبدل هما الأول، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد العاقل، فالعاقل هو زيد، وإذا قلت: "مررت بزيد أخيك"، فأخوك هو زيد، وإذا قلت: "قام زيد وأخوك"، فأخوك غير زيد»⁽³⁶⁾.

(32) الزمخشري، **المفصل في علم العربية**. دار الجيل. بيروت، لبنان. دون ط. ص 121.

⁽³³⁾ الكتاب. 160 / 1.

(34) الأصول في النحو. 54 / 2.

(35) مفتاح العلوم. ص 138 - 139.

(36) الأصول في النحو. 2 / 305.

فهذه الإشارة من قبل ابن السراج وغيرها مما يصب في نفس الاتجاه تعد قراءة ثانية للعلاقات النحوية في ضوء المعنى لدى القدماء وهي في الوقت نفسه تبرز إمكانية الاعتماد على العلاقات المعنوية في التبويب والترتيب لأن جمعها أساسا كان وفق منهج ارتضاه النحاة وذلك لا يعني أنه المنهج الوحيد الذي يمكن تصنيف الأبواب النحوية وفقه .

(3) تعريف التوكيد :

أ/ لغة : وَكَّدَ العقد والعهد أو ثقته، والهمز فيه لغة يقال : أَوْكَّدْتُهُ وَأَكَّدْتُهُ وَآكَّدْتُهُ إِيكَادًا، وبالواو أفصح أي شددته، وَتَوَكَّدَ الأمر وتَأَكَّدَ بمعنى، ويقال وَكَّدْتُ اليمين، والهمز في العقد أجود، وتقول : إِذَا عَعَقَدْتَ فَأَكَّدْ، وَإِذَا حَلَفْتَ فَوَكَّدْ... وَوَكَّدَ الرُّحْلَ وَالسَّرَجَ تَوَكِيدًا شَدَّةً، وَالْوَكَائِدُ السُّيُورُ الَّتِي يَشُدُّ بِهَا... وَوَكَّدَ بِالْمَكَانِ يَكِدُّ وَكُودًا إِذَا أَقَامَ بِهِ، وَيُقَالُ : ظَلَّ مُتَوَكِّدًا بِأَمْرٍ كَذَا وَمُتَوَكِّزًا وَمُتَحَرِّكًا، أَي قَائِمًا مُسْتَعِدًّا، وَيُقَالُ وَكَّدَ يَكِدُّ وَكَّدًا أَي أَصَابَ، وَوَكَّدَ وَكَّدَهُ قَصِدَ قَصْدَهُ وَفَعَلَ مِثْلَ فَعَلِهِ، وَمَا زَالَ ذَاكَ وَكَّدِي أَي مُرَادِي وَهَمِي، وَيُقَالُ : وَكَّدَ فَلَانٌ أَمْرًا يَكِدُّ وَكَّدًا إِذَا مَارَسَهُ وَقَصَدَهُ... وَيُقَالُ : وَكَّدَ فَلَانٌ أَمْرًا يَكِدُّ وَكَّدًا، إِذَا قَصَدَهُ وَطَلَبَهُ (37)، وَجَاءَ فِي مُخْتَارِ الصَّحَاحِ : أَكَّدَ الشَّيْءَ وَوَكَّدَهُ وَالْوَاوُ أَفْصَحُ (38) أَكَّدْتَهُ فَتَأَكَّدُ، وَيُقَالُ عَلَى الْبَدَلِ : وَكَّدْتَهُ وَمَعْنَاهُ التَّقْوِيَةُ (39) .

ب / اصطلاحا :

التأكيد تابع يقرر أمر المتبوع في النسبة أو الشمول، وقيل: عبارة عن إعادة المعنى الحاصل قبله (40). وبعبارة أخرى هو أن يكون اللفظ لتقرير المعنى الحاصل قبله وتقويته ويسمى إعادة (41) .

ويطلق التأكيد اصطلاحا على معنيين (42) :

- أحدهما : التقرير أي جعل الشيء مقررا في ذهن المخاطب .

37 (ابن منظور ، لسان العرب . دار صادر - بيروت . ط1 . 466/3 .
38 محمد بن أبي بكر الرازي ، مختار الصحاح . ت : مصطفى ديب البغا . دار الهدى . عين مليلة ، الجزائر . ط4 . 1990 . ص 21 .
39 (أحمد الفيومي ، المصباح المنير . مكتبة لبنان . بيروت ، لبنان . 1990 . ص 7 .
40 التعريفات . ص 71 .
41 (الكليات . ص 267 .
42 (التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون . ت : أحمد حسن بسج . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان . ط1 . 1998 . 83/1 .

- وثانيهما : اللفظ الدال على التقرير أي اللفظ المؤكد الذي يقرر به وهو ما قصدوه بقولهم :
" التأكيد لفظ يفيد تقوية ما يفيد لفظ آخر، وهو أعم من أن يكون تابعا له".

ويعرف عبد القاهر الجرجاني التوكيد كمفهوم يقوم على إعادة المعنى بقوله : « التأكيد أن تحقق باللفظ معنى قد فهم من لفظ آخر قد سبق منك. أفلا ترى أنه إنما كان (كلهم) في قولك : "جاءني القوم كلهم" تأكيدا من حيث كان الذي فهم منه وهو الشمول قد فهم بدينا من ظاهر لفظ القوم. ولو أنه لم يكن فهم الشمول من لفظ القوم، ولا كان هو من موجه لم يكن (كل) تأكيدا، وكان الشمول مستفادا من (كل) ابتداء» (43).

و التوكيد بمعناه الاصطلاحي الذي سنتناوله في هذه الدراسة هو كل ما يكسب المعنى قوة و يزيده ثباتا وتمكنا في النفوس من كل ما ذكره النحاة متفرقا منثورا في أبوابه هنا وهناك (44)، بالإضافة إلى ما قصد إليه البلاغيون في استجلائهم للخطاب اللغوي وما يربطه بالمقامات والمقاصد المناسبة له وهو أيضا ما استشفه الأصوليون في دراساتهم التي جعلت النص القرآني وإدراك معانيه البارزة والخفية مطلبا أساسيا الأمر الذي جعل كتبهم تزخر بالبحوث اللغوية الناضجة لما تتصف به من دقة لا تزال الدراسات اللغوية المعاصرة تنهل منه .

كما أن دائرة هذا البحث ستتسع لكل ما يمس التوكيد في الجملة العربية مفردا ومركبا، ذلك أنه من المعلوم أن العرب تؤكد كل شيء تراه في حاجة إلى توكيد، فهي قد تؤكد الحكم كله أو تؤكد جزءا منه، وقد تؤكد لفظة بعينها ، أو تؤكد مضمون الحكم ، أو مضمون اللفظة أو غير ذلك، فتقول : " إن محمدا مريض" و " محمد مريض محمد مريض " فهذا تأكيد للحكم .

وتقول : " محمد نفسه مريض " فهذا تأكيد لكلمة واحدة .

وتقول : "محمد ساع إلى الخير سعيا" فهذا تأكيد للحدث الذي تضمنه اسم الفاعل .

وتقول : " أدلجت ليلا" فهذا تأكيد للزمن الذي تضمنه الدلج، لأن الدلج هو السير ليلا (45).

التوكيد وفكرة التكرار :

(43) دلائل الإعجاز . ص 177 .
(44) داود الرفاعي، أسلوب التوكيد في القرآن الكريم . مخطوط رسالة ماجستير . كلية دار العلوم جامعة القاهرة . 1975 . ص 2 ط .
(45) فاضل صالح السامرائي، معاني النحو . دار إحياء التراث العربي . بيروت ، لبنان . ط 1 . 2007 .
. 112 /4

لم تكن فكرة التبعية وحدها المسيطرة على دراسة التوكيد، وإنما أيضا فكرة التكرار التي كانت الوجه الشكلي الثاني الذي أثر في هذا الباب وكان له الحظ الأوفر في توجيه قضايا التوكيد ومعانيه، لالتباس هذا الأسلوب بفكرة إعادة اللفظ أو المعنى مرة أخرى، بل إنه كثيرا ما نجد في كتب الإعراب أو البلاغة قولهم: "التوكيد تكرير يراد به تثبيت أمر المكرر في نفس السامع"⁽⁴⁶⁾ وقولهم: "التأكيد اللفظي ويسمى تأكيدا صريحا وهو تكرير اللفظ الأول أو اللفظ المكرر"⁽⁴⁷⁾ وهذا ابن السراج يذهب إلى جعل مجيء معنى التوكيد في الكلمات صلاحية هذه الأخيرة للتكرار، فإن لم يصلح فحملها على معنى التوكيد مستقبح، ذلك أن التأكيد إنما هو إعادة للكلمة أو ما كان في معناها فإن استقبح التكرير سقط التأكيد⁽⁴⁸⁾.

ونورد في هذا السياق قول ابن جني إذ يفسر مجيء الألفاظ بنفس المعنى مما يدخل في مفهوم التكرار، فيقول بعد حديثه عن الإيجاز: "جميع ما مضى وما نحن بسبيله، مما أحضرناه، أو نبهنا عليه فتركناه، شاهد بإيثار القوم قوة إيجازهم، وحذف فضول كلامهم، هذا مع أنهم في بعض الأحوال قد يمكنون ويحتاطون، وينحطون في الشق الذي يؤمون، وذلك في التوكيد نحو: جاء القوم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون"، وقد قال جرير:

تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك زادا⁽⁴⁹⁾

فزاد الزاد في آخر البيت توكيدا لا غير⁽⁵⁰⁾

وإن كان بعض العلماء حاول التفريق بين المصطلحين بجعل أحدهما جزءا من الثاني مما يوحي سبب خلط العلماء بينهما، ومن بين هؤلاء - أي الذين جعلوا التكرار أوسع من معنى التوكيد، إذ هو عندهم التوكيد وزيادة - السيوطي يقول في ذلك: "التكرير وهو أبلغ من التأكيد وهو من محاسن الفصاحة خلافا لبعض من غلط، وله فوائد منها"⁽⁵¹⁾:

46 (مصطفى الغلاييني ، جامع الدروس العربية . المكتبة العصرية . صيدا ، بيروت . ط 1 . 2003 . ص 567 .

47 (كشف اصطلاحات الفنون . 84/1 .

48 (الأصول في النحو . 19 / 2 .

49 (انظر : إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . دار الكتب العلمية . بيروت، لبنان ط 1 . 1996 . 171 / 2 .

50 (ابن جني ، الخصائص . ت: محمد علي النجار . المكتبة العلمية . 82 - 83 .

51 (الإمام جلال الدين السيوطي، الإتيان في علوم القرآن . ت: عبد المنعم إبراهيم . مكتبة نزار مصطفى الباز . مكة المكرمة ، الرياض . ط 2 . 2003 . 859 - 860 .

- التكرير : وقد قيل الكلام إذا تكرر تقرر، وقد نبه تعالى على السبب الذي لأجله كرر الأفاصيص والإنذار في القرآن بقوله : ﴿ وَصَرَفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَنْقَوْنَ أَوْ يُحْدِثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾ [طه 113] .

- التأكيد: ومنها زيادة التنبيه على ما ينفي التهمة ليكمل تلقي الكلام بالقبول ومنه قوله : ﴿ وَقَالَ الَّذِينَ ءَامَنُ يَوْمَ يَقَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ يَوْمَ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَّعٌ ﴾ [غافر 38-39] فإنه كرر فيه النداء لذلك .

- تطرية الكلام وتجديد عهده : إذا طال وخشي تناسي الأول أعيد ثانيا، ومنه قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا الشُّرُوءَ بِجَهْلَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [النحل 119]، وقوله: ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَوْا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ [آل عمران 188] .

- التعظيم والتهويل نحو قوله تعالى : ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ [الحاقة 1- 2]، وقوله عز وجل : ﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴾ [الواقعة 27] .

إلا أن ما يقصد بالتكرار في معنى التوكيد هو ما أشار إليه سيبويه في قوله : « هذا باب ما يثنى فيه المستقر توكيدا... فإنما هذا كقولك : " قد ثبت زيد أميرا قد ثبت " ، فأعدت (قد ثبت) توكيدا»⁽⁵²⁾ فقد استعمل التثنية والإعادة بمعنى التكرار، أي إعادة ذكر اللفظ لغرض تثنيته في النفس وتوكيده وليس تكرارا دون غاية يروجها المتكلم من وراء ذلك ، وهذا هو المعنى الذي أشار إليه بعض علماء العربية من خلال حديثهم عن خصوصية التكرار الذي يفهم منه التوكيد إذ جاءت عبارتهم في ذلك : « والتأكيد بذكر ما هو كالعلة أقوى من التأكيد بالتكرار المجرد»⁽⁵³⁾

ومهما يكن من أمر، فإن التوكيد في النحو العربي وضع ضمن التوابع مما جعله يترع دائما إلى جانبه الشكلي فركز النحاة في دراسته على شكلين فقط هما التوكيد اللفظي والمعنوي، وظلت أشكاله الأخرى متفرقة هنا وهناك للأسباب المنهجية التي ذكرناها وهي أسباب لم يكدها يسلم منها أي أسلوب تقريبا، فجاءت بعض أدوات التوكيد ضمن النواسخ كما هو الشأن مع (إن)، كما جاءت أغلب الحروف المؤكدة في باب حروف الجر، كما أن

⁽⁵²⁾ الكتاب . 2 / 125 .

⁽⁵³⁾ الكليات . ص 268 .

هناك بعض الأدوات تناولها النحاة كعلامات للأفعال (قد وسوف...) أو كعوامل لها كـ(لن ولما...)، وهناك قضايا نحوية أخرى تدخل وظيفيا في التوكيد كالاشتغال وأبواب التخصيص المؤكدة... إلخ. وهو ما سنراه مفصلا عند تناول التوكيد لدى المحدثين في محاولة لجمع شتاته في ظل منهج وظيفي يتماشى وطبيعة اللغة العربية .

كما أن فكرة التكرار أدت دورا كبيرا في إهمال المعاني الدقيقة التي يأتي لأجلها شكل توكيدي دون آخر، وأصبح الباحث في التوكيد يتلمس معاني التكرار في أي صورة من صور استعمال التوكيد، فهذا العكبري في سياق حديثه عن الدور المعنوي لـ(إن) يقول: " إنما دخلت (إن) على الكلام للتوكيد عوضا عن تكرير الجملة"⁽⁵⁴⁾ ، وكذلك جمع صاحب الكليات دلالة بعض الأدوات وما يقابلها من عدد تكرار الجملة في قوله: « وإذا اجتمعت (إن) واللام كان بمتزلة تكرير الجملة ثلاث مرات اثنتان لـ(إن) وواحدة للام ، وكذلك نون التوكيد الشديدة بمتزلة تكرير الفعل ثلاثا ، والخفيفة بمتزلة تكريره مرتين »⁽⁵⁵⁾ وهذا يعني غنى هذا الأسلوب بالجوانب التي يدرس منها إذ هناك عدة عوامل لفظية ومعنوية تشترك في تأدية هذا المعنى السياقي مما يعني وجود عدة جوانب يمكن أن يدرس منها، منها الجانب الشكلي أو اللفظي كما يوجد فيها الجانب المعنوي الذي سنتبعه في هذه الدراسة -إن شاء الله - ، ومن البديهي أن تكون النتائج مختلفة بحسب الجانب الذي تنطلق منه الدراسة، وعليه فإن التركيز على الجزئيات المعنوية سيكون أقرب لفهم وإدراك استعمال هذا الأسلوب في اللغة العربية و ما يؤديه من دور في "عملية الإبلاغ والتواصل التي تمثل الوظيفة الأساسية للغة البشرية"⁽⁵⁶⁾ .

ثانيا / المنهج الوظيفي والدرس النحوي العربي :

تُعتبر اللغة من وجهة نظر وظيفية وسيلةً للتواصل، أي نسقاً رمزياً يؤدي مجموعةً من الوظائف أهمها وظيفة التواصل⁽⁵⁷⁾، كما تُعتبر بنيتها مرتبطةً بهذه الوظيفة، إذ لا يمكن أن نرصد

⁵⁴ العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب . ت: غازي مختار طليمات. دار الفكر،دمشق. ط 1. 1995.

205 / 1

⁵⁵ الكليات . ص 269 .

⁵⁶) André Martinet, *Eléments de Linguistique générale*. Armand Colin.p 09.

⁵⁷ يقول مارتيني بعد أن ذكر عدداً من وظائف اللغة : « على أن وظيفة الإبلاغ، أي التفاهم، تبقى الوظيفة المركزية لتلك الأداة المسماة باللغة ، وهي التي ينبغي التأكيد عليها » . Ibid.p 09 .

خصائص بنية أيّ لغة إلا من خلال مراعاة وظيفة التواصل التي تؤدّيها⁽⁵⁸⁾، يقول جورج موان مثلاً : « إنّ وجهة النظر الوظيفيّة في التحليل اللساني تكمن في وصف بنية أيّ لغة باعتبارها - قبل كلّ شيء - وسيلة للتواصل . وفي هذا الصدد فإنّ كلّ الوحدات اللسانية والعلاقات التي تربط بينها تحلّل وتوصف من خلال دورها في عمليّة التواصل »⁽⁵⁹⁾، ولذلك فقد أجمع الوظيفيون على أنّه من غير الممكن وصف خصائص العبارات اللغويّة وصفاً ملائماً إلاّ إذا روعي في هذا الوصف الطبقات السياقيّة التي يمكن أن تُستعمل فيها تلك العبارات⁽⁶⁰⁾، وهذا - كما هو واضح - ربطٌ دقيق من الوظيفيين بين العبارات وسياقاتها الإبلاغية التي تردّ فيها .

ولم تنس الوظيفة أيضاً أهميّة المتكلم/المستمع في العمليّة التواصلية، فاشتطت فيهما لا معرفة القواعد اللغوية فحسب، بل ومعرفة القواعد التي تمكّنهما من تحقيق أغراض تواصلية معيّنة بواسطة اللغة، وهذه القواعد تشمل القواعد التركيبية، والقواعد الدلالية، والقواعد الصوتية، والقواعد التداولية⁽⁶¹⁾، فيختار الأوّل - أي المتكلم - أدواته التعبيرية اختياراً واعياً، مما يكفل أن تتحدد وظيفة أي جزء من الكلام بالشحنة الإخباريّة التي يكون في مقدور المتكلم أن يحملها ذلك الجزء، كما أنّ عليه أن يراعي توقع الطرف الثاني - أي المستمع - لأنّ الشحنة الإخباريّة تتأثر به، إذ تكون هذه الشحنة ضعيفة إذا كان توقع السامع كبيراً، وتكون قويّة إذا كان توقّعه ضعيفاً⁽⁶²⁾ . وهكذا نجد أنّ الوظيفة تربط بين عدّة أطراف في العمليّة التواصلية اللغوية، أحدها بنية اللغة التي ترتبط أيما ارتباط بالطرف الثاني وهو وظيفتها، أي أنّ اختلاف البنى التعبيرية صورياً يؤدي إلى اختلاف وظائفها دلاليّاً، وذلك انطلاقاً من مبدأ أنّ الوصف الكافي للغة باعتبارها نسقاً من الخصائص الصوريّة يستلزم ربط هذه الخصائص بالأغراض المستهدف إنجازها عن طريق استعمال اللغة . أمّا ثالث هذه الأطراف و رابعها فيتمثّلان في المتكلم والسامع ومعرفتهما لمثل تلك التحولات اللغويّة، وذلك دون أيّ تجاهل منها - أي من الوظيفيّة - لمناسبات القول وظروفه التي تكتنف هذه الأطراف جميعاً .

⁵⁸ (جاء في معجم اللسانيات : « وهكذا فإن اللغة تعتبر وسيلة من الوسائل التي تمكن الناس من تبليغ الأفكار، وإنّ وجود هذه الوظيفة هو الذي يسمح بوصف اللغة من خلال نظريّة التبليغ » انظر :

Jean dubois, Dictionnaire de Linguistique. Librairie Larousse, paris 1973. p216.

⁵⁹) Georges Mounin, Dictionnaire de la Linguistique. Presses Universitaires de France, 1974. p143-144.

⁶⁰ (انظر : أحمد المتوكل، اللسانيات الوظيفية . منشورات عكاظ . الرباط . 1989 . ص 12-13 .

⁶¹ (نفس المرجع . ص 13 .

⁶² (مناهج الدرس النحوي في العالم العربي . ص 307 .

إنّ التركيز على هذه الأطراف الهامّة في عمليّة التواصل اللغوي لم تكن غائبة عن فكر النحاة والبلاغيين العرب، فقد أشاروا بوضوح إلى أنّ وظيفة اللغة الأساسية هي التواصل وتبليغ الأغراض⁽⁶³⁾، بل إنّ هذا التصور للغة على أنّها مؤدّية لوظيفة التواصل كان وراء توجيه الدراسات اللغوية العربيّة عموماً نحو محاولة وصف الترابط القائم بين بنية اللغة ووظيفتها، فباعتبار التراكيب اللغوية وسائل لتأدية أغراض تواصلية معيّنة انصبت هذه الدراسات على رصد العلاقة بين كل نمط من أنماط التراكيب والغرض المتوخّى منه . على أساس هذا المبدأ دُرست مجموعة من الوظائف (التقييد، التوكيد، التخصيص ...) في علاقتها بالتراكيب التي تتحقق بواسطتها⁽⁶⁴⁾ . وهو ما سنسلط الضوء عليه أكثر عند تعرّضنا لهذه الأطراف أو الأسس في دراستنا لأسلوب التوكيد خصوصاً .

⁽⁶³⁾ انظر : الخصائص . 33 / 1 .

⁽⁶⁴⁾ اللسانيات الوظيفية . ص 84 .

الباب الأول :
التوكيد بين القدماء والمحدثين

الفصل الأول :

التوكيد في اللغة العربية وارتباطه

بمناسبات القول ومقتضياته

يجدر بنا - قبل الإطلاع على ما خلفته الدراسات القديمة من بحث لأسلوب التوكيد - أن نعرّج على أسباب التوكيد في اللغة العربية، وذلك لارتباط أساليب اللغة وتراكيبها عموماً بما يحيط بالكلام من مناسبات القول ومقتضياته، وبالعلاقة بين المتكلم والمخاطب، إذ لا يتم التفاهم في أيّ لغة إلا إذا روعيت تلك المناسبات و أخذت العلاقة بين أصحاب تلك اللغة بعين الاعتبار، ولن يكون الكلام مفيداً ولا الخبر مؤدياً غرضه ما لم يكن حال المخاطب ملحوظاً ليقع الكلام في نفس المخاطب موقع الاكتفاء والقبول⁽⁶⁵⁾. وهو ما تؤكد عليه الدراسات اللغوية الحديثة، وإن كانت فكرة ربط الكلام بسياقه الإبلاغي ليست بجديدة في الـدرس النحوي، بل إنها تُعد الأساس الذي يبنى عليه تأليف الجملة أو تأليف الكلام عموماً في الأساليب التي تراعى فيها مطابقة الكلام لمتطلبات السياق أو الموقف الكلامي والعلاقات بين المتكلمين والمخاطبين، بل إن معاينة الشيء والوقوف عليه حقيقة تفوق وصفه في رسالة إبلاغية مهما هدفت إلى الإحاطة بهذا الشيء، وهو ما يمكن أن نستشفه من كلام عبد القاهر الجرجاني، إذ يقول: « ونحن بنوع من التسهّل والتسامح، نقع على أن الأنس الحاصل بانتقالك في الشيء عن الصفة والخبر إلى العيان ورؤية البصر، ليس له سبب سوى زوال الشكّ والرّيب، فأما إذا رجعنا إلى التحقيق فإننا نعلم أن المشاهدة تُؤثّر في النفوس مع العلم بصدق الخبر، كما أخبر الله تعالى عن إبراهيم عليه الصلاة والسلام في قوله: ﴿ قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنُنَّ بِاللَّهِ وَلَكِن لَّيَطْمِئِنَنَّ قَلْبِي ﴾ [البقرة 260]»⁽⁶⁶⁾. وإنما لنجد كثيراً من الأقوال التي تؤكد هذا الأمر مبثوثة في كتب النحو هنا وهناك، ولكن هذه الأقوال كانت وكأنها معزولة لا تجد لها باباً ضمن معالجة النحاة أصول هذه الدراسة ومساتلها، وكان لإهمال النحاة هذه الملاحظة أثر بالغ في فصل دراسة النحو عن دراسة المعنى⁽⁶⁷⁾.

وقد كان للدرس البلاغي سلطة البحث عن هذه العلاقات، ففي كل كتاب بلاغي تطالعنا تلك الشروط المرتبطة بالكلام و مناسباته لتستقر قوانين الخطاب وما يناسبه في نفوس السامعين وعقولهم في مقولات بلاغية كان أشهرها على الإطلاق " لكل مقام مقال"، كما أن

⁶⁵ (مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه . منشورات المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت . ط 1 . 1964 . ص 225 .

⁶⁶ (عبد القاهر الجرجاني ، أسرار البلاغة . ت : مصطفى شيخ مصطفى . مؤسسة الرسالة . بيروت، لبنان . ط 1 . 2004 . ص 95 .

⁶⁷ (في النحو العربي نقد وتوجيه . ص 225-226 .

من أهم ما يؤكد عليه في هذا الصدد ما اصطلاح عليه بمقتضى الحال، كعنصر سياقي يتناسب مع نظم الكلام، الذي يتصف بالتفاوت، فتارة يقتضي ما لا يفتقر في تأديته على أزيد من دلالات وضعية وألفاظ كيف كانت ونظم لها، لمجرد التأليف بينها يخرجها عن حكم النعيق، وهو الذي ما يطلق عليه في علم النحو أصل المعنى ويتزل ههنا منزلة أصوات الحيوانات، وأخرى يقتضي ما يفتقر في تأديته على أزيد⁽⁶⁸⁾.

ويطالعنا في نفس الإطار الكلامي السياقي عبد القاهر الجرجاني بمنهجه الذي يربط النحو بالمعنى في ما سمي نظرية النظم، فيعالج هذه الفكرة في سياق مدحه لاستخدام بعض الوجوه النحوية في مواضع لا يعني أنها ستكون بنفس الحسن في مواضع أخرى، وأنه ليس إذا راقنا التنكير في كلمة (دهر) مثلا من قول الشاعر:

فلو إذ نبا دهرٌ و أنكر صاحب وسلط أعداء وغاب نصير⁽⁶⁹⁾

فإنه يجب أن يروقنا أبداً وفي كل شيء، ولا إذا استحسنا لفظ ما لم يُسم فاعله في قوله : وأنكر صاحب، فإنه ينبغي أن لا نراه في مكان إلا أعطيناه مثل استحساننا ههنا، ليصل في الأخير إلى أنه ليس من فضل ومزية إلا بحسب الموضع، وبحسب المعنى الذي يراد والغرض الذي يؤم⁽⁷⁰⁾. وهذا كما نرى إشارة واضحة - من ضمن عدة إشارات وأمثلة ضربها عبد القاهر الجرجاني في كتابه (دلائل الإعجاز) - للتأكيد على ضرورة ربط الكلام بسياقه الإبلاغي الذي يقال فيه، وأن لا ننظر إلى حسن تركيب من التراكيب أو وجه من وجوه الكلام إلا في ضوء المقام الذي يرد فيه، وهو ما سماه البلاغيون بعد بمقتضى الحال أو الاعتبار المناسب، يقول القزويني : « ... فإن مقامات الكلام متفاوتة، فمقام التنكير يبين مقام التعريف، ومقام الإطلاق يبين مقام التقييد، ومقام التقديم يبين مقام التأخير ، ومقام الذكر يبين مقام الحذف ، ومقام القصر يبين مقام خلافه ... وارتفاع شأن الكلام في الحسن والقبول بمطابقتها للاعتبار المناسب، وانحطاطه بعدم مطابقتها له، فمقتضى الحال هو الاعتبار المناسب. وهذا - أعني تطبيق الكلام على مقتضى الحال - هو الذي يسميه الشيخ عبد القاهر بالنظم⁽⁷¹⁾ » .

⁶⁸ مفتاح العلوم . ص 250 .

⁶⁹ البيت لإبراهيم بن العباس . انظر: دلائل الإعجاز . ص 68.

⁷⁰ نفس المصدر . ص 69-70 .

⁷¹ الخطيب القزويني ، الإيضاح في علوم البلاغة . ت : عماد بسيوي زغلول . مؤسسة الكتب الثقافية . بيروت ، لبنان . ط3 . ص 13 - 14 .

ولعل مما يؤكد اعتبار النحاة الأوائل لمثل هذه المناسبات أيضاً رفض سيبويه - إمام النحاة - عدة جمل أو تراكيب لم يتوفر فيها شرط مطابقتها لمقتضى الحال ومناسبات القول التي تكتنف الحدث اللغوي من جهة، وتفريقه الدقيق بين الوجوه المختلفة للتراكيب النحوية من تقديم وتأخير وذكر وحذف... إلخ في دلالاتها من جهة أخرى، وذلك من خلال ربطها بسياقاتها الإبلغية المختلفة أيضاً، ومن النصوص التي يتجلى فيها الربط الواضح والدقيق بين الكلام في تأليفه وسياق الموقف ما أورده سيبويه في قوله : « فإن النحويين مما يتهاونون بالخلف إذا عرفوا الإعراب. وذلك أن رجلاً من إخوانك ومعرفتك لو أراد أن يخبرك عن نفسه أو عن غيره بأمر فقال: "أنا عبد الله منطلقاً"، و"هو زيد منطلقاً" كان محالاً؛ لأنه إنما أراد أن يخبرك بالانطلاق ولم يقل هو ولا أنا حتى استغنيت أنت عن التسمية، لأن هو وأنا علامتان للمضمر، وإنما يضمير إذا علم أنك عرفت من يعني . إلا أن رجلاً لو كان خلف حائط، أو في موضع تجهله فيه فقلت : "من أنت؟" فقال : "أنا عبد الله منطلقاً في حاجتك" كان حسناً»⁽⁷²⁾. فهذا الوجه من الكلام إنما يحسنه أو يقبّحه السياق الذي يرد فيه .

و يذكر في موضع آخر دور المخاطب في تحديد القصد من الكلام وأنه بتغيير سياق هذا الأخير من دلالاته على الفخر أو الوعد أو غيره، يمكن قبول أو رفض الجملة، فأنت تقول : "إني عبد الله" مصغراً نفسك لربك، ثم تفسر حال العبيد فتقول : "أكلا كما تأكل العبيد". وإذا ذكرت شيئاً من هذه الأسماء التي هي علامة للمضمر فإنه محال أن يظهر بعدها الاسم إذا كنت تخبر عن عمل، أو صفة غير عمل، ولا تريد أن تعرفه بأنه زيد أو عمرو. وكذلك إذا لم توعده ولم تفخر أو تصغر نفسك؛ لأنك في هذه الأحوال تُعرف ما ترى أنه قد جهل، أو تُترل المخاطب منزلة من يجهل فخراً أو تهدداً أو وعيداً، فصار هذا كتعريفك إياه باسمه⁽⁷³⁾.

كما نجد ابن جني في عدة مناسبات يربط بين الحال وبين دلالة بعض التراكيب التي ارتبطت معانيها بمناسباتها التي قيلت فيها كما في عبارة (رفع عقيرته)، يقول مستشهداً بكلام سيبويه في هذا الصدد وشارحاً له في نفس الوقت : « وقد يمكن أن تكون أسباب التسمية تخفى علينا لبعدها في الزمان عنا... يعني أن يكون الأول الحاضر شاهد الحال، فعرف السبب الذي له ومن أجله ما وقعت عليه التسمية، والآخر - لبعده عن الحال - لم يعرف السبب للتسمية، ألا ترى إلى قولهم للإنسان إذا رفع صوته : قد رفع عقيرته، فلو ذهبت تشتق هذا، بأن تجمع بين معني

⁷² (الكتاب . 80 / 2 - 81 .

⁷³ (نفس المصدر . 80 / 2 .

الصوت، وبين معنى " ع ق ر " لبعد عنك وتعسقت . وأصله أن رجلاً قُطعت إحدى رجليه، فرفعها ووضعها على الأخرى، ثم صرخ بأرفع صوته، فقال الناس : رفع عقيرته «(74).

بل إن مشاهدة الحال عنده قد تغني عن اللفظ وتكون بديلاً عنه، ومن ذلك ما ذكره في تحديده لمعنى الإعراب في ضوء غياب العلامة الإعرابية، وذلك أنك « لو أومأت إلى رجل وفرس، فقلت : "كلم هذا هذا فلم يجبه"، لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت، لأن في الحال بياناً لما تعني » (75). فالإيماء لا يكون من دون حضور مما يستلزم المشاهدة لمعرفة الفاعل من المفعول مع التصرف في الرتبة بينهما تقدماً وتأخيراً .

ولو أننا تتبعنا القضايا التي أكد فيها دارسو اللغة العربية القدماء ضرورة ربط الكلام بسياقه الإبلاغي لوجدنا أنها في غالبها كانت تنحو إلى ما يصاحب الكلام من ملابسات تفرض نفسها على مستخدمي اللغة، ومن ثم لا يجد دارس هذه اللغة بُدّاً من الإحالة عليها أو الاستعانة بها في تحليل الكلام لفهمه وإفهامه، فكانت تقسيماتهم للكلام ومراتبه في ضوء ما يفهم منه، وتحليل العناصر اللغوية بحسب حال السامع والمخاطب مما تتجلى فيه ثنائية المقال والمقام، وهو ما سنحاول أن نميط عنه اللثام هنا من خلال تناولنا لأسلوب التوكيد في ضوء مناسبات القول ومقتضياته، وفي ضوء علاقات المتكلمين بالمخاطبين، ولكننا قبل ذلك نود أن نشير إلى بعض القضايا والجزئيات التي تؤكد ارتباط بعض عناصر الجملة العربية بما يدور في خلد المتكلم والسامع والعلاقة التواصلية بينهما، ثم نعرّج على ذكر ارتباط الأساليب بسياق الحال وغير ذلك من القضايا التي كنا قد أشرنا إلى بعضها سابقاً .

أولاً/ ارتباط بعض عناصر الجملة العربية بسياق الكلام :

1- المبتدأ والخبر بين التعريف والتنكير :

إن التعريف والتنكير قضية لغوية لها علاقة وثيقة بما في ذهن السامع أو المتكلم حول الموضوع المتحدث عنه، وذلك من جهة التعيين أي أن يكون متعينا ومعروفاً فيكون معرفة، أو يكون غير متعين ومعروف فيكون نكرة ، وهو ما ناقشه النحاة في دراستهم للعنصرين الأساسيين في الجملة العربية وهما المسند والمسند إليه في الجملة الاسمية أي المبتدأ والخبر، وذلك على النحو التالي :

(74) الخصائص . 1 / 66 .

(75) نفس المصدر . 1 / 35 .

1-1 / الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة :

إن اشتراط التعريف في المبتدأ هو دليل على ربط النحاة للكلام بسياق الحال إذ إن فكرة التعريف ترتبط بما يعرفه السامع سلفاً . وفي هذا السياق نورد كلام الإمام عبد القاهر في تفريقه الأسلوبى الدقيق بين: "زيد المنطلق ، والمنطلق زيد" ، إذ يرى أنهما ليسا سواء في المعنى الوظيفي الإبلاغي المترشح عن سياق الحال ، و يطبق قاعدة النحاة " الابتداء بالأعرف"⁽⁷⁶⁾ ، والأعرف لا يكون بالطبع إلا من خلال المقام، يقول الإمام عبد القاهر: « وأما قولنا : "المنطلق زيد" والفرق بينه وبين : " زيد المنطلق" ، فالتقول في ذلك أنك وإن كنت ترى في الظاهر أنهما سواء من حيث كون الغرض في الحالين إثبات انطلاق قد سبق العلم به لزيد، فليس الأمر كذلك، بل بين الكلامين فصل ظاهر، وبيانه أنك إذا قلت : " زيد المنطلق" ، فأنت في حديث انطلاق قد كان وعرف السامع كونه، إلا أنه لم يعلم أن زيد كان أم من عمرو، فإذا قلت : " زيد المنطلق" ، أزلت عنه الشك، وجعلته يقطع به أنه كان من زيد بعد أن كان يرى ذلك على سبيل الجواز. وليس كذلك إذا قدمت (المنطلق) فقلت : "المنطلق زيد" ، بل يكون المعنى حينئذ على أنك رأيت إنسانا ينطلق بالبعد منك فلم يثبت ولم تعلم أن زيد هو أم عمرو، فقال لك صاحبك : "المنطلق زيد" ، أي هذا الشخص الذي تراه من بعد هو زيد ... فمتى رأيت اسم فاعل أو صفة من الصفات قد بُدئ به فجعل مبتدأ وجعل الذي هو صاحب الصفة في المعنى خيرا، فاعلم أن الغرض هناك غير الغرض إذا كان اسم الفاعل أو الصفة خيرا كقولك : "زيد المنطلق" «⁽⁷⁷⁾ . فالانطلاق إذن في قولنا : " زيد المنطلق" ، كان معروفا لدى السامع قبل ابتداء الحديث عن صاحبه، أما في : "المنطلق زيد" فهو مستفاد أثناء وقوع الكلام، ولكن السامع لا يعلم صاحبه، فابتدئ به لأنه أعرف عنده لحدوثه أمامه ونصب عينيه، « وهذا هو الأصل في الأخبار، لأن الخبر يجب أن يكون مجهولا، وما يخبر عنه معروفا »⁽⁷⁸⁾ .

⁷⁶ (انظر مثلا: الكتاب . 1 / 47 - 48 . و ابن جني، الختسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . ت : محمد عبد القادر عطا . دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان . ط 1 . 1998 . 2 / 158-159 .

⁷⁷ (دلائل الإعجاز . ص 144 .

⁷⁸ (عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح . ت : كاظم بحر المرجان . منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية . 1982 . 1 / 305 .

1-2/ الأصل في الخبر أن يكون نكرة:

سنعتمد في هذا المبحث على ما له علاقة بمعنى النكرة وعلاقة هذا المفهوم بسياق الحال ، فقد أجمع النحاة على أن الأصل في الخبر أن يكون نكرة ، لأن المسند ينبغي أن يكون مجهولا ، ومعنى أن يكون مجهولا يمكن أن يكون بالنسبة إلى المتكلم أو السامع ، وأن يكون بالنسبة للواقع أو بالنسبة للاعتبار ، غير أن هناك من النحاة من اعترض على ذلك ، ومن هؤلاء الرضي ووصف قولهم بأنه ليس بشيء ، لأن المسند ينبغي أن يكون معلوما كالمسند إليه ، وأن الذي ينبغي أن يكون مجهولا هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه ، فالجهول في قولك : "زيد أخوك" هو انتساب أخوة المخاطب إلى زيد وإسناده إليه ، لا أخوته⁽⁷⁹⁾.

كما أننا نجد هذا الرأي الذي ذهب إليه الرضي هو الذي اعتمده الإمام عبد القاهر أيضا في تبريره وقوع المعرفة خبرا ، وذلك حين تناول الفرق الدقيق بين أن تقول: "زيد منطلق" ، وأن تقول: "زيد المنطلق" ، إذ رأى أن لكل منهما غرضًا خاصًا وفائدةً لا تكون في الوجه الآخر ، ذلك أنك إذا قلت: "زيد منطلق" ، كان كلامك مع من لم يعلم أن انطلاقا كان ، لا من زيد ولا من غيره ، فيكون بذلك خبرا ابتدائيا ، أما إذا قلت: "زيد المنطلق" ، فإن كلامك يكون مع من علم أن انطلاقا كان إما من زيد وإما من غيره ، فأنت تُعلمه أنه كان من زيد دون غيره . وبهذا المعنى تكون قد أثبتت في الخبر الأول (النكرة) فعلا لم يعلم السامع وقوعه أصلا ، وفي الثاني (المعرفة) فعلا قد علم السامع وقوعه ، ولكنه لم يعلم صاحبه فأفدته ذلك⁽⁸⁰⁾. ويعلل الإمام عبد القاهر بعد هذا سبب وقوع المعرفة خبرا بقوله : « فقد وافق الأول [يعني النكرة] في المعنى الذي له كان الخبر خبرا ، وهو إثبات المعنى للشيء ، وليس يقدر في ذلك أنك كنت علمت أن انطلاقا كان من أحد الرجلين ، لأنك إذا لم تصل إلى القطع على أنه كان من زيد دون عمرو ، كان حالك في الحاجة إلى من كان يثبت لزيد كحالك إذا لم تعلم أنه كان من أصله »⁽⁸¹⁾. فالخبر في: "زيد المنطلق" ، وإن كان غير منكور أو مجهول كما في: "زيد المنطلق" ، إلا أنه موافق له في أن كلا منهما مثبت به المعنى للشيء ، وهذا هو حد الخبر ، فضلا عن أن الخبر في: "زيد المنطلق" ، وإن كان معروفا ، إلا أن نسبته إلى زيد كانت منكورة ، ولذلك جاز الإخبار به لمشاهدة هذه الحال حال من لم يعرف الخبر أصلا ، ومن هنا نصل إلى

⁷⁹ (شرح الكافية . 109/1 .

⁸⁰ (دلائل الإعجاز . ص 136-137 .

⁸¹ (نفس المصدر . ص 137 .

القول مع الإمام عبد القاهر إن الإخبار إنما يجوز إذا كان هناك شيء منكور في الكلام، سواء كان هذا الشيء هو الخبر ذاته أو النسبة الواقعة بينه وبين المبتدأ .

ويتحدث النحاة في هذا الموضوع عن مجيء الخبر (المسند) معرفةً على غير أصله، مما يدل على فضل زيادة فائدة لم تكن بدون (ال) التعريف ويفسرونها بالتوكيد، كونها زيادةً على الأصل ولا تكون إلا لغرض وهو التوكيد، إذ يؤكد علماء البلاغة على خصوصية المسند في هذه الحالة ويعدون صوراً من صور القصر، وهو بدوره أحد أشكال التوكيد، فيفسرون تعريفه بأنه قد يفيد قصره إما تحقيقاً كقولك: "زيد الأمير" إذا لم يكن أمير سواه، وإما مبالغةً لكمال معناه في المحكوم عليه كقولك: "عمرو الشجاع" أي الكامل في الشجاعة، فيخرج الكلام في صورة توهم أن الشجاعة لم توجد إلا فيه، لعدم الاعتداد بشجاعة غيره لقصورها عن رتبة الكمال . ثم إن المقصود قد يكون نفس الجنس مطلقاً، أي من غير اعتبار تقييده بشيء ، وقد يكون الجنس باعتبار تقييده بظرف أو غيره كقولك: "هو الوفيّ حين لا تظن نفسٌ بنفس خيراً" فإن المقصود هو الوفاء في هذا الوقت لا الوفاء مطلقاً، وكقول الأعشى:

هو الواهب المائة المصطفا
ة إما مخاضاً وإما عشارا (82)

فإنه قصر هبة المائة من الإبل في إحدى الحالتين لا هبتها مطلقاً ولا الهبة مطلقاً (83).

وإذا كان التعريف في الخبر قليل، والأكثر أن يكون الخبر نكرة والمبتدأ معرفة لأن المخبر لا يخبر في الأكثر إلا بأمر يعلمه المخبر أو في ظن المتكلم أن السامع لا علم له به ثم إن المبتدأ لا بدّ وأن يكون معلماً عند السامع حتى يقول له: أيها السامع الأمر الذي تعرفه ثبت له قياماً لا علم عندك به، فإن الخبر معلوم عند السامع والمبتدأ كذلك، ويقع الخبر تنبيهاً لا تفهيماً فإنه يحسن تعريف الخبر كقول القائل: "اللَّهُ رَبُّنَا وَمُحَمَّدٌ نَبِيُّنَا" حيث عرف كون الله ربنا وكون محمد نبينا، فإن استعمال الخبر معرفة في القرآن الكريم جاء في عدة أمثلة مما يعني تناول مثل هذه التراكيب على نحو يسمح باستخلاص الفروق الدقيقة والمعاني الخاصة بينها وبين مجيء الخبر على أصله (أي نكرة) ففي قوله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا النَّاسُ أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ﴾ [فاطر 15] جاء لفظ (الفقراء) معرفة مما جعل العلماء يعللون ذلك بأنه لما كان الناس فقراء أمراً ظاهراً لا يخفى على أحد قال: ﴿أَنْتُمْ الْفُقَرَاءُ﴾ وقوله: ﴿إِلَى اللَّهِ﴾ إعلام بأنه لا

(82) المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . 70 / 3 .

(83) الإيضاح في علوم البلاغة . ص 62 - 63 .

افتقار إليه ولا اتكال إلا عليه . وهذا يوجب عبادته لكونه مُفْتَقَرًا إليه وعدم عبادة غيره لعدم الافتقار إلى غيره ثم قال : ﴿ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ ﴾ أي هو مع استغنائه يدعوكم كل الدعاء وأنتم مع احتياحكم لا تجيبونه (84).

2/ التوكيد والمعنى العام والمنطقي في الجملة العربية :

كثيرا ما يستحسن النحاة تركيباً لغوياً على آخر، لا لشيء إلا لسبب معنوي يجعل فهم الثاني غير جائز عقلا، وهو ما يُطلقون عليه اسم (المحال) لاحتوائه على التناقض، ويمكن أن نمثل لذلك في عموم الكلام بقول سيويه « وتقول: "والله ما أعدو أن جالستك"، أي أن كنت فعلت ذلك، أي ما أجاوز مجالستك فيما مضى. ولو أراد "ما أعدو أن جالستك غداً" كان محالاً ونقضاً، كما أنه لو قال: "ما أعدو أن أجالسك أمس" كان محالاً» (85)، وذلك لأن في الكلام تناقضاً من جهة الزمن، إذ الفعل في نحو : جالستك غداً، دالٌّ على الزمن الماضي، والظرف المتعلق به (غداً) دالٌّ على المستقبل، بينما العكس في المثال الثاني : "أجالسك أمس"، إذ الفعل دالٌّ على الحاضر أو المستقبل، والظرف المتعلق به (أمس) دالٌّ على الماضي . ويقول المبرّد في حديثه عن الطلب المضمّن معنى الشرط وجوابه والعلاقة المنطقيّة التي ينبغي أن تكون بينهما : « ولو قلت : "لا تعص الله يدخلك الجنة"، كان جيّداً؛ لأنك إنما أضمرت مثل ما أظهرت، فكأنك قلت: "فإنك إن لا تعصه يدخلك الجنة"، واعتبره بالفعل الذي يظهر في معناه؛ ألا ترى أنك لو وضعت فعلاً بغير نهي في موضع (لا تعص الله) لكان (أطع الله) . و لو قلت: "لا تعص الله يدخلك النار" كان محالاً؛ لأن معناه: "أطع الله . وقولك: "أطع الله يدخلك النار" محال . و كذلك: "لا تدن من الأسد يأكلك"، لا يجوز؛ لأنك إذا قلت : "لا تدن"، فإنما تريد : "تباعده"، ولو قلت: "تباعده من الأسد يأكلك"، كان محالاً؛ لأن تباعده منه لا يوجب أكله إياه . ولكن لو رفعت كان جيّداً، تريد فإنه مما يأكلك » (86) .

ومن التراكيب التي يتبادر إلى الذهن تساويها في المعنى في كل الأحوال الإخبار عن الشيء بنفسه وهو قولنا : "هو هو" الذي يكون على معنيين كما اعتبرهما عبد القاهر الجرجاني لدى تعرضه لاستعارة الأسماء (87):

⁸⁴ (http://www.altafsir.com) تفسير اللباب لابن عادل . 13 / 183 . موقع التفاسير

⁸⁵ الكتاب . 3 / 55 .

⁸⁶ (المقتضب . 2 / 83 .

⁸⁷ (أسرار البلاغة . ص 182 – 183 .

- أحدهما : أن يكون للشيء اسمان يعرفه المخاطب بأحدهما دون الآخر، فإذا ذكر باسمه الآخر توهم أن معك شيئين، فإذا قلت: زيد هو أبو عبد الله، عرفت أنه هذا الذي تذكر الآن هو الذي عرفه بأبي عبد الله.

- والثاني : أن يراد تحقق التشابه بين الشئيين وتكميله لهما، ونفي الاختلاف والتفاوت عنهما، فيقال: " هو هو"، أي لا يمكن الفرق بينهما ؛ لأن الفرق يقع إذا احتص أحدهما بصفة لا تكون في الآخر.

ومن بين أشكال التوكيد التي كان الربط فيها واضحا بين هذا الأسلوب والمعنى العام والمنطقي الحصر بـ(ما) و (إلا) ، إذ حلت دلالاته انطلاقا من صورته اللغوية (أي قصر الصفة على الموصوف) أو العكس على النحو التالي :

- الأول من الحقيقي كقولك: " ما زيد إلا كاتب " إذا أردت أنه لا يتصف بصفة غير الكتابة، وهذا لا يكاد يوجد في الكلام لأنه ما من متصور إلا وتكون له صفات تتعذر الإحاطة بها أو تتعسر.

- والثاني: منه كثير كقولنا : "ما في الدار إلا زيد" والفرق بينهما ظاهر، فإن الموصوف في الأول لا يمتنع أن يشاركه غيره في الصفة المذكورة وفي الثاني يمتنع⁽⁸⁸⁾.

ومما له علاقة باستخدام التوكيد في الكلام في ضوء ربطه بالمعنى العام والمنطقي أيضاً، ما جاء من تحديد علماء اللغة القدماء لمفهوم التوكيد كمعنى عام بأنه "الحمل على ما لم يقع ليصير واقعاً" لذلك لا يجوز تأكيد الماضي ولا الحاضر لئلا يلزم تحصيل الحاصل وإنما يؤكد المستقبل⁽⁸⁹⁾. وفي دخول حتى على (إن) و(أن) يطالعنا سيبويه بمقارنة بين التركيبين وبيان ما يُحال من ذلك وما يحسن فيقول : « وذلك قولك : "قد قاله القوم حتى إن زيدا يقوله"، و"انطلق القوم حتى إن زيدا منطلق" . فـ(حتى) ها هنا معلقة لا تعمل شيئاً في (إن)، كما لا تعمل إذا قلت: "حتى زيد ذاهب"، فهذا موضع ابتداء و(حتى) بمرتلة (إذا). ولو أردت أن تقول "حتى أن تقول" في هذا الموضع كنت محيلاً، لأن (أن) وصلتها بمرتلة الانطلاق، ولو قلت:

⁸⁸ (الإيضاح في علوم البلاغة . ص74 .

⁸⁹ (بدر الدين الزركشي، الرهان في علوم القرآن . ت : محمد أبو الفضل إبراهيم . المكتبة العصرية . صيدا ، بيروت.

"انطلق القوم حتى الانطلاق أو حتى الخبر" كان محالاً، لأنّ (أنّ) تصيّر الكلام خيراً، فلمّا لم يجز
ذا حمل على الابتداء»⁽⁹⁰⁾ .

وفيما يخص التوكيد المعنوي بـ(كل) وأخواتها فإنها دالة على الجمع ومن ثم ركز
النحاة والأصوليون على استخدامها في سياق يُقبل منطقيّاً، فلا يجوز عندهم القول: " بزيد
أجمع " ولا " بزيد كله " لأن (زيد) لا يتجزأ، وإنما يجوز ذلك فيما جازت عليه التفرقة⁽⁹¹⁾
ككلمة القوم أو الناس وغيرها، فالقوم يتكون من عدة أفراد فيجوز في قولنا: " جاء القوم " أن
يستغرق المجيء الجميع أو أن يأتي بعضهم فقط، أما زيد فلا يمكن أن يأتي بعضه فقط لأنه لا
يتكون من أفراد كما هو الشأن مع كلمة القوم .

ويضيف عبد القاهر في سياق آخر أيضاً كلاماً له علاقة بما نحن بصدده ، فيرفض تركيباً
يكون آخره مناقضاً لأوله، وذلك حسب المقام الكلامي المناسب للخطاب، فيرى أنه مما يعلم
به ضرورة أنه لا تكون البداية بالفعل كالبداية بالاسم أنك تقول: " أقلت شعراً قط؟ " أرايت
اليوم إنساناً؟ " فيكون كلاماً مستقيماً ولو قلت: "أأنت قلت شعراً قط؟ " أأنت رأيت إنساناً
"؟ أخطأت⁽⁹²⁾ . لما في التركيب الثاني من تناقض، فتقديم المسند إليه يعني تحقق النسبة وأن الفعل
قد تم وإنما الاستفهام عن المسند إليه (المحدث عنه) واستخدام صيغة الاستفهام عن النسبة مع
تقديم أحد عناصر الجملة المتحققة يكون تناقضاً .

ومن القضايا النحوية التي توضح لنا الربط بين استعمال أشكال التوكيد وضبط مقاماتها
وبين المعنى العام الذي يرفض التناقض في الكلام، تحديد النحاة لمواضع استخدام (كل) و(أجمع)
وهما من ألفاظ التوكيد المعنوي، إذ يمنعون توكيد النكرات بهما على أساس أن النكرة لم تثبت
لها حقيقة، والتوكيد المعنوي إنما يكون لتمكين معنى الاسم وتقرير حقيقته، وتمكين ما لم يثبت
في النفس محال، رغم أن النكرة يمكن توكيدها بالتوكيد اللفظي لأنه أمر راجع إلى اللفظ،
وتمكينه من ذهن المخاطب وسمعه خوفاً من توهم المجاز، أو توهم غفلة استماعه ، فاللفظ هو
المقصود في التوكيد اللفظي ، فأما المعنوي فإنما يراد منه الحقيقة ولذلك أعيد المعنى في غير ذلك
اللفظ⁽⁹³⁾ .

⁹⁰ الكتاب . 3 / 143 - 144 .

⁹¹ (الأصول في النحو . 21/2 .

⁹² دلائل الإعجاز . ص 88 .

⁹³ (شرح المفصل . 2 / 227 .

3 - ظاهرة الحذف و القرائن الحالية :

من الظواهر التي تخضع لها الجملة العربية ظاهرة الحذف كإجراء لغوي تحويلي، إذ يلجأ المتكلم في هذا السياق إلى حذف عنصر لغوي أو أكثر إن دل عليها دليل، ومن هذه الأدلة ما يكون لغويًا ، وما يكون غير لغوي، وهو ما نحن بصدد البحث فيه من ملاسبات للقول وما يحيط به من أحوال للمتكلم والسامع .

كما أن الحذف في اللغة العربية ظاهرة يُلجأ إليها إذا تطلب المقام ذلك، إذ هو عملية لغوية دقيقة كونها تمس البناء الأصلي للكلام ، فيشترط فيها ألا تؤدي إلى التقصير في أداء المعنى المقصود مقامياً ، ولذلك ارتبط بأنماط ووظائف معينة ومحدودة ، و من الأمثلة الواضحة لذلك ما تحدث عنه النحاة في سياق حذف الفاعل (في صيغة الفعل المبني لغير الفاعل)، إذ نجدهم قد خصوا ذلك بأسباب معينة منها ما يتعلق باللفظ، ومنها ما يتعلق بالجانب المعنوي وهي ما يهمننا في هذا الصدد، نذكر منها (94):

- كون الفاعل معلومًا للمخاطب حتى لا يحتاج إلى ذكره له، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ [الأنبياء 37].

- كونه مجهولاً للمتكلم فهو لا يستطيع تعيينه للمخاطب، وليس في ذكره بوصف مفهوم من الفعل فائدة، وذلك كما تقول: سُرِق متاعي، لأنك لا تعرف ذات السارق، وليس في قولك: "سرق اللص متاعي" فائدة زائدة في الإفهام على قولك "سرق متاعي" .

- رغبة المتكلم في الإيهام على السامع، كقولك: تصدق بألف دينار.
- ومنها رغبة المتكلم في إظهار تعظيمه للفاعل: صون اسمه عن أن يجري على لسانه، أو بصونه عن أن يقترن بالمفعول به في الذكر، كقولك: "خلق الخنزير".

- رغبة المتكلم في إظهار تحقير الفاعل بصون لسانه عن أن يجري بذكره.
- خوف المتكلم من الفاعل فيعرض عن ذكره لئلا يناله منه مكروه.
- خوف المتكلم على الفاعل فيعرض عن اسمه لئلا يمسه أحد بمكروه.

وهذه الأسباب المؤدية لحذف المسند إليه كلها أسباب حالية، ولذلك لم تختلف نظرية البلاغيين لها عما قاله النحاة، إذ يذكرون أثناء تعرضهم لحذفه، أن هذا الأخير يكون مجرد الاختصار والاحتراز عن العبث ببناء على الظاهر، وإما لذلك **مع ضيق المقام**، وإما التخيل أن

⁹⁴ ابن عقيل، شرح ابن عقيل . ت : محمد محيي الدين عبد الحميد . مكتبة دار التراث . القاهرة . ط 20 . 1980 .
112-111 / 2 .

في تركه تعويلا على شهادة العقل، وأن في ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر وكم بين الشهادتين، وإما لاختبار تنبه السامع له عند القرينة أو مقدار تنبهه، وإما الإيهام أن في تركه تطهيرا له عن لسانك أو تطهير للسانك عنه، وإما ليكون لك سبيل إلى الإنكار إن مست إليه حاجة، وإما لأن الخبر لا يصلح إلا له حقيقة أو ادعاء وإما لاعتبار آخر مناسب لا يهدي إلى مثله إلا العقل السليم والطبع المستقيم⁽⁹⁵⁾.

وفي هذا الصدد نورد ما قاله ابن هشام عند حديثه عن الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها، إذ يرى فيما يخص الحذف في سياق التوكيد، أن من شروط الحذف ألا يكون المحذوف مؤكداً، نحو: "الذي رأيت زيداً أن يؤكد العائد المحذوف بقولك: "نفسه"، لأن المؤكد مُريدٌ للطول، والحاذف مريد للاختصار.

أما في قول العرب: "وإنّ مالا وإنّ ولداً" فقد حذف الخبر مع أنه مؤكد بـ(إن) وفيه نظر، فإن المؤكد نسبة الخبر إلى الاسم لا نفس الخبر، وإنما فرّ الأخص هنا من حذف العائد في نحو: "الذي رأيت نفسه زيداً" لأن المقتضي للحذف الطول، ولهذا لا يحذف في نحو: "الذي هو قائم زيداً" فإذا فروا من الطول فكيف يؤكدون؟ وأما حذف الشيء لدليل وتوكيده فلا تناهي بينهما، لأن المحذوف لدليل كالثابت⁽⁹⁶⁾.

4/ التقديم والتأخير :

وإذا كان أغلب النحاة يرون أنه متى كان المبتدأ والخبر معرفتين كنت بالخيار في جعل أيّهما شئت المبتدأ والآخر الخبر⁽⁹⁷⁾، فإن منهم من ربط هذه المسألة برتبة هذين العنصرين، ومن هؤلاء الزمخشري الذي اختار في (المفصل) أن يكون المتقدم منهما هو المبتدأ فقال: «وقد يقع المبتدأ والخبر معرفتين معاً... ولا يجوز تقديم الخبر هنا، بل أيّهما قدّمت فهو المبتدأ»⁽⁹⁸⁾. ويبدو أن ما ذهب إليه هنا مبني على تقديم الأعراف عند المخاطب وبناء الإسناد عليه، فالذي يعرف زيداً ولا يعرف أنه أخوه قلت له: "زيداً أخوك"، والذي يعرف أن له أخاً ولا يعرف أنه زيداً الذي كان قد عرفه قبلاً قلت له: "أخوك زيداً". وهكذا يكون الأعراف في ذهن المخاطب هو المتقدم دائماً.

⁹⁵ (الإيضاح في علوم البلاغة . ص 27 .

⁹⁶ (ابن هشام الأنصاري ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب . ت: محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية .

بيروت، لبنان . 1995 . 2 / 698 - 699 .

⁹⁷ (انظر : ابن جني، اللّمع في العربية . ت: حسين محمد محمد شرف . دار الكتب، القاهرة . ط1 . 1979 . ص110 .

⁹⁸ (المفصل في علم العربية . ص 26-27 .

و لأن فكرة العناية والاهتمام اطردت في كل شيء تقدم عن رتبته الأصلية، فقد جعلت الإمام عبد القاهر يعقب عليها بقوله : « واعلم أنا لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئاً يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام »⁽⁹⁹⁾، ثم ينتقد سيبويه كونه لم يذكر في ذلك مثالا ، بل ولم يوضح ما قاله بالتحليل والتدقيق، ويأتي في المقابل بكلام لبعض النحاة يشرحون فيه مفهوم العناية والاهتمام اللذين وردا في كلام سيبويه، ذلك أنه قد يكون من أغراض الناس ومقاصدهم في فعل ما أن يقع بإنسان بعينه ولا يهمهم من أوقعه، والمثال المشهور على ذلك الخارجي الذي يعيث ويفسد ويكثر منه الأذى، ويكون من حال الناس فيه أنهم يريدون قتله ولا يباليون من كان القتل منه، ولا يعينهم منه شيء، فإذا قتل وأراد أحد الإخبار بذلك ، فإنه يقدم ذكر الخارجي فيقول : "قتل الخارجي زيد"، ولا يقول : "قتل زيد الخارجي"، لأنه يعلم أن ليس للناس جدوى وفائدة في أن يعلموا أن قاتله زيد، لأن ذلك لا يعينهم ولا يهمهم ولا يتصل بمسرتهم، وإنما يعلم من حالهم أن الذي هم متوقعون له ومتطلعون إليه متى يكون وقوع القتل بالخارجي المفسد وأهم قد كفوا شره وتخلصوا منه⁽¹⁰⁰⁾.

وبهذا فإنه يدعو إلى عدم تعميم فكرة العناية والاهتمام لتعليل أمر التقديم، على ما فيه من الصحة، بل يجب أن يُفصّل الأمر ويذكر من أين كانت تلك العناية ولم كان أهم، وأن لا يُكتفى بالقول إنه قدم للعناية وأن ذكره أهم، لأن ذلك قد أفضى ببعض الناس إلى تصغير أمر التقديم والتأخير في نفوسهم حتى هونوا الخطب فيه، ورأوا أن تتبّع والنظر فيه ضرب من التكلف، بل وتجاوزا ذلك إلى أن عدم العلم بسببه والعلة التي من أجلها كان لا يضر، ولا جرم أن ذلك التصغير له والتهاون فيه – في رأي الإمام عبد القاهر – قد ذهب بهم عن معرفة البلاغة، ومنعهم من أن يعرفوا مقاديرها، بل وأن يعلموا لم كان نظم أشرف من نظم حتى ترقى الأمر إلى الإعجاز⁽¹⁰¹⁾. مما يسمح بملاحظة مواطن التوكيد والتخصيص في هذه الأشكال اللغوية التي خضعت إلى تغيير نظام الرتبة الأصلي فيما يسمح به الاستعمال.

ثانيا/ تقسيم الأساليب في اللغة العربية من خلال سياقات الكلام :

يقصد بالأسلوب الطريقة التي تصاغ بها الجملة لتؤدي معناها العام ، وهذه الطريقة تحمل إضافة إلى المعنى المفرد (المعجمي) ومعنى العلاقة التركيبية فيما بين كل متطالين نحوياً معنى

⁹⁹ (دلائل الإعجاز .ص 84 .

¹⁰⁰ (نفس المصدر والصفحة .

¹⁰¹ (نفس المصدر .ص 85.

تركيبياً عاماً هو نتيجة اختلاط هذه المعاني كلها ليخرج منها المعنى العام الذي يقف بإزاء أغراض الكلام وقصدية المتكلم وحال المخاطب، لينقسم تبعاً لذلك إلى أقسام متنوعة أو أساليب متعددة (102).

وتُعد الأساليب في اللغة العربية من أكثر القضايا اللغوية ارتباطاً بالسياق وحال السامع والمخاطب، وذلك لما لها من أثر في نفس السامع الذي يستجيب للغة بالقول أو الفعل حسب الأسلوب المفهوم من المتكلم، فالأمر يتطلب القيام بالفعل والنهي يتطلب الامتناع عن القيام بالفعل، بينما الأسلوب الخبري لا يقتضي مثل ذلك، وإنما يجد السامع نفسه بين تصديق الخبر أو الشك فيه أو إنكاره وردّه، ولكل من ذلك قواعده وأسس اللغوية المرتبطة بالمقام . والتنوع في استخدام الأساليب في الكلام الواحد عند العرب يُعدّ من أهمّ الأشياء التي تكسب الكلام مزاياه البلاغية والتبليغية، فمثلاً نجد هم يعدون ما يطلق عليه مصطلح (الالتفات) « من محاسن الكلام، ووجه حسنه هو أن الكلام إذا نقل من أسلوب إلى أسلوب كان ذلك أحسن تطرية لنشاط السامع وأكثر إيقاظاً للإصغاء إليه من إجراءاته على أسلوب واحد » (103). وفي نفس السياق يدافع السكاكي عن دور تنوع الأسلوب في الكلام الواحد لما له من أثر في قبول الخبر والتفاعل معه، يقول في ذلك مستدلاً بما تميل إليه العرب : « الكلام إذا انتقل من أسلوب إلى أسلوب أدخل في القبول عند السامع وأحسن تطرية لنشاطه وأملاً باستدرار إصغائه وهم أحرى بذلك ... فإن الكلام المفيد عند الإنسان - لكن بالمعنى لا بالصورة - أشهى غذاء لروحه وأطيب قرى لها » (104).

هذا، والأساليب بأنواعها تقبل التوكيد الذي يختص بكل أسلوب وفق شكل مناسب له، وقد جُمعت بعضها في قول الشاعر :

فأين إلى أين النّجاء ببغلي
أتاك أتاك اللّاحقوك احبس احبس (105)

ففي أول البيت توكيد الاستفهام، وفي الثاني توكيد الخبر، وفي آخره توكيد الأمر (106). فجمع في هذا البيت بين الأسلوبين (الخبري والإنشائي) وأكدهما توكيداً لفظياً .

¹⁰² ردة الله بن ضيف الله الطلحي ، دلالة السياق . مكة المكرمة . ط 1 . 1423 هـ . ص 504 .

¹⁰³ الإيضاح في علوم البلاغة . ص 49 .

¹⁰⁴ مفتاح العلوم . ص 296 .

¹⁰⁵ البيت بلا نسبة . انظر : معجم شواهد اللغة العربية . 76 / 4 .

¹⁰⁶ عبد القادر البغدادي، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . ت: عبد السلام محمد هارون . مكتبة الخانجي .

القاهرة . ط 4 . 1997 . 5 / 158 .

ويمكننا تتبع هذه العلاقة التي تربط الخطاب بقائله والسامع أو السامعين في تقسيم الأساليب العربية إلى قسمين بحسب أطراف الرسالة الإبلابية الثلاثة، إلى أساليب إنشائية وأساليب خبرية، وذلك على النحو التالي :

1-1- الأساليب الخبرية :

يُعرّف الأسلوب الخبري بأنه الكلام المحتمل للصدق والكذب⁽¹⁰⁷⁾، والمراد بالصادق ما طابقت نسبة الكلام فيه الواقع، وبالكاذب ما لم تطابق نسبة الكلام فيه الواقع⁽¹⁰⁸⁾، وقيل الخبر الكاذب هو إخبار لا على ما عليه المخبر عنه⁽¹⁰⁹⁾، والتصديق في الخبر يرتبط بالسامع له « لأن كل أحد من العقلاء ممن لم يمارس الحدود والرسوم، بل الصغار الذين لهم أدنى تمييز يعرفون الصادق والكاذب، بدليل أنهم يصدقون أبدأ في مقام التصديق ويكذبون أبدأ في مقام التكذيب، فلولا أنهم عارفون للصادق والكاذب لما تأتى منهم ذلك، لكن العلم بالصادق والكاذب كما يشهد له عقلك موقوف على العلم بالخبر الصدق والخبر الكذب »⁽¹¹⁰⁾.

وبما أن الخبر يُلقى باتجاه المخاطب، فلا بد فيه من مراعاة حال المخاطب من حيث موقفه من القضية المخبر بها إيجاباً أو سلباً ولذلك فهو يشتمل على المؤكدات⁽¹¹¹⁾ بحسب درجة القبول أو الإنكار للخبر، لتحقيق المطابقة بين حال المخاطب والشكل الخطابي الذي يلقى مناسبا له.

ومما له صلة بمحدثنا عن الأسلوب الخبري وعلاقته بأسلوب التوكيد رأي بعض النحاة في دخول نون التوكيد الثقيلة في الأسلوب الخبري، حيث منع من ذلك أبو حاتم السجستاني⁽¹¹²⁾، وذلك في قراءة أعين قاضي الري: ﴿ قُلْ لَنْ يَصِيَّبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا ﴾ [التوبة 51] بتشديد النون، حيث ذكر أبو حاتم أن ذلك غير جائز لأن النون لا تدخل مع (لن)، بينما ارتضى تشديد النون في قراءة طلحة بن مصرف وهي بـ(هل) دون (لن) لقوله تعالى : ﴿ هَلْ يَذْهَبَنَّ كَيْدُهُمْ مَا يَغِظُ ﴾ [الحج 15]، أي أن المضارع يجوز توكيده بعد أداة

¹⁰⁷ (التعريفات . ص 129 .

¹⁰⁸ (الأساليب الإنشائية . ص 13 .

¹⁰⁹ (التعريفات . ص 235 .

¹¹⁰ (مفتاح العلوم . ص 251 - 252 .

¹¹¹ (دلالة السياق . ص 516 .

¹¹² (محمود أحمد الصغير، القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي . دار الفكر . دمشق، سوريا . 1999 . ط 1 . ص 425 .

الاستفهام . ووجه بعضُهم هذه القراءة بتشبيه (لن) بـ(لا) و(لم) ، وقد سمع لحاق هذه النون بـ(لا) و(لم) ، فلما شاركتهما (لن) في النفي لحقت معها نون التوكيد ، وهذا توجيهه شذوذ⁽¹¹³⁾ .

– النفي في الجملة المؤكدة :

ينقسم الأسلوب الخبري بدوره إلى نفي وإثبات، وهذا يعني خصوصية كلا القسمين من جهة تأديته للمعنى، ومما له علاقة بما نحن بصدد من تأكيد العلاقة بين الأساليب ومناسبات القول ومقاماته في النحو العربي ما أكد عليه عبد القاهر الجرجاني عند تعرضه لأسلوب النفي وما يتصل به من خصوصية تأدية المعنى المقصود مقامياً إذ يقول : « من حكم النفي إذا دخل على كلام، ثم كان في ذلك الكلام تقييد على وجه من الوجوه أن يتوجه إلى ذلك التقييد وأن يقع له خصوصاً. تفسير ذلك أنك إذا قلت: "أتاني القوم مجتمعين". فقال قائل: "لم يأتك القوم مجتمعين". كان نفيه ذلك متوجهاً إلى الاجتماع الذي هو تقييد في الإتيان دون الإتيان نفسه، حتى إنه إن أراد أن ينفي الإتيان من أصله كان من سبيله أن يقول إنهم لم يأتوك أصلاً، فما معنى قولك: "مجتمعين"، هذا مما لا يشك فيه عاقل»⁽¹¹⁴⁾ .

وإذا كان حكم النفي عموماً إذا دخل على جملة أو كلام فيه تقييد يكون انصبابه على هذا القيد فإن التأكيد نوع من التقييد كما نعلم⁽¹¹⁵⁾ ولذلك فإنك : « متى نفيت كلاماً فيه تأكيد فإن نفيك يتوجه إلى التأكيد خصوصاً، ويقع له ... فإذا قلت : "م أر القوم كلهم"، أو "لم يأتني القوم كلهم"، أو "لم يأتني كل القوم"، أو "لم أر كل القوم"، كنت عمدت بنفيك إلى معنى (كل) خاصة، وكان حكم (مجتمعين) "لم يأتني القوم كلهم"، أو "لم يأتني كل القوم"، أن يكون قد أتاك بعضهم . كما يجب إذا قلت : "لم يأتني القوم مجتمعين" أن يكونوا قد أتوك أشتاتاً. وكما يستحيل أن تقول: "لم يأتني القوم مجتمعين"، وأنت تريد أنهم لم يأتوك أصلاً لا مجتمعين ولا منفردين . كذلك محال أن تقول : "لم يأتني القوم كلهم" وأنت تريد أنهم لم يأتوك أصلاً، فاعرفه»⁽¹¹⁶⁾ .

(انظر : أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط . دار إحياء التراث العربي، بيروت . ط2. 1990 . 5 / 51-52 .¹¹³ والسمين الحلبي ، الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون . ت: علي معوض وآخرون. دار الكتب العلمية، بيروت. ط1. 1994 . 3 / 471 .

¹¹⁴ دلائل الإعجاز . ص 216 .

¹¹⁵ انظر : ص 14 من هذا البحث .

¹¹⁶ دلائل الإعجاز . ص 217 .

غير أن هذا الكلام لا يقصد به انصباب النفي على القيد وحده، ذلك أنه من القضايا التي توقف عندها البحث الأصولي طويلا، فكانت خلاصة تتبع مثل هذه التراكيب أنه ينبغي أن نفهم أن القول بأن نفي الشيء بقيد صريح في نفي القيد دون الذات ليس بصحيح، بل هو صريح في نفي الذات المقيد دون مجرد القيد و إلا يلزم إلغاء اللفظ⁽¹¹⁷⁾.

1-2- الأساليب الإنشائية :

الأسلوب الإنشائي هو الكلام الذي لا يحتمل الصدق أو الكذب لعدم تحقق مدلوله في الخارج وتوقفه على النطق به⁽¹¹⁸⁾، فلهذا قيل: إن الكلام الإنشائي لا يحتمل الصدق والكذب؛ وذلك لأن معنى الصدق مطابقة الكلام للخارج، والكذب عدم مطابقته له، فإذا لم يكن هناك خارج، فكيف تكون المطابقة وعدمها⁽¹¹⁹⁾. ويقسم إلى قسمين طلبي وغير طلبي⁽¹²⁰⁾ :

- **الإنشاء الطلبي** : ويعني به البلاغيون ما يستلزم مطلوبا ليس حاصلًا وقت الطلب، و يقسم الإنشاء الطلبي إلى تسعة أقسام هي : الأمر ، النهي ، الاستفهام ، الدعاء ، العرض ، التحضيض ، التمني ، الترجي، النداء . وهذا الأخير له مسائل في سياق التوكيد فمن ذلك ما يجوزه النحاة من التوكيد بالنون، فيرون أن التوكيد بها في المضارع إذا وقع بعد ما يفهم منه **الطلب** ككلام الأمر ولا في النهي، وأدوات التحضيض والعرض، والتمني، والاستفهام.

- **الإنشاء غير الطلبي** : ما لا يستلزم مطلوبا ليس حاصلًا وقت الطلب، كأفعال المقاربة والتعجب والمدح والذم وصيغ العقود والقسم ورب وكم الخبرية ونحو ذلك⁽¹²¹⁾.

هذان وقد اعتنى البلاغيون بالقسم الأول أكثر لتلائمه مع منهجهم اللغوي الذي يسعى دائما لربط القول بالمناسبات والأحوال، إذ كثيرا ما تخرج هذه الأساليب الطلبية عن وضعها لتدل على معنى سياقي آخر. أما غير الطلبي فأغلبه أخبار نقلت إلى الإنشاء وقد اهتم به النحاة أكثر وعقدوا له أبوابا لصلته بمنهجهم العام الذي يرتبط بالعامل وما يستتبعه من حركات إعرابية. لذلك سنعرض باختصار هذه الأساليب الطلبية التي لها علاقة بالبحث في استخدام أشكال التوكيد في الجملة العربية .

¹¹⁷ الكليات . ص 1074 .

¹¹⁸ الأساليب الإنشائية . ص 13 .

¹¹⁹ شرح الكافية . 2/ 225 .

¹²⁰ الأساليب الإنشائية . ص 13 وما بعدها.

¹²¹ نفس المرجع . ص 13 .

أ/ الاستفهام : وهناك من يسميه الاستخبار، ويرى بعضهم أن بين الاستخبار والاستفهام أدنى فرق، وذلك أن أولى الحالين الاستخبار، لأنك تستخبر فتجيب بشيء، فرمما فهمته وربما لم تفهمه، فإذا سألت ثانية فأنت مستفهم، تقول: أفهمني ما قلته لي. قالوا: والدليل على ذلك أن الباري جل ثناؤه يوصف بالخبر ولا يوصف بالفهم⁽¹²²⁾. وكلاهما يفسر بالطلب (أي طلب الفهم وطلب الإخبار)، ويعرف بأنه طلب حصول صورة الشيء في الذهن، فإن كانت تلك الصورة وقوع نسبة بين الشئين، أو لا وقوعها، فحصولها هو التصديق، وإلا فهو التصور⁽¹²³⁾. وهو من الأساليب التي تعتمد في أدائها غالباً على الأدوات، وأشهرها الهمزة وهل، وتعتمد هذه الأدوات في دلالتها الأسلوبية هذه على رتبة الصدارة.

وفي هذا الصدد يذكر النحاة أيضاً بعض الأدوات التي يتغير معناها بتغير الأسلوب الذي ترد فيه، من ذلك (نعم) التي تأتي للتصديق في الخبر وللتحقيق في الاستفهام، مثبتين كانا أو منفيين⁽¹²⁴⁾، بل إنه في بعض السياقات تؤدي فيها بعض الأساليب معاني بعضها الآخر فتعامل معاملة كما هو الشأن في تحليلهم لحيء النون الثقيلة في الفعل الوارد في سياق الاستفهام، ولذلك كان من مواضع هذه النون الأفعال غير الواجبة التي تكون بعد حروف الاستفهام، وتفسير ذلك عند سيبويه «لأنك تريد" أعلمني إذا استفهمت"، وهي أفعال غير واجبة فصارت بمنزلة أفعال الأمر والنهي، فإن شئت أقحمت النون وإن شئت تركت، كما فعلت ذلك في الأمر والنهي، وذلك قولك: "هل تقولن" و"أتقولن ذاك؟" و"كم تمكثن؟" و"انظر متى تفعلن" وكذلك جميع حروف الاستفهام»⁽¹²⁵⁾.

وهذا ما ذهب إليه صاحب الخزانة في تحليل قول الشاعر:

فهل يمنعي ارتيادي البلا د من حذر الموت أن يأتين⁽¹²⁶⁾

فقد حلله في ضوء موازنة أسلوب الاستفهام في المعنى العام لأسلوب الأمر، ولذلك صح أن تدخل على الفعل نون التوكيد الثقيلة، إذ يقول: «الشاهد فيه توكيد (بمعني)

¹²² انظر: ابن فارس، الصاحب في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها. ت: عمر فاروق الطباع. مكتبة المعارف، بيروت. ط. 1. 1993. ص 186.

¹²³ التعريفات. ص 37.

¹²⁴ مفتاح العلوم. ص 193.

¹²⁵ الكتاب. 3 / 513.

¹²⁶ انظر: خزانة الأدب. 11 / 383.

بالنون الثقيلة، لأنه مستفهم عنه غير واجب كالأمر، فيؤكد كما يؤكد الأمر»⁽¹²⁷⁾.

ب/ الأمر: يعرف الأمر بأنه قول القائل لمن دونه: افعل⁽¹²⁸⁾، وبعبارة أخرى هو طلب الفعل من الأعلى إلى الأدنى، حقيقة أو ادعاء، أي سواء أكان الطالب أعلى في واقع الأمر أم مدعياً لذلك⁽¹²⁹⁾، وعلاقة هذا الأسلوب بالتوكيد ظاهرة، إذ إنه من أكثر مواضع نوني التوكيد فعل الأمر.

ج/ النهي: وهو طلب الكف عن الفعل على وجه الاستعلاء⁽¹³⁰⁾، والنهي يقابل الأمر كما يقابل النفي الإثبات، ولذلك كان هناك بعض ما يشترك فيه هذان الأسلوبان، من ذلك ما يتحدث عنه النحاة حول مواضع نون التوكيد الخفيفة - التي تختص بالدخول على الأفعال - فيفرون بين هذه الأفعال من الناحية الدلالية الأسلوبية فيقولون إن من مواضعها الفعل الذي للأمر والنهي، وذلك قولك: "لا تفعلنّ ذاك واضربنّ زيدا". فهذه الثقيلة، وإن خففت قلت: "ذاك ولا تضربن زيدا"⁽¹³¹⁾.

ويمكننا تتبع علاقة المعنى الأسلوبي الإنشائي بأسلوب التوكيد في اشتراط دخول نون التوكيد على الفعل المضارع جوازاً، إذا وقع بعد ما يفهم منه الطلب، كلام الأمر و(لا) في النهي، وأدوات التحضيض والعرض، والتمني، والاستفهام. ويقل التوكيد بالنون، في غير ذلك. وأما الماضي فقد جاء توكيده بالنون، في قول الشاعر:

دامنّ سعدك إن رحمت متيماً لولاك لم يكُ للصبابة جانحاً⁽¹³²⁾

وفي الحديث الشريف: ((لا إما أدركن واحد منكم الدجال))، والذي سوغ ذلك أن الفعل فيهما مستقبل المعنى، لأنه في البيت دعاء، وفي الحديث شرط⁽¹³³⁾. قال سيوييه: «وسألت الخليل عن قولهم: "أقسمت عليك لما فعلت" و"إلا فعلت" لم جاز هذا في هذا

¹²⁷ نفس المصدر . 11 / 383 .

¹²⁸ التعريفات. ص 53 .

¹²⁹ الأساليب الإنشائية في النحو العربي . ص 14 .

¹³⁰ نفس المرجع . ص 15 .

¹³¹ الكتاب . 3 / 509 .

¹³² البيت بلانسية . انظر : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . 2 / 66 .

¹³³ المرادي، الجني الداني في حروف المعاني. ت: فخر الدين قباوة و محمد نديم فاضل . دار الكتب العلمية . بيروت، لبنان. ط 1 . 1992 . ص 143 .

الموضع، وإنما أقسمت هنا كقولك (والله)؟ فقال : وجه الكلام "لتفعلن" ولكنهم أجازوا هذا لأنهم شبهوه بنشدتك الله، إذ كان فيه معنى الطلب يريد أن العرب تقول: "نشدتك الله إلا فعلت" ومعناه "سألتك بالله"، وقالوا: "إلا فعلت" بمعنى "إلا أن تفعل" وتحقيق المعنى كما عقب عليه البغدادي : "لا أطلب منك إلا أن تفعل" فدخلها معنى النفي فصلحت (إلا) لذلك . وتقول في الاستفهام: "آللّه لتقومن". قال: فكل هذا ليس بتأكيد، ولذلك تستفهم بعد اليمين فتقول: "الله أقام زيد؟" لأن المعنى هنا أخبرني⁽¹³⁴⁾.

هذا، ويلخص لنا ابن الحاجب شروط مجيء النون المؤكدة، واختصاصها بمواضع معينة لها ارتباط بالسياق الحالي، فيذهب إلى أن دخولها على المضارع خصوصا ما دل منه على الاستقبال دون الحال لأن هذا الأخير يستغني غالبا عن التوكيد لوضوح أمره، بخلاف الغائب في الغالب فإنه غير متضح، فكان أحوج منه إلى التأكيد، كما أنها (أي النون) اختصت بما فيه معنى الطلب⁽¹³⁵⁾ لقصد المتكلم إرادة ما يطلبه غالبا، فهو مؤكد عنده في طلب حصوله، فكان فيه مناسبة التأكيد دون غيره⁽¹³⁶⁾.

ثالثا/أسلوب التوكيد و القرائن الحالية :

1 - أسباب التوكيد في اللغة :

إذا كانت ملاحظة المناسبات القولية والعلاقة بين المتكلمين والمخاطبين ليست بجديدة على الدرس العربي، بل تُعد الأساس الذي ينبنى عليه تأليف الجملة ، أو تأليف الكلام في أساليب مراعى فيها مطابقة الكلام لمتطلبات هذه المناسبات وهذه العلاقات⁽¹³⁷⁾ عموما، فإن التوكيد شكل لغوي يقوم على هذا الأساس، بل إنه لا يمكن بأي حال تغييب الجانب السياقي والحالي له، ولذلك تفتقر دراسته لاستحضار مقاماته وأحوال مستعملها لتتجلى دلالاته وفوائده في الخطاب .

هذا، ولأجل إظهار القيمة الوظيفية للتوكيد في اللغة لا يكفي الوقوف عند تصنيفه أو تعريفه، وإنما ينبغي توضيح أسبابه حسب السياقات التي ورد فيها والتي ارتبطت بالمقام وبالمعنى

¹³⁴ حزانة الأدب . 10 / 49 .

¹³⁵ ويذكر ههنا أن القسم أجري مجرى الطلب وإن لم يكن منه لأنه إما غالبه أن يكون مرادا وإما لأن جميعه مقصود حصوله للصدق لا لحصوله في نفسه، لذلك أجري مجرى ما المقصود منه الحصول . انظر : أمالي ابن الحاجب، ت : قصي الحسين . دار ومكتبة الهلال، بيروت . ط1 . 1998 . 558 / 2 .

¹³⁶ نفس المصدر . 558 / 2 .

¹³⁷ في النحو العربي نقد وتوجيه . ص 226 .

العام ، وهذا ما سنورده في هذا البحث - إن شاء الله - من خلال النص القرآني الذي اطرده فيه هذا الأسلوب وتنوعت استخداماته مما يؤكد أن الوقوف عند مفهوم التكرار أو إعادة اللفظ بمفهوم هذا المصطلح الحرفي ليس كافياً ، كما أن تتبع الأسباب التي ذكرها دارسو اللغة لا يقف عند فكرة الشك أو التردد أو توهم المجاز أو الإنكار مثلما ورد في أقوال كثير من العلماء، كقول الزمخشري : « وجدوى التأكيد أنك إذا كررت فقد قررت المؤكد وما علق به في نفس السامع ومكنته في قلبه، وأمطت شبهة ربما خالجه، أو توهمت غفلة أو ذهاباً عما أنت بصده فأزلته، وكذلك إذا جئت بالنفس والعين فإن لظان أن يظن حين قلت : "فعل زيد" أن إسناد الفعل إليه تجوز أو سهو أو نسيان ، وكل و أجمعون يجديان الشمول و الإحاطة » (138)، وقد جاء في لسان العرب تفسيراً لدخول التوكيد في الكلام وأنه إنما دخل في الكلام لإخراج الشك وفي الأعداد لإحاطة الأجزاء، ومن ذلك تقول : "كلمني أخوك"، فيجوز أن يكون كلمك هو أو أمر غلامه بأن يكلمك، فإذا قلت: "كلمني أخوك تكليماً" لم يجز أن يكون المكلم لك إلا هو» (139).

ولاستيفاء أسبابه وصوره كما وظفت في النص القرآني ينبغي الاستفادة من وجوه أخرى نجدها مبثوثة هنا وهناك في كتب البلاغة والتفسير ، فلا يقتصر الأمر على أحوال السامع و إنما كما يكون لإزالة الشك ونفي الإنكار مع السامع كذلك يكون لصدق الرغبة ووفور النشاط من المتكلم ونيل الرواج والقبول من السامع وكون الخبر على خلاف ما يترقب نحو: ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي قَوْمِي كَذَّبُونِ ﴾ [الشعراء 117]، وقد يكون لرد ظن المتكلم كقولك : (أحسنت إليه ثم أساء إلي) أو لإظهار كمال العناية. كقوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ لَمِنَ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [يس 3]، أو كمال التضرع والابتهاج نحو : ﴿ رَبَّنَا إِنَّا أَمْنَا ءَامَنَّا ﴾ [آل عمران 16]، أو كمال الخوف نحو : ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ مَن تُدْخِلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ. ﴾ [آل عمران 192]، إلى غير ذلك من المعاني التي تناسب التأكيد بوجه خطابي (140).

وإن المتأمل المحقق في أسباب التوكيد - كما هي في متطلبات استعمال هذا الأسلوب وكما بحث فيها دارسو اللغة على اختلاف تخصصاتهم ومناهجهم - ليجدها تتوزع على العناصر الثلاثة للخطاب وهي : المتكلم، والسامع، والرسالة الكلامية المراد تبليغها، وكل عنصر

¹³⁸ (الفصل في علم العربية . ص 111 - 112 .

¹³⁹ (لسان العرب . 466/3 .

¹⁴⁰ (الكليات . ص 268

يتعلق بقضايا معينة لها ارتباط بالمعنى والعلم به أو الجهل به أو عدم تصديقه أو إنكاره ، ولعل مما يلم بهذه العناصر ما أورده السيوطي في تقسيم أشكال التوكيد وما تدل عليه من معنى، رابطاً ذلك بما يناسبه من السياق⁽¹⁴¹⁾، وذلك مثل :

- **التقرير** : تقرير المسند إليه وتحقيق مفهومه بحيث لا يظن به غيره نحو: " جاء زيد زيد " - **دفع توهم السهو** : إذا خاف المتكلم أن السامع ظن به السهو فأسند الحكم إلى غير من هو له نحو المثال السابق .

- **دفع توهم المجاز** : نحو: "جاء الأمير نفسه" دفعا لتوهم أن إسناد المحييء إلى الأمير مجاز، وإنما الجائي بعض خدمه .

- **دفع توهم التخصيص وعدم الشمول** : نحو: "جاء القوم كلهم" دفعا لتوهم أن الجائي البعض، وعبر عنه باللفظ الدال على الكل .

2 - أسلوب التوكيد وعلاقة السامع بالمتكلم :

كما هو معلوم فإن المادة التي يتعامل بها المتكلم مع السامع هي اللغة ، ولذلك اهتم العلماء بها من نواح كثيرة منها الجانب التركيبي لها فليست مجرد مفردات متناثرة يفهما الطرفان معجمياً بل هناك ضابط معنوي وأسلوبى يتجلى من خلال ما يسمى بالتعليق، إذ لا يمكن فهم المعنى إلا بفهم العلاقة بين كلمتين فأكثر، ومما نساشهد به في هذا المقام ما جاء في دلائل الإعجاز من تفسير لهذه العلاقة ودورها بين المتخاطبين «كيف يتصور وقوع قصد منك إلى معنى كلمة من دون أن تريد تعليقها بمعنى كلمة أخرى، ومعنى القصد إلى معاني الكلم أن تعلم السامع بها شيئاً لا يعلمه، ومعلوم أنك أيها المتكلم لست تقصد أن تعلم السامع معاني الكلم المفردة التي تكلمه بها فلا تقول: " خرج زيد"، لتعلمه معنى (خرج) في اللغة، ومعنى (زيد) ، كيف ومحال أن تكلمه بألفاظ لا يعرف هو معانيها كما تعرف؟ ولهذا لم يكن الفعل وحده من دون الاسم، و الاسم وحده من دون اسم آخر أو فعل كلاماً. وكنت لو قلت: "خرج" ولم تأت باسم و قدرت فيه ضمير الشيء، أو قلت: "زيد" ولم تأت بفعل، ولا اسم آخر ولم تضمه في نفسك كان ذلك، وصوتا تصوته سواء فاعرفه»⁽¹⁴²⁾.

لعل أوضح علاقة للأسلوب بالمناسبات القولية وما يكتنف الخطاب من أحوال خاصة

¹⁴¹ (السيوطي، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان. هامش : حلية اللب المصون على الجوهر المكنون ، الشيخ أحمد الدمنهوري . دار الفكر .دون ط . ص 64 .

¹⁴² (دلائل الإعجاز . ص 315 - 316 .

بالتكلم والمخاطب والرسالة الكلامية بينهما، هي تلك العلاقة التي تُدرس مصاحبة لأسلوب التوكيد، والتي ارتبطت به كمًّا ونوعًا وهو الأمر الذي اهتم به علماء المعاني - على وجه الخصوص - أيما اهتمام ، إذ راعوا في ورود التوكيد وعدمه أحوال المخاطب من ناحية علمه بالخبر أو عدم علمه به أو تردده فيه أو إنكاره له، كما راعوا أيضًا درجة هذا العلم أو الإنكار فكانت أشكال التوكيد ودرجاته من أهم مواضيع علم المعاني، وكان مما اتفق عليه العلماء في هذا الموضوع فكرة التكرار في دلالة بعض أدوات التوكيد، كذكرهم أنه إذا اجتمعت (إن) واللام كان بمترلة تكرير الجملة ثلاث مرات ؛ لأن (إن) أفادت التكرير مرتين فإذا دخلت اللام صار ثلاثًا، وكذلك نون التوكيد الشديدة بمترلة تكرير الفعل ثلاثًا، والخفيفة بمترلة تكريره مرتين⁽¹⁴³⁾، ولذلك فإن المتكلم يراعي شكل خطابه باستخدام ما يتوافق مع درجة إنكار السامع أو تشككه فيه .

ولم يكن البحث النحوي في أساسه بعيدًا عن دراسة العلاقة بين المخاطب والسامع وما يستفيده من الخطاب وعلاقة ذلك بالتحليل الإعرابي الذي يعد بحثًا في المعنى التركيبي، فقد بحث سيبويه مثلاً في بعض الأشكال اللغوية وتلمس فيها معنى التوكيد، رغم أنها لا تحتوي على الأنماط القارّة لهذا الأسلوب - أي التوكيد اللفظي والتوكيد المعنوي - كما درست فيما بعد عندما بدأ الدرس النحوي يؤول إلى التبويب وفق الشكل الإعرابي كما رأينا في مدخل هذه الدراسة، وجمع في كتابه عدة آيات قرآنية ربط فيها بين ما استفاده المخاطب وما جاء في التركيب من مصادر فيها معنى التوكيد فقال مثلاً : « أما المضاف فقول الله تبارك وتعالى :

﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدَةً وَهِيَ تَمُرُّ مَرَّ السَّحَابِ صُنِعَ اللَّهُ ﴾ [النمل 88] وقال الله تبارك وتعالى :

﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَقَرُّ الْمُؤْمِنُونَ بِبَصَرِ اللَّهِ يَنْصُرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ وَعَدَّ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعَدَّهُ ﴾ [الروم 4-5-6] . وقال جل وعز : ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ﴾ [السجدة 7] وقال جل ثناؤه : ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء 24] ، ومن ذلك : "الله أكبر دعوة الحق". لأنه لما قال جل وعز : "مر السحاب" ، وقال : "أحسن كل شيء" ، علم أنه خلق وصنع، ولكنه وكد وثبت للعباد. ولما قال : "حرمت عليكم أمهاتكم" حتى انقضى الكلام، علم المخاطبون أن هذا مكتوب عليهم،

¹⁴³ (السيوطي ، معترك الأقران في إعجاز القرآن . ت: أحمد شمس الدين . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان . ط 1 . 25 / 1 . 1988 .

مثبت عليهم، وقال: "كتاب الله" توكيدا كما قال: "صنع الله" وكذلك: "وعد الله" لأن الكلام الذي قبله وعد وصنع، فكأنه قال جل وعز: "وعدًا وصنعًا وخلقًا وكتابًا". وكذلك: "دعوة الحق" لأنه قد علم أن قولك: "الله أكبر" دعاء الحق ولكنه توكيد، كأنه قال: "دعاء حقًا" (144).

و يمكننا أن نتتبع ما تركته المؤلفات على اختلاف تخصصاتها في هذا الشأن انطلاقًا من عناصر ثلاثة تظهر من خلالها جليًا العلاقة الوطيدة بين وجود التوكيد في اللغة والعناصر غير اللغوية المصاحبة لذلك، وتفاعل العناصر المؤدية لهذا الأسلوب مما له علاقة بأسباب وروده في اللغة.

2-1- حال المتكلم (المخاطب):

المتكلم هو أحد عناصر الموقف الكلامي، وتتعلق به وظيفة اللغة التعبيرية، ذلك أن التزوع لإنشاء النص أو الشروع في الكلام إنما يكون من المتكلم، ويخضع بالدرجة الأولى لمراده وغرضه⁽¹⁴⁵⁾. وبعبارة أخرى فإن الكلام عندما يتحقق يصدر من المتكلم الذي يُعد منتجًا في هذه الحال ولذلك فإنه يرتبط به، وعليه فإن دراسة أيّ كلام أو أيّ أسلوب تنطلق أولاً من المتكلم باعتباره من يُصدر الكلام ويحققه للسامع أو للسامعين، بعد أن يكون قد استخدم الكلام وفق ما تواضع عليه أصحاب اللغة باعتماد قوانينها وعاداتها التركيبية والمعنوية، ولعل هذا مما له صلة بما قاله عبد القاهر الجرجاني من أن الخبر وسائر معاني الكلام معانٍ ينشئها الإنسان في نفسه، ويصرفها في فكره، ويناجي بها قلبه، ويراجع فيها لبه، فاعلم أن الفائدة في العلم بما واقعة من المنشئ لها، صادرة عن القاصد إليها، وإذا قلت في الفعل إنه موضوع للخبر لم يكن المعنى فيه أنه موضوع لأن يعلم به الخبر في نفسه وجنسه ومن أصله وما هو، ولكن المعنى أنه موضوع حتى إذا ضمته إلى اسم عقل منه، ومن الاسم أن الحكم بالمعنى الذي اشتق ذلك الفعل منه على مسمى ذلك الاسم واقع منك أيها المتكلم⁽¹⁴⁶⁾.

وكل تركيب لغوي يصدر من المتكلم لا بد أن يكون وفق ما يرمي إليه ويقصده بكلامه، وكل خروج عن ذلك يؤدي إلى غموض الرسالة مما يُلبس على السامع فهمها ومن ثم التفاعل معها، ومما يمكن أن نستخلص منه هذا الأمر كلام سيبويه في قضية الابتداء بالنكرة وما

¹⁴⁴ الكتاب . 1 / 381 - 382 .

¹⁴⁵ دلالة السياق . ص 601 .

¹⁴⁶ دلائل الإعجاز . ص 418 .

يتعلق بها من دور في المعنى، إذ التعريف ليس أمراً شكلياً وإنما له ارتباط وثيق بمعرفة المخاطب للعنصر اللغوي أو عدمها، فإذا قلت مثلاً: "كان زيد" فقد ابتدأت بما هو معروف عنده مثله عندك وإنما ينتظر الخبر. فإذا قلت: "حليماً" فقد أعلمته مثل ما علمت. فإذا قلت: "كان حليماً" وإنما ينتظر أن تعرفه صاحب الصفة، فهو مبدوء به في الفعل وإن كان مؤخراً في اللفظ. فإن قلت: "كان حليم أو رجل" فقد بدأت بنكرة، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور، وليس هذا بالذي يتزل به المخاطب **مزلتك في المعرفة**، فكهروا أن يقرّبوا باب لبس⁽¹⁴⁷⁾.

وفي نفس السياق الذي تحدد فيه العلاقة بين الكلام والمخاطب انطلاقاً من تأدية المتكلم لهذا الكلام، يذكر لنا عبد القاهر الجرجاني تحليلاً خاصاً لما ورد من تراكيب في القرآن الكريم وما تعلق بها من تقدير محذوف أو إسقاط مذكور، وعدم الاكتفاء بظاهر الكلام لأمر يرجع إلى القصد من الكلام مما يدخل أيضاً في فهم النصوص في ضوء المعنى المقامي، يقول في شرح سبب ما سماه امتناع حمل الكلام على ظاهره: « أن يكون امتناع تركه على ظاهره، لأمر يرجع إلى **غرض المتكلم**، ومثاله الآيتان المتقدمتان⁽¹⁴⁸⁾، ألا ترى أنك لو رأيت (سأل القرية) في غير التثنية، لم تقطع بأن هاهنا محذوفاً، لجواز أن يكون كلام رجل مرّ بقرية قد خربت وباد أهلها، فأراد أن يقول لصاحبه واعظاً ومذكراً، أو لنفسه متعظاً ومعتبراً: سأل القرية عن أهلها، وقل لها: "ما صنعوا" على حد قولهم: "سل الأرض من شق أنهارك، وغرس أشجارك، وجنى ثمارك"، فإنها إن لم تجبك حواراً أجابتك اعتباراً⁽¹⁴⁹⁾ ».

هذا، ويمكن شرح علاقة المتكلم بخطابه حسب حال المتكلم الذي يخرج كلامه في صورة تحمل تفاعله مع الحدث الخارجي الذي لو تغير لكان الكلام على خلاف ذلك الموقف، كما فسر ابن جني تركيب (شرُّ أهرّ ذا ناب) وما يحمله من دلالة توكيدية، ليس من باب العمل النحوي، وإنما من جانبه المعنوي الذي ارتبط بالمقام، يقول في ذلك: « ألا ترى أنك لو قلت: "أهرّ ذا ناب شرّ" لكنت على طرف من الإخبار غير مؤكد، فإذا قلت: "ما أهرّ ذا ناب إلا شر" كان ذلك أوكد، ألا ترى أن قولك: "ما قام إلا زيد" أوكد من قولك: "قام زيد". وإنما احتيج إلى التوكيد في هذا الموضع من حيث كان أمراً عانياً مهماً، وذلك أن قائل هذا

¹⁴⁷ (الكتاب 1 / 47 - 48 .

¹⁴⁸ (الآيتان هما: قوله تعالى: ﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ ﴾ [يوسف 82] وقوله: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى 11]

¹⁴⁹ (أسرار البلاغة . ص 296 .

القول سمع هرير كلب فأضاف منه وأشفق لاستماعه أن يكون لطارق شر، فقال: "شر أهر ذا ناب" أي (ما أهر ذا ناب إلا شر) تعظيماً عند نفسه أو عند مستمعه. وليس هذا في نفسه كأن يطرق بابه ضيف أو يُلم به مسترشد، فلما عناه وأهمه وكد الإخبار عنه، وأخرج القول مخرج الإغلاظ به والتأهيب لما دعا إليه « (150).

2-2- حال السامع (المخاطب):

يُعد المخاطب الهدف في أي عملية اتصالية لغوية وتتعلق به الوظيفة الإفهامية، وهو بهذا الاعتبار يتدخل بوجوده وصفته في بنية النص⁽¹⁵¹⁾، وقد تعددت المباحث التي تتعلق بفهم الخطاب اللغوي عند القدماء فكانت تعالج العلاقة بين الخطاب والمتكلم أو بينه وبين السامع، ومما له صلة بهذا الأخير ما ذكره ابن جني في تحديده للعناصر المكونة للخطاب في ضوء فهم ومعرفة السامع له، إذ إن المتكلم له أن يستخدم القدر الكافي من الألفاظ وأن يسكت عن العناصر التي تكون معروفة عند السامع، يقول في ذلك: «ألا تراك تقول: "إنما ضربت زيدا بضربك غلامه"، و"أهنته بإهانتك ولده". وهذا باب إنما يصلحه ويفسده المعرفة به، فإن فهم عنك في قولك: "ضربت زيدا" أنك إنما أردت بذلك: "ضربت غلامه أو أخاه أو نحو ذلك" جاز، وإن لم يفهم عنك لم يجز؛ كما أنك إن فهم عنك بقولك: "أكلت الطعام" أنك أكلت بعضه لم تحتج إلى البدل؛ وإن لم يفهم عنك وأردت إفهام المخاطب إياه لم تجد بُدّاً من البيان، وأن تقول: "بعضه أو نصفه" أو نحو ذلك « (152).

وللمخاطب ثلاثة أحوال كما حصرها البلاغيون أثناء حديثهم عن ربط الكلام بحال السامع، وهذه الأحوال هي⁽¹⁵³⁾:

- أن يكون خالي الذهن من الحكم، وفي هذه الحال يلقي إليه الخبر خالياً من أدوات التوكيد.
- أن يكون منكراً متردداً في الحكم طلباً أن يصل إلى اليقين في معرفته، وفي هذه الحال يحسن توكيده له ليتمكن من نفسه .
- أن يكون منكراً له، وفي هذه الحال يجب أن يؤكد الخبر بمؤكد أو أكثر على حسب إنكاره قوة وضعفاً .

¹⁵⁰ (الخصائص . 1 / 319 .

¹⁵¹ (دلالة السياق . ص 605 .

¹⁵² (الخصائص . 2 / 452 .

¹⁵³ (علي الجارم و مصطفى أمين، البلاغة الواضحة . الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع . القاهرة . 2004 . ص 259 .

ومما له علاقة واضحة وقوية بحال المخاطب وقد أسهب فيه البلاغيون لذات السبب أسلوب القصر - وهو شكل من أشكال التوكيد - بما يحمله من أوجه في الأداء تسمح بتعدد أوجه الفهم لدى المخاطب ، وقد ذكر السكاكي هذا عند تعرضه لقصر المسند إليه على المسند، إذ يقول : « أما الحالة المقتضية لقصر المسند إليه على المسند فهي أن يكون عند السامع حكم مشوب بصواب وخطأ، وأنت تريد تقرير صوابه ونفي خطئه، مثل أن يكون عند السامع أن زيدًا متمولٌ وجواد، فتقول له: زيد متمول لا جواد، ليعرف أنه مقصور على التمول لا يتعداه إلى الجود، أو تقول: " له ما زيد إلا متمول" أو "إنما زيد متمول" ، وعليه ما يحكي عز وجل- في حق يوسف عن النسوة - : ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [يوسف 31] أي أنه مقصور على الملكية لا يتخطاها إلى البشرية» (154).

هذا، وقد نظر البلاغيون في أحوال المخاطب في ما يسمى بالقصر الإضافي في قولنا: (جاء محمد لا علي) فذكروا أنه لا يخلو من حال من أحوال ثلاثة بالنسبة للحكم المثبت في جملة القصر (155) :

- إما أن يعتقد بثبوتها ولكنه يضيف إلى هذا ثبوت ما نفتته، وسماه البلاغيون قصر أفراد لأن المخاطب فيها معتقد الشركة، وقد أفردت العبارة المذكورة ونفت الشركة.

- أو يعتقد نفي ما أثبتته واثبات ما نفتته، ويسمى قصر القلب لأن العبارة قلبت معتقد المخاطب .

- أو يكون مترددًا بين الإثبات و النفي، ويسمى قصر التعيين لأن العبارة عيّنت ما تردد فيه . كما تقول في قصر الموصوف على الصفة أفرادًا أو قلبًا "ليس زيد إلا شاعرا" أو "ما زيد إلا شاعر" و"إن زيد إلا شاعرا" و"ما زيد إلا قائم" أو "ما زيد إلا يقوم"، ومما ورد في التزليل على قصر الأفراد قوله تعالى: ﴿ وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ ﴾ [آل عمران 144]، فمعناه محمد مقصور على الرسالة لا يتجاوزها إلى البعد عن الهلاك، نُزِّلَ المخاطبون لاستعظامهم أن لا يبقى لهم منزل المبعدين لهلاكه، وهو من إخراج الكلام لا على مقتضى الظاهر (156).

ومما عد من الاتساع في استخدام ألفاظ اللغة على وجه لا يؤخذ على ظاهره لدخوله ضمن علم المخاطب به ضمناً دون أن يحتاج إلى تصريح ، ولذلك يؤخذ على معناه الضمني،

¹⁵⁴ مفتاح العلوم . ص 293 .

¹⁵⁵ محمد محمد أبو موسى، دلالات التراكيب - دراسة بلاغية - دار التضامن . القاهرة . ط2 . 1987 . ص 57 .

¹⁵⁶ مفتاح العلوم . ص 401 .

قوله عز وجل: ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَنْعِقُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءً وَنِدَاءً ﴾ [البقرة 171]، وإنما شَبَّهوا بالمنعوق به، وإنما المعنى: مثلكم ومثل الذين كفروا كمثل الناعق والمنعوق به الذي لا يسمع. ولكنه جاء على سعة الكلام والإيجاز لعلم المخاطب بالمعنى⁽¹⁵⁷⁾.

وفي نفس السياق الذي يربط الخطاب بحال السامع نعرض نصا لابن قيم الجوزية يشرح فيه مجيء واو العطف كحرف دال على التوكيد في سياق معين، فضلا عن تأديته لوظيفته الأساسية (الإشراك أو المشاركة)، إذ يقول: «إن الواو تقتضي تحقيق الوصف المتقدم، وتقريره يكون في الكلام متضمنا لنوع من التأكيد من مزيد التقرير، وبيان ذلك بمثال نذكره مرقاة إلى ما نحن فيه، إذا كان لرجل مثلا أربع صفات، هو عالم، وجواد، وشجاع، وغني، وكان المخاطب لا يعلم ذلك، أو لا يقر به ويعجب من اجتماع هذه الصفات في رجل، فإذا قلت: "زيد عالم" وكان ذهنه استبعد ذلك فتقول: "وجواد" أي وهو مع ذلك جواد، فإذا قدرت استبعاده لذلك قلت: "وشجاع" أي وهو مع ذلك شجاع، وغني، فيكون في العطف مزيد تقرير وتوكيد لا يحصل بدون تدرأ توهم الإنكار.»⁽¹⁵⁸⁾، ونؤكد من خلال هذا النص أن ذهاب ابن القيم إلى تفسير التوكيد في هذه الواو ليس مطلقا أي حيثما كان العطف كان التوكيد، وإلا كان الأمر ضربا من خلط للوظائف النحوية، وإنما تأدية هذه الواو لهذا المعنى الأسلوبي المتمثل في التوكيد كان في ضوء ربط النص بحال المخاطب(السامع)، فلو جردناها من ذلك كانت الواو للعطف أي دالة على معناها الأصلي فقط.

2-3- الرسالة الكلامية :

لقد لقي الخطاب بوصفه كلاماً صادراً عن متكلم متوجهاً إلى سامع، في التراث العربي اهتماما كبيرا، خصوصا في تراث البلاغيين والمفسرين، وهذا لا يعني إهمال النحاة له مطلقاً، فأول ما يطالنا في هذا الصدد ما كان مرتبطاً بالحديث عن الخبر، إذ يحدد كما جاء عند ابن السراج بقوله: «خبر المبتدأ هو الذي يستفيدة السامع ويصير به المبتدأ كلاما، وبالخبر يقع التصديق والتكذيب، ألا ترى أنك إذا قلت: "عبد الله جالس"، فإنما الصدق والكذب وقع في جلوس عبد الله، لا في عبد الله، لأن الفائدة هي في جلوس عبد الله»⁽¹⁵⁹⁾.

¹⁵⁷ الكتاب . 1 / 212 .

¹⁵⁸ ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد . ت : معروف مصطفى زريق و محمد وهي سليمان وعلي عبد الحميد بلطه جي .

دار الخير . بيروت . ط 1 . 1994 . 1 / 170 .

¹⁵⁹ الأصول في النحو . 1 / 62 .

ومن ثم فإن كثيراً من قضايا الحذف والتقدير لها علاقة بتصور الكلام في بنيته العميقة، وهو الأمر الذي نفهمه من تحديد بعض النحاة والبلاغيين لأمثلة يكون فيها امتناع ترك الكلام على ظاهره، وهكذا يلتزم فيها الحكم بالحذف أو الزيادة، من أجل الكلام نفسه، لا من حيث غرض المتكلم به، وذلك مثل أن يكون المحذوف أحد جزأي الجملة، كالمبتدأ في نحو قوله تعالى: ﴿فَصَبِّرْ جَمِيلٌ﴾ [يوسف 18 - 83] وقوله: ﴿مَتَّعٌ قَلِيلٌ﴾ [النحل 117] لا بد من تقدير محذوف، ولا سبيل إلى أن يكون له معنى دونه، سواء كان في التثزيل أو في غيره، فإذا نظرت إلى (صبر جميل) في قول الشاعر:

يشكو إليّ جملي طول السرى صبر جميل فكلانا مبتلى⁽¹⁶⁰⁾

وجدته يقتضي تقدير محذوف، كما اقتضاه في التثزيل، وذلك أن الداعي إلى تقدير المحذوف هاهنا، هو أن الاسم الواحد لا يفيد⁽¹⁶¹⁾.

ومما تجدر الإشارة إليه في هذا الصدد أيضاً أن ما يتطلبه سياق الحال ليس دائماً بنفس الاتجاه أي مطابقة المقال للمقام الذي له حقيقة، وإنما قد لا يكون الأمر كذلك فيلجأ في الخطاب إلى وضع المخاطبين بمرتلة ليست هي التي لهم حقيقة، كأن يكونوا منكرين فيخاطبون بخطاب غير المنكرين أو العكس، وهو ما سمي عند البلاغيين بالخروج عن مقتضى الظاهر، وهو مما عده بعض علماء اللغة من خروج للخبر عن مراعاة حال المخاطب إلى مراعاة مرادات المتكلم، فيترل المتكلم المخاطب مرتلة غير مرتلته⁽¹⁶²⁾.

وذلك كالذي ذكره الزركشي في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمِتَّونَ ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَمَةِ لَتُبْعَثُونَ﴾ [المؤمنون 15 - 16] فقد نزل المنكر كغير المنكر وعكسه وقد اجتمعا في هذه الآية، إذ أكدت الإماتة تأكديين، وإن لم ينكروا لتثزيل المخاطبين لتماديهم في الغفلة مرتلة من ينكر الموت، وأكد إثبات البعث تأكيدا واحدا وإن كان أكثر، لأنه لما كانت أدلته ظاهرة كان جديرا بالألا يتكرر ويتردد فيه حثا على النظر في أدلته الواضحة⁽¹⁶³⁾، بل إن العرب يترلون مرتلة المنكر من لا يكون إياه، إذا رأوا عليه شيئا من ملابس الإنكار - وهذا أمر منوط بالمتكلم الذي يتفاعل مع السامع فإن رأى منه ما يستوجب منه التوكيد أكد وإلا فلا توكيد -

¹⁶⁰ ينسب هذا الرجز للملبد بن حرمة . انظر : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . 352 / 12 .

¹⁶¹ أسرار البلاغة . ص 296 - 297 .

¹⁶² دلالة السياق . ص 518 .

¹⁶³ البرهان في علوم القرآن . 2 / 241 .

فيحكون تحبير الكلام لهما على منوال واحد كقولك لمن تصدى لمقاومة مكابح [أي مقاتل] أمامه، غير متدبر، معترا بما كذبتة النفس من سهولة تأنيها له : " أن أمامك مكابح لك"، ومن هذا الأسلوب قوله:

جاء شقيق عارضا رحمه إن بني عمك فيهم رماح⁽¹⁶⁴⁾

ويقلبون هذه القضية مع المنكر إذا كان معه ما إذا تأمله ارتدع عن الإنكار، فيقولون لمنكر الإسلام : "الإسلام حق"، وقوله جلّ وعلا في حق القرآن : ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة 2] وكم من شقي مرتاب فيه وارد على ذا . وهذا النوع - أي خروج الكلام لا على مقتضى الظاهر - متى وقع عند النظر موقعة استهش الأنفس، وأنق الأسماع، وهزّ القرائح، ونشط الأذهان⁽¹⁶⁵⁾.

وقد يتزل العالم بفائدة الخبر، ولازم فائدته منزلة الجاهل لعدم جريه على موجب العلم فيلقى إليه الخبر كما يلقى على الجاهل بأحدهما. قال السكاكي : « وإن شئت فعليك بكلام رب العزة: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة 102] كيف تجد صدره يصف أهل الكتاب بالعلم على سبيل التوكيد القسمي وآخره ينفيه عنهم حيث لم يعلموا بعلمهم، ونظيره في النفي والإثبات: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ رَمَى﴾ [الأنفال 17]، وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَكُونُوا آيْمَنَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَنَلُوا آيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ﴾ [التوبة 17]»⁽¹⁶⁶⁾ وكثيرا ما يخرج على خلافه فيتزل غير السائل منزلة السائل إذا قدم إليه ما يلوح له بحكم الخبر فيستشرف له استشراف المتردد الطالب كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَخْطُبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُّعْرِضُونَ﴾ [هود 37]، وقوله: ﴿وَمَا أُبْرِيئُ نَفْسِي إِنْ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ﴾ [يوسف 53]⁽¹⁶⁷⁾.

وقد تعرض علماء العربية لمثل هذه القضية التي يخرج فيها الخطاب عن مقتضاه بقصد إعادة توجيه السياق المقامي للكلام من قبل المتكلم فقد لاحظوا مثلا أنه قد يؤكد الحكم المسلم

¹⁶⁴ البيت لحجل بن نضلة .

¹⁶⁵ مفتاح العلوم . ص 262 - 263 .

¹⁶⁶ انظر : مفتاح العلوم . ص 259 - 260 .

¹⁶⁷ الإيضاح في علوم البلاغة . ص 19 .

لصدق الرغبة فيه والرواج كقوله تعالى: ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ﴾ [الفتح 1] ، إذ لا مجال فيه لتوهم الإنكار والتردد⁽¹⁶⁸⁾.

ومن ثم فإن صدور الكلام على نحو خال من التأكيد قد يكون حقيقة لا يتطلب ذلك أو يكون لأن المتكلم يريد أن يظهر خطابه على نحو يوحي بأنه لا قصد منه إلى تأكيد لكونه لا يحتاج إلى ذلك كأن يكون مما لا يشك فيه أو نحوه من الأغراض السياقية التي تتنوع بتنوع المتكلم والسامع والخطاب نفسه وهو ما سنمثل له بتحليل دقيق قدمه ابن عاشور لقوله تعالى : ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَامَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شِيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ [البقرة 14] إذ رأى أنهم لم يأتوا في خطابهم مع المؤمنين بما يفيد تأكيد الخبر، لأنهم لا يريدون أن يعرضوا أنفسهم في معرض من يتطرق ساحتها الشك في صدقه لأنهم إذا فعلوا ذلك فقد أيقظوهم إلى الشك، وذلك من إتقان نفاقهم على أنه قد يكون المؤمنون يتصفون بخلو الذهن من الشك في المنافقين لعدم تعيينهم عندهم فيكون تجريد الخبر من المؤكدات مقتضى الظاهر . وأما قولهم لقومهم ﴿ إِنَّا مَعَكُمْ ﴾ بالتأكيد فذلك لأنه لما بدا من إبداعهم في النفاق عند لقاء المسلمين ما يوجب شك كبرائهم في البقاء على الكفر، وتطرق به التهمة أبواب قلوبهم احتاجوا إلى تأكيد ما يدل على أنهم باقون على دينهم . وكذلك قولهم : ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ فقد أبدوا به وجه ما أظهوره للمؤمنين وجاءوا فيه بصيغة قصر القلب لرد اعتقاد شياطينهم فيهم أن ما أظهوره للمؤمنين حقيقة وإيمان صادق⁽¹⁶⁹⁾ . وقد وجه الزمخشري العدول عن التأكيد في قولهم : " آمنة " والتأكيد في قولهم " إنا معكم " بأن مخاطبتهم المؤمنين انتفى عنها ما يقتضي تأكيد الخبر لأن المخبرين لم يتعلق غرضهم بأكثر من ادعاء حدوث إيمانهم لأن نفوسهم لا تساعدهم على أن يتلفظوا بأقوى من ذلك⁽¹⁷⁰⁾ فاقترضوا على اللازم من الكلام فإن عدم التأكيد في الكلام قد يكون لعدم اعتناء المتكلم بتحقيقه ، ولعلمه أن تأكيده عبث لعدم رواجه عند السامع ، وهذه نكتة غريبة مرجعها قطع النظر عن إنكار السامع والإعراض عن الاهتمام بالخبر . وأما مخاطبتهم شياطينهم فإنما أتوا بالخبر فيها مؤكداً لإفادة اهتمامهم بذلك الخبر

¹⁶⁸ الكليات . ص 1036 .

¹⁶⁹ التحرير والتنوير . 1 / 291 .

¹⁷⁰ انظر : الكشاف . 1 / 37 .

وصدق رغبتهم في النطق به ولعلمهم أن ذلك رائج عند المخاطبين فإن التأكيد قد يكون لاعتناء المتكلم بالخبر ورواجه عند السامع أي فهو تأكيد للاهتمام لا لرد الإنكار⁽¹⁷¹⁾.

رابعاً) من أحكام التوكيد المتعلقة بالسياق :

كثيراً ما نجد أن القوانين المتعلقة بالتوكيد، والتي صاغها علماء اللغة أثناء التعرض له بالدراسة، تتجلى فيها بعض المبادئ الوظيفية التي تحكم استخدام اللغة في إطار وظيفتها الأساسية التبليغية كما تردد في الدرس الحديث، مما يجعل كل خروج عن ذلك أمراً ترفضه اللغة البشرية، ومن بين هذه القوانين اللغوية ما يدخل في إطار هذه الدراسة التي تتمحور في علاقة أسلوب التوكيد بما يتعلق به من قضايا وملايسات ركز عليها علماء اللغة قديماً وحديثاً عند تعرضهم لهذا الأسلوب بالتحليل والدرس، وسنحاول تسليط الضوء عليها في هذا المبحث على النحو التالي :

1- التوكيد ينفي المجاز : كثيراً ما نقف على عبارة (التوكيد ينفي المجاز)، وللأمر علاقة بأسباب التوكيد، وهي أن المؤكّد يدفع ظن السامع به التجوز في استخدام اللغة⁽¹⁷²⁾، إذن فمادام وجود المجاز يستدعي استخدام التوكيد في الكلام فإن ذلك يعني تعارض الأمرين، فعندما نقول: جاء الوزير" قد يفهم منه معنى مجازياً كأن يكون جاء أحد رجاله أو جاء خبره... إلخ، لكن لو قلنا: "جاء الوزير نفسه" كان هذا الكلام المؤكّد مانعاً لفهم المجاز في هذه الجملة، بل إن هناك من علماء العربية من استدل بوجود التوكيد في اللغة العربية على كثرة المجاز فيها، وهو الرأي الذي ذهب إليه ابن جني، إذ يقول في خصائصه : « فوقوع التوكيد في هذه اللغة أقوى دليل على شياع المجاز فيها واشتماله عليها؛ حتى إن أهل العربية أفردوا له باباً لعنايتهم به، وكونه مما لا يضاع ولا يهمل مثله؛ كما أفردوا لكل معنى أهمهم باباً؛ كالصفة والعطف والإضافة والنداء والندبة والقسم والجزاء، ونحو ذلك »⁽¹⁷³⁾. ويذهب ابن جني في هذا الموضوع أيضاً إلى مناقشة سبب وقوع التوكيد في اللغة أساساً، ليرجعه في نهاية الأمر إلى وجود المجاز ومن ثم ينظر إلى هذا الأسلوب في أهم وظائفه السياقية، وهو دفع المجاز، يقول في ذلك: « فإذا عرف التوكيد لم وقع في الكلام نحو "نفسه وعينه وأجمع، وكله وكلهم و كليهما" وما أشبه ذلك، عرفت منه حال سعة المجاز في هذا الكلام؛ ألا تراك قد تقول: "قطع الأمير اللص"

¹⁷¹ (التحرير والتنوير . 1 / 291 .

¹⁷² (انظر مثلاً : الفصل في علم العربية . ص 112 .

¹⁷³ (الخصائص . 2 / 451 .

ويكون القطع له بأمره لا بيده، فإذا قلت: "قطع الأمير نفسه اللص" رفعت المحاز من جهة الفعل وصرت إلى الحقيقة»⁽¹⁷⁴⁾. وهذا لا يعني مطلقاً انحصار سبب ورود التوكيد في وجود المحاز لأن الأسباب كثيرة ومتنوعة منها المحاز وغيره من الأسباب المتعلقة بالمقام وما يحيط بالكلام من ملاسبات تستدعي الإتيان بهذه الصور والأشكال التي تدخل في باب التوكيد كما أوضحناه في هذه الدراسة في أكثر من مناسبة.

2- التوكيد ومبدأ الاقتصاد اللغوي: الاقتصاد في اللغة من أهم المبادئ التي تقوم عليها اللغات البشرية، ويتمثل في أن الإنسان يسعى إلى بذل أدنى جهد ممكن، فلا ينفق إلا بالقدر الذي يحقق له أغراضه كما عرفه أندريه مارتيني⁽¹⁷⁵⁾. وقد يتبادر إلى الذهن لأول وهلة أن هذا المبدأ يتنافى مع أسلوب التوكيد؛ فالتوكيد زيادة وإطناب والاقتصاد اختصار واقتضاب وهو ما يفهم من قولهم: «وذلك أن التوكيد والإسهاب ضد التخفيف والإيجاز، فلما كان الأمر كذلك تدافع الحكمان، فلم يجز أن يجتمعا، كما لا يجوز إدغام الملحق، لما فيه من نقض الغرض»⁽¹⁷⁶⁾، لكن لو أمعنا النظر في شروط التوكيد بعدد المؤكدات التي تتطلبها كل جملة لوجدنا أنها ليست اعتباطية أو عبثية وإنما هناك قوانين تحكمها، إذ إن عدد المؤكدات أو درجة التوكيد تأتي متناسبة مع درجة الشك أو الإنكار، فإن كان المقام يتطلب مؤكداً واحداً وجاء المتكلم بمؤكدين فإن ذلك يعد زيادة في الجهد لا جدوى منها، كما أنه إذا تطلب الموقف التوكيد - كأن يكون السامع شاكاً أو منكرًا - وجاء المتكلم بكلامه خالياً من المؤكدات طلباً للاختصار كان كلامه مخلاً، ولذلك ارتبط التوكيد بسياقاته الملائمة لشكله اللغوي ومضمونه الدلالي، فإذا قصدوا - كما جاء في البرهان - مجرد الخبر أتوا بالجملة الفعلية وإن أكدوا فبالاسمية، ثم بـ(إن) ثم بها وباللام، وقد تؤكد الفعلية بـ(قد)، وإن احتيج بأكثر جئ بالقسم مع كل من الجملتين، وقد تؤكد الاسمية باللام فقط نحو: "لزيد قائم" وقد تجئ مع الفعلية مضمرة بعد اللام، وحاصله أن الخطاب على درجات: "قام زيد" ثم "لقد قام" فإن جعل الفعلية كأها دون الاسمية، ثم "إن زيدا قائم" و"لزيد قائم"⁽¹⁷⁷⁾.

وقد نوقشت هذه المسألة قديماً عندما ذكرت الكتب جواب أبي العباس الكندي عن الذي قال: "إني أجد في كلام العرب حشوا يقولون: "عبد الله قائم"، و"إن عبد الله لقائم"،

¹⁷⁴ نفس المصدر . 450 / 2 .

¹⁷⁵ Eléments de Linguistique générale. P 176 – 177 .

¹⁷⁶ الخصائص . 287 / 1 .

¹⁷⁷ البرهان في علوم القرآن . 241 / 2 .

والمعنى واحد" بأن قال له : « بل المعاني مختلفة، فـ"عبد الله قائم" إخبار عن قيامه، و"أن عبد الله قائم" جواب عن سؤال سائل، و"إن عبد الله لقائم" جواب عن إنكار منكر، ويسمى النوع الأول من الخبر ابتدائياً، والثاني طلبياً، والثالث إنكارياً، وإخراج الكلام على هذه الوجوه إخراجاً على مقتضى الظاهر»⁽¹⁷⁸⁾.

ويستند تحليل البلاغيين لورود الكلام متوافقاً مع حال السامعين بكلام رب العزة علت كلمته في قوله : ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ قَالُوا مَآ أَنْتُمْ إِلَّا بُشْرٌ مِّثْلَنَا وَمَا أُنزِلَ الرَّحْمَنُ مِن شَيْءٍ إِن أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ [يس 14-15-16] ، وكيف استخدم صورتين تركيبيتين تزايدت فيهما أدوات التوكيد لتشكل تطابقاً دقيقاً بين حال السامع وأدوات المتكلم اللغوية المتواضع عليها في توكيد الكلام، - (إنا إليكم مرسلون) ← التوكيد بـ(إن) والجملة الاسمية وذلك لأنهم منكرون رسالتهم . - (قالوا ربنا يعلم إنا إليكم لمرسلون) ← التوكيد بـ(إن) والجملة الاسمية واللام وتصدير الجملة بقولهم : "ربنا يعلم" لأن الإنكار قد زاد⁽¹⁷⁹⁾.

و يمكننا أيضاً أن نمثل لمراتب الكلام في استخدام ألفاظ التوكيد التي تتناسب مقامياً مع حال السامع في النفي والإثبات بما يلي⁽¹⁸⁰⁾:

1/ في الإثبات :

- (زيد عالم) ← خبر ابتدائي.
- (لزيد عالم) ← خبر طلبی.
- (إن زيدا عالم) ← للذي تجاوز التردد إلى الظن خلافه.
- (إن زيدا لعالم) ← للذي تجاوز إلى الجزم في الإنكار .
- (والله إن زيدا لعالم) ← خبر إنكاري .

2/ في النفي :

- (ليس زيد منطلقاً) ← خبر ابتدائي .
- (ليس زيد بمنطلق) ← خبر سؤالي .

¹⁷⁸ (الإيضاح في علوم البلاغة . ص 19 - 20 .

¹⁷⁹ (خصائص التراكيب . ص 49 .

¹⁸⁰ (ركن الدين محمد الجرجاني ، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة . ت: إبراهيم شمس الدين . محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان . ط 1 . 2002 . ص 33 - 35 .

- (والله ليس زيد منطلقا أو بمنطلق) ← خير إنكاري .

ودائما في إطار حديثنا عن مبدأ الاقتصاد اللغوي نتعرض لبعض المفاهيم السائدة في دراسة بعض أشكال التوكيد، والتي لها جذور وظيفية، من ذلك ما قال النحاة إنه غير ممكن توالي مؤكدين، فسموا اللام المؤكدة بعد إن باللام المزحلقة لتشبيههم إياها معنويا بلام الابتداء المؤكدة، ويفرقون في ذلك بين امتناع توالي مؤكدين من نحو (إن) واللام وجواز توالي آخرين من نحو نون التوكيد مع أحد الحروف التي تدخل على الأفعال، ويجعل ابن جني ذلك فرقا بين توكيد المعنى الواحد- نحو الأمر والنهي والإضافة - وتوكيد معنى الجملة، في امتناع اجتماع حرفين لمعنى واحد، وجواز اجتماع حرفين لمعنى جملة الكلام في (لتقربن) و(إما ترين)؛ إذ إنه في قولنا: "هل تقومين" هل وحدها للاستفهام؛ وأما النون فتوكيد جملة الكلام، ومما يدل على أنها لذلك لا لتوكيد معنى الاستفهام وحده وجودها في الأمر والنهي والخبر والنفي؛ نحو: "اضربن زيدا"، "لا تضربن زيدا"، و"لتضربن زيدا"، و"قلما تقومين". وهذا دليل قاطع كما يرى ابن جني على أنها توكيد لجملة القول، لا لمعنى مفرد منه مخصوص؛ لأنها لو كانت موضوعا له وحده لخصت به، ولم تشع في غيره كغيرها من الحروف، وليست كذلك نون التوكيد؛ فقد وضعت لتوكيد ما قد أخذ مأخذه، واستقر من الكلام بمعانيه المفادة من أسمائه وأفعاله وحروفه، فليست لتوكيد شيء مخصوص من ذلك دون غيره؛ ألا تراها للشيء وضده؛ نحو "أذهبن" و"لا تذهبن"، والإثبات في "لتقومين" والنفي في "قلما تقومين". فهي إذا لمعنى واحد وهو التوكيد لا غير⁽¹⁸¹⁾، فعدم توالي حرفين لنفس المعنى هو دليل على أن ذلك يكون إن كان المعنى نفسه تماما أما إذا افرقتا في جزئية معينة فإن ذلك يجوز حتى وإن كانت هذه الجزئية متعلقة باستخدام مخصوص في التركيب كما هو الشأن مع تقدم خبر (إن) إذا كان شبه جملة، في نحو قولنا: "إنّ في النجاح لفرحة" فقد ورد مثل هذا النمط التركيبي في فصيح الكلام وفي القرآن الكريم .

ولو تتبعنا شروط التوكيد اللفظي مثلا لوجدنا أن ما ارتبط به من علاقة بالتكرار قد ارتبط أيضا بمفهوم كمي، بل وقد جعل هذا الجانب الكمي هو ما يفرق بين مفهومي التكرار والتوكيد عند أغلب العلماء، ذلك أن التوكيد لا يتجاوز الثلاث مرات على عكس التكرار .

¹⁸¹ الخصائص . 3 / 110 - 111 .

ومن ثم جعلوا قوله تعالى : ﴿ فَيَأْتِيءَ آءَاءَ رَبِّكَمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [الرحمن 13] وقوله : ﴿ وَيَلُّ يَوْمَئِذٍ
لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ [المرسلات 19] تكرارا لا تأكيدا لأنها زادت على ثلاثة (182).

ومحمل القول أن علماء اللغة قديما وحديثا قد اعتنوا بأمر تطابق كمية الكلام مع حاجة السامع مما يوفر اقتصادا في جهد المتكلم ولا يخرج به في الوقت نفسه عن تأدية الوظيفة الأساسية لاستخدام اللغة، فقد أسهبوا في الحديث عن الربط الدقيق بين حاجة السامع واستخدام ألفاظ التوكيد وأشكاله، ثم ربطوا بين عدد المؤكدات ودرجة إنكار السامع له، فقد جاء في الإيضاح مثلا : « وإذا كان غرض المخبر بخره إفادة المخاطب أحد الأمرين فينبغي أن يقتصر من التركيب على قدر الحاجة، فإن كان المخاطب خالي الذهن من الحكم بأحد طرفي الخبر على الآخر والتردد فيه استغنى عن مؤكدات الحكم، كقولك : "جاء زيد وعمرو ذاهب"، فيتمكن في ذهنه لمصادفته إياه خالياً، وإن كان متصور الطرفية متردداً في إسناد أحدهما إلى الآخر طالباً له حسن تقويته بمؤكد، كقولك : "لزيد عارف"، أو "إن زيدا عارف"، وإن كان حاكماً بخلافه وجب توكيده بحسب الإنكار فتقول : "إني صادق" لمن ينكر صدقك، ولا يبالغ في إنكاره، و"إني لصادق" لمن يبالغ في إنكاره » (183).

3- ظاهرة الحذف وأسلوب التوكيد : سبق وأن تحدثنا عن الحذف كظاهرة لغوية لها ارتباط وثيق بالسياق اللغوي وغير اللغوي، وسنحاول هنا التعرض إلى علاقة هذه الظاهرة التي ترتبط بالاختصار والإيجاز بأسلوب التوكيد الذي يلجأ فيه المتكلم إلى الزيادة والتكرار ويمكننا أن نستشف بعض القواعد اللغوية الخاصة بالحذف من خلال دراسة العلماء لأسلوب التوكيد كما لاحظوه من خلال الاستعمال ونلخص هذه القضايا في النقاط التالية :

3-1- المحذوف لا يؤكّد :

سبق وأن رأينا أن التوكيد معنى أسلوبى ارتبط بفكرة الزيادة على شكل تكرار لفظي أو معنوي رغم الأغراض التي يؤتى به لأجلها ، وهذا الأمر جعل مواضع التوكيد تأبى أن تخضع لظاهرة مهمة في اللغة العربية (وهي الحذف) والتي لها علاقة بالاختصار في اللفظ إن دلت عليه قرينة، يقول ابن جني في هذا الصدد مبررا سبب تدافع الزيادة مع الحذف : « وهو أن الحذف هنا إنما الغرض به التخفيف لطول الاسم ، فلو ذهبت توكده لنقضت الغرض؛ وذلك أن

(182) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس . ت: عبد الستار أحمد فراج . مطبعة حكومة الكويت . 1965 . 14/

28 . وانظر : النحو الوافي . 3/ 526 .

(183) الإيضاح في علوم البلاغة . ص 19 .

التوكيد والإسهاب ضد التخفيف و الإيجاز»⁽¹⁸⁴⁾؛ رغم أن من شروط الحذف ألا يؤدي إلى اللبس كأن يكون مخلا، وهو ما أطلق عليه بعضهم نقض الغرض ، كأن يكون المقام للإيجاز فيستطرد المتكلم بالتوكيد إطنابا، وإن كانت النية أن المحذوف في حكم المذكور لقيام القرينة على حذفه، وفي هذا السياق يبرر ابن جني رأيا لأبي الحسن يرى فيه امتناع توكيد الضمير المحذوف المنصوب في نحو "الذي ضربت زيدا"، ألا ترى أنه منع أن تقول : " الذي ضربت نفسه زيد" على أن " نفسه " توكيد للهاء المحذوفة من الصلة⁽¹⁸⁵⁾.

ولهذا السبب أيضا لا يجوز توكيد الفعل المحذوف في قولهم لمن سدد سهماً ثم أرسله نحو الغرض فسمعت صوتاً فقلت : "القرطاس والله" أي " أصاب القرطاس" : فلا يقال : " إصابة القرطاس" بجعل " إصابة " مصدراً للفعل الناصب للقرطاس ، ذلك أن الفعل هنا قد حذفته العرب وجعلت الحال المشاهدة دالة عليه، ونائبة عنه، فلو أكدته لنقضت الغرض، لأن في توكيده تشبيها للفظه المختزل، ورجوعا عن المعتزم من حذفه واطراحه والاكتفاء بغيره منه⁽¹⁸⁶⁾. ولذلك يجوز في قولنا : "ضربا زيدا" لا على أن جعل (ضربا) توكيدا للفعل الناصب لزيدا، بل على أن يبدله منه فيقام مقامه وينصب به زيدا. فهذه الأشياء لولا ما عرض من صناعة اللفظ - أعني الاقتصار على شيء دون شيء - لكان توكيدها جائزا حسنا، لكن "عارض ما منع" فلذلك لم يجوز، لا لأن المحذوف ليس في تقدير الملفوظ به.⁽¹⁸⁷⁾ ولذلك لم يعد أغلب النحاة المصدر (ضربا) في قولنا: " ضربا زيدا " مصدرا مؤكدا وعامله محذوف وجوبا، وما استدل به على دعوى وجوب حذف عامل المؤكد ليس منه، وذلك لأن " ضربا زيدا " ليس من التأكيد في شيء، بل هو أمر خال من التأكيد، بمثابة " اضرب زيدا " لأنه واقع موقعه، فكما أن " اضرب زيدا " لا تأكيد فيه، كذلك " ضربا زيدا " لأن المصدر هنا ناب عن العامل فدل على ما يدل عليه، وهو عوض منه، ويدل على ذلك عدم جواز الجمع بينهما، ولا شيء من المؤكدات يمتنع الجمع بينها وبين المؤكد⁽¹⁸⁸⁾.

ويؤكد ذلك ابن جني في موضع آخر جاعلا من عدم اجتماع الحذف كإجراء للاختصار مع التوكيد كشكل من الإطناب قانونا لغويا سار في اللغة العربية عموما : « وعلى

¹⁸⁴ الخصائص . 1 / 287 .

¹⁸⁵ نفس المصدر . 1 / 287 .

¹⁸⁶ نفس المصدر . 1 / 287 .

¹⁸⁷ نفس المصدر . 1 / 288 .

¹⁸⁸ شرح ابن عقيل . 2 / 179 .

الجملة فكل ما حذف تخفيفاً فلا يجوز توكيده، لتدافع حاله به، من حيث التوكيد للإسهاب والإطناب، والحذف للاختصار والإيجاز، فاعرف ذلك مذهبا للعرب» (189).

3-2- المؤكد لا يحذف :

وإذا كان المحذوف اختصاراً يتنافى مع التوكيد إسهاباً فإن المؤكد أيضاً - و الذي يلجأ إليه لسبب يتعلق بأمن اللبس وتأدية المعنى المقصود - يتعارض مع الحذف - الذي يلجأ إليه عند بيان الغرض دون ذكره باللفظ لدلالة القرينة عليه - ولذلك يؤكد النحاة على جواز الحذف في مواضع ومنعه في مواضع أخرى من بينها موضع التوكيد فمثلاً يقولون في حذف الحال : « حذف الحال لا يحسن، وذلك أن الغرض فيها إنما هو توكيد الخبر بها، وما طريقه طريق التوكيد غير لائق به الحذف؛ لأنه ضد الغرض ونقيضه، ولأجل ذلك لم يجز أبو الحسن توكيد الهاء المحذوفة من الصلة؛ نحو : "الذي ضربت نفسه زيد" على أن يكون "نفسه" توكيداً للهاء المحذوفة من "ضربت" وهذا مما يترك مثله» (190). ولذلك لا يحذف عندهم أيضاً المصدر إذا تجرد من الصفة أو التعريف أو عدد المرات، لأن الغرض فيه عندئذ هو توكيد الفعل، وحذف المؤكد لا يجوز (191) كما لا يجوزون حذف النون التي للتوكيد لغير مقتضى ذلك أن المؤكد لا يليق به الحذف (192).

قال الشاعر : لأجهدنَّ فإمّا درء مفسدة تخشى وإما بلوغ السؤل والأمل (193).
و"درء": في صدر البيت تعرب مفعولاً مطلقاً، وكذلك "بلوغ" في عجز البيت فإنه يعرب أيضاً مفعول مطلق أيضاً. وقد حذف فعلاهما وهما : (أدرأ وأبلغ)، لأن الشاعر ابتغى تفصيل عاقبة ما أقسم على بذله من الجهد. إذ قال: (فإما درء... وإما بلوغ...). وكان الأصل قبل الحذف هو: "فإما أدرأ درء مفسدة، وإما أبلغ بلوغ السؤل"، والقاعدة هنا أن الفعل يحذف فينشأ معنى لم يكن لينشأ لولا الحذف، فلو لم يحذف الشاعر الفعلين بل قال: "أدرأ درء مفسدة، وأبلغ بلوغ السؤل" لكان ما يتحصّل من قوله هو التوكيد، ولما كان لا يريد التوكيد

¹⁸⁹ الخصائص . 1 / 289 .

¹⁹⁰ نفس المصدر . 2 / 378 .

¹⁹¹ نفس المصدر . 2 / 379 .

¹⁹² مغني اللبيب عن كتب الأعراب . 2 / 806 .

¹⁹³ البيت بلا نسبة . همع الهوامع . 2 / 122 .

بل يريد تفصيل عاقبة جهده، حذف الفعل، فدلّ المصدر بعد حذف فعله على المعنى الذي أراد إليه الشاعر⁽¹⁹⁴⁾.

خامساً/ الأسباب المعنوية لامتناع التوكيد سياقياً :

هناك قوانين سياقية ومعنوية تحكم استخدام أسلوب التوكيد، وليس فقط النسق اللفظي لتركيبه من مطابقة وتبعية شكلية كما سبق وأن رأينا في مدخل هذه الدراسة، ولذلك ينبغي الوقوف على هذه القوانين والضوابط لمعرفة أشكاله وحدوده المعنوية التي يؤدي ضمنها، ولو أردنا تتبع جذور هذه القضية عند القدماء لوجدنا ما يمكننا الاطمئنان إليه من التحليلات والآراء في هذا الموضوع، ويمكننا تقصي بعض الآراء التي صدرت عن علماء اللغة من رد لبعض الأشكال التي يتبادر إلى الذهن أنه يجوز الجيء فيها بأسلوب التوكيد والأمر ليس كذلك من ذلك ما أورده ابن جني في خصائصه، من امتناع توكيد الهاء المحذوفة من صلة الذي في نحو: "الذي ضربت زيد" فأفسد أن تقول: "الذي ضربت نفسه زيد". قال: لأن ذلك نقض؛ من حيث كان التوكيد إسهاباً... والحذف إيجازاً. وذلك أمر ظاهر التدافع⁽¹⁹⁵⁾، ويذهب النحاة إلى تفسير بعض الأشكال اللغوية التي يمتنع فيها التوكيد مطلقاً أو أن يكون المنع بشروط، في جميع أنواع التوكيد المعنوي لا يصح اتحاد المتعاطفين إلا إذا اتحد عاملاهما معنى، فلا يقال: "غاب المسافر وحضر الغائب كلاهما" فإن اتحد معنى العاملين صح اتحاد المتعاطفين، ولو كان لفظ العاملين مختلفاً، نحو: "ذهب المسافر وانطلق الصانع كلاهما"⁽¹⁹⁶⁾.

وبما أن أسلوب التوكيد بأشكاله المتعددة، له أغراض يؤتى به لأجلها كما أن له مقامات يرتبط بها، فإنه إن غابت هذه العناصر امتنع الإتيان به، ويمكننا تتبع ذلك من خلال ما تحدث عنه علماء اللغة وذلك بحسب أشكاله :

1- التوكيد المعنوي :

إن ارتباط التوكيد عموماً بمناسبات وأحوال مقامية خاصة بين المتكلم والسامع يجعل التصرف فيه له ضوابط يقف عند حدودها، وإذا كان الغرض من التوكيد المعنوي مثلاً إبعاد الاحتمال والتوهم الذي قد ينشأ في ذهن السامع، إما عن ذات المتبوع وإما عن إفادته التعميم الشامل المناسب، فإنه لم يوجد في الكلام توهم ولا احتمال لمعنى آخر فلا يكون من البلاغة

⁽¹⁹⁴⁾ يوسف الصيداوي، الكفاف في النحو . 2 دار الفكر . دمشق . ط 1 . 1999 . 330 / 1 .

⁽¹⁹⁵⁾ الخصائص . 280 / 2 .

⁽¹⁹⁶⁾ النحو الوافي . 516 / 3 .

توكيده⁽¹⁹⁷⁾. ومن ذلك منعهم التوكيد بـ (كلهم) و (أجمع) و (أجمعين) و (جمعاء) و (جمع) إن كان المؤكد مفردا، ذلك أن هذه الألفاظ موضوعة لحصر أجزاء الشيء و الإحاطة بها، فما لا يتجزأ لا تدخل عليه لعدم معناها فيه، ألا ترى أنك لو قلت: "كتب زيد كله أو أجمع" لم يكن له معنى، كما يكون في قولهم: "كتب القوم كلهم"⁽¹⁹⁸⁾ ولذات السبب نجد النحاة يركزون على خصوصية استخدام كلمة (كل) التي وضعت لرفع إرادة الخصوص بلفظ العموم إذ إن قولك: "جاء القوم" يحتل مجيء جميعهم ويحتل مجيء بعضهم، وأنت عبرت بالكل عن البعض فإذا قلت: "كلهم" رفعت هذا الاحتمال، ومن ثم قالوا إنه يؤكد بها بشروط⁽¹⁹⁹⁾:

- الأول: أن يكون المؤكد بها غير مثنى، وهو المفرد والجمع كقوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر 30]

- الثاني: أن يكون متجزئا بذاته أو بعامله كقولك: "اشتريت العبد كله" فإن العبد يتجزأ باعتبار الشراء وإن كان لا يتجزأ باعتبار ذاته، ولا يجوز "جاء زيد كله" لأنه لا يتجزأ لا بذاته ولا بعامله .

2- النكرات لا تؤكد :

ألفاظ التوكيد المعنوي معارف بذاتها، أو بإضافتها إلى الضمير المطابق للمؤكد (المتبوع) والنكرة تدل على الإبهام والشيوع، فهما متعارضان تعريفا وتنكيراً⁽²⁰⁰⁾، (وهذا رأي للبصريين خالفهم فيه الكوفيون) وحجة المنع لها ارتباط وثيق بالمعنى ويمكن تلخيصها في نقطتين كما يرى العكبري⁽²⁰¹⁾:

- الأولى: أن التوكيد كالوصف وألفاظه معارف والنكرة لا توصف بالمعرفة، وهذا أمر يتعلق بالصناعة النحوية .

¹⁹⁷ محمد بكر إسماعيل، قواعد النحو بأسلوب العصر . دار الإمام مالك . باب الوادي ، الجزائر . ط1 . 2004 . ص 143 . وانظر : النحو الوافي . 3 / 503 .

¹⁹⁸ أبو البقاء العكبري ، اللباب في علل البناء والإعراب . ت: غازي مختار طليمات . دار الفكر، دمشق . ط1 . 1995 / 395 .

¹⁹⁹ ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى . ت: إميل بدیع يعقوب . دار الكتب العلمية . بيروت، لبنان . ط1 . 1996 . ص 274 - 275 .

²⁰⁰ النحو الوافي . 3 / 522 .

²⁰¹ اللباب في علل البناء والإعراب . 395 - 396 .

- والثانية : أن النكرة لا تثبت لها في النفس عين تحتل الحقيقة والمجاز، فيفرق بالتوكيد بينهما، بخلاف المعرفة ألا ترى أنك لو قلت : "جاءني رجل" لم يحتمل أن تفسره بكتاب رجل لأن المجاز في هذا الاستعمال لا يغلب حتى يدفع بالتوكيد بخلاف لفظة (القوم)، فإنه يغلب استعمالها في الأكثر، فإذا أردت الجميع أكدت لرفع المجاز الغالب .

3 - صيغة المشاركة والتوكيد بـ(كلا وكتنا) :

من بين ألفاظ التوكيد المعنوي الخاصة بالمتنى (كلا وكتنا)، إذ يرى النحاة أن في استخدامهما خصوصية لدلالتهما على التثنية، لأن هناك علاقة بين هذه الدلالة وبين دلالة الفعل قبلهما، فوجودهما في الجملة يثبت أن الحكم للاثنتين المؤكدين معا، كما في قولنا : "جاء الرجلان كلاهما" الذي يفهم منه أن المجيء صدر منهما، لا من أحدهما فقط، ولذلك فإن الفعل إن كان دالا على المشاركة - ويفهم ذلك من صيغته - كقولنا: "اختصم الرجلان كلاهما" و"تعاهد سليم وخالد كلاهما" امتنع التوكيد بهما، لأن فعل المخاصمة والمعاهدة لا يقع إلا على اثنين فأكثر، ولذلك لا حاجة إلى توكيده كون السامع لا يعتقد ولا يتوهم أنه حاصل من أحدهما دون الآخر⁽²⁰²⁾. والتوكيد كما هو معلوم إنما جيء به لدفع مثل هذا التوهم أو الظن فإن غاب هذا الأخير فلا حاجة للتوكيد .

4- التوكيد بالمصدر :

يرى ابن القيم أن ما يسمى بالمصدر المؤكّد لا يأتي مع كل الأفعال كما قد يتبادر إلى الأذهان، بل إنّ الأحداث العامّة الشائعة لا تؤكّد بالمصدر، والسبب في ذلك سياقي محض، ذلك أنّها في الأفعال بمثلية شيء وجسم في الأسماء فلا يؤكّد لأنه لم يثبت له حقيقة معينة عند المخاطب وإنما يؤكّد ما ثبت حقيقة، والمخاطب أحوج إلى ذكر المفعول المطلق الذي تقع به الفائدة منه إلى توكيد فعلت⁽²⁰³⁾، بل هناك من اشترط في المفعول المطلق المؤكّد أنّه ينبغي - من الناحية الوظيفية الإبلابية - أن يكون استعماله مقصوراً على الحالة التي يكون فيها معنى عامله موضع غرابة أو شك، فيزيل المصدر المبهم تلك الغرابة وذلك الشك، فلا يقال مثلاً: "شربت شرباً" و"أكلت أكلاً" ونحوهما، لأن الفعل ليس موضع غرابة، في حين نجد أن مثل: "طارت السمكة طيراً" حسُن فيه المجيء بالمصدر المؤكّد لغرابة عامله وتشكك السامع في صحته

²⁰² جامع الدروس العربية . 3 / 568 - 569 .

²⁰³ بدائع الفوائد . 2 / 72 .

(204)، ولنفس السبب امتنع توكيد " فعلت " (سوا بالمصدر أو بغيره من أشكال التوكيد) إذا أريد بها الفعل العام الذي لم تتحصل حقيقته عند المخاطب، وقد عقب ابن القيم على مثل هذا النوع من التوكيد على أنه مما لا يقع في التخاطب (205) .

5 - البديل المؤكد :

وفيه يجب مراعاة المخاطب وعلمه بالمبدل منه، وبكل ما يتصل به من صفات حتى يمكن أن يستغني عن سماع أي شيء آخر منه، فيكون البديل بعد ذكر المبدل منه فإنه يتوارد على خاطر السامع لأول وهلة كل ما يتعلق به، فإذا ذكرت البديل فقد أكدت الخواطر التي في ذهن السامع (206). كما أن البديل يدل على التوكيد من جهة أنه يدل على عناية المتكلم بالأمر و إزالة الإبهام، هذا الإبهام الذي قد يدعو إلى تساؤل السامع فإذا قلت : " رأيت غلامك " وكان للمتكلم غلمان كثيرة ، سأل أي غلامي رأيت ؟ فيمون الجواب: " رأيت غلامك زيديا " فافترض المتكلم تساؤل المخاطب وساق الكلام مؤكدا بذكر بدل الكل من الكل (207).

6- في التوكيد اللفظي :

من المواطن التي ذكر النحاة أنه لا يجوز فيها التأكيد، لأن فيها زيادة في اللفظ ... كما في قولنا : " احذر الأسد " إذ لا يجوز في هذا الكلام أن يكرر الاسم المحذر منه (الأسد) لئلا يجتمع البديل والمبدل منه ، لأنهم جعلوا التكرار نائبا عن الفعل (208). لأنه في التحذير يقال : "الأسد الأسد" و يفهم منه التحذير، فلو قيل : "احذر الأسد الأسد" لما كان لهذه زيادة فائدة، بل هناك جمع بين المحذوف وما ناب عنه ، ويرى الرضي في هذا التركيب أن حكمة اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر، كون تكريره دالا على مقارنة المحذر منه للمحذر، بحيث يضيق الوقت إلا عن ذكر المحذر منه على أبلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرر، وإذا لم يكرر الاسم جاز إظهار العامل اتفاقا (209).

7 - في التقديم والتأخير :

²⁰⁴ النحو الوافي . 208 / 2 . وانظر : القرائن المعنوية في النحو العربي . ص 180 .

²⁰⁵ بدائع الفوائد . 72 / 2 .

²⁰⁶ طه عبد الحميد طه ، أساليب التوكيد في القرآن الكريم . مخطوط رسالة ماجستير . كلية الآداب . جامعة عين شمس .

القاهرة . 1959 . ص 174 .

²⁰⁷ نفس المرجع . ص 175 .

²⁰⁸ السيوطي ، الأشباه والنظائر في النحو . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان . دون ط . 122 / 2 .

²⁰⁹ شرح الكافية . 1 / 180 - 181 .

يعد التقديم شكلا من أشكال التوكيد في اللغة العربية - كما سنرى - وليس التقديم والتأخير تصرفا عشوائيا في اللغة وإنما يرتبط أيضا بالمعنى العام للجملته كما يحكمه المقام الذي يتطلبه ، ولعل أفضل من تطرق لهذه المسألة من القدماء عبد القاهر الجرجاني ، إذ يرى أن المتكلم ينبغي أن يقف على دلالة ما يستخدمه من تراكيب و إلا كان خارجا عن كلام الناس وذلك إذا استخدم التراكيب التالية :

أ -/ أنت بنيت الدار التي كنت على أن تبنيها ؟

- أ أنت قلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله؟

- أنت فرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه؟

ب-/ أبنيت هذه الدار؟

- أقلت هذا الشعر؟

- أكتبت هذا الكتاب؟

ففي أمثلة(أ) يعلل عبد القاهر فساد ذلك لأنك تقول في الشيء المشاهد الذي هو نصب عينيك: "أموجود أم لا"؟ وذلك لأنه لا معنى للسؤال عن الفاعل من هو في مثل هذا، لأن ذلك إنما يتصور إذا كانت الإشارة إلى فعل مخصوص، نحو أن تقول: "من قال هذا الشعر"؟ و"من بنى هذه الدار"؟ و"من أتاك اليوم"؟ و"من أذن لك في الذي فعلت"؟ وما أشبه ذلك مما يمكن أن ينص فيه على معين⁽²¹⁰⁾ .

أما فيما يخص التراكيب في المجموعة (ب)، فإن وجه رفضها دلاليا كون الشيء المشاهد المتحقق لا يسأل عنه، إن كان فعل أم لا، بل إن كان الفاعل أنت أو غيرك .

وقد تحدث عبد القاهر الجرجاني بفكره الوظيفي - الذي يربط بين العنصر اللغوي وبين مجاله الاستعمالي وما يحيط به من ظروف وملابسات وقصد للمتكلم- عن قضية التعريف إذ تعرّض من خلالها لدلالات متعددة لا تتجلى إلا من خلال سياق الكلام ومن مناسبات القول ومقتضياته، نوجزها فيما يلي⁽²¹¹⁾ :

- قصر جنس المعنى على المخبر عنه **لقصد المبالغة**، كقولك : "زيد الجواد" و"عمرو الشجاع"، تريد أنه **الكامل** في ذلك، إلا أنك تُخرج الكلام في صورة تُوهم أن الجود والشجاعة لم توجد

²¹⁰ دلائل الإعجاز . ص 87 - 88 .

²¹¹ نفس المصدر . ص 138 وما بعدها .

إلا فيه، وذلك لأنك لم تعتد بما كان من غيره لقصوره عن أن يبلغ الكمال . و(ال) هذه هي التي يقال لها (الكمالية) " .

- قصر جنس المعنى على المخبر عنه على دعوى أنه لا يوجد إلا منه، ولا يكون ذلك إلا بعد تقييد هذا المعنى بشيء يخصصه ويجعله في حكم نوع برأسه، كأن تقيده بالحال والوقت مثلا فنقول : "هو الوفي حين لا تظن نفس بنفس خيرا" . والمعنيان معاً زائدان على معنى الاختصاص.

- أن يقر الخبر في جنس من الأجناس اتضح أمره اتضاحا لا ينكر ولا يخفى ، كقول الخنساء :
إذا فَبَحَ البُكَاءُ على قَتِيلٍ رأيتُ بُكَاءَكَ الحَسَنَ الجميلاً⁽²¹²⁾
فهي لم تُرد أن البكاء على غيره ليس بحسن ولا جميل، وإنما أرادت أن تقر البكاء في جنس ما حسنه الحسن الباهر الذي لا يخفى .

- أن ينحو المتكلم بالخبر نحو التعريف لأمر تخيله المخاطب في ذهنه لا في الخارج ، أو يتوهم أنه لم يعرفه، فيقال له : "تصور المعنى"، فإذا تصوره في نفسه حينئذ يستملي من ذلك المعنى ما تصوره في نفسه، كقول ابن الرومي :

هو الرجلُ المشروكُ في جُلِّ مالِهِ ولكِنَّه بالحمدِ والحمدِ مفردٌ⁽²¹³⁾

فهذا قد فُكِّر في أن الممدوح رجل لا يتميز عن غيره في ماله من جوده وكرمه، وقد تخيل الشاعر في ذهنه صفة الممدوح ثم أبرز ما صورّه في نفسه من صفة الممدوح . وهذا الضرب الموهوم يجيء كثيرا في الإخبار بالذي .

ومن الأمثلة التي جاء فيها الخبر معرفا لغاية معنوية تتوخى من هذه الصورة التركيبية التي

يأتي فيها أحد جزأي الجملة على غير أصله ، قوله تعالى : ﴿مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ﴾ [الكهف17]، لقد ناقش المفسرون مثل هذا التركيب على نحو يتجلى من خلاله الدور الوظيفي الذي أداه تعريف المسند (الخبر) في هذه الآية، إذ جاء في روح المعاني أنه ليس المقصود مجرد الإخبار بما ذكر ليتوهم عدم الإفادة بحسب الظاهر ويصار إلى توجيهه بذلك، بل هو قصر الاهتداء على من هداه الله تعالى حسبما يقضي به تعريف الخبر، ومن ثم يكون المعنى "من يخلق

⁽²¹²⁾ الخنساء، الديوان . دار صادر ، بيروت . دون ط. ص 119.

⁽²¹³⁾ ابن الرومي، الديوان . دار الجليل . دون ط . 2 / 589.

فيه الاهتداء فهو المهتدي لا غير كائناً من كان " ولا يخلو هذا التفسير عن حسن كما يقول الألويسي (214).

وهكذا يظهر لنا هنا أن العلاقة الوطيدة بين الأساليب عامة ومناسبات القول ومقتضياته، هي أكثر وضوحاً وشمولاً في أسلوب التوكيد، الذي يسعى فيه المتكلم إلى تقوية كلامه وتوثيقه في ذهن السامع، لذلك تعددت أشكاله وصوره بحسب كل جزئية يراد توكيدها وبحسب كل ظن يراد دفعه، سواء أكان هذا الظن فعلاً في اعتقاد السامع أم أن المتكلم تصور ذلك، وسواء أكان الخبر يحتمل المجاز عند العامة أم أنه هكذا في ذهن متكلم خاص فقط وهو ما يعود إلى ظروف وملابسات الكلام .

(الألويسي (أبو الفضل محمود)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني . دار إحياء التراث العربي، 214 بيروت . دون ط . 9 / 117 - 118 .

الفصل الثاني :

أسلوب التوكيد في الدراسات القديمة

لا يمكن للدارس في المجال اللغوي أن يقف عند دقائق ما تركه أسلافنا في بحوثهم اللغوية إلا إذا تتبع ذلك في مختلف التخصصات التي كان لها علاقة باللغة، فلا يقتصر بذلك على التراث النحوي فقط بدعوى أنه حامل الفكر اللغوي، وإنما يستقصي الحقائق العلمية من البحوث البلاغية وما تعرض له البلاغيون من مباحث لغوية انفردوا فيها ببحثهم المعنوي الذي يتتبع الاستعمال اللغوي وربطه بما يحيط به من مقتضى الحال و مناسبات القول، كما ينبغي له الوقوف على ما خلفه المفسرون وما خاضوا فيه من مسائل لها ارتباط باللغة وما تحملته من دلالات في سياق النص القرآني، وذلك باختلاف مناهجهم ومذاهبهم، وأن لا يُغفل - خصوصاً - علماء الأصول لما لهم من مباحث وآراء لغوية متميزة كان لها حظها في الـدرس العربي الحديث .

وستعرض في هذه الدراسة لأسلوب التوكيد لدى القدماء والمحدثين لجمع شتاتاته وتوضيح خفيه، و إعادة ما أُخرج منه لأسباب غير لغوية. وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الأسلوب رغم بساطة تصور شكله كما يظهر لأول وهلة لدى جلّ الدارسين - باعتباره إعادةً للفظ أو المعنى في أبسط تعريفاته - فقد شكّل مجالاً للاختلاف كأغلب الأبواب النحوية، خصوصاً بين النحاة والبلاغيين، وبوجهٍ أخص إذا تعلق الأمر بوجود هذا الأسلوب في القرآن الكريم، وهو ما نجده قد استرعى جهود المفسرين الذين يمثلون الجزء الأكثر تطبيقاً بالنسبة لموضوع هذا البحث، مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية الأسلوب القرآني المعجز في ألفاظه وتراكيبه، وبيانه ومعانيه .

هذا، وللتمكن من القيام بدراسة شاملة لهذا الأسلوب عند العلماء على اختلاف تخصصاتهم التي لها علاقة باللغة، ينبغي تتبع كل ما يُشتم فيه رائحة التوكيد، و الوقوف عند كل جزئية لغوية يمكن أن يكون لها صلة بهذا الباب، وإن اختلفت تسمياته، ذلك أن التوكيد معنى تعددت مصطلحاته لدى القدماء، ففضلاً عن لغتي (التوكيد والتأكيد)، فقد أُشير إليه تحت مصطلح (التحقيق) مثلاً، من ذلك ما جاء في المقتضب في هذا المعنى، إذ قال المبرد : « ولو قلت : " أمّا أنه منطلق"، جاز على معنى : "حقاً أنه منطلق" . إذا أردت بها من التحقيق والتوكيد ما أردت بقولك : "حقاً"؛ لأنهم يضعونها في موضعها، فهذا قياس مطرد فيما ذكرت لك »⁽²¹⁵⁾ ، وذكر ابن جني مصطلح (الاحتياط) الذي في معنى التوكيد ، إذ يقول في ما سماه (باب في الاحتياط) : « اعلم أن العرب إذا أرادت المعنى مكنته واحتاطت له فمن ذلك

(المبرد ، المقتضب . ت: محمد عبد الخالق عزيمة . عالم الكتب . بيروت . 1963 . 353 /2 . 215

التوكيد، وهو على ضربين: أحدهما: تكرير الأول بلفظه. وهو نحو قولك: "قام زيد قام زيد، وضربت زيدا وضربت، وقد قامت الصلاة قد قامت الصلاة، والله أكبر الله أكبر..." والثاني: نحو قولك: "قام زيد نفسه، ورأيته نفسه" ⁽²¹⁶⁾، كما تناولوه أيضا تحت مصطلحات أخرى مشهورة، وهي: التكرير، والتقرير، والزيادة، والإشباع ..

وقد قُسم التوكيد لدى القدماء عموماً إلى قسمين رئيسيين تمثل من خلالهما تصور كل من النحاة والبلاغيين لهذا الأسلوب، ومن ثم استقلال الدرس البلاغي بما تخلى عنه الدرس النحوي مما ينشأ عنه في النهاية تكامل الدراسة حول هذا الأسلوب في الدرس الحديث والاستفادة من هذين الدرسين عند القدماء، مع الأخذ بعين الاعتبار تطبيق جل هذه الآراء لدى المفسرين مما يؤدي إلى استخلاص ما تميز به هذا الأسلوب في النص القرآني، وهذان القسمان هما ⁽²¹⁷⁾:

- الأول: عام وهو يتعلق بالمعاني الإعرابية، ولا يتعلق هذا النوع بالمقاصد البلاغية، ويسمى أيضا الصناعي الذي يتعلق باصطلاح النحاة .

- الثاني: خاص يتعلق بعلوم البيان، ويسمى أيضا المعنوي، ويقال له التكرير أيضا . وهو قسمان :

1 - ما يكون تأكيدا في اللفظ والمعنى، كقوله تعالى: ﴿فَبِأَيِّ آءِآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ ⁽²¹⁸⁾. فهذا تكرير من جهة اللفظ والمعنى، ووجه ذلك أن الله تعالى إنما أوردتها في خطاب الثقيلين الجن والإنس فكل نعمة يذكرها أو ما يؤول إلى النعمة فإنه يردفها بقوله: ﴿فَبِأَيِّ آءِآءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾ تقريرا للآء وإعظاما لحالها .

2 - ما يكون في المعنى دون اللفظ، وهذا القسم يستعمل كثيرا في القرآن الكريم وغيره . وهو ضربان :

- الأول: المفيد كقوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ﴾ [الأحزاب 72] فقوله: (والجبال) وارد على جهة التأكيد المعنوي، وفائدته تعظيم شأن هذه الأمانة المشار إليها وتفخيم حالها .

(الخصائص 3. / 101 - 104 . ²¹⁶

(أحمد مطلوب ، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ، مكتبة لبنان ناشرون . بيروت، لبنان . 2000 . ص 239 ²¹⁷ . 240 -

(تكررت في سورة الرحمن . ²¹⁸

- الثاني : غير المفيد، وهو أن ترد لفظتان مختلفتان تدلان على معنى واحد كقول أبي تمام :
قسم الزمان ربوعها بين الصبا وقبولها و دبورها أثلاثا⁽²¹⁹⁾

فالصبا والقبول لفظتان تدلان على معنى واحد، وهما اسمان للريح التي تهب من ناحية المشرق
وتقابل الدُّبور⁽²²⁰⁾.

وسنحاول بعد هذه التوطئة العامّة أن نستعرض هنا ما أمكننا الوقوف عليه من درس
لمباحث التوكيد عند كلّ فريق ممّن تقدّم ذكرهم .

أولا : التوكيد عند النحاة :

لقد خص النحاة التوكيد بدراسة جعلته في باب ضيق بالنسبة لمباحثه وخصوصيات
تراكيبه، وذلك بسبب ربطهم له بفكرة التبعية الإعرابية، وما اقتضاه ذلك من ربط بينه وبين
أبواب تختلف عنه في المعنى الوظيفي، بل ولا تمتّ له بعضها بصلة، وهذا الأمر واقع في أسلوب
التوكيد في فكر النحاة على غرار كثير من الحقائق اللغوية التي يذكرونها دون أن يولوها العناية
اللازمة من التنقيح؛ فيكون لها بذلك أثرها في التوبيخ والتصنيف النحوي مما يساعد في
دراستها، وهذا العمل من النحاة جعل كثيرا من الأبواب يفقد خصوصيته أو يغيب في التوبيخ
كما هو حال أسلوب التوكيد الذي درس انطلاقا من شكلين تركيبين هما : التوكيد اللفظي،
والتوكيد المعنوي، دون غياب فكرة التكرار من الشكلين، إذ هي قوامهما؛ بل إن سيطرة هذه
الفكرة على دراسة هذا الأسلوب دفعت ببعضهم إلى جعل التوكيد اللفظي في باب مستقل،
والتوكيد المعنوي في باب آخر⁽²²¹⁾، وهكذا نجد أثر هذه الفكرة في تصنيفه وتحديدته في
المؤلفات النحوية، فاللفظي يكون بتكرار اللفظ، والمعنوي يكون بتكرار معناه، وهذه الفكرة
نلمسها بوضوح في بعض النصوص النحويّة، كما في قول العكبري في سياق حديثه عن
(إنّ) وأخواتها : « إنّما دخلت (إنّ) على الكلام للتوكيد عوضا عن تكرير الجملة وفي ذلك
اختصار تام مع حصول الغرض من التوكيد فإن دخلت اللام في خبرها أكد وصارت (إنّ)
واللام عوضا من تكرير الجملة ثلاث مرات »⁽²²²⁾، وجاء في المفصل : التأكيد صريح وغير
صريح، هو على وجهين : تكرير صريح وغير صريح، فالصريح نحو قولك: " رأيت زيدا زيدا

(شاهين عطية ، شرح ديوان أبي تمام . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان . ط 2 . 1992 . ص 65 .²¹⁹

(انظر : مختار الصحاح . ص 332 .²²⁰

(ابن هشام ، شرح شذور الذهب . ت : ح . الفاحوري . دار الجيل . بيروت ط 1 . 1988 . ص 456 .²²¹

(اللباب في علل البناء والإعراب . 1 / 205 .²²²

"، وغير الصريح نحو قولك: "فعل زيد نفسه، وعينه"، و"القوم أنفسهم، وأعيانهم"، و"الرجلان كلاهما"، و"لقيت قومك كلهم"، و"الرجال أجمعين" (223).

ومن هنا ينبغي أن نلتزم في هذه الدراسة التفريق الواضح بين التوكيد الصناعي (وهو الذي قسمه النحاة إلى لفظي ومعنوي)، والتوكيد كدلالة عامة يمكن أن تستفاد من أشكال لغوية أخرى تتقاطع دلالياً مع أبواب نحوية أخرى غير ما سمّاه النحاة باباً للتوكيد، وهو ما نجد في مباحث نحوية أهم ما يمكن أن يقال عنها أن عناوينها لا تمت للتوكيد بصلة، ويمكن أن نستخلص هذا المعنى مما قدمه التهانوي عند تعرضه لمصطلح التأكيد بقوله: « وأما ما قيل من أن التأكيد الاصطلاحي إنما يكون بألفاظ مخصوصة أو بتكرير اللفظ، فأراد بالتأكيد الذي هو أحد التوابع الخمسة، كيف وقد قالوا: الوصف قد يكون للتأكيد، وأيضاً قالوا: ضربت ضرباً للتأكيد، ونحو ذلك » (224). وهذا الأمر لم يغيب عن ذهن علماء اللغة أيضاً فهذا ابن جني يتعرض للموضوع موضحاً وجود معنى التوكيد مع غياب لفظه المعهود، إذ يقول: « فإن قلت: فليس في شيء مما أوردته من قولك: ﴿ وَأُوْتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النمل 23] و﴿ خَلِقُوا كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام 102]، ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ ﴾ [يوسف 76]، اللفظ المعتاد للتوكيد. قيل: هو وإن لم يأت تابِعاً على سمت التوكيد، فإنه بمعنى التوكيد البتة؛ ألا ترى أنك إذا قلت: "عممت بالضرب جميع القوم"، ففائدته فائدة قولك: "ضربت القوم كلهم". فإذا كان المعنيان واحداً كان ما وراء ذلك غير معتد به ولغوا » (225)، وهذه الملاحظة الدقيقة - القائمة على المعنى - التي تفتن لها ابن جني، وغيرها من الآراء والملاحظات مما يصب في نفس الاتجاه، هي ما حاول بعض المحدثين الاستفادة منه لتوسيع دائرة التوكيد في النحو العربي، مع ما دعوا إليه من تصحيح لبعض المسائل اللغوية التي أهملت بشكل أو بآخر عند القدماء في شكلها أو معناها، وهو ما سنفرد له فصلاً خاصاً عند التطرق لأسلوب التوكيد عند المحدثين إن شاء الله.

223. (الفصل في علم العربية . ص 111 .

224. (كشاف اصطلاحات الفنون . 1 / 83 .

225. (الخصائص . 2 / 457 .

1) نوعا التوكيد في النحو العربي :

إن اقتصار النحاة على نوعين اشتملا على ما اصطلاحوا عليه بالتوكيد - إذ توفرت فيه فكرة التبعية مع دلالة هذا الأسلوب على التكرار كما رأينا - جعلهم يهملون كثيرا من أشكاله الأخرى في اللغة مع اعترافهم بوجود هذه الدلالة فيها، ذلك أن التوكيد الذي توفرت فيه شروط التبعية المشهورة له ألفاظ مخصوصة وما خرج عنها لا يعد في الصناعة النحوية توكيدا وإن كان فيه معنى التوكيد، وهو الأمر الذي ذهب إليه ابن الحاجب في سياق حديثه عن ضمير الفصل، فقال : « لا جائز أن يكون تأكيدا، لأنه لو كان تأكيدا لم يخل إما أن يكون لفظياً وإما أن يكون معنوياً، ولا جائز أن يكون لفظياً لأن اللفظي إعادة اللفظ الأول... ولا جائز أن يكون معنوياً لأن المعنوي بألفاظ تحفظ ولا يقاس عليها »⁽²²⁶⁾، وهذه الفكرة تكاد تكون المبدأ الذي ينطلق منه الفكر النحوي عند التطرق لهذا الأسلوب، وهذا طبعا لا يتنافى مع المنهج النحوي المتبع عندهم آنذاك، كما لا يعني أن نقف عند حدوده دون محاولة لإعادة التصحيح والتمحيص، ولعل ذلك يكون بجمع ما كان مشتتاً وإعادة إظهار ما كان مغموراً، خصوصاً بعض الآراء النحوية البارزة التي ظلت في مؤلفات أصحابها دون أن يؤخذ بها، من ذلك مثلا ما اخترته في هذه الدراسة من آراء لرضي الدين الاسترأبادي في شرح الكافية خاصة في تقسيمه للتوكيد اللفظي وتصنيفه لأنواعه، وذلك انطلاقاً من معناه، وهو الأمر الذي تجاهله كثير من النحاة عند الحديث عن التوكيد اللفظي كونهم يكتفون بالقول إنه إذا أعيد ذكر اللفظ فهو من التوكيد اللفظي، ويقابل بالتوكيد المعنوي الذي له ألفاظ مخصوصة . وفيما يلي عرض لبعض تصورات النحاة لأسلوب التوكيد، وتفريعاته .

أ) التوكيد اللفظي :

درجت كتب النحو منذ القديم على تحديد التوكيد اللفظي على أساس لفظي - كما هو واضح من اسمه - بالقول إنه إعادة للفظ أو تكرار له، بعبارة أخرى هو ذكر اللفظ مرة أخرى لسبب من الأسباب المشهورة لورود التوكيد في اللغة، حتى أصبح التكرار مرادفاً للتوكيد على وجه الإجمال، إلا أن هناك من حاول التدقيق في صور هذا النوع من الأساليب فلاحظ بعض الاختلاف في استعمالها من موضع إلى آخر، مع ملاحظة المعنى الذي يختلف من شكل إلى آخر مما يعني أن النحاة القدماء لم يقتصروا في بحثهم على الجانب الشكلي فقط، كما فعل

(ابن الحاجب، الأمالي . 4 / 101 . 226.

رضي الدين الاسترابادي عندما تعرض لأنواع التوكيد اللفظي في اللغة العربية، وذلك على النحو التالي⁽²²⁷⁾ :

أ.1- إعادة اللفظ بعينه : وهو تكرار اللفظ الأول بعينه اعتناءً به نحو : أدرجي أدرجي، وقوله :

فأين إلى أين النجاة بيغلي أتاك أتاك اللاحقون أحبس أحبس

وقوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ [الفجر 21]

بل لقد ذهب ابن مالك في هذا النوع إلى إعادة الضمير المتصل وما اتصل به، حتى وإن كان العنصر المراد توكيده هو الضمير دون سواه، فقال :

ولا تُعدُّ لفظ ضمير متصل إلا مع اللفظ الذي به وصل⁽²²⁸⁾

أي إذا أريد تكرير لفظ الضمير المتصل للتوكيد لم يجز ذلك إلا بشرط اتصال المؤكد بما اتصل بالمؤكد، نحو : مررت بك بك، ورغبت فيه فيه⁽²²⁹⁾ . وذلك لأن الضمير المتصل لا يمكن أن يأتي يُكرّر منفصلاً للتوكيد .

أ.2- الإتيان : هو أن تتبع الكلمة على وزنها أو رويها إشباعاً وتوكيداً، حيث لا يكون الثاني مستعملاً بانفراده في كلامهم⁽²³⁰⁾، وعرفه بعضهم اعتباراً من فائدته في الكلام بأنه « تقوية اللفظ بموازنه مع اتفاهما في الحرف الأخير»⁽²³¹⁾، نحو : عَطْشَان نَطْشَان، وهو داخلٌ في حكم التوكيد عند الأكثر؛ بل إن هناك من يطلق عليه مصطلح التأكيد وذلك لدلالته عليه، و الدليل على كونه توكيداً للأول غير مبيّن معنًى بنفسه عن نفسه، كأكتع و أبصع مع أجمع، فكما لا يُنطق بأكتع بغير أجمع، فكذلك هذه الألفاظ مع ما قبلها؛ ولهذا المعنى كررت بعض حروفها في مثل حَسَن بَسَن، كما فعل بأكتع مع أجمع، ومن جعلها من النحاة قسماً على حِدَة حُجَّتَه مفارقتها أكتع لجريانها على المعرفة والنكرة بخلاف تلك، وأنها غير مفتقرة إلى تأكيد قبلها بخلاف أكتع⁽²³²⁾، وهناك رأي لابن قتيبة يطابق فيه بين التوكيد اللفظي والإتيان صراحة،

²²⁷ (شرح الكافية . 1 / 333 .

²²⁸ (ابن عقيل ، شرح ابن عقيل . ت : حنا الفاحوري . دار الجليل . بيروت ، لبنان . دون ط . 224/2 .

²²⁹ (نفس المصدر . 223/2 .

²³⁰ (الكليات . 35 .

²³¹ (شرح الكافية . 1 / 333 .

²³² (السيوطي ، الزهر في علوم اللغة و أنواعها . ت : محمد جاد المولى بك و محمد أبو الفضل إبراهيم و علي محمد

البحاوي . المكتبة العصرية . صيدا، بيروت . 1987 . 1 / 424 - 425 .

فيذهب إلى القول إنه : « ربما جاءت الصفة فأرادوا توكيدها، واستوحشوا من إعادتها ثانية، لأنها كلمة واحدة، فغيروا منها حرفاً، ثم أتبعوا الأولى كقولهم : "عطشان عطشان"، كرهوا أن يقولوا : "عطشان عطشان"، فأبدلوا من العين نوناً، وكذلك قولهم : "حسن بسن" كرهوا أن يقولوا : "حسن حسن"، فأبدلوا من الحاء باء «⁽²³³⁾، وإن كان ما ذهب إليه يتعارض مع استعمال أشكال التوكيد اللفظي، إذ أعادت العرب الحرف والكلمة والجملة، ولم تكره أن تقول : "محمد محمد" أو "جاء محمد جاء محمد".

ومهما يكن من أمر، فإن الجمع بين كون الكلمة الثانية تابعة للأولى، وبين دلالة التوكيد فيما يُسمّى إتباعاً، واضحة جداً، وبذلك عرفه الكسائي - فيما أورده السيوطي في كتابه المزهر - بقوله: « وإنما سمي إتباعاً؛ لأن الكلمة الثانية إنما هي تابعة للأولى، على وجه التوكيد لها، وليس يتكلم بالثانية منفردة؛ فلهذا قيل إتباع »⁽²³⁴⁾.

هذا، وقد قسم الإتباع إلى ثلاثة أقسام، وهناك من اقتصر على قسمين فقط، باعتبار معنى اللفظة التابعة (أي الثانية) لما قبلها في كلا التقسيمين، وذلك على النحو التالي⁽²³⁵⁾ :

أ / أن يكون للثاني معنى ظاهر، نحو: هنيئاً مريئاً، إذ إن معنى مريء في هذا التركيب كما جاء في تاج العروس، تقول استمرأ فهو مريء، أي هنيء حميد المغبة بين المرأة، الهنيء والمريء صفتان من هنأ الطعام ومرأ إذا كان سائغاً لا تنغيص فيه وقيل : الهنيء ما يلذه الأكل والمريء ما يحمد عاقبته . وقيل أيضاً الهنيء من الطعام والشراب ما لا يعقبه ضرر وإن بعد هضمه . والمريء سريع الهضم⁽²³⁶⁾ .

ب/ ألا يكون للثاني معنى ظاهر، أو لا يكون له معنى أصلاً، بل ضُمَّ إلى الأول لتزيين الكلام لفظاً وتقويته معنى، وإن لم يكن له في حال الأفراد معنى، نحو قولك: حسن بسن فسن .

ج/ أن يكون له معنى متكلف غير ظاهر، نحو: حبيث نبيث، من نبثت الشيء، أي استخراجته وأظهرته⁽²³⁷⁾ .

(ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن . ت : السيد أحمد صقر . المكتبة العلمية . دون ط . ص 236 - 237 .²³³

(المزهر في علوم اللغة وأنواعها . 1 / 415 .²³⁴

(شرح الكافية . 1 / 333 .²³⁵

(تاج العروس . 1 / 428 . مادة (مرأ)²³⁶

(انظر : لسان العرب . 2 / 193 . مادة (نبث) .²³⁷

ويورد لنا الرضي في هذا السياق رأيا جديرا بالعناية يخص ما قال عنه النحاة إنه ضرب من التوكيد المعنوي ويعنون بذلك (أكتعون أبصعون...) ، إذ يخلص - انطلاقا من منهجه هذا - إلى أنها من التوكيد اللفظي كونها تابعة لـ(أجمعون) وليس للمؤكد مباشرة، وهذا الرأي نسبة الرضي لابن برهان الذي جعلها إما من القسم الثاني⁽²³⁸⁾، أي أنّ لها معنى ظاهرا، أو من الثالث أي التي لها معنى متكلف غير ظاهر، جاء في شرح الكافية: « إن هذه الألفاظ تأكيد لأجمعون، لا للمؤكد الأول، لأنها بالنسبة لأجمعون، كحسن بسن أو خبيث نبيث »⁽²³⁹⁾.

وقد كان هذا النوع موضع اختلاف بين النحاة، إذ هناك من صنفه مع القسم الثاني) أي الألفاظ الثواني التي لا معنى لها مفردة، وهناك من قال إن معناها متكلف أي من القسم الثالث، وعلى الوجهين فإنّ الرضي جعل هذه الألفاظ من التوكيد اللفظي، ذلك أنها لا تستقل عما قبلها فلا يقال: "جاء القوم أكتعون" أو "أبصعون"، وهذا إنما يدل على تبعيتها تركيبيا لـ(أجمعون)، ومن ثم فهي توكيد لفظي، لا معنوي كما نصت عليه أغلب كتب النحو .

وقد تابع الرضي ثلثة من النحاة، نجد منهم - على سبيل المثال - جلال الدين السيوطي الذي قال: « والذي عندي أن هذه الألفاظ تدخل في باب التأكيد بالتكرار، نحو: "رأيت زيدا زيدا"، و"رأيت رجلا رجلا"، وإنما غيّر منها حرف واحد لما يجيئون في أكثر كلامهم بالتكرار، ويدلّ على ذلك أنه إنما كرر في أجمع وأكتع العين، وهنا كررت العين واللام نحو "حسن بسن" و"شيطان ليّطان" ، وبذلك جعل السيوطي مثل هذه التراكيب، فيما سُمّي إتباعا، مكافئة للتوكيد اللفظي في قولنا: "رأيتُ زيدا زيدا"⁽²⁴⁰⁾ .

والتوكيد اللفظي هو اللفظ المكرر به ما قبله فإن كان جملة فالأكثر اقتراها بالعاطف، نحو قوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [التكاثر 3 - 4] ، ويجب الترك عند إيهام التعدد، نحو: "ضربت زيدا ضربت زيدا" ، وإن كان اسما ظاهرا أو ضميرا منفصلا منصوبا فواضح ، نحو: "فكاحها باطل باطل باطل" . وإن كان ضميرا منفصلا مرفوعا جاز أن

(أما ألفاظ (أكتعون ، أبصعون ...) يقال : إنه مأخوذ من قولهم: "أتى عليه حَوْلٌ كَتَبِعٌ" أي تَأَمَّ ، و أبصعون مأخوذ²³⁸ من البَصْع وهو الجمع والبَصِيعُ مكان في البحر تبصع العرق إذا سال أو من بصع أي نبع . انظر : لسان العرب . 8 / 305 . مادة (كتع) و 11/8 . مادة (بصع) .

(شرح الكافية . 1 / 333 . 239 .

(المزهري في علوم اللغة و أنواعها . 1 / 425 . 240 .

يؤكد به كل ضمير متصل : نحو "قمت أنت" و "أكرمتك أنت" و "مررت بك أنت" (241)

ب / التوكيد المعنوي :

يعرف التوكيد المعنوي على أساس ألفاظه، إذ خُص بألفاظ النفس والعين وأشباهها، كما أنه يمكننا من خلال دراسة النحاة القدماء لهذا النوع من التوكيد أن نلاحظ أنه ينقسم إلى قسمين أيضاً، وذلك باعتبار الجزئية التي يدخل الشك منها إلى نفس المخاطب أو إلى الخطاب في حد ذاته ، فالتوكيد المعنوي الصناعي كما درجت عليه كتب النحو⁽²⁴²⁾ ينقسم قسمين رئيسيين :

- أحدهما : ما يرفع توهم مضاف إلى المؤكد، وله لفظان : النفس والعين، وذلك نحو : "جاء زيد نفسه" فـ(نفسه) توكيد لـ(زيد)، وهو يرفع توهم أن يكون التقدير : "جاء خبر زيد أو رسوله"، وكذلك : "جاء زيد عينه"⁽²⁴³⁾.

- الثاني : ما يرفع توهم عدم إرادة الشمول، والمستعمل لذلك : كل وكلا وكلتا وجميع .
وفي هذا الصدد بحث النحاة في الشروط التركيبية والشكلية لما يسمى بالتوكيد المعنوي، كما يمكننا تجسيد ذلك كقرائن لفظية ومعنوية مساعدة في تحليل عناصره، أو ما يسمى عندهم إعراب ألفاظه، وذلك على النحو التالي :

1- المطابقة : وتتجلى في ضرورة مطابقة لفظ التوكيد المعنوي (النفس والعين) للمؤكد، ليس فقط في العلامة الإعرابية كما بيّنا في المدخل، وإنما أيضاً في العدد (أفراداً وتثنية وجمعاً)، إذ إنه إذا كان المؤكّد بهما مثنى أو مجموعاً جمعتهما على مثال أفعل، فتقول: " جاء زيد نفسه عينه" و" جاء الزيدان أنفسهما أعينهما" و"الزيدون أنفسهم أعينهم" و"الهندات أنفسهن أعينهن"، إلا أنه في التثنية يمكن الإتيان بلفظ التوكيد مجموعاً⁽²⁴⁴⁾.

(ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . دار الجليل . بيروت، لبنان. ط5 . 1979 . 336 /3 - 337 . 241)

(ينبغي تمييز هذا النوع بالصناعي لأن التوكيد المعنوي وظيفياً ينبغي أن ندرج معه أنواعاً أخرى كأبواب التخصيص²⁴² المؤكدة (أي المفعول المطلق المؤكد ، النعت المؤكد ...) وهو ما سنتطرق إليه في هذه الدراسة بالتفصيل في حينه إن شاء الله .

(شرح ابن عقيل . 215 /2 . 243)

(شرح شذور الذهب . 458 . 244)

كما ينبغي أن يتطابق لفظ التوكيد المعنوي مع المؤكّد في الجنس (التأنيث والتذكير)، ويتضح ذلك في ضرورة إضافة النفس أو العين إلى ضمير يطابق المؤكّد نحو: "جاء زيد نفسه أو عينه " و"هند نفسها أو عينها" (245).

فأما النكرة فلا يجوز أن تؤكّد بنفسه ولا أجمعين ولا كلهم، لأن هذه معارف، فإن أكدت بتكرير اللفظ بعينه، أي بالتوكيد اللفظي، لم يمتنع أن تقول: " رأيت رجلاً رجلاً"، و"أصبتُ دُرّةً دُرّةً"، فأما قولهم: "مررت برجلٍ كلِّ رجلٍ"، فإنما هذا على المبالغة في المدح، كأنك قلت: "مررت برجلٍ كاملٍ" (246).

2- الرتبة: مما يحكم استخدام التوكيد عموماً والتوكيد المعنوي على وجه الخصوص الرتبة المحفوظة، فالمؤكّد يأتي بعد المؤكّد، فإن توالى المؤكّدات في الكلام فإنّ هناك نظاماً رتبيّاً خاصاً بها أيضاً كأن تجتمع ألفاظ التوكيد التالية (كل ، جميع ، أكتع ...) فينبغي تقديم كل ثم جميع ثم أكتع ولا تصرف في الرتب بينها فلا يقال: "جاء القوم أجمعون أجمعون"، وفيما يلي نص لابن السراج يتضح فيه الدور الرئيسي للرتبة في بناء الجملة العربية التي تحتوي على التوكيد المعنوي بأشكاله الصناعية، يقول في الأصول: « فأما ما يؤكّد به (أجمعون) من قولك: "جاءني قومك أجمعون أكتعون" ونحوه فإنما هو مبالغة، ولا يجوز أن يكون أكتعون قبل (أجمعين) وكذلك سائر هذه التوكيدات نحو قولك: "ويلة وعولة" و"هوجائع نائع" و"عطشان نطشان" و"حسن بسن" و"قبيح شقيح" وما أشبه هذا إلا يكون المؤكّد قبل المؤكّد وكلاهما وكتاهما وكلهن يجرين مجرى (كلهم) « (247)، وإذا أريد تقوية التوكيد يؤتى بعد كلمة (كله) بكلمة (أجمع) وبعد كلمة (كلها) بكلمة (جمعاء) وبعد كلمة (كلهم) بكلمة (أجمعين) وبعد كلمة (كلهن) بكلمة (جمع) (248).

كما أنه إذا تقدم العنصر المؤكّد فإن المعنى الذي يستفاد من تقديمه ليس هو المعنى ذاته، فلفظ (كلّ) إذا قدّمته على المؤكّد لم يبق دالا على معنى الشمول الذي كان دالا عليه مع تأخّره، يقول عبد القاهر: « تقول: "لم ألق كلّ القوم"، و"لم آخذ كلّ الدراهم" فيكون المعنى أنك لقيت بعضاً من القوم، ولم تلق الجميع. وأخذت بعضاً من الدراهم، وتركت الباقي. ولا

245 (شرح ابن عقيل . 215 / 2 .

246 (الأصول في النحو . 23 / 2 .

247 (نفس المصدر . 23 / 2 .

248 (جامع الدروس العربية . 569 / 3 .

يكون أن تريد أنك لم تلق واحدا من القوم، ولم تأخذ شيئا من الدراهم . وتعرف ذلك بأن تنظر إلى (كل) في الإثبات، وتعرف فائدته فيه (249) .

ومن خلال تتبع فكرة التزام الترتيب الأصلي في أسلوب التوكيد يتضح أن المقصود منها ما عرف عند النحاة في باب التوكيد مع التوابع، وهذا ما أكده الكفوي في كلياته بنصه على أن وجوب تأخير التأكيد إنما هو في التأكيدات الاصطلاحية لا اللغوية (250). وهذا إنما يدل على تفضله إلى الفرق بين تصنيف النحاة لما يسمى بالتوكيد، وبين حديثهم عن فكرة التوكيد في أبواب متعددة وأشكال متنوعة .

3- التضام : كما رأينا في توكيد الضمير المتصل أنه قد لا يمكن توكيده بإعادته وحده منفصلاً، وإنما ينبغي إعادة ما اتصل به معه، أو بتعبير آخر بإعادة ضميمته معه، كذلك نجد ألفاظ التوكيد المعنوي قد لا ترد منفردة في التوكيد، بل يجب أن تتصل بها بعض العناصر اللغوية التي حددها النحاة، وذلك حين يقولون مثلاً إنه لا يجوز أن تقول : "مررت بقومك إما بعضهم وإما أجمعين وإما كلهم" لأن (أجمعين) لا تنفرد، ولكن تقول : "إما بهم كلهم" وإما بهم أجمعين"، فإن قلت : "مررت بقومك إما كلهم وإما بعضهم" جاز على قبح (251) .

4 - الربط : إن وجود الضمير في لفظ النفس والعين وغيرها، هو العنصر اللفظي الرابط بين المؤكّد والمؤكّد؛ مما يعني انعدام الرابط المعنوي بينهما، ولذلك لا نقول : "جاء علي نفس" ولا "جاءت فاطمة عين" ولا "جاء الطلبة كل"، وإنما يقال في مثل هذا : "جاء علي نفسه" و"جاءت فاطمة نفسها" و"جاء الطلبة كلهم".

5- العلامة الإعرابية : إن للعلامة الإعرابية دوراً أساسياً في تحديد العلاقات الوظيفية داخل الجملة العربية عموماً، ومن ذلك ما تؤديه من دور عناصر التوكيد في مثل قولنا : "إن المال لك أجمع أكتع" ترفع إذا أردت أن تؤكد ما في (لك) وإذا أردت أن تؤكد المال بعينه نصبت وكذلك : "مررت بدارك جمعاء كتعاء" أو "مررت بنسائك جمع كتع". وذلك أن اسم إن (المسند إليه) منصوب فإذا أردنا توكيده نصبنا لفظ التوكيد بعده (أجمع)، وإذا أردنا توكيد الخبر (المسند) الذي حقه الرفع رفعنا لفظ التوكيد مطابقة له .

و"أجمعون" وما تصرف منها وكل إذا كانت مضافة إلى الضمير وجميعهن يجرين على

(دلائل الإعجاز . ص 215 . 249)

(الكليات . ص 1067 . 250)

(الأصول في النحو . 23/2 . 251)

كل مضمّر إلا أجمعين لا تكون إلا تابعة لا تقول : " رأيت أجمعين " ولا " مررت بأجمعين " لا يجوز أن يلي رافعاً ولا ناصباً ولا جاراً، فلما قويت في الإتياع تمكنت فيه وصلاح ذلك في (كُـلُّ) لأنها في معنى (أجمعين) في العموم وذلك مخالف لمعنى (نفسه) و(أنفسهم) لأن (أنفسهم) وأخواتها تثبت بعد الشك فإذا قلت : " مررتُ بهم كلهم " فهو بمنزلة (أجمعين) ومررت بهم جميعهم وتقول : " مررت بدارك كلها " ولا تقول : " مررت بزيد كله " ولو قلت : " أخذت درهماً أجمع " لم يجوز لأن (درهماً) نكرة و(أجمع) معرفة كما لا يجوز : مررت برجل الظريف إلا على البَدلِ ولا يجوز البدل في (أجمع) لأنه لا يلي العوامل ولكن يجوز " أخذت الدرهم أجمع " و" أكلت الرغيف كله "، فأما قولهم : " مررت بالرجل كل الرجل " فقد ورد في الأصول أن معناه : " مررت بالرجل المستحق لأن يكون الرجل الكامل " لأنك لا تقول ذاك إلا وأنت تريد حزمه ونفاذه أو جنبه وشجاعته وما أشبه ذلك (252) .

ولعل البحث في التوكيد، كباب نحوي، قام على هاتين الصورتين النموذجيتين - إذا صح التعبير - اللتين قامتتا على فكرتين أساسيتين هما : " التكرار والتبعية " كما لاحظنا في مدخل هذه الدراسة، وهو ما جعل أي صورة أخرى لا تحظى بالدراسة ضمن هذا الباب، وإن أشير إليها من باب ما تدل عليه من معنى التوكيد ، من ذلك كلامهم عن ضمير الفصل الذي لم يعدوه توكيداً (من ناحية الإعراب) رغم ما فيه من معنى التوكيد لا لشيء سوى لافتقاره لفكرة التكرير، وعدم إدراجه لا مع التوكيد اللفظي ولا مع المعنوي ، وهذا مما يدخل في باب الصناعة النحوية، وليس من باب ما تؤديه العناصر اللغوية من معنى في التركيب، ومما يؤكد اعتبار معنى التوكيد فيه ما ذهب إليه الرضي في تفسير هذا المعنى في ضمير الفصل مع تخطيطه إعرابه توكيداً، لأن « معنى : " زيد هو القائم "، " زيد نفسه القائم "، وهو مع ذلك ليس تأكيداً، لأنه يجيء بعد الظاهر، والضمير لا يؤكد به الظاهر، فلا يقال : " مررتُ بزيد هو نفسه " » (253)، كما أن سيويه (254) لم يجوز أن يقال : " ضربته هو هو "، ولا " ضربته هو إياه "، لاجتماع ضميرين بمعنى واحد، كما لم يجوز : " ظننته هو إياه القائم "، وإن جعلت أولهما فصلاً

252 . (الأصول في النحو . 21/2 .

253 . (شرح الكافية . 24 /2 .

254 . (انظر : الكتاب . 388 /2 - 389 .

والثاني تأكيداً؛ لأنَّ الفصل كالتأكيد من حيث المعنى⁽²⁵⁵⁾ . فقد سمّوا هذا الضمير فصلاً
لاعتبارات أخرى رغم اعترافهم الصريح بدلالته على التوكيد، فهل يجري هذا على مقولتهم
الشهيرة : (الإعراب فرع المعنى)؟! .

ومثل هذه الآراء هي التي تجعلنا نتبع صور التوكيد من خلال كتب النحو في أبواب
أخرى، أو ضمن مباحث أخرى مما مثل صورةً للبحث النحوي الذي قام - في قسم كبير منه
- على الصنعة وما تقتضيه ، وإن مال في أثناء ذلك إلى المعاني وما تؤديه العناصر اللغوية في
التركيب من وظائف قد تتنافى في كثير من الأحيان مع المعنى العام للباب النحوي الذي تدرس
فيه .

2 (التوكيد في أبواب نحوية أخرى :

بعد أن تعرضنا تعرضاً عاماً للتوكيد كما درسه النحاة في باب مستقل فاقترضوا بذلك
على نوعين رئيسيين، تمثل فيهما التوكيد مبني ومعنى كما ارتآه المنهج النحوي المتبع لديهم،
سنعرض بعض صور التوكيد التي جاءت في الدرس النحوي، والتي لم تدرج ضمن باب التوكيد
إلا أن النحاة من حين إلى آخر نجدهم يلمحون إليه كمعنى وظيفي في بعض الأبواب أو القضايا
النحوية ذات الصلة به، كدراستهم لوظائف الجملة الاعتراضية، وحروف الجر الزائدة، وبعض
أبواب التخصيص التي لها صلة بالتوكيد، وغيرها مما سنعرض له فيما يلي :

أ/ الجمل التي لا محل لها من الإعراب :

في هذا النوع من الجمل ركز النحاة على ظاهرة الإعراب أيضاً كعلامة خاصة بالمفرد
غير أن بعض الجمل في اللغة العربية - وانطلاقاً مما تؤديه من وظيفة - يمكن أن تؤول بمفرد، هو
ما جعل النحاة يقولون بالمحل الإعرابي، وهذا الأمر لم يمنعهم من الخوض في المعنى فسردوا أنواع
هذه الجمل مع تفصيل القول في دورها في الكلام وما تؤديه من معانٍ ودلالات، وهي التي لا
تحلّ محلّ المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل⁽²⁵⁶⁾ . ومن بين هذه الجمل الجملة الاعتراضية،
وهناك من يطلق عليها اصطلاح الاعتراض، وينص النحاة على دلالة التوكيد فيها - وهو المعنى
الذي غالباً ما تؤديه هذه الجملة - مع اهتمامهم بذكر المواضع التي ترد فيها .

- الجملة الاعتراضية :

(شرح الكافية . 24/2 . 255)

(مغني اللبيب عن كتب الأعراب . 2 / 440 . 256)

الاعتراض في الاصطلاح هو أن يأتي في أثناء كلام، أو بين كلامين متصلين، معنيً بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب، لنكتة سوى رفع الإهمام، ويُسمى ذلك بالحشو أيضاً⁽²⁵⁷⁾. والجملة الاعتراضية هي جملة تعترض بين شيئين متلازمين كالمسند والمسند إليه، و الصفة والموصوف، والصلة و الموصول، إلى غير ذلك مما يقتضي تلازم ورود العنصرين اللغويين، وهذه الجملة لها علاقة وطيدة بأسلوب التوكيد، لأنه في هذا النوع من الأشكال التركيبية للكلام يبدو وكأن المخاطب قبل أن ينهي فكرة ما يشعر أنه لا بد قبل ذلك أن يؤكدها دفعاً لما قد يعترضه من شكوك أو ما شابه ذلك مما يدخل في أسباب التوكيد، ثم يواصل كلامه بعد ذلك بذكر ما يلزم الجزء الأول من كلامه كالفاعل لفعله أو المبتدأ لخبره .

و قد خص ابن جني هذا النوع من التراكيب بباب في خصائصه، يقول فيه : « اعلم أن هذا القبيل من هذا العلم كثير قد جاء في القرآن وفصيح الشعر ومثور الكلام، وهو جار عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم ولا يستنكر عندهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره إلا شاذاً أو متأولاً، قال الله سبحانه وتعالى : ﴿ فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾ [الواقعة 75 - 76 - 77] فهذا فيه اعتراضان أحدهما قوله : (وإنه لقسم لو تعلمون عظيم) ، لأنه اعتراض به بين القسم الذي هو قوله : (فلا أقسم بمواقع النجوم) وبين جوابه الذي هو قوله : (إنه لقرآن كريم)، وفي نفس هذا الاعتراض اعتراض آخر بين الموصوف الذي هو (قسم) وبين صفته التي هي (عظيم) وهو قوله : (لو تعلمون)، فذانك اعتراضان كما ترى، ولو جاء الكلام غير معترض فيه لوجب أن يكون : "فلا أقسم بمواقع النجوم إنه لقرآن كريم وإنه لقسم عظيم لو تعلمون" «⁽²⁵⁸⁾ . والذي يهتّمنا من هذا الكلام ما وصف به الجملة الاعتراضية من أنها تجري في الكلام مجرى التوكيد .

ويبين ابن هشام في نفس السياق دور هذا النوع من الجمل، فيرى أن الجملة المعترضة بين شيئين تأتي لإفادة الكلام تقوية وتسديداً أو تحسینا، وأنها قد وقعت في مواضع⁽²⁵⁹⁾ :

1- بين مسندٍ ومسندٍ إليه، كقول الشاعر :

وفيهن - والأيام يعثرن بالفتى -
نوادب لا يمللنهن ونوائح⁽²⁶⁰⁾

²⁵⁷ (التعريفات . ص 47 .

²⁵⁸ (الخصائص . 335 / 1 .

²⁵⁹ (مغني اللبيب عن كتب الأعراب . 446 / 2 و ما بعدها .

2- بين جزئي صلة وموصول، كقوله :

وإني لرام نظرة قبل التي لعلي وإن شطت نواها أزروها⁽²⁶¹⁾

3- بين شرطٍ وجزاءٍ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَإِذَا بَدَلْنَا آيَةً مَّكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ ﴾ [النحل 101] ، ونحو قوله : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ [البقرة 24] ، فجملة (والله أعلم بما يتزل) هي جملة اعتراضية مؤكدة، وكذلك جملة (ولن تفعلوا) .

4 - القسم وجوابه : نحو قوله تعالى : ﴿ قَالَ فَالْحَقُّ وَالْحَقَّ أَقُولُ لِأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنْكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص 84 - 85] الأصل أقسم بالحق لأملأن وأقول الحق فانصب الحق الأول بعد إسقاط الخافض بـ(أقسم) محذوفاً والحق الثاني بـ(أقول) واعتراض بجملة أقول الحق وقدم معمولها .

5 - بين الموصوف وصفته : كما في قوله تعالى : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾ [الواقعة 75 - 76 - 77] ففيها اعتراضان، اعتراض بين الموصوف وهو (قسم) وصفته وهو (عظيم) بجملة (لو تعلمون) واعتراضاً بين قسم (مواقع النجوم) وجوابه وهو (إنه لقرآن كريم) بالكلام الذي بينهما، وأما قول ابن عطية ليس فيها إلا اعتراض واحد وهو (لو تعلمون) لأن (وإنه لقسم عظيم) تأكيد للأمر وتنبية من المقسم به ، وليس باعتراض بين كلامين⁽²⁶²⁾ فمردود لأن التوكيد والاعتراض لا يتنافيان .

6 - بين الفعل (المسند) وبين مفعوله : كقول الشاعر :

وبدلت والدهر ذو تبدل هيفا دبورا بالصبا والشمأل⁽²⁶³⁾

²⁶⁰ (قاتل البيت معن بن أوس . خزاعة الأدب . 261 / 7 .

²⁶¹ (ينسب البيت للفرزدق . نفس المصدر . 464 / 5 .

²⁶² (ابن عطية الأندلسي، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز . ت: عبد السلام عبد الشافي محمد . منشورات محمد

بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان . ط1 . 2001 . 251 / 5 .

²⁶³ (البيت لأبي النجم . شرح التسهيل . 290 / 2 .

مَّا بينهما تلازُمٌ ما، والجملةُ الاعتراضيةُ إنما تكونُ من الناطقِ بالمتلازمينِ لتوكيدِ كلامِهِ.
ب / الحروف الزائدة :

من بين القضايا التي ناقشها النحاة مما له صلة بالإعراب كما له صلة وثيقة أيضا. بمعنى التوكيد ما يسمى بحروف الزيادة، فالزيادة واللغو من عبارات البصريين والصلة والحشو من عبارات الكوفيين⁽²⁶⁴⁾، وقد عالج النحاة والمفسرون هذا المصطلح كثيرا لما له من صلة بفهم مقاصد القرآن الكريم، فالقول بالزائد يوحي بأن إيرادَه في الكلام كعدمه وهذا مما ترفضه الطبيعة الوظيفية للغة العربية التي ترفض العبثية في استعمال ألفاظها، خصوصا إذا كان الأمر يتعلق بالقرآن الكريم المعجز بلفظه ونظمه، ولذلك فسر العلماء مصطلح الحرف الزائد، كما جاء في قول الزركشي: "ومعنى كونه زائدا أن أصل المعنى حاصل بدونه دون التأكيد فبوجوده حصل فائدة التأكيد والواضع الحكيم لا يضع الشيء إلا لفائدة وسئل بعض العلماء عن التوكيد بالحرف وما معناه إذ إسقاط كل الحرف لا يخل بالمعنى فقال هذا يعرفه أهل الطباع إذ يجدون أنفسهم بوجود الحرف على معنى زائد لا يجدونه بإسقاط الحرف"⁽²⁶⁵⁾، وجاء في الإتيان: أن يجتنب لفظ الزائد في كتاب الله تعالى، فإن الزائد قد يفهم منه أنه لا معنى له، وكتاب الله منزّه عن ذلك، ولذا فر بعضهم إلى التعبير بدله بالتأكيد والصلة والمقحم⁽²⁶⁶⁾ وإذا كان كثير من النحاة المتقدمين في تسمياتهم الاصطلاحية لهذا النوع من الحروف يتوخون ربطها بجانب من جوانب استعمالها فهم يسمون الزائد صلة لكونه يتوصل به إلى نيل غرض صحيح كتحسين الكلام وتزيينه، وبعضهم يسميه مؤكدا لأنه يعطي الكلام معنى التأكيد والتقوية، وبعضهم يسميه لغوا لا لغاية أي عدم اعتباره في حصول الفائدة به، لكن اجتناب هذه العبارة الأخيرة في التنزيل واجب لأنه يتبادر إلى الأذهان من اللغو الباطل وكلام الله تعالى منزّه عن ذلك⁽²⁶⁷⁾، ويتفق الفقهاء والمفسرون مع النحاة في وجود هذه الحروف في القرآن

(البرهان في علوم القرآن . 3 / 48 . 264

(نفس المصدر . 3 / 47 . 265

(الإتيان في علوم القرآن . 2 / 623 . 266

(الأزهرى، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب . ت: عبد الكريم مجاهد . مؤسسة الرسالة . بيروت، لبنان . 1996 . 267 . ط 1 . ص 172 .

كونها وجدت على وجه لا يسعهم إنكاره، فرغم أنه ليس في كلام العرب زائد؛ لأنه تكلم بغير فائدة وما جاء منه حمل على التوكيد (268).

هذا، ويمكننا انطلاقاً من عناية النحاة بهذه الحروف أن نلاحظ أنهم قد عالجوها من منطلقين أساسيين في الدرس النحوي هما :

- أولاً : من منطلق مبادئ الإعراب : إذ إن وجود هذه أغلب الحروف يأتي في مواضع تقتضي تغيير الحركة الإعرابية لما بعدها - خصوصاً حروف الجر - كما أن ما بعدها يظل محافظاً على وظيفته، بمعنى أن حذفه من التركيب لا يؤدي إلى خلل تركيبى. نحو قولك: "ما زيد منطلقاً" و"ما زيد بمنطلق"، إذ يعرب النحاة (منطلق) على أنها خبر (ما) العاملة عمل (ليس) مجرور لفظاً منصوب محلاً. وفي الجملة الثانية يعرب (منطلق) خبر (ما) منصوب، و هذا النوع من الإعراب هو تفسير الخروج اللفظ عن الحركة الواجبة بعد بعض الأدوات إذ يعد دخول هذه الحروف هو السبب التركيبى لهذا الخروج، رغم عدم تأديته للوظيفة المناطة به في الأصل.

- ثانياً : من منطلق وجود هذا الاستعمال في القرآن الكريم: إن وجود مثل هذه الأشكال التركيبية في القرآن الكريم الذي لا يجوز القول فيه بالزيادة التي تكون لغواً أو أن حذفها لا يغير المعنى جعل النحاة يحترسون في القول بالزيادة، ولعل أهم معنى تؤديه هذه الحروف هو التوكيد ولذلك عد مصطلح الزيادة، من الجانب الإعرابي في كونها تغيير الحركة الإعرابية دون المساس بوظيفة العنصر بعدها؛ يقول سيبويه عن (ما) في قوله تعالى: ﴿فِيمَا نَقَضُوا مِيثَقَهُمْ﴾ [النساء 155] ليس في (ما) معنى سوى ما كان قبل أن تجيء إلا التوكيد (269)، وهو هنا لا يعني معنى دلالياً وإنما يقصد الإعراب ولذلك قال إنها للتوكيد، و تطالعنا في هذا الصدد عبارة دقيقة في أسرار البلاغة عن معنى الزيادة في اللام: "و توصف (لا) في قولنا: "مررت برجل لا طويل ولا قصير"، بأنها مزيدة ولكن على هذا الحد، فيقال: هي مزيدة غير معتد بها

(البرهان في علو القرآن . 3 / 49 . 268)

(الكتاب . 1 / 180 - 181 . وانظر : نفس المصدر . 4 / 221 . 269)

من حيث الإعراب، ومعتد بها من حيث أوجب نفي الطول والقصر عن الرجل، ولولاها لكانا ثابتين له" (270).

وهناك نوع آخر من الزيادة لا يستدعي الحديث عن الحركة الإعرابية ويتمثل في بعض الحروف التي تدخل على الجملة وتبقي العلاقات كما هي ورغم ذلك يتحدث فيها النحاة أيضا عن قضية الإعراب نحو (ما) في مثل : (إذا ما جئتني أكرمتك) وهذا ما نفهمه أيضا من كلام الزركشي عند تعرضه لاستخدام (ما) زائدة يقول: " و مراد النحويين بالزائد من جهة الإعراب لا من جهة المعنى فإن قوله تعالى : ﴿ فِيمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران 159] معناه : " ما لنت لهم إلا رحمة " وهذا قد جمع نفيا وإثباتا، ثم اختصر على هذه الإرادة، وجمع فيه بين لفظي الإثبات وأداة النفي التي هي (ما) " (271).

وتجدر الإشارة لفهم ما قصده النحاة من اصطلاح الزيادة إلى أن هذه الحروف تزداد في الجملة أو الكلام لا في اللفظ الذي اقترنت به في الجملة، يقول ابن جني - موضحا ذلك في أمثلة كثيرة منها الكاف في قوله تعالى: ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى 11] - : « الكاف زائدة في الكلام والأصل: " ليس مثله شيء "، ولا تقول هي زائدة في مثل، إذ لو جاز ذلك، لجاز أن يقال إن (ما) في "فبما رحمة"، مزيدة في الرحمة، أو في الباء وأن (لا) مزيدة في يعلم، وذلك بين الفساد، لأن هذه العبارة إنما تصلح حيث يراد أن حرفا زيد في صيغة اسم أو فعل، على أن لا يكون لذلك الحرف على الانفراد معنى، ولا تعده وحده كلمة، كقولك: زيدت الباء للتصغير في (رجيل)، والتاء للتأنيث في (ضاربة)، ولو جاز غير ذلك، لجاز أن يكون خبر المبتدأ إذ حذف في نحو: "زيد منطلق وعمرو"، محذوفا من المبتدأ نفسه، على حد حذف اللام من (يد) و(دم)، وذلك ما لا يقوله عاقل، فنحن إذا قلنا إن الكاف مزيدة في (مثل)، فإنما نعني أنها لما زيدت في الجملة وضعت في هذا الموضع منها، والأصح في العبارة أن يقال: الكاف في (مثل) مزيدة، يعني الكاف الكائنة في (مثل) مزيدة، كما تقول الكاف التي تراها في (مثل) مزيدة وكذلك تقول: "حذف المضاف من الكلام" ولا تقول: "حذف المضاف من المضاف إليه"، وهذا أوضح من أن يخفى « (272).

(أسرار البلاغة . ص 295 . 270)

(البرهان في علوم القرآن . 3 / 48 . 271)

(أسرار البلاغة . ص 295 - 296 . 272)

وفيما يلي عرض لأهم حروف الزيادة التي تؤدي معنى التوكيد في الجملة، وهي كما حصرها القدماء: (إن، أن، إذ، إذا، إلى، أم، الباء، الفاء، في، اللام، لا، ما، من، الواو)⁽²⁷³⁾، والتي بوبت حسب انتمائها العملي الأصلي ومن ثم ظلت موزعة بين أدوات كثيرة أغلبها وضع قسرا مع حروف الجر، التي تدل - وظيفيا - على إضافة ما قبلها لما بعدها وهي بهذا بعيدة كل البعد عن وظيفة التوكيد التي تؤديها هذه الحروف في بعض التراكيب السياقية .

ب- 1 : الباء:

إن أهم معنى لهذه الأداة - التي تقتضي في الاسم الذي بعدها الجر كحركة إعرابية له - كما هو مشهور هو الإلصاق نحو قولنا: "مررت به" يعني أن مروري كان ملاصقا له، غير أن هناك استعمالات أخرى لا يمكن فهمها بهذا المعنى تدخل في إطار تعدد المعنى الوظيفي لها من بينها الباء التي قال عنها النحاة إنها زائدة في الخبر في نحو قولك: "ما زيد بمنطلق" إنما يصح على لغة أهل الحجاز لأنك لا تقول: "زيد بمنطلق"⁽²⁷⁴⁾ وهي التي ترد بعد النفي، وهناك من النحاة من يقول بزيادتها بعد الإيجاب أيضا ومن هؤلاء الأخفش كما ذكر الزمخشري قوله في ذلك: « وزيادة الباء لتأكيد النفي والإيجاب في نحو: "ما زيد بقائم" وقالوا: "بحسبك درهم" و"كفى بالله" »⁽²⁷⁵⁾ والملاحظ أن الرأيين يتفقان في كون ما جاء به القائلون بزيادة الباء في الإيجاب، إنما مرده في نهاية الأمر أن فيه معنى النفي (أي النفي الضمني) وليس النفي المعروف نحويا بأدواته المخصوصة، فقولنا: كفى بالله و بحسبك تحمل هذه الدلالة .

ب - 2 : اللام :

وهي اللام المجرورة والتي من معانيها توكيد النفي وهي الداخلة في اللفظ على الفعل مسبوقه بـ(ما كان) أو بـ(لم يكن) ناقصتين مسندتين لما أسند إليه الفعل المقرون باللام نحو: ﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُطَّلِعَ عَلَيْكَ الْغَيْبِ ﴾ [آل عمران 159] ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيُغْفِرْ لَهُمْ ﴾ [النساء 137] ويسمى أكثرهم لام الجحود لملازمتها للجحد أي النفي، وقيل الصواب تسميتها لام النفي، لأن الجحد في اللغة إنكار ما تعرفه لا مطلق الإنكار، ووجه التوكيد فيها عند الكوفيين

(السيوطي ، معترك الأقران في إعجاز القرآن . ت: أحمد شمس الدين . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان . ط1 273 . 1988 . 256 / 1 .

(الفصل في علم العربية . ص 112 . 274 .

(نفس المصدر . ص 313 . 275 .

أن أصل ما كان ليفعل ما كان يفعل ثم أدخلت اللام زيادة لتقوية النفي كما أدخلت الباء في " ما زيد بقائم " لذلك فعندهم أنها حرف زائد مؤكد غير جار، ولكنه ناصب ولو كان جارا لم يتعلق عندهم بشيء لزيادته فكيف به وهو غير جار (276).

ب - 3: اللام : وهي لام منصوبة تدخل على الاسم الذي تدخل عليه (إنّ) إذا كان بينها وبين (إنّ) حشو نحو: ﴿ مِنْ الْحِجَارَةِ لَمَا يَنْفَجِرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ ﴾ [البقرة 74] وهو مثل: "إنّ في الدار لزيد" (277)، وقد اشتهرت أكثر بالدخول على خبر (إنّ)، وتصرف (إنّ) إلى الابتداء تقول: " أشهد إنّه لظريف " و " إنّ زيدا لقائم " .

ب - 4 : من :

و تزداد (من) عند سيبويه في النفي خاصة لتأكيدهِ وعمومه، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ [المائدة 19] . والاستفهام كالنفي قال الله تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ مَّزِيدٍ ﴾ [ق 30] . وقال تعالى: ﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ [فاطر 3] (278).

و (من) الزائدة هذه يقول النحاة إنها لا تعمل إلا في النكرات المنفية أو المستفهم عنها، وقد اجتمعا في قوله تعالى: ﴿ مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوُّتٍ فَأَرْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴾ [الملك 3] (279)، فلا يجوز في نحو " ما جاءني من امرأة ولا زيد" إلا الرفع عطفا على الموضع، لأن (من) الزائدة لا تعمل في المعارف (280)، ولا تزداد (من) عند سيبويه إلا في النفي لتأكيدهِ وعمومه نحو قوله تعالى: ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ [المائدة 19] ، والأخفش يجوز الزيادة في الإيجاب ويستشهد بقوله عز وجل: ﴿ وَيُكْفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ ﴾ [البقرة 271] (281).

ب - 5 : ما :

276 (مغني اللبيب عن كتب الأعراب . 1 / 236 .

277 (الأخفش الأوسط ، معاني القرآن . ت: إبراهيم شمس الدين . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية .

بيروت ، لبنان . ط 1 . 2002 . ص 85 .

278 (المفصل في علم العربية . ص 313 .

279 (شرح قطر الندى وبل الصدى . ص 231 .

280 (مغني اللبيب عن كتب الأعراب . 2 / 545 .

281 (المفصل في علم العربية . ص 313 . الأخفش ، معاني القرآن . ص 80 .

تعددت المعاني الوظيفية لـ(ما) وكل معنى يمكن أن يتحدد من خلال السياق، ومن معانيها التي تنصرف إليها هي أن تكون زائدة للتوكيد، فتجيء(إن) مثلا مع زيادة(ما) في آخرها للتأكيد، قال الله تعالى: ﴿فَأَمَّا يَا تَيْتُّكُمْ مِّنِّي هُدًى فَمَن تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة 38]⁽²⁸²⁾ وقوله تعالى أيضا: ﴿وَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ﴾ [الأعراف 200]، ويعبر النحاة عن هذا الاستعمال بأن زيادتها للتوكيد فقط، ذلك أن الكلام لا يتغير بها عن عمل ولا معنى⁽²⁸³⁾.

ب- 6 : لا :

وتطلق الزيادة على (لا) في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ﴾ [الحديد 29]، لأنها لا تفيد النفي فيما دخلت عليه، ولا يستقيم المعنى إلا على إسقاطها، و(لا) هذه المزيدة تفيد تأكيد النفي الذي يجيء من بعد في قوله: (أن لا يقدر)، وتؤذن به، و من حيث إفادتها هذا التأكيد تعد غير مزيدة، وإنما زيادتها من حيث لم تفد النفي الصريح فيما دخلت عليه⁽²⁸⁴⁾.

وقد ذكر المرادي لـ(لا) الزائدة ثلاثة أقسام، سنأخذ بالقسمين الأولين دون الثالث إذ يكون دخولها كخروجها، وهذا مما لا يقاس عليه . كما أنه مما لا يصح القول بوجوده في القرآن الكريم ، والشواهد التي تذكر له هي من الشعر فقط، وكما هو معروف فإن للشعر ضروراته التي يلجأ إليها مما لا يصح في غيره ، ومنه قول الشاعر:

أبي جوده لا البخل واستعجلت به نعم من الفتى لا يمنع الجود قاتله⁽²⁸⁵⁾

والقسمان هما (لا) الزائدة من جهة اللفظ والزائدة من جهة المعنى⁽²⁸⁶⁾.

- الزائدة من جهة اللفظ: وذلك لوصول عمل ما قبلها إلى ما بعدها. وليست زائدة من جهة المعنى، لأنها تفيد النفي كقولهم: "جئت بلا زاد" و"غضبت من لا شيء".

²⁸² (الفصل في علم العربية . ص 322 .

²⁸³ (المقتضب . 2 / 54 .

²⁸⁴ (أسرار البلاغة . ص 295 .

²⁸⁵ (بلانسية . انظر : الخصائص . 2 / 35 .

²⁸⁶ (الجنى الداني في حروف المعاني . ص 300 - 301 .

- الزائدة من جهة المعنى : وتأتي لتوكيد النفي. نحو قوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة 7] ، فـ(لا) زائدة، لتوكيد النفي، قالوا : وتعين دخولها في الآية، لئلا يتوهم عطف (الضالين) على (الذين).

ب-7: أن :

مع تعدد المعاني الوظيفية لهذه الأداة ، فإنه ينبغي التفريق سياقيا بين هذه الوظائف خصوصا ما تكون فيه زائدة للتوكيد، ومن المواضع التي قال النحاة إنها زائدة فيها قولك : " لما أن جاء زيد قمت " (287).

ومما ينبغي الوقوف عليه في هذا الصدد ما أكد عليه عبد القاهر الجرجاني من أن هذه الحروف لا تزداد للفظ بعدها، وإنما ينبغي القول بزيادتها إلى الجملة بأسرها : « واعلم أن من أصول هذا الباب: أن من حق المحذوف أن المزيد أن ينسب إلى جملة الكلام، لا إلى الكلمة المجاورة له، فأنت تقول إذا سئلت عن ﴿وَسَأَلَ الْقُرَيْةَ﴾ [يوسف 82] في الكلام حذف، والأصل: أهل القرية، ثم حذف الأهل، تعني حذف من بين الكلام، وكذلك تقول « (288).

ج/ القسم :

ارتبط مفهوم القسم مع تعدد أشكاله وأدواته في اللغة العربية. بمعنى التوكيد، إلى حد يمكن القول فيه إن القسم هو التوكيد والعكس غير صحيح، و من نصوص سيبويه في هذا المعنى : « اعلم أن القسم توكيد لكلامك ، فإذا حلفت على فعلٍ غير منفيّ لم يقع لزمته اللام. ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة وذلك قولك: "والله لأفعلن" « (289)، ويلحق بالقسم بالله - وظيفيا- أفعال فيها دلالة القسم وهو ما أكد عليه إمام النحاة بقوله : « واعلم أن من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين، يجري الفعل بعدها مجراه بعد قولك "والله" وذلك قولك: "أقسم لأفعلن" و"أشهد لأفعلن" و"أقسمت بالله عليك لتفعلن". وإن كان الفعل قد وقع وحلفت عليه لم تزد على اللام؛ وذلك قولك: "والله لفعلت" « (290)، وهناك حروف كثر استعملها للدلالة على القسم يذكرها النحاة مع حروف الجر تصنيفا لها من ناحية الإعراب دون أن يغطي ذلك على معناها الوظيفي في كونها من ناحية المعنى دالة على القسم وما يؤديه من

287. (الأصول في النحو. 237/1.

288. (أسرار البلاغة. ص 295.

289. (الكتاب. 3 / 104.

290. (الكتاب. 3 / 104 - 105.

توكيد للكلام ، وهذه الحروف هي : (التاء والباء والواو ..) ، كما أن القسم نوعان : صريح كما مرّ ، وغير صريح وهو ما لا يعلم بمجرد لفظه كون الناطق به مقسماً، ويؤدى ببعض الأفعال التي تحمل معجمياً دلالة القسم كـ (علمت ، شهدت ، نشدتك الله وعمرتك الله ، ...) (291)

هذا، ويحدد النحاة جملة القسم انطلاقاً من خصوصية تركيبها مشابهاً لها بجملة الشرط رغم اختلاف الجانب الدلالي لهما - فالشرط قضية احتمالية أو ما يقاربها والقسم تأكيد وإقرار - يقول الزمخشري في تحديدها وبيان أركانها : « جملة فعلية أو اسمية تؤكد بها جملة موجبة أو منفية نحو قولك: بالله، وأقسمت، وآليت، وعلم الله، ويعلم الله، ولعمرك، ولعمر أبيك، ولعمر الله، ويمين الله، وأمين الله، وأيم الله، وأمانة الله، وعلي عهد الله لأفعلن أو لا أفعل، ومن شأن الجملتين أن تتزلا متزلة جملة واحدة كجملي الشرط والجزاء، ويجوز حذف الثانية ها هنا عند الدلالة جواز ذلك ثمة. فالجملة المؤكد بها هي القسم، والمؤكددة هي القسم عليها، و الاسم الذي يلصق به القسم ليعظم به ويفخم هو المقسم به» (292).

د/ الاشتغال :

الاشتغال مصطلح نحوي له صلة وثيقة بنظرية العامل، و يطلق على تركيب يتقدم فيه اسم، ويتأخر عنه فعل قد عمل فيه ضمير ذلك الاسم أو سببّه - وهو المضاف إلى ضمير الاسم السابق - ومثال المشتغل بالضمير: "زيدا ضربته" و"زيدا مررت به" ومثال المشتغل بالسبي: "زيدا ضربت غلامه" (293).

و ينص النحاة في باب الاشتغال أنه يجب ألا يقدر مثل المذكور، وذلك لوجود المانعين

التاليين :

- المانع الصناعي : نحو قولنا : "زيداً مررتُ به" إذ تقدير المذكور يقتضي تعدي القاصر بنفسه ولذلك وجب أن يقدر جاوزت، فيكون التقدير "جاوزت زيدا مررت به" .
- المانع المعنوي : نحو قولنا : "زيداً ضربتُ أخاه" ، وذلك أن تقدير المذكور خلاف الواقع، إذ الضرب لم يقع بزید، و لذلك كان التقدير "أهنت ضربت أخاه" .

(جمع الهوامع . 497 /2 - 498 . 291)

(الفصل في علم العربية . ص 344 . 292)

(شرح ابن عقيل . 405/1 . 293)

وليس المانعان مع كل متعدٍ بالحرف، ولا مع كل سيبي، ألا ترى أنه لا مانع في نحو :
 "زيداً شكرتُ له" لأن شكر يتعدى بالجار وبنفسه، وكذلك الظرف نحو : "يوم الجمعة صمت
 فيه" لأن العامل لا يتعدى إلى ضمير الظرف بنفسه، مع أنه يتعدى إلى ظاهره بنفسه، وكذلك
 لا مانع في نحو: "زيداً أهنتُ أخاه" لأن إهانة أخيه إهانة له، بخلاف الضرب (294).

والغرض من جملة الاشتغال هو التوكيد، ولكنه توكيد قاصر على الاسم الذي تقدم
 على الفعل وحده لا يتعداه إلى غيره مما سبقه أو تأخر عنه ، لأنه لو أريد توكيد ما بعده جيء
 بما يحقق هذا الغرض (295) نحو قوله تعالى : ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا
 وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ [يوسف 4]

ولعل معنى التوكيد في هذا التركيب يكون من جهة أن اللفظ ذكر مرتين ظاهراً
 ومضمراً ، ففي أول مرة يذكر اللفظ دون إسناد إليه أو إخبار عنه ثم يثنى بذكره مخبراً عنه
 ومسنداً إليه، ويفرّق لنا الزمخشري بين تقديم المفعول دون أن يشتغل الفعل بضمير ذلك
 المفعول، كما في ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة 5] ، وبينه حين يشتغل الفعل بضميره، وذلك كقوله
 تعالى : ﴿ وَإِنِّي فَأَرْهَبُونَ ﴾ [البقرة 40]، فقد قال في الوجه الثاني : « وهو من قولك :
 زيداً رهبتة، وهو أوكد في إفادة الاختصاص من ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ » (296) . ويبدو أن هذا التوكيد
 إنّما جاء من تكرار المعنى كما يقول النحاة في باب الاشتغال، وكما صرّح به الزمخشري في
 تفسيره لقوله عزّ وجلّ : ﴿ فَإِنِّي فَأَعْبُدُونَ ﴾ [العنكبوت 56] (297).

هـ - باب التمييز وفكرة التحويل :

من المعلوم أن التمييز من الوظائف النحوية التي تخضع لقواعد التحويل، ولا تعرف
 علاقته الأصلية إلا بإعادة التركيب إلى أصله وهو ما يفسر عدم ظهور العلاقة عند ذكرين طرفي
 الإسناد مثلاً في قولنا : " انشرح الأب) لعدم خضوع هذه النسبة الإسنادية إلى لقانون التوارد
 المعجمي ولكن إضافة التمييز " صدرا" يفسر هذه العلاقة ويظهر العلاقة الأصلية المتمثلة في جملة
 " انشرح صدر الأب" وما سنركز عليه في هذا المبحث الفرق المعنوي بين التركيبين: الأصلي "

(معني اللبيب عن كتب الأعراب . 2 / 516 . 294)

(أحمد مختار البروة ، أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم دراسة تحليلية لنموذجين (الاشتغال بطبعته وإعرابه 295)
 - التوكيد بـ(إن) النافية) . مؤسسة علوم القرآن . دمشق ، بيروت . ط 1 . 1985 . ص 22 - 23 .

(الكشّاف . 65/1 . 296)

(انظر : نفس المصدر . 252/4 . 297)

انشرح صدر الأب " والحول : " انشرح الأب صدرا" مع إخضاعه للقانون الوظيفي للغة " كل تغيير في المبني يؤدي إلى التغيير في المعنى " فقد لجأ المتكلم في هذه الجملة إلى تغيير العلاقات التركيبية بين العناصر طلبا لمعنى مختلفا متمثلا في التوكيد وهو ما شرحه الزمخشري بقوله : « واعلم أن هذه المميزات عن آخرها أشياء مزالة عن أصلها ألا تراها إذا رجعت إلى المعنى متصفة بما هي منتصبة عنه ومنادية على أن الأصل "عندي زيت رطل" و"سمن منوان" و"دراهم عشرون" و"عسل ملء الإناء" و"زيد مثل التمرة" و"سحاب موضع كف" وكذلك الأصل وصف النفس بالطيب والعرق بالتصعب والشيب بالاشتعال، وأن يقال: "طابت نفسه" و"تصعب عرقه" و"اشتعل شيب رأسي" لأن الفعل في الحقيقة وصف في الفاعل والسبب في هذه الإزالة قصدهم إلى ضرب من المبالغة والتأكيد » (298).

و- التأكيد بالجملة الاسمية :

إذا كانت الجملة مجرد الإخبار المجرد وبالمقابل تعد الجملة الاسمية شكلا من أشكال التوكيد⁽²⁹⁹⁾ لما تفيد من ثبوت الحكم أو الوصف، فإن ذلك جعل علماء اللغة يقولون إن اسمية الجملة كما تكون في الإثبات لتأكيد الإثبات، فكذا في النفي يكون لتأكيد النفي لا نفي التأكيد⁽³⁰⁰⁾.

ز- ضمير الفصل :

ويعرف بأنه ضمير يتوسط بين المبتدأ وخبره قبل دخول العوامل اللفظية وبعده، إذا كان الخبر معرفة أو مضارعاً له في امتناع دخول حرف التعريف عليه كـ(افعل من كذا) أحد الضمائر المنفصلة المرفوعة، ليؤذن من أول أمره بأنه خبر لا نعت، وليفيد ضرباً من التوكيد. ويسميه البصريون فصلاً، والكوفيون عماداً. وذلك في قولك: "زيد هو المنطلق" و"زيد هو أفضل من عمرو"، وقال تعالى : ﴿إِنْ كَانَتْ هَذَاهُ الْحَقُّ مِنْ عِنْدِكَ﴾ [الأنفال 32]⁽³⁰¹⁾. وإن كان النحاة عند تعرضهم له يركزون على نقطتين أساسيتين هما : فصله بين الخبر والنعت، وأن الخبر معرفة أو ما قاربها من النكرات .

²⁹⁸ (الفصل في علم العربية . ص 66-67 .

²⁹⁹ (انظر : البرهان في علوم القرآن . 2 / 241 .

³⁰⁰ (الكليات . ص 1055 .

³⁰¹ (الفصل في علم العربية . ص 133 .

واختلاف النحاة في تسميته يؤثر في ترجيح دوره في الكلام ، إذ إن تسمية الفصل تؤذن بأنه يفصل بين الخبر والوصف، أما تسمية الكوفيون له بأنه عمادا أو دعامة تشرح دوره المعنوي في الكلام ، إذ إنه يدعم به الكلام أي يقوى ويؤكد⁽³⁰²⁾.

ثانيا : البلاغيون :

لم تحظ الأساليب في اللغة العربية بعناية أكثر مما حظيت به لدى البلاغيين لما لها من علاقة وطيدة بالمقام وأحوال المخاطب ، فضلا على أنها تعتمد في أدائها على المعاني التي يقصد إليها المتكلم، هذه المعاني التي كان لها حظها في مؤلفات البلاغيين خصوصا ما سمي بـ(علم المعاني) الأمر الذي جعل أحد المحدثين يقول : (إن علماء المعاني هم النحاة الحقيقيون)⁽³⁰³⁾، ذلك أنهم أعادوا دراسة الجملة إلى مكانها الطبيعي بربطها بمقتضى الحال وأحوال المخاطب ، الأمر الذي ابتعد عنه النحاة في سياق اهتمامهم بالعامل النحوي وما تقتضيه صناعة الإعراب كما سبق وأن ذكرنا . والملاحظ أيضا عند البلاغيين أنه لم تجمع أشكال التوكيد في مبحث واحد بل كلما ارتبط الحديث بمعنى التوكيد أو بمقام توكيد أشبعه البلاغيون بمبحث، الأمر الذي ستستفيد منه البحوث المعاصرة باستخدامها للتراث البلاغي كأهم مصدر للبحث اللغوي الذي يدخل المقام ومقتضى الحال كعنصر أساسي في الكلام .

1) مباحث التوكيد عند البلاغيين :

لقد كانت المعاني ضالة البلاغيين على خلاف النحاة في الأغلب الأعم من بحوثهم ، ولذلك زحرت كتب البلاغة بالأساليب ومقتضياتها وأوجه تأديتها دون تغليب جانبها الشكلي ، وهكذا فإن أسلوب التوكيد لقي عناية خاصة في البحث البلاغي لما له من صلة وطيدة بمقتضى الحال وحال المخاطبين والسامعين وأيضا الخبر في حد ذاته إذ قد يكون مما لا يمكن تصديقه ونحوه مما يدخل في علاقة المخاطب بالسامع من جهة و بعلاقته بالرسالة الإبلابية من جهة أخرى .

ولكي تتمكن من الإحاطة بما تركه البلاغيون في هذا المجال سنعرض فيما يلي لأهم المباحث التي حُص بها أسلوب التوكيد لدى البلاغيين والتي جاءت في قضايا متعددة ، و من خلالها يمكننا رسم المخطط العام لهذا الأسلوب في البحث البلاغي .

³⁰² (الإتيان في علوم القرآن . 2 / 640 .

³⁰³ (في النحو العربي نقد وتوجيه . ص 29 .

أ / الإسناد الخبري :

أول ما يتحدث عنه البلاغيون في الإسناد هو اعتبار الفائدة فيه وحاجة السامع بقدر ما يجهله أو يشك في وقوعه أو ينكره، ذلك أن "قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب : إما الحكم أو كونه عالماً به ويسمى الأول فائدة الخبر والثاني لازمها ، وقد يتزل العالم بهما منزلة الجاهل ، لعدم جريه على موجب العلم ، فينبغي أن يقتصر من التراكيب على قدر الحاجة " ومن ثم قد قسموا الخبر إلى ثلاثة أقسام⁽³⁰⁴⁾:

- الابتدائي : إن كان خالي الذهن من الحكم والتردد فيه ، استغني عن مؤكدات الحكم .

- الطلبي : إن كان مترددا فيه طالبا له ، حسن تقويته بمؤكد .

- الإنكاري : و إن كان منكرا وجب توكيده بحسب الإنكار، كما قال الله تعالى حكاية عن

رسل عيسى عليه السلام، إذ كذبوا في المرة الأولى : ﴿ إِنَّا إِلَيْكُمْ مُّرْسَلُونَ ﴾ [يس 14] وفي

الثانية : ﴿ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ [يس 16] .

فذكر التوكيد هنا جاء ملازما لحال المخاطب، ذلك أن غاية المتكلم تبليغ السامع بالخبر ولا يتأتى ذلك إلا إذا وصل إليه دون شائبة شك أو إنكار كما أنه إذا كان السامع خالي الذهن فإن مما يشوش عليه إتيان المتكلم بالمؤكدات وهذا مما يتنافى مع الاقتصاد في استخدام اللغة .

ب / التقديم والتأخير :

لعل أهم ما قدم من دراسات حول التقديم في الجملة العربية في الدرس الحديث اعتمد على ما خلفه البلاغيون باعتبارهم أكثر من اعتنى بهذه الظاهرة اللغوية التي لها فضل تعلق بالمعنى ، وذلك عند تقسيم التقديم إلى قسمين :

- تقديم لا على نية التأخير : وفيه تتغير وظيفة العنصر بتغير ترتيبه، "وذلك أن تنقل الشيء عن حكم إلى حكم، وتجعل له بابا غير بابه، وإعرابا غير إعرابه، وذلك أن تجيء إلى اسمين يحتمل كل واحد منهما أن يكون مبتدأ، ويكون الآخر خبراً له، فتقدم تارة هذا على ذاك، وأخرى ذاك على هذا"⁽³⁰⁵⁾ .

- زيد المنطلق .

- المنطلق زيد .

(مواهب الفتاح . 19 / 1 - 20 . 304)

(دلائل الإعجاز . ص 83 . 305)

- تقديم على نية التأخير : وهو بقاء العنصر اللغوي على وظيفته الأولى مع تقديمه لغرض أسلوبى . ويكون " ذلك في كل شيء أقررت مع التقديم على حكمه الذي كان عليه، وفي جنسه الذي كان فيه، كخبر المبتدأ إذا قدمته على المبتدأ، والمفعول إذا قدمته على الفاعل، كقولك: منطلق زيد، وضرب عمرا زيد. معلوم أن منطلق وعمرا لم يخرجوا بالتقديم عما كانا عليه من كون هذا خبر مبتدأ ومرفوعاً بذلك، وكون ذلك مفعولاً ومنصوباً من أجله. كما يكون إذا أحرقت (306)، وهذا القسم هو ما له صلة بأسلوب التوكيد فغالبا ما يلجأ المتكلم إلى استخدام التقديم في كلامه طلباً للتخصيص والتوكيد" (307) ، ويمثل له بقولنا: "زيدا عرفته" التي تعد تأكيداً، إن قدر الفعل المحذوف (المفسر) بالفعل المذكور (قبل المنصوب) أي: "عرفت زيدا عرفته" و إلا فتخصيص، (أي زيدا عرفت عرفته)، والرجوع في التعيين إلى القرائن وعند قيام القرينة على أنه للتخصيص يكون أكد من قولنا: "زيدا عرفت" لما فيه من التكرار (308) .

ويذهب الإمام عبد القاهر إلى أن الفعل المنفي يقتضي ما اقتضاه في المثبت، وذلك أنك إذا قلت : " أنت لا تحسن هذا"، كان أشد لنفي إحسان ذلك الشيء عنه من قولك : " لا تحسن هذا" ، مُدلاً على ذلك بأن الوجه الأول يكون في الكلام مع من هو أشد إعجاباً بنفسه وأعرض دعوى في أنه يحسن ذلك الشيء، فتقابله بهذا الضرب الذي هو أشد للنفي و أكد له. ومثل هذا المعنى نجده في قوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾ [المؤمنون 59] ، إذ أفاد تقديم المسند إليه من التأكيد في نفي الإشراك عنه ما لا يفيد له لو قيل : والذين لا يشركون برهم أو برهم لا يشركون (309) .

ويفسر القزويني المعنى الأسلوبى لتقديم المفعول ونحوه على الفعل (المسند) بأنه لرد الخطأ في التعيين كقولك: " زيداً عرفت" لمن اعتقد أنك عرفت إنساناً وأنه غير زيد، وأصاب في الأول دون الثاني، وتقول لتأكيدهِ وتقريره: " زيداً عرفت لا غيره" ولذلك لا يصح أن يقال: " ما زيدا ضربت ولا أحدا من الناس" لتناقض دلالتى الأول، والثاني ذلك أن المعنى يكون في الجملة الأولى على أن هناك ضرباً فإن قلت "ولا أحدا من الناس" تناقض الغرضان، ولا أن تعقب

(دلائل الإعجاز . ص 83 - 84 . 306)

(نفس المصدر . ص 104 . 307)

(سعد الدين التفتازاني ، مختصر السعد (شرح كتاب مفتاح العلوم) . ت: عبد الحميد هنداوي. المكتبة العصرية . 308)

بيروت، لبنان. ط1. 2003 . ص 156 .

(نفس المصدر . ص 106 . 309)

الفعل المنفي بإثبات ضده كقولك : " ما زيداً ضربت ولكن أكرمته " لأن مبنى الكلام ليس على أن الخطأ في الضرب فترده إلى الصواب في الإكرام، وإنما هو على الخطأ في المضروب حين اعتقد أنه زيد فرده إلى الصواب أن تقول: "ولكن عمراً". وأما نحو قولك : " زيداً عرفته " فإن قدر المفسر المحذوف قبل المنصوب أي "عرفت زيداً عرفته" فهو من باب التوكيد أعني تكريـر اللفظ وإن قدر بعده أي " زيداً عرفت عرفته " أفاد التخصيص (310) .

ج/ الفصل والوصل :

الفصل والوصل مصطلحان بلاغيان يقابلان ما يعرف في الدرس النحوي بالعطف وتركه، فالوصل هو عطف جملة على أخرى بمعنى مشاركة الثانية للأولى في الوظيفة وله أدواته الخاصة كما هو معروف أشهرها الواو إذ تعتبر أم الباب، والفصل أن يترك العطف « الوصل عطف بعض الجمل على بعض، والفصل تركه » (311) .

وعنصر التوكيد الذي اعتنى به البلاغيون في هذا الباب هو العطف لكمال الاتصال إذ يكون لثلاثة أمور، أولها : أن تكون الثانية مؤكدة للأولى ، والمقتضى للتأكيد دفع توهم التجوز والغلط وهو قسمان (312) :

– الأول : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد المعنوي من متبوعه في إفادة التقرير مع الاختلاف في المعنى كقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة 2] فإن وزان " لا ريب فيه" في الآية وزان نفسه في قولك: "جاءني الخليفة نفسه" فإنه لما بولغ في وصف الكتاب ببلوغه الدرجة القصوى من الكمال يجعل المبتدأ " ذلك " وتعريف الخبر باللام كان عند السامع قبل أن يتأمله مظنة أنه مما يرمي به جزافاً من غير تحقق فأتبع (لا ريب فيه) نفيًا لذلك ، إتباع الخليفة (نفسه) إزالة لما عسى أن يتوهم السامع أنك في قولك : "جاءني الخليفة "متجوز أو ساه .

– الثاني : أن تنزل الثانية من الأولى منزلة التأكيد اللفظي من متبوعه في اتحاد المعنى ، كقوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ ﴾ [البقرة 2] ، فإن هدى للمتقين معناه أن في الهداية بالغ درجة لا يدرك كنهها حتى كأنه هداية محضة ، وهذا معنى قول "ذلك الكتاب" كما مر الكتاب الكامل ، والمراد بكماله كماله في الهداية لأن الكتب السماوية بحسبها تنفاوت في الدرجات .

(الإيضاح في علوم البلاغة . ص 69- 70 . 310)

(نفس المصدر . ص 89 . 311)

(نفس المصدر . ص 91- 92 . 312)

ويجدر بنا في هذا المقام أن نقف عند تحليل دقيق قدمه عبد القاهر الجرجاني أعطى من خلاله عدة أمثلة من القرآن الكريم توضح علاقة الجملة المفصلة بسابقتها وتؤكدها، وكلها مما يمس الحمل التي تُفصل لوقوعها موقع التأكيد لما قبلها، أورد مثالا دقيقا وهو قوله تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ [يوسف 31] إذ تظهر فيه هذه العلاقة من ثلاثة أوجه ، وجهان شبيهان بالتأكيد ، ووجه شبيه بالصفة، فقوله: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ﴾ شبيه بالتوكيد من وجهين⁽³¹³⁾:

أحدهما : أنه إذا كان ملكا لم يكن بشرا ، فكان إثبات كونه ملكا تحقيقا وتوكيدا لنفي كونه بشرا.

والثاني : إذا قيل - في العرف والعادة - : "ما هذا بشرا" ، وكان الحال حال تعظيم وتعجب من محاسن إنسان ما ، فهم من ذلك أن الغرض من هذا الكلام أن يقال : "إنه ملك" ، وإذا كان هذا كذلك لم يكن ذكر ذلك اللفظ والتصريح به إلا تأكيدا للأول وتحقيقا له.

د / الإطناب والتكرير و التطويل :

الإطناب هو أداء المقصود بأكثر من العبارة المتعارفة، وأن يخبر المطلوب بمعنى المعشوق بكلامٍ طويل، لأن كثرة الكلام عند المطلوب مقصودة؛ فإن كثرة الكلام توجب كثرة النظر، وقيل: الإطناب أن يكون اللفظ زائداً على أصل المراد⁽³¹⁴⁾. وهو إما بالإيضاح بعد الإيهام ليرى المعنى في صورتين مختلفتين أو ليتمكن في النفس فضل تمكن، فإن المعنى إذا ألقى على سبيل الإجمال والإيهام تشوقت نفس السامع إلى معرفته على سبيل التفضيل والإيضاح فتوجه إلى ما يرد بعد ذلك، فإذا ألقى كذلك تمكن فيها فضل تمكن وكان شعورها به أتم⁽³¹⁵⁾.

أما التكرير فهو إيراد المعنى مردداً ومنه ما يأتي لفائدة ومنه ما يأتي لغير فائدة ، فأما الذي يأتي لفائدة فإنه جزء من الإطناب وهو أخص منه فيقال حينئذ إن كل تكرير يأتي لفائدة هو إطناب، والعكس غير صحيح ، وأما الذي يأتي من التكرير لغير فائدة فإنه جزء من التطويل، وهو أخص منه فيقال حينئذ : " إن كل تكرير يأتي لغير فائدة تطويل وليس كل تطويل تكريرا يأتي لغير فائدة"⁽³¹⁶⁾ ومثال التكرير قولك لمن تستدعيه : " أسرع أسرع" ، فإن المعنى مردد

³¹³ (الإيضاح في علوم البلاغة . ص 176 و ما بعدها .

³¹⁴ (التعريفات . ص 46 .

³¹⁵ (الإيضاح في علوم البلاغة . ص 113 .

³¹⁶ (معجم المصطلحات البلاغية وتطورها . ص 410 .

واللفظ واحد . ومن الأمثلة التي تتردد في كتب البلاغة والتفسير للتكرير في القرآن الكريم، قوله تعالى: ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [التكاثر 3 - 4] ، ويفهم من تكريره أنه ردع للردع والإنذار⁽³¹⁷⁾.

هـ/ القصر والحصر :

القصر مصطلح بلاغي يقصد به تخصيص شيء بشيء وحصره فيه، ويسمى الأمر الأول مقصوراً والثاني مقصوراً عليه، كقولنا في القصر بين المبتدأ والخبر "إنما زيد قائم" وبين الفعل والفاعل، نحو: "ما ضربت إلا زيدا"، والقصر الحقيقي: تخصيص الشيء بالشيء بحسب الحقيقة وفي نفس الأمر بأن لا يتجاوزه إلى غيره أصلاً، والقصر الإضافي، هو الإضافة إلى شيء آخر، بألا يتجاوزه إلى ذلك الشيء، وإن أمكن أن يتجاوزه إلى شيء آخر في الجملة⁽³¹⁸⁾.

ودلالة القصر على التوكيد يشرحها البلاغيون انطلاقاً من قصر الصفة على الموصوف أو الخبر على المخبر عنه ودفع توهم مشاركة غيره له في هذه الصفة، وجاء في المفتاح شرح معنى القصر في الصفة عند السكاكي: « وحاصل معنى القصر راجع على تخصيص الموصوف عند السامع بوصف دون ثان، كقولك: "زيد شاعر لا منجم" لمن يعتقد شاعراً ومنجماً، أو قولك: "زيد قائم لا قاعد" لمن يتوهم على أحد الوصفين من غير ترجيح، ويسمى هذا قصر أفراد، بمعنى أنه يزيل شركة الثاني أو بوصف مكان آخر كقولك لمن يعتقد منجماً لا شاعراً: "ما زيد منجم بل شاعر" أو "زيد شاعر لا منجم" ويسمى هذا قصر قلب، بمعنى أن المتكلم يقلب فيه حكم السامع»⁽³¹⁹⁾.

ويذهب ابن جني إلى إطلاق مصطلح التوكيد والتثبيت للاسم أو الخبر الواقع بعد (إلا) بدل الاصطلاح المعروف (أي الاختصاص أو القصر)، وذلك أن (إلا) إذا باشرت شيئاً بعدها فإنما جيء بها لتثبيته وتوكيد معناه، وذلك قولك: "ما كان زيد إلا قائماً"، فزيد غير محتاج إلى تثبيته وإنما يثبت له القيام دون غيره، فإذا قلت: "ما كان قائماً إلا زيد"، فهناك قيام لا محالة فإنما أنت ناف أن يكون صاحبه غير زيد⁽³²⁰⁾، وذلك لا لشيء إلا « لأن القصر لا يعدو أن

³¹⁷ (المطول . ص 494 .

³¹⁸ (التعريفات . ص 225 .

³¹⁹ (مفتاح العلوم . ص 400 .

³²⁰ (ابن جني ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . ت: محمد عبد القادر عطا . دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان . ط1 . 1998 . 2 / 158-159 .

يكون تأكيداً للكلام ومبالغة في توضيح الأحكام و تثبيتها في الأذهان»⁽³²¹⁾ . وهو الأمر الذي ذهب إليه إمام النحاة سيبويه أيضا عندما تعرض لتفسير القصر الذي يستفاد من العطف بـ (لا) في نحو : "مررت برجل راعع لا ساجد" ، فذكر أنه لإخراج الشك أو لتأكيد العلم فيهما⁽³²²⁾ .

و / الاعتراض :

الأصل في بناء الكلام أن يؤتى فيه ببعض الأجزاء التي لا يتم فهم بعضها إلا بذكر الآخر كأن يكون العنصران متلازمين وظيفيا كـ(الفعل والفاعل) و(المبتدأ والخبر) و(الصفة الموصوف) أو متلازمين معنويا ووظيفيا كـ(الموصول وصلته) و(الشرط وجوابه) والقسم وجوابه، لكن قد يطرأ على نظام التلازم هذا طارئ يستوجب الفصل بين كل عنصرين بعنصر آخر لغرض ما يرمي إليه المتكلم وغالبا ما يكون التوكيد والتحقيق لكلامه، وقد اصطلاح على ما يأتي بين المتلازمين بالاعتراض وهو ما حده البلاغيون بقولهم : هو " أن يؤتى في أثناء الكلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو أكثر لا محل لها من الإعراب بنكتة سوى ما ذكر في تعريف التكميل"⁽³²³⁾، أو أن تدرج في الكلام ما يتم المعنى بدونه⁽³²⁴⁾ ، ومع تعدد المعاني البلاغية التي يأتي من أجلها الاعتراض، فإن أهم هذه المعاني وأولها هو التوكيد، الذي يسوق له البلاغيون عدة أمثلة من القرآن الكريم على وجه الخصوص ومن أمثلة ذلك، قوله تعالى: ﴿

وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصْلَهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ۖ ﴿14﴾] لقمان 14 [، إذ خصص الاعتراض في هذه الآية أحد المذكورين بزيادة التأكيد في أمر علق بهما⁽³²⁵⁾ .

بل إن هناك من العلماء من وجه دلالة الاعتراض سياقيا في القرآن الكريم إلى معنى التوكيد، وهو ما جاء في كلام الزمخشري أثناء حديثه عن فصل بعض المعدود وبعضه رغم أن الأصل الموالة بينهما وذلك في قوله تعالى : ﴿

فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا لِيُضِلَّ النَّاسَ بِغَيْرِ عِلْمٍ ۖ ﴿144﴾ [الأنعام 144] فيرد ذلك إلى أن الفاصل بينهما اعتراض غير أجنبي من

³²¹ (إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة . مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة . ط7 . 1985 . ص 190 .

³²² (الكتاب . 1 / 430 .

³²³ (الإيضاح في علوم البلاغة . ص 118 .

³²⁴ (مفتاح العلوم . ص 538 .

³²⁵ (الإيضاح في علوم البلاغة . ص 119 .

المعدود . وذلك أن الله - عزّ وجلّ - منّ على عباده بإنشاء الأنعام لمنافعهم وإباحتها لهم، فاعترض بالاحتجاج على من حرّمها، والاحتجاج على من حرّمها تأكيد وتسديد للتحليل، والاعتراضات في الكلام لا تساق إلا للتوكيد⁽³²⁶⁾.

ز / تأكيد المدح بما يشبه الذم وتأکید الذم بما يشبه المدح :

تأكيد المدح بما يشبه الذم وهو أن توحى العبارة الثانية بالمدح وما هي منه⁽³²⁷⁾، و يفيد هذا الأسلوب التأكيد وذلك أنه كدعوى الشيء بينة لأنك قد علقت نقيض المطلوب وهو إثبات شيء من العيب بالحال والمعلق بالحال محال فعدم العيب ثابت. وهو ضربان⁽³²⁸⁾:
- أحدهما: وهو أفضلهما أن يستثني من صفة ذم منفية عن الشيء صفة مدح بتقدير دخولها فيها، كقول النابغة الذبياني:

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم
بهن فلول من قراع الكتائب⁽³²⁹⁾

أي إن كان فلول السيف من قراع الكتائب من قبيل العيب فاثبت شيئاً من العيب على تقدير أن فلول السيف منه وذلك محال فهو في المعنى تعليق بالحال، و التأكيد فيه من وجهين: أحدهما أنه كدعوى الشيء بينة، والثاني أن الأصل في الاستثناء أن يكون متصلاً فإذا نطق المتكلم بـ(إلا) أو نحوها توهم السامع قبل أن ينطق بما بعدها أن ما يأتي بعدها مخرج مما قبلها فيكون شيء من صفة الذم ثابتاً وهذا ذم، فإذا أتت بعدها صفة مدح تأكد المدح لكونه مدحاً على مدح وإن كان فيه نوع من الخلافة⁽³³⁰⁾.

³²⁶ (الكشاف . 2 / 92 .

³²⁷ (أحمد مطلوب ، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها . مكتبة لبنان ناشرون . بيروت ، لبنان ط 2 . 1993 . ص 241 .

³²⁸ (سعد الدين التفتازاني ، المطول (شرح تلخيص المفتاح) . ت: عبد الحميد هندراوي . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان . ط 2 . 2007 . ص 673-674 .

³²⁹ (الحموي، خزنة الأدب وغاية الأرب . ت : عصام شعيتو . دار ومكتبة الهلال . بيروت، لبنان . ط 1 . 1987 . ص 244 / 1 .

³³⁰ (الإيضاح في علوم البلاغة . ص 209 .

- والثاني : أن يثبت لشيء صفة مدح ويعقب بأداة استثناء تليها صفة مدح أخرى له كقول النبي صلى الله عليه وسلم : ((أنا أفصح العرب بيد أبي من قريش))⁽³³¹⁾. وكقوله تعالى : ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْتِيهَا إِلَّا قِيْلًا سَلَمًا سَلَمًا ﴾ [الواقعة 25- 26]

ح / تأكيد الذم بما يشبه المدح :

وهو عكس الأول، وفيه ضربان أيضا⁽³³²⁾:

- أحدهما : أن يستثنى من صفة مدح منفية عن الشيء صفة ذم له بتقدير دخولها فيه ، أي دخول صفة الذم في صفة المدح كقولك : " فلان لا خير فيه إلا أنه يسيء إلى من أحسن إليه " - و الثاني : أن يثبت للشيء صفة ذم ويعقب بأداة الاستثناء يليها صفة ذم أخرى له، كقولك : " فلان فاسق إلا أنه جاهل " .

ط / التميم :

هو أن يأتي في كلام لا يوهم خلاف المقصود بفضلة لنكتة، كالمبالغة، نحو قوله تعالى: ﴿ وَيُطْعَمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حَيْبٍ ﴾ [الإنسان 8] ، أي: ويطعمونه على حبه والاحتياج إليه⁽³³³⁾. وقيل هو الكلمة التي إذا طرحت من الكلام نقص حسن معناه أو مبالغته مع أن لفظه يوهم بأنه تام، ومجيئه على وجهين: للمبالغة، والاحتياط ، ويجيء في المقاطع كما يجيء في الحشو⁽³³⁴⁾. ومن نماذج التمثيل له أيضا قول ابن نباتة السعدي :

لم يبق جودك لي شيئا أومله تركتني أصحاب الدنيا بلا أمل⁽³³⁵⁾

فإنه استوفى ما أراده من المدح في الشطر الأول ثم احتاج إلى تميم البيت وأراد إتمامه بتكرار المعنى المتقدم فيه، استحسانا وتوكيدا فأخرجه مخرج المثل السائر، حيث قال: " تركتني أصحاب الدنيا بلا أمل" ليحصل ما أراده من التوكيد وزيادة المعنى، لأن المدح إذا خرج مخرج المثل كان أسير في الأرض⁽³³⁶⁾.

(الجزري ، النهاية في غريب الأثر . ت: طاهر أحمد الزاوي و محمود محمد الطناحي . المكتبة العصرية . بيروت، لبنان ³³¹ . 1979 . 1 / 171 .

(المطول . ص 676 . ³³²

(التعريفات . ص 72 . ³³³

(خزانة الأدب . 56/9 . ³³⁴

(القلقشندي، صحح الأعشى في صناعة الإنشا . ت: يوسف علي طويل . دار الفكر . دمشق . 1987 . ط 1 . 2 / ³³⁵ 341 .

(خزانة الأدب للحموي . 244/1 . ³³⁶

ي/ التذييل :

هو أن يذيل الناظم أو النثر كلاما بعد تمامه و حسن السكوت عليه بجملة تحقق ما قبلها من الكلام، وتزيده توكيدا⁽³³⁷⁾، أو بعبارة أخرى هو أن يأتي بجملة عقب جملة والثانية تشتمل

على معنى الأولى للتأكيد، وهو نوعان⁽³³⁸⁾:

- ما خرج مخرج المثل بأن يقصد حكم كلي منفصل عما قبله جار مجرى الأمثال كقوله تعالى: ﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ [الإسراء 81]، وقوله: ﴿ ذَلِكَ جَزَيْنَهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجْزَى إِلَّا الْكُفُورَ ﴾ [سبأ 17].

- ما ليس كذلك بأن يستقل بإفادة المراد بل توقف على ما قبله كآلية الأولى إذا جعل التقدير وهل يجازي ذلك الجزاء المخصوص.

ك/ الترديد :

هو من ألوان البديع وهناك من يسميه المجانسة، وهو أن يأتي الشاعر بلفظة متعلقة بمعنى، ثم يرددها بعينها متعلقة بمعنى آخر في البيت نفسه أو في قسم منه⁽³³⁹⁾ كقول زهير :
من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلقا⁽³⁴⁰⁾

ل/ المجاز :

والمجاز مشتق من قولهم جزت الطريق وجزاز الموضوع جوزا ومجازا وجزاز به وجاوزه جوازا وأجازه وأجاز غيره وجزاه سار فيه وسلكه ... والمجاز والمجازة الموضوع⁽³⁴¹⁾، وأول ما يطالعنا في هذا المبحث ما صرح به ابن جني مما كان في مؤلفات النحاة بقوله : « فوقوع التوكيد في هذه اللغة أقوى دليل على شياع المجاز فيها واشتماله عليها حتى إن أهل العربية

(خزنة الأدب . 9 / 469 . 337)

(جلال الدين السيوطي ، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان . دار الفكر للطباعة والنشر . دون ط . ص 338 . 74)

(ابن رشيق القيرواني ، العمدة في محاسن الشعر وآدابه . ت: محمد عبد القادر أحمد عطا . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان . ط 1 . 2001 . 334 / 1)

(انظر : خزنة الأدب . 2 / 335 . ويروى أيضا : إن تلق يوما على علاته هرما تلق السماحة منه والندى خلقا ،³⁴⁰ انظر : زهير بن أبي سلمى ، الديوان . ت: كرم البستاني . دار صادر . بيروت . دون ط . ص 43 .

(لسان العرب . 5 / 326 . مادة (جوز) .³⁴¹)

أفردوا له باباً لعنايتهم به وكونه مما لا يضاع ولا يهمل مثله كما أفردوا لكل معنى أهمهم باباً كالصفة والعطف والإضافة والنداء والندبة والقسم والجزاء ونحو ذلك»⁽³⁴²⁾.

وهو مصطلح يقابل الحقيقة في تعريفه ، وإذا كانت الحقيقة هي ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة فإن المجاز هو ما كان بصد ذلك وإنما يقع المجاز ويعدل إليه عن الحقيقة لمعان ثلاثة، وهي: الاتساع، والتوكيد، والتشبيه. فإن عدم هذه الأوصاف كانت الحقيقة البتة⁽³⁴³⁾.

ويشرح علماء البلاغة هذه الدلالات العامة للمجاز في مثل قوله تعالى : ﴿ وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا ﴾ [الأنبياء 75] فيعدونه مجازاً ، وفيه الثلاثة المذكورة⁽³⁴⁴⁾ :
- أما الاتساع : فهو أنه زاد في أسماء الجهات والمحال اسماً ، وهو الرحمة .
- وأما التشبيه : فإنه شبه الرحمة وإن لم يصح دخولها بما يصح دخوله .
- وأما التوكيد : فهو أنه أخبر عما لا يدرك بالحاسة؛ تعالياً بالمخبر عنه، وتفخيماً له إذا صير بمثله ما يشاهد ويعاين .

وكذلك قوله سبحانه: ﴿ وَسَأَلِ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ [يوسف 82] فيه المعاني الثلاثة وسنقتصر على معنى التوكيد فيها كما فسره ابن جني بقوله : « وأما التوكيد فلأنه في ظاهر اللفظ إحالة بالسؤال على من ليس من عادته الإجابة، فكأنهم تضمنوا لأبيهم عله السلام أنه إن سأل الجمادات والجبال أنبأته بصحة قولهم. وهذا تناه في تصحيح الخبر، أي لو سألتها لأنطقها الله بصدقنا، فكيف لو سألت من من عادته الجواب⁽³⁴⁵⁾ .

فوق التوكيد في هذه اللغة أقوى دليل على شياع المجاز فيها واشتماله عليها؛ حتى إن أهل العربية أفردوا له باباً لعنايتهم به، وكونه مما لا يضاع ولا يهمل مثله؛ كما أفردوا لكل معنى أهمهم باباً؛ كالصفة والعطف والإضافة والنداء والندبة والقسم والجزاء ونحو ذلك⁽³⁴⁶⁾ .

وقد بالغ ابن جني في تصوره للمجاز إلى درجة أنه عدّ منه قولنا: " قام زيد " ونحوها مجازاً ولذلك فإن قولنا: " قام زيد قياماً " و" جلس عمرو جلوساً " و" ذهب سعيد ذهاباً " من باب

³⁴² (الخصائص . 2 / 451 .

³⁴³ (نفس المصدر . 2 / 442 .

³⁴⁴ (المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر . 1 / 352 .

³⁴⁵ (الخصائص . 2 / 447 .

³⁴⁶ (نفس المصدر . 2 / 451 .

تأكيد المجاز عنده بالمصدر. وكذلك يكون قوله سبحانه: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء 164]، من هذا الوجه مجازا على ما مضى (347).

وبعد هذا العرض السريع للمباحث التي خص بها البلاغيون أسلوب التوكيد بما يتلاءم مع طبيعة الدرس البلاغي وأهدافه تجدر الإشارة، إلى أن الدرس العربي الحديث قد استفاد كثيرا مما تركه هؤلاء العلماء، خصوصا العلامة عبد القاهر الجرجاني الذي اعتمده كثير من الدارسين المحدثين كأهم مصدر للنحو الذي يعنى بالتراكيب وربطها بمقتضى الحال.

م / التعريف :

المعرف بلام العهد بمثلة تكرار العلم (348) قد يفيد قصر الجنس على شيء تحقيقا، نحو : " زيد الأمير" (349)، وإذا كان الغالب في الخبر أن يكون نكرة لإتمام الفائدة فإن مجيئه بزيادة في المبنى يكون لتقريره وتأكيده . ولذلك فسر خروجه عن الأصل من ناحية تعيينه لا يكون إلا لغرض بلاغي هو التأكيد والحصر، مثل : " زيد هو الشاعر" (350).

ثالثا : التوكيد عند الأصوليين :

لعل أهم ما حظيت به اللغة العربية من دراسة في الجانب المعنوي كان من إنجاز الأصوليين على اعتبار أن هدف دراساتهم للغة كان منصبا على القرآن الكريم وسياقاته اللغوية وغير اللغوية لاستنباط أحكامه واستجلاء معانيه، الأمر الذي جعل بحوثهم أكثر دقة وأقرب لإدراك الحقائق اللغوية .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأصوليين اعتنوا أكثر بالمعاني التأسيسية للعناصر اللغوية بينما عدوا التوكيد فرعا في الكلام، فقد جاءت عبارتهم : "والأصل في الدلالات اللفظية إنما هو التأسيس" (351)، بل إنه إذا احتل الكلام التأسيس والتوكيد حمل على التأسيس، وهو الأصل وهو أمر يتكرر في معالجتهم لهذا الأسلوب من خلال النصوص التي يتعرضون لها في النص القرآني، وقد جعلوا لذلك قاعدة عامة ينطلقون منها في فهم الدلالات المستفادة من النصوص

347 (نفس المصدر . 456 / 2 .

348 (الكليات . ص 1065 .

349 (بهاء الدين السبكي، عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح . ت: خليل إبراهيم خليل. منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية . ط 1 . 2001 . 61 / 1 .

(المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها . 364 / 1 . 350 .

(الأمدي ، الإحكام في أصول الأحكام . ت: الشيخ إبراهيم العجوز . منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان دون ط . 472 / 2 .

القرآنية (التأسيس أولى من التأكيد) ويفسرون ذلك بأنه إذا دار اللفظ بينهما؛ تعين على التأسيس، وذلك كقول الآمدي : « وهو أولى لعظم فائدته » (352).

ولعل ذلك يعود إلى أصل من أصولهم اللغوية التي تبحث في اللغة انطلاقاً من تأديتها للمعاني التبليغية، فكانت فائدتها التأسيس وتعريف ما ليس معروفاً لنا، وفائدة التأسيس أصل، وفائدة التأكيد تبع، فكان حمله على التأسيس أولى" (353)، وهذا لا يعني إهمالهم لأسلوب التوكيد الذي تعددت أشكاله ومواضعه في القرآن الكريم، وإن كان لهم بعض الخصوصية في تناول كما سنعرضه من مباحث لهم فيما يلي :

من مباحث التوكيد عند الأصوليين :

لقد تناول الأصوليون التوكيد ودلالاته في النص القرآن في ضوء المعنى وما تنصرف إليه التراكيب من دلالات سياقية، وذلك بما يتوافق وورود هذه التراكيب في القرآن الكريم، وغالبا ما يشترك الدرس الأصولي مع الدرس النحوي في بحث قضاياها اللغوية، غير أنه ينفرد ببعض الآراء الخاصة عنه وإن شاركه في بعض منها، وقد لاقى قضايا التوكيد نفس الاهتمام، وإن عولجت وفق المنهج اللغوي الأصولي الذي يخضع الظاهرة اللغوية لما يتناسب مع النص القرآني في سياقه الأكبر ومنطقه الخاص تركيباً ودلالة .

وأول ما يطالعنا من آراء خاصة بالفكر اللغوي الأصولي هو معالجتهم لوجود التوكيد أصلاً في لسان العرب وفي القرآن الكريم ، فقد عولجت القضية انطلاقاً من المعنى الذي يؤكد وجوده في اللغة ومن كونه ارتبط بالمجاز وهو أمر فيه نقاش وخلاف بين العلماء وبممكننا أن نسلط الضوء على أهم ما عالجته علماء الأصول حول هذا الأسلوب في المسائل التالية (354):

- الجمهور على وقوعه في القرآن والسنة، وهناك من قال ليس فيهما تأكيد ولا في اللغة، بل لابد أن يفيد معنى زائداً على الأول، واعترض الملحدون على القرآن والسنة بما فيهما من التأكيدات، وأنه لا فائدة في ذكرها وأن من حق البلاغة في النظم إيجاز اللفظ واستيفاء المعنى، فالإفادة خير من الإعادة، وظنوا أنه إنما يجيء لقصور النفس عن تأدية المراد بغير تأكيد، ولهذا أنكروا وقوعه في القرآن، وهو رأي يدفعه أغلب علماء الأصول بالقول إن القرآن نزل على

352 (نفس المصدر 2. / 400 .

353 (الإحكام للآمدي . 3 / 22 .

354 (البرهان في علوم القرآن . 2 / 237 .

لسان القوم، وفي لسانهم التأكيد والتكرار و لولا وجوده لم يكن لتسميته تأكيدا فائدة، فإن الاسم لا يوضع إلا لمسمى معلوم لا فائدة فيه بل فوائد كثيرة .

- حيث وقع فهو حقيقة، وزعم قوم أنه مجاز لأنه لا يفيد إلا ما أفاده المذكور الأول، وذهب بعضهم إلى القول بأن "من سمي التأكيد مجازا فيقال له إذا كان التأكيد بلفظ الأول نحو "عجل عجل" ونحوه فإن جاز أن يكون الثاني مجازا جاز في الأول لأنهما في لفظ واحد، وإذا بطل حمل الأول على المجاز بطل حمل الثاني عليه لأنه قبل الأول" .

- أنه خلاف الأصل فلا يحمل اللفظ على التأكيد إلا عند تعذر حمله على مدة محددة.

وتعرض الأصوليون لأسلوب التوكيد بمعناه الواسع من خلال النصوص التي يتعلق الحكم فيها به، خصوصا إذا تعلق الأمر بورود اللفظ دالا على التوكيد دلالة صريحة، وحمله على غيره لا يصح لغويا أو عقليا، كما يقول السرخسي: « فلا يصلح نفس الخبر مرجحا للخبر إلا باعتبار زيادة توكيد من لفظ شهادة أو يمين فهما للتوكيد، ألا ترى أن كلمات اللعان شرع فيها لفظ الشهادة واليمين للتوكيد، وزيادة العدد أيضا للتوكيد »⁽³⁵⁵⁾.

1- دلالة المنطوق والمفهوم :

لعل أهم مصطلحين يقف عليهما الباحث في الدرس اللغوي عند الأصوليين هما مصطلحا : المنطوق، والمفهوم، ويعنون بالأوّل « ما دلّ عليه اللفظ في محلّ النطق، أي يكون حكماً للمذكور وحالاً من أحواله »⁽³⁵⁶⁾، كما يعنون بالثاني - وهو الأهمّ عندنا هنا - خلاف الأوّل، أي ما دلّ عليه اللفظ لا في محلّ النطق، بأن يكون حكماً بغير المذكور وحالاً من أحواله، وهو ينقسم عندهم إلى قسمين : أحدهما، مفهوم الموافقة، وثانيهما، مفهوم المخالفة، لأنّ حكم غير المذكور إمّا موافق لحكم المذكور نفيّاً أو إثباتاً، أو لا⁽³⁵⁷⁾ .

ومّا له علاقة بدلالة التوكيد في هذا الباب ما يذكره الأصوليون - عند حديثهم عن فهم الحكم في محلّ السكوت بالنظر إلى فائدة تخصيص محلّ النطق بالذكر دون غيره - من أنّ فائدة التخصيص بالذكر في مفهوم الموافقة إنّما هو تأكيد مثل حكم المنطوق في محلّ المسكوت عنه،

³⁵⁵ (السرخسي ، أصول السرخسي . ت : أبو الوفا الأفعاني . دار المعرفة . بيروت ، لبنان.دون ط . 1 / 334 .

³⁵⁶ (الشوكاني ، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول . منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية .

بيروت ، لبنان . دون ط . ص 266 .

³⁵⁷ (كشاف اصطلاحات الفنون . 474/3 .

وفائدة التخصيص بالذكر في مفهوم المخالفة إنّما هو نفي مثل حكم المنطوق في محلّ السكوت، وأنّ ذلك مما لا يعلم من مجرد تخصيص محلّ النطق بالذكر، دون نظر عقليّ يتحقّق به أنّ التخصيص للتأكيد أو النفي . ولا يكون ذلك إلا بالنظر إلى حكمة الحكم المنطوق به، فإنّ عُرف تحقّقها في محلّ المسكوت عنه، وأنّها أولى باقتضائها الحكم فيه من الحكم في محلّ النطق، علّم أنّ فائدة التخصيص التوكيد، وأنّ المفهوم مفهوم الموافقة، وإن لم تُعلم حكمة الحكم المنطوق به، أو علّمت غير أنّها لم تكن متحقّقة في محلّ السكوت، أو كانت متحقّقة فيه لكنها ليست أولى باقتضاء الحكم فيه، علّم أنّ فائدة التخصيص إنّما هي النفي، وأنّ المفهوم مفهوم المخالفة⁽³⁵⁸⁾ .

2- الزيادة في القرآن :

لقد عالج الأصوليون قضية الزيادة في القرآن الكريم شأنهم في ذلك شأن النحاة ، غير أنّهم لم يلتفتوا إلى مسألة العمل النحويّ مما كان سيصرفهم عن دلالتهما في النص ، وإنما نظروا إلى قضية الزيادة من منطلق معنويّ فيرد القول بالزيادة أو يؤيدها، ومن ثم انقسم علماء الأصول في نظرهم لقضية الزيادة في القرآن الكريم إلى قسمين، ولكل قسم تحريجه المنهجيّ للرأي الذي يقول به وذلك على النحو التالي⁽³⁵⁹⁾ :

- قسم يرى أنّ كلام الله مما لا يصح القول عنه إن فيه لفظاً زائداً، فجاءت عبارتهم في ذلك " لا زائد في القرآن " وذلك أنه لا يجوز أن يقال : فيه زائد إلّا بتأويل، فإن واضح اللغة لا يجوز عليه العبث، فليس فيها لفظ زائد لا لفائدة ، أما قول العلماء عن بعض الحروف إنّها زائدة: مثل "ما" زائدة و" الباء" ونحوها، فمرادهم أنّ الكلام لا يختل معناه بحذفها أي : لا تتوقف دلالتة على معناه الأصليّ على ذكر ذلك الزائد لا أنه لا فائدة فيه أصلاً ، فإن ذلك لا يجوز من واضح اللغة فضلاً عن كلام الحكيم.

- والقسم الثاني يربط طبيعة النص القرآنيّ باللغة العربية التي نزل بها ومن ثم يقر بالزيادة ، وإن كان يحملها على معان مختلفة أهمها التوكيد ، فقد ذكر صاحب البحر المحيط قولاً لابن الخشاب في المعتمد مفاده أنّ الأكثرين ذهبوا إلى جواز إطلاق الزائد في القرآن نظراً إلى أنّه نزل بلسان القوم وبمعارفهم ، وهو في كلامهم كثير ، ولأنّ الزيادة بإزاء الحذف هذا للاختصار

³⁵⁸ (الإحكام للآمدي . 3 / 69 .

³⁵⁹ (الزركشي ، البحر المحيط في أصول الفقه . ت: الشيخ عبد القادر عبد الله العاني . وزارة الأوقاف والشؤون الدينية . 2002 . ط 2 . 97 / 2 . الكويت .

والتخفيف ، وذلك للتوكيد والتوطئة، ولا خلاف بينهم أن في التتريل محذوفات جاءت للاختصار لمعان راتقة ، فكذلك تقول في الزيادة (360).

ولعل ما يلفت الانتباه في هذا الخصوص هو ما ذهب إليه بعض الأصوليين عندما نظر إلى الزيادة في الكلام، على أنها دالة على التوكيد مما يجعل المفهومين مترادفين ، ومن ثم نفهم منه أن القول بمصطلح الزائد في القرآن الكريم يقصد به التوكيد ، ولذلك جاءت عبارتهم : « جميع ما قيل فيه زائد ففائدته التوكيد لأن الزيادة في الكلام تقتضي أن ذلك لم يصدر عن غفلة وإنما صدر عن قصد وتأمل وذلك من فوائد التوكيد اللفظي » (361) .

وهكذا فإننا نفهم من تفسيرهم للزيادة بحسب المعنى الذي جاءت في الكلام لأجله أن نفي الزيادة عند هؤلاء إذا كانت بالمعنى اللغوي الذي يفهم منه أنه يمكن الاستغناء عنها دون تغير في المعنى، وهم بهذا يتفقون جميعا على المعاني التي تأتي الألفاظ التي تتصف بالزيادة بما ذلك أن إدراك العلاقات المعنوية المستفادة من النص القرآني تقضي بتفسير هذه الألفاظ التي تسمى زائدة بكونها جاءت لفوائد ومعان تخصها فلا يقضى عليها بالزيادة . وممن كان يرى هذا ابن درستويه، « والتحقيق أنه إن أراد القائل بالزيادة إثبات معنى لا حاجة إليه فهذا باطل التحقيق ولا يقوله أحد ، لأنه عبث فتعين أن إلينا به حاجة لكن الحاجة إلى الأشياء قد تختلف بحسب المقصد فليست الحاجة إلى اللفظ الذي عد هؤلاء زيادة كالحاجة إلى اللفظ الذي رأوها مزيدة عليه ، لأن هذا بالاتفاق مّا ومنهم إن احتلّ اختلفت به الفائدة فلم يكن الكلام دونه كلاما والذي سمّوه زائدا إن احتلّ به كانت الفائدة دونه ، والجملة مقتصرها بما على ما يميّزه أكثرية فائدة وأقرب ، وعلى هذا يرتفع الخلاف » (362).

3 - الحقيقة والجاز في القرآن :

إن أول ما نقف عليه عند الإطلاع على ما أولاه الأصوليون من عناية بظاهرة الجاز في القرآن الكريم لا تبتعد كثيرا عما ناقشوه في قضية الزيادة والبداية كانت في مناقشة وجوده أو عدم وجوده في القرآن الكريم ، مما جعل الإقرار به أو نفيه هما الطريقتان الرئيسيان لمعالجة هذه الظاهرة اللغوية، وفي هذا الصدد نجد أن بعضهم يعتبرون أن من أنكر الجاز في القرآن ، فقد

(البحر المحيط في أصول الفقه . 1 / 459 - 460 . 360)

(البحر المحيط في أصول الفقه . 1 / 459 . 361)

(نفس المصدر . 1 / 460 . 362)

ذهب إلى أن القرآن نزل بلسان غير عربيّ ؛ لأن في اللسان العربي مجازا وحقيقة والقرآن نزل على لغتهم ومن نازع في إعطاء التسمية لأنه مجاز واستعارة؛ فقد نازع في اللفظ مع تسليم المعنى المطلوب⁽³⁶³⁾، ثم إن بعض الأصوليين استدلوا على وجود المجاز في القرآن الكريم بوجود التوكيد فيه، بالإضافة إلى جانبه الجمالي في اللغة ذلك أنه "لو وجب خلو القرآن من المجاز لوجب خلوه من التوكيد وتثنية القصص والإشارات إلى الشيء دون النص"⁽³⁶⁴⁾. بينما احتج من منع المجاز بأن ذهب إلى أن المجاز كذب والله تعالى ورسوله - صلى الله عليه وسلم- يبعدان عن الكذب.⁽³⁶⁵⁾ ويرد على هذا الرأي الغزالي بكون كلمة المجاز هي من المشترك، فقد يطلق على الباطل الذي لا حقيقة له - والقرآن منزّه عن ذلك- وهو ما ينكر في القرآن، وقد يطلق لفظ المجاز أيضا على اللفظ الذي تُجوز به عن موضوعه وهذا لا ينكر في القرآن⁽³⁶⁶⁾، ثم إن الدليل على وجود المجاز في القرآن وجود أشكال التوكيد، و لأنه كثيرا ما يؤتى به لرفع التجوز في الكلام، وكون التوكيد يرفع التجوز إنّما يكون بالنفس والعين بالنسبة إلى الفاعل، فإذا قلت: "جاء زيد" احتمل مجيئه بنفسه ومجيء جيشه، فإذا قلت: "نفسه" انتفى الثاني. أمّا التأكيد بالمصدر: "نحو ضربت ضربا"، ونحو قوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء 164]، فإنّما يرفع التجوز عن الفعل نفسه لا عن الفاعل فإذا قلت: "قام زيد قياما"، فالأصل: "قام زيد قام زيد"، فإن أردت تأكيد الفاعل أتيت بالنفس، وفي الآية إنما أكد الفعل، ولو قصد تأكيد الفاعل لقال: ((وكلم الله نفسه موسى))⁽³⁶⁷⁾.

و من الفروق المغفول عنها أيضا أن الحقيقة تؤكّد بالمصدر وبأسماء التوكيد خلاف المجاز، فإنه لا يؤكّد بشيء من ذلك، فلا يقولون: "أراد الجدار إرادة" ولا "قالت الشمس قولاً"، وكذلك ورود الكلام في الشرع؛ لأنه على طريقة أهل اللغة ولهذا كان قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [النحل 40] حقيقة على معنى التكوين - كما

(نفس المصدر. 2 / 183. 363.)

(البحر المحيط في أصول الفقه . 2 / 183. 364.)

(ابن حزم ، الإحكام في أصول الأحكام . ت: محمد محمد تامر . دار الكتب العلميّة، بيروت . ط1. 2004. 365. 1 / 522 .)

(أبو حامد الغزالي، المستصفى من علم الأصول . ت: الشيخ إبراهيم محمد رمضان . دار الأرقم بن أبي الأرقم . 366)

بيروت، لبنان . دون ط . 1 / 307-308.

(البحر المحيط في أصول الفقه . 2 / 121. 367.)

يقوله المعتزلة - من حيث أكده بالمصدر، وكذلك قوله تعالى : ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ [النساء 164] يفيد الحقيقة وأنه أسمع كلامه وكلمه بنفسه لا كلاما قام بغيره (368). وعليه فإن علماء الأصول عندما يجدون صيغة توكيدية في النص القرآني تختص بقضية معينة يجعلونها دليلا على إرادة الحقيقة وهو الأمر الذي يستفيدون منه في فهم الأحكام والنصوص الشرعية وتطبيقها . وبما أن التأكيد بالمصدر إنما يرفع التحوّز - بخلاف النفس والعين كما سبق وأن رأينا - عن الحديث لا عن الحديث عنه فقد فهموا منه في الآية السابقة أنه ليس فيه حجة تكليمه بنفسه (369). وإنما نفي المجاز عن الحدث في ذاته وأنه كان تكليما .

ولذلك نجدهم يحللون فكرة الزيادة في ضوء المجاز كثيرا، خصوصا عند التعرض للحروف الزائدة التي يوتى بها لغرض معنوي كما هو معلوم وغالبا ما يكون التوكيد وهو أمر يتفق فيه العلماء على اختلاف تخصصاتهم اللغوية والفقهية، ومن ذلك ما جاء في البحر المحيط من تحليل لدلالة الكاف في قوله تعالى ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ ﴾ [الشورى 11] إذ الحرف الواحد لا يفيد بنفسه، وما لا يفيد بنفسه لا يوصف بأنه حقيقة ولا مجاز، وإنما يوصف بذلك الكلام المفيد، والكاف لا تفيد إلا بانضمامها إلى المثل، ومن ثم تعد الجملة مجازا (370). لا الكاف وحدها .

4- أقسام التأكيد وأسبابه :

يقسم الأصوليون التوكيد إلى قسمين لفظي ومعنوي - كما هو الحال عند النحاة - ولكل منهما أسباب تستدعي وجوده في الكلام وهو تفصيل سياتي ينفرد به البحث النحوي عند الأصوليين، ولا يعني ذلك أن النحاة والبلاغيين لم ينتبهوا له ولكن طبيعة البحث عند كل تخصص صرفت أصحابها إلى جانب من اللغة عمقت فيه بحثها، وهكذا كان لدراسة التوكيد عند علماء الأصول خصوصية المنهج الأصولي في البحث اللغوي رغم نقاط التشابه الكثيرة بينهم وبين علماء النحو والبلاغة فقد كان الأصوليون في دراستهم للتوكيد يحتاطون لألفاظه وأشكاله وهم بذلك يردون بعضها مما يعد توكيدا عند النحاة كما يوسعون دائرته بما وضع فيها معنى التوكيد على غير الصناعة ولذلك يبدؤون في سرد أنواعه بالقول إنه صناعي يتعلق باصطلاح

(نفس المصدر . 2 / 240 . 368)

(البحر المحيط في أصول الفقه . 2 / 240 . 369)

(نفس المصدر . 2 / 208 . 370)

النحاة [لا يقصدون به أحد القسمين اللفظي والمعنوي كما هو عند النحاة] ومعنوي وأقسامه كثيرة .

وفيما يلي توضيح هذه الأقسام كما عرف في الصناعة، أما ما أطلقوا عليه (المعنوي) فسنورده في مباحثه المختلفة وذلك لتعدد صورته اللغوية والمعنوية (371) :

- **اللفظي** : يجيء لخوف النسيان أو لعدم النسيان، أو للاعتناء، وهو تارة بإعادة اللفظ وتارة يقوى بمرادفه، ويكون في المفردات والمركبات. وينبغي فيه شيئين:

- أحدهما : الاحتياط بإيصال الكلام إلى فهم السامع إن فرض ذهول أو غفلة .

- **والثاني** : إيضاح القصد إلى الكلام والإشعار بأن لسانه لم يسبق إليه و هو ما يمثله النحويون بقوله تعالى : ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ [الفجر 21] وجعلهم (صفا صفا) تأكيدا لفظيا مردود، فإنه ليس بتأكيد قطعاً بل هو تأسيس، والمراد صفا بعد صف ودكا بعد دك ، وكذلك ألفاظه فكل منها بناء على حدته .

- **والمعنوي** : وهو إما أن يختص بالمفرد كالنفس والعين وجمعاء وكتعاء، أو بالاثنتين ككلا وكتنا، أو بالجمع ككل وأجمعين .

هذا، وقد اتفق العلماء على أن التأكيد إذا وقع بالتكرار لا يزيد على ثلاث مرات يعني بالأصل، وإلا ففي الحقيقة التأكيد بمرتين، وأما قوله تعالى في المرسلات : ﴿ وَيَلْزِمُهُدِ الْمَكْدِبِينَ ﴾ [المرسلات 15] (372) أي بهذا فلا يجتمعان على معنى واحد فلا تأكيد، وكذلك قوله : ﴿ فَيَأْتِيءَ آءَاءَ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ [الرحمن 13] ونحوه (373)، وهو ما يقول به السبكي كما جاء في البحر المحيط : « لم تتجاوز العرب في تأكيد الأفعال ثلاثا كما فعلوا في تأكيد الأسماء، قال تعالى : ﴿ فَهَلِ الْكَافِرِينَ أَهْلَهُمْ رُوْدًا ﴾ [الطارق 17] ، فلم يزد على ثلاثة : " مهل وأمهل ورويد

(نفس المصدر . 2 / 118 . 371)

عشر مرات ، وذلك في الآيات : (19- 24 - 28- 34 - 37 - 40 -) كررت هذه الآية في نفس السورة 372

(49 - 47- 54

(البحر المحيط في أصول الفقه . 2 / 120 . 373

"، وكلها المعنى واحد" (374). ومما يدل على صحة هذا أن العرب لا تكاد يكررون الفعل مع توكيده بالنون خفيفة ولا ثقيلة لأن تكريره مع الخفيفة مرتين كالتلفظ به أربع مرات، ومع الثقيلة كالتلفظ به ست مرات (375).

5 - الفرق بين الترادف والتوكيد والإتباع :

وهو أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو رويها إتباعا وتوكيدا - كما سبق أن عرفناه عند النحاة في باب - وقد شبه بالتوكيد والترادف وذلك على النحو التالي (376):

- يشبه أسماء التوكيد من حيث أنها تفيد تقوية الأول غير أن التابع وحده لا يفيد، بل شرط إفادته تقدم المتبوع عليه .

- يشبه أسماء المترادف من حيث إنهما اسمان لمسمى واحد ، وقد قيل إنهما مترادفان ، وهذا الرأي يرده الأصوليون بالقول أن التابع لا يدل على ما يدل عليه المتبوع إلا بتبعية الأول ، وإذا قطع عنه لا يدل على شيء أصلا. بخلاف المترادف، فإن كل واحد منهما يدل على ما يدل عليه الآخر وحده .

وهكذا فإن البحث الأصولي في قضية الإتباع لم يستقل عن الفكر اللغوي والنحوي في هذه القضية وراح أغلب الأصوليين يستشهدون بكلام ابن فارس وابن مالك وغيرهم ، ومن ثم كانت النتائج متقاربة في كثير من الأحيان وإن رد الأصوليون بعض القضايا التي يلح فيها التمثل في التخريج أو عدم تطبيقها في كل المواضع و لا عجب في ذلك فإن المادة الأساسية التي يتدارسون مع اختلاف التخصصات هي اللغة العربية كما أن سبب الاختلاف يعود دائما إلى أن الكفاءة التفسيرية تختلف باختلاف المناهج والمنطلقات، وها هو الزركشي ينقل لنا ما قاله اللغويون في الفرق بين الإتباع والتوكيد: « وإن كان كل إتباع توكيدا ، وكل توكيد إتباعا في المعنى، لأن أهل اللغة اختلفوا فيهما، فمنهم من جعلهما واحدا، وأجاز أكثرهم الفرق، فجعلوا الإتباع ما لا يدخل عليه الواو نحو قولهم : "عطشان نطشان" و"شيطان ليطان"، والتوكيد ما دخل عليه الواو نحو قولهم : "هو في حلٌّ وبلٌّ" و"أخذ في كل حسن وسن" (377). إلا أن الأصوليين قد خالفوا أغلب اللغويين في سبب الاختلاف بين التوكيد والإتباع

(انظر : نفس المصدر . 2 / 120 . 374)

(نفس المصدر . 2 / 120 . 375)

(البحر المحيط في أصول الفقه . 2 / 114 . 376)

(نفس المصدر . 2 / 115 . 377)

- الذي جعله أغلب اللغويين في مجيء الواو التي تمنع أن يكونا مترادفين - وذلك أنهم جعلوا الفرق بسبب أن الإتياع ما لا يختص بمعنى يمكن إفراده ، والتوكيد ما يختص بمعنى وجاز إفراده، ويدل لهذا قولهم : "هذا جائع فائع" فهو عندهم إتياع تم يقولون في الدعاء على الإنسان : "جوعا وبوعا" فيدخلون الواو وهو مع ذلك إتياع إذ كان محالا أن تكون الكلمة مرة إتياعا ومرة غير إتياع ومن ثم يتضح أن الاعتبار ليس بالواو (378) .

وهناك من فرق بينهما من ناحية الصيغة، وذلك بأن التابع شرطه أن يكون على زنة المتبوع بخلاف التوكيد، يقول الآمدي في ذلك : « والتابع في اللفظ، فمخالف لهما فإنه لا بد وأن يكون على وزن المتبوع، وأنه قد لا يفيد معنى أصلا، كقولهم: "حس بسن" و"شيطان ليطان" (379) . والتحقيق في هذا الرأي كما - يرى الزركشي- أن التابع يفيد التقوية، فإن العرب لم تضعه عبثا. وهذا وإن كان يجعله كالتوكيد، لأنه أيضا إنما يفيد التقوية، إلا أن التأكيد يزيد دلالة سياقية أخرى إذ يفيد مع التقوية نفي احتمال المجاز (380) وفي نفس السياق يمكن ملاحظة تركيز البحث الأصولي على بيان الفروق بين ما قد يظن به التطابق في المعنى فإنهم قد بينوا أن هناك فرقا بين الترادف والتأكيد أيضا : أن المؤكد يقوي المؤكد، وهو اللفظ الأول كقولنا : " جاء زيد نفسه" بخلاف الترادف فإن كل واحد منهما يدل على المعنى بمجرد ، والتأكيد تقوية مدلول ما ذكر بلفظ آخر مستقل ليخرج التابع .

6- باب الأمر و النهي :

و من بين القضايا التي يظهر للدارس من خلالها خصوصية البحث الأصولي في تناول أسلوب التوكيد في القرآن الكريم ما يتعرضون له عند دراستهم لأسلوب الأمر، و ذلك عندما يتعاقب أمران بمتماثلين نحو : " صل ركعتين صل ركعتين" إذ اختلف جمهور الأصوليين على المعنى في ذلك هل يكون الثاني للتأكيد؛ فيكون المطلوب الفعل مرة واحدة، أو أنه للتأسيس ومن ثم يفهم منه أن المطلوب الفعل مكررا (381) .

(البحر المحيط في أصول الفقه . 2 / 115 . 378)

(الإحكام للآمدي . 1 / 24 - 25 . 379)

(البحر المحيط في أصول الفقه . 2 / 115 . 380)

(إرشاد الفحول . ص 163 . 381)

هذا، ومن بين ما جاء في سياق تفريقهم بين الأمر والنهي، قولهم إن تكرار النهي يقتضي التأكيد بخلاف تكرار الأمر وذلك على أحد الوجهين⁽³⁸²⁾.

من الأمثلة التي تتحقق فيها مثل هذه الصياغة للنهي قوله تعالى: ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ﴾ [البقرة 282] والأمر بالكتابة بعد النهي عن الأداء منها على الأوّل للتأكيد، واحتيج إليه لأن النهي عن الشيء ليس أمراً بضده صريحاً - على الأصح - فأكد به بذكره صريحاً اعتناءً بشأن الكتابة، ومن هذا ذهب بعضهم إلى أن الأمر للوجوب ومن فروض الكفاية ولكن الأمر لما كان لنا لا علينا صرف عن ذلك فلا تأكيد وإنما هو أمر بالكتابة المقيدة بعد النهي عن الامتناع عن المطلقة وهذا لا يفيد التأكيد لأن النهي عن الامتناع عن المطلق لا يدل على الأمر بالمقيد ليكون ذكره بعده تأكيداً، وادعاه بعضهم لأنه إذا كان الامتناع عن مطلق الكتابة منهياً فلأن يكون الامتناع عن الكتابة الشرعية منهياً بطريق الأولى، والنهي عن الامتناع عن الكتابة الشرعية أمر بها فيكون الأمر بالكتابة الشرعية صريحاً للتوكيد⁽³⁸³⁾.

7- دلالة بعض الأدوات على التوكيد وارتباطها بالسياق :

أ - (لا) الزائدة :

ومن مواضع عدّها زائدة قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ﴾ [الأعراف 12] وقوله: ﴿إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ [الحديد 29] وقد اشترط بعضهم في زيادتها قصد تأكيد معنى النفي الذي انطوى عليه سياق الكلام، كما في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ﴾ بدليل حذفها في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾ [ص 75]. يعني أنها توكيد للنفي المعنوي الذي تضمنته "منعك" ولذلك قالوا إنها تزداد في الكلام الموجب المعنى إذا توجه عليه فعل منفي في المعنى⁽³⁸⁴⁾، ويطلب بإبراز مثل هذا المعنى في مثل قوله ﴿لَسَلَّا يَعْلَمُ﴾ فيه أن يقول استقر

³⁸² (البحر المحيط في أصول الفقه . 2 / 456 .

³⁸³ (روح المعاني . 3 / 366 .

³⁸⁴ (البحر المحيط في أصول الفقه . 2 / 298 .

الكلام أيضا بمعنى النفي؛ لأنه إذا كان القصد إكرام المؤمن ليعلم الكفار هوانهم⁽³⁸⁵⁾، فهم الآن غير عالمين بهوانهم فقد تضمن سياق الخطاب الإشعار بانتفاء العلم عنهم و"لا" هنا للنفي، أما الأولى في قوله ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ﴾ فزائدة بالاتفاق وهي من الأمور المتفق عليها لغويا كما جاءت عند سيبويه نصا، ومما يؤيدها قراءة ابن عباس ﴿لِيَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ وقراءة سعيد بن جبير ﴿لَأَنَّ يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ﴾ فهاتان القراءتان اعتبرهما العلماء تفسيرا لزيادة اللام في هذه الآية، أما "لا" في قوله تعالى: ﴿أَلَا يَقْدِرُونَ﴾ [الحديد 29] فقد زيدت توكيدا للنفي الموجود بما توجه عليه العلم⁽³⁸⁶⁾.

ب - (لن):

و إذا كانت (لا) تستعمل في المظنون حصوله بخلاف " لن " فإنها تستعمل في المشكوك حصوله ، ومن ثمّ كان النفي بـ(لن) أكد⁽³⁸⁷⁾ . والعرب تنفي المظنون بـ(لن) والمشكوك بـ(لا)، وهناك من صرح بأن التأييد عبارة عن الزمن الطويل لا عن الذي لا ينقطع⁽³⁸⁸⁾ وقد استعملت فيه (لا) دون (لن) فهذا يدل على أنها مجرد النفي، والتأييد يستفاد من دليل آخر⁽³⁸⁹⁾.

ج - أيما :

إن اتصال " أي " بـ(ما) يجعل هذه الأداة المركبة دالة على التوكيد لأن (ما) هذه تؤكد أداة الشرط، وزعم الزركشي في " البرهان " في باب التأويل أنّ " ما " المتصلة بها للعموم في نحو : ((أيما امرأة أنكحت نفسها))، فاعتقد أنّها " ما " الشرطية، وقد قارب الغزالي في "

(بما يفهم من السياق الآية السابقة، وهي قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَءَامِنُوا بِرَسُولِهِ يُؤْتِكُمْ كَهْلِيْنَ مِنْ

رَحْمَتِهِ وَيَجْعَلْ لَكُمْ نُورًا تَمْشُونَ بِهِ وَيَعْفِرْ لَكُمْ وَاللَّهُ عَفُوْرٌ رَّحِيْمٌ ﴾ [الحديد 28]

³⁸⁶ (البحر المحيط في أصول الفقه . 2 / 299 .

³⁸⁷ (نفس المصدر . 2 / 299 .

³⁸⁸ (البرهان في علوم القرآن . 4 / 237 .

³⁸⁹ (البرهان في علوم القرآن . 2 / 260 .

المستصفي " هناك فجعلها مؤكدة للعموم، هو أقرب مما قاله الإمام إلى الصواب، لكن الصواب أنها توكيد لأداة الشرط، وهو عند النحويين من التوكيد اللفظي كأنه كرر اللفظ (390).

د - إنما:

اختلف الأصوليون في دلالة (إنما) وما إذا كانت دالة على الحصر، ومن ثم ناقشوا بعض المواضع التي جاء الحكم مقيدا بها كقوله - صلى الله عليه وسلم - : ((إنما الشفعة فيما لم يقسم، وإنما الأعمال بالنيات، وإنما الولاء لمن أعتق، وإنما الربا في النسيئة)) و هل يدل على الحصر أو لا ؟ فذهب جماعة من الفقهاء إلى أنه ظاهر في الحصر مع احتمال له للتأكيد. وذهب أصحاب أبي حنيفة وجماعة ممن أنكروا دليل الخطاب إلى أنه لتأكيد الإثبات، ولا دلالة له على الحصر وهو المختار (391). وذلك لأن كلمة (إنما) قد ترد ولا حصر كقوله: ((إنما الربا في النسيئة)) وهو غير منحصر في النسيئة لانعقاد الإجماع على تحريم ربا الفضل، وقد ترد والمراد بها الحصر كقوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ [الكهف 110] وعند ذلك فيجب اعتقاد كونها حقيقة في القدر المشترك بين الصورتين، وهو تأكيد إثبات الخبر للمبتدأ، نفيا للتجاوز والاشتراك عن اللفظ لكونه على خلاف الأصل، ولأن كلمة (إنما) لو كانت للحصر لكان ورودها في غير الحصر على خلاف الأصل، فإن قيل: ولو لم تكن للحصر، لكان فهم الحصر في صورة الحصر من غير دليل - وهو خلاف الأصل - قلنا إنما يكون فهم ذلك من غير دليل أن لو كان دليل الحصر منحصرًا في كلمة (إنما) وليس كذلك (392).

8- تأكيد العموم والخصوص :

لقد اعتنى الأصوليون بالتوكيد المعنوي شأنهم في ذلك شأن النحاة، وإن كانت نظرة علماء الأصول قد ارتبطت بجانب استعمالي يرتبط بخصوصية التركيب الدال على صيغة المؤكد، ومن ثم انصبت عنايتهم بالتفريق بين تأكيد العموم والخصوص في أصل الوضع، متخذين مما جرى على ألسنة العرب من قولهم في الخصوص: " رأيت زيدا عينه نفسه" و عدم استعمالهم

(البحر المحيط في أصول الفقه . 2 / 353 . 390)

(والبحر المحيط في أصول الفقه . 2 / 325 . 391)

(الإحكام للآمدي . 3 / 92 . 392)

"رأيت زيدا كلهم أجمعين" وقولهم في العموم: "رأيت الرجال كلهم أجمعين" وعدم استعمالهم لتركيب: "رأيت الرجال عينه نفسه" واختلاف التأكيد يدل على اختلاف المؤكد لأن التأكيد مطابق للمؤكد⁽³⁹³⁾، وهو ما سبق أن رأيناه قد نوقش عند النحاة في توكيد ما يتجزأ بـ(كل وأجمع) وامتناع ذلك فيما لا يتجزأ .

ومما يدل على اختلاف المؤكد عندهم اختلاف ألفاظ التوكيد لأن التأكيد مطابق للمؤكد. كما أن العرب فرقت بين تأكيد الواحد والعموم، وإنما يصح إن لو كان (كلهم أجمعون) تأكيدا للعموم، وليس كذلك، بل هو تأكيد للفظ الذي يجوز أن يراد به العموم وغير العموم. ومن ثم فإن قولهم: "لو لم يكن للعموم صيغة تدل عليه، لكان التكليف بالأمور العامة تكليفا بما لا يطاق". وهذا إنما يكون الرد عليه - كما جاء في الأحكام - في كونه يكون كذلك، إذ لو لم يكن ثم ما يدل على التعميم، وليس كذلك، ولا يلزم من عدم صيغة تدل عليه بوضعها دون قرينة، التكليف بالمحال مع وجود صيغة تدل عليه مع القرينة⁽³⁹⁴⁾. و لو كان قوله: "رأيت الرجال" للعموم لكان كاذبا بتقدير إرادة الخصوص، ذلك أنه إنما يكون كاذبا مع كون لفظه حقيقة في العموم، إذ لو لم يكن لفظه صالحا لإرادة البعض تجوزا ولهذا فإنه لو قال: "رأيت أسدا وحمارا أو بجرا" وكان قد رأى إنسانا شجاعا وإنسانا بليدا وإنسانا كريما لم يكن كاذبا، وإن كان لفظه حقيقة في غيره، وهذا بخلاف ما إذا قال: "رأيت عشرة رجال" ولم يكن رأى غير خمسة، فإن لفظ (العشرة) مما لا يصلح للخمسة، لا حقيقة ولا تجوزا. قولهم في الخامسة إنه لو كانت هذه الصيغة للعموم، لكان تأكيدها عبثا، ليس كذلك، فإنه يكون أبعد عن مجازفة المتكلم، وأبعد عن قبول التخصيص، وأغلب على الظن. لأنه يلزم على ما ذكره صحة تأكيد الخاص بقولهم: "جاء زيد عينه نفسه" وتأكيد عقود الأعداد، كقوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة 196] وما هو الجواب ههنا عن التأكيد يكون جوابا في العموم⁽³⁹⁵⁾.

9 - باب الاحتمال :

³⁹³ (نفس المصدر . 2 / 422 .

³⁹⁴ (الأحكام للآمدي . 2 / 432 .

³⁹⁵ (نفس المصدر . 2 / 433 .

المحتمل هو المحمل وقد يطلق أيضا على المشكوك فيه⁽³⁹⁶⁾ ويدخله التوكيد ليصير محكما أي غير قابل لمعنى آخر، يعني إنَّما صلح توكيده مع أنه بدون التوكيد يوجب العموم والإحاطة ليصير محكما لا لما ظنَّه الخصم أنه محمل أو مشترك فيصير بهذا التوكيد مفسرا ويكون هذا التوكيد إزالة لحفائه وتعيينا لبعض مسمياته، كالحاصِّ يحتمل المجاز فتوكيده بما يقطع احتمال المجاز لا بما يفسره فيقال: "جاءني زيد نفسه" لأنه قد يحتمل غير المجيء أي غير مجيء زيد بل يحتمل مجيء خبره وكتابه⁽³⁹⁷⁾، وإذا كان التوكيد يحقق أن اللفظ حقيقة مما يعني أنه يرفع احتمال التخصيص في نحو: "قام القوم كلهم" والمجاز في نحو: "جاء زيد نفسه" وهذا يدل على أن فيه فائدة جديدة ورغم ذلك يفسر العلماء مجيء التوكيد بالتقوية، وذلك أن الاحتمال المرفوع تارة يكون اللفظ مترددا فيه وفي غيره على السواء، وتارة يكون احتمالا مرجوحا⁽³⁹⁸⁾:

- ورفع الاحتمال المرفوع فائدة زائدة، لأنَّ تردّد اللفظ بينه وبين غيره ليس فيه دلالة على أحدهما، كما أنَّ الأعم لا يدل على الأخص، فدفع ذلك الاحتمال تأسيس .

- أمّا الاحتمال المرجوح فهو مرفوع بظاهر اللفظ، لأنَّ اللفظ ينصرف إلى الحقيقة عند الإطلاق والتأكيد يقوي ذلك الظاهر .

10- التوكيد (أصل أو من العوارض) :

مما يكاد يجمع عليه علماء الأصول في دراستهم للمعاني اللغوية أن التكرار والاشتراك لا يثبت في الكلام أصلا وإنما هو من العوارض فلا يصار إلى إلغاء الحقيقة والاقتصار على التوكيد إلا بضرورة⁽³⁹⁹⁾، وقد ناقشوا ذلك من خلال التعرض لبعض ما يحتمل التوكيد وغيره كدلالة الباء في قوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة 6] وفقا للرأي القائل إن هذا الفعل متعد فأكد بالباء كما أكد بها في قوله تعالى: ﴿تَبَّتْ بِالذُّهْنِ﴾ [المؤمنون 20] فيصير تقديره "وامسحوا رءوسكم"، ومن ثم فبعد أن يرد القول بأنها للتبعيض لأن الأداة الدالة عليه هي (من)

(كشف اصطلاحات الفنون . 1/ 490 . 396 .

(علاء الدين عبد العزيز بن أحمد البخاري ، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي . ت : عبد الله 397 محمود عمر . دار الكتب العلمية . ط 1 . 1997 . 50/2 .

(البحر المحيط في أصول الفقه . 2/ 119 . 398 .

(كشف الأسرار . 2/ 255 . 399 .

التبويض ، وبما أن التكرار والاشتراك لا يثبت بأصل الوضع فلا وجه لحملة على الصلة لما فيه من معنى الإلغاء أو الحمل على غير فائدة مقصودة، وهي التوكيد⁽⁴⁰⁰⁾ ومن ثم حملت هذه الباء على معنى الإلصاق وبيان هذا أن الباء إذا دخلت في آلة المسح كان الفعل متعديا إلى محله كما تقول : "مسحت الحائط بيدي" فيتناول كله⁽⁴⁰¹⁾ .

11- باب العزيمة والرخصة :

العزيمة اسم لما هو أصل من الأحكام غير متعلق بالعوارض⁽⁴⁰²⁾ سميت عزيمة لأنها من حيث كانت أصولا كانت في نهاية التوكيد حقا لصاحب الشرع، وهو نافذ الأمر واجب الطاعة أما العزم فهو القصد المتناهي في التوكيد حتى صار العزم يمينا، وقال الله تعالى ﴿وَلَمْ نَجِدْ لَهُ عَزْمًا﴾ [طه 115] أي لم يكن له قصد مؤكد في العصيان ، وقال جل ذكره : ﴿كَمَا صَبَرَ أُولُو الْعَزْمِ مِنَ الرُّسُلِ﴾ [الأحقاف 35]⁽⁴⁰³⁾ ، ولذلك عرفه الغزالي بأنه عبارة عن القصد المؤكد⁽⁴⁰⁴⁾ وأما الرخصة فاسم لما بني على أعذار العباد وهو ما يستباح مع قيام المحرم⁽⁴⁰⁵⁾ والرخصة تنبئ عن اليسر والسهولة يقال : " رخص السعر" إذا تيسرت الإصابة لكثرة الأشكال وقلة الرغائب⁽⁴⁰⁶⁾ .

12 - الإخراج بعد التأكيد :

يفهم معنى الإخراج من الاستثناء الذي يعرف اصطلاحا عند علماء الأصول يعد الاستثناء من أشهر المخصصات التي اهتم بها الأصوليون، وأول ما يطالعنا في ما نحن بصدد من علاقته بالتوكيد قولهم إن الاستثناء في الأصل جيء به مقابلا للتوكيد ، فإذا قلت : " جاء القوم كلهم إلا زيدا " حققت بالاستثناء الإشكال في عموم المحييء لهم وأنه لم يتخلف منهم من لم

⁴⁰⁰ (أصول السرخسي . 1 / 228 - 229 .

⁴⁰¹ (كشف الأسرار . 255/2 .

⁴⁰² (الكليات . ص 650 .

⁴⁰³ (كشف الأسرار . 2 / 433 - 434 - 435 .)

⁴⁰⁴ (المستصفي . 1 / 274 .

⁴⁰⁵ (الكليات . ص 650 .

⁴⁰⁶ (كشف الأسرار . 2 / 435 .

يجيء ، بينما إذا قلت : " جاء القوم إلا زيدا" حققت بالاستثناء البعض لهم⁽⁴⁰⁷⁾ وسنبداً هذا المبحث بمثال: " جاء القوم كلهم " الذي نلاحظ مباشرة أن فيه معنى تأكيد مجيء القوم كلهم دون استثناء، فلو خصصت هذه الجملة أكثر فقلت: " جاء القوم كلهم إلا زيد" فأكون قد نفيت معنى الكلية بعد أن أثبتته في نفس المثال، ويتفق أهل اللغة مع الأصوليين في كون اللفظ إذا ورد فيه تأكيد يحمل على عمومته، إلا أن التأكيد يحتمل من الخصوص مثل ما يحتمل الخطاب المؤكد ولا فرق، وقد جاء النص القرآني بذلك⁽⁴⁰⁸⁾ :

- فقال تعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾ [الحجر 30 - 31] فجاء الاستثناء بعد تأكيدين اثنين .

- و قال تعالى: ﴿ وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ [السجدة 13] ثم جاء الاستثناء بقوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا أُشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَالِدُونَ ﴾ [الأنبياء 101 - 102]

- وقال تعالى مخاطباً لإبليس: ﴿ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [ص 85] ، ثم جاء الاستثناء فيمن تاب عن إتباع إبليس، وفيمن تساوت حسناته وسيئاته التي اتبع فيها إبليس، فجاء التخصيص كما ترى بعد التأكيد، فبطل احتجاجهم بالتأكيد، ولزمهم ألا يحملوا خطاباً على عمومته أبداً، أكد أو لم يؤكد، ولزمهم الوقف أبداً وألا ينتفعوا بتأكيد ولا غيره⁽⁴⁰⁹⁾ . ثم إن العموم بهذه الصيغة حقيقة واحتمال إرادة المجاز لا يخرج الحقيقة من أن تكون موجب مطلق الكلام، ألا ترى أن بعد تعين الاحاطة فيه بقوله تعالى: ﴿ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ لا ينتفي هذا الاحتمال من كل وجه حتى يستقيم أن يقرن به الاستثناء، قال تعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ ﴾ ويقول الرجل: "جاءني القوم كلهم أجمعون إلا فلانا وفلانا"⁽⁴¹⁰⁾ . وهناك من يرى تعارضاً بين دلالة التوكيد ودلالة الاستثناء، كون هذا الأخير يثبت المجاز ويحققه، وصرح النحاة بأن اللفظ قبل الاستثناء يحتمل المجاز، فإذا جاء الاستثناء رفع المجاز

⁴⁰⁷ (البحر المحيط في أصول الفقه . 3 / 281 .

⁴⁰⁸ (الإحكام لابن حزم . 2 / 503 وما بعدها .

⁴⁰⁹ (البحر المحيط في أصول الفقه . 3 / 281 - 282 . وانظر : 2 / 120 .

⁴¹⁰ (أصول السرخسي . 1 / 137 .

وقرره فاللفظ قبل الاستثناء ظني وبعده قطعي، وهذا معاكس لقول الحنفية فإنهم عدوا الاستثناء من المخصصات، وعندهم أن العام قبل التخصيص قطعي وبعده ظني، ولا يوجد تعارض بين الرأيين لأن احتمال التجوز قبل التخصيص ثابت وبعده كذلك، إلا أن الاستثناء يقرر المجاز عن إخراج شيء ويحقق أن المراد ما بقي تحقيقاً ظاهراً لا يخالف ما لم تأت قرينة، كما هو الحال قبل الاستثناء⁽⁴¹¹⁾ فدخله التخصيص مع تأكيده، وكذا قوله: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر 30] إن كان الاستثناء متصلاً، وهل يجري ذلك في التوكيد اللفظي؟ ظاهر الكلام كما جاء في "الإيضاح البياني" أنه كذلك وهو يعارض ما قاله النحاة في هذا الصدد، وأن القائل إذا قال: "قام زيد زيد"، فإنما يفيد تقرير الكلام في ذهن السامع، لا رفع التجوز⁽⁴¹²⁾، وذلك لأن فعل القيام ليس من الأفعال المستغرب حدوثها من زيد كما أن تكرار الفاعل يؤكد ذلك، ولذلك يصح الاستثناء منه على هذا الاعتبار.

13 - المطابقة في التأكيد :

إن مفهوم المطابقة قد ارتبط بالتأكيد لدى الأصوليين كما ارتبط بها لدى النحاة، وإن كانت المطابقة عند الأصوليين تتعلق بجانب معنوي يفهم من إطلاق ألفاظ التوكيد التي تعددت صورها والمغزى من ذلك ليس تطابق الصورة الإعرابية وإنما لموافقة الألفاظ المؤكدة لمعانيها فتأكيد الشيء ينبغي أن يكون موافقاً لمعناه، ومطابقاً له، وتأكيد الخصوص غير تأكيد العموم، إذ يقال: "اضرب زيدا نفسه" و"اضرب الرجال أجمعين أكتعين" ولا يقال: "اضرب زيدا كلهم"⁽⁴¹³⁾. ومن المسائل التي عالج فيها الأصوليون قضية المطابقة في هذا الأسلوب مجيء البيان بعد الجمل ومتى يكون بيانا أو تأكيدا، ليتضح لنا أن الفرق بينهما هو التطابق أو عدمه لقيام أسلوب التوكيد عليه فإذا ورد بعد اللفظ الجمل قول وفعل، وكل واحد منهما صالح للبيان فالبيان بماذا منهما؟ والحق في ذلك أنه لا يخلو إما أن يتوافقا في البيان أو يختلفا: فإن توافقا فإن علم تقدم أحدهما فهو البيان لحصول المقصود به، والثاني يكون تأكيدا، إلا إذا كان دون الأول في الدلالة، لاستحالة تأكيد الشيء بما هو دونه في الدلالة. وإن جهل ذلك، فلا يخلو إما أن يكونا متساويين في الدلالة، أو أحدهما أرجح من الآخر على حسب اختلاف الوقائع والأقوال

⁴¹¹ (البحر المحيط في أصول الفقه . 4 / 97 .

⁴¹² (نفس المصدر . 2 / 119 - 120 .

⁴¹³ (المستصفي . 2 / 63 .

والأفعال: فإن كان الأول فأحدهما هو البيان، والآخر مؤكد من غير تعيين وإن كان الثاني، فالأشبه أن المرجوح هو المتقدم لأننا فرضنا تأخر المرجوح (414).

كما أن تنوع بعض ألفاظ التوكيد ذات الدلالة الواحدة يخضع لتأصيل منطقية، إذ إن مجيء لفظ الكل أو النفس يكون بحسب المعنى الذي ينصرف إليه اللفظ ولذلك يجوز أن يقال: "اضرب القوم كلهم" لأن للقوم كلية وجزئية، أما زيد والواحد المعين ليس له بعض فليس فيه كل (415).

14- دلالة التأييد :

التأييد في اللغة من قولهم لا أفعله أبد الآبدين كما تقول "دهر الدهرين" و"عوض العائضين"، وقالوا في المثل: "طال الأبعد على لبد" يضرب ذلك لكل ما قدم، والأبد الدائم، والتأييد التخليد، وأبد بالمكان يأبد بالكسر أبودا أقام به ولم يبرحه (416)، وقد ناقش الأصوليون هذه الدلالة من ناحية الفائدة التي تجنى من استخدامها لكونها تتقاطع معنويا مع التوكيد، ومن ثم رأوا أن لفظ التأييد يتزل منزلة التنصيص على كل وقت بعينه، بل هو في العرف قد يطلق للمبالغة، فنقول: "لازم فلانا أبدا" و"فلان أبدا يكرم الضيف" و"أدام الله ملك الأمير أبدا" وإن سلمنا أنه يتزل منزلة التنصيص على الأوقات المعينة، فعندنا لا يمتنع نسخ حكم الخطاب، إذا كان مقيدا بوقت معين، كما إذا قال: "صل وقت زوال الشمس ركعتين" فإنه يجوز نسخه بعد دخول الوقت وقبله على ما عرف (417).

إذا كان لفظ التأييد يتزل منزلة التنصيص على كل وقت بعينه فإنه في العرف قد يطلق للمبالغة، كما في قول القائل: "لازم فلانا أبدا" و"فلان أبدا يكرم الضيف"، و"أدام الله ملك الأمير أبدا". فيقول الأمدي في بيان الفرق بين الداليتين وما تقتضيانه من حكم: «إن سلمنا أنه يتزل منزلة التنصيص على الأوقات المعينة، فعندنا لا يمتنع نسخ حكم الخطاب، إذا كان مقيدا بوقت معين، كما إذا قال: "صل وقت زوال الشمس ركعتين" فإنه يجوز نسخه بعد

414. (الإحكام للآمدي . 3 / 27 .)

415. (المستصفى . 2 / 64 .)

416. (لسان العرب . 3 / 68 . مادة (أ ب د) .)

417. (الإحكام للآمدي . 2 / 405 .)

دخول الوقت وقبله على ما عرف من أصلنا. كما أن فائدة التأييد تأكيد الاستمرار، فإذا ورد النسخ، كانت فائدة تأكيد المبالغة في الاستمرار، لا نفس الاستمرار» (418).

15- فائدة التوكيد في القرآن :

ذكرنا سابقا أن أغلب الدارسين لأسلوب التوكيد من نحاة وبلاغيين قد بحثوا بإسهاب في الأسباب التي تستدعي استخدامه، لأن اللغة العربية تسعى في الأصل إلى الاقتصاد استخدام ألفاظها، كما أنها تقوم على مبدأ مهم لم يغيب عن دارسيها على اختلاف تخصصاتهم ويتمثل في الفائدة التي تجنى من وراء اللغة والتي من خلالها يتحقق دورها الأساسي في المجتمع المتمثل في التبليغ ألا وهو مبدأ الفائدة التي تجنى من الكلام والتي هي ضالة دارس النص القرآني لاستخراج أحكامه ومعانيه، ولذلك قالوا بالتأسيس وضيّقوا في التوكيد إلا أن هذا الأخير يرتبط - رغم دلالة على تكرار اللفظ أو المعنى - بدفع بعض ما قد يعلق باللفظ من مجاز أو نسيان أو غيرها مما يدور في المقام الذي يرد فيه النص أو الجملة ، وإذا كان التوكيد يقوم على تكرار اللفظ أو المعنى مما قد يوحي بانتفاء الفائدة من اللفظ المكرر فقد خرجوا فائدته على التأكيد وتوسيع الكلام وإن كانت هذه الفائدة دون الفائدة المطلوبة بأصل الوضع، والإطلاق يوجب الكمال فإذا حمل كل واحد من اللفظين على فائدة جديدة باعتبار أصل الوضع كان ذلك أولى من أن يحمل على التكرار لتوسعة الكلام (419) وبهذا نكون بإزاء فائدتين في النص : فائدة تأسيسية وهي الأصل وفائدة توكيدية وهي الفرع وهو ما نفهمه من كلام الآمدي عند تعرضه لتكرار الأمر وما ينجر فهمه من ذلك إذ يقول : « وسواء قلنا إن مقتضى الأمر الوجوب أم الندب، أم هو موقوف بين الوجوب والندب، كما سبق، لأنه لو كان مقتضيا عين ما اقتضاه الأول، لكانت فائدته التأكيد، ولو كان مقتضيا غير ما اقتضاه الأول، لكانت فائدته التأسيس، والتأسيس أصل، والتأكيد فرع، وحمل اللفظ على الفائدة الأصلية أولى » (420). ليؤكد على فكرة الفائدة في الكلام وأنها تتفاوت من سياق إلى آخر فهي فرق بين التأسيس والتوكيد، إذ يرى أن التأسيس أولى في حمل اللفظ عليه لعظم فائدته (421).

(كشف الأسرار . 3 / 255 . الإحكام للآمدي . 3 / 123 . 418)

(أصول السرخسي . 1 / 196 . 419)

(الإحكام للآمدي . 2 / 405 . 420)

(نفس المصدر . 2 / 400 . 421)

ويرتبط الحديث عن التوكيد بمفهوم الفائدة ، إذ قيام هذا الأسلوب على تكرار اللفظ أو المعنى قد يوحي بانتفاء الفائدة من ذكر اللفظ المكرر مما جعل الأصوليون يهتمون بهذه القضية ويربطونها بمفاهيم قارة عندهم منها الأخذ بالتأسيس وذلك لأن التأكيد على خلاف الأصل فلا يحمل اللفظ عليه إلا عند تعذر حمله على فائدة مجددة ، وهو معنى قولهم إنه إذا دار اللفظ بين حمله على التأسيس أو التأكيد فالتأسيس أولى لأنه أكثر فائدة . و يكتفي في تلك الفائدة بأي معنى كان، و شرط الطرطوشي - كما جاء في البحر المحيط - كونهما من مقتضى اللسان، و يكون بذلك قد حذا بها حذو اللفظ، كما لا يجوز حمله على فائدة يخرجها الفقهاء ليست من مقتضى لسان العرب، لأن ذلك وضع لغة عليهم، غير أن ذلك يرده صاحب البحر المحيط بقوله : « إن المفهوم من دلالة اللفظ ليس من باب اللفظ حتى يلتزم فيه أحكام اللفظ »⁽⁴²²⁾، وقد اتفقوا على أن المجاز أبلغ من الحقيقة وليس ذلك لأن المجاز تارة يفيد زيادة في المعنى نفسه لا تفيده الحقيقة، بل إنما يفيد تأكيد المعنى، إذ ليس قولنا : " رأيت أسدا" يفيد زيادة في مساواته الأسد عن قولنا: " رأيت رجلا مساويا للأسد في الشجاعة "، ومعنى ذلك أن المجاز أفاد تأكيد مساواة لم تفدها الحقيقة⁽⁴²³⁾ .

ومن الأمثلة التي سنسوقها في هذا الإطار تحليل بعض العلماء لمعاني التوكيد كما في قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [هود 108] وذلك أن الجيء بـ (فيها) مؤكداً و مخرجا إياه مخرج التمكين، وقد يكون لرفع المجاز إذ لا يمنع أن يقال : "هم في الجنة خالدون في غيرها"، فأزيل هذا بالتأكيد، ودل على أنهم في الجنة التي يدخلونها مخلدون فيها ولا ينقلون عنها إلى جنة أخرى⁽⁴²⁴⁾ .

و يجدر بنا أن نعترف بأن البحث عن أسلوب التوكيد عند الأصوليين أمر لا بد أن يستغرق بحثا قائما برأسه للإمام بالمصطلحات الخاصة التي تتسم بها الدراسات الأصولية مع استغراق جميع المباحث ذات الصلة بهذا الأسلوب مع ما تعرضت له من اختلافات كلية أو جزئية في كل قضية كان التوكيد طرفا للبحث فيها ، وهو أمر مر بنا في هذه الدراسة التي حاولنا مناقشة بعض القضايا التي أسهم بها الأصوليون في دراسة هذا الأسلوب إلى جانب

⁴²² (البحر المحيط في أصول الفقه . 2 / 118 .

⁴²³ (نفس المصدر . 2 / 190 .

⁴²⁴ (نفس المصدر . 2 / 120 .

البلاغيين والنحاة، وذلك على غرار ما أسهموا به في الدرس النحوي والدرس البلاغي لاشتراكهم في مادة واحدة هي اللغة العربية، ومن خلال نص يكاد يكون واحدا هو القرآن الكريم الذي اتفقوا على تمثيله للفصاحة والبيان العربي بتراكيبه وتعابيره وأساليبه .

الفصل الثالث:

أسلوب التوكيد في الدراسات الحديثة

المبحث الأول : التوكيد ضمن القرائن اللفظية (التوكيد اللفظي) :

أولا / التوكيد اللفظي :

إنّ ما تناوله المحدثون من ضروب التوكيد وأشكاله لا يكاد ينفصل عمّا ذكره القدماء، على اختلاف تخصصاتهم التي لها علاقة باللّغة، وذلك أن التراث التّحوي والبلاغي خصوصا قد

تناول هذه الضروب والأشكال، ولكن وفق المنهج المتبع في كل من العلمين . وقد حاول أغلب المحدثين الاستفادة من هذا التراث واستدراك نقائصه ما أمكن، وذلك بجمع ما تفرّق، وتدقيق ما مرت عليه أقلام القدماء دون تركيز أو عناية، خصوصاً عمل النحاة في بعض مسائل التوكيد . وسأعتمد في هذه الدراسة على ما خلفه الدرس النحوي القديم من عبارات وإشارات في الموضوع، بالإضافة إلى ذلك سأحاول جمع ذلك مع كثير من المحاولات في الدرس الحديث التي جاء فيها أصحابها بأفكار جديدة لكنها تحتاج إلى أن يجمع عليها كل الدارسين و أن تعتمد في كتب النحو وألا تظل أفكاراً خاصة بأصحابها متفرقة بين مؤلفات انتهجت فيها مناهج حديثة على سبيل الخواطر العابرة، بل أن ترسخ كمعطيات لها صلتها الوثيقة بأمثلتها التطبيقية من القرآن الكريم وكلام العرب الفصيح الذي حفظت شواهد .

هذا، ولم يقتصر نظر القدماء من دارسي اللغة على أدوات التوكيد أو أنواعه الصناعية وإنما تتبعوا حلّ صورته في القرآن الكريم وكلام العرب، لما تعرضوا للمعاني دون وضعها في أبواب نحوية خاصة بها ، فهذا أحمد ابن فارس يعقد باباً أسماه (باب الإشباع والتأكيد) لم يتعرض فيه لما يسمى التوكيد اللفظي أو المعنوي وإنما قدم صوراً للتوكيد يمكننا إدراجها وظيفياً مع أشكال التوكيد في اللغة العربية، يقول في هذا الباب : « تقول العرب: "عَشْرَةٌ وَعَشْرَةٌ فتلك عشرون" وذلك زيادة في التأكيد ومنه قوله جلّ ثناؤه : ﴿ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة 196] وإنما قال هذا لنفي الاحتمال أن يكون أحدهما واجباً، إما ثلاثة وإما سبعة، فَأُكِّدَ وَأَزِيلُ التَّوَهُّمَ بِأَنْ جُمِعَ بَيْنَهُمَا »⁽⁴²⁵⁾، وفي نفس السياق تعرض ابن جني لأنواع أخرى من التوكيد تحت اصطلاح التطوع المشام للتوكيد و ذلك في نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا لَكِنٌّ﴾ [النحل 51] و ﴿ وَمَنْوَةٌ ثَالِثَةٌ الْآخِرَى ﴾ [النجم 20] وقولهم : "مضى أمس الدابر"⁽⁴²⁶⁾.

ولعل في كلام ابن جني أوضح دليل على إدراكهم الفرق الدقيق بين التوكيد الذي تجلت فيه التبعية، والتوكيد كمعنى أسلوبى يمكن ملاحظته من خلال السياق العام للجملة، إذ يقول في ذلك : « فإن قلت: فليس في شيء مما أوردته من قولك: ﴿ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النمل 23] و ﴿ خَلَقْتُ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام 102]، و ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف 76]، اللفظ المعتاد للتوكيد، قيل: هو وإن لم يأت تابِعاً على سمت التوكيد فإنه بمعنى

⁴²⁵ (الصاحي في فقه اللغة . ص 264 .

⁴²⁶ (الخصائص . 267 /2 .

التوكيد البتة؛ ألا ترى أنك إذا قلت : " عممت بالضرب جميع القوم " ففائدته فائدة قولك: " ضربت القوم كلهم " ؛ فإذا كان المعنيان واحداً كان ما وراء ذلك غير معتد به ولغوياً (427).

وسنعرض في هذه الدراسة بعض النماذج لتحليل أسلوب التوكيد بتتبع عناصره اللغوية، والتي تنحصر في الغالب في صورتين هما زيادة عنصر لغوي أو أكثر ، أو تغيير نظام الجملة بإعادة ترتيبها بصورة تسمح بأداء المعنى بما يتماشى ودلالة التوكيد في الجملة ، ولذلك ارتأينا أن نجمع هذه الأدوات أو الأشكال المؤدية لمعنى التوكيد وفق قوانين التحويل التي تخضع لها، لما لهذه الطريقة من فائدة في تناول أسلوب التوكيد وما يقتضيه من تحويل في بناء الجملة، وهو أساس لا ينفك عنه، فلو عدنا إلى الأشكال التقليدية للتوكيد التي تعتمد على فكرة التكرار بصورة ما لوجدنا أنها تقوم في النهاية على قانون الزيادة، ولكنها زيادة تقتضي إعادة العنصر اللغوي بصورة مطابقة له تماماً كما في التوكيد اللفظي أو بصورة في المعنى كما هي الحال مع التوكيد المعنوي.

و سنحاول التركيز على الوظيفة التي تؤديها هذه العناصر اللغوية كما بحث فيها النحاة، خصوصاً ما أخذت به الدراسات المعاصرة التي أكدت بعض الصور عند القدماء وأضافت صوراً أخرى كانت مهملة، وإن جاءت في الدرس الحديث مفرقة حسب تصور باحث وآخر، مما لم يكتب لها باستيفاء جميع الصور وإن كان المبدأ إعادة دراسة هذا الأسلوب في كل دراسة، ومن أمثلة ذلك ما قام به مهدي المخزومي في كتابه ((في النحو العربي نقد وتوجيه)) وتحليل عمارة في كتاب ((... منهج وصفي)) وإلياس ديب في ((أساليب التأكيد في اللغة العربية)) و عبد الرحمن المطردي ((أساليب التوكيد في القرآن الكريم)) وأحمد مختار البرزة ((أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم)) وبعض الرسائل الجامعية غير المطبوعة ...

هذه المراجع التي حاول أصحابها من خلالها الاطلاع أكثر على استخدام هذا الأسلوب في اللغة عموماً وفي القرآن الكريم على وجه الخصوص، وذلك باختلاف مناهجهم وطرق الدراسة المسلطة على هذا الأسلوب مما أعطى لنا تصوراً أوسع لدراسته وظيفياً مع تقصي - ما أمكن تقصيه - من أشكاله ، مما يسمح لهذه الدراسة بأن تكون جامعة لجهود كثيرة اعتنت بهذا الأسلوب، ولكن وفق تصور موحد يخدم استعمال هذا الأسلوب في اللغة العربية ولذلك كان تناوله من خلال المنهج الوظيفي، وإن كان ترتيبه في هذه الدراسة سيكون على حسب صورته اللغوية التي يمكن أن تنتظم بحسب قوانين التحويل في هذا الأسلوب، وهي الطريقة التي التزمها

(خليل عميرة) في دراسته والتي نرى أنها ذات فائدة كبيرة خصوصا في مجال تعليم النحو العربي، وإذا كان اقتصر على بعض الصور وترك صوراً وأشكالاً أخرى كما قال في كتابه المذكور آنفاً، فإننا سنحاول تعميم الدراسة على جل الصور التي تكون دلالة التوكيد واضحة فيها .

أولاً: التوكيد بالزيادة :

لقد اهتم علماء اللغة منذ القديم بدرجات التوكيد في اللغة العربية وأشكاله ، وقد حذا حذوهم المحدثون بتصنيف أنواع المؤكدات وربطها بسياقاتها المتنوعة، مع مراعاة ما يختص بالجملة الفعلية وما يسمى عندهم بالجملة الاسمية، بل إنهم اعتبروا هذه الأخيرة جملة مؤكدة قياساً بالفعلية التي لا يلاحظ فيها التوكيد إلا باقترانها بإحدى أدوات التوكيد أو بتقديم أحد عناصرها، لأنهم - كما يذكر الزركشي - « إذا قصدوا مجرد الخبر أتوا بالجملة الفعلية، وإن أكدوا فبالاسمية، ثم بـ(إن)، ثم بها وباللام، وقد تؤكد الفعلية بـ(قد)، وإن احتيج بأكثر جئ بالقسم مع كل من الجملتين، وقد تؤكد الاسمية باللام فقط نحو : "لزيد قائم" ، وقد تجئ مع الفعلية مضمرة بعد اللام ، وحاصله أن الخطاب على درجات "قام زيد" ثم "لقد قام"، فإن جعل الفعلية كأنها دون الاسمية ثم "إن زيدا قائم" و"لزيد قائم" «⁽⁴²⁸⁾.

عناصر الزيادة في الجملة المؤكدة :

الأداة :

إن مصطلح الأداة استعمل لدى القدماء (وهو مصطلح كوفي) بمعنى في مقابل ما يسميه البصريون بحروف المعاني⁽⁴²⁹⁾ إذ لا فرق بينهما فكثيراً ما يُعبر بأحدهما مكان الآخر، سواء تعلّق الأمر بما انبنى من حرف واحد، أو بما انبنى من أكثر من ذلك، فهذا ابن جنّي مثلاً يذكر في هذا السياق أنّ اللام في نحو : "المالُ لزيد"، ليست مبنية في الكلمة، وإنّما هي أداة عاملة فيها الجر، بمتزلة (من)، و(في)، و(عن)⁽⁴³⁰⁾، فجعل اللام - رغم أنّها مكونة من حرف واحد- أداة . وقال ابن منظور : « والحرفُ : الأداة التي تسمى الرابطة لأنّها تربط الاسمَ بالاسم والفعلَ بالفعل، كـ(عن) و(على) ونحوهما. قال الأزهري : كلّ كلمة بُنيتْ أداة عارية في الكلام لتفرقة المعاني واسمها حرفٌ، وإن كان بناؤها بحرف أو فوق ذلك، مثل

⁴²⁸ (البرهان في علوم القرآن . 2 / 241 .

⁴²⁹ (المصطلح النحوي . ص 174 .

⁴³⁰ (ابن جنّي، سرّ صناعة الإعراب . ت: حسن هندراوي . دار القلم . دمشق . ط2 . 1993 . 1 / 120 .

(حتى)، و(هل)، و(بَلْ)، و(لعلّ)»⁽⁴³¹⁾. وسمي أهل العربية أدوات المعاني حروفاً، لأنّ الحرف هو حدّ الشيء وطرفه، فلمّا كانت هذه الأدوات تأتي في أوائل الكلام وأواخره في غالب الأمر، صارت كالحروف والحدود له⁽⁴³²⁾، ويستعمل مصطلح الأداة عند المحدثين ليشمل الحرف وأكثر، ونؤثر في هذه الدراسة الوظيفية اصطلاح الأداة على مصطلح الحرف لسببين:

- يستخدم مصطلح الأداة بدلا من مصطلح الحرف للتفريق بين الحرف الذي جاء لمعنى في غيره وهو المقصود هنا، والحرف الذي يتكون منه الكلم كحرف الناء في (ثم) وفي (إيثار) أي حرف المبني؛ وإن قيل إن النحاة قد تداركوا ذلك وقالوا حروف المعاني لأنها تدل على معنى في غيرها وهذا تمييز لها من الحروف، فيكفي أن نرد بأننا نؤثر مصطلح الأدوات وظيفيا لأنه أكثر اختصارا من حروف المعاني التي تقابلها⁽⁴³³⁾.

- الأداة تشمل الحروف والأسماء وغيرها مما يصح أن نقول عنه إنه يؤدي معنى في الجملة، وهذه وظيفة لا تقتصر على الحروف فقط بل قد تؤدي ببقية أقسام الكلم كأسماء الاستفهام وحروفه.

هذا، وقد قسمت في هذا القسم من الدراسة أدوات التوكيد حسب ما يليها، وليس حسب نوع الجملة مراعاة للتقديم والتأخير، ذلك أنه كثيرا ما يخضع دخول الأدوات لنظام معين في الجملة، كأن تكون الجملة فعلية ولكن يقدم فيها المسند إليه اقتضاء لهذه الأداة أو لتلك، وقد اخترت مصطلح (ما يختص بالدخول على الفعل) مقابل (ما يختص بالدخول على غير الفعل) تناسبا مع نوعي الجملة الفعلية وغير الفعلية، هذا التقسيم الوظيفي الذي يقوم على نوع المسند في الجملة لا على ما تبتدئ به، كما أنني خصصت غير الفعل على اعتبار التقسيم السباعي للكلم، فقد يكون صفة أو ظرفا أو خالفة أو اسما أو جملة أو شبه جملة فلا يقتصر الأمر على الفعل والاسم كما هو الشأن مع التقسيم الثلاثي.

⁴³¹ لسان العرب . 41 / 9 . مادة (حرف) .

⁴³² (سرّ صناعة الإعراب . 15/1 ، و انظر : الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمد) ، الإنصاف في مسائل الخلاف ط 1982 . 45/1 .

⁴³³ (مهدي المخزومي ، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو . دار الرائد العربي . بيروت ، لبنان . ط 3 .

1986 . ص 310 - 311 .

والجدير بالذكر في هذا الصدد هو أن الأدوات في أداؤها لأكثر من معنى وظيفي، بحسب السياق، تفتقر إلى ضمائمها وقرائنها الدالة على كل معنى تؤديه في الجملة، ونعني بذلك الأدوات التي تحتمل دلالة التوكيد وغيرها من المعاني، الأمر الذي تفتن له القدماء من أمثال ابن جني إذ يقول في فكرة تعدد المعنى الوظيفي للأداة الواحدة: « يكون من الحروف ما يصلح من المعاني لأكثر من الواحد؛ نحو: (من) فإنها تكون تبعيضاً وابتداءً، و(لا) تكون نفيًا ونهياً وتوكيداً، و(إن) فإنها تكون شرطاً ونهياً وتوكيداً »⁽⁴³⁴⁾.

1 / ما يختص بالدخول على الفعل :

لعلنا في هذا القسم يمكن أن نتحدث عن دخول الأدوات على الجملة الفعلية على وجه الخصوص ، لأن الفعل في هذا النوع من الجمل عندما يكون في تركيب الجملة لا يرد إلا مسنداً، وهكذا فمادام المسند فعلاً فالجملة بدورها فعلية على عكس القسم الثاني (غير الفعلية) لأن المسند فيها قد يكون من أي قسم من أقسام الكلم الأخرى غير الفعل، وفي هذه الحالة يتساوى قولنا "تختص بالدخول على الجملة الفعلية" مع قولنا "تختص بالدخول على الفعل" .

- نونا التوكيد :

النون المشددة والمخففة، وهما أداتان تختصان بالدخول على الأفعال و تلحقان صيغتي المضارع والأمر: (يفعل) و (افعل)⁽⁴³⁵⁾، تدلان على التوكيد وتخلصان الفعل إلى المستقبل⁽⁴³⁶⁾، وقد جمعها قوله تعالى: ﴿لَيْسَ جَنًّا وَلَيْكُونًا مِّنَ الضَّغِيرِ﴾ [يوسف 32] . وكلاهما مختص بالفعل وهما أصلان عند البصريين لتخالف بعض أحكامهما، ولأن التوكيد بالثقيلة أشد. ومذهب الكوفيين أن الخفيفة فرع الثقيلة⁽⁴³⁷⁾.

وتعد النون عموماً من الأدوات الأصلية في دلالتها على التوكيد، ذلك أنها - كما تتبع معانيها النحاة - وضعت لتوكيد ما قد أخذ مأخذه، واستقر من الكلام بمعانيه المفادة من أسمائه وأفعاله وحروفه . فليست لتوكيد شيء مخصوص من ذلك دون غيره؛ فهي تأتي للشيء وضده؛ نحو : " اذهبن، ولا تذهبن"، والإثبات في "لتقومن" والنفي في " قلما تقومن". فهي إذاً لمعنى

(الخصائص . 3 / 110 . 434

⁴³⁵ (في النحو العربي قواعد وتطبيق . ص 40 .

⁴³⁶ (انظر : عبد الرحمن المطردي ، أساليب التوكيد في القرآن الكريم . الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان

مصراته ، الجماهيرية الليبية . ط 1 . 1986 . ص 19 .

⁴³⁷ (الجنى الداى في حروف المعاني . ص 141 .

واحد، وهو توكيد الجملة لا غير⁽⁴³⁸⁾. وملازمة الشيء لمعنى واحد دليل على تمكنه وأصالته في هذه الدلالة، وقد نص سيبويه في دالتهما على التوكيد وذلك بتفاوت بينهما في درجته، إذ يقول في ذلك: «اعلم أن كل شيء دخلته الخفيفة فقد تدخله الثقيلة كما أن كل شيء تدخله الثقيلة تدخله الخفيفة، وزعم الخليل أنهما توكيد كـ(ما) التي تكون فصلاً فإذا جئت بالخفيفة فأنت مؤكّد، وإذا جئت بالثقيلة فأنت أشدُّ توكيدا»⁽⁴³⁹⁾.

وقد لاحظ النحاة من خلال تتبع مواضع هذه النون في استعمال العرب أنها ترد في الأمر مطلقاً، أما المضارع فإن كان حالاً (أي دالاً على زمن الحضور) لم تدخل النون عليه، وإن كان مستقبلاً أكد بها وجوباً، إذا وقع جواب قسم، بأربعة شروط⁽⁴⁴⁰⁾:

- أن يكون مثبتاً.
- أن يكون غير مقرون بحرف تنفيس.
- أن يكون غير مقرون بـ(قد).
- ألا يكون مقدم المعمول.

فإذا استوفى هذه الشروط وهو مستقبل، وجب عند البصريين توكيده بالنون. وأجاز الكوفيون حذف النون، اكتفاء باللام وقد ورد في الشعر، وجوازاً بعد إما نحو قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا تَخَافَتْ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾ [الأنفال: 58]، ولم يرد في القرآن بعد إما إلا مؤكداً. بينما كثر حذف النون بعد إما في الشعر، وأما في النثر فعزيز، وقد حكى منه قراءة بعضهم ﴿فَأَمَّا تَرَيْنَ﴾ [مریم: 26] بنون الرفع وهي قراءة شاذة⁽⁴⁴¹⁾.

وتنفرد النون الثقيلة، بوقوعها بعد ألف الاثنين، والألف الفاصلة إثر نون الإناث. ولا تقع الخفيفة بعد الألف عند البصريين⁽⁴⁴²⁾.

وملازمة هذه النون لبعض الأفعال في سياقات معينة ربطها بعض النحاة بفضل زيادة فائدة تتعلق بالزمن، وهي دلالة لها علاقة بأسلوب التوكيد حيث أن الفعل إذا جاء بصيغة المضارع احتمال زمنين: "الحال والاستقبال" ومن ثم فإن المجيء بأداة تخصصه بأحدهما إنما

⁴³⁸ الخصائص . 3 / 110 .

⁴³⁹ الكتاب . 3 / 509 .

⁴⁴⁰ الجني الداني في حروف المعاني . ص 242 .

⁴⁴¹ المحتسب . 2 / 85 .

⁴⁴² الكتاب . 3 / 509 .

يدخل في معنى قطعي وليس احتماليا، وهو ما يدخل ضمن التوكيد . ومن ذلك أن الفعل المضارع الذي دخلته لام القسم، فذلك لا تفارقه الخفيفة أو الثقيلة، لزمه ذلك كما لزمته اللام في القسم، ويفسر المبرد مجيء النون في مثل ذلك لفرق في المعنى بين تركيب القسم و تركيب اللام المؤكدة بعد (إن)، يقول: « تفصل بالنون بين القسم وبين هذه الأخبار التي قد تقع في الحال؛ نحو قولك: "إن زيدا لمنطلق"، لأن حد هذا أن يكون في حال انطلاق، وكذلك "إن زيدا ليأكل"، فإذا قلت: "والله ليأكلن" علم أن الفعل لم يقع»⁽⁴⁴³⁾.

- لن :

اختلف في بناء هذه الأداة أهي بسيطة أم مركبة مما أثر في دلالتها كما سنلاحظ من خلال الآراء التي سنوردها⁽⁴⁴⁴⁾، و تقع على الأفعال نافيةً لقولك: "سيفعل"، فإذا قلت : "لن يفعل" فهو نفي لقوله: "سيفعل"؛ كما أن قولك: "ما يفعل" نفي لقوله: "هو يفعل"⁽⁴⁴⁵⁾. وهي لتأكيد ما تعطيه (لا) من نفي المستقبل تقول : "لا أبرح اليوم مكاني" فإذا وكدت وشدت قلت : "لن أبرح اليوم مكاني" ، قال الله تعالى : ﴿لَا أَبْرَحُ حَتَّىٰ أَبْلُغَ مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ﴾ [الكهف 60] وقال تعالى : ﴿فَلَنَأْبُرِحَ الْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِیَ آيَةً﴾ [يوسف 80]⁽⁴⁴⁶⁾.

وتستوقفنا نوعية النفي بهذه الأداة مما أثر في دلالتها على نفي التأكيد والتأييد، وفي هذا السياق يعالج سيبويه دلالة التأكيد في النفي بـ(لن) مقابل النفي بغيرها، ففي نحو : "هو يفعل"، إذا لم يكن الفعل واقعاً، نفيه : "لا يفعل"، ونحو : "سوف يفعل"، نفيه : "لن يفعل"⁽⁴⁴⁷⁾، ويشرح المبرد هذا الكلام بقوله : « ومن هذه الحروف (لن)، وإنما تقع على الأفعال نافيةً لقولك : "سيفعل"؛ لأنك إذا قلت : "هو يفعل"، جاز أن تُخبر به عن فعل في الحال، وعمّا لم يقع، نحو : "هو يصلي"، أي هو في حال صلاة، وهو يصلي غدًا . فإذا قلت : "سيفعل، أو سوف يفعل"، فقد أخلصت الفعل لما لم يقع، فإذا قلت : "لن يفعل"، فهو نفي لقوله :

⁴⁴³ (المقتضب . 333 / 2 .

⁴⁴⁴ ومن أجل ذلك كان حرف (لن) مفيدا تأكيد النفي في المستقبل زيادة على مطلق النفي، ولذلك قال الخليل : « أصل (لن) : لا أن ، فلما أفادت (لا) وحدها نفي المستقبل كان تقدير (أن) بعد (لا) مفيدا تأكيد ذلك النفي في المستقبل فمن أجل ذلك قالوا إن (لن) تفيد تأكيد النفي في المستقبل فعلمنا أن (لا) كانت مفيدة نفي الفعل في المستقبل». انظر : التحرير والتنوير . 581 / 30 .

⁴⁴⁵ (المقتضب . 9 / 1 .

⁴⁴⁶ (المفصل في علم العربية . ص 305 .

⁴⁴⁷ (الكتاب . 117/3 .

"سيفعل" ... ومنها (لا)، ووضعها في الكلام النفي، فإذا وقعت على فعل نفته مستقبلاً، وذلك قولك: "لا يقوم زيد" (448).

وقد ذهب الزمخشري إلى تفسير ما جاء منها في القرآن وفق هذا الفرق، فرأى في مثل قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَأْذَنُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ [البقرة 24] أن (لا) و(لن) أختان في نفي المستقبل، إلا أن في (لن) تأكيداً وتشديداً، وأنت تقول لصاحبك: "لا أقيم غداً"، فإن أنكرك عليك قلت: "لن أقيم غداً"، كما تفعل في: "أنا مقيم"، و"إني مقيم". ثم ذكر أنها عند سيبويه، وإحدى الروايتين عن الخليل، حرف مقتضب لتأكيد نفي المستقبل (449).

ولكي يتضح الأمر أكثر سنأخذ مثالا قارن فيه الزمخشري بين النفي بـ(لا) والنفي بـ(لن) من خلال القرآن الكريم، كما في قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ [البقرة 95]، وقوله عز وجل: ﴿ وَلَا يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الجمعة 07]، إذ يرى أنه لا فرق بين (لا) و(لن) في دلالتهما على نفي الفعل في المستقبل، إلا أن في (لن) تأكيداً وتشديداً ليس في (لا)، فأتى مرة بلفظ التأكيد ﴿ وَكَانَ يَتَمَنَّوهُ ﴾، ومرة بغير لفظه ﴿ وَلَا يَتَمَنَّوهُ ﴾ (450).

وأورد بعض النحاة واللغويين عنه أنه ذكر في أمودجه (451) أن (لن) تفيد معنى التأييد أيضاً. وردوه من عدّة وجوه: أحدها أنها دعوى بلا دليل، وثانيها أنها لو كانت للتأييد لم يقيد منفيها بـ(اليوم) في قوله تعالى: ﴿ فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ إِنْسِيًّا ﴾ [مريم 26]، وثالثها أنها لو كانت للتأييد لكان ذكر الأبد في قوله تعالى: ﴿ وَكَانَ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا ﴾ [البقرة 95] تكراراً، والأصل عدمه (452). ويمكن الإجابة عن ذلك بأن دليل التأييد إنما يكون السياق،

⁴⁴⁸ (المقتضب . 47/1 .

⁴⁴⁹ (الكشاف . 52/1 .

⁴⁵⁰ (نفس المصدر . 6 / 112-113 .

⁴⁵¹ (جاء في (الأمودج): « و(لن) نظيرة (لا) في نفي المستقبل، ولكن على التأكيد»، وذكر شارح الأمودج أنه قد جاء في بعض النسخ (التأييد) بدل (التأكيد)، مما يعني أن النسخة التي شرحها وردت بالتأكيد . انظر: الزمخشري، الأمودج في النحو . ت: لجنة إحياء التراث العربي . دار الآفاق الجديدة، بيروت . ط1 . 1981 . ص 102 . والأردبيلي، شرح الأمودج في النحو . ت: حسني عبد الجليل يوسف . مكتبة الآداب، القاهرة . 1990 . ص 190 .

⁴⁵² (انظر: مغني اللبيب . 313/1، وأوضح المسالك . 148/4، والجني الداني في حروف المعاني . ص 270، والكليات . ص 791-792 .

وهذا يعني أن (لن) لا تفيد هذا المعنى وضعاً، إنّما تفيد التأييد من السياق الذي ترد فيه، فإن كان السياق يؤيد التأييد دلت عليه، وهذا ابن كثير يذكر هذا المعنى في قوله تعالى: ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾ يقول في تفسيره: «و(لن) لنفي التأييد في المستقبل، أي: " ولن تفعلوا ذلك أبداً " »⁽⁴⁵³⁾.

أمّا تقييد منفيها بـ(اليوم) في الآية المذكورة فإنّه يصلح - من وجه آخر - أن يكون دليلاً على إفادتها التأييد، وذلك أنّه لولا هذا القيد لفهم انقطاعها عن مكاملة الإنس انقطاعاً مطلقاً، فلما جيء بـ(اليوم) تقييد هذا النفي به . وأمّا ذكر الأبد فيمكن حمله على التوكيد، يقول ابن يعيش: « فذكر الأبد بعد (لن) تأكيداً لما تعطيه (لن) من النفي الأبدى »⁽⁴⁵⁴⁾ . وقد جمع الصّبّان هذه الأجوبة - أو ما يقرب منها - في قوله: « وأمّا التأييد في ﴿لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا﴾ فلامر خارجي، لا من مقتضيات (لن)، ويُجاب عن التناقض بأنّ القائل بالتأييد إنّما يقول به عند إطلاق منفيها وخلوّه عن مقيداته، وعن التكرار بأنّ هذا ليس تكراراً باللفظ، وهو ظاهر، ولا بالمرادف، لأنّ الاسم لا يرادف الحرف، ولأنّ التأييد نفس معنى (أبداً)، وجزء معنى (لن)، فلا يكون تكراراً، وإنّما هو تصريح ودلالة بالمطابقة على ما فهم بالتضمّن .. وحاصله أنّه ليس من التكرار، بل من توكيد معنى تضمّنّي لكلمة سابقة بلفظ دلّ على هذا المعنى مطابقةً »⁽⁴⁵⁵⁾ .

ومّن أخذ بمعنى التأييد في بعض المواضع أبو حيّان الأندلسي، فقد أورد في تفسير قوله تعالى: ﴿إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَنْ نَدْعُوَ مِنْ دُونِهِ إِنَّهَا﴾ [الكهف 14] أنّ الفتية وحدوا الله بأنّ ربّهم هو موجد السماوات والأرض المتصرّف فيهما على ما يشاء، ثمّ أكدوا هذا التوحيد بالبراءة من إله غيره بلفظ النفي المستغرق تأييد الزّمان على قول⁽⁴⁵⁶⁾ . وكذا الطّاهر بن عاشور في تفسير قوله عزّ وجلّ: ﴿ وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِنْ قَوْمِكَ إِلَّا مَنْ قَدَّ آمَنَ ﴾ [هود 36]، حيث ذكر أنّ فيه تأييساً له من إيمان بقية قومه كما دلّ حرف

⁴⁵³ (تفسير القرآن العظيم . 63/1 .

⁴⁵⁴ (شرح المفصل . 38/5 .

⁴⁵⁵ (محمد بن علي الصبان، حاشية الصّبّان . ت: إبراهيم شمس الدين . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت، لبنان . ط 1 . 1997 . 407/3 .

⁴⁵⁶ (تفسير البحر المحيط . 106/6 .

(لن) المفيد تأييد النَّفي في المستقبل⁽⁴⁵⁷⁾ . وقال في تفسير قوله تعالى : ﴿ وَأَنَّهُمْ طَبَأُوا كَمَا طَبَأْتُمْ أَن لَّنْ يَبْعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾ [الجنّ 07] : « والتعبير بحرف تأييد النَّفي للدلالة على أنّهم كانوا غير متردّدين في إحالة وقوع البعث »⁽⁴⁵⁸⁾ ، وفي تفسير قوله سبحانه : ﴿ وَأَنَّا ظَنَنَّا أَن لَّنْ نُعْجِزَ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ وَلَكِنُّ نُعْجِزُهُ هَرَبًا ﴾ [الجنّ 12] جمع بين معنى التأييد والتأكيد فقال : « والظنّ هنا مستعمل في اليقين، بقرينة تأكيد المظنون بحرف (لن) الدال على تأييد النَّفي وتأكيده »⁽⁴⁵⁹⁾

- قد :

هي أداة مختصة بالفعل أيضا، وتدخل على الماضي بشرط أن يكون متصرفاً، وعلى المضارع بشرط تجرده من جازم وناصب وحرف تنفيس . أما من ناحية الدلالة التي تسبغ بها ما دخلت عليه فقد اختلف فيها ، فقليل: هي حرف توقع، وقيل: حرف تقريب⁽⁴⁶⁰⁾ . وذهب فريق من النحاة إلى أنّها حرف إخبار، تكون مع الماضي للتحقيق، ومع المضارع للتوقع تارة، وهو الكثير فيها، وقد تكون معه للتحقيق، وهو قليل، وقد تكون تقيلاً، وهو أيضاً قليل . والإخبار في جميع ذلك لا يخالفها، فهو الخاص بها الذي تسمى به⁽⁴⁶¹⁾ .

وقد جعلها سبويه مشابهة لـ(لما) في كونها لا يفصل بينها وبين الفعل بغيره، وهو جواب لقوله (أفعل) كما كانت (ما فعل) جواباً لـ(هل فعل)؟ إذا أخبرت أنه لم يقع . و(لما يفعل) و(قد فعل)، إنّما هما لقوم ينتظرون شيئاً، فمن ثم أشبهت (قد) (لما) في أنّها لا يفصل بينها وبين الفعل⁽⁴⁶²⁾ .

ويمكننا أن نلخص المواضع التي وردت فيها (قد) في القرآن الكريم مما يعطينا خصائصها التركيبية التي تتمثل في ثلاثة أشكال من خلال القرآن على النحو التالي⁽⁴⁶³⁾:

⁴⁵⁷ (التحرير والتنوير 65/12 .

⁴⁵⁸ نفس المرجع . 226/29 .

⁴⁵⁹ نفس المرجع . 234/29 .

⁴⁶⁰ (الجنى الداني في حروف المعاني . ص 254 .

⁴⁶¹ نفس المصدر . ص 250 .

⁴⁶² الكتاب . 3 / 114 - 115 .

⁴⁶³ (أساليب التوكيد في القرآن الكريم (للمطردي) . ص 86 وما بعدها .

1- مقترنة بالفاء الرابطة لجواب الشرط نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَنْ يَتَّبِدْ أَلْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾ [البقرة 108] ﴿ وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ ﴾ [آل عمران 143]

2- مقترنة بالواو (وغالبا ما تكون صدر جملة حالية) نحو قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴾ [البقرة 237] وقليلًا ما تكون الواو لغير الحال نحو قوله تعالى: ﴿ فَيَسْحَبْكُمْ بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مِنْ أَفْتَرَى ﴾ [طه 61]

3- مقترنة باللام: نحو قوله تعالى: ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا ﴾ [آل عمران 164]

4- مقترنة باللام والواو: نحو قوله عز وجل: ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ ﴾ [البقرة 65]

وقد جعل ابن هشام دلالة (قد) على التوكيد في هذه الآية الأخيرة مساوية لدلالة (إن) في الجملة الاسمية المحاب بها القسم فقال: « ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا ﴾ (قد) في الجملة الفعلية المحاب بها القسم مثل (إن) في الجملة الاسمية المحاب بها في إفادة التوكيد»⁽⁴⁶⁴⁾.

- السين:

في حقيقتها هي لاصقة من لواصق الأفعال تختص بالفعل المضارع، وقد ذهب الزمخشري إلى القول إنها إذا دخلت على فعل محبوب أو مكروه أفادت أنه واقع لا محالة⁽⁴⁶⁵⁾، وقد شرح ابن هشام هذا الرأي بقوله: «وجهه أنها تفيد الوعدَ بحصول الفعل؛ فدخلها على ما يفيد الوعدَ أو الوعيدَ مقتضى لتوكيده وتثبيت معناه»⁽⁴⁶⁶⁾، وقد أشار إلى هذا المعنى في السين حين تعرض إلى قوله تعالى: ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾ [البقرة 137] فقال: « ومعنى السين أن ذلك كائنٌ لا محالة، وإن تأخر إلى حين»⁽⁴⁶⁷⁾، وصرح الزمخشري بمعنى التوكيد الذي يستفاد من دخولها على الفعل في قوله تعالى: ﴿ أُؤْتِيكَ سَيِّحَهُمُ اللَّهُ ﴾

⁴⁶⁴ مغني اللبيب عن كتب الأعراب . 197 / 1 .

⁴⁶⁵ الكشف . 203 / 2 .

⁴⁶⁶ مغني اللبيب عن كتب الأعراب . 159 / 1 .

⁴⁶⁷ الكشف . 96/1 .

[التوبة 71] السين مُفيدةٌ وجودَ الرحمة لا محالة؛ فهي تؤكد الوعد كما تؤكد الوعيد إذا قلت :
" سأنتقم منك " (468).

وتعد السين قرينة على حدوث الفعل في المستقبل على وجه التوكيد، ذلك أنها تخصص
دلالة صيغة (يفعل) التي تحتمل من خلال صيغتها زمن الحاضر أو المستقبل ، فتخصصها
بالمستقبل .
- سوف :

وتعرف هذه الأداة في النحو العربي انطلاقا من معناها (التسوييف أو التنفيس) كما
جاءت عبارة سيوييه: « وأما سوف فتنفيسٌ فيما لم يكن بعد، ألا تراه يقول : " سوفته " »
(469)، وهي تختص بالفعل المضارع وتخلصه للاستقبال كالسين (470) (سوف يفعل) لأنها
بمثلة السين التي في قولك (سيفعل). و تدخل هذه السين على الأفعال، وإنما هي إثبات لقوله
(لن يفعل) فأشبهت "سوف" السين في أن لا يفصل بينها وبين الفعل (471).

ورغم تشبيه (سوف) بالسين إلا أن بعض النحويين ذكروا لـ(سوف) موضعاً، لا
تدخل فيه السين وهو أن لام الابتداء والتوكيد تدخل على (سوف) نحو قوله تعالى: ﴿

وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾ [الضحى 5] ولا يكون ذلك في السين؛ وذلك لثلاث يجتمع
حرفان على حرف واحد مفتوحان زائدان على الكلمة ولشدة اتصال بعضها ببعض واتصالهما
بالكلمة ربما أدى ذلك في بعض الكلمات إلى اجتماع أربع متحركات وأكثر نحو: "السيجد"
و"السيتعلم" فنقل الكلمة (472).

- لما :

وهي إحدى الأدوات التي تتعدد معانيها الوظيفية حسب السياق ، وقد ذكر المرادي
الفروق الاستعمالية لها من ناحية المبنى فقال : « الفرق بين أقسام (لما) الثلاثة، من جهة اللفظ،
أن الجازمة لا يليها إلا مضارع ماضي المعنى، والتي بمعنى (إلا) لا يليها إلا ماضي اللفظ مستقبل

⁴⁶⁸ نفس المصدر. 203 / 2 .

⁴⁶⁹ الكتاب . 233 / 4 .

⁴⁷⁰ الجنى الداني في حروف المعاني . ص 458 .

⁴⁷¹ الكتاب . 115 / 3 .

⁴⁷² المالقي، رصف المباني في شرح حروف المعاني. ت: أحمد محمد الخراط . دار القلم . دمشق. ط3 . 2002 . ص

461 - 462 . و الجنى الداني في حروف المعاني . ص 459 .

المعنى، والتي هي حرف وجوب لوجوب لا يليها إلا ماضي اللفظ والمعنى، أو مضارع منفي بـ(لم) «(473).

ويفهم معنى التوكيد من (لما) الجازمة في كونها أكثر لصوقاً بالحال من (لم) الدالة في غالب الأمر على الانقطاع في الماضي، وأنها - أي لما - تأتي لنفي ما هو محقق بـ(قد)، لأنّ نفي نحو: "قد فعل"، هو: "لما يفعل"، بخلاف "لم يفعل"، الذي هو نفي لـ: فعل⁽⁴⁷⁴⁾. ولا شك أنّ "قد فعل" أكثر توكيداً من "فعل"، فكذاك نفيهما .
- كأن :

تُستعمل مخففة من الثقيلة وتؤدي نفس المعنى معها، والملاحظ على مواضع استعمال هذه الأداة أنها لا يليها إلا الفعل المضارع المنفي بـ(لم)، ولذلك يقول النحاة إن خبرها جملة فعلية مجزومة بـ(لم)⁽⁴⁷⁵⁾، إلا أن النحاة انطلقوا من تحليلها اعتماداً على مشابقتها المبنوية والمعنوية لـ(كأن) وبما أن (كأن) تدخل على المسند إليه فتنبه كما هو شأن جميع ما يسمى بأخوات (إن)، وقد زعم أنه لم يأت بعد (كأن) المخففة إلا الفعل المنفي بـ(لم) إلا أنهم قالوا إنها مختصة بالأسماء وإن اسمها مقدر بالنصب، قياساً لها مع (كأن) إلا أن ذلك يردده تتبع سياقها التي تؤكد أنها مختصة بالأفعال، خصوصاً المنفية بـ(لم)، ولذلك يمكن اعتبار هذه الأداة ليست فرعاً عن كأن الثقيلة كما هو الشأن مع (إنّ وإن) لاختلاف مواضعهما . ومن أمثلة هذه الأداة في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ الَّذِينَ كَذَبُوا سُعَيْبًا كَأَن لَّمْ يَعْنُوا فِيهَا ﴾ [الأعراف 92] وقوله أيضاً : ﴿ وَلَىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا ﴾ [لقمان 7] .

2 / ما يختص بالدخول على غير الفعل :

ويشمل هذا القسم الجمل غير الفعلية بالإضافة إلى الجمل الفعلية التي وقع فيها تقديم وتأخير، ونعني بذلك مجيء أي قسم من أقسام الكلم - ما عدا الفعل - بعد هذه الأدوات سواء أكانت الجملة فعلية أم غير فعلية، ومن ثم لن نتقيد بما قال النحاة إنه يختص بالجملة الفعلية أو الاسمية وإنما سنأخذ بالقول الأدق والأكثر قرباً للواقع الاستعمالي للغة وهو دخول الأدوات على الأفعال أو غير الأفعال باعتبار البنية السطحية أي دون الأخذ بعين الاعتبار ما كانت عليه الجملة من نظام قبل حدوث عملية التحويل بالتقديم والتأخير .

⁴⁷³ نفس المصدر . ص 597 .

⁴⁷⁴ انظر : شرح المفصل . 35/5 . ومعني اللبيب . 308/1 - 309 .

⁴⁷⁵ أساليب التوكيد في القرآن الكريم . ص 245 .

- إن :

وهي أداة لتوكيد النسبة في الجمل، ولا تتصل إلا بالمسند إليه، ولكن يكثر مجيء الظرف وحرف الإضافة ومدخوله بعدها مباشرة ، نحو (إن في الدار رجلا) ولها صدر الجملة دائما⁽⁴⁷⁶⁾، والمشهور في هذه الأداة دخولها على الجملة الاسمية ويقصد منه اختصاصها بالأسماء وهو القول الأدق و يتضح لنا ذلك من خلال الأمثلة التالية:

- ((ذهب علي)) ، ((جئت إلى الجامعة))، ((كان علي في البيت)) فهذه جمل لا يمكن أن تؤكد بـ(إن)، فلا نقول: ((إن ذهب علي)) ، ((إن جئت إلى الجامعة)) ، ((إن كان علي في البيت)).

وإنما دخول (إن) مشروط بتقديم غير الفعل بقولنا: ((إن عليا جاء)) ، ((إنني جئت إلى الجامعة)) ، ((إن عليا كان في البيت)) .

- وفي ضوء هذا التحليل يمكن أن نعيد صياغة اختصاص (إن) بكونها مختصة بغير الفعل، ومن العناصر اللغوية التي تتضام مع (إن) من خلال النص القرآني هناك :

- الاسم : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة 20]

- الضمير : ﴿ إِنَّ ذَٰلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [الحج 70]

- الصفة : ﴿ إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابٍ جَهَنَّمَ خَالِدُونَ ﴾ [الزخرف 74]

- شبه الجملة : ﴿ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّكُمْ إِن كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ ﴾ [البقرة 248]

- الظرف : ﴿ إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَتُهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الدخان 40]

وإذا اجتمع في (إن) المعرفة والنكرة فالاختيار أن يكون الاسم (المسند إليه) المعرفة والخبر (المسند) النكرة ، كما كان ذلك في المبتدأ لا فرق بينها في ذلك ، ولك أن ترفع على الموضوع لأن موضع (إن) الابتداء فتقول : "إن زيدا منطلق وعمرو" لأن الموضوع للابتداء، وإنما دخلت (إن) مؤكدة للكلام⁽⁴⁷⁷⁾ .

وإذا خفت فهي كذلك تؤكد ما يتكلم به وليثبت الكلام، غير أن لام التوكيد تلزمها عوضا مما ذهب منها⁽⁴⁷⁸⁾. كقوله تعالى : ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴾ [البقرة

⁴⁷⁶ (في النحو العربي نقد وتوجيه . ص 237 .

⁴⁷⁷ (الأصول في النحو . 250/1 .

⁴⁷⁸ (الكتاب . 233 / 4 .

[143]، بل إنه يمكننا أن ننظر إلى هذه اللام على أنها قرينة لفظية على أن (إن) هنا هي المؤكدة وليست النافية أو الشرطية .

ومن المواضع التي يطرد فيها مجيء (إن) تركيباً جملة جواب القسم فتكون صلة للقسم؛ لأنك لا تقول: "والله زيد منطلق"؛ لانقطاع المحلوف عليه من القسم. فإن قلت: "والله إن زيداً منطلق" اتصل بالقسم، وصارت (إن) بمنزلة اللام التي تدخل في قولك: "والله لزيد خير منك" (479).

- اللام :

واللام أداة يمكن أن تدخل على الأدوات وذلك نحو دخولها على (سوف)، وهو الأمر الذي دفع بالنحاة إلى القول بتقدير اسم محذوف لا لشيء إلا لأنهم صنفوا هذه اللام ضمن الحروف التي تدخل على الأسماء ورغم دخولها على سوف في مثل قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ [الضحى 5] إلا أنهم لم يوسعوا دائرة استعمالها وإنما لجأوا إلى التقدير، فهذا الزمخشري يرى في هذا السياق أن لام الابتداء إذا دخلت على المضارع، ولم تتقدم (إن) فالمبتدأ محذوف بعدها. قال في الكشاف: «فإن قلت: ما هذه اللام الداخلة على سوف - يعني : في قوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ - قلت: هي لام المبتدأ المؤكدة لمضمون الجملة. والمبتدأ محذوف تقديره: "ولأنت سوف يعطيك"» (480).

وهذه اللام تدخل على خبر (إن) خاصة مؤكدة له دون أحوالها ولا تدخل في خبر أحوالها، وإذا دخلت لم تغير الكلام عما كان عليه - إذ لا تؤثر إعرابياً في حركة المسند - تقول : "إن زيدا لقائم" و"إن زيدا لفيك راغب" و"إن عمرا لطعامك آكل" و"إن شئت قلت: "إن زيدا فيك لراغب" و"إن عمرا طعامك لآكل" ولكنه لا بد من أن يكون خبر (إن) بعد اللام، لأنه كان موضعها أن تقع موقع (إن) لأنها للتأكيد ووصلة للقسم مثل (إن) فلما أزالتهما (إن) عن موضعها وهو المبتدأ (المسند إليه) أدخلت على الخبر (المسند) فما كان بعدها فهي داخلة عليه، فإن قدمت الخبر لم يجز أن تدخل اللام فيما بعده . لا يصلح أن تقول : "إن زيدا لفيك راغب" ولا "إن زيداً آكل لطعامك" وتدخل هذه اللام على الاسم (المسند إليه) إذا وقع موقع الخبر تقول : "إن في الدار لزيداً" و"إن خلفك لعمراً" (481) قال الله تعالى: ﴿وَلِنَّا لِلْآخِرَةِ وَالْأُولَى

479 (المقتضب . 4 / 107 .

480 (الكشاف . 6 / 239 . و الجنى الداني في حروف المعاني . ص 126 .

481 (الأصول في النحو . 1 / 231 .

﴿ [الليل 13] ﴾ .

وفي اختصاص هذه الأداة بالاسم نظر ذلك أن النحاة عندما يجدونها في مثل قوله تعالى :
﴿ وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ [النحل 124] فرغم دخولها على الفعل كما هو ظاهر يتأولونه
بقولهم إن الفعل المضارع وقع موقع (حاكم) ولا يقرون بأن الموضع للفعل، ويؤثرون تأويل
ذلك بكونه وقع موقع الاسم لمضارعتة له، ويبررون ذلك كما جاء في كلام ابن السراج بأنه لو
كانت محتصة بالفعل لكان دخولها على الفعل الماضي أولى لأنه فعل كما أن المضارع فعل ومع
ذلك فهي قد تدخل على الاسم الذي لا يضارع الفعل، نحو قولك : " إن الله لربنا " و" إن زيدا
لأخوك " فليس هنا فعل ولا مضارع لفعل⁽⁴⁸²⁾ ، ورغم ذلك نستطيع القول إنها تدخل على
الفعل المضارع والاسم والحرف، كما أن مجيئها مع المضارع فقط لا ينافي أن الموضع للفعل وهو
أمر أفروه في موضع آخر عندما عاجلوا الشروط التركيبية لأفعال المقاربة فقالوا إن خبرها يشترط
فيه أن يكون فعلا مضارعا مسندا إلى ضمير يعود إلى اسمها⁽⁴⁸³⁾ ، وهو جملة فعلية رغم أن
الماضي لا يكون خبرا لها .

وهناك ما يسمى بلام الجحود - وتكون مكسورة - وهي التي تكون لتأكيد النفي في
مثل قولك : " ما كان ليفعل " ، فقد جاء في معني اللبيب أن هذه اللام تدخل في اللفظ على
الفعل مسبوقه بما كان أو بلم يكن، وأنها تفيد توكيد النفي، وأن هذا الوجه هو الذي ارتضاه لها
الكوفيون ، ووجه التوكيد عندهم أن أصل " ما كان ليفعل " ما كان يفعل، ثم أدخلت اللام
زيادة لتقوية النفي كما أدخلت الباء في مثل : " ما زيد بقائم " ⁽⁴⁸⁴⁾ .

وقد وافقهم في ذلك الزمخشري في كشفه فقد قال في قوله تعالى : ﴿ وَمَا كَأَنَّ لِنَهْدَى لُولَا
أَنْ هَدَيْنَا اللَّهَ ﴾ [الأعراف 43] : اللام لتوكيد النفي⁽⁴⁸⁵⁾ وقال في قوله تعالى : ﴿ فَمَا كَانُوا
لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا مِنْ قَبْلُ ﴾ [الأعراف 101] : ومعنى اللام تأكيد النفي⁽⁴⁸⁶⁾ . كما راح
الرضي يقرر هذا المعنى في اللام بقوله : « والتي لتأكيد النفي تختص من حيث الاستعمال بخبر
(كان) ماضية لفظا ... وكان هذه اللام في الأصل هي التي في نحو قولهم : " أنت لهذه الخطة "

⁴⁸² نفس المصدر . 1 / 243 - 244 .

⁴⁸³ جامع الدروس العربية . 2 / 371 .

⁴⁸⁴ معني اللبيب عن كتب الأعراب . 1 / 236 .

⁴⁸⁵ الكشف . 2 / 108 .

⁴⁸⁶ نفس المصدر . 2 / 123 .

أي مناسب لها وهي تليق بك ، فمعنى "ما كنت لأفعل" : ما كنت مناسباً لفعله ولا يليق بي ذلك، ولا شك أن في هذا معنى التأكيد»⁽⁴⁸⁷⁾.

ونستطيع أن نستشف معنى التوكيد المستفاد من هذه الأداة أيضاً في نحو : " ما كان ليفعل" ، من كلام سيويه حينما قارن بين هذا المثال المنفي وبين مقابله الموجب، وهو : "كان سيفعل" ، يقول سيويه - في معرض حديثه عن إضمار (أن) الناصبة وإظهارها - : « واعلم أن اللام قد تجيء في موضع لا يجوز فيه الإظهار، وذلك : " ما كان ليفعل" ، فصارت (أن) ههنا بمنزلة الفعل في قولك : "إياك وزيداً" ، وكأنتك إذا مثلت قلت : "ما كان زيد لأن يفعل" ، أي ما كان زيد لهذا الفعل . فهذا بمنزلة، ودخل فيه معنى نفي : "كان سيفعل" . فإذا قلت هذا قلت : "ما كان ليفعل" ، كما كان : "لن يفعل" ، نفيًا لـ : "سيفعل" »⁽⁴⁸⁸⁾.

ولعل في كلام ابن عادل حول هذه الأداة ما يقوي دلالتها على التوكيد على اختلاف تحليلها عند المدرستين (البصرة والكوفة) ، فقد رأى أن قولك : " ما كان زيد ليقوم" بـ (لام الجحود أبلغ من : " ما كان زيد يقوم" . وذلك أنه على مذهب البصريين كون (لام الجحود نفي الإرادة للقيام والتَّهْيئة ، ودونها نفي للقيام فقط ، ونفي التَّهْيئة والإرادة للفعل أبلغ من نفي الفعل؛ إذ لا يلزم من نفي الفعلِ نفي إرادته . بينما على مذهب الكوفيين فلأن (اللام) عندهم للتوكيد ، والكلام مع التوكيد أبلغ منه بلا توكيد⁽⁴⁸⁹⁾. ولا يخفى ما في الوجهين من دلالة على التوكيد .

– كَأَنَّ :

وهذه الأداة اختلف النحاة في تحديد طبيعتها، فهناك من قال إنها مركبة من كاف التشبيه و (أن) ومن ثم فهي مؤكدة من جهة دلالة (أن) على التوكيد ، وإن كانت بسيطة ففيها التشبيه المؤكد⁽⁴⁹⁰⁾ ، وقيل هي للتشبيه المؤكد؛ فإن الأصل "إن زيدا كالأسد" ، فقدمت الكاف، وفتحت أن، وصار الحرفان واحداً، مدلولاً به على التشبيه والتوكيد⁽⁴⁹¹⁾. وهو ما فسره ابن جني بإصلاح اللفظ في نحو " كأن زيدا عمرو" يقوله : « اعلم أن أصل هذا الكلام :

⁴⁸⁷ (شرح الكافية . 2 / 244 .

⁴⁸⁸ (الكتاب 07/3 .

⁴⁸⁹ (تفسير اللباب لابن عادل . 2 / 164 .

⁴⁹⁰ (انظر : أحمد مطلوب ، أساليب بلاغية (الفصاحة - البلاغة - المعاني) وكالة المطبوعات . الكويت . ط 1 .

1980 . ص 94 .

⁴⁹¹ (الجنى الداى في حروف المعاني . ص 568 .

زيد كعمرو"، ثم أرادوا توكيد الخبر فزادوا فيه " إن " فقالوا : "إن زيدا كعمرو"، ثم إنهم بالغوا في توكيد التشبيه فقدموا حرفه إلى أول الكلام عناية به، وإعلاماً أن عقد الكلام عليه، فلما تقدمت الكاف وهي جارة لم يجز أن تباشر " إن " لأنها ينقطع عنها ما قبلها من العوامل، فوجب لذلك فتحها، فقالوا: "كأن زيدا عمرو"» (492)

ومهما يكن من أمر في أصل هذه الأداة، فإنها تستعمل بصورة لفظ واحد لتأدية معنى أسلوب في الجملة بعدها، وتقتضي نصب المسند إليه شأنها في ذلك شأن (إن) وذلك إن كان ما يسمى اسمها من الألفاظ التي تقبل النصب، وإن كانت هذه الأداة قد وردت في القرآن الكريم متصلة بالضمائر غالباً، وورد بعدها الاسم المنصوب قليلاً كما في قوله تعالى : ﴿ كَأَنَّ فِي آذَانِهِ وَقْرًا ﴾ [لقمان 7]

واقترانها بالضمير لا يسمح بملاحظة هذا الأثر الإعرابي إلا تقديراً وذلك قياساً بمجيء الاسم بعدها. ومن أمثلة ذلك قوله تعالى :

- ﴿ يَسْتَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ اللَّهِ ﴾ [الأعراف 187]

- ﴿ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ ﴾ [النمل 42]

- ﴿ بَدَأَ فِرْقَانِ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كَتَبَ اللَّهُ وِرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة 101]

- لكن :

حرف تأكيد واستدراك ولا بد فيه من نفي وإثبات، إن كان فيه نفي فبعده إيجاب وإن قبله إيجاب كان بعده نفي جاء في (الجنى الداني) : أنه حرف استدراك، ومعنى الاستدراك أن تنسب حكماً لاسمها، يخالف المحكوم عليه قبلها، كأنك لما أحبرت عن الأول بخبر خفت أن يتوهم من الثاني مثل ذلك فتداركت بخبره، إن سلباً وإن إيجابياً. ولذلك لا يكون إلا بعد كلام ملفوظ به أو مقدر وقال بعضهم : "لكن للاستدراك" والتوكيد (493). وهو ما فسره بعبارة أخرى الزمخشري انطلاقاً من كونها تتوسط بين كلامين متغايرين، نفيًا وإيجاباً فتستدرك بها النفي بالإيجاب والإيجاب بالنفي. وذلك قولك: "ما جاءني زيد لكن عمراً جاءني" و"جاءني زيد لكن عمراً لم يجرى". والتغاير في المعنى بمترلته في اللفظ. كقولك: "فارقني زيد لكن عمراً حاضر" و"جاءني

⁴⁹² الخصائص 1 / 91 .

⁴⁹³ الجنى الداني في حروف المعاني . ص 516 .

زيد لكن عمراً غائب" وقوله تعالى: ﴿ إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَادَكُمُ كَثِيرًا لَفَسَلْتُمْ وَلَنَنْزَعْتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ﴾ [الأنفال 43] على معنى النفي، وتضمن ما أراكم كثيراً⁽⁴⁹⁴⁾.

وعلى مذهب الجمهور يكون ما بعدها مبتدأ وخبراً، نحو: ﴿ وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴾ [البقرة 102] واختار الكسائي، والفراء وأبو حاتم التشديد إذا كان قبلها الواو، لأنها حينئذ تكون عاملة عمل (إن)، وليست عاطفة، والتخفيف إذا لم يكن قبلها واو، لأنها حينئذ عاطفة، فلا تحتاج إلى واو كـ(بل). وهذا القسم - أعني (لكن) المخففة - ليس حرفاً أصلياً. وإنما هو فرع (لكن) المشددة⁽⁴⁹⁵⁾.

- ﴿ وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضُهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴾ [البقرة 251]

- ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهَا بِهَا وَلَٰكِنَّهَا أَخْلَدَتْ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوْنَهُ ﴾ [الأعراف 176]

- ﴿ ذَلِكَ الَّذِينَ أُفْقِمُوا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يوسف 40]

- ﴿ وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَٰكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [المنافقون 8]

- لا :

من بين المعاني التي ترصدها كتب النحو لـ(لا) حين تكون زائدة أنها تقوم في الجملة بتوكيد النفي، نحو: "ما يستوي زيد ولا عمرو" وكذلك في قوله تعالى: ﴿ عَنِ الْمَعْصُومِ عَلَيْهِمْ وَلَا أَصْحَابِينَ ﴾ [الفاتحة 7]، فـ(لا) زائدة لتوكيد النفي، قالوا: وتعين دخولها في الآية، لئلا يتوهم عطف الضالين على الذين⁽⁴⁹⁶⁾.

- أما :

⁴⁹⁴ (المفصل في علم العربية . ص 300 .

⁴⁹⁵ (الجنى الداني في حروف المعاني . ص 587 .

⁴⁹⁶ (الجنى الداني في حروف المعاني . ص 301 .

حرف فيه معنى الشرط ، ولذلك يجاب بالفاء، وفائدته في الكلام أن يعطيه فضل توكيد . تقول : "عبد الله ذاهب"، فإذا قصدت توكيد ذاك وأنه لا محالة ذاهب وأنه بصدد الذهاب وأنه منه عزيمة، قلت : "أمّا عبد الله فذاهب" ، ولذلك قال سيبويه في تفسيره : « عبد الله مهما يكن من أمره فذاهب »⁽⁴⁹⁷⁾ وهذا التفسير مدل لفائدتين : بيان كونه توكيداً ، وأنه في معنى الشرط ⁽⁴⁹⁸⁾.

وأغلب ورودها في القرآن الكريم أن ما بعدها مبتدأ يطلب خبراً ، والجملة من المبتدأ والخبر مؤكدة بـ(أما) والتأكيد لها ثابت في مثل هذا التركيب وغيره ⁽⁴⁹⁹⁾. ومن أمثلتها في القرآن الكريم قوله تعالى :

- ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ ﴾ [البقرة 26]

- ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ ﴾ [الكهف 82]

- ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوِيهِمُ النَّارُ ﴾ [السجدة 20]

- ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتْ نَعِيمٌ ﴾ [الواقعة 88-89]

- ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [الضحى 9]

- يا :

و تكون لتنبية المنادى، نحو: "يا زيد"، فهي في هذا حرف نداء (وهي أم باب النداء)، فلذلك دخلت في جميع أبوابه، وانفردت بباب الاستغاثة، وشاركت (وا) في باب الندبة، وهي لنداء البعيد مسافة أو حكماً. وقد ينادى بها القريب الفطن توكيداً⁽⁵⁰⁰⁾، ومذهب سيبويه أن ما عدا الهمزة من حروف النداء فهو للبعيد . إلا أنه يجوز نداء القريب بما للبعيد على سبيل التوكيد⁽⁵⁰¹⁾. وقد صرح بذلك ابن هشام فقال : « حرفٌ موضوع لنداء البعيد حقيقة أو حكماً، وقد ينادى بها القريب توكيداً »⁽⁵⁰²⁾.

- ها :

⁴⁹⁷ الكتاب . 235 / 4 .

⁴⁹⁸ الكشف . 1 / 58 .

⁴⁹⁹ أساليب التوكيد في القرآن الكريم لعبد الرحمن المطردي . ص 247 .

⁵⁰⁰ الجنى الداني في حروف المعاني . ص 354 . والبرهان في علوم القرآن . 2 / 256 .

⁵⁰¹ الكتاب . 2 / 230 .

⁵⁰² مغني اللبيب . 2 / 429 .

والمعنى الذي دلت عليه (ها) هو التنبيه، ويكاد يكون هذا المعنى عند بعض النحاة مرادفًا للتوكيد، إذ نجد سيبويه يذكر أن الألف والهاء اللتين تلحقان (أي) للتوكيد، فكأنك كررت (يا) مرتين إذا قلت: "يا أيها"⁽⁵⁰³⁾. وهو المعنى الذي أورده لها ابن هشام ثالثًا فقال: «للتنبيه على أنه المقصود بالنداء»⁽⁵⁰⁴⁾. وليس من مغزى للتنبيه إلا التوكيد كما ذكره سيبويه.

﴿ هَاتَيْنِ هُنَّ نِسَاءٌ لَّيْسَ لَهُنَّ صُلْحٌ لِّمَا كَتَبَ اللَّهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالصُّلْحُ لَمَّا كُنَّ فِي الْوَدَعِ أَوْ لَمَّا كُنَّ فِي الْوَدَعِ أَوْ لَمَّا كُنَّ فِي الْوَدَعِ ﴾ [آل عمران 66]

﴿ هَاتَيْنِ هُنَّ نِسَاءٌ لَّيْسَ لَهُنَّ صُلْحٌ لِّمَا كَتَبَ اللَّهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَالصُّلْحُ لَمَّا كُنَّ فِي الْوَدَعِ أَوْ لَمَّا كُنَّ فِي الْوَدَعِ أَوْ لَمَّا كُنَّ فِي الْوَدَعِ ﴾ [النساء 109].

- من :

وهي التي يطلق عليها النحاة (من) الزائدة، ولها دالتان رئيسيتان، يمكن تلخيصهما كما يرى المرادي فيما يلي⁽⁵⁰⁵⁾:

- الأولى: أن يكون دخولها في الكلام كخروجها. وتسمى الزائدة لتوكيد الاستغراق. وهي الداخلة على الأسماء الموضوعه للعموم وهي كل نكرة محتصة بالنفي، نحو: "ما قام من أحد". فهي مزيدة هنا، مجرد التوكيد، لأن "ما قام من أحد" و"ما قام أحد" بيان في إفهام العموم، دون احتمال.

- الثانية: أن تكون زائدة لتفيد التنصيص على العموم. وتسمى الزائدة، لاستغراق الجنس، وهي الداخلة على نكرة لا تختص بالنفي، نحو: "ما في الدار من رجل". فهذه تفيد التنصيص على العموم، لأن "ما في الدار رجل" محتمل لنفي الجنس على سبيل العموم، ولنفي واحد من هذا الجنس دون ما فوق الواحد.

ومن مواضع⁽⁵⁰⁶⁾ (من) المؤكدة هذه المسند إليه في سياق النفي أو النهي أو الاستفهام بـ(هل)، وذلك في الجملة الفعلية وغير الفعلية، كما في قوله تعالى: ﴿ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا ﴾ [الأنعام 59]، وقوله: ﴿ مَا لَكُمْ مِنَ اللَّهِ غَيْرُهُ ﴾ [الأعراف 59]. وهناك من

⁵⁰³ الكتاب . 2 / 197 .

⁵⁰⁴ مغني اللبيب . 403/2 .

⁵⁰⁵ الجنى الداني في حروف المعاني ص 316-317

⁵⁰⁶ جامع الدروس العربية . 3 / 544 .

النحاة من لم يشترط أن تسبق بالنفي ونحوه مستدلاً بقوله تعالى : ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَبِيِّ
الْمُرْسَلِينَ ﴾ [الأنعام 34] (507).

كما تدخل على المفعول به أيضاً، في سياق النفي والإثبات كما في قوله تعالى : ﴿ إِلَّا
مَنْ أَرْتَضَىٰ مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا ﴾ [الجن 37]، وقوله أيضاً : ﴿ وَمَا
أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ [النساء 64]
- الباء :

وكثيراً ما تأتي هذه الباء التي يطلق عليها الباء الزائدة في سياق النفي، فترتبط حينئذٍ
بالمسند أو المسند إليه، المفعول به، كما تعد هذه الباء في النفي نظيرة اللام في الإثبات ، أي إذا
أردت أن تؤكد في سياق الإثبات تأتي باللام في المسند وإذا أردت أن تؤكد أكثر في سياق
النفي تأتي بهذه الباء في المسند .

- إن علياً مجتهد إن علياً مجتهد

- ليس علي مجتهداً ليس علي مجتهداً

كما أن الباء الزائدة قد تأتي مع ألفاظ التوكيد المعنوي وهذا الاستعمال جاء في القرآن
الكريم ، كقوله تعالى : ﴿ يَرَبِّضْنَ بِنَفْسِهِنَّ ﴾ [البقرة 228]، ولذلك تعد أكثر الحروف
زيادة في الكلام لسعة استعمالها، إذ تذكر كتب النحو زيادتها في خمسة مواضع، في النفي
والإثبات (508):

- في المسند إليه للفعل كفي : و قوله : ﴿ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴾ [النساء 6] وقوله : ﴿ وَكَفَىٰ بِجَهَنَّمَ
سَعِيرًا ﴾ [النساء 55]

- في المفعول به : ومن الأمثلة التي وردت في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى
الْتِهْلُكَةِ ﴾ [البقرة 195] قوله : ﴿ وَهَزَىٰ إِلَيْكَ جِجَعِ النَّخْلَةِ ﴾ [مريم 25]

- في المسند إليه في الجملة غير الفعلية : نحو قولهم : " بحسبك درهم" و " ناهيك بخالد"
وبعد (إذا) الفجائية، نحو : " خرجت فإذا بالأستاذ عند الباب".

- في الحال المنفية : نحو قول الشاعر:

(507) انظر : معاني القرآن للأخفش . ص 23 .

(508) جامع الدروس العربية . 3 / 545 - 546 .

فما رجعت بخائبة ركاب حكيم بن المسيب منتهاها

- في المسند بعد "ليس" و"ما" كثيرا : ومن أمثلة ارتباطها بالمسند قوله تعالى : ﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ ﴾ [الزمر 36] وقوله : ﴿ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ ﴾ [الأحقاف 34]
- ما :

ومن معانيها الوظيفية التي تنصرف إليها أن تأتي زائدة لمجرد التوكيد، وهي التي دخولها في الكلام كخروجها من جانب أصل الفائدة، وزيادتها بعد (إن) الشرطية و(إذا) كثيرة⁽⁵⁰⁹⁾.
ومن أمثلة ورودها في القرآن الكريم قوله تعالى :

- ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ [المؤمنون 40]
 - ﴿ فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَئِن لَّهُمْ ﴾ [آل عمران 159]
 - ﴿ وَإِنَّمَا تَخَافَتَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً فَانْبِذْ إِلَيْهِمْ عَلَى سَوَاءٍ ﴾ [الأنفال 58]
 - ﴿ وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا ﴾ [التوبة 124].
- بل :

حرف إضراب، فإن تلاها جملة كان معنى الإضراب إما الإبطال نحو: ﴿ وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء 26] أي بل هم عباد، ونحو ﴿ أَم يَقُولُونَ بِهِ جِنَّةٌ بَلْ جَاءَهُم بِالْحَقِّ ﴾ [المؤمنون 70] وإما الانتقال من غرض إلى آخر، وقد جاءت في القرآن الكريم أيضا كقوله تعالى: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّى وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا ﴾ [الأعلى 14 - 15 - 16] وقوله أيضا: ﴿ وَلَدَيْنَا مَكْتَبٌ بِطُورِ الْحَقِّ وَهُوَ لَا يَظْلُمُونَ بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِّنْ هَذَا ﴾ [المؤمنون 62 - 63] وهي في ذلك كله حرف ابتداء وإن تلاها مفرد فهي عاطفة، ثم إن تقدمها أمر أو إيجاب كـ "اضرب زيدا بل عمرا"، و"قام زيد بل عمرو" فإنها تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه؛ فلا يحكم عليه بشيء، وإثبات الحكم لما بعدها، وإن تقدمها نفي أو نهي فهي لتقرير ما قبلها على حالته، وجعل ضده لما بعده، نحو: "ما قام زيد بل عمرو"، و"لا يقيم زيد بل عمرو"، وهناك من أجاز أن تكون ناقلة معنى النفي والنهي إلى ما

⁵⁰⁹ (الجنى الداني في حروف المعاني . ص 333 .

بعدها ومن ثم يصح أن يقال: " ما زيدٌ قائماً بل قاعداً"، "وبل قاعداً" ويختلف المعنى⁽⁵¹⁰⁾.

3 / أدوات غير مختصة :

وهي أدوات لا يشترط أن يليها فعل أو اسم أو غيره من أقسام الكلم ، ولذلك قيل إنها غير مختصة فيليها الفعل أو الاسم أو غيره ، وعدم اختصاصها يجعلها أكثر حرية في الاستعمال وإن جمع بينها المعنى العام الأسلوبى والمتمثل في التوكيد .

– إنما :

رغم أن المشهور في كلام النحاة حول هذه الأداة أنها تشبه (إنّ) ذلك أن أصلها (إنّ) دخلت عليها (ما) فكفتها عن العمل، فإن ذلك يدفعه مجيء الأفعال بعدها، و(إنّ) لا تدخل على الأفعال كما أن فكرة الكف عن العمل لا جدوى منها كون (إن) ما كان لها أن تعمل في الفعل على حسب قولهم . والتحديد الدقيق للمعنى الوظيفي لهذه الأداة هي أنها أداة قصر كما جاء في عبارة البلاغيين، تقصر الصفة على الموصوف أو المسند على المسند إليه .

هذا، ويرى الإمام عبد القاهر أن موضوع (إنما) على أن تكون الخبر لا يجمله المخاطب ولا يدفع صحته، أو لخبر يتزل هذه المتزلة ، ومعنى هذا أنك لا تقول لأحد : إنما هو أخوك ، وإنما هو صاحبك القديم ، إلا لمن لا يجهل ذلك و لا يدفع صحته ويُقرّ به ، لأنك بهذا الكلام تُنبهه للذي يجب عليه من حق الأخ وحرمة الصاحب ، ومنه في التزييل قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يَسْتَجِيبُ الَّذِينَ يَسْمَعُونَ ﴾ [الأنعام 36] وقوله: ﴿ إِنَّمَا نُنذِرُ مَنْ اتَّبَعَ الذِّكْرَ وَخَشِيَ الرَّحْمَنَ بِالْغَيْبِ ﴾ [يس 11] ، ذلك أنه من المعلوم أنه لا تكون استجابة إلا من يسمع ويعقل ما يقال له وما يُدعى إليه، وأن من لم يسمع ولم يعقل لم يستجب . وكذلك معلوم أن الإنذار لا يكون إنذارا ولا يكون له تأثير إلا إذا كان مع من يؤمن بالله ويخشاه ويصدق بالبعث والساعة ، والكافر الجاهل يستوي معه الإنذار وتركه⁽⁵¹¹⁾ .

– ما و إلا :

إن خصوصية استخدام هاتين الأداتين تكمن في استخدامهما مجتمعين للدلالة على معنى التوكيد، في حين أن لكل منهما معنى وظيفيا مستقلا، وقد سمي البلاغيون صورتهمما الوظيفية

⁵¹⁰ مغني اللبيب عن كتب الأعراب . 1 / 130 – 131 .

⁵¹¹ (دلائل الإعجاز . ص 254 – 255 .

بأسلوب الحصر، ويؤدى هذا الأسلوب بكل أداة هي للنفي أو تتضمنه بعدها (إلا) كـ(هل، لا ، ليس) .

وموضوع "ما وإلا" كما يرى عبد القاهر أيضا أنهما لا يكونان إلا لخبر ينكره المخاطب ويشك فيه، فإذا قلت: "ما هو إلا مصيب"، أو "ما هو إلا مخطئ"، فإنك لا تقوله إلا لمن يدفع صحة ذلك ويرى أن الأمر على غير ما قلته، وكذلك إذا رأيت إنسانا من بعيد وقلت: "ما هو إلا زيد"، لم تقله إلا و صاحبك يتوهم أنه ليس بزيد وأنه إنسان آخر، ويجتهد في إنكار كونه زيدا (512).

ورغم أن هاتين الصورتين للحصر تكادان تتقاربان معنويا إلا أن الفرق بينهما دقيق يمكن أن يتجلى من خلال خصوصية استخدام كل منها في تركيب ما دون الأخرى، كما يمكن أن نرصد في هذا السياق ما أورده عبد القاهر الجرجاني من تفريق بينهما، إذ يرى أن (إنما) تفيد إيجاب الفعل لشيء ونفيه عن غيره، فإذا قلت: "إنما جاءني زيد"، كان المعنى أنك أردت أن تنفي أن يكون الجائي غير زيد، وبذلك يكون الكلام معها شبيها بمعنى قولك: "جاءني زيد لا عمرو"، إلا أن الفرق بينهما أنك تعقل مع (إنما) إيجاب الفعل للشيء ونفيه عن غيره دفعة واحدة، وليس كذلك الحكم في العطف بـ(لا)، لأن الكلام معها بمتزلة جملتين. ثم إن (إنما) تجعل الأمر ظاهرا في كون الجائي زيد، ولا يكون هذا الظهور إذا كان الكلام بـ(لا)، أما عن (ما وإلا) فيذكر الإمام عبد القاهر دائما أن الكلام معهما يحتمل أمرين: أحدهما، أن تريد اختصاص زيد بالجيء و أن تنفيه عن غيره، وأن يكون هذا الكلام كلاما تقوله لا لأن المخاطب في حاجة إلى أن يعلم أن زيدا قد جاءك، ولكن لأن به حاجة إلى أن يعلم أنه لم يجمع إليك غيره. وثانيهما، أن تريد المعنى الذي ذكر في (إنما)، فيكون كلاما تقوله ليعلم المخاطب أن الجائي زيد لا غيره (513).

– أن :

⁵¹² (دلائل الإعجاز . ص 256 .

⁵¹³ (نفس المصدر . ص 260 .

وتكون توكيداً كما في قولنا: "لما أن فعل" (514)، وتسمى المخففة من الثقيلة ويقول النحاة إنها ناصبة للاسم ورافعة للخبر كأصلها (515) ويعنون بذلك (إنّ) رغم أن اسمها منوي كما جاءت عبارتهم ولم يظهر إلا في ضرورة الشعر، ومعنى ذلك أن قضية التقدير متعلقة بأمر مقدر وليس على وجه الاستعمال الحقيقي كما هو الشأن مع (إنّ) مما يعني أن قضية اختصاصها مختلفة عنها لأن هذه يليها الفعل مقوله تعالى: ﴿وَأَخِرُّ دَعْوَتَهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس 10] مما يعني اختلافها تركيبياً وإن قدر لها النحاة عملاً لم تعمله لعدم ذكر اسمها إلا كما قالوا بأنه منوي .

– إنّ:

و تفيد نفي الحكم نفيًا فيه تأكيد (516)، لأنها تدخل على جملة ذات مضمون متحقق أو في حكم المتحقق، والتحقق هو بالنسبة للقائل لا بالنسبة للواقع والحقيقة وحدها (517)، ومنها التي تسمى بالمخففة من الثقيلة ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾ [البقرة 143] (518).

– لا النافية للجنس :

فإن قلت : فلم عملت عمل (إن) ؟ قلت: لمشابقتها لها، في التوكيد . فإن (لا) لتوكيد النفي و(إنّ) لتوكيد الإثبات (519).

هذا، وقد كثر حذف هذه الأدوات رغم تعارض التوكيد مع الحذف ، ذلك أن سبب حذف هذه الحروف كما يقول ابن جني لقوة المعرفة بالموضع؛ ألا ترى إلى قول امرئ القيس (520) :

فقلت : بيمين الله أبرح قاعدا

(514) الكتاب . 4 / 222 .

(515) الجنى الداى . ص 217 .

(516) أحمد مختار البرزة ، أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم دراسة تحليلية لنموذجين (الاشتغال بطبيعته وإعرابه –

التوكيد بـ (إنّ) النافية) . مؤسسة علوم القرآن . دمشق ، بيروت . ط 1 . 1985 . ص 100 .

(517) أساليب التوكيد في القرآن الكريم للمطردي . ص 101 .

(518) الجنى الداى . ص 108 .

(519) نفس المصدر . ص 292 .

(520) امرؤ القيس، الديوان . ت: عبد الرحمن المصطاوي . دار المعرفة. بيروت، لبنان . ط 2 . 2004 . ص 137 .

وعجزه : ولو قطعوا جسمي لديك وأوصالي .

لأنه لو أراد الواجب لما جاز؛ لأن أبرح هذه لا تستعمل في الواجب، فلا بد من أن يكون أراد : "لا أبرح". ويكفي من هذا قولهم : "رب إشارة أبلغ من عبارة". وأما زيادتها فلإرادة التوكيد بها. وذلك أنه قد سبق أن الغرض في استعمالها إنما هو الإيجاز والاختصار، والاكتفاء من الأفعال وفعاليتها، فإذا زيد ما هذه سبيله فهو تناه في التوكيد به. وذلك كابتدالك في ضيافة ضيفك أعز ما تقدر عليه، وتصونه من أسبابك، فذاك غاية إكرامك له وتناهيك في الحفل به (521).

– أن الزائدة :

وهي من أحرف الزيادة كما يقول النحاة ، وإن مجرد هذه التسمية يؤصل دلالة التوكيد فيها كونه يعد الفائدة التي تجنى من إيرادها في الكلام ، وقد ذهب الأخفش إلى أنها قد تنصب الفعل، وهي زائدة، واستدل بالسمع والقياس. أما السماع فقوله تعالى : ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ﴾ [البقرة 246] ، وقوله أيضا : ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا ﴾ [الحديد 10] ، وأن في الآيتين زائدة، كقوله : ﴿ وَمَا لَنَا أَلَّا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾ [المائدة 84] (522).

– ألا :

المشهور في إعراب هذه الأداة أنها حرف استفتاح، وهذا بيان لموضعها في الكلام وليس بيانا لمعناها الذي يشرحه النحاة عند التعرض لدراستها، وتدخل على الجملة الفعلية نحو: ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود 8]، وغير الفعلية نحو قوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّكَ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ [يونس 62] وتفسر معنويا على أنها لاستفتاح الكلام وتنبيه المخاطب، وعلامتها صحة الكلام بدونها، وقيل: "معناها حقاً" (523).

– إما :

وهي أداة مركبة من (إن) الشرطية و(ما) الزائدة للتوكيد نحو قوله تعالى : ﴿ فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ [البقرة 38] (524). وقد فاسها ابن حنبل على (لا) والباء و(من) وغير ذلك من الحروف التي يؤتى بها للتأكيد، وذكر أنه لا ينكر

⁵²¹ الخصائص . 2 / 284 .

⁵²² الجني الداني في حروف المعاني . ص 222 - 223 .

⁵²³ نفس المصدر . ص 381 .

⁵²⁴ الدر المصون . 1 / 198 .

اجتماع حرفين للتوكيد لجملة الكلام، وذلك أنهم قد وكدوا بأكثر من الحرف الواحد، وذلك قولهم: "لتقومن ولتقعدن"، فاللام والنون جميعاً للتوكيد، وكذلك قول الله - جل وعز - ﴿ : فَأَمَّا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ [مریم: 26] فـ(ما) والنون جميعاً مؤكدتان⁽⁵²⁵⁾.

و قد كثر مجيئها على هذا النحو في القرآن : ﴿ وَإِنَّمَا يَزْعَمُكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ ﴾ [الأعراف 200] ﴿ فَأَمَّا نَدَّهَبَنَّ بِكَ ﴾ [الزخرف 41] و زیدت (ما) هنا للتأكيد ليصح دخول النون للتوكيد في الفعل، ولو سقطت يعني ما لم تدخل النون، فما تؤكد أول الكلام والنون تؤكد آخره ، وهي بمثابة لام القسم التي تجيء لجيء النون⁽⁵²⁶⁾ . وهذا الذي ذهبنا إليه من أن النون لازمة لفعل الشرط إذا وصلت إن بما ، هو مذهب المبرد والزجاج ، زعما أنها تلزم تشبيهاً بما زیدت للتأكيد في لام اليمين نحو : " والله لأخرجن " . وزعموا أن حذف النون إذا زیدت ما بعد إن ضرورة . وذهب سيبويه والفراسي وجماعة من المتقدمين إلى أن ذلك لا يختص بالضرورة ، وأنه يجوز في الكلام إثباتها وحذفها ، وإن كان الإثبات أحسن⁽⁵²⁷⁾.

- الواو :

هذه الواو لتأكيد لصوق الخبر بالاسم كالواو التي لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف⁽⁵²⁸⁾ في قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامَتُهُمْ كَذَّبْتُمْ ﴾ [الكهف 22] ، وقد برر بعض النحاة مجيء الجملة الواقعة صفة مقترنة بالواو في مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَهَلَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾ [الحجر 4] بحصول الفصل بين الموصوف وصفته - التي هي جملة - بـ(إلا)، فحصل للصفة انفصال من الموصوف بوجهين : بكونها جملة، وبـ(إلا)، فجيء بالواو رابطة، ممثلين لذلك بنحو قولهم في خبر (ليس) و(ما) : " ليس أحد إلا وهو خير منك" ، و" ما رجل إلا وأنت خير منه" ، وكذلك في قولك : " ما كان أحد إلا وأنت خير منه" ⁽⁵²⁹⁾ ، وذلك لأن الخبر صفة في المعنى، فكما جاز دخول الواو على الخبر جاز دخولها على الصفة . وقال الرضي في سياق حديثه عن واو الحال : « قد تصدر الصفة والخبر بالواو إذا

⁵²⁵ الخصائص . 3 / 109 .

⁵²⁶ المحرر الوجيز . 1 / 131 .

⁵²⁷ تفسير البحر المحيط . 1 / 167 - 168 .

⁵²⁸ الكليات . ص 418 .

⁵²⁹ شرح الكافية 1 / 235 .

حصل لهما أدنى انفصال، وذلك بوقوعهما بعد (إلا)، نحو: "ما حسبك إلا وأنت بخيل"، و"ما جاعني رجل إلا وهو فقير" (530).

ودلالة هذه الواو على التوكيد هي من الآراء التي اشتهر بها الزمخشري وقد تبعه في ذلك بعض العلماء، فهذا السمين الحلبي يبرر ما ذهب إليه بقوله في الآية السابقة: «قولُ الزمخشري قوياً من حيث القياس، فإنَّ الصَّفةَ كالحال في المعنى، وإن كان بينهما فرقٌ من بعض الوجوه، فكما أن الواو تدخل على الجملة الواقعة حالاً كذلك تدخلُ عليها واقعةً صفةً» (531)، وكذلك فعل العكبري بقوله - في إعراب قول الله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة 216]: «﴿وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ جملة في موضع نصب، فيجوز أن يكون صفةً لشيء، وساغ دخول الواو لما كانت صورة الجملة هنا كصورتها إذا كانت حالاً» (532). ومن المواضع التي تدل فيها الواو على التوكيد أيضاً أنها إذا دخلت على الشرط بعد تقدم الجواب، إذ يراد به تأكيد الوقوع بالكلام الأول (533).

- التوكيد بزيادة الضمير :

إن ما يسمى بضمير الفصل يعد في حقيقة الأمر شكلاً من أشكال الزيادة، ذلك لأن مجيئه إنما يكون بعد تمام الفائدة المرجوة من المسند والمسند إليه؛ فيؤتى به لتحقيق تلك النسبة الكلامية بينهما. وهو المعنى الذي فسّر به النحاة معنى هذا الضمير بقولهم إنه يفيد التوكيد والتخصيص.

ونورد في هذا الصدد مقارنة ذكرها أبو حيان تكشف لنا عن إفادة التوكيد والتخصيص بضمير الفصل ذكرها بين قولك: "زيد المنطلق"، و"زيد هو المنطلق"، وذلك أنك إذا قلت: "زيد المنطلق"، فالمخاطب يعرف وجود ذات صدر منها انطلاقاً، ويعرف زيداً ويجهل نسبة الانطلاق إليه، وأنت تعرف كل ذلك فتقول له: "زيد المنطلق"، فتفيدة معرفة النسبة التي كان يجهلها، ودخول (هو) إذا قلت: "زيد هو المنطلق"، يفيد تأكيد النسبة، وإنما

⁵³⁰ نفس المصدر . 211/1 .

⁵³¹ الدرّ المصون . 288/4 .

⁵³² التبيان في إعراب القرآن . 141/1 .

⁵³³ الكليات . ص 922 . وانظر : معاني النحو . 195 /3 .

تؤكد النسبة عند توهم أن المخاطب يشكّ فيها أو يناع أو يتوهم الشركة⁽⁵³⁴⁾، وهذا المعنى الأخير هو التخصيص .

- ﴿ أَسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ [البقرة 35]

- ﴿ ذَلِكَ يَأْتِي اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ ﴾ [الحج 62] يجوز أن يكون هو توكيدا وفصلا⁽⁵³⁵⁾ .

- التوكيد بالصيغة :

من الأصول المشهورة في الدراسات البلاغية أن " زيادة المبني تدل على زيادة المعنى " وقد ترتب على ذلك في حدود الأفراد أن نفهم من تضعيف عين الثلاثي أو زيادة همزة في أوله أو زيادة تاء الافتعال عليه أو نحو ذلك إضافة معنى جديد إلى مفهوم الحدث المجرد ففي التضعيف توكيد كما في زيادة الهمزة تعدية وفي التاء الاتخاذ أو المطاوعة أو التأكيد أو غير ذلك من معاني صيغة الافتعال⁽⁵³⁶⁾، ولذلك نجد ابن الأثير يعقد بابا يسميه (في قوة اللفظ لقوة المعنى) يذكر فيه أمثلة من القرآن الكريم ومن الشعر دلت فيها الصيغة على معنى المبالغة في الشيء وقوة المعنى، مما له صلة بتأكيد الصفة نفيًا أو إثباتًا، نحو قوله تعالى : ﴿ فَآخِذْهُمْ أَخَذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ [القمر 43] ... فيرى أن هذا الباب بجملته لا يقصد به إلا المبالغة في إيراد المعاني⁽⁵³⁷⁾.

وهذا التفسير الوظيفي لزيادة حروف الكلمة الواحدة لتأدية معنى زائد فيها هو ما شرحه باستفاضة الزركشي عند تعرضه للزيادة في بنية الكلمة، وذلك بقوله : « واعلم أن اللفظ إذا كان على وزن من الأوزان ثم نقل إلى وزن آخر أعلى منه، فلا بد أن يتضمن من المعنى أكثر مما تضمنه أولا لأن الألفاظ أدلة على المعاني فإذا زيدت في الألفاظ وجب زيادة المعاني ضرورة ومنه قوله تعالى : ﴿ فَآخِذْهُمْ أَخَذَ عَزِيزٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ هذه فهو أبلغ من قادر لدلالته على أنه قادر متمكن القدرة لا يرد شيء عن اقتضاء قدرته، ويسمى هذا قوة اللفظ لقوة المعنى «⁽⁵³⁸⁾، وفي نفس السياق يتحدث الرضي عن دلالة التوكيد في حروف الزيادة كالمهمزة مثلا إذ لا بد فيها من دلالة زائدة وذلك في نحو " أقالني " تتمثل في التأكيد والمبالغة، والأغلب في هذه

⁵³⁴ (تفسير البحر المحيط . 1 / 44 .

⁵³⁵ (التبيان في إعراب القرآن . 2 / 230 .

⁵³⁶ (تمام حسان ، البيان في روائع القرآن . عالم الكتب . 3 . القاهرة . ط 2 . 2000 . 2 / 131 .

⁵³⁷ (المثل السائر . 2 / 56 .

⁵³⁸ (البرهان في علوم القرآن . 3 / 25 .

الأبواب أن لا تنحصر الزيادة في معنى، بل تجئ لمعان على البدل، كالمهزمة في أفعل تفيد النقل، والتعريض، وصيرورة الشيء ذا كذا، وكذا فعل وغيره (539).

1- صيغة فَعَال :

إن صيغة صفة الفاعل من الفعل (فعل) هي (فاعل)، وتعني الموصوف بالحدث في معناها الصرفي، فإذا قصد المبالغة في الاتصاف بالحدث جيء بصيغة (فعال)، وقد يقصد بها أيضا مزاولة الشيء مرة بعد مرة وهو أيضا شكل من أشكال المبالغة، وقد جاء في شرح شافية ابن الحاجب أن اسم الفاعل نحو (غافر)، وبناء المبالغة فيه نحو (غفار)، بمعنى ذى كذا، إلا أن فعلا لما كان في الأصل لمبالغة الفاعل، ففعال الذي بمعنى ذى كذا لا يجيء إلا في صاحب شيء يزاول ذلك الشيء ويعالجه ويلازمه بوجه من الوجوه، إما من جهة البيع كالبقال، أو من جهة القيام بحاله كالجمال والبغال (540).

وقد جاءت هذه الصيغة في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لِشَيْءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَٰلِكَ غَدًا﴾ [الكهف 23]، فإن أريد اتصاف صاحب الحدث بالحدث أكثر لكثرة مزاولته للفعل أو التصاقه به جيء بصيغة (فعال) وقد استخدمت في القرآن أيضا كما في قوله عز وجل: ﴿إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [هود 107].

- ﴿وَقَالَ الْكٰفِرُونَ هٰذَا سِحْرٌ كٰذٰبٌ﴾ [ص 4]

كما هو معلوم فإن صيغة صفة الفاعل من الفعل (كذب) هي كاذب، وتدل على اتصاف صاحب الحدث بالكذب، والانتقال إلى صيغة فعال منها يعني انتقال الدلالة في هذا اللفظ من مجرد الاتصاف بالكذب إلى التكثير والمبالغة في هذه الصفة .

- ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كٰذِبٌ كَفَّارٌ﴾ [الزمر 13]

- ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَامٍ لِّلْعٰبِدِ﴾ [آل عمران 182]

- ﴿وَأَمْرٌ أَهْلَكَ بِالصَّلٰوةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا تَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعٰقِبَةُ لِلتَّقْوٰى﴾ [طه 132]

- ﴿الْقِيٰمٰى فِيْ جَهَنَّمَ كُلٌّ كَفَّارٍ عٰنِدٍ مِّنَ الْخَيْرِ مَعْتَدٍ مُّبِىٔ﴾ [ق 24 - 25]

- ﴿وَلَا تَطْعَمْ كُلٌّ حَلٰلٍ مِّمَّهِنٍ هَمَازٍ مَّشَامٍ بِنَمِيْمٍ مِّنَ الْخَيْرِ مَعْتَدٍ اٰثِمٍ﴾ [القلم 10-11-12]

⁵³⁹ رضي الدين الإستراباذي، شرح شافية ابن الحاجب . ت: محمد محيي الدين عبد الحميد وآخرون . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت، لبنان . دون ط . 1 / 83 .

⁵⁴⁰ نفس المصدر . 2 / 85 .

- ﴿يَأْتُوكَ بِكُلِّ سَحَابٍ عَلِيمٍ﴾ [الشعراء 37]

2- صيغة افتعل :

- ﴿رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ﴾ [مريم 65]

صيغة الأمر من الصبر في : " اصبر " ولكنه في هذه الآية استخدم صيغة الأمر : " افتعل " للدلالة على قوة في الاتصاف بالصبر، إذ إن " اصطبر " أبلغ من الأمر بالصبر من أصبر⁽⁵⁴¹⁾.

- ﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مريم 4]

- ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة 286] قبل لأنه لما كانت السيئة ثقيلة وفيها تكلف زيد في لفظ فعلها⁽⁵⁴²⁾.

3- صيغة فعنعل :

وتدرج هذه الصيغة في كتب الصرف ضمن صيغ التكرير، إذ إن تكرير المعنى في باب (صمحمح) إنما هو للعين وإن كانت اللام فيه أقوى من الزائد في باب "افعوعل" و"فعوعل" و"فيععل"، و"فعنعل"، لأن اللام بالعين أشبه من الزائد بها. ولهذا أيضاً ضاعفوها كما ضاعفوا العين للمبالغة؛ نحو "عتل"؛ إلا أن العين أقعد في ذلك من اللام؛ ألا ترى إن الفعل الذي هو موضع للمعاني لا يضعف ولا يؤكد تكريره إلا بالعين. فأما "اقعنسس" و"اسحنكك" فليس الغرض فيه التوكيد والتكرير؛ لأن ذا إنما ضعف للإلحاق، فهذه طريق صناعية، وباب تكرير العين هو طريق معنوية؛ ألا ترى أنهم لما اعتمروا إفادة المعنى توفروا عليه، وتحاموا طريق الصنعة والإلحاق فيه، فقالوا: "قطّع" و"كسّر" تقطيعاً وتكسيراً⁽⁵⁴³⁾.

وقوله تعالى ﴿فَكُبْكَبُوا فِيهَا﴾ [الشعراء 94] ولم يقل وكبوا قال الزمخشري روى والكبكة تكرير الكب جعل التكرير في اللفظ دليلاً على التكرير في المعنى كأنه إذا ألقى في جهنم ينكب ولم كبة مرة بعد أخرى حتى يستقر في قعرها اللهم أجرنا منها خير مستجار⁽⁵⁴⁴⁾

4- صيغتا المضارع والماضي :

ذكرنا سابقاً أن ابن جني يجعل التوكيد ضرباً من الاحتياط، ويقدم في هذا الباب أشكالاً متعددة للتوكيد غير الصناعي، ومنه قولهم: " لم يقيم زيد ". جاءوا فيه بلفظ المضارع وإن

⁵⁴¹ البرهان في علوم القرآن . 25 / 3 .

⁵⁴² نفس المصدر . 25 / 3 .

⁵⁴³ الخصائص . 156 / 2 .

⁵⁴⁴ البرهان في علوم القرآن . 25 / 3 .

كان معناه الماضي، وذلك أن المضارع أسبق رتبة في النفس من الماضي؛ ألا ترى أن أول أحوال الحوادث أن تكون معدومة، ثم توجد فيما بعد، فإذا نفى المضارع الذي هو الأصل فما ظنك بالماضي الذي هو الفرع، وكذلك قولهم: "إن قمت قمت"؛ فيجيء بلفظ الماضي والمعنى معنى المضارع. وذلك أنه أراد الاحتياط للمعنى، فجاء بمعنى المضارع المشكوك في وقوعه بلفظ الماضي المقطوع بكونه، حتى كأن هذا قد وقع واستقر، لا أنه متوقع مترقب. (545)

- التوكيد بالجملة :

تأخذ بعض الجمل في اللغة العربية وظائف يمكن أن تؤدي بالمفرد وهي التي سماها النحاة بالجمل التي لها محل من الإعراب، كما يمكن أن تأخذ وظائف خاصة لا يمكن أن تؤد إلا بالجمل وهي التي سماها النحاة الجمل التي لا مل لها من الإعراب. منها الجملة الاستثنائية والجملة الاعتراضية .

- الجملة الاستثنائية :

- ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة 134]
قوله : ﴿ وَلَا تُسْأَلُونَ ﴾ هذه الجملة استثنائية ليس إلا، ومعناها التوكيد لما قبلها، لأنه لما تقدم أن أحدا لا ينفعه كسب أحد بل هو محتص به، إن خيرا وإن شرا، فلذلك لا يسأل أحد عن غيره، وذلك أن اليهود افتخروا بأسلافهم فأخبروا بذلك (546) .

- الجملة الاعتراضية :

يتعلق هذا النوع من الجمل بالسياق الذي يرد فيه كما يتعلق بقصد المتكلم ، فليست كل جملة اعتراضية جملة مؤكدة، يقول ابن قيم الجوزية عند تعرضه لأغراض الجملة الاعتراضية: « وفوائد الاعتراض تختلف بحسب قصد المتكلم وسياق الكلام من قصد الاعتناء و التقرير والتوكيد وتعظيم المقسم عنه والمخبر عنه ورفع توهم خلاف المراد والجواب عن سؤال مقدر إلى غير ذلك » (547) .

لقد جاء في القرآن، وفصيح الشعر، ومنتور الكلام. وهو جار عند العرب مجرى التأكيد، فلذلك لا يشنع عليهم، ولا يستنكر عندهم، أن يعترض به بين الفعل وفاعله، والمبتدأ وخبره، وغير ذلك مما لا يجوز الفصل فيه بغيره، إلا شاذاً أو متأولاً. قال الله سبحانه وتعالى :

(545) الخصائص . 3 / 105 .

(546) تفسير اللباب لابن عادل . 2 / 129 .

(547) ابن قيم الجوزية ، التبيان في أقسام القرآن ، دار الفكر للطباعة والنشر . دون ط . ص 139 .

﴿ فَلَا أَقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ ﴾ [الواقعة 75 - 76] فهذا فيه اعتراضان: أحدهما قوله " وإنه لقسم لو تعلمون عظيم " لأنه اعترض به بين القسم الذي هو قوله " فلا أقسم بمواقع النجوم " وبين جوابه الذي هو قوله " إنه لقرآن كريم " وفي نفس هذا الاعتراض اعتراض آخر، بين الموصوف الذي هو " قسم " وبين صفته التي هي " عظيم " وهو قوله " لو تعلمون " . فذاتك اعتراضان كما ترى. ولو جاء الكلام غير معترض فيه لوجب أن يكون: فلا أقسم بمواقع النجوم، إنه لقرآن كريم، وإنه لقسم " عظيم لو تعلمون " (548).

- ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهَنَا عَلَى وَهْنٍ وَفِصْلَهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي ﴾ [لقمان 14] فاعترض بذكر شأن حملة ووضع بين الوصية والموصى به، توكيدا لأمر الوصية بالوالدة التي هذا شأنها وتذكيرا لولدها بحققها وما قاسته من حملة ووضع مما لم يتكلفه الأب (549).

- جملة القسم :

يعد القسم من أشهر أنواع التوكيد بالجملة في اللغة العربية، الأمر الذي جعل الدارسين قديما وحديثا يولونه عناية كبيرة لخصوصية التوكيد به، إذ إن القسم أعلى درجات التوكيد وقد زخر القرآن الكريم به وتعددت أشكاله وصور تأديته لمعناه، والقسم جملة فعلية أو غير فعلية تؤكد بما جملة موجبة أو منفية نحو قولك: بالله، وأقسمت، وآليت، وعلم الله، ويعلم الله، ولعمرك، ولعمر أبيك، ولعمر الله، ويمين الله، وأيمن الله، وأيم الله، وأمانة الله، وعلي عهد الله لأفعلن أو لا أفعلن. ومن شأن الجملتين أن تتزلا متزلة جملة واحدة كجملي الشرط والجزاء، ويجوز حذف الثانية ها هنا عند الدلالة جواز ذلك ثمة (550).

والقسم تناوله القدماء والمحدثون بمعناه الواسع فقد شمل كل ما يدل على معناه العام منها اليمين؟ ومما يدل على أن أصل اليمين إشهاد الله، قوله تعالى: ﴿ وَيُشْهِدُ اللَّهُ عَلَىٰ مَا فِي قَلْبِهِ ﴾ [البقرة 204] وقول العرب: " يعلم الله " في مقام الحلف المغلظ، ولأجله كانت

548 (الخصائص . 1 / 335 .

549 (التبيان في أقسام القرآن . ص 140 .

550 (المفصل في علم العربية . ص 344 .

الباء هي أصل حروف القسم لدلالاتها على الملايسة في أصل معانيها ، وكانت الواو والتاء لاحقتين بما في القسم الإنشائي دون الاستعطائي (551).

ولعل تركيب هذا النوع من الجمل هو الذي جعل الباحثين يحملونه معاني زائدة على مجرد التوكيد، وذلك بالنظر إلى تنوع ما يقسم به ليتناسب مع المقسم عليه، فلو تتبعنا ما ورد من أشكال للقسم في القرآن الكريم لوجدنا أن فيها القسم الصادر من الله عز وجل، والقسم الصادر على لسان العباد مما يشعرونا بتنوع المقصود بين النوعين هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن قسم الله لا يقف عند حدود الألفاظ المعروفة للقسم "بالله والله وربي ... " وإنما يقسم بمخلوقاته: " الضحى، الشمس، التين ، القمر، النجم ... " مما يجعل هذا النوع من التوكيد مجالا خصبا للبحث في الفروق الدلالية بين هذه الأنواع والسياقات التي خصت بها في القرآن الكريم .

- أنواع القسم :

أ - ظاهر أو صريح : وهو الذي يستدل عليه بأحد حروف القسم أو بفعل القسم أو بهما معا، وذلك كما في قوله تعالى : ﴿ وَالسَّمَاءِ ذَاتِ الْحُبُكِ إِنَّكُمْ لَفِي قَوْلٍ مُّخْتَلِفٍ ﴾ [الذاريات 7 - 8] وقوله : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِن جَاءَهُمْ آيَةٌ لَّيُؤْمِنُنَّ بِهَا ﴾ [الأنعام 109] (552).

ب - مضمّر أو غير صريح : إن المحذوف يكون في حكم المذكور من ناحية الدلالة إذا كان هناك دليل عليه، والدليل عموما إما أن يكون لفظيا، وإما أن يكون معنويا (553).

- الدليل اللفظي : وهو القسم الذي دلت عليه اللام، هو ما يفهم من كلام سيبويه في قوله : « وسألته عن قوله: " لتفعلن " إذا جاءت مبتدأة ليس قبلها ما يحلف به، فقال : إنما جاءت على نية اليمين، وإن لم يتكلم بالحلوف به » (554) نحو قوله تعالى : ﴿ لَتُبْلَوُنَّ فِي أَمْوَالِكُمْ

﴿ [آل عمران 186]

-الدليل المعنوي : كقوله تعالى : ﴿ وَإِنْ مِنْكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ [مريم 71]

أحرف القسم وألفاظه :

⁵⁵¹ (التحرير والتنوير . 3 / 267 .

⁵⁵² (معاني النحو . 4 / 137 .

⁵⁵³ (الكليات . ص 726 . و معاني النحو . 4 / 137 - 138 .

⁵⁵⁴ (الكتاب . 3 / 106 .

للقسم عدة حروف وألفاظ مشهورة في الاستعمال جمعها النحاة قديماً، يمكن أن نطلق عليها مصطلح أدوات القسم سواء أكانت حروفاً أم أسماء أم أفعالاً لكونها تشترك في تأديتها لمعنى القسم في الجمل ومن ثم تكون قرينة لفظية على هذا الباب .

فحروف القسم هي : الواو، الباء، التاء، اللام ، أما ألفاظه: فهي لعمرك، أيمن الله، عمرك الله، فعدك الله (555).

هذا، ولشدة ارتباط وظيفة التوكيد بالقسم سميت بعض التراكيب في اللغة العربية قسماً لكونها تؤدي معنى التوكيد، بل وألحقت بنماذج القسم في القرآن الكريم رغم خلوها من حروفه أو ألفاظه التي ذكرناها سابقاً، من ذلك قوله تعالى : ﴿ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ [الحشر 11] يقول العكبري : « لما جاء توكيداً للجزاء سمي قسماً » (556).

ولعل أكثر ما يفيد القسم التوكيد، وذلك باعتبار الاستعمال وهو ما جعل العلماء يفرقون بين داليتين أساسيتين في القسم وذلك باعتبار أسلوب الجواب ، فإذا كان خبرياً فالقسم لتوكيد مضمون الجملة وإن كان طلبياً فهو للاستعطاف (557).

وقد ناقش كثير من العلماء منذ سيبويه دلالة الاستعطاف على القسم والتوكيد ، كأنما يأبون ربط القسم بشيء غير التوكيد. فلا يجوز مثلاً في القسم الذي هو استعطاف في الحقيقة: " تالله هل قمت"، لأنه ليس بمقسم. ومقتضاه إن القسم قسماً قسم يقصد به توكيد، وقسم يقصد به الاستعطاف والسؤال. وفي تسمية ما يقصد به الاستعطاف قسماً نظراً، وكيف يتصور قسم دون جواب لا ملفوظ به ولا مقدر. ولهذا سأل سيبويه بأن أقسمت يقتضي جواباً، ولما فعلت ليس بجواب، فكيف جاز؟ وأجابه الخليل بأنهم شبهوه بنشدتك الله، إذ كان فيه معنى الطلب. فأفاد أن القسم ليس بمراد في المشبه، كما أن ذلك غير مراد في المشبه به (558). ومنه فدلالة هذا التركيب اللغوي على التوكيد تتوقف على الأسلوب المستعمل في جوابه .

– التوكيد بالتكرار :

(555) معاني النحو . 4 / 138 و ما بعدها .

(556) الكليات . ص 726 .

(557) أسلوب التوكيد في القرآن الكريم . ص 13 - 14 .

(558) خزائن الأدب . 3 / 463 .

إن التكرار يعد زيادة أيضا ولكنها زيادة من نوع خاص إذ تعتمد على زيادة التلغظ بنفس العنصر اللغوي السابق سواء أكان أداة أم اسما أم وصفا... إلخ ، كما قد يكون جملة أو شبه جملة ويعتمد فيه على العنصر المراد تأكيده والتركييز عليه.

أ- تكرر الكلمة :

أ-1- تكرر الأداة : ﴿ فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ [هود 108]

- ﴿ هَاتَمْتُمْ هَؤُلَاءِ تُدْعَوْنَ لِتُنْفِقُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَمِنْكُمْ مَنْ يَبْخُلُ ﴾ [محمد 38] و (ها) الداخلة على الضمير هي التي كانت مع اسم الإشارة، وفصل بينهما بالضمير⁽⁵⁵⁹⁾. قال : « وفصلها من المحرد بأنا وأخواته كثير، وبغيرها قليل، وقد تعاد بعد الفصل توكيدا . يعني في نحو: "ها أنتم هؤلاء"»⁽⁵⁶⁰⁾.

أ-2- تكرر الفعل: ﴿ فَهَلْ الْكَافِرِينَ أَمَّهُمْ رُؤُوسًا ﴾ [الطارق 17]

أ-3- تكرر الوصف : ﴿ وَالسَّيِّئُونَ السَّيِّئُونَ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ [الواقعة 10-11]

أ-4- تكرر الضمير : بنوعيه الضمير المنفصل نحو " أنت أنت ناجح " و ما يسمى بضمير

الفصل كقوله تعالى : ﴿ ذَلِكَ بَانَ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ ﴾ [الحج 6] ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا

عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ [البقرة 32]

أ-5- تكرر الاسم : نحو : "أخاك أخاك" .

أ-6- تكرر الخالفة : نحو قوله تعالى : ﴿ هِيَآتْ هِيَآتْ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون 36]

ب- تكرر الجملة :

يخضع تكرر الجملة العربية لنظام خاص فهو يعتمد على ذكر العاطف غالبا بين الجملتين ، إذ العطف أولى إلا إذا أدى إلى اللبس نحو : " أكل زيد ثم أكل زيد " إذ قد يفهم أنه أكل مرة ثانية وأنت لا تريد إلا أنه أكل مرة واحدة⁽⁵⁶¹⁾ ، كما أن معنى التوكيد يختفي إذا فهم منه أنه أكل مرة ثانية ، وقد جاء هذا النوع من التكرار في القرآن الكريم.

ب-1- بدون عطف : ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الانشراح 5-6] ، فهذا

التركيب اعتبره بعض العلماء غير مؤكد، لأن النكرة إذا أعيدت كانت غير الأولى أما المعرفة إذا

⁵⁵⁹ الجنى الداني في حروف المعاني . ص 347 .

⁵⁶⁰ شرح التسهيل . 1/ 237 - 239 .

⁵⁶¹ المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها . 2/ 271 .

أعيدت فهي نفس الأولى لدلالة العهد عليها محتجين في هذه الآية بقول عبد الله بن عباس : " لن يغلب عسر يسرين " ، إلا أن هناك من أكد على دلالة التوكيد فيها كون الجملة الثانية هي نفس الجملة الأولى مكررة وذلك أن هذا اللفظ لا يحتمل هذا المعنى - أي المغايرة - كما لا يحتمل قول القائل: " إن مع الفارس رحا إن مع الفارس رحا " أن يكون معه رحان، بل هذا من باب التوكيد⁽⁵⁶²⁾، وذلك كما يقول فخر الدين الرازي: ويكون الغرض تقرير معناها في النفوس وتمكينها في القلوب⁽⁵⁶³⁾.

ب-2- **بالعطف** : ونحو قوله : ﴿ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴾ [القيامة: 34 - 35]، وقوله تعالى : ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [التكاثر 3 - 4] وسيأتي شرحه في الفصل التطبيقي الثاني من الباب الثاني إن شاء الله .

ثانيا : التوكيد بالتقديم والتأخير :

يقوم التوكيد بالتقديم على أساس الخروج بجزء من الجملة عن مكانه الأصلي المخصص له وتقديمه على الجزء الذي قبله⁽⁵⁶⁴⁾، ولذلك فهو يعتمد على معرفة الأصل في تركيب الجملة الأصلية ليستبين فيما بعد مواطن التقديم والتأخير أو أن الجملة لم يطرأ عليها هذا التغيير . ولعل ممن بين دلالة التقديم على التوكيد عبد القاهر الجرجاني شارحا كلام سيبويه في هذا المجال بعبارة المشهورة : « وهذا الذي ذكرت من أن تقديم ذكر المحدث عنه يفيد التنبيه له قد ذكره صاحب الكتاب في المفعول إذا قدم فرفع بالابتداء... كقولنا في : " ضربت عبد الله " : "عبد الله ضربته " ، فقال [يعني سيبويه] : وإنما قلت : "عبد الله " ، فنبهته له، ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء»⁽⁵⁶⁵⁾ ، والجدير بالذكر هنا أن النحاة لم يقتصروا على العناية والاهتمام في تبرير التقديم كما قد يظن من يقرأ الفقرة السابقة المأخوذة من دلائل الإعجاز وما في أسلوب صاحبها من الحصر، وذلك في قوله: «لم نجدهم اعتمدوا فيه شيئا يجري مجرى الأصل غير العناية والاهتمام». وليس من مغزى للتنبيه الذي ذكره النحاة غير التوكيد والتحقيق ، وذلك لأنك إذا قدمت الشيء فقد نبهت السامع له ومنعته بذلك من الشك أو توهم الغلط والتزيد منك في

⁵⁶² الكليات. ص 895 - 896 .

⁵⁶³ التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) . 7 / 32 .

⁵⁶⁴ في النحو العربي نقد وتوجيه . ص 243 .

⁵⁶⁵ دلائل الإعجاز . ص 101 .

الحكم الذي تنسبه له بعد ذلك⁽⁵⁶⁶⁾، وهذه هي الأغراض التي يؤتى بالتوكيد من أجل تفاديها في الكلام⁽⁵⁶⁷⁾.

عناصر التقديم في الجملة العربية:

ليست كل عناصر الجملة قابلة لتغيير موضعها الأصلي كما هو معلوم، وهذا ما أكد عليه علماء اللغة، فالصلة لا تتقدم الموصول والصفة لا تتقدم الموصوف والتوكيد لا يتقدم المؤكد والبدل لا يتقدم المبدل منه يقول ابن جنّي في ذلك: «ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول، ولا الصفة على الموصوف، ولا المبدل على المبدل منه، ولا عطف البيان على المعطوف عليه، ولا العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه، إلا في الواو وحدها، وعلى قلته أيضا»⁽⁵⁶⁸⁾، إلا أن المسند أو المسند إليه قد يتقدم أحدهما على الآخر بحسب الأصل في نوع الجملة، والمفعول يتقدم طرفي الإسناد أو يتقدم المسند إليه على فقط في الجملة الفعلية، وفيما يلي تتبع هذه العناصر التي تخضع لظاهرة التقديم لتأدية وظيفة أسلوبية هي التوكيد:

أ- تقديم المسند إليه :

و إذا كان تقديم المحدث عنه (المسند إليه) يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه له فإننا إذا تأملنا وجدنا هذا الضرب من الكلام يجيء فيما سبق فيه إنكار من منكر، نحو أن يقول الرجل: "ليس لي علم بالذي تقول"، فتقول له: "أنت تعلم أن الأمر على ما أقول ولكنك تميل إلى خصمي". وكقول الناس: "هو يعلم ذلك وإن أنكر" و"هو يعلم الكذب فيما قال وإن حلف عليه"⁽⁵⁶⁹⁾.

- قوله له تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران 75] فهذا من أبين شيء وذلك أن الكاذب لاسيما في الدين لا يعترف بأنه كاذب، وإذا لم يعترف بأنه كاذب كان أبعد من ذلك أن يعترف بالعلم بأنه كاذب، أو يجيء فيما اعترض فيه شك نحو أن يقول الرجل: "كأنك لا تعلم ما صنع فلان ولم يبلغك"، فيقول: "أنا أعلم ولكني أداريه". ومما يحسن ذلك فيه ويكثر الوعد والضمان أيضا قول الرجل: "أنا أعطيك"، "أنا أكفيك"، "أنا أقوم بهذا

⁵⁶⁶ (انظر : دلائل الإعجاز . ص 99 وما بعدها .

⁵⁶⁷ (انظر : شرح المفصل . 2 / 221 - 222 .

⁵⁶⁸ (الخصائص 2/385 .

⁵⁶⁹ (دلائل الإعجاز . ص 102 .

الأمر". وذلك أن من شأن من تعدده وتضمن له أن يعترضه الشك في تمام الوعد وفي الوفاء به، فهو من أحوج شيء إلى التأكيد⁽⁵⁷⁰⁾.

منه كما ذكر عبد القاهر قوله عز وجل: ﴿ وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾ [المائدة 61] في تكذيب مدع وذلك أن قولهم: (آمنا) دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به، فالموضع موضع تكذيب.

وجملة الأمر أنه ليس إعلامك الشيء بغتة مثل إعلامك له بعد التنبيه عليه والتقدمة له، لأن ذلك يجري مجرى تكرير الإعلام، في التأكيد والإحكام، ومن هاهنا قالوا: « إن الشيء إذا أضمر، ثم فسر كان ذلك أفخم له من أن يذكر من غير تقدم إضمار » ويدل على صحة ما قالوه أنا نعلم ضرورة في قوله تعالى: ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ ﴾ [الحج 46] فخامة وشرفاً وروعة لا نجد منها شيئاً في قولنا: فإن الأبصار لا تعمي. وكذلك السبيل أبداً في كل كلام كان فيه ضمير قصة. فقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ [المؤمنون 117] يفيد من القوة في نفي الفلاح عن الكافرين ما لو قيل: إن الكافرين لا يفلحون، لم يفد ذلك، ولم يكن ذلك كذلك إلا لأنك تعلمه إياه من بعد تقدمه وتنبيه أنت به في حكم من بدأ وأعاد ووطد، ثم بين ولوح ثم صرح. ولا يخفى مكان المزية فيما طريقه هذا الطريق⁽⁵⁷¹⁾.

ب- تقديم المسند :

وكذلك ما وقع في قوله عز وجل: ﴿ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعاً ﴾ [فاطر 10] من تقديم للمسند على المسند إليه، ومعنى هذا التقديم كما يقول الزمخشري: « أن العزة كلُّها مختصة بالله، عزّة الدنيا وعزّة الآخرة »⁽⁵⁷²⁾. والخبر هو العنصر اللغوي الذي لم يمنع النحاة تقديمه على المبتدأ (على عكس الفاعل مثلاً) وليس من مغزى للتنبيه الذي ذكره النحاة كغرض من أغراض التقديم غير التوكيد والتحقيق، وذلك لأنك إذا قدمت الشيء فقد نبهت السامع له ومنعته بذلك من الشك أو توهم الغلط والتزيد منك في الحكم الذي تنسبه له بعد ذلك⁽⁵⁷³⁾، وهذه هي الأغراض التي يؤتى بالتوكيد من أجل تفاديها في الكلام⁽⁵⁷⁴⁾.

⁵⁷⁰ نفس المصدر . ص 102 - 103 .

⁵⁷¹ دلائل الإعجاز . ص 102 .

⁵⁷² الكشاف . 78/5 .

⁵⁷³ انظر :دلائل الإعجاز . ص 99 وما بعدها .

⁵⁷⁴ انظر : شرح المفصل . 41-40/3 .

ج- تقديم المفعول به :

وأول ما نقف عليه في تفسير قوله تعالى : ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة 5] حديثه عن تقديم المفعول به في النفي والإثبات، إذ رأى أن تقديمه قد يكون لقصد الاختصاص كقوله تعالى : ﴿ قُلْ أَغْفِرَ اللَّهُ تَأْمُرُونِي أَعْبُدُ ﴾ [الزمر 64] ، والمعنى : " نخصك بالعبادة ونخصك بطلب المعونة " (575) . وعلى هذا الأساس أورد الفخر الرازي أن التقديم هنا قد أفاد معنى التوحيد، لأنه لو قيل : " نعبدك " ، لم يفد نفي عبادتهم لغيره، لأنه لا امتناع في أن يعبدوا الله ويعبدوا غير الله كما هو دأب المشركين (576) . وهناك من جعل المعنى على إفادتها القصر كما هو الشأن في كلام الرضي: « قيل إن تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه على الفاعل أهم، والأولى أن يقال إنه يفيد القصر - ومعلوم أن القصر شكل من أشكال التوكيد - ، كقوله تعالى: ﴿ بَلِ اللَّهُ فَاعْبُدْ ﴾ [الزمر 66] ، أي لا تعبد إلا الله » (577) . ومعلوم أن تقديم المفعول قد يفيد غير ذلك كالتنبيه والتوكيد .

د- تقديم حرف الإضافة ومدخوله :

إن تقديم حرف الإضافة ومدخوله فيه دليل على وقوع الفعل، مما يعني تحقيقه والتأكيد على حدوثه يقول الزمخشري في تفسير أحد الأمثلة من القرآن الكريم لهذا النوع من التقديم وذلك في قوله تعالى : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ سَاهُونَ ﴾ [التوبة 65] : « لم يعبا باعتذارهم لأنهم كانوا كاذبين فيه، فجعلوا كأنهم معترفون باستهزائهم، وبأنه موجود منهم، حتى وبخوا بإخطائهم موقع الاستهزاء، حيث جعل المستهزأ به يلي حرف التقرير، وذلك إنما يستقيم بعد وقوع الاستهزاء

⁵⁷⁵ (الكشاف . 15/1 .

⁵⁷⁶ (الرازي، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) . ت: عماد زكي البارودي. المكتبة التوفيقية، القاهرة. 2003. 1/ 244

⁵⁷⁷ (شرح الكافية . 16 / 2 .

وثبوته «⁽⁵⁷⁸⁾. فتقديم حرف الإضافة ومدخوله (بالله) وما عُطف عليه على الفعل دلّ على أنّ هذا الفعل قد وقع منهم، وأنّ الإنكار متوجّه إلى ما تقدّم لا إلى الفعل في ذاته . هذا، وقد نسب الزمخشري إلى أغلب الآيات التي تقدّم فيها الظرف، أو حرف الإضافة ومدخوله، معنى التخصيص، إذ نجد في قوله تعالى مثلاً : ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِنَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة 143] يقارن بين (لتكونوا شهداء على الناس) بتأخير (على الناس)، وبين (ويكون الرسول عليكم شهيداً) بتقديم عليكم، فيقول : « فإن قلت : لِمَ أُخِّرَت صلة الشهادة أولاً، وقُدِّمَت آخرًا ؟ قلت : لأنّ الغرض في الأوّل إثبات شهادتهم على الأمم، وفي الآخر اختصاصهم بكون الرسول شهيداً عليهم »⁽⁵⁷⁹⁾ . وهذا المعنى - أي التخصيص - هو الفارق بين الوجهين من التقديم والتأخير، لأنّ الوجه الأول لا يفيد كما يفيد الوجه الثاني، كما أنّ فكرة التخصيص في هذه الصورة يستشف منها معنى التوكيد، بل إنه غالباً ما يعطى التخصيص والتوكيد كسبب لتقديم أحد عناصر الجملة عموماً.

ويقول في قوله تعالى : ﴿ وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ ﴾ [آل عمران 160] : « وليخصّ المؤمنون ربّهم بالتوكّل والتفويض إليه، لعلمهم أنّه لا ناصر سواه، ولأنّ إيمانهم يقتضيه »⁽⁵⁸⁰⁾ . كما يقول في قوله عزّ وجلّ : ﴿ إِلَيْهِ أَدْعُوا وَإِلَيْهِ مَآبٍ ﴾ [الرعد 36] : « إليه أدعو خصوصاً، لا أدعو إلى غيره، وإليه لا إلى غيره مرجعي »⁽⁵⁸¹⁾ . ومن مواضع تقديم حرف الإضافة ومدخوله في القرآن الكريم :

- يتقدم المسند : ﴿ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ [البقرة 25]
- يتقدم المسند بعد (كان) : ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّعْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف 43]
- يتقدم المسند بعد (إنّ) : ﴿ إِنْ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ [الحج 70]
- يتقدم الموصوف فيكون حالاً : ﴿ وَقُلْنَا أَهْبَطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ ﴾ [البقرة 36]
- يتقدم المفعول به : ﴿ وَهَبْنَا لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً ﴾ [آل عمران 8]

⁵⁷⁸ (الكشّاف . 201/2 .

⁵⁷⁹ (الكشّاف . 98 / 1 .

⁵⁸⁰ (نفس المصدر . 210/1 .

⁵⁸¹ (نفس المصدر . 109/3 .

هـ - تقديم الظرف :

قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَنٌ عَظِيمٌ﴾ [النور 16]، حيث ذكر أنّ فائدة تقديمه تكمن في بيان أنّه كان الواجب عليهم أن يتفادوا أوّل ما سمعوا بالإفك عن المتكلّم به، فلمّا كان ذكر الوقت أهمّ وجب التقديم⁽⁵⁸²⁾. أي أنّه كان عليهم بمجرّد سماع الخبر أن يتبرأوا من الخوض فيه⁽⁵⁸³⁾، فالاهتمام هنا إنّما هو منصبّ على الوقت، وبيان مدى تعلق الغرض به، لا على قولهم، وذلك لأنك تقول لمن لم يرد على خصم لك ذكرك بسوء: "لو أنّك في تلك اللّحظة قلت له كذا وكذا"، تشديداً منك على أهميّة الوقت، والرد على الخصم في ذلك الحين.

كما يظهر هذا الغرض أيضاً في تفسير الزمخشري لتقديم (له) من قوله تعالى: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص 04]، فقد قال في ذلك: «فإن قلت: الكلام العربيّ الفصيح أن يؤخّر الظرف الذي هو لغو غير مستقرّ، ولا يُقدّم، وقد نصّ سيوييه على ذلك في كتابه، فما باله مقدّمًا في أفصح كلام وأعربه؟ قلت: هذا الكلام إنّما سيق لنفي المكافأة عن ذات الباري سبحانه، وهذا المعنى مصبّه ومركزه هو هذا الظرف، فكان لذلك أهمّ شيء وأعناهُ، وأحقّه بالتقديم وأحرّاه»⁽⁵⁸⁴⁾. وهو يعني بكون الظرف لغوًا غير مستقرّ أنّه ليس بخبر⁽⁵⁸⁵⁾، إذ الخبر في هذه الآية هو (كفوًا)، وقد نصّ سيوييه على حسن تأخير الظرف إذا كان لغوًا، وتقديمه إذا كان مستقرًا، فقال: «وتقول: " ما كان فيها أحدٌ خيرٌ منك "، و" ما كان أحدٌ مثلك فيها "، و" ليس أحدٌ فيها خيرٌ منك "، إذا جعلت (فيها) مستقرًا، ولم تجعله على قولك: " فيها زيد قائم "، أحرّيت الصفة على الاسم. فإن جعلته على قولك: " فيها زيدٌ قائم " نصبت، تقول: " ما كان فيها أحدٌ خيرًا منك "، و" ما كان أحدٌ خيرًا منك فيها "، إلّا أنّك إذا أردت الإلغاء فكلّمًا أخرت الذي تلغيه كان أحسن. وإذا أردت أن يكون مستقرًا تكتفي به فكلّمًا قدّمته كان أحسن»⁽⁵⁸⁶⁾.

⁵⁸² نفس المصدر . 119/4 .

⁵⁸³ التحرير والتنوير . 174/18 .

⁵⁸⁴ الكشّاف . 263/6 .

⁵⁸⁵ يقول ابن يعيش: « سيوييه كان يسمّي الظرف والجار والجرور متى وقع واحد منهما خبرًا (مستقرًا)، لأنّه يقدر بـ(استقرّ). ومتى لم يكن خبرًا سمّاه (لغوًا) » شرح المفصل . 370/4 .

⁵⁸⁶ الكتاب . 56-55/1 .

غير أنّ من يعنى النظر في كتاب سيويوه يجده يذكر بعد ذلك جواز أن يتقدّم الظرف أو يتأخر بحسب العناية والاهتمام به، وأنّ إلغاء هذا الظرف أو جعله مستقرّاً كلاهما عربيّ جيّد كثير⁽⁵⁸⁷⁾، وهذا الغرض - أعني العناية والاهتمام - هو الذي جوّز به الرّمخشري تقدّم الظرف ولو لم يكن مستقرّاً؛ وهو بذلك لم يخرج عمّا قرّره سيويوه، وخرّج ابن يعيش تقدّم الظرف في الآية - رغم أنه جاء لغوّاً - على كونه مهمّاً لا يتمّ الكلام إلّا به، وأنّه لما كان كذلك صار كأنّه خبر، فقدّم لذلك⁽⁵⁸⁸⁾. والملاحظ أنّ في تجويز سيويوه تقدّم الظرف للاهتمام به مندوحة عن مثل هذا التخريج.

المبحث الثاني : التوكيد ضمن القرائن المعنوية (التوكيد المعنوي) :

أولاً/ التوكيد المعنوي :

وألفاظه هي النفس وأشباهاها- وقد ذكرناها سابقاً- وكل وغيرها مما يدل على الشمول أو العدد، وإذا كان أغلب النحاة يربط استعمالها على الوجه الذي يحقق التبعية فلا يبيّن إضافتها إلى ما تؤكده، وهو الأمر الذي استدرك وظيفياً بالنظر إلى الاستعمال، فقد خلص أحد الباحثين المحدثين إلى أن دعوى أنّها لا تضاف إلى ما ليس له نفس غير صحيحة، فقد وجدنا أمثلة كثيرة على ما منعه النحاة من إضافة " نفس الأمر " " نفس الأمر "، فلا وجه لإنكار إضافتها على هذا النحو، ومنع الائتمام بما درج عليه الأعلام من أسلافنا وإذا شئت المنع فالأولى أن يقتصر ذلك على إضافتها إلى العاقل تحاشياً لما قد ينشأ اللبس وإباحة إضافتها إلى ما تؤكده في غير ذلك⁽⁵⁸⁹⁾.

- أسلوب التوكيد يقوم على العلاقات المعجمية :

لو تتبعنا فكرة التوكيد لوجدنا أنّها تقوم في أساسها على العلاقات المعجمية بين العناصر اللغوية، إذ لا يسمى الثاني توكيداً إلا إذا كان يحمل معنى الأول بشكل أو بآخر، أو أنه هو هو كما جاء في الكتاب أثناء حديثه وكذلك لا تشي الاسم توكيداً وليس بالأول ولا شيء منه، فإنما تشييه وتؤكده مثنى بما هو منه أو هو هو⁽⁵⁹⁰⁾. ولذلك اختلف العلماء في تحديد بعض

⁵⁸⁷ نفس المصدر . 56/1 . وقد قال ابن يعيش في هذا الصدد : « واعلم أنّ الظرف إذا كان خبراً فالأحسن تقديمه، وإذا كان لغوّاً فالأحسن تأخيره، مع أنّ كلاهما جائز، وهما عربيّان » شرح المفصل . 343/4 .

⁵⁸⁸ شرح المفصل . 371/4 .

⁵⁸⁹ خليل بنان حسون ، في التصحيح اللغوي والكلام المباح . مكتبة الرسالة الحديثة . عمان ، الأردن . ط 1 . 2006 . ص 129 .

⁵⁹⁰ الكتاب . 1 / 151 .

المعاني الوظيفية لعناصر تحتمل التوكيد في ضوء المعنى الذي يفهم منها، من ذلك قوله تعالى : ﴿إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا﴾ [الأنعام 80] إذ يحتمل أن يكون "شيئا" هنا من تأكيد الفعل بالمصدر كقوله : "بعث بيعا " ويجوز أن يكون الشيء بمتزلة الأمر والتبيان والمعنى في ضوء ذلك : "إلا أن يشاء ربي أمرا" (591).

- قوله : ﴿فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ [البقرة 36]
 إذا جُعِلَ "فَأَزَلَّهُمَا". بمعنى زلَّ عن المكان وتَّحَّ عنه (592)، كان قوله تعالى : ﴿فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ﴾ توكيدا، إذ قد يمكن أن يزولا عن مكانٍ كانا فيه إلى مكانٍ آخر، وهذا أشبه شيءٍ بالتأسيس لا التأكيد، لإفادته معنىً جديداً، وهذا المعنى يوافق قراءة حمزة : ﴿فَأَزَلَّهُمَا﴾ وهو من الإزالة بمعنى الإبعاد (593).

أما إذا كان أزلهما بمعنى الإزلال أي قائما به الزلل وهو كالزلق أن تسير الرجلان على الأرض بدون اختيار، أي ذاهبة رجلاه بدون إرادة وهو مجاز مشهور في صدور الخطيئة والغلط المضر ومنه سمي العصيان الزلل (594).

- ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءٌ فَاقِعٌ لَوْنُهَا﴾ [البقرة 69]
 اختلف العلماء حول دلالة كلمة صفراء، فهل تعني الصفرة أم أنها بمعنى سوداء أو شديدة السواد، ومنه قول الشاعر:

تلك خيلي منه وتلك ركابي هن صفر أولادها كالزبيب (595)

ومن ثم لا يكون "فاقع لونها" مؤكدا لها، وهذا الرأي وصفه القرطبي بالشاذ الذي لا يستعمل إلا مجازا ويختص بوصف الإبل فقط، قال الله تعالى : ﴿كَأَنَّهُ جِمَلَتٌ صُفْرٌ﴾ [المرسلات 33] وذلك أن السود من الإبل سوادها صفرة (596)، كما أن الصفة المؤكدة " فاقع لونها" دلت على أن المراد هنا بالصفراء الصفرة وليس السواد، ذلك أن السواد لا يتصف بالفقوع، لما عرف عن العرب أنها تصف الأصفر والأسود بالحالك بالفاقع والأبيض بالناصع

⁵⁹¹ (البرهان في علوم القرآن . 2 / 245 - 244 .

⁵⁹² (المصباح المنير . ص 97 .

⁵⁹³ (التحرير والتنوير . 1 / 334 .

⁵⁹⁴ (نفس المصدر . 1 / 433 .

⁵⁹⁵ (البيت للأعشى . انظر : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . 1 / 494 .

⁵⁹⁶ (الكشاف . 1 / 74 .

والأحمر بالقانيء والأخضر بالناضر لتقوية وصفه⁽⁵⁹⁷⁾.

وتعد العلاقات المعجمية التي تدخل في مفهوم الترادف أو التقارب المعجمي أهم ما يحتكم إليه في تحديد وظيفة التوكيد من خلال علاقة المؤكّد والمؤكّد، ليس فقط في ما يسمى بالتوكيد اللفظي والمعنوي الذي عرف عند النحاة لأن العلاقة تكون فيه ظاهرة لا تحتاج إلى دليل . بل إن ذلك سيكون له دوره الرئيسي في تحديد التوكيد كمعنى أسلوبى عام بمفهومه الوظيفي الواسع كما سندرسه في هذا البحث .

ثانيا/ التوكيد بأبواب التخصيص الأخرى :

من بين ما يمكن ملاحظته على النظام النحوي للغة العربية هو تداخل بعض الوظائف النحوية فيما بينها، فيكون تحديدها بدقة عن طريق فهم المعنى الذي يتماشى مع السياق ، وهذا ما يمكن ملاحظته على تأدية بعض أبواب التخصيص لمعنى التوكيد وهو ما لاحظته النحاة أيضا عندما عاجلوا مصطلح التأسيس في هذه الأبواب ، فقد وجدوا أن هذه الأبواب رغم أنها تحمل معنى الباب الذي تدرج ضمنه إلا أنها لا تأتي بالمعنى الذي وضع له هذا الباب وذلك أن معناها يفهم قبل تحديدها وهنا كانت فكرة التأسيس التي هي الأصل في هذه الأبواب ، وقد ناقشوا ذلك بقولهم : التأسيس عبارة عن إفادة معنى آخر لم يكن أصلا قبله ، فالتأسيس خير من التأكيد ، لأن حمل الكلام على الإفادة خير من حمله على الإعادة⁽⁵⁹⁸⁾

ولو أردنا أن نقوم بمسح شامل لأبواب التخصيص التي تدخل في هذا الإطار لوجدنا أنها تتمثل في الوصف والحال والمفعول المطلق والظرف والتمييز وذلك في ضوء ما تلمسه فيها النحاة من معناها التأسيسي بالإضافة إلى ما يستشف فيها من معنى التوكيد في بعض الاستعمالات مما جعلهم يفرقون بين داليتين تنصرف إليهما فجاء قولهم من هذا المنطلق : الحال المؤكد ، الوصف المؤكد ، المفعول المطلق المؤكد والظرف المؤكد والتمييز المؤكد وإن كان الأخيرين أقل شيوعا في الاستعمال من الثلاثة الأولى وذلك لأسباب تتعلق بأصل الوضع سنها بالتفصيل في حينها إن شاء الله، كما أن علماء العربية قد لاحظوا هذه التراكيب اللغوية من الناحية الدلالية التي تؤديها في الكلام خصوصا ما ورد منها في القرآن الكريم مثل قوله تعالى :

﴿ فَذُكِّرْتُمْ بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ مُّشْرِكُونَ ﴾ [الحاقة 14] ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾ [الزلزلة 1] ﴿ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا ﴾

⁵⁹⁷ (القرطبي، الجامع لأحكام القرآن . ت: هشام سمير البخاري . دار عالم الكتب . الرياض . المملكة العربية السعودية .

2003 . 1 / 450 .

598 (التعريفات . ص 71 .

[يوسف 5] كما جاء في البرهان قوله في هذا السياق : « وهو كثير، قالوا وهو عوض عن تكرار الفعل مرتين، فقولك: "ضربت ضربا" بمتزلة قولك: "ضربت ضربت" ثم عدلوا عن ذلك واعتاضوا عن الجملة بالمفرد، وليس منه قوله تعالى: ﴿ وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا ﴾ [الأحزاب 10] بل هو جمع ظن وجمع لاختلاف أنواعه » (599).

وتكاد كتب اللغة والنحو والتفسير تجمع على المواضيع والأشكال النحوية التي يفهم منها التوكيد ، يقول ابن منظور في هذا الشأن: « ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا نَتَّخِذُ أَالنَّهَيْنِ أَالنَّهَيْنِ ﴾ [النحل 51] فمن التطوع المشام للتوكيد وذلك أنه قد غني بقوله "إلهين" عن "اثنين" وإنما فائدته التوكيد والتشديد ونظيره قوله تعالى: ﴿ وَمَنْوَةٌ أَالنَّهَيْنِ أَالنَّهَيْنِ ﴾ [النجم 20] أكد بقوله الأخرى وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْحَةٌ وَاحِدَةٌ ﴾ [الحاقة 13] فقد علم بقوله "نفخة" أنها واحدة فأكد بقوله واحدة » (600).

وأهم ما تتميز به هذه الأشكال المؤكدة هي محافظتها على وظيفتها الأساسية التأسيسية بالإضافة إلى معنى التوكيد الذي دلت عليه في الخطاب، وهو ما يمكن أن نستشهد له بكلام الكفوي عند تعرضه لما يشبه ذلك في ما يخص الحروف التي تخرج عن معانيها الأصلية إلى معان استعمالية أخرى إذ يقول: « كل حرف كان له معنى متبادر كالاستعلاء في (على) مثلا ثم استعمل في غيره فإنه لا يترك ذلك المعنى المتبادر بالكلي بل يبقى فيه رائحة منه ويلاحظ معه » (601). وهو ما سنتعرض له عند التطرق لكل وظيفة تخصيصية دلت على التوكيد من جهة معينة كالحال التي تؤكد صاحبها أو مضمون الجملة من ناحية تأكيد الهيئة الملازمة له وكذلك بقية المخصصات التي عرف لها معنى مؤكد في الاستعمال .

1) الحال المؤكدة :

تعد وظيفة الحال في النحو العربي من الوظائف التي لها علاقة قوية بالمعنى المعجمي فهي كما يظهر من خلال مصطلحها يقصد بها بيان الهيئة الملازمة لصاحبها أو بمعنى آخر اسم يذكر في الكلام لبيان هيئة احد المشتركين في الحدث أثناء وقوع هذا الحدث ، نحو: " جاء زيد باسمنا"، حيث ترى باسمنا مبينا هيئة زيد أثناء مجيئه (602)، و من هنا تتجلى خطورة فهم العلاقات

(البرهان في علوم القرآن . 2 / 242 . 599)

(لسان العرب . 14 / 115 . مادة (ثني) .

(الكليات . ص 997 .

(المحيط في أصوات العربية ونحوها و صرفها . 157/2 .

المعجمية لشرح وظيفة الحال في الجملة ، ففي ضوء هذا الفهم يمكننا أن نفرق بين كثير من الوظائف التي تتشابه في معناها العام وتختلف في خصوصية كل منها ، وهو الأمر الذي دفع النحاة إلى تقسيم أغلب الأبواب النحوية فكانت تشعباتها الكثيرة في الباب الواحد تدل على الاختلافات المعنوية التي ترسم في النهاية المعنى المقصود مقاميا والذي يلجأ المتكلم في بيانه إلى صورة تركيبية معينة دون غيره .

وهكذا، نجد في كتب النحو أقساما وأنواعا للحال والنعته والتمييز وغيرها من الوظائف ومن بين الخصائص التي تميزت بها دراسة وظيفة الحال ن تعدد تقسيمها - انطلاقا من اعتبارات كثيرة - إلى أنواع وذلك على النحو التالي : (603)

- الأول : من جهة اعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين : منتقلة وهو الغالب وملازمة .
- الثاني : انقسامها بحسب قصدتها لذاتها وللتوطئة بها إلى قسمين: مقصودة وهو الغالب و موطئة وهي الجامدة الموصوفة نحو : (فتمثل لها بشرا سويا) فإنما ذكر بشرا توطئة لذكر سويا وتقول جاءني زيد رجلا محسنا .

- الثالث : انقسامها بحسب الزمان إلى ثلاثة : مقارنة وهو الغالب نحو : ﴿ وَهَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هود 72] ، ومقدرة وهي المستقبلية كـ "مررت برجل معه صقر صائدا به غدا" ، أي مقدر ذلك ومنه : ﴿ فَأَدْخُلُوهَا خَلْدِينَ ﴾ [الزمر 73] وقوله عز وجل : ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُخْلِقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ [الفتح 27] ومحكية وهي الماضية نحو: "جاء زيد أمس راكبا".

- الرابع : انقسامها بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين : مبينة وهو الغالب وتسمى مؤسسة أيضا ومؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها (604)، وهو ما سنقف عليه في هذه الدراسة أي انقسام الحال إلى مبينة (أو مؤسسة) ومؤكدة، فالحال كما قسمها النحاة حسب دلالاتها في الكلام نوعين (605):

(603) مغني اللبيب . 604/1 - 605 - 606 .

(604) الحال ضربان مؤسسة وهي التي لا يستفاد معناها بدونها كـ (جاء زيد راكبا) ومؤكدة، نحو: ﴿ فَنَبِّئْهُمْ ضَاحِكًا ﴾ (النمل 19) انظر : أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . 2 / 342 .

(605) جامع الدروس العربية . 474 / 3 .

1- الحال المؤكدة : هي التي تكون صفة لازمة لصاحب الحال حتى لو أمسكت عنها لفهمت من فحوى الكلام⁽⁶⁰⁶⁾ وهي التي لا تحمل إلى الجملة معنى جديدا ، بل تكتفي بتوكيد ما تراه في الجملة من المعاني⁽⁶⁰⁷⁾، وتنقسم باعتبار ما تؤكد إلى ثلاثة أقسام⁽⁶⁰⁸⁾ :

- المؤكدة لعاملها (متعلقها) : وهي التي توافق معنى فقط نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَوُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة 60] وهو الأكثر، قوله تعالى: ﴿ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُدْرِبِينَ﴾ [التوبة 25]، أو معنى ولفظا ومنه من الثاني قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء 79]، وهو دون الأول في الكثرة .

- الحال المؤكدة لصاحبها : نحو : "جاء الطلاب كلهم جميعا" فمعنى الجمعية حاصل في صاحب الحال / وهو "الطلاب كلهم" فالحال لم تأت بمعنى جديد، ولكنها أكدت المعنى الموجود في صاحبها.

- الحال المؤكدة لمضمون الجملة : نحو : " أنت أخي مواسيا" إذ إن معنى المواساة ليس جديدا على الجملة، بل هو مفهوم من الإسناد: " أنت أخي" ويشترط في هذا النوع من الحال أن تكون الجملة قبله من اسمين معرفتين جامدين .

والحال المؤكدة هي التي تجيء على إثر جملة عقدها من اسمين لا عمل لهما لتوكيد خبرها وتقدير مؤداه ونفي الشك عنه، وذلك قولك: " زيد أبوك عطوفا"، و"هو زيد معروف"، و"هو الحق بينا"، ألا تراك حققت بالعطوف الأبوة، وبالمعروف والبين أن الرجل زيد وأن الأمر حق، وتقول: " أنا فلان بطلاً شجاعاً وكرماً جواداً" فتحقق ما أنت متسم به وما هو ثابت لك في نفسك، ولو قلت: " زيد أبوك منطلقاً أو أخوك" أحلت إلا إذا أردت التبني والصدقة⁽⁶⁰⁹⁾ .

2- غير المؤكدة أي المؤسسة : وتسمى المبينة أيضا لأنها تذكر للتبيين والتوضيح ، وهي التي لا يستفاد معناها بدونها نحو قوله تعالى : ﴿وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ﴾ [الكهف 56] وأكثر ما تأتي الحال من هذا النوع .

ولعل الحال هي أكثر أبواب التخصيص تأدية لوظيفة التوكيد، ومما يؤكد ذلك جعل النحاة في تقسيماتهم للحال قسما قائما بذاته يفسر معنى التوكيد فيها الذي يقابل معناها

⁶⁰⁶ الكليات . ص 376 .

⁶⁰⁷ المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها . 189 / 2 .

⁶⁰⁸ جامع الدروس العربية . 3 / 474 - 475 . والمحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها . 190 / 2 .

⁶⁰⁹ المفصل في علم العربية . ص 64 .

التأسيسي، ومن أمثلتها في القرآن الكريم جملة "لا يبصرون" في قوله تعالى: ﴿وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلْمَةٍ لَا يُبْصِرُونَ﴾ [البقرة 17]، إذ عُدت الحال مؤكدة وذلك لدلالة قوله "لا يبصرون" على "في ظلمات" باعتبار أن الفعل "ترك" متعدّد لاثنين فيكون المفعول الأول هو الضمير "هم"، والمفعول الثاني "في ظلمات" و "لا يُبصرون" حالٌ، وهي حالٌ مؤكدة لأنّ مَنْ كان في ظلمة فهو لا يبصر، ولا يجوزُ أن يكون "في ظلمات" حالاً، و "لا يُبصرون" هو المفعول الثاني لأن المفعول الثاني خبرٌ في الأصل، والخبر لا يؤتَى به للتأكيد، وأنت إذا جعلت "في ظلمات" حالاً فُهِمَ منه عدمُ الإبصارِ، فلم يُفدْ قولك بعد ذلك لا "يُبصرون" إلا للتأكيد، لكنّ التأكيد ليس من شأن الإخبار، بل من شأن الأحوال لأهما فضلات، ويجوز إذا جعلنا "لا يُبصرون" هو المفعول الثاني ان يتعلّق "في ظلمات" به أو بـ "تركهم"، التقدير: "وتركهم لا يبصرون في ظلمات". وإن كان "ترك" متعدّياً لواحد كان "في ظلمات" متعلّقاً بالفعل "ترك"، و "لا يُبصرون" حالٌ مؤكدة (610).

وتجدر الإشارة إلى أن الحال عندما تكون مؤكدة تجمع بين معنيين أحدهما وظيفي أساسي والثاني أسلوبى إضافي، فالوظيفي هو المعروف ببيان هيئة صاحبها أثناء وقوع الحدث، والأسلوبى هو تأدية الحال هذه الوظيفة مع زيادة التوكيد؛ لدلالة الكلام قبلها على معناها .

2- النعت المؤكّد :

قبل أن نتطرق إلى معنى التوكيد في النعت أو الصفة ينبغي أولاً أن نقف عند تعريفها والفائدة من مجيئها في الكلام ، يقول الزمخشري في تعريفها : « هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات وذلك نحو : طويل، وقصير، وعاقل، وأحمق، وقائم، وقاعد، وسقيم، وصحيح، وفقير، وغني، وشريف، ووضيع، ومكرم، ومهان » (611).

و يشرح ابن يعيش هذا الكلام معقّباً على قوله : " هي الاسم الدال على بعض أحوال الذات " بأنه تقريب وليس بجد على الحقيقة ، لأن الاسم ليس بجنس لها ، لأنها قد تكون بالجملة والظرف ، نحو : " مررت برجل أبوه قائم " و " برجل في الدار " فقولنا: (لفظ) أسدٌ، لأنه يشمل الاسم والجملة والظرف . ثم يضيف أن قوله " الدال على بعض أحوال الذات " لا يكفي فصلاً إذ الخبر أيضا يدل على ذلك نحو "زيد قائم"، ولذلك ينبغي إضافة قوله " التابع له

⁶¹⁰ الدر المصون . 1 / 133 .

⁶¹¹ الفصل في علم العربية . ص 114 .

في إعرابه " فيصير حدًّا له، إذ الخبر ليس بتابع للمخبر عنه في إعرابه⁽⁶¹²⁾، ومن خلال ذلك يتجلى لنا الربط الدقيق للمبنى والمعنى في اللغة العربية، وأن أي دراسة وإن طلبت المعنى فلا يمكنها تجاوز المبنى، ونقصد بذلك ما يدخل في قيد سلامة بناء اللغة .

وفائدة الصفة أو المعنى الذي تساق له عموما هو التفرقة بين المشتركين في الاسم، ثم تخصص دلالتها بحسب السياق الذي ترد فيه - كما يستشف من تقسيمها لدى النحاة - على النحو التالي⁽⁶¹³⁾:

- إما تخصيص نكرة كقولك: "مررت برجل كاتب" .
- أو توضيح معرفة كقولك: "مررت بزيد الخياط" .
- أو مدح نحو: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ .
- أو ذم نحو: أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ .
- أو ترحم نحو: "اللهم ارحم عبدك المسكين" .
- أو توكيد نحو: قوله تعالى: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة196]، وقوله سبحانه: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾ [الحاقة13] .

وهكذا، يظهر لنا أن النحاة قد لاحظوا أن الصفة التي من أهم ما تدل عليه هو التوضيح والتفريق بين المشتركين، بأن تضيف معنى جديدا للاسم الذي قبلها لا يستفاد بدونها، قد تأتي مجرد التأكيد فتؤدي معنى خاصا بباب نحوي تختلف عنه في أهم فكرة تقوم عليها وهي أن تدل على معنى لم يكن مستفادا قبلها، وذلك إذا أفاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن، نحو قوله تعالى: ﴿إِلَهِينَ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌُ وَاحِدٌ﴾ [النحل: 51]⁽⁶¹⁴⁾، و نحو قولهم: "أمس الدابر" و(أمس) لا يكون إلا دابرا، و"الميت الغابر" والميت لا يكون إلا غابرا... ومعنى التأكيد هنا أن مدلول الصفة استفيد مما في الموصوف، فصار ذكره في الصفة كالتكرار، إذ ليس فيه زيادة معنى بخلاف قولك: "رجل ظريف" ألا ترى أن الظرف لم يفهم من قولك: "رجل"⁽⁶¹⁵⁾، وهو ما ذكره ابن جني أيضا في خصائصه حيث سرد مواضع جاءت فيها الصفة مؤكدة، يقول: « ومن التطوع المشام للتوكيد قول الله سبحانه: ﴿إِلَهِينَ

⁶¹² (شرح المفصل . 232/2 . شرح قطر الندى وبل الصدى . ص 267 .

⁶¹³ (المفصل في علم العربية . ص 114 .

614 (شرح الكافية . 303/1 .

615 (شرح المفصل . 234 /2 .

أَثْنَيْنِ ﴿ [النحل 51] ﴿ وَمَنْوَةٌ الثَّلَاثَةُ الْأُخْرَى ﴾ [النجم 20] ، وقوله تعالى: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْحَةٌ وَجِدَةٌ ﴾ [الحاقة 13] ، وقولهم: "مضى أمس الدابر"، و"أمس المدبر". وهو كثير. وأنشد الأصمعي:

وأبي الذي ترك الملوك وجمعهم بصهاب هامة كأمس الدابر»⁽⁶¹⁶⁾.

ومن بين المواضع التي ترد فيها الصفة مؤكدة كما يرى ابن هشام عند مناقشته لوجوه إعراب قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَاءُ اللَّهِ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء 22] وتشبيهها بقولهم: "لو كان معنا رجل إلا زيد لغلبننا" ويشرح ابن هشام ذلك ليرد تشبيه الآية بالمثال بقوله: « بل الوصف في المثال وفي الآية مختلف؛ فهو في المثال مُخصَّص مثله في قولك: "جاء رجل موصوف بأنه غير زيد" وفي الآية مؤكدة مثله في قولك متعدد موصوف بأنه غير الواحد وهكذا الحكم أبدا: إن طابق ما بعد إلا موصوفها فالوصف مخصص له، وإن خالفه بإفراد أو غيره فالوصف مؤكد، ولم أر من أفصح عن هذا، لكن النحويين قالوا إذا قيل: "له عندي عشرة إلا درهما" فقد أقر له بتسعة؛ فإن قال: "إلا درهم" فقد أقر له بعشرة، وسرُّه أن المعنى حينئذ عشرة موصوفة بأنها غير درهم، وكلُّ عشرةٍ فهي موصوفة بذلك؛ فالصفة هنا مؤكدة صالحة للإسقاط مثلها في: ﴿ نَفْحَةٌ وَجِدَةٌ ﴾ [الحاقة 13] وتخرج الآية على ذلك؛ إذ المعنى حينئذ لو كان فيهما آلهة لفسدتا، أي إن الفساد يترتب على تقدير تعدُّد الآلهة، وهذا هو المعنى المراد⁽⁶¹⁷⁾.

3 - المفعول المطلق المؤكد:

ويسميه سيويوه الحدث والحدثان، كما يسميه أيضا الفعل، ويسميه مصدرا وتوكيدا⁽⁶¹⁸⁾، و المفعول المطلق هو المصدر المنصوب للتأكيد، أو لعدد المرات ، أو لبيان النوع ، سمي مفعولا مطلقا لصحة إطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييد بالجار بخلاف المفاعيل الباقية⁽⁶¹⁹⁾. ومن بين ما يشترط في المؤكد منه الإفراد إذ لا يجوز تثنية المصدر المؤكد لعامله ولا جمعه بل تجب إفراده فتقول: "ضربت ضربا" ويفسر بعض النحاة ذلك لكونه بمثابة

⁶¹⁶ (الخصائص . 2 / 267 .

⁶¹⁷ (مغني اللبيب عن كتب الأعراب . 1 / 83 - 84 .

⁶¹⁸ (المصطلح النحوي . ص 139 . انظر : الكتاب . 1 / 15 - 118 - 161 - 189 - 190 .

⁶¹⁹ (الكليات 808 .

تكرر الفعل، والفعل لا يثنى ولا يجمع⁽⁶²⁰⁾. وهو نفس السبب الذي جعل بعضهم يعده ضربا من التوكيد اللفظي، وهو عوض عن تكرار الفعل مرتين فقولك ضربت ضربا بمتزلة قولك: "ضربت ضربت" ثم عدلوا عن ذلك واعتاضوا عن الجملة بالمفرد⁽⁶²¹⁾، إلا أن مجيئه لإزالة الشك عن الحدث ورفع توهم المجاز تؤيد تصنيفه ضمن التوكيد المعنوي كما يرى السيوطي⁽⁶²²⁾.

وينقسم المصدر المفيد لوظيفة التوكيد إلى:

- مبهم : نحو : "ضربت ضربا" .

- مؤقت : نحو : "ضربت ضربة وضربتين" .

وقد يقرب بالفعل غير مصدره مما هو بمعناه وذلك على نوعين مصدر وغير المصدر

فالمصدر على نوعين ما يلاقي الفعل في اشتقاقه، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح 17] وقوله تعالى: ﴿وَبَتَّلْ إِلَيْهِ بَتِيلًا﴾ [المزمل 8] وما لا يلاقيه فيه كقولك: (قعدت جلوسا) و(حبست منعا) وغير المصدر، كقولك: "ضربته أنواعا من الضرب وأي ضرب و أيما ضرب" ومنه "رجع القهقري" و"اشتمل الصماء" و"قعد القرفصاء" لأنها أنواع من الرجوع والاشتمال والقعود ومنه ضربته سوطا⁽⁶²³⁾.

وما يدخل في نطاق هذه الدراسة التي نحن بصددتها هو ما يسمى بالمفعول المطلق المؤكد، والذي يخرج وظيفيا من باب المبين الذي يحدد الحدث، ويلحق بباب التوكيد المعنوي على اعتبار ما يستفاد منه وظيفيا، لأن الجملة قبله دلت عليه، ويتحدث النحاة في هذا الصدد عن المفعول المطلق المؤكد لنفسه أو لعامله ويميزون بينهما إلا أنه - بعد استقراء مواضعهما وأمثلهما - يتضح لنا أن المؤكد لغيره في الحقيقة مؤكد لنفسه وإلا فليس بمؤكد، لأن معنى التأكيد تقوية الثابت بأن تكرر، وإذا لم يكن الشيء ثابتا فلا يقوى وإذا كان ثابتا فمكرره إنما يؤكد نفسه. وبيان كونه مؤكدا لنفسه أن جميع الأمثلة الموردة للمؤكد لغيره، إما صريح القول أو ما هو في معنى القول، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ﴾ [مريم 34]، وقولهم: "هذا القول لا قولك"، أي "هذا هو القول الحق لا أقول مثل قولك إنه باطل"، و"هذا

⁶²⁰ شرح ابن عقيل . 1 / 437 .

⁶²¹ (البرهان في علوم القرآن . 2 / 242 .

⁶²² مع الهوامع . 2 / 96 .

⁶²³ (الفصل في علم العربية . ص 32 .

زيد غير ما تقول"، " ما " فيه مصدرية، أي "قولا غير قولك" ومعنى هذا زيد⁽⁶²⁴⁾، كمعنى قوله :

أنا أبو النجم وشعري شعري⁽⁶²⁵⁾

ومن الأمثلة التي تناقلها النحاة بعد سيوييه في المصدر المؤكد قولهم "له على ألف درهم اعترافاً" ويسمونه توكيدا لنفسه، ويشرح لنا الرضي هذا المثال وسبب تسميته مؤكداً لنفسه : « يعني يكون المصدر مضموناً للجملة لا تحتمل تلك الجملة من جميع المصادر إلا ذاك المصدر، فلا محتمل لها إذن من المصادر إلا ذاك المصدر ولهذا قيل إن المصدر الظاهر يؤكد نفسه، فـ(اعترافاً) في "له على ألف اعترافاً" يؤكد الاعتراف الذي تضمنته الجملة المذكورة، كما أن المصدر يؤكد لنفسه في نحو: "ضربت ضرباً" إلا أن المؤكد ههنا مضمون المفرد أي الفعل من دون الفاعل لأن الفعل يدل وحده على المصدر والزمان، وأما في مسألتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكاملها لا مضمون أحد جزأيه، ومنه قولهم: "الله أكبر دعوة الحق" لأن "الله أكبر" أول الأذان الذي هو الدعاء الحق، إذ هو دعاء إلى الصلاة، فدعوة الحق، كرجل صدق، وحمار سوء»⁽⁶²⁶⁾.

ويرتبط مجيء المصدر المؤكد بسياق مقامي معين فلا يتعين أن يذكر مع كل الأفعال كأن نقول " شربت شرباً وأكلت أكلاً وضربت ضرباً لأن كل فعل يتضمن مصدره ومن ثم سيكون عبثاً وهو مما ترفضه اللغة العربية أو أي لغة، التي تقتصد في استخدام ألفاظها وتقديم العبارات بما يستقيم والمقام المقابل له، وهو الأمر الذي تحدث عنه النحاة في قضية المصدر المؤكد فقالوا إنه لا يكون إلا إذا كان الفعل موضع غرابة أو شك في حدوثه. كقوله :

إذن لاتبعناه على كل حالة من الدهر جداً غير قول التهازل⁽⁶²⁷⁾

على أن المصدر المؤكد لغيره يكون في الحقيقة مؤكداً لنفسه، لأنه إما مع صريح القول كقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ﴾ [مريم 34] ، أو ما هو في معنى القول كما في هذا البيت، فإن قوله " جداً" مصدر مؤكد لما يحتمل غيره، فإن قوله اتبعناه يحتمل أن يكون قاله على سبيل الجدل وهو المفهوم من اللفظ، وأن يكون قاله على طريق الهزل وهو

⁶²⁴ شرح الكافية . 1 / 124 .

⁶²⁵ البيت لأبي النجم .

⁶²⁶ شرح الكافية . 1 / 123 .

⁶²⁷ البيت لأبي طالب عم الرسول - صلى الله عليه وسلم - انظر : خزنة الأدب . 2 / 56 .

احتمال عقلي. فأكد المعنى الأول بما هو في معنى القول، لأنه أراد به: "قولاً جداً" والقرينة عليه ما بعده، فإن قول التهازل يقابل قول الجدل، فكان الأولى أن يقول: "قول جد" بالإضافة ليناسب ما بعده، فيكون لما حذف المضاف أعرب المضاف إليه بإعرابه. وغير بالنصب صفة لقوله "جداً"، ولا تضر الإضافة إلى المعرفة، فإنها متمكنة في الإبهام لا تتعرف⁽⁶²⁸⁾.

وقد عد منه قوله الله عز وجل: ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ [آل عمران 180] فلم يذكر البخل لذكره يبخلون... واعلم أنك إذا قلت: "سير يزيد سيراً" الذي يأتي بنصب "خير"؛ لأنك لم تفد بقولك: "سيراً" شيئاً لم يكن في "سير" أكثر من التوكيد. فإن وصفته فقلت: "سيراً شديداً"، أو "هيناً" فالوجه الرفع؛ لأنك لما نعتته قربته من الأسماء، وحدثت به فائدة لم تكن في "سير" ⁽⁶²⁹⁾.

ثم اختلفوا في فائدته فقليل إنه يرفع المجاز عن الفاعل، فإنك تقول: "ضرب الأمير اللص" ولا يكون باشر، بل أمر به ضرباً علم أنه باشر. والصواب كما جاء في البرهان أنه إنما يرفع الوهم عن الحديث لا عن المحدث عنه، فإذا قلت: "ضرب الأمير" احتمل مجازين⁽⁶³⁰⁾:
- أحدهما إطلاق الضرب على مقدماته، ورفع يتطلب الإتيان بالمصدر، فنقول: "ضرباً".
- والثاني إطلاق الأمير على أمره، ولرفعه ينبغي الإتيان بالنفس أو العين، فنقول: "نفسه أو عينه".

فمن شدد الياء جعله وصفاً ومن خففها جاز أن يكون وصفاً كميّت وميّت وأن يكون مصدراً، أي ذا ضيق حرجاً بكسر الراء صفة لضيق أو مفعول ثالث كما جاز في المبتدأ أن نخبر عنه بعده أخباراً ويكون الجميع في موضع خبر واحد كحلوه حامض وعلى كل تقدير هو مؤكد للمعنى⁽⁶³¹⁾.

هذا، وقد تحدث النحاة ومعربو القرآن عن الوظائف السياقية للمفعول المطلق المؤكد، مع التركيز على وظيفة رفع المجاز، يقول العكبري - عند إعرابه للمصدر "تكليماً" في قوله

⁶²⁸ نفس المصدر . 56 / 2 .

⁶²⁹ المقتضب . 52 - 51 / 4 .

⁶³⁰ البرهان في علوم القرآن . 242 / 2 .

⁶³¹ التبيان في إعراب القرآن . 401 / 1 .

تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء 164] - : « و "تكليما" مصدر مؤكد رافع للمجاز » (632).

4- الظرف المؤكد :

يطلق الظرف في اللغة ويراد به الوعاء، حتى إن الإبريق ظرف لما فيه، والجمع ظروف (633) و الظروف إنما سُميت بذلك لأن الأفعال تقع فيها وتحلها، فهي كالإناء والحال فيه غيره، ولذلك سُمّاها بعضهم أوعية، وبعضهم محالاً (634) والظروف في اللغة العربية نوعان : ظروف زمان وظروف مكان فالحدث لا يخلو أن يكون في زمان ومكان معينين قد يذكران وقد لا يكون لذكرهما اهتماما من السامع أو المخاطب فيسكت عنهما .

ويأتي الظرف مؤسسا أو مؤكدا ، فإذا أتى بمعنى جديد كان مؤسسا ، كقولك : " صمت شهرا" إذ يفهم السامع من قولك " شهرا" معنى جديدا لأن كلمة "صمت" كانت تصدق بصوم يوم أو أسبوع أو غيرهما فإذا قلت " شهرا" حصل للسامع معنى جديد وهو أن الصوم كان شهرا وهو المقصود من التأسيس ولذلك يسمى الظرف مؤسسا، لأنه بذكره حصل معنى جديد ، بينما إذا كان معناه مستفادا دون ذكره من سياق الجملة يسمى ظرفا مؤكدا (635)، كقوله تعالى : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا﴾ [الإسراء 1] ومعلوم أن العلاقة الوظيفية للظرف ترتبط بالفعل (أسرى) هنا لأن الظرف يخصص الزمن ويقيده وظرف الزمان تحديدا له علاقة وطيدة بالفعل الذي جاء هنا دالا على الزمن فأسرى تعني سافر ليلا ومن ثم جاء ظرف الزمان بعدها مؤكدا لما تضمنه الفعل من دلالة الزمن (ليلا) .

5- حرف الإضافة ومدخوله :

إن ما يسمى بحروف الجر عند النحاة قد أطلقت عليها مصطلحات ثلاث هي (حروف الجر، وحروف الحذف وحروف الإضافة)، والملاحظ على التسميتين، الأولى والثانية أنهما تقومان على أساس الإعراب أي ما تقتضيه هذه الحروف من حركات إعرابية على مدخولها (الذي يعرب اسما مجرورا) إلا أن معنى الإضافة في حقيقة الأمر يشير بوضوح إلى وظيفة هذه الحروف في الجملة ، إذ تقوم بإضافة معاني الأفعال إلى ضمائم هذه الحروف والتي

(632) نفس المصدر . 310 / 1 .

(633) لسان العرب . 228 / 9 . مادة (ظرف) .

(634) اللباب في علل البناء والإعراب . 271/1 .

(635) انظر : أساليب التوكيد في القرآن الكريم . ص 387 .

تسمى (مدخولها) لأن الأفعال لا تمتلك خاصية الإضافة إلى الأسماء بعدها إلا بواسطة هذه الحروف .

وحرف الإضافة ومدخوله يتعلق بالفعل أو شبهه كونه يخصص الحدث من جهة معينة كأن نقول " جاء علي إلى الجامعة " فـ (إلى الجامعة) متعلق بفعل الذهاب ويبين جهته . وهذا هو الغالب في استخدام حروف الإضافة كمعنى وظيفي عام ، ولكن في بعض الأحيان يكون ما تدل عليه هذه الحروف مع مدخولها مفهوما من الجملة قبل دخولها، فتُفسر حينئذ على أنها للتوكيد إذ تصرف وظيفتها إلى هذا الأسلوب سياقيا وسندكر فيما يلي بعض الأمثلة الواردة منها في القرآن الكريم :

- ﴿ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حَجَارَةً مِّنَ السَّمَاءِ ﴾ [الأنفال 32]

لقد جاء قوله ﴿ مِّنَ السَّمَاءِ ﴾ رغم أن الأمطار لا تكون إلا من السماء وذلك كما يرى الزمخشري كأنه أراد أن يقال فأمطر علينا السجّيل وهي الحجارة المسوّمة للعذاب موضع حجارة من السماء موضع السجّيل، كما يقال : " صبّ عليه مسرودة من حديد" يريد درعاً⁽⁶³⁶⁾ ، ومعنى ذلك أن قوله ﴿ مِّنَ السَّمَاءِ ﴾ جاء على سبيل التأكيد كما أن قوله من حديد معناه التأكيد لأنّ المسرودة لا تكون إلا من حديد كما أنّ الأمطار لا تكون إلا من السماء. وهو مناسب لقولهم : إنّك تذكر أن الوحي يأتيك من السماء ، فاتّنا بالعذاب من الجهة التي يأتيك الوحي منها، قالوه استبعاداً له⁽⁶³⁷⁾.

6 - التمييز المؤكّد :

التمييز ما يرفع الإبهام من المفرد، والمفرد هو المبهم الطالب للتمييز لإبهامه الناصب له، تمامه بالتنوين. مثل: " رطل زيت " أو بنون التثنية مثل: "منوان سمنًا" أو بالإضافة مثل " ما في السماء قدر راحة سحابًا"⁽⁶³⁸⁾، ويسمى هذا الاسم الذي أزال الغموض تمييزاً أو مميزاً أو تفسيراً أو مفسراً أو تبيناً ومبيناً⁽⁶³⁹⁾.

⁶³⁶ الكشاف . 165 / 2 .

⁶³⁷ تفسير البحر المحيط . 65 / 6 .

⁶³⁸ الكليات . ص 289 .

⁶³⁹ المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرّفها . 194/2 .

ويجوز أن يكون للتأكيد مثله في " نعم الرجل رجلا " وقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ فِي سَلْسَلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾ [الحاقة 32]

وإن كان التمييز هو من الأبواب التي اختلف النحاة في مجيئها مؤكدة، والأمثلة التي ذكرت محدودة جدا ، قياسا مع بقية الأبواب (أي الحال والصفة والمفعول المطلق والظرف)، إلا أن ذلك لا يمنع من ملاحظة هذه الدلالة في بعض صورته ومن بين مواضعه - وهي أبسط صورة له - قولنا : " اشترت من الكتب عشرين كتابا"، وهذا ما لاحظته المبرد في مثل هذا التركيب حيث قال : « و اعلم أنك إذا قلت: "نعم الرجل رجلاً زيداً"، فقولك: " رجلاً " توكيد لأنه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً. وإنما هذا بمتزلة قولك: "عندي من الدراهم عشرون درهماً". إنما ذكرت الدرهم توكيداً، ولو لم تذكره لم تحتج إليه. وعلى هذا قول جرير: تزود مثل زاد أبيك فينا فعنم الزاد زاد أبيك زادا»⁽⁶⁴⁰⁾

وقد ذكر ذلك الزمخشري أنه قد يجمع بين الفاعل الظاهر وبين المميز تأكيداً، فيقال : " نعم الرجل رجلا زيد " ⁽⁶⁴¹⁾، وكذلك قولنا : " اشترت من الكتب عشرين كتابا" فكتابا في هذا المثال لم يذكر بيانا لأن الذات معروفة وإنما ذكر تأكيداً ، ومثل هذه الأمثلة المستعملة تؤكد أن ما يسمى تمييزاً مؤكداً ليس سهواً ممن قال به وليس مخترعاً أو مختلفاً في أمثلته .

7 - البدل المؤكد :

ويسميه الفراء ترجمة وتكريرا وتفسيرا⁽⁶⁴²⁾ وهي أسماء للبدل روعي في إطلاقها المعنى اللغوي، والتكرير وهو الاسم الغالب مطابق لقول البصريين أن البدل على نية تكرار العامل⁽⁶⁴³⁾ و قد صنف علماء العربية البدل حسب أشكاله في الكلام وذلك وفق درجة مطابقته للمبدل منه كما ونوعاً إلى أربعة أضرب⁽⁶⁴⁴⁾:

- بدل الكل من الكل: كقوله تعالى: ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة 6-7].

⁶⁴⁰ (المقتضب . 2 / 150 .

⁶⁴¹ (المفصل في علم العربية . ص 273 .

⁶⁴² (الفراء ، معاني القرآن . ت: محمد علي النجّار، وأحمد يوسف نجّاتي . دار السرور . دون ط .

⁶⁴³ (إبراهيم عبد الله رفيده، النحو وكتب التفسير . المنشأة العامة للنشر والتوزيع . طرابلس ، الجماهيرية الليبية. ط2

1984. / 1. 189

⁶⁴⁴ (المفصل في علم العربية . ص 121 .

- بدل البعض من الكل : كقولك : " رأيت قومك أكثرهم وثليتهم وناسا منهم " و" صرفت وجوهها أولها" .

- بدل الاشتغال : كقولك : " سلب زيد ثوبه " و" أعجبني عمرو حسنه وأدبه وعلمه " ونحو ذلك، مما هو منه أو بمرتله في التلبس به . - بدل الغلط: كقولك : "مررت برجل حمار" أردت أن تقول: " بحمار " فسبقك لسانك إلى رجل ثم تداركته ، وهذا لا يكون إلا في بداية الكلام وما لا يصدر عن روية و فطانة الغاية منه، وهو الذي يعتمد بالحديث وإنما يذكر لنحو من التوطئة، وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الأفراد .

وقد شرح أحد الباحثين دلالة البدل على التوكيد وظيفيا بربطها بأنواع الدلالات الموجودة في النص، فرأى أن البدل جار مجرى التأكيد لدلالة الأول عليه، أو المطابقة كما في بدل الكل، أو التضمن كما في بدل البعض، أو الالتزام كما في بدل الاشتغال، فإذا قلت: " ضربت زيدا رأسه " فكأنك ذكرت الرأس مرتين ، مرة بالتضمن، وأخرى بالمطابقة وإذا قلت: " شربت ماء البحر بعضه " فإنه مفهوم من قولك : " شربت ماء البحر " أنك لم تشربه كله فجئت بالبعض تأكيدا⁽⁶⁴⁵⁾. وهذه العلاقة المعنوية التي نتحدث عنها أشار إليها سيبويه عندما تحدث عن أن البدل يأتي مكان المبدل منه لا على إغائه ، فقوله : " رأيت قومك أكثرهم " و" صرفت وجوهها أولها " على أنه أراد " رأيت أكثر قومك " و" صرفت وجوه أولها " ولكنه ثنى الاسم توكيدا وقولهم إنه في حكم تنحية الأول إيدان منهم باستقلاله بنفسه، ألا تراك تقول: " زيد رأيت غلامه رجلا صالحا "، فلو ذهبت تهدر الأول لم يسد كلامك والذي يدل على كونه مستقلا بنفسه أنه في حكم تكرير العامل⁽⁶⁴⁶⁾ .

فحرف التأكيد كذلك لا يجوز أن يدخل على حرف مثله فلا يجوز أن تقول : " إن إنك منطلق يسرني " تريد : " إن انطلقك يسرني "، فإن فصلتَ بينها فقلت : " إن عندي أنك منطلق " جاز ، كما في قوله الله عز وجل : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَىٰ ﴾ [طه 118 - 119] فَإِنَّ هِيَ الَّتِي فَتَحْتَ أَنْ وَمَوْضِعُ أَنْ فِي قَوْلِهِ : ﴿ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا ﴾ وما علمت فيه نصب بأن الأولى كما تقول : " إن في الدار لزيداً " فحسن إذا فرقت بين التأكيدين ومن قرأ : ﴿ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ ﴾ وجعله مستأنفاً كقولك : " إن في الدار زيداً "

⁶⁴⁵ أساليب التوكيد في القرآن الكريم لطف عبد الحميد . ص 172 - 173 .

⁶⁴⁶ الكتاب . 150 / 1 - 151 .

وعمره منطلق"، لأن الكلام إذا تم فلك أن تستأنف ما بعده⁽⁶⁴⁷⁾.

8- العطف المؤكد :

العطف في اللغة العربية يقصد به المشاركة بين العنصرين اللغويين في الشكل والوظيفة، فإن كان الأول فاعلا فالثاني فاعل أيضا، وإن كان مفعولا فالمعطوف مفعول وإن كان حلا فالمعطوف حالا ، يقول عبد القاهر في تعريفه : « ومعلوم أن فائدة العطف في المفرد أن يشرك الثاني في إعراب الأول وأنه إذا أشركه في إعرابه فقد أشركه في حكم ذلك الإعراب، نحو أن المعطوف على المرفوع بأنه فاعل مثله والمعطوف على المنصوب بأنه مفعول به أو فيه أو له شريك له في ذلك »⁽⁶⁴⁸⁾.

ولذلك يخضع المعطوف لصورة المعطوف عليه التركيبية والوظيفية، ومما له صلة بما نحن بصدده هو عطف الشيء على ما هو في معناه مما يخطئ مقولة : العطف ينفي الترادف، إلا أنه إذا كان في إطار أسلوب التوكيد فهو أمر ليس مستغربا، ولذلك خرج العلماء ما جاء منه في اللغة أو في القرآن الكريم على جهة التوكيد مطلقا ، كما في قوله تعالى : ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ [المائدة 48] ، وقوله : ﴿ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ، يُجْعَلْ صَدْرُهُ ضَيْقًا حَرَجًا ﴾ [الأنعام 125] .

وهذا الشكل من التراكيب المؤكدة في اللغة العربية يأتي كثيرا، لتعلقه بتقدير المرادف في مخالفة اللفظ وعدم النمطية في الكلام ، وقد عد بعضهم ما جاء من عطف الشيء على نفي نقيضه من هذا الباب، وذلك كقولنا: " نجح ولم يفشل " و " رحل ولم يبق " ونحوه، وهو استعمال فصيح، وقد جاء في القرآن الكريم كقوله تعالى : ﴿ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنَ قَوْمَهُ، وَمَا هَدَى ﴾ [طه 79] وهو مما سنتناوله في الفصل التطبيقي بالتفصيل ضمن نماذجه في القرآن الكريم بصوره المتعددة .

ثالثا : التوكيد بألفاظ مأثورة:

يمكننا من خلال استقراء مواطن التوكيد عند القدماء وأشكاله أن نخلص إلى أنواع أخرى من التوكيد المعنوي وهو ما قام به أحد الباحثين المحدثين، فهناك قسمان لهذه الألفاظ

⁶⁴⁷ الأصول في النحو . 1 / 243 .

⁶⁴⁸ دلائل الإعجاز . ص 171 .

بحسب بنائها وقد أشار بالتسميتين الدكتور رمضان عبد التواب كما يذكر صاحب مذكرة التوكيد في العربية .

1- التوكيد بلازم المعنى :

قد تضيف العربية أحيانا كلمة أو بعض كلمات إلى المعنى رغبة في زيادة التوضيح، وحذف هذه الكلمات لا يؤثر على المعنى ولكن وجودها يزيده توكيدا ، مثل قولهم : " رأيتُه بعيني " و"وطنته بقدمي" و" ذقته بفتي" و"قبضته بيدي" و"أمس الدابر" فالرؤية لا تكون إلا بالعين ، والوطء لا يكون إلا بالقدم ... إلخ ، إلا أن العربية أضافت مثل هذه الكلمات زيادة في التأكيد⁽⁶⁴⁹⁾، وقد استعمل في القرآن الكريم في عدة مواضع كما سيأتي في الفصل التطبيقي .

- الفذلكة :

إن مصطلح لازم المعنى يعني أن اللفظ الأول يحمل في ذاته دلالة ما بعد، وعليه يكون النطق بما بعده توكيدا، ومن ذلك ما يسميه المفسرون بالفذلكة وهو نوع من التراكيب المتعلقة بجانب حسابي في اللغة العربية، وتطلق الفذلكة في الاصطلاح و يراد بها في كلام العلماء إجمال ما فصل أولا، وكذا هي مجمل الكلام وخلاصته وفذلكة الحساب هي مجمل تفاصيله بأن يقال بعدها : فذلك كذا⁽⁶⁵⁰⁾. فذلك حسابَه فذلكة: أي أنها وفَرَغَ منه قال: وهي كَلِمَةٌ مُخْتَرَعَةٌ من قَوْلِهِ أي: الحاسب إذا أحْمَلَ حسابَه: فذلك كذا وكذا عدداً وكذا وكذا فقِيْراً وهي مثْلُ قولهم : "فَهْرَسَ الأبوابَ فَهْرَسَةً" إلا أن فذلك ضاربٌ بعرق في العَرَبِيَّةِ وفَهْرَسَ مُعْرَبٌ، وقيل هي جُمْلَةٌ عَدَدٌ قد فُصِّلَ⁽⁶⁵¹⁾. والإجمال بعد التفصيل يؤدي معنى التوكيد . وذكرها ابن فارس في باب الإشباع والتأكيد، بقوله : « تقول العرب: "عَشْرَةٌ وَعَشْرَةٌ فتلك عشرون" وذلك زيادة في التأكيد ، وإنما قال هذا لنفي الاحتمال أن يكون أحدهما واجباً، إما ثلاثة ، وإما سبعة فأكد وأزيل التوهّم بأن جُمِعَ بَيْنَهُمَا»⁽⁶⁵²⁾.

⁶⁴⁹ (إبراهيم شريف شافعي ، التوكيد في العربية - دراسة وصفية تاريخية- (مخطوط رسالة ماجستير) كلية الآداب، جامعة

عين شمس . 1986 . ص 639 .

⁶⁵⁰ (كشف اصطلاحات الفنون . 448 /3 .

⁶⁵¹ (تاج العروس . 293 /27 .

⁶⁵² (الصاحي في فقه اللغة . ص 159 .

وفائدة الفدلكة تتمثل في كونها يؤتى بها في الكلام لئلا يتوهم أن الواو بمعنى " أو " التخييرية في مثل قوله تعالى: ﴿فَمَنْ لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة 196] الإشارة إلى الثلاثة، والسبعة ومميز العدد محذوف، أي أيام وإثبات التاء في العدد مع حذف المميز أحسن الاستعمالين، وليس تقدم الأمر الصريح شرطاً فيه بل الخبر الذي هو بمعنى الأمر كذلك، وأن يندفع التوهم البعيد، وأن يعلم العدد جملة كما علم تفصيلاً فيحاط به من وجهين فيتأكد العلم، لاسيما وأكثر العرب لا يحسن الحساب، فاللائق بالخطاب العامي الذي يفهم به الخاص والعام الذين هم من أهل الطبع، لا أهل الارتياض بالعلم أن يكون بتكرار الكلام وزيادة الإفهام والإيدان بأن المراد بالسبعة العدد دون الكثرة فإنها تستعمل بمزيد المعنيين، والحكمة من الإتيان بها هي أنه لما كانت بدلاً عن الهدى، والبديل يكون في محل المبدل منه غالباً جعل الثلاثة بدلاً عنه في زمن الحج، وزيد عليها السبعة علاوة لتعادلته من غير نقص في الثواب لأن الفدية مبنية على التيسير، ولم يجعل السبعة فيه لمشقة الصوم في الحج، وللإشارة إلى هذا التعادل وصفت العشرة بأنها كاملة فكأنه قيل: تلك عشرة كاملة في وقوعها بدلا من الهدى وقيل: إنها صفة مؤكدة تفيد زيادة التوصية بصيامها وأن لا يتهاون بها ولا ينقص من عددها كأنه قيل تلك عشرة كاملة فراعوا كمالها ولا تنقصوها (653).

2 - الاشتقاق التوكيدي :

قد تشتق العرب أحيانا من اللفظ لفظا آخر، ويتبعون هذا المشتق للفظ الأول لتوكيد معناه (654)، يقول الفارابي: « يقال كان ذلك في الجاهلية الجهلاء وهو توكيد للأول ، ويشتق له من اسمه ما يؤكد به» (655)، ويقال: دَفْرًا دَفْرًا لما يجيء به فلان؛ أي تَنَنًا، ويقال: حِصْن حِصِين، ويقال للرجل إذا كان داهية إنه لَصِلَّ أَصْلَال، والصلُّ: الحية التي لا تنفع منها الرقية، وإنه لسبِّد أسبَاد، إذا كان داهية في اللصوصية، وإنه لهتَر أهتار، أي داهية من الدواهي، ويقال: زَبْرَج مُزْبَرَج، ويقال: ظل ظليل أي دائم، وليل أليل أي مظلم، وذئيل ذائل، و يقال أيضا : إنه لضَلُّ أضلال؛ أي ضال (656).

(653) روح المعاني . 2 / 84 .

(654) التوكيد في العربية . ص 645 .

(655) المزهري في علوم اللغة . 3 / 142 .

(656) نفس المصدر . 1 / 280 .

وقد يكون جارياً على ما تضمنه على وجه المبالغة نحو: "عز عزيز"، و"ذل ذليل"، و"شعر شاعر"، و"موت مائت"، فإن جميع ذلك معنى أطلق عليه اسم صاحب ذلك المعنى مبالغة، إذ العزيز والذليل والشاعر والمائت صاحب العز والذل والشعر والموت، كما يطلق على صاحب المعنى اسم ذلك المعنى مبالغة نحو: "رجل صوم وعدل" و"ماء غور": جعل الشعر كأنه صاحب شعر آخر⁽⁶⁵⁷⁾، كما قال المتنبي:

وما أنا وحدي قلت ذا الشعر كله ولكن لشعري فيك من نفسه شعر⁽⁶⁵⁸⁾

وهناك مجموعة من الشواهد اللغوية من هذا النوع من الاشتقاق في القرآن الكريم، نحو قوله تعالى: ﴿ وَنُدَّخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا ﴾ [النساء 57] وقوله: ﴿ ذَيْنَ لِلنَّاسِ حُبِّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ ﴾ [آل عمران 14].

- قضه بقضيضه :

جاء عن المبرد أن قولك: "مررت بالقوم قضهم بقضيضهم" في معنى: "مررت بالقوم كلهم وجماعتهم"، وأن من قال: "قضهم بقضيضهم" أراد: انقضاضاً، أي: انقضض أولهم على آخرهم. وأنه لا يجوز "مررت بزيد كله"؛ لأن كلاً لا يقوم في هذا الموضع، ولا يجوز: "مررت بأخويك اثنيهما"؛ لأن الاثنين هما الهاء والميم، والشئ لا يضاف إلى نفسه. وإنما قلت: "خمستهم"؛ لأن هم لكل جمع، فاقتطعت من الجمع شيئاً، فأضفته إلى جميعه، فصار مختصاً به. وهما لا يكون إلا تثنية⁽⁶⁵⁹⁾.

وقد أريد بهذا النوع من الاشتقاق هنا المضاعفة المتكاثرة، لأن اشتقاق الوصف من اسم الشيء الموصوف، إذا اشتهر صاحب الاسم بصفة، يؤذن ذلك الاشتقاق بمبالغة في الحاصل به كقولهم: "ليل أليل، وظل ظليل، وداهية دهياء، وشعر شاعر، وإبل مؤبلة، وآلاف مؤلفة"⁽⁶⁶⁰⁾، وهو نفس المعنى الذي ذهب إليه ابن عادل في تفسير دلالة هذا الاشتقاق على التوكيد بقوله إن لفظ المُقَنْطَرَةَ هو "مَنْفَعَلَةٌ" من القنطار وهو للتأكيد، كقولهم: ألف مؤلفة،

⁶⁵⁷ (شرح شافية ابن الحاجب . 87 / 2 .

⁶⁵⁸ (انظر : قرى الضيف . 207 / 1 .

⁶⁵⁹ (المقتضب . 241-240 / 3 .

⁶⁶⁰ (التحرير والتنوير . 50 / 3 .

وبدرة مبدرة ، وإبل مُؤبَّلة ، ودراهم مُدْرَهمة⁽⁶⁶¹⁾ . وأكد هذا المعنى في مناسبة أخرى فرأى أن وصف " القنَاطِرِ " بـ " المُقنَطَرَة " دالة على تكثيرها مع كثرتها في ذاتها⁽⁶⁶²⁾ . وتكثير الكثرة تفيد التوكيد من جهة الكمية كما هو معلوم .

وهذه الأشكال والتراكيب والأدوات على اختلافها تعكس سعة دائرة التوكيد في اللغة العربية، وغناها بالممكنات التركيبية للأداء ضمن هذا الأسلوب الذي يتقاطع مع جميع الأشكال والأساليب اللغوية إنشائية وخبرية ، نفي وإثبات، وسعة استعمال لأغلب الأدوات الموزعة في استعمالات أخرى، بالإضافة إلى مستويات استخدام هذه الأشكال والصور بحسب المقام والقصد لدى المتكلم والسامع .

⁶⁶¹ (تفسير اللباب لابن عادل . 3 / 466 .

⁶⁶² (نفس المصدر . 3 / 470 .

الباب الثاني:
أسلوب التوكيد أشكاله ودلالاته

الفصل الأول :
مبدأ الفائدة في أسلوب التوكيد

سنحاول في هذا المبحث الذي يمثل تمهيداً لما يليه من دراسة وتحليل لأسلوب التوكيد في القرآن الكريم - شكلاً ومعنى - أن نعرض على مفهوم له خطورته في فهم اللغة وإفهامها، خصوصاً إذا تعلق الأمر بمفهوم التوكيد ودوره الوظيفي في الكلام، كونه ارتبط بفكرة الزيادة أو التكرار مما يخلص بنا للوهلة الأولى إلى القول إن حذفه لا يؤثر في معنى الجملة أو الكلام، الأمر الذي جعل القدماء يتحرون البحث عن أسرار التوكيد ومواطنه لكي لا يتناقض مفهومه مع أهم مبدأ للغة البشرية ألا وهو الاقتصاد في استخدامها، ومن ثم يقف الباحث على دلالات واعتبارات سياقية لا يمكن أن تُؤدّى في اللغة إلا بواسطة أسلوب التوكيد بجميع أشكاله، لأن هذا الأسلوب هو كباقي الأساليب التعبيرية للغة يخضع للمفاهيم الرئيسية التي ترتبط بها من فائدة وأداء تركيبى تحكمه قوانينه السياقية والتركيبية، وحتى يتسنى لنا تتبع مفهوم الفائدة في أسلوب التوكيد سنقف على هذا المفهوم الذي له خطورته في إنشاء جمل اللغة وفي فهمها وإفهامها كما سبق ذكره .

وقبل أن نسترسل في حديثنا عن هذا المبدأ الهامّ والخطير في اللغة العربية عموماً وفي أسلوب التوكيد على وجه الخصوص، يجدر بنا أن نقف على هذا المصطلح وما عرفته به معاجم اللغة وأصحاب التخصص .

الفائدة لغة :

يقال : فاد المال نفسه لفلان يفيد فيدا إذا ثبت له⁽⁶⁶³⁾، و جاء في كتاب الأفعال : " فاد المال كثر والاسم الفائدة ، وأفاد كسب "⁽⁶⁶⁴⁾، والفائدة هي أيضا ما استفدت من علم أو مال، تقول منه فادت له فائدة الكسائي، أفدت المال أي أعطيته غيري، وأفدته استفدته⁽⁶⁶⁵⁾ .

اصطلاحاً :

الفائدة هي ما يترتب على الشيء ويحصل منه من حيث إنها حاصل منه⁽⁶⁶⁶⁾ فالإفادة هي صدور الشيء عن نفسه إلى غيره والاستفادة هي صدور الشيء عن غيره إلى نفسه، والإفادة تستعمل في المعاني المفهومة بالدلالة العقلية، أي المعاني الثواني وهي الخواص والمزايا، والدلالة تستعمل فيما يفهم بالدلالة الوضعية، أي المعاني الأوّل التي هي الوسائل إلى المعاني

⁶⁶³ (تاج العروس . 8 / 514 .

⁶⁶⁴ (ابن القوطية، كتاب الأفعال . ت : علي فوده . مكتبة الخانجي . القاهرة . ط2 . 1993 . ص 147 .

⁶⁶⁵ (لسان العرب . 3 / 340 . مادة (فيد) .

⁶⁶⁶ (الكليات . ص 694 .

الثواني، والملاحظ في الإفادة إنما هو جانب السائل، وفي الدلالة جانب اللفظ والمتكلم⁽⁶⁶⁷⁾. كما تعرف الفائدة اصطلاحاً أيضاً بأنها الأثر المترتب على الفعل وإن لم يقصد، وبهذا تختلف الفائدة عن الغرض⁽⁶⁶⁸⁾ في كونه هو المقصود من الفعل وإن لم يتحقق⁽⁶⁶⁹⁾، ولذلك نجد أغلب علماء اللغة خصوصاً البلاغيين يركزون على الغرض (أو الأغراض) في الكلام لكونه المقصود من إنشاء التراكيب اللغوية.

ومن أمثلة الفائدة ما قيل في النسب مثلاً من أن له فائدتين⁽⁶⁷⁰⁾ :

– **الأولى لفظية** : وهي الاختصار كما في قولنا "بصري" وهو أخصر من قولنا : " رجل بصري"

– **الثانية معنوية** : وهي استعماله استعمال النعت في تخصيصه النكرات، نحو : "هذا قطن مصري"، وكذلك توضيحه المعارف نحو : " هذا مجلس الأمة المصري".

أما عن مبدأ الفائدة في أسلوب التوكيد فيمكن أن نقف عليه في كلام النحاة عند تعرضهم لمختلف أشكال التوكيد (اللفظي والمعنوي)، فقد شرحوا باستفاضة الفائدة في كل لفظ من ألفاظ التوكيد، وذلك على النحو التالي⁽⁶⁷¹⁾ :

– **فائدة التوكيد اللفظي** : تتمثل في تقرير المؤكد في نفس السامع وتمكينه في قلبه، وإزالة ما في نفسه من الشبهة فيه ، فإنك إن قلت : "جاء علي" فإن اعتقد المخاطب أن الجائي هو لا غيره اكتفيت بذلك، وإن أنكروا أو ظهرت عليه دلائل الإنكار، كررت لفظ علي دفعا لإنكاره، أو إزالة للشبهة التي عرضت له، وإن قلت : "جاء علي، جاء علي" فإنما تقول ذلك إذا أنكروا السامع بحيث فتتبت ذلك وتميط عنه الشبهة .

– **فائدة التوكيد بالنفس و العين** : وتتمثل في رفع احتمال أن يكون في الكلام مجاز أو سهو أو نسيان . فعند سماع جملة "جاء الأمير" ربما يتوهم السامع إسناد الجيء إليه، هو على سبيل

⁶⁶⁷ (الكليات . ص 153 .

⁶⁶⁸ (إذ يعرف الغرض بأنه الفائدة المقصودة العائدة إلى الفاعل، التي لا يمكن تحصيلها إلا بذلك الفعل . انظر : الكليات . ص 670 .

(محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية . مؤسسة الرسالة . بيروت، لبنان . ط2 . 1986 . ص 181 .

(معجم المصطلحات النحوية والصرفية و انظر أيضا : النحو الوافي . 4 / 713 – 714 . ⁶⁷⁰

(جامع الدروس العربية . 3 / 568 . ⁶⁷¹

التجوز أو النسيان أو السهو، فيؤكد بذكر النفس أو العين، رفعا لهذا الاحتمال فيعلم أن الجائي هو لا خدمه أو جيشه .

- **فائدة التوكيد بكل وجميع وعامة** : هي الدلالة على الإحاطة والشمول . وذلك أنه ربما يتوهم السامع لجملة "جاء القوم" أن بعضهم جاء، فيقال : "جاء القوم كلهم" دفعا لهذا التوهم .
- **فائدة التوكيد بكلا وكلتا** : هي إثبات الحكم للاثنتين المؤكدين معا. فإذا قلت : "جاء الرجلان" وأنكر السامع أن الحكم ثابت للاثنتين معا، أو توهم ذلك ، فتقول " جاء الرجلان كلاهما" دفعا لذلك الإنكار أو التوهم . ولذلك امتنع المجيء بهذين اللفظين (كلا و كلتا) بعد الفعل الذي يدل بصيغته على أن الفعل من الاثنتين لأنه لا فائدة من الإتيان بهما .

كما يمكننا أن نستشف ما يستفاد من أشكال التوكيد الأخرى التي تفرقت بحسب المباحث والمناهج ، فما يجنى من فائدة من الحال المؤكدة ليس نفسه مع الظرف المؤكد أو النعت المؤكد ، كما أن الأدوات الدالة في عمومها على التوكيد تختلف سياقياً فيما بينها، ويتجلى ذلك في الفروق الوظيفية التي توجد بينها من تركيب إلى آخر .

أولاً/ مبدأ الفائدة في الجملة العربية :

إن أول ما يطالعنا في دراسة الجملة هو تحديدها من الناحية المعنوية المرتبطة بوظيفة التبليغ في اللغة، وذلك بالتركيز على مبدأ أساسي في تحديد الجملة لدى أغلب النحاة - خصوصا من جعلها مرادفة للكلام - وذلك بتعريفها بأنها يجب أن تكون مفيدة « فائدة يحسن السكوت عليها»⁽⁶⁷²⁾، ولذلك فالكلام في اصطلاح النحاة يغاير مصطلح الكلام في اللغة عموما، إذ دلالة في اللغة تطلق على كل ما يتكلم به، مفيدا كان أو غير مفيد⁽⁶⁷³⁾ .

ومن هنا كان تركيز النحاة على علاقة الإسناد ممثلة في طرفي الجملة الأساسيين (المسند والمسند إليه) ، إذ اللفظة الواحدة لا تكون جملة مفيدة بين المتخاطبين إلا إذا ارتبطت بأخرى لفظا أو تقديرا، ومما يروى في هذا الصدد ما ذكره عبد القاهر الجرجاني - بعيدا عن معرفة النحو وقضاياه - عن ذلك الأعرابي الذي فهم المعنى من خلال تغير العلامة الإعرابية المناسبة للمسند بعد (إن) مما غير المعنى المقصود وجعله ناقصاً، يقول عبد القاهر: «أثرى الأعرابي حين سمع المؤذن يقول: " أشهد أن محمداً رسولَ الله بالنصب، فأنكر وقال: " صنع ماذا؟"، أنكر عن

(ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك .ت: عبد المتعال الصعيدي . مكتبة الآداب . القاهرة . 1982. ص 672

.5

(شرح ابن عقيل . 13 / 1 . 673

غير علم أن النصب يخرج عن أن يكون خيراً، ويجعله والأول في حكم اسم واحد، وأنه إذا صار والأول في حكم اسم واحد احتيج إلى اسم آخر أو فعل حتى يكون كلاماً، وحتى يكون قد ذكر ما له فائدة» (674).

ومجمل الأمر هنا أن الحد الأدنى من الفائدة يجنى من طرفين أساسين أحدهما محكوم عليه والثاني محكوم به، ثم إن هذه الجملة إما أن تكون إثباتاً أو نفيًا كما حددها عبد القاهر الجرجاني عند تعرضه للأسلوب الخبري وما ارتبط به من فائدة، بقوله: «...وهو المعنى الذي من أجله اختصت الفائدة بالجملة، ولم يجز حصولها بالكلمة الواحدة كالاسم الواحد والفعل من غير اسم يضم إليه، والعلة في ذلك أن مدار الفائدة في الحقيقة على الإثبات والنفي، ألا ترى أن الخبر أول معاني الكلام وأقدمها، والذي تستند سائر المعاني إليه وتترتب عليه وهو ينقسم إلى هذين الحكمين، وإذا ثبت ذلك، فإن الإثبات يقتضي مثبتاً ومثبتاً له» (675). ولم يقتصر هذا الأمر على البحث النحوي فقد ذهب البلاغيون أيضاً إلى تفصيل القول في أحوال الإسناد الخبري فقالوا بتقسيمه إلى قسمين هما فائدة الخبر ولازم فائدة الخبر، ذلك أن قصد المخبر بخبره إفادة المخاطب إما نفس الحكم كقولك: "زيد قائم" لمن لا يعلم أنه قائم، ويسمى هذا فائدة الخبر، وإما كون المخبر عالماً بالحكم كقولك لمن زيد عنده ولا يعلم أنك تعلم ذلك: "زيد عندك"، ويسمى هذا لازم فائدة الخبر (676).

وقد اشترطوا في بعض عناصر الجملة شروطاً لتحصيل الفائدة من الكلام، ويمكننا بيان ذلك على النحو التالي:

1/ المبتدأ:

المبتدأ هو العنصر اللغوي التركيبي المعلوم لدى المخاطب وهو الذي يُبنى عليه الكلام، ولذلك فإن أهم شرط فيه— كما أكد النحاة — أن يكون معرفة، وللأمر علاقة وطيدة بمفهوم الفائدة، ذلك أن الإخبار عن النكرة لا يفيد، ووجه عدم الإفادة هنا إنما يكون لأنه يفترض أن يخبر بمجهول عن معلوم، فإن كانا مجهولين اختفت هذه الفائدة (677).

(دلائل الإعجاز . ص 321 . 674)

(أسرار البلاغة . ص 260 . 675)

(الإيضاح في علوم البلاغة . ص 18 . 676)

(هذا الحكم العام رغم وجود بعض التراكيب أو الجمل المكونة من نكرتين ولكنها حالات قليلة ترتبط ببعض الأداءات 677)
الخاصة التي يفرضها منطق اللغة .

وبما أن اسم (كان) في الأصل مبتدأ، فإن ذلك يسقط عليه ما كان لهذا الأخير من أحكام نحوية، منها اشتراط أن يكون معرفة، فإذا اجتمع معرفة ونكرة فالذي يُجعل (اسم كان) المعرفة؛ لأن المعنى على ذلك . لأنك لو قلت : "كان رجل قائما"، و"كان إنسان ظريفا" لم تفد بهذا معنًى، لأن هذا مما يعلم الناس أنه قد كان، وأنه مما يكون، وإنما وُضع الخبر للفائدة . فإذا قلت: " كان عبد الله"، فقد ألقيت إلى السامع اسما يعرفه، فهو يتوقع ما تخبره عنه، وكذلك لو قربت النكرة من المعرفة بما تحملها من الأوصاف لجاز أن تخبر عنها، وكان فيها حينئذ فائدة؛ نحو قولك: "كان رجل من بني فلان فارسا"، و"كان رجل من أهل البصرة شجاعا". وذلك لأن هذا يجوز ألا يكون، أو يكون فلا يعلم . فلذلك ذكرنا أن الاسم المعروف هو الذي له هذا الموضع، تقول: "كان منطلقاً عبد الله"، و"كان منطلقاً اليوم عبد الله" و"كان أخاك صاحبنا"، و"زيد كان قائماً غلامه" (678) لما كان الغرض بالكلام حصول فائدة، وكان الإخبار عن غير معيّن لا يفيد كان أصل المبتدأ التعريف، ولذلك إذا أخبر عن معرفة لم تتوقف الإفادة على زيادة ، بخلاف النكرة فإن حصول الفائدة بالإخبار عنها يتوقف على قرينة لفظية أو معنوية (679) .

2/ الخبر:

أول ما ينبغي أن يُعلم عن مصطلح الخبر عند القدماء أنه ينقسم إلى خبر هو جزء من الجملة، لا تتم الفائدة دونه، وخبر ليس بجزء من الجملة، ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له، فالأول خبر المبتدأ كـ(منطلق) في قولك: "زيد منطلق"، والفعل كقولك: "خرج زيد"، فكل واحد من هذين جزء من الجملة، وهو الأصل في الفائدة (680)، وهو الذي يكون مع المسند إليه النواة الأساسية أو العلاقة الرئيسية في الكلام، أما الثاني فهو الحال وهو ليس بجزء من الجملة ولكنه زيادة في خبر آخر سابق له، وبهذا المعنى فإنك في قولك: "جاءني زيد راكبا"، جئت بالحال لتزيد معنى في إخبارك عن زيد بالجيء، وهو أن تجعله بهذه الهيئة في مجيئه، ولم تثبت الركوب له ابتداءً، بل بدأت فأثبتّ الجيء ثم وصلت به الركوب فالتبّسّ به على سبيل التبع له وبشرط أن يكون في صلته، وأما الخبر المطلق نحو: "زيد منطلق" و"خرج عمرو"، فقد أثبتّ المعنى إثباتاً مباشراً من غير واسطة (681).

(المقتضب . 4 / 88 . 678)

(شرح التسهيل . 1 / 279 . 679)

(دلائل الإعجاز . ص 132 - 133 . 680)

(نفس المصدر . ص 133 . 681)

هذا ، وقد اشترط النحاة أن يكون الخبر نكرة لتحصل الفائدة وذلك أن الأصل في الخبر - كما أجمعوا - أن يكون نكرة وفي المبتدأ أن يكون معرفة، لأن المسند ينبغي أن يكون مجهولاً ، واعترض الرضي على ذلك ووصف قولهم بأنه ليس بشيء ، لأن المسند ينبغي أن يكون معلوماً كالمسند إليه، وأن الذي ينبغي أن يكون مجهولاً هو انتساب ذلك المسند إلى المسند إليه ، فالجهول في قولك : "زيد أخوك"، هو انتساب أخوة المخاطب إلى زيد وإسناده إليه ، لا أخوته⁽⁶⁸²⁾. وهذا الرأي الذي ذهب إليه الرضي موافق تماماً لما قاله ابن السراج عند تعرضه لقضية مجيء المبتدأ والخبر معرفتين حيث يرى أن الشيء المنكور في مثل : "زيد أخوك"، ليس هو الخبر وإنما النسبة القائمة بين زيد وبين أخوته للمخاطب، وأن الجهل بهذه النسبة هو الذي أجاز الإخبار بالمعرفة⁽⁶⁸³⁾.

بل إن الفائدة أصل في القول بتنكير الخبر وتعريف المبتدأ، ذلك أن أصل الكلام موضوع للفائدة وإن اتسعت المذاهب فيه، ولكن لو قال قائل : " النار حارة والثلج بارد" لكان هذا كلاماً لا فائدة فيه، وأما الكلام إذا كان منفيّاً فإن النكرة فيه حسنة لأن الفائدة فيه واقعة نحو قولك : " ما أحد في الدار" و"ما فيها رجل"⁽⁶⁸⁴⁾.

3/ في بعض المكملات :

ومما ينبغي أن يُحصّل في هذا الباب أنهم قد أصّلوا في المفعول وكل ما زاد على جزأي الجملة أن يكون زيادة في الفائدة . وقد يخيل إلى من ينظر إلى ظاهر هذا الكلام أنهم أرادوا بذلك أنك تضم بما تزيده على جزأي الجملة فائدة أخرى، وينبني عليه أن ينقطع عن الجملة حتى يتصور أن يكون فائدة على حدة، وهو ما لا يعقل، إذ لا يتصور في زيد من قولك : " ضربت زيدا"، أن يكون شيئاً برأسه حتى يكون بتعديتك (ضربت) إليه قد ضمنت فائدة إلى أخرى . وإذا كان ذلك وجب أن يعلم أن الحقيقة في هذا أن الكلام يخرج بذكر المفعول إلى معنى غير الذي كان⁽⁶⁸⁵⁾.

ثم إن هذه الجملة تزيد الفائدة فيها كلما زادت العناصر المكملة للعلاقة الإسنادية، وذلك حسب الكمية الإخبارية التي يريدتها المتكلم أو ينتظرها السامع، ولذلك فإن الجملة

⁶⁸² (شرح الكافية . 109/1 .

⁶⁸³ (الأصول في النحو . 66 / 1 .

⁶⁸⁴ (نفس المصدر . 66/1 .

⁶⁸⁵ (دلائل الإعجاز . ص 411 .

تستقل معنويا عن بقية العناصر. وذلك كقولنا: "انطلق زيد"؛ ألا ترى هذا كلاما تاما وإن لم تذكر معه شيئا من الفضلات، مصدرا ولا ظرفا ولا حالا ولا مفعولا له ولا مفعولا معه ولا غيره. وذلك أنك لم ترد الزيادة في الفائدة بأكثر من الإخبار عنه بانطلاقه دون غيره⁽⁶⁸⁶⁾. وقد فصل هذه الزيادة في الفائدة بالزيادة في العناصر اللغوية المبرد في نص سنورده لما فيه من دقة وتحليل لما نحن بصدهه، يقول: «فإذا قلت: "ضرب عبد الله زيدا" فإن شئت قلت: "ضرب عبد الله" فعرفتني أنه كان منه ضرب، فصار بمرتلة "قام عبد الله"، إلا أنك تعلم أن الضرب قد تعدى إلى مضروب، وأن قولك: "قام" لم يتعد فاعله، فإن قلت: "ضرب عبد الله زيدا"، أعلمتني من ذلك المفعول؟، وقد علمت أن ذلك الضرب لا بد من أن يكون وقع في مكان وزمان، فإن قلت: "عندك" أو ضحت المكان، فإن قلت: "يوم الجمعة" بينت الوقت، وقد علمت أن لك حالا، وللمفعول حالا. فإن قلت: "قائما" عرفتني الحال منك أو منه، فإن قلت: "قاعدا" أبنت عن حالك أو حاله. وقد علمت أن ذلك الضرب إما أن يكون كثيرا وإما قليلا، وإما شديدا، وإما يسيرا. فإن قلت: "ضربا شديدا"، أو بينت فقلت: "عشرين ضربة"، زدت في الفائدة. فإن قلت: "لكذا" أو "من أجل كذا" أفدت العلة التي بسببها وقع الضرب. فكل هذا زيادة في الفوائد»⁽⁶⁸⁷⁾.

ولذلك كان الاهتمام بالفعل ثم الفاعل فالمفعول على هذا الترتيب الذي لم يكن إلا لمراعاة مبدأ مهم يحكم استخدام اللغة وعناصرها التبليغية بحسب درجة الإفادة فيها، وهو ما رأى النحاة فيه سببا لتقدم الفعل في الاعتبار، حيث لم يقدّم وحده في باب الخبر بالفائدة، واستتبع فاعله ومفعوله إذ هما أقرب شيئين إليه تقدم الفاعل والمفعول والمضاف إليه في الاعتبار، وحيث كان الفاعل في الاعتبار أقوى لامتناع الفائدة بدونه والمفعول أضعف لكونه بخلافه والمضاف إليه بين بين لشموله إياهما⁽⁶⁸⁸⁾.

3/ بعض ما تعلق بمبدأ الفائدة في دراسة الجملة :

أ- ظرف الزمان لا يكون خبرا للجملة :

(الخصائص . 379 / 2 . 686)

(المقتضب . 116 / 3 . 687)

(مفتاح العلوم . ص 222 . 688)

المشهور أن ظرف الزمان لا يجوز الإخبار به عن اسم عين لعدم الفائدة⁽⁶⁸⁹⁾، ذلك أنك إذا قلت: "زيد يوم الجمعة" فلا معنى لهذا؛ لأن يوم الجمعة لا يخلو زيد ولا غيره منه، ولا حي ولا ميت، فلما لم تكن فيه فائدة قال النحويون: "لا تكون ظروف الزمان للجثث". وإنما امتنع قولك: "هذا زيد يوم الجمعة" من الجواز وإن كانت (ها) للتنبيه، و(ذا) للإشارة ولم يكن مثل قولك: "القتال شهر رمضان"، و"يوم الجمعة"؛ لأنك إذا قلت: "القتال يوم الجمعة"، فقد خبرت بشيء يكون في الجمعة، قد كان يجوز أن يخلو منه⁽⁶⁹⁰⁾. ويعلل ذلك عند النحاة بأن ظروف الزمان لا تتضمن الجثث، وإنما يجوز ذلك في الأحداث نحو الضرب والحمد وما أشبه ذلك وعلّة ذلك أنك لو قلت: "زيد اليوم" لم تكن فيه فائدة، لأنه لا يخلو أحد من أهل عصرك من اليوم إذ كان الزمان لا يتضمن واحداً دون الآخر، والأمر ليس نفسه بالنسبة لظروف المكان لأن الأماكن ينتقل عنها فيجوز أن تكون خيرا عن الجثث وغيرها كذلك⁽⁶⁹¹⁾.

ب- مسوغات الابتداء بنكرة :

يذكر النحاة في باب الإسناد أن الأصل في الجملة الاسميّة أن يكون المبتدأ معرفةً والخبر نكرة، فلا يجوزون الابتداء بالنكرة إلاّ في مواضع معيّنة، وذلك لأنّ معنى النكرة غير معيّن، والإخبار عن غير المعين لا يفيد ما لم يقارنه ما يحصل به نوع فائدة، كالمسوغات التي يذكرها النحاة⁽⁶⁹²⁾. وقد اختلف النحاة في إيراد هذه المسوغات عددا ونوعا، وإن اتفقوا على أن الضابط في النهاية هو قيام الفائدة، يقول ابن هشام في ذلك: «لم يُعَوّل المتقدّمون في ضابط ذلك إلاّ على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنّه ليس كلّ واحد يهتدي إلى مواطن الفائدة، فتتبعوها، فمن مقلّ مخلّ، ومن أكثر مورد ما لا يصلح أو معدّد للأمر متداخلة»⁽⁶⁹³⁾.

ومن أمثلة مسوغات الابتداء بالنكرة التي سنكتفي بذكرها لأننا لسنا بصدد التفصيل

فيها، فيكفي أن نذكر ما يلي :

- أن يكون خبرها ظرفاً أو مجروراً، قال ابن مالك: أو جملة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق 35] وقوله: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد 38] وقصدك غلامه رجل، وشرط الخبر

⁶⁸⁹ (هـع الهوامع . 377 / 1 .

⁶⁹⁰ (المقتضب . 172 / 4 .

⁶⁹¹ (الأصول في النحو . 63 / 1 .

⁶⁹² (انظر : حاشية الصبّان . 299/1، وشرح شذور الذهب . ص 199 وما بعدها . وشرح ابن عقيل . 172/1 .

⁶⁹³ (مغني اللبيب عن كتب الأعراب . 539/2 .

فيهِنَّ الاختصاصُ، فلو قيل في دارٍ رجل لم يجز، لأن الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجل ما في دارٍ ما، فلا فائدة في الإخبار بذلك، قالوا: والتقديم، فلا يجوز " رجل في الدار " وأقول: إنما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة، واشترطه هنا يوهم أن له مدخلاً في التخصيص، وقد ذكروا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخير، وذلك موضعها (694).

- أن يكون ثبوت ذلك الخير للنكرة من خوارق العادة، نحو "شجرة سجدت" و"بقرة تكلمت" إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد، ففي الإخبار به عنها فائدة، بخلاف نحو "رجل مات" ونحوه (695).

- أنه يجوز وقوع الاستثناء بعد الإيجاب بشرطين (696):

الأول: أن يكون ما بعد (إلا) فضلة.

والثاني: أن تحصل فائدة، وذلك كقولك: "قرأت إلا يوم الجمعة"، فإن كان عمدة أو لم تحصل فائدة لم يجز.

ومهما يكن من أمر، فإن اختلافهم في ذكر عددها ومواضعها لا يعني تعارضاً، ما دام الأساس الذي تقوم عليه هو (الإفادة)، فعلى هذا الأساس وحده يرجع الحكم على صحة الابتداء بالنكرة أو عدم صحته، من غير داع لحصر المواضع أو عددها (697)، وقد قال الأشموني في هذا المعنى: « ولم يشترط سبويه والمتقدمون لجواز الابتداء بالنكرة إلا حصول الفائدة » (698). وعلى هذا بنى الرضي رأيه في جواز الإخبار عن النكرة، سواء في الجملة الاسمية أو الفعلية، فقال: « وقال ابن الدهان، وما أحسن ما قال: " إذا حصلت الفائدة فأخبر عن أي نكرة شئت " وذلك لأن الغرض من الكلام إفادة المخاطب، فإذا حصلت جاز الحكم، سواء تخصص المحكوم عليه بشيء أو لا، فضابط تجويز الإخبار عن المبتدأ وعن الفاعل سواء كانا معرفتين أو نكرتين مختصتين بوجه أو نكرتين غير مختصتين بشيء واحد، وهو عدم علم المخاطب بحصول ذلك الحكم للمحكوم عليه، فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلاً فقلت: زيد قائم، غداً لغواً، ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائماً في الدار جاز لك أن تقول: "رجل قائم في الدار"، وإن لم تخصص النكرة بوجه... وكذا في الفاعل لا يجوز

(نفس المصدر . 541 / 2 . 694)

(نفس المصدر . 543 / 2 . 695)

(شرح ابن عقيل . ت: محمد محيي الدين عبد الحميد . 604 / 1 . 696)

(النحو الوافي . 485/1 - 486 . 697)

(حاشية الصبان . 299/1 . 698)

مع علم المخاطب بقيام زيد أن تقول : " قام زيد"، ويجوز مع عدم علمه بقيام رجل في الدار أن تقول : " قام في الدار رجل " «(699).

وإذا كان طرفا الجملة يقومان على فكرة التعريف والتنكير، فإن ذلك له ارتباط وثيق بما يجنيه المخاطب من فائدة من الخطاب، وهو أمر تنبه له القدماء حين تعرضوا لمواضع الابتداء بالنكرة فربطوها بالسياق ومبدأ الفائدة، وذلك أنه قد يجوز أن تقول: " رجل قائم" إذا سالك سائل: " أرحل قائم أم امرأة"، فتجيبه فتقول: " رجل قائم" وجملة هذا أنه إنما ينظر إلى ما فيه فائدة، فمتى كانت فائدة بوجه من الوجوه فهو جائز وإلا فلا، فإذا اجتمع اسمان معرفة ونكرة، فحق المعرفة أن تكون هي المبتدأ وأن تكون النكرة الخبر، لأنك إذا ابتدأت وإنما قصدك تنبيه السامع بذكر الاسم الذي تحدثه عنه ليتوقع الخبر بعده، فالخبر هو الذي ينكره ولا يعرفه و يستفيده، والاسم لا فائدة له لمعرفته به(700).

ج- التقديم والتأخير :

إن العلاقة بين فكرة الترتيب ومبدأ الفائدة من الظواهر الواضحة في البحث النحوي العربي، حيث درست هذه القضية لدى علمائنا من عدة جوانب وبصورة متكررة، إذ يعد كل تصرف في ترتيب عناصر الجملة مما له تأثير كبير على ما يجنيه السامع من فائدة وما يقوم عليه ذهنه من معنى، لأن الفكرة الأساسية في ذلك دائما أن " كل تغيير في المبنى يؤدي إلى تغيير في المعنى"، فإذا قلت : " زيد أخوك " كنت قد أثبتت بـ (أخوك) معنى لزيد . وإذا قدمت وأخرت فقلت : " أخوك زيد" وجب أن تكون مثبتاً بـ(زيد) معنى لـ (أخوك)، وإلا كان تسميتك له الآن مبتدأ وإذ ذاك خيراً تغييراً للاسم عليه من غير معنى ولأدى إلى أن لا يكون لقولهم: "المبتدأ والخبر" فائدة غير أن يتقدم اسم في اللفظ على اسم من غير أن ينفرد كل واحد منهما بحكم لا يكون لصاحبه، وذلك مما لا يشك في سقوطه (701).

وأول ما نقف عليه في هذا الأمر كلامهم عن النظام الذي يخضع له تركيب الاسم واللقب وهو من التراكيب المشهور في كل اللغات، إذ يبررون تقديم الاسم وتأخير اللقب لأمر له علاقة بما يحمله كل منهما من دلالة يتمايزان بها عن بعضهما بعض، فيرون أنه إنما وجب في القياس تقديم الاسم وتأخير اللقب لأن الاسم يدل على الذات وحدها واللقب يدل عليها وعلى

(شرح الكافية . 88/1-89 . 699

(الأصول في النحو . 1 / 59 . 700

(دلائل الإعجاز . ص 146 - 147 . 701

صفة مدح أو ذم كما هو معلوم، فلو جئت باللقب أولاً لما كان لذكر الاسم بعده فائدة، بخلاف ذكر الاسم أولاً، فإن الإتيان بعده باللقب يفيد هذه الزيادة (702).

وفكرة الفائدة في قضية التقديم والتأخير تتجلى أكثر فيما ذهب إليه رضي الدين الاستراباذي في شرحه لتقديم الفاعل أو المفعول، فيقول: « فإن قلت : أليس ذكر الفاعل قبل المفعول مفيداً أن ذكر المفعول ليس بأهم، ولو ذكرت المفعول قبل الفاعل أفاد أن ذكر المفعول أهم . قلت : تقديم المفعول على الفاعل لا يفيد ذلك، بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام » (703).

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾ [الأنعام 100]، إذ ليس بخاف كما يرى عبد القاهر الجرجاني أن لتقديم الشركاء حسناً وروعة ومأخذاً من القلوب أنت لا تجد شيئاً منه إن أنت أحرقت فقلت: " وجعلوا الجن شركاء لله"، وأنك ترى حالك حال من نقل عن الصورة المبهجة والمنظر الرائق والحسن الباهر إلى الشيء الغفل الذي لا تحلى منه بكثير طائل، ولا تصير النفس به إلى حاصل والسبب في أن كان ذلك كذلك هو أن للتقديم فائدة شريفة. ومعنى جليلاً لا سبيل إليه مع التأخير. بيانه أنا وإن كنا نرى جملة المعنى ومحصوله أنهم جعلوا الجن شركاء، وعبدوهم مع الله تعالى، وكان هذا المعنى يحصل مع التأخير حصوله مع التقديم، فإن تقديم الشركاء يفيد هذا المعنى، ويفيد معه معنى آخر وهو أنه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك لا من الجن ولا غير الجن. وإذا أحرقت فقلت: " جعلوا الجن شركاء لله"، لم يفد ذلك ولم يكن في شيء أكثر من الإخبار عنهم بأنهم عبدوا الجن مع الله تعالى (704).

وذلك عند تفسير الزمخشري لقوله تعالى: ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﴾ [الحجرات 07] بقوله: « فإن قلت : ما فائدة تقديم خبر (أن) على اسمها ؟ قلت : القصد إلى توبيخ بعض المؤمنين على ما استهجن الله منهم من استتباع رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم لأرائهم، فوجب تقديمه لانصباب الغرض إليه » (705).

د - التعريف والتنكير :

(شرح ابن عقيل . ت: محمد محيي الدين عبد الحميد . 1 / 120-121)⁷⁰²

(شرح الكافية . 2 / 16)⁷⁰³

(دلائل الإعجاز . ص 221 - 222)⁷⁰⁴

(الكشاف . 6 / 16)⁷⁰⁵

تطلق النكرة ويقصد بها في اصطلاح النحاة كل اسم دال على شائع في جنسه⁽⁷⁰⁶⁾، وعكسها المعرفة التي تحدد بأنها ما وضع ليدل على شيء بعينه⁽⁷⁰⁷⁾، وقد أثرت هذه الفكرة في تركيب الكلام ومن خلالها درست الفائدة التي تتعلق بأقل قدر يحسن السكوت عليه، إذ بعد تحديد العنصرين الأساسيين لبناء الجملة يتحدث النحاة - عند التطرق لما يسمى بالجملة الاسمية - عن فكرة تنكير الخبر وتعريف المبتدأ لغرض يتعلق بدورهما في الإبلاغ، إذ من خلالهما تجني الفائدة المرجوة من إنشاء الكلام أو الجملة، وهو ما عبر عنه عبد القاهر بقوله: «**فحصول الفائدة على الجملة من تنكير وجد في الكلام كما ترى**»⁽⁷⁰⁸⁾.

بل إن مجيء كلا الطرفين (المبتدأ و الخبر) معرّفاً يكون في سياقات معينة ومن ثم تكون له فائدة إبلاغية خاصة، وهو ما تطرق له ابن السراج محمداً الإطار المقامي الذي يربط السامع بالمتكلم ليحدد له الشكل الكلامي المناسب لحاله (أي السامع)، وإلا لم يكن لكلامه داع إذا غابت منه الفائدة، يقول في الأصول: « وهذا ونحوه إنما يجوز إذا كان المخاطب يعرف زيدا على انفراده، ولا يعلم أنه أخوه، لفرقة كانت بينهما أو لسبب آخر، ويعلم أن له أخا، ولا يدري أنه زيد هذا، فتقول له أنت: "زيد أخوك"، أي زيد هذا الذي عرفته هو أخوك الذي كنت علمته، فتكون الفائدة في اجتماعهما، وذلك هو الذي استفاده المخاطب، فمتى كان الخبر على المعرفة معرفة فإنما **الفائدة في مجموعهما**، فأما أن يكون يعرفهما مجتمعين، وأن هذا هذا، فذا كلام لا فائدة فيه...»⁽⁷⁰⁹⁾.

وعلى ما في دلالة الألف واللام الجنسية من معنى العموم والشمول ساوت النكرة، لذلك نجد ابن جني لا يفرّق في الأجناس بين **فائدة تعريفها وتنكيرها في نحو**: "ثق بأمان من الله" و "ثق بالأمان من الله" و "هذا حق" و "هذا الحق" وفي نحو: "خرجت فإذا بالباب أسد" و "إذا بالباب الأسد"، إذ رأى أن المعنى في كل ذلك واحد وإن اختلف اللفظ، وسبب ذلك كون الموضع جنساً⁽⁷¹⁰⁾. ولمّا كان الأمر كذلك جاز نعت المعرف بالألف واللام الجنسية بالجملة، والجملة عند النحاة نكرة⁽⁷¹¹⁾ فلا يوصف بها إلا النكرات، فلما كان المعرف بالألف

⁷⁰⁶ (معجم المصطلحات النحوية والصرفية . ص 231 .

⁷⁰⁷ (التعريفات . ص 283 .

⁷⁰⁸ (المقتصد . 1/ 306 .

⁷⁰⁹ (الأصول في النحو . 1/ 66 .

⁷¹⁰ (نفس المصدر . 2/ 432 - 433 .

⁷¹¹ (انظر : الأشباه والنظائر 1/ 99-100 . وسر صناعة الإعراب . 1/ 353 . ودلائل الإعجاز . ص 154 .

واللام الجنسية مساويا للنكرة في المعنى والفائدة جاز أن تقع الجملة وصفا له، وذلك في مثل قول الشاعر :

ولقد أمرُ على اللّيمِ يسُبُّني فمضيتُ ثمّ قلتُ لا يعنيني⁽⁷¹²⁾

فقوله (اللّيم) يعني به أيّ لئيم من اللثام، ولم يقصد به لئيم بعينه⁽⁷¹³⁾.

أمّا عن كونها نكرتين فقد ذكر عبد القاهر أنّ الإخبار فيه بالنكرة عن النكرة غير مستقيم في الأصل، لأنّ إسناد المجهول لا نصيب له في الإفادة، وأنّه إنّما تأتي النكرتان مسنداً ومسنداً إليه إذا وُجد تخصّص، كأن تقول: "رجل من آل فلان فارس"⁽⁷¹⁴⁾. وقد رأينا سابقاً أنّ بعض النحاة إنّما اشترطوا في مثل هذا الفائدة، وإن لم يكن هناك تخصّص.

هـ - الفروق الوظيفية بين بعض أبواب التخصيص :

كثيرة هي الدقائق التي تفرق بين ما يسمى أبواب التخصيص أو القيود، كما أنّها متنوعة إذ يمكن أن ننظر إليها من عدة جوانب كالشكل الإعرابي والبناء الصرفي والدور الوظيفي والسياقي الذي تؤديه في الجملة، ومن بين ما نحدد به الفروق بين بعض هذه الأبواب وما نحن بصدده من حيث عن الفائدة، له علاقة وطيدة بوظائف هذه العناصر التي وإن اشتركت في بعض الخصائص قد اختلفت في أخرى وهو ما يهمننا في هذا المبحث، وقد بما قالوا: "بضدها تتمايز الأشياء".

وأول ما نقف عليه في هذا الصدد قضية الفروق الدلالية والوظيفية الدقيقة بين الأشكال والتراكيب اللغوية، وهي من أهم القضايا التي يؤكّد عليها الدرس النحوي في منحاه الوظيفي، إذ يزداد الأمر فيها دقة وصعوبة كلما كان الشبه كبيراً بين هذه الأشكال والتراكيب وذلك في الباب النحوي الواحد كما يمكن أن يلاحظ في بعض الأبواب التي يكون بينها شبهها معنوياً معينا فيأتي الفرق الوظيفي بينها لتمييزها عما اشتركت معه.

هـ-1/ فروق في الصفة :

من ذلك عندما نتعرض مثلاً لباب الوصف كباب نحوي يدخل ضمن المخصصات المعنوية في الجملة العربية، وهو أمر عاجله عبد القاهر الجرجاني بفكره الوظيفي فيقول - أثناء

⁷¹² (وروي بـ (مررت) مكان (أمر) ، وهو لشمر بن عمرو الحنفي . انظر : الأصمعي ، الأصمعيّات . ت: قصي الحسين . دار ومكتبة الهلال ، بيروت . ط1 . 1998 . ص63 .

⁷¹³ (انظر : مغني اللبيب . 2/ 494 . وشرح الكافية . 1/ 307-308 .

⁷¹⁴ (المقتصد في شرح الإيضاح . 308/1 .

دفاعه عن علم النحو ميرزا ما يمكن أن يتضح من خلال هذا العلم من فروق دقيقة في الباب الواحد كالصفة وهذه الفروق تتمثل في ما يستفاد من كل شكل من أشكال تأديتها - : « وأن هاهنا صفة تخصص، وصفة توضح وتبين؟ وأن فائدة التخصيص غير فائدة التوضيح؟ كما أن فائدة الشياخ غير فائدة الإبهام. وأن من الصفة صفة لا يكون فيها تخصيص ولا توضيح، ولكن يؤتى بها مؤكدة، كقولهم: "أمس الدابر". وكقوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَجِدَةٌ﴾ [الحاقة 13] وصفة يراد بها المدح والثناء كالصفات الجارية على اسم الله تعالى جده؟ وهل عرفتم الفرق بين الصفة والخبر، وبين كل واحد منها وبين الحال؟ وهل عرفتم أن هذه الثلاثة تتفق في أن كافتها لثبوت المعنى للشيء، ثم تختلف في كيفية ذلك الثبوت « (715).

ولذلك نجد العلماء يميزون معنويا بين أنواع الصفة - رغم ملاحظة الجانب اللفظي المشترك بينها في كونها تابعا تحققت فيه المطابقة التامة - فيقولون مثلا أنها للبيان أو التوكيد وذلك للتخصيص على هذه الفروق التي تستفاد من استعمالها بصور مختلفة .

هـ-2/ فروق في الحال :

تعد الحال من الأبواب النحوية التي تتميز بغنى تركيبها في تأديتها لهذه الوظيفة العامة التي يستفاد منها معنى الملابس المعنوية، فهي تؤدي بالمفرد كما تؤدي بالجملة، وعند ما تكون جملة قد ترد بالواو أو بدونها، وهذه الجملة أيضا قد تكون فعلية وقد تكون اسمية، وهكذا فإنها إن كانت فعلية فيمكن أن يكون فعلها مضارعا أو ماضيا، هذا كله يبرز القيمة الوظيفية للحال في الجملة العربية مما يؤكد على ضرورة ضبط الاستعمال، فإذا استفيد من الحال معنى جديدا يسميها النحاة مؤسسة، أما إذا كان معناها مستفادا أو مفهوما بدونها فتسمى المؤكدة .

وليس المجيء بالواو تارة وعدم المجيء بها سيان، ذلك أن الفائدة التي تجنى من الشكلين التركيبين للحال تختلف، ومن الأمثلة التي توضح ذلك كما يرى عبد القاهر الجرجاني في هذا المعنى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَكُنَّا مُسْتَكْبِرِينَ كَانُوا يَسْمَعُهَا كَانًا فِي أذُنَيْهِ وَقَرَأَ﴾ [لقمان 07] الذي لم يأت معطوفاً، نحو " وكان في أذنيه وقرأ" لأن المقصود من التشبيه بمن في أذنيه وقر هو بعينه المقصود من التشبيه بمن لم يسمع، إلا أن الثاني أبلغ وأكد في الذي أريد. وذلك أن المعنى في التشبيهين جميعاً أن ينفي أن يكون لتلاوة ما تلي عليه من الآيات فائدة معه، ويكون لها تأثير فيه، وأن يجعل حاله إذا تليت عليه كحالها إذا لم تتل. ولا شبهة في أن التشبيه

(دلائل الإعجاز . ص 26 . 715)

بمن في أذنيه وقر أبلغ وأكد في جعله كذلك، من حيث كان من لا يصح منه السمع - وإن أراد ذلك- أبعد من أن يكون لتلاوة ما يتلى عليه فائدة من الذي يصح منه السمع، إلا أنه لا يسمع إما اتفاقاً وإما قصداً إلى أن لا يسمع فاعرفه، وأحسن تدبره (716).

هـ- 3/ فروق في المفعول المطلق :

مما يذكره النحاة في التفريق بين معاني المفعول المطلق في الجملة العربية، تقسيمهم المصدر إلى مبهم ومؤقت، فالمبهم ليس في ذكره زيادة على ما دل عليه الفعل أكثر من أنك أكدت فعلك . فإذا قلت: "ضربي" دل على جنس الضرب مبهماً من غير دلالة على كميته أو كميته. وإذا قلت: "ضربت ضرباً" كان كذلك، فصار بمتزلة "جاءني القوم كلهم" من حيث لم يكن في "كلهم" زيادة على ما في "القوم"، أما المصدر المؤقت فهو الذي يذكر لزيادة فائدة على ما في الفعل، نحو قولك: "ضربت ضربةً وضربتني" إذ دل على عدد الضربات ومثله في زيادة الفائدة: "ضربته ضرباً شديداً" (717).

ولذات السبب المتعلق بالفائدة يذكر النحاة في قضية النيابة عن الفاعل - الذي يعد الجزء المتعلق بالفائدة المحورية في الجملة - أنه إذا اجتمع حرف الإضافة ومدخوله والمصدر (المفعول المطلق) ، فإنه في قضية النيابة ينبغي مراعاة ما يدل عليه المصدر، فإذا كانت فيه زيادة فائدة رفع على أنه نائب فاعل ، وإلا بقي مفعولاً مطلقاً ، يقول المبرد في ذلك : « و اعلم أنك إذا قلت : "سير يزيد سيراً" فالوجه النصب ؛ لأنك لم تفد بقولك : " سيراً" شيئاً لم يكن في سير أكثر من التوكيد . فإن وصفته فقلت : "سيراً شديداً"، أو "هيناً" فالوجه الرفع؛ لأنك لما نعتته قرّبته من الأسماء، وحدثت به فائدة لم تكن في "سير" » (718).

هـ- 4/ التوكيد والبدل :

ذكر الزمخشري في (المفصل) الصلة الوطيدة بين كل من البدل والتوكيد، فقال في فائدة البدل: « وهو الذي يُعتمد بالحديث، وإنما يذكر الأول لنحو من التوطئة، وليفاد بمجموعهما فضل تأكيد وتبيين لا يكون في الأفراد» (719)، واستدل على هذا المعنى الذي هو التوكيد في البدل بقول سيبويه - بعد ذكره أمثلةً من البدل - : « ولكنه ثنى الاسم توكيداً» (720) .

(نفس المصدر . ص 176 . 716)

(شرح المفصل . 1 / 273 - 274 . 717)

(المقتضب . 4 / 53 . 718)

(المفصل في علم العربية . ص 121 . 719)

(الكتاب . 1 / 150 . 720)

ويبدو أنّ ما دعا كثيراً من النحاة إلى ملاحظة معنى التوكيد في البدل أنّهم رأوا البدل في حكم تكرير العامل، لأنّك إذا قلت: "مررت بأخيك زيد"، فإنّ تقديره: "مررت بأخيك بزيد"، وإذا قلت: "رأيت أخاك زيداً"، فتقديره: "رأيت أخاك رأيت زيداً" (721).

ولم ينس الزمخشري هنا أنّ ينبّه إلى الفرق الدقيق بين البدل والتوكيد، وذلك من خلال شرحه لما يردّه النحاة من أنّ البدل في حكم تنحية الأول، إذ رأى الزمخشري أنّ في ذلك إيذاناً منهم باستقلاله بنفسه ومفارقة التأكيد والصفة في كونهما تميمًا لما يتبعانه، لا أنّ يعنوا إهدار الأول واطراحه (722).

وقد شرح ابن يعيش ما قصده الزمخشري من المشابهة في إفادة البدل لمعنى التوكيد، وذلك بأنّ فيه رفع الجواز وإبطال التوسّع الذي كان يجوز في المبدل منه، فإنّ قولك مثلاً: "جاءني أخوك"، يجوز أن تريد كتابه، أو رسوله، فإذا قلت: "زيد"، زال ذلك الاحتمال، تمامًا كما لو قلت: "نفسه"، أو "عينه". كما شرح المعنى الذي فارق البدل فيه التوكيد بأنّ البدل قائم بنفسه، وأنّه معتمد الحديث - كما صرح بذلك الزمخشري - وليس مبيّنًا أو متمّمًا للمبدل منه كما هو الحال في النعت أو التوكيد (723).

مبدأ الفائدة وبعض الظواهر السياقية :

1- ظاهرة الحذف في الجملة العربية ومبدأ الفائدة :

لقد اهتم علماء اللغة بظاهرة الحذف، لكون مما تتعرض له عناصر الجملة العربية في تصرفها الحذف كإجراء سياقي يلجأ له المتكلم في مناسبات معينة حين يكون الكلام مفهومًا في ضوء هذا الحذف، ثم راحوا في ضوء ذلك يستنبطون قواعده وشروطه التي من أهمها وجود الدليل على المحذوف، وذلك حين صاغوا قاعدتهم الشهيرة (لا حذف إلا بدليل)، سواء كان هذا الدليل مقاليا أم حاليا أم عقليا، يقول ابن جني في ذلك: « قد حذفت العرب الجملة والمفرد والحرف والحركة، وليس شيء من ذلك إلا عن دليل عليه، وإلا كان فيه ضرب من تكليف علم الغيب في معرفته » (724).

(شرح المفصل . 264/2 . 721)

(المفصل في علم العربية . ص 121 . 722)

(شرح المفصل . 263/2 . 723)

(الخصائص . 360/2 . 724)

هذا، ولم تكن قيمة الحذف البلاغية التي بين الإمام عبد القاهر آفاقها الوظيفية حين قال: « هو باب دقيق المسلك ، لطيف المأخذ ، عجيب الأمر ، شبيه بالسحر، فإنك ترى به ترك الذكر أفصح من الذكر، والصمت عن الإفادة أزيد للإفادة ، وتحدك أنطق ما تكون إذا لم تنطق ، وأتم ما تكون بيانا إذا لم تُبين »⁽⁷²⁵⁾ أقل شأنًا من تفخيم النحاة لأمره وتنويههم بذكره .

وسنكتفي في هذا المقام بعرض بعض ما يتعلق بقضية الحذف التي تساعدنا على إمطة اللثام قليلا عن فكرة الفائدة في هذه الظاهرة من خلال ما قدمه علماؤنا من بحث فيها:

1-1- حذف الصفة:

من بين المتلازمات لفظا ومعنى في الجملة العربية هناك الصفة والموصوف، هما عنصران يخضعان لنظام رتبي معين تستلزم تأخر الصفة عن الموصوف، ووظيفة الصفة بيان وتوضيح الموصوف ومن ثم تعدد تخصيصا له من جهة الوصف وتفريقه عما يشاركه في الاسم عموما، ولذلك قلما تحذف الصفة إن كان الموصوف يحتاجها في السياق الكلامي ومن الأمثلة التي تتوقف دلالتها على الصفة رغم حذفها كما يقول النحاة قوله تعالى: ﴿وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا﴾ [الكهف 79] أي صالحه، بدليل أنه قرئ كذلك، وأن تعييبها لا يخرجها عن كونها سفينة فلا فائدة فيه حينئذ، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَجْتَّ بِالْحَقِّ﴾ [البقرة 71] أي الواضح، وإلا كان مفهومه كفرا⁽⁷²⁶⁾.

1-2- حذف المفعول به :

إن أكثر العناصر النحوية تعرضا للحذف هو المفعول به، ويكون ذلك لسبب معنوي يستدعيه المقام لغرض يتعلق بالمتكلم أو السامع، ورغم ذلك فهو إجراء لا يتم إلا بشروط دقيقة، وهو ما نجد عند بعضهم عندما يذكر أن حذف المفعول مثلا أعذب وأعرب بحيث لا يركبه إلا من قوي طبعه وعذب وضعه⁽⁷²⁷⁾، وأنه أقوى دليل على قوة عربية الناطق به⁽⁷²⁸⁾، فلو نطق به في غير موضعه لما كان في عذوبة حذفه وعلوه⁽⁷²⁹⁾، بل وأشاروا إلى أن حسنه إنما

⁽⁷²⁵⁾ دلائل الإعجاز . ص112.

(مغني اللبيب عن كتب الأعراب . 2 / 720 .⁷²⁶

⁽⁷²⁷⁾ المحتسب . 2 / 395.

⁽⁷²⁸⁾ نفس المصدر . 2 / 420. وانظر: ص133.

⁽⁷²⁹⁾ نفس المصدر . 2 / 4.

يتم له إذا روعي فيه غرض المتكلم به⁽⁷³⁰⁾. وأمثله في اللغة العربية كثيرة، فقد استعمل في النثر والشعر وفي القرآن الكريم .

2- مبدأ الفائدة وظاهرة التقدير :

يلجأ في اللغة العربية إلى تقدير بعض العناصر اللغوية التي لا يتم المعنى بدونها كتقدير المبتدأ المحذوف للخبر المذكور أو العكس أو تقدير المفعول مما يدخل ضمن ذكر العناصر اللغوية المتلازمة والتي يؤدي حذفها إلى اللبس أو تغيير المعنى المقصود، كما أن التقدير هنا يكون في ضوء المعنى لأن ذلك المحذوف دلت عليه قرينة لغوية أو غير لغوية، وهو السبب الذي جعل النحاة والبلاغيين يلجأون إلى التقدير لتتم الفائدة ، ذلك أن قراءة المعنى من خلال البنية السطحية لا يفي بغرض الفهم والإفهام .. ما يمكن أن نذكر في شرحه و بيانه ما ذكره عبد القاهر الجرجاني في قضية تقدير المحذوف من الجملة : « لأبْدَّ من تقدير محذوف، ولا سبيل إلى أن يكون له معنى دونه، سواء كان في التزليل أو في غيره، فإذا نظرتَ إلى: (صبر جميل) في قول الشاعر:

يشكو إليَّ جملي طول السرى صبر جميل، فكِلَانَا مُبْتَلَى⁽⁷³¹⁾

وجدته يقتضي تقدير محذوف، كما اقتضاه في التزليل، وذلك أن الداعي إلى تقدير المحذوف هاهنا، هو أن الاسم الواحد لا يفيد، والصفة والموصوف حكمهما حكم الاسم الواحد، وجميل صفة للصبر. وتقول للرجل: من هذا؟، فيقول: "زيد"، يريد " هو زيد" ، فتجد هذا الإضمار واجباً، لأن الاسم الواحد لا يفيد، وكيف يُتصور أن يفيد الاسم الواحد، ومدار الفائدة على إثبات أو نفي، وكلاهما يقتضي شيئين: مثبت ومثبت له، ومنفي ومنفي عنه⁽⁷³²⁾ .

3 - مبدأ الفائدة وفكرة التكرار :

لو أردنا أن نعرف التكرار في اللغة لوجدنا أن أقرب تعريف له "هو عبارة عن الإتيان بشيء مرة بعد أخرى"⁽⁷³³⁾ مما يوحي بمفارقتة لفكرة الفائدة، ذلك أن هذه الأخيرة يفهم منها جدة الكلام بأن يكون غير مفهوم من دون ذكره، وهو ما يدفعنا للبحث عن موضع الفائدة في

⁷³⁰ (الخصائص .2/ 378.

(البت بلانسية . الكتاب . 318 .⁷³¹

(أسرار البلاغة ص 296-297 .⁷³²

(التعريفات . ص 90 .⁷³³

أشكال التوكيد التي تطابقت مع فكرة التكرار خصوصا ما يسمى بالتوكيد اللفظي والمعنوي مما درجت عليه كتب النحو من تقسيم مشهور لما يسمى بالتوكيد الصناعي⁽⁷³⁴⁾.

ومن فهم التكرار على أنه قد يكون لغير فائدة فالملازمة ممنوعة، ذلك إنه لم يخل عن فائدة وهي رفع احتمال توهم المجاز كما في الألفاظ المؤكدة فإن القائل: "جاء القوم" يفيد مجيء كلهم لما تقتضيه الألف واللام من الاستغراق فقوله بعد ذلك: "كلهم و أجمعون" تأكيد لرفع توهم المجاز، وأنه أراد بالقوم بعضهم فكذلك هنا جاء بقوله بعده تأكيدا لرفع توهم أنه أراد المعية تجوزا فلم تخل عن فائدة⁽⁷³⁵⁾.

بل إن فكرة الفائدة تتجلى أكثر في ما ذكره الكفوي في كلياته من أن التأكيد بذكر ما هو كالعلة أقوى من التأكيد بالتكرار المجرد⁽⁷³⁶⁾، وهذا ما يجعل التأكيد معنى نحويا سياقيا، يستوفي شروط تأدية الغرض من الكلام متمثلا في الإفادة، وإن كان كثيرا ما يرتبط بسياق الموقف الذي يمثله السامع والمخاطب والرسالة الإبلابية.

ومن الأمثلة التي تستوقفنا في هذا السياق ما أورده الزجاج عند تعرضه لقوله تعالى: ﴿لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا﴾ [المائدة 48] إذ لاحظ أن تكرار الألفاظ المترادفة في مثل هذا يكون للزيادة في الفائدة⁽⁷³⁷⁾، بل إن التكرير في القرآن الكريم لا يكون إلا لفائدة وهو ما يمكن أن نستخلصه من الأمثلة التي يتعرض لها العلماء على اختلاف تفسيراتهم وتعليقاتهم⁽⁷³⁸⁾، بل هناك من يؤكد على جدة المعنى كما فعل الفارسي في دفاعه عن حمزة لقوله تعالى: ﴿فَأَزَلُّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا﴾ [البقرة 36] فهو يشير إلى أن التكرار - مع اختلاف اللفظ - يفيد معنى جديدا إضافة إلى تفخيم القصة وتعظيمها بألفاظ مختلفة، فإن قال قائل: فإنه إذا قرأ "فأزلهما" كان قوله بعد "فأخرجهما" تكريرا، فالقراءة الأخرى أرجح، لأنها لا تكون على التكرير، قيل: إن قوله: "أخرجهما" ليس بتكرير لا فائدة فيه، ألا ترى أنه قد يجوز

(أما فكرة تكرار المعنى كما هو الشأن مع أبواب التخصيص المؤكدة فسأفرد له مبحثا خاصا لما فيه من خصوصية⁷³⁴ تركيبية ومعنوية تتجلى من خلال التراكيب التي سأللها بالتفصيل .

(ابن كيلكدي، الفصول المفيدة في الواو الميزدة.ت: حسن موسى الشاعر. دار البشير،عمان.ط1. 1990. ص 85-86 .

(الكليات . ص 268 .⁷³⁶

(معاني القرآن وإعرابه . 184 / 2 - 185 .⁷³⁷

(انظر : محمد أحمد محمد خضير، الجوانب الدلالية للتحليل النحوي. مخطوط رسالة دكتوراه . القاهرة . ص 92 وما بعدها .⁷³⁸

أن يزيلهما عن مواضعهما ولا يخرجهما مما كانا فيه من الدعة والرفاهية ؟ وإذا كان كذلك لم يمن تكريرا غير مفيد وعلى أن التكرير في مثل هذا الموضع لتفخيم القصة وتعظيمها بألفاظ مختلفة ليس بمكروه ولا مجتنب، بل هو مستحب ومستعمل كقول القائل : " أزلت نعمته وأخرجته من ملكه وغلّظت عقوبته (739) .

4 - مبدأ بالفائدة ومصطلح الزيادة:

أكثر ما أجمع عليه النحاة في دراستهم للتوكيد فكرة الزيادة ، مما يوحي أن الجملة أو التركيب يمكن أن يؤدي دوره في الفهم والإفهام، وإنما دخول هذا العنصر المؤكد مهما كان شكله كان للتوكيد فقط، وهذا التعبير باختلاف أدائه لدى الدارسين قد يوحي أن مصطلح الزيادة يناقض فكرة الإفادة التي يمكن تأديتها بأقل قدر من الألفاظ متمثلا في تحديدهم للجملة بأنها " ما يحسن السكوت عليه "، وهذا طبعاً مما لا يصح تعميمه خصوصاً إذا ربط بفهمنا للنص القرآني وما جاء فيه من أشكال توكيدية، وهو أيضاً مما لا يمكن أن يغض عليه الطرف لدى علماء اللغة قديماً وحديثاً، فهذا عبد القاهر الجرجاني في سياق حديثه عن قضية الزيادة يقابلها بالفائدة : « وإذا ثبت أن وصف الكلمة بالزيادة، نقيض وصفها بالإفادة ... » (740) ولذلك فإن تتبع مواضع ما قيل عنه إنه زائد في اللغة أو القرآن وتخرجه في مؤلفات القدماء يجعلنا نستنتج أن الزائد عندهم ما لا معنى له أو ما لا تأثير له على المعنى المقصود من الكلام ، وقد يؤدي الحرف الزائد معنى وظيفياً كحروف الجر وقد لا يؤدي معنى وظيفياً مثل (لا) و(ما) النافيتين، بل إن معري القرآن عندما قالوا بزيادة بعض العناصر اللغوية كالحروف أو الأسماء أو الأفعال ربطوا بين تلك الزيادة وبين المعنى كما ارتبطت الزيادة عندهم بالتوكيد والتكرار اللفظي والمعنوي (741).

هذا، ويشرح عبد القاهر الجرجاني مصطلح الزيادة في ألفاظ اللغة على نحو يربطها بالمعنى، ذلك أن القول بأنها زائدة يفيد أن لا أن لا يراد بها معنى، وأن تجعل كأن لم يكن لها دلالة قط، وهذا يتعارض مع أهم مبدأ استعمالي للغة وهو أن الكلمة لا تتجرد من الفائدة مهما

(أبو علي الفارسي، الحجة للقراء السبعة. ت: بدر الدين قهوجي وبشير جويجاني. دار المأمون للتراث. دمشق. ط 1. 739 . 1984 . 16 / 2 .

(أسرار البلاغة . ص 295 . 740 .

(الجوانب الدلالية للتحليل النحوي . ص 155 . 741 .

كانت درجة هذه الفائدة، وهو الأمر الذي جعل علماء اللغة والتفسير إلى القول إن (ما) في نحو قوله تعالى: ﴿فِيمَا رَحِمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران 159] تفيده التوكيد. ويرد على ذلك بقوله: «إن كون (ما) تأكيداً، نقل لها عن أصلها ومجاز فيها، وكذلك أقول: إن كون الباء المزيدة في: "ليس زيد بخارج"، لتأكيد النفي، مجاز في الكلمة، لأن أصلها أن تكون للإصاق فإن ذلك على بعده لا يقدر فيما أردت تصحيحه، لأنه لا يتصور أن تصف الكلمة من حيث جعلت زائدة بأنها مجاز، ومتى ادعينا لها شيئاً من المعنى فإننا نجعلها من تلك الجهة غير مزيدة»⁽⁷⁴²⁾.

ولذلك نجد كثيراً من العلماء خصوصاً الأصوليين يرفضون فكرة الزيادة في اللغة فضلاً عن وجودها في القرآن الكريم - كما سبق وأن رأينا - ويقولون إن هذه الألفاظ التي يحملونها على الزيادة جاءت لفوائد ومعان تخصها، فلا يقضى عليها بالقول إنها زائدة، بل إن القول بالزيادة إن كان القصد منه معنى لا حاجة إليه أمر غير صحيح⁽⁷⁴³⁾، ويشرح لنا الزركشي في نفس السياق معنى ما أصطلح عليه بالزيادة، والتي تطلق على بعض حروف المعاني (الأدوات) - التي جاءت في النص القرآني كما جاءت في كلام - مفرقا بين الزيادة في معناها اللغوي، والزيادة التي توصف بها هذه الأدوات لتأدية معنى التوكيد في الجملة أو في أحد عناصرها، فيقول: «ومعنى كونه زائداً أن أصل المعنى حاصل بدونه، دون التأكيد، فبوجوده حصل فائدة التأكيد، والواضع الحكيم لا يضع الشيء إلا لفائدة، وسئل بعض العلماء عن التوكيد بالحرف وما معناه إذ إسقاط كل الحرف لا يخل بالمعنى، فقال: هذا يعرفه أهل الطباع إذ يجدون أنفسهم بوجود الحرف على معنى زائد لا يجدونه بإسقاط الحرف، قال: ومثال ذلك مثال العارف بوزن الشعر طبعاً، فإذا تغير البيت بزيادة أو نقص أنكره، وقال: أجد نفسي على خلاف ما أجده بإقامة الوزن، فكذلك هذه الحروف تتغير نفس المطبوع عند نقصانها ويجد نفسه بزيادتها على معنى بخلاف ما يجدها بنقصانها»⁽⁷⁴⁴⁾.

وتطلق الزيادة على (لا) في نحو قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا مِن دُونِكُمْ حَتَّىٰ تَخْرُجُوا مِن دِينِكُمْ وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [الحديد 29]، لأنها لا تفيده النفي فيما دخلت عليه، ولا يستقيم المعنى إلا على إسقاطها، ثم إن قلنا إن (لا) هذه المزيدة تفيده تأكيد النفي الذي يجيء من بعد في قوله: "أن لا

⁷⁴² (أسرار البلاغة . ص 294 .

⁷⁴³ (البرهان في علوم القرآن . 3 / 47 - 48 .

⁷⁴⁴ (نفس المصدر . 3 / 49 - 50 .

يقدر " ، وتؤذن به، فإننا نجعلها من حيث أفادت هذا التأكيد غير مزيدة، وإنما نجعلها مزيدة من حيث لم تفد النفي الصريح فيما دخلت عليه، كما أفادته في المسألة (745).

وينبغي لنا أن نقف عند قضية أساسية في ما يسمى بحروف الزيادة التي ارتبطت بدلالة التوكيد كما ناقشها أحد الباحثين المعاصرين حيث رأى أن النحاة لم يذكروا وظيفة لهذه الحروف وإن اكتفوا بحصرها في التوكيد، وذلك لأن تتبع مواضعها في النص القرآني يجعل الباحث فيها يلاحظ أن لكل حرف معنى يلائم السياق القرآني الذي وجد فيه (746)، وهو ما تفتن إليه صاحب شرح الكافية، إذ يربط فكرة الزيادة بمبدأ الفائدة، يقول في ذلك: « فإن قيل: فيجب ألا تكون زائدة إذا أفادت فائدة معنوية، قيل: إنما سميت زائدة، لأنه لا يتغير بها أصل المعنى، بل لا يزيد بسببها إلا تأكيد المعنى الثابت وتقويته، فكأنها لم تفد شيئاً، لما لم تغاير فائدتها العارضة الفائدة الحاصلة قبلها، ويلزمهم أن يعدوا، على هذا، (إن)، ولام الابتداء، وألفاظ التأكيد أسماء كانت أو لا زوائد، ولم يقولوا به» (747).

ورغم ذلك فإن بعضهم جعل التوكيد هو نفسه الفائدة التي تجنى من الزائد، وذلك أن الزائد كما يقول صاحب تاج العروس لا يُفِيدُ غَيْرَ التَّأْكِيدِ؛ وهو عند بعض النحاة لا يُعَيِّرُ المعنى فقولهم: "إنما زيد قائم" بمنزلة "أن الشأن زيد قائم" فهو يحتمل العموم كما يحتمله "إن زيدا قائم" وعند الأكثرين ينقل المعنى من احتمال العموم إلى معنى الحصر، فإذا قيل: "إنما زيد قائم" فالمعنى "لا قائم إلا زيد" (748). وهو ما سنستفيد منه في بيان فائدة بعض التراكيب التي لا يتحصل منها سوى دلالة التوكيد في كونها لا تقل فائدة عن المعاني التأسيسية في المعاني المقامية، إذ سقوطها من الكلام يؤدي إلى ذهاب المعنى المقصود مقاميا.

ثانياً / أسلوب التوكيد وفائدته في اللغة :

لعل أكثر ما التزم به العلماء العرب على اختلاف تخصصاتهم هو محاولة استنباط معاني اللغة العربية وتتبع دلالاتها في سياقاتها المختلفة، وبذلك نجد أكثرهم قد وقف بدقة على قضايا لها خطورتها في الدرس اللغوي الحديث . ولعل ما يرتبط بذلك في هذا السياق ما فهمه بعضهم من بعض شواهد التوكيد التي جاءت بغير ألفاظه المعهودة والتي لم تتوفر فيها فكرة التبعية كما

(أسرار البلاغة . ص 295 . 745)

(محمد محيي الدين أحمد محمود ، قضية حروف الزيادة في القرآن الكريم . مخطوط رسالة ماجستير . جامعة القاهرة . 746 . القاهرة 1987 . ص 182 - 288 .

(شرح الكافية . 2 / 432 . 747)

(تاج العروس . 40 / 515 . 748)

هي معروفة في التوكيد الصناعي، إذ نجد الكثير من علماء العربيّة القدماء يشيرون إلى عدم وجود اللفظ المعتاد للتوكيد في الأمثلة التالية مثلاً: ﴿ وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [النمل 23]، ﴿ وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الزمر 62]، و﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ [يوسف 76]، ولكنهم مع ذلك قرّروا أنّه وإن لم يأت اللفظ فيها تابِعاً على سمت التوكيد، فإنه بمعنى التوكيد البتّة؛ لأنّ قولك: "عَمَّمْتُ بالضرب جميع القوم"، فائدته فائدة قولك: "ضربت القوم كلهم". فإذا كان المعنيان واحداً كان ما وراء ذلك غير معتد به، ولغوياً⁽⁷⁴⁹⁾. وهذا دليل على اعتداد بعض العلماء بالفائدة المرجوة من اللفظ، لا بشكل اللفظ في الصناعة .

هذا، وإن كان بعضهم يكاد يجمع على خلو التوكيد من الفائدة التي يقصد بها الإتيان. بمعنى جديد، فإنه يقول بفائدة نفي التجوز و السهو والنسيان، لأن هذا الأسلوب يقوم أصلاً على التكرار وإعادة اللفظ أو المعنى . غير أن بعض العلماء حاول أن يتتبع ما يفيد هذا الأسلوب كما هو الحال في باقي الأشكال والأساليب اللغوية، من ذلك ما ذهب إليه ابن السراج من مقارنة دلالية بين التوكيد والصفة، إذ يقول في ذلك: « التوكيد بمتزلة الصفة في الفائدة يوضح عن الشيء ويؤكدّه »⁽⁷⁵⁰⁾، بل إن بعضهم يذهب مباشرة إلى جعل دلالة التوكيد في حد ذاتها هي الفائدة التي تجنى من إيراده في الكلام من ذلك إيراد المرادي لفكرة الفائدة في (أنّ) المفتوحة الهمزة، إذ يقول إنها تفيد التوكيد كـ(إنّ) المكسورة. وقد استشكل ما ذهب إليه هنا بعض النحاة بسبب أنه لو صرحت بالمصدر المنسبك منها لم يفد توكيداً. فيرد المرادي على ذلك بأن هذا الإشكال ليس بشيء⁽⁷⁵¹⁾.

كما حلل البغدادي اللام نحوياً في قول الشاعر :

لعمرك ما إن أبو مالك بوانٍ ولا بضعيف قواه⁽⁷⁵²⁾

وذلك من ناحية التسمية والمعنى بأن ذهب إلى أن اللام في قوله: "لعمرك ما إن الخ" لام الابتداء، وفائدتها توكيد مضمون الجملة⁽⁷⁵³⁾، فجعل التوكيد فائدة لورود هذه اللام، وليس غريباً أن تكون الفائدة شيئاً مفهوماً من الجملة ولكنه عام أو محتمل، فتأتي أشكال التوكيد

⁷⁴⁹ (ينظر : الخصائص . 457 / 2 .

⁷⁵⁰ (الأصول في النحو . 260 / 1 .

⁷⁵¹ (الجنى الداني في حروف المعاني . ص 402 - 403 .

⁷⁵² (البيت للمتخل الهذلي . خزنة الأدب . 142 / 4 .

⁷⁵³ (خزنة الأدب . 147 / 4 .

لتخصصه وتحكمه، وهو ما يمكن أن نستشفه من آراء بعض الأصوليين حين يعالجون دلالة التوكيد، إذ يرون أنه يفيد تقوية المؤكد لا أمراً جديداً، فلو لم يكن المؤكد يفيد الاستغراق لما كان المؤكد مفيداً له، أو كان مفيداً لأمر جديد، وهو ممتنع⁽⁷⁵⁴⁾.

وعموماً فإننا إذا سلمنا أن اللغة لا تقبل العبث في استخدام ألفاظها وتراكيبها وذلك بابتعادها عن الزيادة أو النقصان في تركيب الكلام بين المتخاطبين، وكان أسلوب التوكيد شكلاً من أشكال هذه اللغة وينبغي أن يتحقق فيه ما تتصف به هذه اللغة عموماً، فإن ذلك يدعون إلى القول بوجود الفائدة في هذا الأسلوب وهو أمر لم يغب عند القدماء، بل إن حديثهم عن التوكيد ارتبط بما يستفيدة المخاطب من الكلام، فإن غابت الفائدة فلا توكيد، يقول ابن هشام في ذلك: «وإذا لم يفد توكيد النكرة لم يجز باتفاق، وإن أفاد جاز عند الأخفش والكوفيين وهو الصحيح، وتحصل الفائدة بأن يكون المؤكد محدوداً والتوكيد من ألفاظ الإحاطة كـ "اعتكفت أسبوعاً"»⁽⁷⁵⁵⁾.

ولذلك نجد المفسرين لا يقفون عند حدود ما قسم من نوعي التوكيد الصناعي بل يقرون ما جاء منه في صيغ لا تدخل ضمن أدواته، مما جعله أسلوباً شاملاً واسع المدارك فمنها الظاهر ومنها ما يكاد يخفى، على نحو ما جاء في التحرير والتنوير من تحليل لقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة 143] من أن الرأفة مفسرة بالرحمة على رأي الجمهور، ومن ثم فإن الرحمة اسم جامع تدخل فيه الصفتين (الرحيم) و(الرؤوف)، وإن خص بعض العلماء الرأفة بكونها أشد من الرحمة فدخل فيها الإفضال والإنعام. مما يفهم منه أن بين الرأفة والرحمة عموماً وخصوصاً مطلقاً وأياً ما كان معنى الرأفة فالجمع بين في الآية يفيد توكيد مدلول أحدهما بمدلول الآخر بالمساواة أو بالزيادة. وأما على اعتبار تفسير المحققين لمعنى الرأفة والرحمة فالجمع بين الوصفين لإفادة أنه تعالى يرحم الرحمة القوية لمستحقها ويرحم مطلق الرحمة من دون ذلك⁽⁷⁵⁶⁾.

وكذلك فعل الزمخشري أثناء تعرضه لتفسير قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ عَزِيزٌ قَلْبُهُ﴾ [البقرة 283] باحثاً عن موطن الفائدة في ذكر القلب هنا، بكون كتمان الشهادة هو أن يضمها ولا يتكلم بها، فلما كان إثماً مقترفاً بالقلب أسند إليه، لأن إسناد الفعل إلى الجارحة التي يعمل بها

⁷⁵⁴ (الإحكام للآمدي . 2 / 421 .)

⁷⁵⁵ (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . ص 182 .)

⁷⁵⁶ (التحرير والتنوير . 2 / 25 .)

أبلغ . ألا تراك تقول إذا أردت التوكيد : "هذا مما أبصرته عيني" و"مما سمعته أذني" و"مما عرفه قلبي"، ولأن القلب هو رئيس الأعضاء والمضغة التي إن صلحت صلح الجسد كله وإن فسدت فسد الجسد كله، فكأنه قيل : "فقد تمكن الإثم في أصل نفسه ، وملك أشرف مكان فيه" . ولثلا يظن أن كتمان الشهادة من الآثام المتعلقة باللسان فقط، وليعلم أن القلب أصل متعلقه ومعدن اقترافه، واللسان ترجمان عنه. ولأن أفعال القلوب أعظم من أفعال سائر الجوارح وهي لها كالأصول التي تتشعب منها (757).

1- أنواع التوكيد تتعلق بالفائدة :

ويمكننا أن نلاحظ الدور التبليغي للتوكيد من خلال سرد أنواعه وأسباب ذكره كما فصل فيها القول أغلب النحاة ، ومن هؤلاء ابن مالك الذي يذكر كل قسم من أقسامه تفصيلا بحسب ما يستفيده المخاطب من معنى لا يكون إلا بوجود التوكيد في الكلام مما يعني أن هذا الأخير ليس زيادة يمكن الاستغناء عنها في كل حال ، وليس زيادة بالمفهوم الساذج لها أو لمعنى تكرار اللفظ أو المعنى دون زيادة في الفائدة ، إذ جاء في شرح التسهيل في تقسيم التوكيد المعنوي إلى قسمين (758):

- أحدهما : الذي قصد به رفع توهم السامع أن المتكلم حذف مضافا و أقام المضاف إليه مقامه، نحو : " قتل العدو زيد نفسه" فبذكر النفس علم السامع أن زيدا باشر القتل وحده ، ولولا ذلك لأمكن اعتقاد كونه أمرا لا مباشرا .

- والثاني : أن يقصد به رفع توهم السامع أن المتكلم وضع العام موضع الخاص، نحو : " جاء بنو فلان كلهم " ، لم يرد أن يخص بالجيء بعضهم دون بعض ، ولولا ذلك لأمكن اعتقاد غير ذلك .

ومن خلال هذا الكلام يتضح لنا بجلاء أن ما قال عنه النحاة " دفع التجوز والسهو والنسيان" لا يعني فضولا يستغنى عنه إنما هذه الأمور تدخل في عملية التبليغ لتصرف الجملة إلى معنى لا يكون بدونها وأن الفائدة ليست دائما عناصر جديدة وإنما تخصيص الخطاب ونفسي العموم فيه ليدخل في عناصر الإفادة .

قال الإمام فخر الدين في تحديده لمعنى الترادف كما جاء في المزهري : « الفرق بينه وبين التوكيد أن أحد المترادفين يفيد ما أفاده الآخر، كالإنسان والبشر، وفي التوكيد يفيد الثاني

(الكشاف . 1 / 158 . 757)

(شرح التسهيل . 1 / 152 . 758)

تقوية الأول؛ والفرق بينه وبين التابع أن التابع وحده لا يفيد شيئا كقولنا : عطشان
نطشان» (759).

2- دلالة الصيغة والتوكيد بكلا وكلتا :

إن استعمال بعض التراكيب بصيغ معينة قد يغني عن تأكيدها وهو شأن ما دل على
أن الفعل صدر من اثنين كـ(افتعل) وقد جاء عند السيوطي في تحليله لامتناع التوكيد بهذين
اللفظين الدالين على المثني في بعض التراكيب التي أغنت الصيغة عن ورودها مما يعني أن
التوكيد إن لم تجن منه فائدة فلا داعي لإيراده وذلك حتى لا تكون الفائدة معدومة : « لا يؤكد
بكلا وكلتا ما لا يصح موضعه واحد فلا يقال : " اختصم الرجلان كلاهما" ولا " رأيت أحد
الرجلين كليهما " ولا" المال بين الرجلين كليهما" لعدم الفائدة ، إذ لا يحتمل في ذلك أن يراد
أحدهما حتى يحتاج إلى التأكيد لدفعه ولأنه لم يسمع من العرب قط » (760).

3- الفصل والوصل :

رأينا سابقا أن الفصل والوصل من المباحث اللغوية التي لها علاقة بأسلوب التوكيد،
وهو الأمر الذي وقف عليه البلاغيون، بل وناقشوا ما يجني من فائدة وما يتحصل من معنى في
هذا الشكل الذي يعد من الأشكال التوكيدية في اللغة العربية، " ووجه حسن هذا الضرب هو
أن في التوكيد تقوية المعاني وتقريرها وفي البيان تنشيط النفس وإيقاظها، لأنها حين تتلقى كلاما
ملفوفًا بشيء من الغموض تشناق إلى بيانه وتستشرف في الترف على وجهه، فإذا جاء البيان
صادف نفسا يقظة متطلعة فيتمكن الكلام منها" (761).

4 - استخدام (كل) و(أجمع) :

يبدو في ما قاله أغلب النحاة قديما وحديثا أن هناك تقاربا دلاليا - يصل به بعضهم إلى
حد التطابق - بين كل وأجمع، إذ تدلان على الإحاطة والشمول وإن حاول بعض العلماء إيجاد
فرق بينهما من ناحية إفادة (أجمع) الاتحاد في الوقت ، فعندما نقول : " جاء الرجال أجمعون"
فمعناه " جاء الرجال مجتمعين" وليس كذلك (كل)، وهو رأي يردده مجيء هذه اللفظة في
القرآن الكريم لغير هذا المعنى كقوله تعالى : ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾

(المزهري في علوم اللغة . 1 / 125 . 759)

(انظر : همع الهوامع . 3 / 165 . 760)

(محمد محمد أبو موسى، دلالات التراكيب - دراسة بلاغية - دار التضامن . القاهرة . ط2 . 1987 . ص 330 . 761)

[البقرة 161] فليس معناها مجتمعين . وقد رد على هذا الرأي ابن يعيش بقوله : « والصواب أن معناهما واحد من قبل أن أصل التأكيد إعادة اللفظ وتكراره، وإنما كرهوا تواليهما بلفظ واحد، فأبدلوا من الثاني لفظا يدل على معناه ، فجاءوا بـ(كل) و(أجمع) ليدلوا بهما على معنى الأول، ولو كان في الثاني زيادة فائدة لم يكن تأكيدا، لأن التأكيد تمكين معنى المؤكد... ومع هذا لو أريد بـ(أجمع) معنى الاجتماع لوجب نصبه، لأنه يكون حالا لأن التقدير : " فعل ذلك في هذه الحال " « (762).

ويفسر لنا الدكتور صالح فاضل السامرائي دلالة كل منهما في ضوء ما يستفاد منهما دائما ، فيذهب إلى أن (أجمع) من لفظ الجماعة والمجموع والاجتماع و(كل) للدلالة على كل فرد حتى تستغرق كل الأفراد، فقولنا : " رضوا بذلك أجمعون" يفيد أن مجموعهم رضي بذلك، وأما قولك : " رضوا بذلك كلهم" يفيد أن أفرادهم رضوا بذلك ، والنتيجة واحدة لأنه إذا رضي كل أفرادهم فقد رضي مجموعهم ، فأجمع تشير إلى العموم ابتداء ، و(كل) تشير إلى الأفراد حتى تستغرقهم، و (كلهم أجمعون) للجمع بين المعنيين فتكون زيادة في التوكيد(763) .

5- التوكيد التقديم والتأخير :

إن التقديم والتأخير ملمح من أهم ملامح اللغة العربية فهو يوسع من أفق استعمال العناصر اللغوية، وما يهمننا في هذا السياق هو علاقته بمبدأ الفائدة وكيف عولج ذلك عند القدماء، ذلك أن التسامح في تبادل المواقع بين عناصر الجملة العربية ليس بالشيء التَّحْكُمِي أو العَبَثِي ، وإنما هو أمر خاضع لأغراض المتكلمين ومقاصدهم، فهذا الإمام عبد القاهر يعتبر أي تغيير في النظام التركيبي للجملة دالا بالضرورة على تغيير الدلالة وانتقالها من مستوى إلى آخر . ولذلك نجد أنه لا يستسيغ أن يقسم تقديم الشيء وتأخيره قسمين ، حيث يكون مفيدا في بعض الكلام وغير مفيد في بعضه الآخر ، أو أن يُعَلَّل تارة بالعناية وأخرى بأنه توسعة على الشاعر والكاتب حتى تطرد لهذا قوافيه ولذاك سجعته (764)، بل الذي يجب أن يكون أمر التقديم والتأخير عليه أنه ((متى ثبت في تقديم المفعول مثلا على الفعل في كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخر فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكل حال . ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء أن يدعي أنه كذلك في عموم الأحوال

(شرح المفصل . 2/ 222 . 762)

(معاني النحو . 4/ 126 . 763)

(دلائل الإعجاز . ص 86 . 764)

، فأما أن يجعله بين بين ، فيزعم أنه للفائدة في بعضها وللتصرف في اللفظ من غير معنى في بعض، فمما ينبغي أن يرغب عن القول به ((⁷⁶⁵). فالتقديم والتأخير عنده يكونان دائما لغرض يتعلق بالمعنى ، وليس لغرض يتعلق بالبنية الشكلية أو بموسيقى الكلام وحدها ، ولا هو لمعنى تارة ولموسيقى الكلام تارة أخرى ، وهو الأمر الذي ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس حين قال : « ولست أُغالي حين أُقرّر هنا أن المفعول لا يصح أن يسبق ركني الإسناد في الجملة المثبتة كما يزعم أصحاب البلاغة في تلك الأمثلة المصنوعة من نحو : "زيدا ضربت " و"زيدا ضربته". أما التقديم في مثل الآيات القرآنية: ﴿إِنَّا كُنَّا نَعْبُدُ وَإِنَّا نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة 5] و﴿فَأَيُّكُمْ فَأَعْبُدُونَ﴾ [العنكبوت 56] و﴿وَلَكِنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [البقرة 57] و﴿حُذُوهُ فَغُلُوهُ ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوهُ﴾ [الحاقة 30-31]... فالأمر فيه لا يعدو أن يكون رعاية لموسيقى الفاصلة القرآنية ، فهي إذن شبه بالقافية الشعرية التي يحرص الشاعر على موسيقاها كل الحرص ((⁷⁶⁶

وجملة ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ﴾ [يونس 99] مفرعة على التي قبلها، لأنه لما تقرر أن الله لم تتعلق مشيئته باتفاق الناس على الإيمان بالله، تفرع على ذلك إنكار ما هو كالمحاولة لتحصيل إيمانهم جميعا. والاستفهام في ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ﴾ إنكاري، فترل النبي - صلى الله عليه وسلم - لحرصه على إيمان أهل مكة وحثيث سعيه لذلك بكل وسيلة صالحة منزلة من يحاول إكراههم على الإيمان حتى ترتب على ذلك التزليل إنكاره عليه. ولأجل كون هذا الحرص الشديد هو محل التزليل ومصعب الإنكار، وقع تقديم المسند إليه على المسند الفعلي، فقيل ﴿أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ﴾ دون أن يقال: "أفتكره الناس" أو "أفأنت مكره الناس"، لأن تقديم المسند إليه على مثل هذا المسند يفيد تقوي الحكم يفيد تقوية صدور الإكراه من النبي - صلى الله عليه وسلم - لتكون تلك التقوية محل الإنكار. وهذا تعريض بالثناء على النبي ومعدرة له على عدم استجابتهم إياه، ومن بلغ المجهود حق له العذر. وليس تقديم المسند إليه هنا مفيدا للتخصيص (أي القصر) لأن المقام غير صالح لاعتبار القصر، إذ مجرد تزليل النبي - صلى الله عليه وسلم - منزلة من يستطيع إكراه الناس على الإيمان كاف في الإشارة إلى تشبيهه

⁷⁶⁵ نفس المصدر . ص 87 .

⁷⁶⁶ إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة . مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة . ط 7 . 1985 . ص 333 . وانظر رأيا له يخالف ما ذكره هنا في ص 311 .

حرصه على إيمانهم بحرص من يستطيع إكراههم عليه. فما وقع في الكشف من الإشارة إلى معنى الاختصاص غير وجيه، لأن قرينة التقوي واضحة كما أشار إليه السكاكي⁽⁷⁶⁷⁾.

ثالثاً / مبدأ الفائدة في أسلوب التوكيد :

إذا أردنا تحديد دور عنصر لغوي أو أسلوب معين في الكلام فإن أفضل ما يمكن أن نقوم به مقارنة إيراده في الكلام مع حذفه منه إن بقيت نفس الدلالة ونفس الفائدة دل ذلك على انعدام فائدته أما إن كان حذفه يغير المعنى ولو بقليل فهو مما فيه فائدة ، ولكن تختلف درجتها في كل تعبير أو شكل لغوي في درجة الوضوح ، وإذ عرفنا أن اللغة يستحيل أن يكون فيها فضول قول حذفه من الكلام يبقى المعنى على ما هو عليه، مع مجيء هذا الشكل في القرآن الكريم الذي لا يقبل القول بذلك، فإننا سنتبع فائدة التوكيد بمختلف أشكاله في اللغة العربية عموماً وفي القرآن الكريم على وجه الخصوص .

ومما نقف عنده بهذا الخصوص تحليل عبد القاهر الجرجاني لألفاظ التوكيد في اللغة وربطه بما تقوم عليه اللغة من مبدأ العلاقة التي تقوم بين الشكل والمعنى ((كل تغيير في المبني يؤدي إلى تغيير في المعنى))، من ذلك معنى إيراد لفظة (كل) الدال على الشمول، يقول مقارنا بين مجيء هذه اللفظة الدالة على التوكيد وبين عدم مجيئها وربط كل منهما بالمعنى العام الذي يتبادر إلى ذهن السامع : « وإذا نظرت وجدته قد احتلب لأن يفيد الشمول في الفعل الذي تسنده إلى الجملة أو توقعه بها. تفسير ذلك أنك إنما قلت: "جاءني القوم كلهم"، لأنك لو قلت : "جاءني القوم" وسكت لكان يجوز أن يتوهم السامع أنه قد تخلف عنك بعضهم، إلا أنك لم تعتد بهم ، أو أنك جعلت الفعل إذا وقع من بعض القوم، فكأنما وقع من الجميع لكونهم في حكم الشخص الواحد كما يقال للقبيلة: " فعلتم وصنعتم"، يراد فعل قد كان من بعضهم، أو واحد منهم . وهكذا الحكم أبداً . فإذا قلت : " رأيت القوم كلهم " و" مررت بالقوم كلهم"، كنت قد جئت بكل لئلا يتوهم أنه قد بقي عليك من لم تره، ولم تمر به. ينبغي أن يعلم أننا لا نعني لنا: يفيد الشمول أن سبيله في ذلك سبيل الشيء يوجب المعنى من أصله، وأنه لولا مكان (كل) لما عقل الشمول، ولم يكن فيما سبق من اللفظ دليل عليه . كيف ولو كان كذلك لم يكن يسمى تأكيداً . فالمعنى أنه يمنع أن يكون اللفظ المقتضي الشمول مستعملاً على خلاف

(مفتاح العلوم . ص 427 . 767)

ظاهره، ومتحوزاً فيه» (768).

1- حروف الزيادة :

سبق وان رأينا أن هذه الحروف سميت بالزائدة لأن حذفها لا يؤدي إلى إفساد التركيب وإنما يبقى التركيب سليماً وإنما جاءت لتفيد دلالات معينة وإلا كان وجودها مما تسمو عليها اللغة أي لغة اقتصادا في الجهد وإيفاء للغرض المقصود، ولذلك حاول علماء العربية توجيه عبارة الزيادة كما جاء في كلام إن أقال بمعنى قال، فذلك منهم تسامح في العبارة، ذلك على نحو ما يقال: إن الباء في قوله تعالى: ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الرعد 43] و "من" في قوله تعالى: ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران 62] زائدتان لما لم تفيدا فائدة زائدة في الكلام سوى تقرير المعنى الحاصل وتأكيده (769).

ومما له علاقة بفكرة الفائدة في هذه الحروف ما قيل في الكاف التي في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى 11]، إذ جاء في الجنى الدايني تساؤل عن جدوى مجيئها في هذا التركيب، ثم الإجابة بأن فائدتها توكيد نفي المثل، من وجهين (أحدهما لفظي والآخر معنوي) وذلك على التالي (770):

- أما اللفظي: فهو أن زيادة الحرف في الكلام تفيد ما يفيد التوكيد اللفظي، من الاعتناء به. جاء في البرهان: «كل حرف زيد في كلام العرب فهو قائم مقام إعادة الجملة مرة أخرى» (771). فعلى هذا يكون المعنى: "ليس مثله شيء، ليس مثله شيء".

- وأما المعنوي: فإنه من باب قول العرب: "مثلك لا يفعل كذا". فنفوا الفعل عن مثله، وهم يريدون نفيه عن ذاته، لأنهم قصدوا المبالغة في ذلك. فسلخوا به طريق الكناية، لأنهم إذا نفوه عن هو على أخص أوصافه فقد نفوه عنه.

ويمكننا ونحن بصدد إيراد هذه الآية أن نتبع ما قيل عنها في سياق تأديتها لفائدة لا يمكن أن تستفاد بدونها، وليس فقط التوكيد بقسميه اللفظي والمعنوي، من ذلك أنها ليست على سبيل الزيادة التي لو طرحت لما تغير المعنى، بل تفيد بدخولها مالا يستفاد من خروجها لأنه إذا قال: "ليس مثله شيء"، جاز أن يراد من بعض الوجوه، وعلى بعض الأحوال، فإذا دخلت

768. (دلائل الإعجاز . ص 216 .)

769. (شرح شافية ابن الحاجب . 1 / 83 .)

770. (الجنى الدايني في حروف المعاني . ص 87 - 88 .)

771. (البرهان في علوم القرآن . 47/3 .)

الكاف فهم نفي المثل على كل وجه، ألا ترى أنه لا يحسن أن يقال: "ليس كمثلته أحد في كذا"، بل على الإطلاق والعموم⁽⁷⁷²⁾.

2 - التوكيد أسلوب يقوم على إعادة المعنى :

لعل أهم مفهوم قام عليه أسلوب التوكيد في اللغة العربية هو إعادة المؤكد سواء أكان مفرداً أو جملة، وهو الأمر الذي جعل فكرة الفائدة في هذا الأسلوب موضع مناقشة، فمادام تعريف التوكيد كما يقول عبد القاهر الجرجاني - مثلاً - هو « أن تحقق باللفظ معنى قد فهم من لفظ آخر قد سبق منك . أفلا ترى أنه إنما كان (كلهم) في قولك: "جاءني القوم كلهم" تأكيداً، من حيث كان الذي فهم منه وهو الشمول قد فهم بديئاً من ظاهر لفظ القوم . ولو أنه لم يكن فهم الشمول من لفظ القوم، ولا كان هو من موجهه لم يكن (كل) تأكيداً، ولكن الشمول مستفاداً من (كل) ابتداءً⁽⁷⁷³⁾ . فهذا يعني ينظر إليه وأن يحلل وظيفياً في ضوء حقيقته هذه، لا أن نسقط عليه ما تقوم به بقية عناصر الكلام التي تقوم على فكرة التأسيس والإتيان بالمعنى الجديد بمعناه المطلق .

وأول ما ينبغي أن ننطلق منه في البحث عن الأسرار الوظيفية لهذا الأسلوب هو تتبع أسبابه ودوافع المتكلم لاستخدامه في كلامه لوجدنا الفائدة منه جلية، إذ إن مجرد رفع الاحتمال عن الخطاب في حد ذاته فائدة تدل على قصد المتكلم وتترع الغموض عن الجملة، فضلاً عن الأسباب الأخرى التي يؤتى بالتوكيد لأجلها وقد تتبعها القدماء بالبحث والتحديد كما سبق وأن رأينا في هذه الدراسة ، فالاحتمال والإطلاق بمثابة العموم مقابل التحقيق والتعين في قولنا : " جاء الطلبة كلهم " و " قام الطالب نفسه " .

وعليه نصل إلى حقيقة تستشف من واقع استخدام هذا الأسلوب في اللغة العربية، مفادها أن فكرة الإعادة التي يقوم عليها لا تعني مطلقاً ألا يكون فيها زيادة فائدة، وإن كانت هذه الأخيرة في إطار التوكيد دائماً - كما أن التوكيد ليس دائماً في صورة إعادة اللفظ أو المعنى كما هو دائماً مما يعرف بالتوكيد الصناعي - ومن أمثلة ذلك ما ذهب إليه عبد القاهر الجرجاني في تحليله لفائدة التوكيد بالإتيان بصورتين تركيبيتين لنفس المعنى العام كما في قوله

(وليد قصاب، التراث البلاغي والنقدي للمعتزلة حتى نهاية القرن السادس الهجري . دار الثقافة . الدوحة . قطر . 772 . 1985 . ص 217 .

(دلالات الإعجاز . ص 177 . 773 .

تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة 2] قوله: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ ، بيان وتوكيد وتحقيق لقوله: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ﴾ وزيادة تثبيت له، وبمثلة أن تقول: "هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب"، فتعيده مرة ثانية لتثبته. وليس تثبيت الخبر غير الخبر، ولا شيء يتميز به عنه فيحتاج إلى ضم يضمه إليه، وعاطف يعطفه عليه. ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة 6 - 7] قوله: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ تأكيد لقوله: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ﴾ وقوله: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ تأكيد ثان أبلغ من الأول، لأن من كان حاله إذا أنذر مثل حاله إذا لم ينذر كان في غاية الجهل، وكان مطبوعاً على قلبه لا محالة. وكذلك قوله عز وجل: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ آمَنَّا بِاللَّهِ وَيَأْتُونَ الْآخِرَ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ﴾ [البقرة 8 - 9] إنما قال: ﴿يُخَادِعُونَ﴾ ولم يقل: "ويخادعون" لأن هذه المخادعة ليست شيئاً غير قولهم: "آمنا" من غير أن يكونوا مؤمنين. فهو إذاً كلام أكد به كلام آخر هو في معناه، وليس شيئاً سواه⁽⁷⁷⁴⁾. وبهذا يقضي عبد القاهر تماماً على فكرة التطابق المطلق بين التراكيب، لما في ذلك من إذهاب لروح التركيب اللغوي - الذي يخضع في النهاية لقانون "كل تغيير في المبنى يؤدي إلى تغيير في المعنى".

رابعا - فائدة بعض عناصر التوكيد في الجملة العربية :

إذا كان الإلمام بكل أشكال التوكيد وما يجنى منها من فائدة مما لا يتسع المقام لذكره في هذا الفصل، فإننا سنتناول بعض عناصر التوكيد مع بيان ما تحدث عنه علماء العربية من فائدة تجنى من استخدام بعض أشكال التوكيد، إذ يعد الحديث عن دلالة التوكيد في هذه العناصر هو ما يستفاد منها في الكلام وهي الثمرة المعنوية المتحصل عليها في ذلك، كما سنرى.

1- ضمير الفصل :

وهو ضمير يتوسط بين المبتدأ والخبر أو ما أصله مبتدأ وخبر، ليؤذن من أول الأمر بأن ما بعده خبر لا نعت⁽⁷⁷⁵⁾، وقد ارتبطت بهذا الضمير عدة فوائد ذكرها النحاة وإن اختلفوا في بعضها ويورد ابن هشام ذلك على النحو التالي⁽⁷⁷⁶⁾:

⁷⁷⁴ (دلائل الإعجاز . ص 176 .

⁷⁷⁵ (جامع الدروس العربية . 1 / 94 .

⁷⁷⁶ (معني اللبيب عن كتب الأعراب . 2 / 570 - 571 .

- أحدها لفظي: وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خير لا تابع، ولهذا سُمِّي فصلاً، لأنه فصل بين الخبر والتابع، وعماداً، لأنه يعتمد عليه معنى الكلام، وأكثر النحويين يقتصر على ذكر هذه الفائدة .

- الثاني معنوي: وهو التوكيد، ذكره جماعة، وبنوا عليه أنه لا يجمع التوكيد، فلا يقال: "زيد نفسه هو الفاضل" وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دعامة، لأنه يدعم به الكلام، أي يقوى ويؤكد .

- الثالث معنوي : وهو الاختصاص، وكثير من البيانين يقتصر عليه، وذكر الزمخشري الثلاثة في تفسير قوله عز وجل: ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [البقرة 5] فقال: « فائدته الدلالة على أن الواردَ بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره » (777).

2- ضمير الشأن :

ويسمى أيضاً ضمير القصة، وهو الضمير الذي يقدم قبل الجملة قبل الجملة ضميراً يسمى و ذلك نحو قولك: " هو زيد منطلق" أي "الشأن والحديث زيد منطلق"، ومنه قوله عز وجل ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾ [إخلاص 1] ، ويتصل بارزا في قولك: " ظننته زيد قائم "و" حسبته قام أخوك" و" أنه أمة الله ذاهبة" و" أنه يأتنا نأته" (778). وتعود دلالة التوكيد في هذا الضمير الذي يسبق ما يفسره إلى أنه كما جاء في الكليات ذكر الشيء مبهما وتفسيره يفيد تقريره وتأكيده (779).

3- دلالة (إن) :

تكاد كتب النحو والإعراب تجمع على لصوق دلالة التوكيد بـ(إن) ويظهر ذلك في إعرابها على أنها حرف نصب وتوكيد، إلا أن ذلك ليس كل ما يمكن أن يقال عنها فثمة أسرار ولطائف دلالية لا يمكن أن نبجدها إلا عند تعدد التراكيب وتعدد المعاني عبد القاهر الجرجاني، إذ يقول في رده على الكندي- الذي يرى في الكلام تعددا للتراكيب والمعنى واحد - « واعلم أن هاهنا دقائق لو أن الكندي استقرأ وتصفح وتبع مواقع (إن) ثم ألطف النظر وكثر التدبر لعلم

(الكشاف . 28 / 1 . 777

(المفصل في علم العربية . ص 133 . 778

(الكليات . ص 1081 . 779

علم ضرورة أن ليس سواء دخولها وأن لا تدخل. فأول ذلك وأعجبه ما قدمت لك ذكره في بيت بشار:

بكرًا صاحبي قبل المهجير إنَّ ذاك النجاح في التبكير⁽⁷⁸⁰⁾

وذلك أنه هل شيء أبين في الفائدة، وأدل على أن ليس سواء دخولها، وأن لا تدخل من أنك ترى الجملة إذا هي دخلت ترتبط بما قبلها، وتأنف معه وتتحد به. حتى كأن الكلامين قد أفرغا إفرغاً واحداً، وكان أحدهما قد سبك في الآخر. هذه هي الصورة، حتى إذا جئت إلى (إن) فأسقطتها رأيت الثاني منهما قد نبا عن الأول وتجافى معناه عن معناه، ورأيت لا يتصل به، ولا يكون منه بسبيل حتى تجيء بالفاء فتقول: "بكرًا صاحبي قبل المهجير، فذاك النجاح في التبكير" ثم لا ترى الفاء تعيد الجملتين إلى ما كانتا عليه من الألفة، ولا ترد عليك الذي كنت تجد بـ(إن) من المعنى. وهذا الضرب كثير في التزليل جداً من ذلك قوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا النَّاسُ أَتَقُومُوا رَبَّكُمْ إِنَّا نَزَّلْنَا السَّاعَةَ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ [الحج 1] وقوله عز اسمه: ﴿يَبْنِي أَعْمَرَ الضَّلْوَةَ وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ﴾ [لقمان 17] ... وقد يتكرر في الآية الواحدة كقوله عز اسمه: ﴿وَمَا أُبْرِيئُ نَفْسِيَّ إِنَّ النَّفْسَ لَأَمَّارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَحِمَ رَبِّي إِنَّ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [يوسف 53] «⁽⁷⁸¹⁾.

4 - دلالة اللام :

و لام الابتداء المحققة لما يأتي بعدها دالة على التوكيد، كقوله تعالى: ﴿إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا لِيُوسُفُ فِي " ليوسف 8] فاللام في " ليوسف" لام الابتداء وفائدتها تحقيق مضمون الجملة الواردة بعدها أي أن زيادة حبه إياهما أمر ثابت لا مرأى فيه⁽⁷⁸²⁾.

5 - دلالة المصدر المؤكد :

إذا كان ما يسمى بالمصدر المؤكد إنما يؤثر به بعد أفعال لتأكيد دلالاتها حقيقة، بل إن هناك من اشترط فيه أن يكون استعماله مقصوراً على الحالة التي يكون فيها معنى عامله موضع غرابة أو شك، فيزيل المصدر المبهم تلك الغرابة وذلك الشك، مثل: " طارت السمكة طيراًناً "

⁷⁸⁰ (دلائل الإعجاز . ص 243 .

⁷⁸¹ (دلائل الإعجاز . ص 243 - 244 .

⁷⁸² (المثل السائر . 53 / 2 .

فقد حُسُن فيه المجيء بالمصدر المؤكد لغرابة عامله وتشكك السامع في صحته⁽⁷⁸³⁾ ، وتأتي الفائدة في ذلك كون الفعل إذا غريباً في انتسابه إلى فاعله احتاج المخاطب أن يؤكد له والمناسب لذلك في اللغة العربية المجيء بالمصدر المؤكد ، بينما إذا لم يكن الفعل موضع غرابة لم يكن السامع في حاجة إلى تأكيد. ولذلك منع بعضهم تأكيد الفعل (فعل) لكونه لا يدل على معين ، فإنك لو قلت : " فعلت فعلت " وأكدته بغاية ما يمكن من التوكيد ما كان الكلام إلا غير مفيد، لأن (فعلت) إذا أريد بها الفعل العام الذي لم تتحصل حقيقته عند المخاطب امتنع تأكيدها، بل مثل هذا لا يقع في التخاطب⁽⁷⁸⁴⁾ .

ومصدر الفعل الذي يعمل فعله فيه يجيء على ضربين : فرمما ذكر توكيداً نحو قولك : "قمت قياماً" و"جلست جلوساً" فليس في هذا أكثر من أنك أكدت فعلك بذكرك مصدره وضرب ثانٍ تذكره للفائدة نحو قولك : "ضربت زيداً ضرباً شديداً" و"الضرب الذي تعرف" و"قمت قياماً طويلاً" فقد أفدت في الضرب أنه شديد وفي القيام أنه طويل وكذلك إذا قلت : "ضربت ضربتين" و"ضربات" ، فقد أفدت المراتر وكم مرة ضربت⁽⁷⁸⁵⁾ .

6- التوكيد بالبدل :

يقول الزمخشري في سياق حديثه عن البدل رابطاً دوره في الكلام بمبدأ الفائدة : « فإن قلت ما فائدة البدل ؟ قلت فائدته التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير»⁽⁷⁸⁶⁾ ، فدل كلامه على أن فائدة الإبدال أمران يرجعان إلى التوكيد وهما : ما فيه من التثنية أي تكرار لفظ البدل ولفظ المبدل منه وعنى بالتكرير ما يفيد البدل عند النحاة من تكرير العامل، ففي قوله تعالى: ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة 6-7] يفهم تكرير الفعل من خلال تقديره بـ: " اهدنا الصراط المستقيم اهدنا صراط الذين " ، وسماه تكريراً لأنه إعادة للفظ بعينه، بخلاف إعادة لفظ المبدل منه فإنه إعادة له بما يتحد مع ما صدقه فلذلك عبر بالتكرير وبالتثنية، ومراده أن مثل هذا البدل وهو الذي فيه إعادة لفظ المبدل منه يفيد فائدة البدل وفائدة التوكيد اللفظي ، وقد علمت أن الجمع بين الأمرين لا يتأتى على وجه معتبر عند البلغاء إلا بهذا الصوغ

⁷⁸³ (القرائن المعنوية في النحو العربي . ص 180 .)

⁷⁸⁴ (بدائع الفوائد . 2 / 72 .)

⁷⁸⁵ (الأصول في النحو . 160/1 .)

⁷⁸⁶ (الكشاف . 16 / 1 .)

البديع (787) .

7- دلالة إنما :

كثيراً ما يعرب النحاة (إنّما) على أنّها كافة ومكفوفة مما قد يوحي بأن الغرض من دخولها في الكلام كـف (إنّ) من العمل لا من الدلالة، لكونها كانت ناصبة للاسم بعدها فدخلت عليها فمنعتها من ذلك، وإن كان هذا الإعراب لا يستقيم مع جميع مواضعها فهي تدخل على الأفعال أيضاً وما كانت (إنّ) لتعمل في الفعل أبداً كما أنّها لا تدخل على الأفعال مطلقاً، ولذلك فمن الضروري التركيز على الدور المعنوي الذي تؤديه سواء كان بعدها فعل أو اسم وذلك بعيداً عن العمل وهو ما اعتنى ببيانه عبد القاهر الجرجاني من أنه قد يظن الظان أنه ليس في انضمام ما إلى إن فائدة أكثر من أنّها تبطل عملها حتى ترى النحويين لا يزيدون في أكثر كلامهم على أنّها كافة. ومكانها هاهنا يزيل هذا الظن ويبيّنه. وذلك أنك ترى أنك لو قلت : " ما جاعني زيد وإن عمراً جاعني " لم يعقل منه أنك أردت أن الجائي عمرو لا زيد، بل يكون دخول (إنّ) كالشيء الذي لا يحتاج إليه، ووجدت المعنى ينبو عنه (788).

بل إن دخولها في بعض التراكيب يكون موجهاً للمعنى إلى درجة يكون حذفها فيه مغيراً للمعنى السياقي فمن ذلك قولهم : " ما جاعني زيد وإنما جاعني عمرو ". وهذا مما أنت تعلم به مكان الفائدة فيها، وذلك أنك تعلم ضرورة أنك لو لم تدخلها وقلت : " ما جاعني زيد وجاعني عمرو " لكان الكلام مع من ظن أنّهما جاءك جميعاً، وأن المعنى الآن مع دخولها أن كلام مع من غلط في عين الجائي، فظن أنه كان زيداً لا عمراً (789).

8- دلالة (كل) و(أجمع) :

قد يلاحظ أن هناك نوعاً من الترادف بين لفظي التوكيد المعنوي (كل) و(أجمع) مما يجعل اجتماعهما دالاً على أن إحداهما مؤكدة للأخرى دون زيادة معنى في الثانية، وذلك لأن (كلّ) تفيد معنى العموم، وذلك لقول الخليل : « لأنّ موضعه في الكلام أن يُعمَّ به غيره من الأسماء بعد ما يُذكر » (790). وذكر سيبويه في (أجمعون) أنّها تعمّ أيضاً، واستحسن بذلك أن

787 . (التحرير والتنوير . 1/ 192 .

788 . (دلائل الإعجاز . ص 271 - 272 .

789 . (نفس المصدر . ص 271 .

790 . (الكتاب . 2/ 116 .

يقال: فعلتُم أجمعون؛ لأنّ هذا يعمّ به⁽⁷⁹¹⁾، ثمّ قال مسويًا بينهما في المعنى بنصّ صريح: « و(كلّهم) قد تكون بمنزلة (أجمعين) لأنّ معناها معنى (أجمعين)، فهي تجري مجراها »⁽⁷⁹²⁾.

ولمّا كان معناهما واحدًا، وهو العموم والشّمول لأنّك لا تؤكّد بهما إلّا ما يتبعّض ويتجزّأ، وكان التوكيد بهما لإفادة هذا المعنى، فقد ذكر ابن يعيش أنّ لك أن تأتي بـ(كلّ) وحدها، أو بـ(أجمع) وحدها، فإذا جمعت بينهما فللمبالغة في التّوكيد⁽⁷⁹³⁾. إلّا أن هناك من النحاة من فرق بينهما، في كون أنّ (كلّ) تفيد معنى الإحاطة والعموم، أمّا (أجمعون) فتفيد مع ذلك معنى الاجتماع، وقد نسب أبو حيّان هذا الفرق إلى الفراء والمبرد فقال: « ومذهب البصريين التّسوية بين (كلّهم) و(أجمعين) في إفادة العموم دون تعرّض لاجتماع في وقت وعدمه، خلافًا للفراء والمبرد في زعمهما أنّ (أجمعين) يفيد الاجتماع في وقت الفعل »⁽⁷⁹⁴⁾، ومعنى ذلك أنّك إذا قلت: " جاءني القوم كلّهم " جاز أن يجيئك مجتمعين ومفترقين، فإذا قلت: " أجمعون " صارت حال القوم الاجتماع لا غير. وردّه ابن يعيش بكون الصّواب أنّ معناهما واحد، لأنّه جيء بهما للدلالة على معنى الأوّل، فلو كان في الثّاني زيادة فائدة لم يكن تأكيدًا، وأنّه لو أريد بـ(أجمع) معنى الاجتماع لوجب نصبه، لأنّه يكون حالًا، لأنّ التقدير: فعل ذلك في هذه الحال⁽⁷⁹⁵⁾. كما ردّه الرّضيّ بأنّ معنى قولك: " جاءني القوم أجمعون " الشّمول والإحاطة اتّفاقًا، لا اجتماعهم في وقت واحد، فكذلك يكون مع تقدّم لفظ (كلّهم)، ثمّ علّل القول بمعنى الاجتماع - عند القائلين به - بأنّه على كراهة ترادف لفظين لمعنى واحد، مجيبًا عن ذلك بأنّه لا محذور في ذلك مع قصد المبالغة⁽⁷⁹⁶⁾.

وقد نحا الزّمخشري منحى هذا التفريق بين (كلّ) و(جميع) - ملاحظًا الفرق الدقيق في المعنى بينهما - فقال في تفسير قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ كُنَّ لَمَّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يس 32]: « فإن قلت: كيف أخبر عن (كلّ) بـ(جميع) ومعناهما واحد؟ قلت: ليس بواحد، لأنّ كلاً يفيد

⁷⁹¹ (نفس المصدر . 379/2 .

⁷⁹² (نفس المصدر . 380/2 .

⁷⁹³ (شرح المفصّل . 222-221/2 .

(أبوحيان الأندلسي، ارتشاف الضرب من لسان العرب . ت: مصطفى أحمد النماس . مطبعة المدني، القاهرة . 794 . 615/2 . 1987

⁷⁹⁵ (شرح المفصّل . 222/2 .

⁷⁹⁶ (شرح الكافية . 337/1 .

معنى الإحاطة، وأن لا ينفلت منهم أحد، والجميع معناه الاجتماع، وأن المحشر يجمعهم»⁽⁷⁹⁷⁾ . وهذا السياق - كما ترى - لا يمنع من معنى الاجتماع في لفظ (جميع)، فجاز أن يُحمل عليه، ومعنى الآية بهذا الاعتبار أن كل القرون محضرون لدينا مجتمعين، أي ليس إحضارهم في أوقات مختلفة ولا في أمكنة متعددة؛ فكلمة (كل) أفادت أن الإحضار محيط بهم بحيث لا ينفلت فريق منهم، وكلمة (جميع) أفادت أنهم محضرون مجتمعين، فليست إحدى الكلمتين بمغنية عن ذكر الأخرى⁽⁷⁹⁸⁾ .

- فائدة التوكيد في تحليل الجملة العربية :

من الثابت عند علماء العربية قديما وحديثا أن الأصل في تراكيب اللغة التأسيس قد يصرف اللفظ عنه إلى التوكيد لأسباب سياقية كما سبق وأن رأينا ، وتزداد هذه الفكرة تأصلا لدى التطرق إلى نصوص القرآن ومناقشة وجود التوكيد فيها، إذ يؤكدون فيها على أن التأسيس مقدم على التوكيد، أي أن فهم النص على أنه يحمل فكرة جديدة أولى من فهمه على أنه يؤكد فكرة سابقة، فلا يصر إلى حمله على أنه من قبيل التأكيد المحض إلا عند تعذر حمله على أنه يشتمل على فمرة جديدة مقبولة لا اعتراض عليها في مفاهيم القرآن، مع ما فيه من تأكيد لأصل الموضوع مقترن بزيادة الفكرة الجديدة⁽⁷⁹⁹⁾ . ولذلك نجد الارتباط الواضح بين مبدأ الفائدة وأسلوب التوكيد رغم ما يقوم عليه هذا الأخير من تكرار للفظ أو المعنى مما يجعل فكرة الجدة تكاد لا تذكر، إلا أن ذلك لا يمنع من فهم دلالة جديدة في هذا الأسلوب انطلاقا من دوره في الكلام إذ ارتبط بدفع الاحتمال والتجوز والنسيان وهذه أمور تجعل منه دالا على اليقين والقصد في مقابل دلالة الجملة قبله على الاحتمال والظن .

يكاد العلماء يجمعون على أن التوكيد كدلالة أسلوبية سياقية في اللغة العربية هو في حد ذاته فائدة، رغم أن فكرة التأسيس قد سيطرت على الفائدة الجديدة التي تجنى من الكلام ولكي يتضح لنا ذلك أكثر علينا أن نتبع مواضع التوكيد التي درست ضمن الفوائد التي تجنى من الكلام .

2 - من فوائد التوكيد في اللغة العربية :

⁷⁹⁷ (الكشّاف . 5 / 95 .

⁷⁹⁸ (التحرير والتنوير . 11/23 .

⁷⁹⁹ (عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله عز وجل . دار القلم . دمشق . ط3 . 2004 .

ص 69 .

إن المعنى الأسلوبي العام المتمثل في التوكيد، ينصرف كغيره من المعاني من تأديته للمعنى الأصلي إلى دلالات أخرى تستفاد من الخطاب ككل، وكما سبق أن رأينا أيضا فإن التوكيد قد يؤتى به في مقام لا يحتمل التوكيد أو العكس وكلها مقتضيات مقامية وحالية، تحتاج إلى تحليلها وبيان وظائفها بدقة لتمكن من رصد أهم ما تؤديه العناصر المؤكدة في الجملة العربية على اختلاف أشكالها وصورها التركيبية، وستعرض هنا إلى بعض النماذج التي حلل فيها التوكيد وظيفيا على اعتبار أن فيه فائدة سياقية لا يمكن أن نتحصّل عليها إلا من خلاله، ولو قارنا وجوده بعدمه لفهمنا الدور الذي يقوم به في التركيب، وكل هذا سنورده من خلال الأمثلة التالية:

- قال تعالى: ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفاتحة 6 - 7]

لعل أهم ما عاجله العلماء في دلالة البديل من خلال هذه السورة من كونه في نية تكرار العامل كما جاء في الكشف، إذ جعل هذا الأمر مفيدا للتوكيد مما يعني إطلاق اصطلاح الفائدة على أشكال التوكيد وأنه لا يصح وظيفيا القول: " إنه لا فائدة فيه سوى تأكيد ما قبله " إذ يقول الزمخشري في ذلك: « فإن قلت ما فائدة البديل؟ وهلا قيل: " اهدنا صراط الذين أنعمت عليهم " قلت: فائدته التوكيد لما فيه من التثنية والتكرير والإشعار بأن الطريق المستقيم بيانه وتفسيره: صراط المسلمين ليكون ذلك شهادة لصراط المسلمين بالاستقامة على أبلغ وجه وأكده كما تقول: " هل أدلك على أكرم الناس وأفضلهم فلان "، فيكون ذلك أبلغ في وصفه بالكرم والفضل من قولك: " هل أدلك على فلان الأكرم والأفضل " لأنك تثبت ذكره مجملاً أولاً ومفصلاً ثانياً « (800). ويعقب ابن عاشور على كلام الزمخشري من أن البديل يفيد التوكيد في هذه الجملة مفسرا ذلك بأنه على نية تكرير العامل، أي كأنه قيل: " اهدنا الصراط المستقيم اهدنا صراط الذين " لأنه إعادة للفظ بعينه، بخلاف إعادة لفظ المبدل منه فإنه إعادة له بما يتحد مع ما صدقه، فكان مراد الزمخشري كما يرى ابن عاشور أن مثل هذا البديل - وهو الذي فيه إعادة لفظ المبدل منه - يفيد فائدة البديل وفائدة التوكيد اللفظي، و الجمع بين الأمرين لا يتأتى على وجه معتبر عند البلغاء إلا بهذا الصوغ البديع (801).

وقد شرح الطاهر ابن عاشور بعد ذلك دلالة البديل في هذه الآية بكونه أمرا يعود إلى

(800) (الكشاف . 16 / 1 .

(801) (التحرير والتنوير . 192 / 1 .

المعنى ، إذ لجأ في نظم الآية بأسلوب الإبدال أو البيان لفائدتين⁽⁸⁰²⁾:

- **الفائدة الأولى** : أن المقصود من الطلب ابتداء هو كون المهدي إليه وسيلة للنجاة واضحة سمحة سهلة ، وأما كونها سبيل الذين أنعم الله عليهم فأمر زائد لبيان فضله .

- **الفائدة الثانية** : ما في أسلوب الإبدال من الإجمال المعقب بالتفصيل ليتمكن معنى الصراط للمطلوب فضل تمكن في نفوس المؤمنين الذين لقنوا هذا الدعاء فيكون له من الفائدة مثل ما للتوكيد المعنوي ، وأيضاً لما في هذا الأسلوب من تقرير حقيقة هذا الصراط وتحقيق مفهومه في نفوسهم فيحصل مفهومه مرتين فيحصل له من الفائدة ما يحصل بالتوكيد اللفظي .

- ﴿ **وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَرَضَىٰ** ﴾ [الضحى 5]

و قد قالوا عن فائدة اللام هنا أنها لتأكيد مضمون الجملة وبعدها مبتدأ محذوف، والتقدير : " ولأنت سوف ... "، وهو أمر جعل بعض العلماء يرد على ذلك بكون التأكيد يقتضي الاعتناء والحذف ينافيه⁽⁸⁰³⁾، كما أن القول بالحذف فاسد من عدة جهات كلها متعلقة بالجانب الوظيفي للغة دون تعقيد أو تقدير لا جدوى منه كما جاء في المغني⁽⁸⁰⁴⁾ :

- **إحداها** : أن اللام مع الابتداء كـ(قد) مع الفعل و(إنّ) مع الاسم، فكما لا يحذف الفعل والاسم ويبقيان بعد حذفهما كذلك اللام بعد حذف الاسم .

- **والثانية** : أنه إذا قدر المبتدأ في نحو: " لسوف يقوم زيد " يصير التقدير: " لزيد سوف يقوم زيد " ولا يخفى ما فيه من الضعف .

- **والثالثة** : أنه يلزم إضمار لا يحتاج إليه الكلام .

كما أنه من المعلوم أن اللام يؤتى بها لتخلص المضارع الذي في حيزها للحال وهو كتأكيد مضمون الجملة وهو هنا مقرون بحرف التنفيس مما يستلزم التنافي⁽⁸⁰⁵⁾ .

قال الزمخشري : « فإن قلت : قد جعلته حالاً من فاعل : شهد ، فهل يصح أن ينتصب حالاً من : هو ، في : ﴿ **لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ** ﴾ [البقرة 163] ؟ قلت : نعم . لأنها حال مؤكدة ، والحال المؤكدة لا تستدعي أن يكون في الجملة التي هي زيادة في فائدتها عامل فيها ، كقوله : أنا عبد

⁸⁰² . نفس المرجع . 1 / 192 .

⁸⁰³ . روح المعاني . 7 / 23 .

⁸⁰⁴ . مغني اللبيب . 1 / 332 .

⁸⁰⁵ . روح المعاني . 7 / 23 .

الله شجاعاً» (806).

ومعنى قوله أن الحال المؤكدة لا يكون العامل فيها شيئاً من الجملة السابقة قبلها ، وإنما تنتصب بعامل مضمرة تقديره : " أحق " أو نحوه مضمراً بعد الجملة . والحال المؤكدة لمضمون الجملة هي الدالة على معنى ملازم للمسند إليه الحكم أو شبيهه بالملازم ، فإن كان المتكلم بالجملة مخبراً عن نفسه ، فيقدر الفعل : "أحق" ، مبنياً للمفعول ، نحو : " أنا عبد الله شجاعاً " ، أي : " أحق شجاعاً " . وإن كان مخبراً عن غيره نحو : " هو زيد شجاعاً " ، فتقديره : " أحقه شجاعاً " . وذهب الزجاج إلى أن العامل في هذه الحال هو الخبر بما ضمن من معنى المسمى ، وذهب بعضهم إلى أنه مبتدأ بما ضمن من معنى التنبيه (807).

﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَهَلَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ [الحجر 04] ، لقد حلل الزمخشري فائدة هذه الواو انطلاقاً مما تؤديه في الجملة من دور لكونها ترد بين متضايفين هما الصفة والموصوف رأى أن جملة ﴿ وَهَلَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ ﴾ واقعة صفة لـ(قرية)، وإن كان القياس أن لا تتوسط الواو بين الصفة والموصوف كما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾ [الشعراء 208] . ثم ذكر أنه إنما توسطت لتأكيد لصوق الصفة بالموصوف، قياساً لها على جملة الحال في مثل : "جاءني زيد عليه ثوب" و"جاءني زيد وعليه ثوب" (808) . كما قارن - وهو يفسر آية الشعراء المذكورة - بين الآيتين السابقتين من حيث مجيء إحداهما بالواو والأخرى بغير واو، فقال : « الأصل عزل الواو، لأن الجملة صفة لـ(قرية)، وإذا زيدت فلتأكيد وصل الصفة بالموصوف » (809) .

وقال في تفسير قوله تعالى : ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [الكهف 22] : « فإن قلت : فما هذه الواو الداخلة على الجملة الثالثة ؟ ولم دخلت عليها دون الأولين ؟ قلت : هي الواو التي تدخل على الجملة الواقعة صفة للتكرة، كما تدخل على الواقعة حالاً عن المعرفة في نحو قولك : جاءني رجل ومعه آخر، ومررت بزيد وفي

(الكشاف . 1 / 165 . 806)

(تفسير البحر المحيط . 3 / 167 . 807)

(الكشاف . 3 / 128 . 808)

(نفس المصدر . 4 / 185 . 809)

يده سيف، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ ﴾. وفائدتها تأكيد لصوق الصفة بالموصوف، والدلالة على أن اتصافه بها أمر ثابت مستقر، وهذه الواو هي التي أذنت بأن الذين قالوا: ﴿ وَيَقُولُونَ سَبَعَةٌ وَثَمَانِيَةٌ ﴾، قالوه عن ثبات علم وطمأنينة نفس، ولم يرحموا بالظن كما غيرهم⁽⁸¹⁰⁾.

- ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة 1]

يجوز أن يكون جمع بينهما للتوكيد، وفي التوكيد أعظم الفائدة، وهو كثير في كلام العرب، ويستغني عن الاستشهاد، والفائدة في ذلك كما قال بعض العلماء: إنه تفضل بعد تفضل، وإنعام بعد إنعام، وتقوية لمطامع الراغبين، ووعد لا يخيب آمله⁽⁸¹¹⁾. وهو معنى سياقي لا يمكن أن يتحصل بصورة لغوية أخرى، إلا أن يكون في شكل توكيدي يحدث من خلال مشاكلة لفظية بين صفتين مشتقتين من الرحمة بصيغتين مختلفتين مما يعني وجود فرق معنوي بينهما وليس مجرد لتأكيد صفة واحدة.

- ﴿ وَمَا أَمِنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ [هود 40]

لا يجوز نصب "قليل" على الاستثناء، لأن الكلام قبله لم يتم، إلا أن الفائدة في دخول "إلا" و"ما" لأنك لو قلت: "آمن معه فلان وفلان" جاز أن يكون غيرهم قد آمن، فإذا جئت بما وإلا، أوجبت لما بعد إلا ونفيت عن غيرهم⁽⁸¹²⁾.

- ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ ﴾ [الحجر 30] وقد فرق الزجاج بين دلالة (كل) و(أجمعون) في هذه الآية: « إن (كلهم) دل على الإحاطة، و(أجمعون) على أن السجود منهم في حالة واحدة حملا على الإفادة دون الإعادة»⁽⁸¹³⁾ وذلك دفعا لفكرة انعدام الفائدة في تعدد المؤكد لكونها تدلان على معنى واحد، غير أن الطاهر بن عاشور خرج هذا النمط التوكيد وفق تصور وظيفي لا يتعد عن فكرة التوكيد بل يستفيد منها في إثراء الجملة بمعنى يتوافق مع النسق التركيبي لهذا الأسلوب الذي يعتمد نظامه اللغوي على فكرة الإعادة ولكن لفائدة، لا يشترط فيها الجدة وإنما الدلالة على مقصود الجملة، وتقبل السامع لها أو تصديقه إياها، فيرى ابن

⁸¹⁰ (نفس المصدر 203/3 .

⁸¹¹ (الجامع لأحكام القرآن . 1 / 105 .

⁸¹² (الجامع لأحكام القرآن . 9 / 35 .

⁸¹³ (الكليات . ص 269 .

عاشور أن (كلهم أجمعون) تأكيد على تأكيد، والمعنى أنه لم يتخلف عن السجود أحد منهم (814).

- ﴿وَإِنِّي فَأَرْهَبُونَ﴾ [البقرة 40]

وتقديم المفعول مع اشتغال فعله بضميره أكد في إفادة التقديم الحصر من تقديم المفعول على الفعل غير المشتغل بضميره ، فـ"إياي ارهبون" أكد من نحو "إياي ارهبوا" كما أشار إليه الزمخشري، إذ قال : « وهو من قولك : "زيداً رهبتة" وهو أوكد في إفادة الاختصاص من ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾⁽⁸¹⁵⁾ [الفاتحة 5] . ووجهه أن تقديم المفعول يحتمل الاختصاص، إلا أن الأصل فيه أن يدل على الاختصاص إلا إذا قامت القرينة على التقوي، فإذا كان مع التقديم اشتغال الفعل بضمير المقدم نحو المثال المشهور للاشتغال عند النحاة : "زيداً ضربته" كان الاختصاص أوكد أي كان احتمال التقوي أضعف وذلك لأن إسناد الفعل إلى الضمير بعد إسناده إلى الظاهر المتقدم يفيد التقوي فتعين أن تقديم المفعول للاختصاص دون التقوى إذ التقوى قد حصل بإسناد الفعل أولاً إلى الاسم أو الظاهر المتقدم وثانياً إلى ضمير المتقدم ولهذا لم يقل الزمخشري : " وهو أكثر اختصاصاً" ولا " أقوى اختصاصاً" إذ الاختصاص لا يقبل التقوية بل قال : " وهو أوكد في إفادة الاختصاص" أي إن إفادته اختصاص أقوى لأن احتمال كون التقديم للتقوى قد صار مع الاشتغال ضعيفاً جداً⁽⁸¹⁶⁾.

- ﴿أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُمَلَّ هُوَ فَلْيُمَلِّمْ وَلِيَهُ بِالْعَدْلِ﴾ [البقرة 282]

أي غير مستطيع للإملاء بنفسه لخرس كما روي عن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما- أو لما هو أعم منه ومن الجهل باللغة وسائر العوارض المانعة، والضمير البارز توكيد للضمير المستتر في "أن يمل" وفائدة التوكيد به رفع المجاز الذي كان يحتمله إسناد الفعل إلى الضمير والتنصيص على أنه غير مستطيع بنفسه ، وهذا التخريج أدق من الناحية الدلالية من قولهم إن الضمير فاعل ليمل وتغيير الأسلوب اعتناءً بشأن النفي⁽⁸¹⁷⁾.

- قوله تعالى : ﴿إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءُ فَاقِعٌ لَوْنُهَا﴾ [البقرة 69]

(التحريير والتنوير . 14 / 45 . 814)

(الكشاف . 1 / 65 . 815)

(التحريير والتنوير . 1 / 255 . 816)

(روح المعاني . 3 / 57 . 817)

و الفقوع أشد ما يكون من الصفرة وأنصعه، يقال في التوكيد "أصفر فاقع" ، وهو توكيد لصفراء وليس خبراً عن اللون، إلا أنه ارتفع اللون به ارتفاع الفاعل، ولا فرق بين قولك: "صفراء فاقعة" و"صفراء فاقع لوها" ، وفي ذكر اللون فائدة التوكيد لأن اللون اسم للهيئة وهي الصفرة، فكأنه قيل شديدة الصفرة صفرتها ... (818).

ويبي الزمخشري تحليله لتركيب " فاقع لوها" على مبدأ الفائدة فيقول: « فإن قلت : فاقع ههنا واقع خبراً عن اللون ، فلم يقع توكيداً لصفراء قلت : لم يقع خبراً عن اللون إنما وقع توكيداً لصفراء ، إلا أنه ارتفع اللون به ارتفاع الفاعل واللون من سببها وملتبس بها ، فلم يكن فرق بين قولك صفراء فاقعة و صفراء فاقع لوها . فإن قلت : فهلا قيل صفراء فاقعة؟ وأي فائدة في ذكر اللون؟ قلت : الفائدة فيه التوكيد ، لأن اللون اسم للهيئة وهي الصفرة ، فكأنه قيل : شديدة الصفرة صفرتها ، فهو من قولك : " حدّ جدّه " و " جنونك مجنون"، إذا نظرت إليها خيل إليك أن شعاع الشمس يخرج من جلدها والسرور لذة في القلب عند حصول نفع أو توقعه » (819).

وهكذا يظهر لنا الدور السياقي لأسلوب التوكيد في اللغة العربية كأحد الأشكال اللغوية التي ترتبط أشد الارتباط السياق المقامي للخطاب ، هذا الأخير الذي يظهر القيمة الحقيقية لفائدة الأسلوب في اللغة، إذ إن وجود دواع مقامية يؤيد وجود أشكال توكيدية مناسبة لها، وانعدامها يعني عن استخدامها إلا إذا قصد المتكلم إلى ذلك بأن يجعل حاله في اعتقاد المخاطب كحال المؤكد لكلامه وذلك لغرض دلالي مقصود .

وإن وجود مصطلحات اطرقت في استعمال النحاة عند تعرضهم لدراسة هذا الأسلوب كقولهم : "يفيد التوكيد أو الفائدة منه التوكيد ... "هو دليل قاطع على إدراكهم للجانب الوظيفي المرتبط بالاستعمال لهذا الأسلوب ودوره اللغوي كباقي الأساليب وإن تميز عنها بفكرة تكرار اللفظ أو المعنى أو ما تفيده بعض العناصر من تقوية وتشديد في الجملة يكون بمثابة تكرار اللفظ كما يقول النحاة عند تعرضهم لدلالة إن كشكل توكيدي بأنه بمتزلة تكرار الجملة . بل إن فهم العلاقات في الجملة التي تقوم على أحد أشكال التوكيد بمعناه الوظيفي العام كما رأينا خلال هذه الدراسة يعد من أهم الأسس التحليلية في الجملة العربية لارتباطه بجميع الأساليب الأخرى على اختلافها مبني ومعنى .

(النسفي، مدارك التنزيل . ت: مروان محمد الشعار. دار النفائس، بيروت. 2005. 69/1 . 818

(الكشاف . 74 / 1 . 819

الفصل الثاني :

من أنماط التوكيد في القرآن الكريم

سنحاول في هذا الفصل التطبيقي الأول أن نتعرض لأشكال التوكيد وما أدته من دلالات، خاصة في السياقات التي وردت فيها من خلال النص القرآني، مع تتبع بعض

الخصوصيات التركيبية لها، والتي أهملت في دراسة أسلوب التوكيد لدى النحاة نتيجة للمنهج المتبع لديهم كما رأينا سابقا، ولسنا هنا بصدد الحديث عن ذلك وإنما سنركز تحديدا على الأشكال التركيبية للتوكيد وتعددتها في الجملة الواحدة، كما سنرصد أهم ما تقوم به هذه الأنماط المؤكدة من دور دلالي وسياقي في النص القرآني، مما يبرز الدور الخطابي لأسلوب التوكيد في اللغة العربية من خلال مدونته التي تمثل علو البيان ومبلغ الفصاحة والإعجاز مما يعدها عن التمحل في التأويل والتقدير الذي يذهب روح التركيب ودقة العبارة في تأدية المعنى، إلا ما يدخل في إبراز المعنى من تقدير يمكن أن يطلق عليه مصطلح التقدير المحمود في اللغة كما سنوضحه في حينه - إن شاء الله - مما سيتيح لنا رسم صورة أكثر شمولا لأسلوب التوكيد في القرآن الكريم .

ولكي يتسنى لنا تتبع كل أشكال التوكيد في القرآن الكريم لرصد دلالاتها التي أفادتها كأدوات أو تكرار أو غيره من الصور والأشكال، سنقسمها على شكل أنماط وفق الشكل الذي وردت عليه، فإن كانت بالزيادة مهما كان جانبها الكمي تعد داخلية في نمط واحد والصور التابعة لهذا النمط تحصر الجانب الكمي أي عدد المؤكدات التي تزداد في كل جملة، وكذلك إذا كان التوكيد بالتقديم والتأخير إذ يعد بسيطا لعدم تداخل الأشكال التوكيدية، أما إذا كان بالزيادة والتقديم في الجملة الواحدة فقد أثرنا جعله نمطا مركبا لاحتوائه على شكلين تحويليين لإفادة معنى أسلوب واحد ألا وهو التوكيد، وهذا النمط بدوره تدخل تحته صور مختلفة بحسب عدد العناصر اللغوية الزائدة وكذلك العناصر التي خضعت إلى إعادة الترتيب بالتقديم والتأخير .

وسنتبع في هذا الفصل وظيفة العناصر المؤكدة في الجملة بالدرجة الأولى، ثم نحاول بيان وظيفة الجملة التي تحمل عناصر التوكيد هذه في النص ككل، مما يفسح لنا المجال لمعرفة مرونة مثل هذه الجمل وذلك باستعمالها في سياقات عديدة، كأن تكون جوابا للشرط أو جوابا للقسم، أو جوابا لسؤال سائل ظاهر أو مقدر، أو تأخذ وظيفة إفرادية فتكون حالا أو نعتا أو مضافا إليه أو مفعولا به .

أولا- الأنماط البسيطة :

وسنعرض في هذا البحث أهم الأشكال التي ورد فيها التوكيد بشكل واحد، وإن تعدد، ونقصد بالنمط البسيط هنا عنصر التوكيد إن كان بالزيادة فقط أو الترتيب فقط، دون تركيبه من زيادة وترتيب في الجملة الواحدة، كل ذلك بحسب ما ورد في القرآن الكريم، ثم نتبع الجانب المعنوي لورود هذا الشكل وما أفاده في التركيب .

1- التوكيد بالزيادة وصوره :

تعددت صور الزيادة في الجملة الواحدة واختلفت كما ونوعاً، إذ نجد من خلال تتبعنا للأدوات الدالة على التوكيد مثلاً تواردا لبعض الصور التي تتكرر كأن تأتي (إنّ) مع اللام، أو (إنّ) مع القسم واللام، أو يأتي القسم مع النون المؤكدة في الفعل أو القسم مع اللام في الاسم والفعل، وتصل هذه الأدوات في كل جملة إلى أربعة أدوات دالة على معنى أسلوبي واحد وهو أمر يسوغه تعدد أشكالها ودلالاتها الوظيفية الخاصة أو تنوع اختصاصها كأن يكون منها المختص بالدخول على الفعل والآخر مختص بالاسم ، الأمر الذي يكسب هذه الأدوات مرونة في استعمالها .

1-1 . زيادة عنصر مؤكّد :

- النون :

المسند المنفي (الفعل) + النون المؤكدة

- ﴿ فَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُتَمَرِّينَ ﴾ [الأنعام 114]

والخطاب في هذه الآية يحتمل أن يكون خطاباً للنبي - صلى الله عليه وسلم - فيكون التّفريع على قوله : ﴿ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ [الأنعام 114] أي فلا تكن من المتمرين في أنهم يعلمون ذلك، والمقصود تأكيد الخبر كقول القائل بعد الخير : "هذا ما لا شكّ فيه "، فالامتراء المنفي هو الامتراء في أنّ أهل الكتاب يعلمون ذلك، لأنّ غريباً اجتماع علمهم وكفرهم به، ويجوز أن يكون خطاباً لغير معيّن، ليعمّ كلّ من يحتاج إلى مثل هذا الخطاب ، أي فلا تكوننّ أيها السّامع من المتمرين، أي الشّاكين في كون القرآن من عند الله ، فيكون التّفريع على قوله : ﴿ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ (820) .

- إنّ :

إنّ + مسند إليه + مسند

(التحرير والتنوير . 8 / 17 . 820)

من خلال استقراء استعمال (إنّ) في القرآن الكريم ذهب أغلب العلماء إلى أن التوكيد هو أصل معانيها، وأكثرها استخداماً بالنسبة للمعنيين الآخرين لها (أي التعليل والدلالة على معنى نعم) ⁽⁸²¹⁾، ثم إن تتبع السياقات الخطابية التي أعتمد فيها على دلالة التوكيد بواسطة (إنّ) تكشف عن قوة دلالتها على هذا المعنى لاستخدامها في قضايا يقينية تتعلق بطرق النجاة من النار، وما تعلق بالجزاء وقضايا التخويف والترهيب والترغيب ⁽⁸²²⁾ إلى غير ذلك من الأمور التي تحتاج إلى تصديق وطمأنينة من السامع في تقبله للخطاب مهما كانت الجهة التي صدر منها .

ثم إن هذا الترتيب المشهور في استعمال (إنّ) يخضع لتغير صورة كل من المسند والمسند إليه، لأن القول بالجملة الفعلية والاسمية واختصاص (إنّ) بالاسمية لا يفي بالكفاءة الوصفية للغة العربية من خلال القرآن الكريم - كما ذكرنا في بداية هذا البحث - فيأتي المسند إليه والمسند بصور مختلفة من صور أقسام الكلم السبعة على النحو التالي :

1- المسند إليه اسم والمسند صفة فاعل : قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ وَسِعَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة 115]

فقوله (واسع) تذييل لمدلول ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ [البقرة 115]، والمراد سعة ملكه أو سعة تيسيره والمقصود عظمة الله، أنه لا جهة له، وإنما الجهات التي يقصد منها رضى الله تفضل غيرها، وهو عليم بمن يتوجه لقصده مرضاته ⁽⁸²³⁾.

وكذلك قوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَّا تَحَدَّرُونَ﴾ [التوبة 64].

والمراد مظهر كل ما تحذرون ظهوره من القبائح، وإسناد الإخراج إلى الله تعالى للإشارة إلى أنه سبحانه يخرج إخراجاً لا مزيد عليه، والتأكيد لدفع التردد أو رد الإنكار ⁽⁸²⁴⁾.

2- المسند إليه اسم والمسند فعل ماض مثبت : كقوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَعِيسَىٰ عَلَىٰ عِبَادِهِمْ وَعِيسَىٰ عَلَىٰ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران 33]

(هادي عطية مطر الهلالي، الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين . عالم الكتب و مكتبة النهضة العربية بيروت . ط 1 . 1986 . ص 31 .

(للاستزادة في هذا الموضوع ، انظر : الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين . ⁸²² ص 31 وما بعدها .

(التحرير والتنوير . 1 / 683 . ⁸²³

(روح المعاني . 10 / 130 . ⁸²⁴

لقد فسّر ابن عاشور هذا النوع من التراكيب في ضوء معناه المقامي فرأى أنه إنما ابتدئ الكلام بمسند إليه خبره فعليّ وذلك لإفادة تقوية الخبر اهتماماً به⁽⁸²⁵⁾، ومعنى ذلك أن المسند فعل وليس جملة فعلية، ولو كان جملة لما فهم منه التقديم لأن الخبر أصله التأخير والله اسم (إن) سيكون على أصله من التقديم، كما أن فعل اصطفى أسند إلى (الله) على اعتبار أنه من قام بالفعل على وجه الحقيقة.

3- المسند إليه اسم والمسند فعل مضارع مثبت : ﴿إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ﴾ [يونس]

[21]

وتأكيد الجملة لكون المخاطبين يعتقدون خلاف ذلك، إذ كانوا يحسبون أنهم يمحرون بالنبي - صلى الله عليه وسلم - وأن مكرهم يتمشى عليه ولا يشعر به فأعلمهم الله بأن الملائكة الموكلين بإحصاء الأعمال يكتبون ذلك، والمقصود من هذا أن ذلك محصي عليهم لا يهمل وهو إنذار بالعذاب عليه. وهو يستلزم علم الله تعالى بذلك⁽⁸²⁶⁾.

4- المسند إليه اسم والمسند فعل منفي : كقوله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [

يونس 81]

أي جنسهم على الإطلاق فيدخل فيه السحرة دخولاً أولاً، ويجوز أن يراد بالمفسدين المخاطبون فيكون من وضع الظاهر موضع الضمير للتسجيل عليهم بالإفساد والإشعار بعلّة الحكم، والجملة تذييل لتعليل ما قبلها وتأكيده، والمراد بعدم إصلاح ذلك عدم إثباته أو عدم تقويته بالتأييد الإلهي، لا عدم جعل الفاسد صالحاً لظهور أن ذلك مما لا يكون أي أنه سبحانه لا يثبت عمل المفسدين ولا يديمه بل يزيله ويمحقه أو لا يقويه ولا يؤيده بل يظهر بطلانه ويجعله معلوماً⁽⁸²⁷⁾.

وهي جملة معترضة، والاعتراض موضعها كونها تتوسط بين متلازمين أما وظيفتها في السياق فهي تعليل لمضمون جملة ﴿إِنَّ اللَّهَ سَيَبْطِلُهُ﴾ [يونس 81]، وتذييل للكلام بما فيه نفي الإصلاح. وتعريف "المفسدين" بلام الجنس، من التعميم في جنس الإصلاح المنفي وجنس المفسدين ليُعلم أن سحرهم هو من قبيل عمل المفسدين، لأن ماهية الإفساد لا تقبل أن تصير صالحاً حتى ينفي تصيرها كذلك عن الله، وإنما إصلاحها هو إعطاؤها الصلاح، فإذا نفى الله

(التحريير والتنوير . 1 / 241 . 825)

(نفس المرجع . 11 / 134 . 826)

(روح المعاني . 11 / 167 . 827)

إصلاحها فذلك بتركها وشأنها، وقد أكد الخبر بـ(إن) زيادة في إلقاء الروع في نفوسهم (828).

5- المسند إليه اسم والمسند جملة فعلية : كقوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ [آل عمران 5]

لقد أخذت جملة ﴿ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ ﴾ وظيفه المسند (الخبر) في هذه الآية، لتكون الجملة ككل استنافية لبيان سعة علمه، وإحاطته بالمعلومات بما في الأرض والسماء ، مع كونها أوسع من ذلك، لقصور عباده عن العلم بما سواهما من أمكنة مخلوقاته وسائر معلوماته (829)، وفي صدد التهديد بالعذاب والانتقام يؤكد لهم علم الله الذي لا يند عنه شيء ، فلا خفاء عليه ولا إفلات منه. وتوكيد العلم المطلق الذي لا يخفى عليه شيء ، وإثبات هذه الصفة لله - سبحانه - في هذا المقام في شكل هذا التوكيد بـ(إن) هذا التوكيد يتفق أولاً مع وحدانية الألوهية والقوامة التي افتتح بها السياق . كما يتفق مع التهديد الرهيب في الآية السابقة (830)، وهي قوله : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ ﴾ [آل عمران 4] .

6- المسند إليه ضمير والمسند اسم : كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَنْظَهُرُونَ ﴾ [الأعراف 82] .

وجملة ﴿ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَنْظَهُرُونَ ﴾ علة للأمر بالإخراج ، وذلك شأن (إن) إذا جاءت في مقام لا شكّ فيه ولا إنكار، بل كانت مجرد الاهتمام فإنها تفيد مفاد فاء التفرع وتدلّ على الربط والتعليل (831) على ما فيه من دلالة توكيدية متحصلة من استعمال (إن). وقد قصدوا بهذه الجملة ذمهم . وهم قد علموا هذا التطهر من خلق لوط - عليه السلام - وأهله لأنهم عاشروهم، ورأوا سيرتهم، والدليل المستفاد من الكلام في ذلك كما يرى ابن عاشور يتمثل في مجيء بالخبر جملة فعلية مضارعية لدلالاتها على أنّ التطهر متكرر منهم، ومتجدد، وذلك أدعى لمنافرتهم طباعهم والغضب عليهم وتجهّم إنكار لوط - عليه السلام - عليهم (832) .

828 . التحرير والتنوير . 11 / 256 .

(الشوكاني، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير. دار الفكر - بيروت. 1 / 312 .

830 .

(سيد قطب، في ظلال القرآن. دار الشروق. القاهرة . ط7 . 1978 . 1 / 337 .

831 . التحرير والتنوير . 8 / 235 .

832 . التحرير والتنوير . 8 / 235 - 236 .

7- المسند إليه ضمير والمسند صفة : كقوله تعالى: ﴿ وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّهُمْ مُلْقُوا رَبِّهِمْ ﴾ [هود 29] .

وجملة ﴿ إِنَّهُمْ مُلْقُوا رَبِّهِمْ ﴾ في موضع التعليل لنفي أن يطردهم بأنهم صائرون إلى الله في الآخرة فمحاسبٌ من يطردهم ، هذا إذا كانت الملاقاة على الحقيقة ، أو أراد أنهم يدعون ربهم في صلاتهم فينتصر الله لهم إذا كانت الملاقاة مجازية، وتأكيد الخبر بـ(إن) إن كان اللقاء حقيقة لرد إنكار قومه البعث، وإن كان اللقاء مجازاً فالتأكيد للاهتمام بذلك اللقاء . وقد زيد هذا التأكيد تأكيداً بجملة ﴿ وَلَكِنِّي أَرَاكُمْ قَوْمًا تَجْهَلُونَ ﴾ [هود 29]⁽⁸³³⁾ .
وتأكيد الخبر بـ(إن) إن كان اللقاء حقيقة لرد إنكار قومه البعث، وإن كان اللقاء مجازاً فالتأكيد للاهتمام بذلك اللقاء، وقد زيد هذا التأكيد تأكيداً⁽⁸³⁴⁾ .

8- المسند إليه ضمير والمسند حرف إضافة ومدخوله : كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [الأنبياء 86] .

وهذه الجملة المصدرية بـ(إن) جيء بها كتعليل لإدخالهم في الرحمة، وتذييل للكلام في قوله تعالى : ﴿ وَأَدْخَلْنَاهُمْ فِي رَحْمَتِنَا ﴾ [الأنبياء 86] يفيد أن تلك سنة الله مع جميع الصالحين⁽⁸³⁵⁾ . والمعنى أنهم الكاملون في الصلاح لعصمتهم من الذنوب⁽⁸³⁶⁾ . وقد ذكرت هذه الجملة سابقاً بصيغة المفرد حاملة نفس الدلالة في قوله: ﴿ وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا إِنَّهُ مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ [الأنبياء 75] .

9- المسند إليه ضمير والمسند فعل مثبت : كقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُمْ أَخَذُوا الشَّيْطِينَ أَوْلِيَاءَ مِن دُونِ اللَّهِ ﴾ [الأعراف 30] .

فجملة ﴿ إِنَّهُمْ أَخَذُوا ﴾ على هذا تعليل لقوله سبحانه: ﴿ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾ [الأعراف 30] ويؤيد ذلك أنه قرئ "أَنَّهُمْ" بالفتح . ويحتمل أن تكون تأكيداً لضلالهم وتحققاً له⁽⁸³⁷⁾ .

⁸³³ (نفس المرجع . 12 / 55 - 56 .

⁸³⁴ (نفس المرجع . 12 / 56 .

⁸³⁵ (نفس المرجع . 17 / 130 .

⁸³⁶ (روح المعاني . 17 / 82 .

⁸³⁷ (نفس المصدر . 8 / 108 .

كما يمكننا أن نحلل هذه الجملة وفق ما ذهب إليه الطاهر بن عاشور على أنها استئناف مراد به التعليل لما قبلها، وهذا شأن (إنّ) إذا وقعت في صدر جملة عقب جملة أخرى أن تكون للربط والتعليل وتغني غناء الفاء، كما تقدّم غير مرّة. والمعنى أنّ هذا الفريق، الذي حقت عليهم الضلالة، لما سمعوا الدعوة إلى التوحيد والإسلام، لم يطلبوا النجاة ولم يتفكروا في ضلال الشرك البين، ولكنهم استوحوا شياطينهم، وطابت نفوسهم بوسوستهم، واثمروا بأمرهم، واتخذوهم أولياء، فلا جرم أن يدوموا على ضلالهم لأجل اتّخاذهم الشياطين أولياء من دون الله (838).

10- المسند إليه ضمير متصل والمسند فعل منفي: كقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَن يَصُورُوا اللَّهَ شَيْئًا﴾ [آل عمران 176].

وهذه الجملة تعليل للنهي عن أن يحزنه تسارعهم إلى الكفر بعلّة يوقن بها الرسول - عليه الصلاة والسلام - وموقع (إنّ) في مثل هذا المقام إفادة التعليل، وهي تُغني غناء فاء التسبّب (839) فكأنه قال: "فلن يضرّوا الله شيئاً" والمعنى الذي يستفاد من هذا الشكل التركيبي يتمثل في أن كفرهم لا ينقص من ملك الله سبحانه شيئاً (840).

11- المسند إليه موصول والمسند فعل منفي: ﴿إِنَّ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ لَن يَصُورُوا اللَّهَ شَيْئًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران 177].

هذه الجملة تكرير للجملة السابقة ﴿إِنَّهُمْ لَن يَصُورُوا اللَّهَ شَيْئًا﴾ [آل عمران 176] قصد به مع التأكيد إفادة هذا الخبر استقلالاً للاهتمام به بعد أن ذكر على وجه التعليل لتسليّة الرسول - صلى الله عليه وسلم - . وفي اختلاف الصلتين كما يرى ابن عاشور إيماء إلى أن مضمون كل صلة منهما هو سبب الخبر الثابت لموصولها، وتأكيد لقوله: ﴿إِنَّهُمْ لَن يَصُورُوا اللَّهَ شَيْئًا﴾ المتقدّم (841).

12 - المسند إليه ضمير والمسند جملة مصدرية بـ(كان): ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ﴾ [الأعراف 64].

838 (التحرير والتنوير . 9 / 91)

839 (نفس المرجع . 4 / 173)

840 (فتح القدير . 1 / 403)

841 (التحرير والتنوير . 4 / 174)

و هذه الجملة تنزل منزلة العلة لجملة ﴿وَأَغْرَقْنَا الَّذِينَ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا﴾ [الأعراف 64] كما دلّ عليه حرف (إنّ) لأنّ هذا الحرف هنا لا يقصد به ردّ الشكّ والتّردد ، إذ لا شكّ فيه ، وإتّما المقصود من الحرف الدلالة على الاهتمام بالخير ، ومن شأن (إنّ) إذا جاءت للاهتمام أن تقوم مقام فاء التّفريع ، وتفيد التّعليل وربط الجملة بالتي قبلها . ففصل هذه الجملة كعدم الفّصل (842).

13- المسند إليه ضمير والمسند جملة مصدرية بخالفة: ﴿إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [التوبة 9]

وجملة ﴿إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ابتدائية، فصلت عن التي قبلها ليظهر استقلالها بالإخبار، وأنها لا ينبغي أن تعطف في الكلام ، إذ العطف يجعل الجملة المعطوفة بمتزلة التكملة للمعطوفة عليها. وافتتحت بحرف التأكيد للاهتمام بهذا الذم لهم . و "ساء" من أفعال الذم بمعنى (بئس) أي أنها تنتمي إلى قسم الخوالب وظيفياً (843)، و عليه فإن ﴿مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ مخصوص بالذم . و قد عبّر عن عملهم بـ ﴿كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ للإشارة إلى أنّه دأب لهم و متكرّر منهم (844)، لما في دلالة الفعل من التجدد والحدوث. والمعنى على هذا "بئس ما كانوا يعملونه" أو "بئس عملهم المستمر"، ويجوز أن يكون كلمة (ساء) على باهما من التصرف لازمة بمعنى قبح أو متعدية والمفعول محذوف، أي ساءهم الذي يعملونه أو عملهم، وإذا كانت جارية مجرى "بئس" تحول إلى فعل بالضم ويمتنع تصرفها (845).

14- المسند إليه ضمير والمسند جملة مصدرية بلا ﴿إِنَّهُمْ لَا أَيْمَنَ لَهُمْ﴾ [التوبة 12]

وتؤدي هذه الجملة وظيفية سياقية كونها بمثابة التعليل لما قبلها، وهو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ نَكُوثُوا أَيْمَنَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعَنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَنَلُوا آيَمَةَ الْكُفْرِ﴾ [التوبة 12] ومعنى ذلك أنهم استحقوه لأجل استخفافهم بالأيمان التي حلفوها على السلم، فغدروا، كما أن

842. نفس المرجع. 198 / 8.

843. (اللغة العربية معناها ومبناها . ص 115 .

844. (التحرير والتنوير . 10 / 126 .

845. (روح المعاني . 10 / 57 .

فيه بيان للمسلمين كيلا يشرعوا في قتالهم غير مطلعين على حكمة الأمر به فيكون مجرد الامتثال لأمر الله (846).

15- المسند إليه ضمير والمسند جملة شرطية : ﴿ إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكُمْ يَرْجُمُوكُمْ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ ﴾ [الكهف 20] .

صدرت الجملة بـ(إنّ) الدالة على التوكيد، وإن كان المسند هنا جملة شرطية ومعلوم أن الشرط أمر احتمالي وليس قطعياً، لكن حدوث الشرط سيكون حتماً بأنهم سيفعلون ذلك.

16- المسند إليه اسم والمسند اسم ﴿ إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ ﴾ [آل عمران 51]
و(إنّ) هنا واقعة موقع التعليل للأمر بالتقوى والطاعة كشأنها إذا وقعت مكسورة لمجرد الاهتمام، كقول بشار :

بكرًا صاحبي قبل المهجير إنّ ذاك النجاح في التكبير (847)
ولذلك قال: " ربي وربكم " فهو لكونه ربهم حقيق بالتقوى (848) .

- وكذلك قوله تعالى : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ [آل عمران 19] فقد اعتبرت هذه الجملة مؤكدة وذلك انطلاقاً من دلالتها وعلاقة هذه الجملة بالجملة السابقة لها ، وفي ضوء ذلك حللها الزمخشري فيعدها جملة مستأنفة مؤكدة للجملة الأولى. ثم يشرح لنا فائدة هذا النوع من التوكيد فيقول : « فإن قلت : ما فائدة هذا التوكيد ؟ قلت : فائدة أن قوله : ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران 18] توحيد، وقوله : ﴿ قَائِمًا بِالْقِسْطِ ﴾ [آل عمران 18] تعديل، فإذا أردفه قوله : ﴿ إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ ﴾ فقد آذن أن الإسلام هو العدل والتوحيد، وهو الدين عند الله، وما عداه فليس عنده في شيء من الدين . وفيه أن من ذهب إلى تشبيه أو ما يؤدّي إليه كإجازة الرؤية أو ذهب إلى الجبر الذي هو محض الجور، لم يكن على دين الله الذي هو الإسلام، وهذا بين جلي كما ترى » (849) . وقد قرأ ابن عباس ، والكسائي ، ومحمد بن عيسى الأصبهاني " أن " بالفتح ، فأما قراءة الجمهور فعلى الاستئناف ، وهي مؤكدة للجملة الأولى (850) .

(التحريير والتنوير . 130 / 10 . 846)

(دلائل الإعجاز . ص 243 . 847)

(التحريير والتنوير . 254 / 3 . 848)

(الكشاف . 166 / 1 . 849)

(تفسير البحر المحيط . 407 / 2 . 850)

وإذا كانت (إن) قد جاءت وفق هذه الصور في النص القرآني مما يعكس سعة استعمالها في الجملة التي غالباً ما تكون لاستئناف حكم جديد الأمر الذي يجعلها أداة ربط وتعليق بين الجمل وهو دور تؤديه مع كونها للتوكيد، كما نلاحظ الدور الوظيفي الذي قامت به بعد الجمل وتمثل في أداء معنى التعليل .

- أن :

الباء + أن + المسند إليه + المسند

- ﴿ ذَلِكْ بِأَنَّهُمْ كَذَّبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ ﴾ [الأعراف 146].

واجتلبت (أن) الدالة على المصدرية والتوكيد؛ لتحقيق هذا التسبب وتأكيده، لأنه محل غرابة. وجعل المسند فعلاً ماضياً، لإفادة أن وصف التكذيب قديم راسخ فيهم ، فكان رسوخ ذلك فيهم سبباً في أن خلق الطبع والحثم على قلوبهم فلا يشعرون بنقائصهم ، ولا يصلحون أنفسهم ، فلا يزالون متكبرين معرضين غاوين (851).

- ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ [البقرة 25].

وقد جاء في القرآن ذكر الجنة مفردة ومجموعة، فإذا كانت مفردة فالمراد الجنس ، واللام في لهم للاختصاص، وتقديم الخبر هنا أكد من تقديم المخبر عنه لقرب عود الضمير على الذين آمنوا، فهو أسر للسامع، والشائع أنه إذا كان الاسم نكرة تعين تقديمه ﴿ أَيْنَ لَنَا لَاجِرًا ﴾ [الشعراء 41] ولم يذكر في الآية الموافاة على الإيمان فإن الردة تحبطه ، وذلك مفهوم من غير هذه الآية (852).

- اللام :

اللام + المسند إليه + المسند

وتقترن هذه اللام بالمسند إليه أو المسند على اختلاف صورهما الصرفية، ورغم اختلاف تسمياتها عند النحاة بحسب خصوصية استعمالها ، إلا الوظيفة التي تؤديها في جميع هذه الاستعمالات هي التوكيد وهي لام الابتداء واللام الموطئة للقسم، ولام جواب القسم واللام المزحلقة، واللام الواقعة في جواب الشرط الامتناعي، وسنورد أمثلة منها لبيان ما تؤديه سياقياً في الخطاب من خلال النص القرآني .

(التحرير والتنوير . 9 / 106 - 107 . 851)

(تفسير البحر المحيط . 1 / 112 . 852)

- 1- المسند إليه اسم والمسند صفة تفضيل : كقوله تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ [221 البقرة] وقوله تعالى: ﴿وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ﴾ [العنكبوت 45]
- 2- المسند إليه ضمير والمسند صفة تفضيل : ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِّنَ اللَّهِ﴾ [الحشر 13].

رهبة مصدرٌ مِنْ رُهْبٍ المَبْيُ للمفعولِ، فالرهبة واقعةٌ من المنافقين لا مِنْ المخاطبين⁽⁸⁵³⁾، ودخلت اللام التي يسميها النحاة لام الابتداء وهي تسمية متعلقة بموضعها لا بوظيفتها وإنما يقولون عند الفائدة من مجيئها في الكلام إنها للتوكيد.

- إنما :

إنما + المسند إليه + المسند

- المسند إليه اسم والمسند اسم : كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [النساء 171]
 و"واحد" نعت على سبيل التوكيد، وظاهر كلام مكي أنه نعتٌ لا على سبيل التوكيد، فإنه قال: "والله" مبتدأ، و"إله" خبره، "واحد" نعت تقديره: إنما الله منفرد في إلهيته" وقى: "واحد" تأكيد بمتزلة ﴿لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾ [النحل 51] ويجوز أن يكون "إله" بدلاً من "الله" و"واحد" خبره، تقديره: "إنما المعبود واحد" .

- المسند إليه ضمير والمسند فعل : ﴿قُلْ إِنَّمَا هُوَ إِلَهُ وَاحِدٌ﴾ [الأنعام 19]
 أفادت (إنما) الحصر والمعنى أنه مخصوص بالوحدانية⁽⁸⁵⁴⁾، مناسبة لما قبلها من نفي أن يكون معه آلهة أخرى . والجملة المؤكدة هنا مقول القول مفعول به لفعل الأمر "قل".

- المسند فعل والمسند إليه اسم : ﴿قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ﴾ [الأعراف 33].

والجملة المصدرية بـ(إنما) أخذت وظيفة مقول القول كمفعول به، ودخلت (إنما) على جملة فعلية مفيدة للقصر الذي يسميه البلاغيون قصراً إضافياً مفاده أن الله حرم الفواحش وما ذكر معها لا ما حرمتوه من الزينة والطيبات، فأفاد إبطال اعتقادهم، كأنه قال : " ما حرم إلا

⁸⁵³ (الدر المصون . 6 / 297 .

⁸⁵⁴ (التحرير والتنوير . 7 / 170 .

الفواحش ... "وهو ما يستفاد منه تحليل ما زعموه حراما وتحريم ما استباحوه من الفواحش وما معها كما يقول الطاهر بن عاشور (855).

وهو أمر معنوي جاء على صيغة وإن اتصفت بالاختصار فهي مفيدة، ولا يمكن أن تؤدي إلا بهذه الأداة الدالة على القصر .

- الباء : المسند (كفى) + الباء + المؤكدة المسند إليه :

﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴾ [النساء 45]

وفعل "كفى" الذي يؤدي وظيفة المسند هنا مستعمل في تقوية اتصاف فاعله بوصف يدل عليه التمييز المذكور بعده (وليا و نصيرا)، أي أن المسند إليه للفعل "كفى" أجدر من يتصف بذلك الوصف، ولأجل الدلالة على هذا غلب في الكلام إدخال باء على فاعل فعل كفى، وهي باء زائدة لتوكيد الكفاية، بحيث يحصل إبهام يشوق السامع إلى معرفة تفصيله، فيأتون باسم يميز نوع تلك النسبة ليتمكن المعنى في ذهن السامع (856).

وهذه الجملة تعد تذييلا لما قبلها، ويشرح لنا ابن عاشور دوره الدلالي في هذه الآية، فيرى أنه جاء به لطمأنة نفوس المؤمنين بنصر الله، لأن الإخبار عن اليهود بأهم يريدون ضلال المسلمين، وأهم أعداء للمسلمين، من شأنه أن يلقي الروح في قلوب المسلمين، ولذلك جاء بتمييزين مختلفين لمسند واحد (كفى) مناسبين لما جاء في هذه الآية فكان قوله ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا ﴾ مناسبا لقوله ﴿ وَيُرِيدُونَ أَنْ تَضَلُّوا السَّبِيلَ ﴾ [النساء 44]، أي إذ كانوا مضميرين لكم السوء فالله وليكم ويهديكم ويتولى أموركم شأن الولي مع مولاه، وكان قوله ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴾ مناسبا لقوله ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ ﴾ [النساء 45] ، أي فالله ينصركم (857).

- من :

المسند + المسند إليه + من المؤكدة + المفعول به

- الفعل + المسند إليه (ضمير متصل) + من + المفعول به : كقوله تعالى : ﴿ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ

شَجَرٍ بِهَيْجٍ ﴾ [ق 7]

(التحرير والتنوير . 8 / 99 . 855)

(نفس المرجع . 5 / 73 . 856)

(نفس المرجع . 5 / 72 - 73 . 857)

فقوله: ﴿ مِنْ كُلِّ زَوْجٍ ﴾ يظهر أن حرف (من) فيه مزيد للتوكيد . وزيادة (من) في غير النفي نادرة ، أي أقل من زيادتها في النفي، ولكن زيادتها في الإثبات واردة في الكلام الفصيح، ولذلك أجاز بعض النحاة ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾ [النور 43] إن المعنى: يتزل من السماء جبلاً فيها برَد .

فالمقصود من التوكيد بحرف (من) تنزيلهم منزلة من ينكر أن الله أنبت ما على الأرض من أنواع حين ادعوا استحالة إخراج الناس من الأرض، ولذلك جيء بالتوكيد في هذه الآية لأن الكلام فيها على المشركين ولم يؤت بالتوكيد في آية سورة طه (858).

- أداة نفي و إلا :

أداة نفي + المسند + أداة حصر + المفعول به

- لا + فعل + إلا : ﴿ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ [النساء 171]

وهو تزيهه عن الشريك والولد (859)، وفيه دلالة الحصر الفعل على المفعول به، فيكون للمفعول به - الذي يعد فضلة كما يصطلح عليه النحاة على أساس أنه ليس أحد الطرفين الأساسيين للجملة (أي المسند والمسند إليه) - دور رئيسي يجعل حذفه مستحيلاً لتعلق صيغة النهي به ، إذ يشكل مع الحصر إثباتاً كأنه أكد قوله: "قولوا على الله الحق".

- ما + مسند إليه (ضمير إشارة) + المسند (اسم) : كما في قوله تعالى: ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ [يوسف 31]، إذ إن قوله: ﴿ إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ شبيه بالتوكيد من وجهين (860) :

أحدهما ، أنه إذا كان ملكاً لم يكن بشراً ، فكان إثبات كونه ملكاً تحقيقاً وتوكيداً لنفي كونه بشراً.

أما ثانيهما ، فإنه إذا قيل - في العرف والعادة - : ما هذا بشراً ، وكان الحال حال تعظيم وتعجب من محاسن إنسان ما ، فهم من ذلك أن الغرض من هذا الكلام أن يقال: "إنه ملك" ، وإذا كان هذا كذلك لم يكن ذكر ذلك اللفظ والتصريح به إلا تأكيداً للأول وتحقيقاً له.

- ما :

حرف الإضافة + ما (المؤكد) + مدخول حرف الإضافة

(التحريير والتنوير . 26 / 289 . 858)

(الكشاف . 9 / 2 . 859)

(دلائل الإعجاز . ص 176-177 . 860)

- الباء + ما + مدخول حرف الإضافة : كقوله تعالى : ﴿ فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لِنْتَ لَهُمْ ﴾ [آل عمران 159]

زيادة ما هنا لغاية بلاغية، فهي تفيد الاختصاص، وزيادة فائدة على قولهم : " فبرحمة من الله لنت لهم "، لأن مع إسقاط (ما) يجوز أن تكون الرحمة سببا للين وغيرها رقة، ولا يكادون يدخلونها مع (ما) إلا والمراد أنها سببه دون غيرها، فقد أفادت اختصاصا لم يستفد قبل دخولها⁽⁸⁶¹⁾.

- لن : ﴿ وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا ﴾ [المنافقون 11]

يقول الزمخشري في تفسير دلالة لن على التوكيد في هذه الآية : « ﴿ وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ ﴾ نفي للتأخير على وجه التأكيد الذي معناه منفاة المنفي الحكمة »⁽⁸⁶²⁾.

- سوف : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصَلِّبُهُمْ نَارًا ﴾ [النساء 56]

صدرت الجملة بـ(إنّ) الدالة على توكيد النسبة بعدها، ثم إن المسند فيها جاء مصدرا بأداة توكيد تفيد الاستقبال والتوكيد، لأن الخبر هنا يحتاج إلى مزيد تأكيد بالحصول فتصلية الكفار نارا وعيد وتهديد وهو أمر سيحدث لا محالة .

- ضمير الفصل :

- ﴿ وَقُلْنَا يَتَّادِمُ أَسْكُنْ أَنْتَ وَرَوْحُكَ الْجَنَّةَ ﴾ [البقرة 35]

و" أنت " في هذه الجملة تأكيد للضمير المستكن في " اسكن " ليصح العطف عليه⁽⁸⁶³⁾، وهو استعمال العربية عند عطف اسم على ضمير متصل مرفوع المحل فلا يكادون يتركونه، ويقصدون بذلك زيادة إيضاح المعطوف فتحصل فائدة تقرير مدلول المعطوف حتى لا يكون تابعه المعطوف عليه أبرز منه في الكلام، فليس الفصل يمثل هذا الضمير مقيدا تأكيدا للنسبة، لأن الإتيان بالضمير لازم لا خيرة للمتكلم فيه، فلا يكون مقتضى حال ولا يعرف السامع أن المتكلم يريد به تأكيدا، ولكنه لا يخلو من حصول تقرير معنى المضمّر⁽⁸⁶⁴⁾.

وقد جاء مثل هذا الضمير في مواضع كثيرة في القرآن الكريم، وقد حدد فيها ما يؤديه من دور كعنصر لغوي مفيد للتوكيد والتقرير ومن أمثلتها أيضا .

⁸⁶¹ (التراث البلاغي والنقدي للمعتزلة حتى نهاية القرن السادس الهجري . ص 217 .

⁸⁶² (الكشف . 119/6 .

⁸⁶³ (نفس المصدر . 63 / 1 .

⁸⁶⁴ (التحرير والتنوير . 428/1 .

- ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا وَّوَلَدًا﴾ [الكهف 39]

- ﴿إِنْ كَانَتْ هَذَا هُوَ الْحَقُّ﴾ [الأنفال 32]

- زيادة الواو :

الموصوف + الواو + الصفة (جملة)

- ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا وُهَلَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر 4]

وفائدة الواو هنا تأكيد لصوق الصفة بالموصوف كما يقال في الحال: " جاني زيد عليه ثوب " و " جاعني وعليه ثوب " ، والدلالة على أن اتصافه بما أمر ثابت مستقر⁽⁸⁶⁵⁾ وهذه الواو هي التي آذنت بأن الذين قالوا: ﴿سَبَعَةٌ وَّثَمَانِيَةٌ كَلِمَتُهُمْ﴾ [الكهف 4] ، قالوه عن ثبات علم وطمأنينة نفس، ولم يرجعوا بالظن كما غيرهم⁽⁸⁶⁶⁾ وهذه الدلالة تضمنها مجيء الواو التي تزداد بعد " إلا " لتأكيد الحكم المطلوب إثباته، إذا كان في محل الرد والإنكار نحو: " ما من أحد إلا وله طمع وحسد" ، والأصل ألا يدخلها الواو كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرِيْبَةٍ إِلَّا هَلَا مُنْذِرُونَ﴾ [الشعراء 208] ، لكن لما شابهت صورتها صورة الحال أدخلت عليها تأكيداً للصوق الصفة بالموصوف⁽⁸⁶⁷⁾.

- أشكال التكرار:

1- تكرار الظرف :

- ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ نَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ [النحل 67]

فإن قلت : بم تعلق قوله ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ﴾ ؟ قلت : بمحذوف تقديره : "ونسقيكم من ثمرات النخيل والأعناب" ، أي : من عصيرها وحذف لدلالة نسقيكم قبله عليه، وقوله: ﴿وَالْأَعْنَابِ نَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا﴾ بيان وكشف عن كنه الإسقاء . أو يتعلق بتتخذون ، ومنه من تكرير الظرف للتوكيد ، كقولك : " زيد في الدار فيها" ⁽⁸⁶⁸⁾ .

1- تكرار الخالفة :

⁸⁶⁵ (الكشاف . 3 / 128 - 203 .

⁸⁶⁶ (نفس المصدر . 3 / 203 .

⁸⁶⁷ (الكليات . ص 922 .

⁸⁶⁸ (الكشاف . 3 / 154 .

- ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون 36]

" هَيْهَاتَ " اسم فعل أي خالفة معناه : "بَعْدَ" ، وكرر للتوكيد⁽⁸⁶⁹⁾، وهو من باب تكرار المسند لأن الوظيفة التي تؤديها الخالفة في الجملة هي أن تكون مسندا، لما تحمله من دلالة تناسب الحكم الذي يمثله المسند .

3- تكرار الجملة :

- تكرار الجملة بدون العطف :

جملة غير فعلية مؤكدة + الجملة نفسها (مكررة)

- ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشرح 5- 6]

لقد اختلف العلماء في دلالة هذا التكرار على التوكيد وذلك على اعتبار أن الجملة الثانية هي عين الأولى، أو أنها ليست توكيدا لأن في الجملة الثانية زيادة معنى وقد استدل على الرأي الأول بالاستعمال اللغوي لأن الظاهر أنها مؤكدة " إِنَّ لَزِيدٍ دَارًا إِنَّ لَزِيدٍ دَارًا" ومن القرآن قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ ﴾ [الزخرف 84] .

أما الرأي الثاني فدليله من قول ابن مسعود: ((لو كان العسر في جُحْرٍ لطلبه اليسر حتى يدخل عليه، إنه لن يغلب عسرٌ يسرين)) مع أن الآية في قراءته وفي مصحفه مرة واحدة؛ فدل على ما قيل من التأكيد، وعلى أنه لم يستفد تكرر اليسر من تكرره، بل هو من غير ذلك كأن يكون فهمه مما في التنكير من التفخيم فتأوله بيسر الدارين.

وتكون الجملة الثانية تكريراً للأولى كما كرر قوله: ﴿ وَيَلْبِسُ الْمَكِيدِينَ ﴾ [الطور 11] لتقرير معناها في النفوس وتمكينها في القلوب، كما تكرر المفرد في قولك: "جاءني زيد" ⁽⁸⁷⁰⁾. وإنما كرره لتأكيد الوعد وتعظيم الرجاء ⁽⁸⁷¹⁾. ومما يعضد القول بأنها تكرر للتوكيد سقوطها من قراء ابن مسعود فقد جاءت الجملة مرة واحدة ⁽⁸⁷²⁾. وقد فسرت بنت الشاطيء هذا المعنى انطلاقاً من السياق العام للسورة - بعد أن دلت على كون الجملة الثانية

(تفسير اللباب لابن عادل . 11 / 491 . 869)

(الكشف . 241/6 . 870)

(الخازن، لباب التأويل في معاني التنزيل . ت: عبد السلام محمد علي شاهين . دار الكتب العلمية . 871 . بيروت ، لبنان . ط 1 . 1995 . 442 / 4 .)

(الكشف . 442 / 6 . 872)

توكيدا - بأنه جاء لتقوية اليقين النفسي وترسيخ ما من الله به على عبده من شرح صدره ووضع وزره ورفع ذكره⁽⁸⁷³⁾.

﴿ قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾
[البقرة 38]

يناقش المفسرون المعنى انطلاقا من تكرار (قلنا اهبطوا) فيرى بعضهم أن الهبوطين مختلفان، لأن الأول متعلق بالعداوة والثاني متعلق بإتيان الهدى، وهناك من رأى أنه مجرد التأكيد بالتكرار نحو قولنا " قم قم " ⁽⁸⁷⁴⁾.

﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى رَبِّ الْعَالَمِينَ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ﴾
[الشعراء 108 - 109 - 110]

وقوله : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ﴾ تأكيد لقوله : ﴿ أَلَا تَنْقُونَ ﴾ [الشعراء 106] وهو اعتراض بين الجملتين المتعاطفتين . وكرر جملة : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ﴾ لزيادة التأكيد فيكون قد افتتح دعوته بالنهي عن ترك التقوى، ثم علل ذلك، ثم أعاد ما تقتضيه جملة الاستفتاح، ثم علل ذلك بقوله : ﴿ وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ ﴾، ثم أعاد جملة الدعوة في آخر كلامه إذ قال : ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ﴾ مرة ثانية بمتزلة النتيجة للدعوة ولتعليلها، و التأكيد أيضا لتوقع الإنكار منهم⁽⁸⁷⁵⁾.

﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا الشُّرُوءَ بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [النحل 119] .

وإعادة ﴿ إِنَّ رَبَّكَ ﴾ - كما يقول الفخر الرازي - على سبيل التأكيد، ليبين أن الله غفور رحيم لذلك السوء الذي صدر عنهم بسبب الجهالة⁽⁸⁷⁶⁾. وقيل جيء به لزيادة الاهتمام بالخبر على الاهتمام الحاصل بحرف التوكيد واللام، ويتصل خبر إن باسمها لبعدها بينهما⁽⁸⁷⁷⁾.

(عائشة عبد الرحمن ، التفسير البياني للقرآن الكريم . دار المعارف . القاهرة . ط5 . 1977 . 873)

ص 71 .

(الدر المصون . 1 / 196 - 197 . 874)

(التحرير والتنوير . 19 / 159 . 875)

(التفسير الكبير . 10 / 331 . 876)

(التحرير والتنوير . 14 / 314 . 877)

﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَاؤُا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ [آل عمران 188]

واتفق العلماء في هذه الآية على أن الفعل الثاني تأكيداً للأول. وقال مكِّي: إن الفعل الثاني بدلٌ من الأولِ والفاء زائدة فلم تمنع من ذلك⁽⁸⁷⁸⁾، وكأنه يريد أنه في حكم المكرر، فهو يرجع إلى معنى التأكيد، وهو ما صرح به بعضهم والذي بالقول إن الفعل الثاني مُعاد على طريق البدل، مشوباً بمعنى التأكيد⁽⁸⁷⁹⁾.

تكرار الجملة بحرف العطف:

جملة فعلية مؤكدة + حرف عطف + الجملة نفسها (مكررة)

﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ [التكاثر 3-4].

كرره للتوكيد والمعنى سوف تعلمون عاقبة تكاثركم وتفاخركم إذا نزل بكم الموت فهو وعيد بعد وعيد⁽⁸⁸⁰⁾. وشرحه بعضهم على أنه من باب التوكيد اللفظي، ولا يضر هذا التفسير توسط حرف العطف بين الجملتين، رغم أن أغلب النحاة يرفضون عده من التوكيد اللفظي لوجود حرف العطف وذلك لأن ما يسمى بالتوكيد اللفظي هو شكل نمطي عند النحاة تحكمه قوانين تركيبية معينة، وإذا كان هؤلاء النحاة لا يسمونه إلا عطفاً وإن أفاد التأكيد⁽⁸⁸¹⁾، فإن ملاحظة دلالة التوكيد فيه أمر ظاهر لأن كلا الجملتين تحمل نفس الدلالة.

﴿ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾ [الكافرون 3 - 5].

عطف على ﴿ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾ [الكافرون 3] عطف الجملة على الجملة لمناسبة نفي أو يعبدوا الله فأردف بنفي أن يعبد هو آلهتهم، وعطفه بالواو صارف عن أن يكون المقصود به تأكيد ﴿ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ [الكافرون 2] فجاء به على طريقة: ﴿ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾ بالجملة الاسمية. للدلالة على الثبات، وبكون الخبر اسم فاعل دالاً على زمان الحال، فلما نفى عن نفسه أن يعبد في المستقبل ما يعبدونه بقوله: ﴿ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ كما تقدم آنفاً، صرح هنا بما تقتضيه دلالة الفحوى على نفي أن يعبد آلهتهم في الحال، بما هو

(مكِّي القيسي، مشكل إعراب القرآن . ت: ياسين محمد السواس . اليمامة للطباعة والنشر . دمشق - 878

بيروت . ط2 . 2000 . ص 160 - 161 .

(تفسير اللباب لابن عادل . 4 / 477 . 879

(تفسير الخازن . 4 / 465 . 880

(تفسير اللباب لابن عادل . 16 / 183 . 881

صريح الدلالة على ذلك لأن المقام يقتضي مزيد البيان ، فافتضى الاعتماد على دلالة المنطوق إطناباً في الكلام ، لتأييسهم مما راودوه عليه وللمقابلة كلامهم المردود بمثله في إفادة الثبات . وحصل من ذلك تقرير المعنى السابق وتأكيده ، تبعاً لمدلول الجملة لا لموقعها ، لأن موقعها أنها عطف على جملة : ﴿ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾ وليست توكيداً لجملة : ﴿ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ . بمرادفها لأن التوكيد للفظ بالمرادف لا يعرف إلا في المفردات ولأن وجود الواو يُعَيِّنُ أنها معطوفة إذ ليس في جملة : ﴿ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ واو حتى يكون الواو في هذه الجملة مؤكداً لها . ولا يجوز الفصل بين الجملتين بالواو لأن الواو لا يفصل بها بين الجملتين في التوكيد اللفظي . والأجود الفصل بـ (ثم) كما في « التسهيل » مقتصراً على (ثم) . وزاد الرضي الفاء ولم يأت له بشاهد ولكنه قال : « وقد تكون (ثم) والفاء لمجرد التدرج في الارتقاء وإن لم يكن المعطوف مترتباً في الذكر على المعطوف عليه ، وذلك إذا تكرر الأول بلفظه نحو : " بالله ، فالله " ، ونحو : " والله ثم والله " » (882) .

وهناك من عد الجملة الثانية توكيداً لفظياً لنظيرتها السابقة بتمامها بما فيها من واو العطف في نظيرتها السابقة وتكون جملة : ﴿ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ ﴾ [الكافرون 4] معترضة بين التأكيد والمؤكد (883) . فقوله (لا أعبد ما تعبدون) نفي للحال والمستقبل ، وقوله تعالى ﴿ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾ مقابله ، أي لا تفعلون ذلك وقوله ﴿ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ ﴾ أي لم يكن مني ذلك قط قبل نزول الوحي ، ولهذا أتى في عبادتهم بلفظ الماضي فقال ﴿ مَّا عَبَدْتُمْ ﴾ فكأنه قال لم أعبد قط ما عبدتم وقوله ﴿ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾ ، وعلى هذا فليس بتكرار لأن الآيات استوفت أقسام النفي ماضياً وحالاً ومستقبلاً (884) .

- جملة فيها تفصيل + جملة فيها إجمال لنفس المعنى :

- ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَىٰ ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْمٍ مِيقَتِ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ [الأعراف 142] .

(التحريير والتنوير . 30 / 582 - 583 . 882)

(نفس المرجع . 30 / 583 - 584 . 883)

(ابن قيم الجوزية ، التفسير القيم . جمع : محمد أويس الندوي ، ت : محمد حامد الفقي . دار الكتب العلمية ، بيروت . 884)

ط2 . 2002 . ص 527 .

والتمام الذي في قوله : ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ ﴾ مستعمل في معنى النماء والتفوق فكان ميقاتا أكمل وأفضل، كقوله تعالى: ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ [الأنعام 154] وقوله: ﴿ وَأَتَمَّمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾ [المائدة 3] إشارة إلى أن زيادة العشر كانت لحكمة عظيمة تكون مدة الثلاثين بدونها غير بالغة أقصى الكمال ، وأن الله قدر المناجاة أربعين ليلة ، ولكنه أبرز الأمر لموسى مفرقاً وتيسيراً عليه ، ليكون إقباله على إتمام الأربعين باشتياق وقوة (885).

﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ قيل ليبين أن " العشر " لم تكن ساعات وبالجملة فتأكيد وإيضاح (886). والفائدة في ذكره رغم أنه قد علم أن ثلاثين وعشرة أربعون، لئلا يتوهم أن المراد أتمنا الثلاثين بعشر منها، فبين أن العشر سوى الثلاثين (887).

ويمكن أن نلخص ما ذهب إليه العلماء في هذا التركيب من تحليل في ضوء المعنى

المستفاد سياقياً من قوله : ﴿ فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ في اتجاهين (888):

- الأول: أَنَّهَا للتأكيد لأنَّ قوله قبل ذلك : ﴿ وَأَتَمَّمْتُهَا بِعَشْرِ ﴾ فُهِمَ أَنَّهَا أربعون ليلةً .

- الثاني : هي للتأسيس لاحتمال أن يتوهم متوهمٌ بعشر ساعات أو غير ذلك، وهو بعيدٌ .

- ﴿ مَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتَ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة 196]

وفي وجه الحاجة إلى الفذلكة في الآية وجوه، فقليل هو مجرد توكيد كما تقول كتبت

بيدي يعني أنه جاء على أسلوب عربي ولا يفيد إلا تقرير الحكم في الذهن مرتين، ولذلك شبهها

الزمخشري بقول العرب: " علمان خير من علم " فيعلم جملة كما علم تفصيلاً ليحاط به ومن جهتين فيتأكد العلم (889). أنه تأكيد لدفع توهم أن يكون بقي شيء مما يجب صومه. وذكر

الزجاج أنه قد يتوهم متوهم أن المراد التخيير بين صوم ثلاثة أيام في الحج أو سبعة أيام إذا رجع

إلى بلده بدلاً من الثلاثة أزيل ذلك بجملة المراد بقوله : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ ﴾ ، وأن الواو للإباحة أي

للتخيير الذي يجوز معه الجمع ولا يتعين (890) .

885 . (التحرير والتنوير . 87 / 9)

886 . (المحرر الوجيز . 450 / 2)

887 . (الجامع لأحكام القرآن . 275 / 7)

888 . (تفسير اللباب لابن عادل . 496 / 7)

889 . (الكشف . 118 / 1)

890 . (التحرير والتنوير . 229 - 228 / 2)

وجرت الفذلكة بغير كلمة "ذلك" كما نقول في قوله : ﴿ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ ﴾ [البقرة 196] إنها فذلكة مع كون الواقع في المحكي لفظ "تلك" لا لفظ ذلك ومثله، قول الفرزدق :

ثلاث واثنتان فتلك خمس وسادسة تميل إلى الشمام⁽⁸⁹¹⁾

وفي وجه الحاجة إلى الفذلكة في الآية وجوه ، فقليل هو مجرد توكيد كما تقول: " كتبت بيدي"، يعني أنه جاء على طريقة ما وقع في شعر الأعشى، أي أنه جاء على أسلوب عربي ولا يفيد إلا تقرير الحكم في الذهن مرتين، ولذلك قال صاحب الكشف لما ذكر مثله كقول العرب علما خير من علم . وعن المراد أنه تأكيد لدفع توهم أن يكون بقي شيء مما يجب صومه⁽⁸⁹²⁾ . وقولهم بتقرير الحكم في الذهن وإن لم يكن في مستوى الإتيان بفكرة جديدة فإنه توجيه للمعنى عند السامع لتحديد قصد الآية، وهو أمر نؤكد عليه في هذه الدراسة لما له من أثر في استجلاء مستويات الإبلاغ، وذلك من ناحية تحديد القصد ومنع تشتت فكر السامع مع كثرة الاحتمالات التي تأتي في تراكيب معينة ، وهي التي تدفع بالمتكلم إلى استخدام صور لا تأتي بفكرة جديدة وإنما توكيدا لما فهم سابقا، وهي في حد ذاتها وظيفة توكيدية مخصصة للحكم .

زيادة جملة قسم :

- ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف 85]

تؤدي جملة ﴿ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفَ ﴾ وظيفة جواب القسم لقوله في القسم "تالله" وهو على حذف "لا"، أي : " لا تفتأ" ويدل على حذفها أنه لو كان مثبتا لاقترب بلام الابتداء ونون التوكيد معاً ، على أحد الوجهين أو بإحداهما كما يرى بعض النحاة - انطلاقاً من استقراء مواضع استخدامها - وتقول: "والله أحبك" تريد " لا أحبك " وهو من التورية، فإن كثيراً من الناس مبادرٌ ذهنه إلى إثبات الحجة . و "تفتأ" هنا بمعنى لا تزال أي: " لا تزال ذاكرةً له"⁽⁸⁹³⁾ .

وأدت جملة القسم المؤكدة وظيفة المفعول به كـمقول للقول الصادر من إخوة يوسف - عليه السلام - فاحتوت قسماً فقط دون تأكيد لجوابه .

- زيادة جملة (اعتراضية) :

(ويروى أيضا : ثلاث واثنتان فهن خمس وسادسة تميل إلى السهام . انظر : المعجم المفصل في⁸⁹¹

شواهد اللغة العربية . 7 / 310 .

(التحرير والتنوير . 2 / 229 .⁸⁹²

(الدر المصون . 4 / 209 .⁸⁹³

- ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ أُعِدَّتْ لِلْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة 24]

﴿ وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ جملة اعتراض، وفيها من تأكيد المعنى ما لا يخفى، لأنه لما قال ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا ﴾ ، وكان معناه نفي في المستقبل مخرجاً ذلك مخرج الممكن، أخبر أن ذلك لا يقع، وهو إخبار صدق، فكان في ذلك تأكيد أنهم لا يعارضونه⁽⁸⁹⁴⁾.

واقتران الفعل بـ(لن) مميز لجملة الاعتراض من جملة الحال ، لأن جملة الحال لا تدخل عليها (لن) ، وكان النفي بـ(لن) في هذه الجملة دون (لا) ، وإن كانتا أختين في نفي المستقبل، لأن في لن توكيداً وتشديداً ، تقول لصاحبك : " لا أقيم غداً " ، فإن أنكر عليك قلت : " لن أقيم غدا " ، كما تفعل في " : أنا مقيم " ، و"إني مقيم"⁽⁸⁹⁵⁾.

- زيادة جملة للتوكيد (استثنائية) :

- ﴿ فَأَصْبِرْ إِنَّا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا وَأَسْتَعْفِرُ لِدُنْيَاكَ وَسَيِّحُ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَارِ ﴾ [غافر 55].

وجملة ﴿ إِنَّا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا ﴾ تعليل للأمر بالصبر . و (إن) للاهتمام بالخبر وهي في مثل هذا المقام تغني غناء فاء التعليل فكأنه قيل : " فوعد الله حق " ويفاد بأن التأكيد الذي هو للاهتمام والتحقيق . ووعد الله هو وعد رسوله بالنصر في الآية السابقة وفي غير ها من الآيات. والمعنى " لا تستبطئ النصر فإنه واقع. وما عرض من الهزيمة يوم أُحُد كان امتحاناً وتنبهاً على سوء مغبة عدم الحفاظ على وصية الرسول أن لا يبرحوا من مكافهم ثم كانت العاقبة للمؤمنين⁽⁸⁹⁶⁾.

- ﴿ أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة 1-2]

فقوله : (لا ريب فيه) بيان وتوكيد و تحقيق لقوله : ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ ﴾ ، فهو لذلك بمنزلة أن تقول : " هو ذلك الكتاب هو ذلك الكتاب "⁽⁸⁹⁷⁾ ، وذلك أنه كما كان في الأسماء ما

⁸⁹⁴ (تفسير البحر المحيط . 107 / 1 .

⁸⁹⁵ (نفس المصدر . 107 / 1 .

⁸⁹⁶ (التحرير والتنوير . 170 / 24 .

⁸⁹⁷ (دلائل الإعجاز . ص 174-175 .

تغنيه صلة معناه بالاسم قبله عن واصل يصله و رابط يربطه كالصفة التي لا تحتاج في اتصالها بموصوفها إلى ما يصلها به ، و كالتأكيد الذي لا يحتاج أيضا إلى رابط يربطه بالمؤكد ، فإن من الجمل كذلك ما تتصل بما قبلها من ذات نفسها مستغنية بذلك عن حرف عطف يربطها ، وهي الجمل التي تكون مؤكدة لسابقتها ومبينة لها ، بحيث إذا حصلت لم تكن شيئا غيرها ، كما لم تكن الصفة غير الموصوف والتأكيد غير المؤكد . وهو ما حلل عبد القاهر في ضوئه دلالة التوكيد في ﴿ قوله لَأَرِيْبَ فِيهِ ﴾ .

- ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ [الفتح 10] استئناف مؤكد لما قبله لأنه عبارة عن المبايعه، قال في الكشف لما قال سبحانه : ﴿ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ ﴾ [الفتح 10] أكده على طريقة التخييل فقال تعالى : ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ وأنه سبحانه متره عن الجوارح وصفات الأجسام، وإنما المعنى تقرير أن عقد الميثاق مع الرسول - صلى الله عليه وسلم - كعقده مع الله تعالى من غير تفاوت بينهما (898).

- ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ [لقمان 34]

لما خصص أولا علمه بالأشياء المذكورة ، بقوله : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ ذكر أن علمه غير مختص بها ، بل هو عليم مطلقاً بكل شيء ، وليس علمه علماً بظاهر الأشياء فحسب ، بل خبير علمه واصل إلى بواطن الأشياء (899).

و هذه الجملة مستأنفة ابتدائية واقعة موقع النتيجة لما تضمنه الكلام السابق من إبطال

شبهة المشركين بقوله تعالى : ﴿ إِنَّكَ وَعَدَ اللَّهُ حَقًّا فَلَا تَغْرُبُكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ﴾ [لقمان 33]، والمعنى أن الله عليمٌ بمدى وعده خبيرٌ بأحوالكم مما جمعه قوله : ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ﴾ [لقمان 34] ولذا جمع بين الصفتين : صفة " عليم " وصفة " خبير " ؛ لأن الثانية أخص (900).

- 1-2 . زيادة عنصرين مؤكدين :

إنَّ و اللام :

إنَّ + المسند إليه + اللام + المسند

898 . (روح المعاني . 96 / 26 .

899 . (التفسير الكبير . 143 / 25 .

900 . (التحرير والتنوير . 199 / 21 .

قوله تعالى: ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾ [الذاريات 47]

وزيد تأكيده بالتذييل بقوله: (وإننا لموسعون) والواو اعتراضية، والموسع: اسم فاعل من أوسع إذا كان ذا وسع، أي قدرة. وتصاريفه جائية من السعة، وهي امتداد مساحة المكان ضد الضيق⁽⁹⁰¹⁾.

وقد أكد الخبر بحرف (إن) لتزييل المخاطبين منزلة من ينكر سعة قدرة الله تعالى، إذ أحالوا إعادة المخلوقات بعد بلاها⁽⁹⁰²⁾.

- ﴿ إِنَّكَ الْإِنْسَانَ لظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾ [إبراهيم 34]

وجملة ﴿ إِنَّكَ الْإِنْسَانَ لظَلُومٌ كَفَّارٌ ﴾ تأكيد لمعنى الاستفهام الإنكاري المستعمل في تحقيق تبديل النعمة كُفْرًا، فلذلك فصلت عنها. والمراد بـ(الإنسان) صنف منه، وهو المتصف بمضمون الجملة المؤكدة وتأكيدها، فالإنسان هو المشرك، وهو استعمال كثير في القرآن. وصيغتنا المبالغة في "ظلوم كفار" اقتضاها كثرة النعم المفاد من قوله: ﴿ وَإِن تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تُحْصُوهَا ﴾ [إبراهيم 34]، إذ بمقدار كثرة النعم يكثر كفر الكافرين بها إذ أعرضوا عن عبادة النعم وعبدوا ما لا يبغي عنهم شيئاً، فأما المؤمنون فلا يجحدون نعم الله ولا يعبدون غيره⁽⁹⁰³⁾.

- ﴿ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعام 165]

وأكد قوله "الغفور" باللام دلالة على سعة رحمته، ولم يؤكد سرعة العقاب بذلك هنا وإن كان قد أكد ذلك في سورة الأعراف ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأعراف 167]، لأن هناك المقام مقام تخويف وتهديد وبعد ذكر قصة المعتدين في السبب وغيره فناسب تأكيد العقاب هناك، وأتى بصفتي الغفران والرحمة، ولم يأت في جانب العقاب إلا بصفة واحدة دلالة على حلمه وسعة مغفرته ورحمته⁽⁹⁰⁴⁾، فارتبط الشكل التوكيد الذي جاءت به الجملة بالسياق المقامي وإن كانت الجملة في غير ذلك متشابهة في السورتين.

- المسند إليه اسم والمسند صفة فاعل: ﴿ إِنَّكَ اللَّهُ بِالنَّاسِ لَرُءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴾ [البقرة 143]

⁹⁰¹ (نفس المرجع . 16 / 27 .

⁹⁰² (نفس المرجع . 16 / 27 .

⁹⁰³ (نفس المرجع . 13 / 237 .

⁹⁰⁴ (الدر المصون . 227 / 3 - 228 .

- المسند إليه اسم والمسند حرف إضافة ومدخوله: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [الانفطار 13]
- المسند إليه ضمير متصل والمسند اسم: ﴿وَإِنَّهُ لَذِكْرٌ لَكَ وَلِقَوْمِكَ﴾ [الزخرف 44]
- المسند إليه ضمير متصل والمسند فعل: قوله تعالى: ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الْأَشْهُدُ﴾ [غافر 51].
- جاءت (إنّ) هنا في سياق جملة فعلية فعلها مضارع قدم فيها المسند إليه وهو ضمير متصل، والتعبير بالمضارع في قوله: ﴿لَنَنْصُرُ﴾ لما فيه من استحضر حالات النصر العجيبة التي وُصفَ بعضها في هذه السورة ووصف بعضٌ آخر في سورٍ أخرى تقدم نزولها، وإلا فإن نصر الرسل الذين سبقوا محمداً - صلى الله عليه وسلم - قد مضى ونصرٌ محمد - صلى الله عليه وسلم - مترقبٌ غير حاصل حين نزول الآية . وتأكيده الخبر بـ (إنّ) ويجعل المسند فعلياً في قوله: ﴿لَنَنْصُرُ﴾ مراعى فيه حال المعرض بهم بأن الله ينصر رسله عليهم، وهم المشركون لأنهم كانوا يكذبون بذلك (905).
- إنّ + السين :

إنّ + المسند إليه + السين + المسند

- ﴿إِنَّ اللَّهَ سَيَبْطِلُهُ﴾ [يونس 81]
- أي سيمحقه بالكلية بما يظهره على يدي من المعجزة فلا يبقى له أثر أصلاً أو سيظهر بطلانه وفساده للناس والسين للتأكيد (906). وتأكيده الخبر بـ (إنّ) زيادة في إلقاء الروع في نفوسهم .
- إنّ + توكيد معنوي :

إنّ + المسند إليه + كل + المسند

- إنّ + كل : كقوله تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾ [آل عمران 154] (907).
- أي إن الشان والغلبة الحقيقية لحزب الله تعالى وأوليائه فينصر رسوله الأمر (908)، وهو ما يستفاد من إسناد الأمر بكليته لله تعالى اختصاصاً وتعليكاً، ولو قال: "إن الأمر لله"، لتوهم أنه

905 (التحرير والتنوير . 168 / 24 .)

906 (روح المعاني . 197 / 11 .)

907 (التحرير والتنوير . 137 / 4 .)

من باب إطلاق العموم ولا ينفي أن يكون لغيره معه شأن، فجاء بالصيغة التوكيدية المناسبة لنفي ذلك الوهم .

- اللام مع قد : ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِن إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ [الأعراف 59].

و لا يكاد العرب ينطقون بهذه اللام إلا مع (قد) وقلّ عنهم نحو قوله :

حلفت لها بالله حلقة فاجر لتأثروا فما إن من حديث ولا صال

وإنما ذلك كما جاء في الكشف لأن الجملة القسمية لا تساق إلا تأكيدا للجملة المقسم عليها التي هي جوابها فكانت مظنة لمعنى التوقع الذي هو معنى (قد) عند استماع المخاطب كلمة القسم⁽⁹⁰⁹⁾.

- ﴿ لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ ﴾ [آل عمران 181]

ولكون إنكارهم القول بمتزلة إنكار السمع أكده تعالى بالتأكيد القسمي، وفيه أيضاً من التشديد في التهديد والمبالغة في الوعيد ما لا يخفى⁽⁹¹⁰⁾، والعامل في موضع (إن) وما عملت فيه الفعل "قالوا" وهي المحكية به، و كان اعتبار إعمال الفعل أولى لكونه أقوى⁽⁹¹¹⁾. ورغم أن هذه الجملة احتوت —(إن) فقد صنفتها مع لقد لأن إن جاءت مرتبطة بأحد متعلقات الفعل أي صفة للمفعول به وهي علاقة وظيفية بعيدة عن نواة الإسناد هنا .

- اللام + المسند + النون المؤكدة :

اللام + المسند (الفعل) + النون المؤكدة

- ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٍ ﴾ [الانشقاق 19]

اللام للتوكيد وهي التي يسميها النحاة الواقعة في جواب القسم، وغالبا ما تأتي هذه النون مع أحد أدوات القسم خصوصا اللام كما في هذه الآية ، و هذه الجملة جواب للقسم المتمثل في قوله تعالى : ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِالسَّفَاقِ وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ ﴾ [الانشقاق 16 - 17 - 18].

- ﴿ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَىٰ يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [النساء 87]

⁹⁰⁸ (روح المعاني . 95 / 4 .

⁹⁰⁹ (الكشف . 111 / 2 - 112 .

⁹¹⁰ (روح المعاني . 141 / 4 .

⁹¹¹ (التبيان في إعراب القرآن . 248 / 1 .

هذه اللام التي دخلت على المسند (الفعل المضارع) تسمى عند النحاة بالموطئة للقسم، فقد أقسم بنفسه الكريمة ليجمعن عبادته لميقات يوم معلوم [وهو يوم القيامة] الذي لا ريب فيه ولا شك فيه عند عباده⁽⁹¹²⁾، ومنه قوله: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا﴾ [مریم 69]، وارتأينا في هذه الدراسة ملاحظة وظيفتها في الجملة وهي التوكيد، دون تقدير قسم محذوف تطبيقاً للمقولة التي تخضع الدرس النحوي لمبدأ الاقتصاد اللغوي والتي مفادها "ما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير" لأن معنى التوكيد ظاهر فيها وإن لم نقدر القسم .

أداة شرط + ما + فعل + نون التوكيد

- إن الشرطية + ما + المسند + النون المؤكدة:

لم يأت في القرآن العظيم الفعل المضارع بعد (إن) الشرطية المدغمة في (ما) الزيادة لتوكيد الشرط، إلا مقترناً بنون التوكيد الثقيلة، كقوله هنا: ﴿وَإِنَّمَا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعْدُهُمْ أَوْ نتُوفِينَاكَ فَإِنَّا مَرْجِعُهُمْ﴾ [يونس 46] وقوله تعالى: ﴿فَإِنَّمَا نَذْهَبَنَّ بِكَ فَإِنَّا مِنْهُمْ مُنْقِمُونَ﴾ [الأنفال 57] الزخرف 41 [وقوله تعالى أيضا: ﴿فَإِنَّمَا تَتَفَقَّهُمُ فِي الْحَرْبِ فَشَرَّدَ بِهِمْ﴾ [الأنفال 57] وقوله: ﴿وَإِنَّمَا تَخَافُكَ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةٌ فَانذِرْ إِلَيْهِمْ﴾ [الأنفال 58] . ولذلك زعم بعض علماء العربية وجوب اقتران المضارع بالنون المذكورة في الحال المذكورة ، والحق أن عدم اقترانه بها جائز⁽⁹¹³⁾، كقول الشاعر:

فإما تريني ولي لمة فإن الحوادث أودى بها

ومن أمثله في القرآن الكريم قوله تعالى: ﴿وَلَا تَدْعُ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن

فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [يونس 106]

فقد عطف هذه الجملة على قوله تعالى: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [يونس 105] التي جاء فيها الفعل المسبوق بالنهي مؤكداً بالنون، ورغم ذلك لم يوافق الفعل المنهي عنه الذي عطف عليه، وقد فسر ذلك ابن عاشور بقوله: «و لم يؤكد الفعل بنون التوكيد؛ لئلا

(انظر : ابن كثير ، تفسير القرآن العظيم . دار الكتب العلمية . بيروت . لبنان . ط 2 . 2001 . 1/ 912

. 521

(الشنقيطي، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن . عالم الكتب، بيروت . دون ط . 488/2 . 913

يمنع وجودها من حذف حرف العلة بأن حذفه تخفيف وفصاحة ، ولأن النهي لما اقترن بما يومئ إلى التعليل كان فيه غنية عن تأكيده لأن الموصول في قوله : ﴿ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ ﴾ يومئ إلى وجه النهي عن دعائك ، إذ دعاء أمثالها لا يقصده العاقل»⁽⁹¹⁴⁾.

- ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَمْرًا ﴾ [الإسراء 23]

إما مركبة من (إن) الشرطية و(ما) الزائدة لتأكيدهما كما سبق وأن رأينا في أدوات التوكيد بالزيادة . ولذا صح لحق النون المؤكدة للفعل ولو أفردت (إن) لم يصح لحوقها، لا تقول: "إن تكرمنا زيدا يكرمك" ⁽⁹¹⁵⁾.

ومتى كان الشرط مؤكداً فإن ذلك لإفادة معنى لا يكون في الشرط الخالي من التوكيد وهو القانون الوظيفي الذي تسير وفقه اللغة في استعمالها، ونلاحظ هنا أن المعنى أن الشرط سيكون فلا بد من حدوث الجواب .

- ألا + إن :

ألا + إن + المسند إليه + المسند

- قوله تعالى : ﴿ أَلَا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ [يونس 55]

وافتح هذا التذييل بحرف التنبيه، وأعيد فيه حرف التنبيه للاستيعاء لسماعه ، وللتنبه على أنه كلام جامع هو حوصلة الغرض الذي سمعوا تفصيله آنفاً . وأكدت الجملة بحرف (إن) للرد على المشركين لأنهم لما جعلوا لله شركاء فقد جعلوها غير مملوكة لله . وقد قدم خبر (إن) على اسمها للاهتمام باسمه تعالى وإفادة القصر لرد اعتقادهم الشركة كما علمت . وأكد بحرف التوكيد بعد حرف التنبيه في الموضوعين للاهتمام به، ولرد إنكار منكري بعضه والذين هم بمنزلة المنكرين بعضه الآخر ⁽⁹¹⁶⁾.

و(ألا) كلمة تنبيه دخلت على هذه جملة تنبيهاً للغافل، إذ كانوا مشغولين بالنظر إلى الأسباب الظاهرة من نسبة أشياء إلى أنها مملوكة لمن جعل له بعض تصرف فيها واستخلاف، ولذلك قال تعالى : ﴿ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [يونس 55] يعني لغفلتهم عن هذه الدلائل، ثم أتبع ذلك بذكر قدرته على الإحياء والإماتة فيجب أن يكون قادراً على إحيائه مرة ثانية،

⁹¹⁴ (التحرير والتنوير . 11 / 304 .

⁹¹⁵ (الكشاف . 3 / 175 .

⁹¹⁶ (التحرير . 11 / 199 .

ولذلك قال : ﴿ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ [يونس 56] فترون ما وعد به ⁽⁹¹⁷⁾. وجملة ﴿ إِنَّكَ وَعْدُ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ [لقمان 33] علة لجملي ﴿ اتَّقُوا رَبَّكُمْ وَأَخْشَوْا يَوْمًا ﴾ ووعد الله هو البعث، قال تعالى : ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ قُلْ لَكُمْ مِيعَادُ يَوْمٍ لَا تَسْتَعْرِفُونَ عَنْهُ سَاعَةً وَلَا تَسْتَقْدِمُونَ ﴾ [سبأ 29-30] .

وأكد الخبر بـ (إن) مُراعاة لمنكري البعث، وإذ قد كانت شبهتهم في إنكاره مشاهدة الناس يموتون وبخلفهم أجيال آخرون، ولم يرجع أحد ممن مات منهم ، فكان مما صدر عنهم أنهم قالوا بعدم البعث - كما جاء في القرآن- ﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ ﴾ [الجاثية 24] وقالوا : ﴿ وَقَالُوا إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ [الأنعام 29] . فرع على هذا التأكيد إبطال شبهتهم بقوله : ﴿ فَلَا تَغْرِبَنَّكُمُ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ﴾ [لقمان 33] ، أي لا تغربكم حالة الحياة الدنيا بأن تنوهوا الباطل حقاً والضرر نفعاً، فإسناد التغيرير إلى الحياة الدنيا مجاز عقلي؛ لأن الدنيا ظرف الغرور أو شُبُهته، وفاعل التغيرير حقيقة هم الذين يُضِلُّونهم بالأقيسة الباطلة، فيشبهون عليهم إبطاء الشيء باستحالته، فذكرت هنا وسيلة التغيرير وشبهته ثم ذكر بعده الفاعل الحقيقي للتغيرير وهو الغرور ⁽⁹¹⁸⁾.

- الحصر ونون التوكيد :

- لا + المسند (الفاعل) + نون التوكيد + إلا + الحال : في قوله تعالى : ﴿ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة 132]

علمنا أن دلالة الحصر تتحصل من أداة نفي (أو نهي) وإلا ولذلك هدانا كأداة واحدة لكونهما دلتا على معنى أسلوبى واحد هو الحصر والتوكيد، والمعنى في أنه نهي عن الاتصاف بخلاف حال الإسلام وقت الموت، والمفهوم من الآية ظاهراً النهي عن الموت على خلاف تلك الحال ، وليس بمقصود لأنه غير مقدور، وإنما المقذور قيده فيعود النهي إليه كما سمعت لما أن الامتناع عن الاتصاف بتلك الحال يستتبع الامتناع عن الموت في تلك الحال فأما أن يقال استعمل اللفظ الموضوع للأول في الثاني فيكون مجازاً ، أو يقال استعمل اللفظ في معناه لينتقل منه إلى ملزومه فيكون كناية ⁽⁹¹⁹⁾.

⁹¹⁷ (تفسير البحر المحيط . 5 / 170 .

⁹¹⁸ (التحرير والتنوير . 21 / 194 - 195 .

⁹¹⁹ (روح المعاني . 1 / 390 .

والمسند هنا دخلت عليه أداة نهي هي (لا) و أكد بالنون الثقيلة، وحذفت الواو لالتقاء الساكنين⁽⁹²⁰⁾. واعتبره ابن عطية هذه الجملة إيجازا بليغا، وذلك أن المقصود منه أمرهم بالإسلام والدوام عليه، فأتى ذلك بلفظ موجز يقتضي المقصود ويتضمن وعظاً وتذكيراً بالموت ، وذلك أن المرء يتحقق أنه يموت ولا يدري متى؟ فإذا أمر بأمر لا يأتيه الموت إلا وهو عليه ، فقد توجه من وقت الأمر دائماً لازماً ، فجاء بالمقصود بلفظ يزيد معنى الغضب والكرهية ، و ﴿وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ في موضع الحال⁽⁹²¹⁾، وهو أمر لا يتأتى كما نرى إلا من خلال استعمال شكل من أشكال التوكيد وهو ما يسمى بأسلوب الحصر .

- أن + ضمير الفصل :

أنّ + المسند إليه + ضمير الفصل + المسند

- ﴿وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتٌ وَأَحْيَا وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجَيْنَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى﴾ [النجم 43-44-45].

ونجد أن التوكيد بما يسمى ضمير الفصل في الآيتين الأولى والثانية أما الآية الثالثة فبدون ضمير فصل ذلك أنه يظن أن الناس يضحكون ويبكون ، أي يسرون غيرهم ويجزونهم ، فأكد اختصاصه - سبحانه - بذلك ليبطل أن يكون لغيره سبحانه فاعلية في شؤون عباده حتى الإضحاك والإبكاء وهي اقرب الأفعال إلى أن تكون مظنة للشركة وجاء بالضمير أيضا في قوله "هو أمات و أحيا" لأنه قد يظن أن الإنسان يميت بالقتل أو يحيي بالقوت، ثم لم يأت بالضمير في الآية التي بعدها لان خلق الإنسان مما لا تظن فيه الشركة مع الله في فعله ثم إن المعاندين أنفسهم لم يتشددوا في إنكار مخلوقيتهم لله لأنهم يقولون في خلق السماوات والأرض ﴿خَلَقَهُنَّ﴾⁽⁹²²⁾ [الزخرف 9].

- الباء ومن :

ما + المسند إليه + (ضمير) + الباء + المسند صفة فاعل + من + مفعول به

- ﴿وَمَا هُمْ بِضَآئِرِينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ﴾ [البقرة 102].

⁹²⁰ (الجامع لأحكام القرآن . 2 / 137 .

⁹²¹ (المحرر الوجيز . 1 / 213 .

⁹²² (محمد أبو موسى ، خصائص التراكيب (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني) . دار التضامن للطباعة . ط2 . 1980 . ص50 .

و "من" في " من أحد " زائدة لتأكيد الاستغراق كما في قوله : ﴿ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ ﴾ [البقرة 102] .

ويجوز أن يكون " أحداً " بمعنى واحد، والمعهود زيادة " من " في المفعول به المعمول لفعل منفي نحو : ما ضربت من أحد ، إلا أنه حملت الجملة الاسمية الدّاخل عليها حرف النفي على الفعلية المنفية في ذلك؛ لأن المعنى : وما يضررون من أحد، إلا أنه عدل إلى هذه الجملة المصدرية بالمبتدأ المخبر عنه باسم الفاعل الدّال على الثبوت ، والاستقرار المزيد فيه بـاء الجر للتوكيد المراد الذي لم تفده الجملة الفعلية (923) .

- قد + جملة الشرط + الفاء + سوف + جملة الجواب :

- ﴿ فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنْبَتُهُمْ مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ ﴾ [الأنعام 5]

لقد جاءت في هذه الجملة الشرطية أداتان للتوكيد مختصتان بالفعل، ففي جملة الشرط جاءت (قد) وفي الجواب جاءت(سوف) ، فكان جزئي الجملة الشرطية مؤكدين، وقد دلت الفاء على جواب الشرط كقرينة لفظية وارتبطت بـ(سوف) وكان الجواب متحقق لا محالة مرتباً بزمن الاستقبال. رغم أن الشرط في تعريفه اللغوي يرتبط بالاحتمال والتقييد ، على أن وقوع الجواب مرتبط بوقوع الشرط ، فجاءت هاتين الأداتين للانتقال به إلى مستوى التحقق، فتكذيبهم أمر واقع، والوعيد سيتحقق أيضا وإن اختلف الزمن بينهما .

- 1- 3 . زيادة ثلاثة عناصر :

- القسم + إن + اللام :

لا أقسم + المقسم به + إن + المسند إليه + اللام + المسند

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى:

- ﴿ فَلَا أَقْسِمُ بِمَا تُبْصِرُونَ وَمَا لَا تُبْصِرُونَ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ [الحاقة 38 - 39 - 40] .

إن "لا" في هذه الآية نافية لفعل القسم، وكأنه قيل: " لا أحتاج أن أقسم على هذا" ؛ لأنه حق ظاهر مستغن عن القسم، ولو قيل به في الواقعة لكان حسناً. ﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ هو جواب القسم . أي هي الجملة التي جيء بالقسم لتأكيدھا وتقريرھا .

- ﴿ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا أَنْتُمْ نَطْفُونَ ﴾ [الذاريات 23]

(تفسير اللباب لابن عادل . 9 / 2 . 923)

أكد ما أحرهم به من البعث وما خلق في السماء من الرزق، وأقسم عليه بأنه لحق، ثم أكده بقوله: (مثل ما أنكم تنطقون) . وما زائدة للتوكيد وأردفت بأن المفيدة للتأكيد أيضاً تقوية لتحقيق حقيقة ما يوعدون⁽⁹²⁴⁾.

- جملة القسم + إن + (ضمير متصل) + اللام + المسند (صفة) : قوله تعالى : ﴿ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ، وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنْفِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ [المنافقون 1]

أي قالوا ذلك نفاقاً وخوفاً، ولم يقولوه خالصاً من قلوبهم . ولذا قال الله : ﴿ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنْفِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ وإنما شهد عليهم بالكذب مع أن ظاهر قولهم حق لأن بواطنهم تكذب ظواهرهم لأن الأعمال بالنيات ، وإنما كسر همزة (إن) في المواضع الثلاثة ، لأنها بعد فعل معلق باللام، ولولا ذلك لفتحت ، لأنها في محل المصدر . ولأبي حيان رأي حسن في ذلك إذ قال : « إن قولهم : "نشهد" يجري مجرى اليمين . ولذلك تلقى بما يتلقى به القسم ، وكذا فعل اليقين والعلم يجري مجرى القسم بقوله : ﴿ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ ﴾ »⁽⁹²⁵⁾ يقصد التوكيد بـ(إن) واللام⁽⁹²⁶⁾ .

والجملة المصدرية بالقسم لتأكيد ما أدت وظيفة مقول القول (مفعول به)، مما يعني أنها صادرة عن المنافقين مما يعني أن معنى التوكيد في القسم ليس دائماً على وجه الصدق، وإنما قد يؤتى به تأكيداً للسامع مع كذب المتكلم ، فهو صيغة مؤثرة في السامع .

- القسم + اللام + المسند + النون المؤكدة :

- ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَمَكُمْ ﴾ [الأنبياء 57]

من بين الفروق الوظيفية بين بعض الأدوات التي تؤدي معنى أسلوبياً واحداً، ما يمكن أن يلاحظ في استعمال الباء والتاء كأداتين لأسلوب القسم، فإنه من الثابت أن يكون بينهما أدنى فرق وإلا لأستغني عن إحداهما بالأخرى، ويشرح الزمخشري هذا الأمر بينهما بأن الباء هي الأصل والتاء بدل من الواو المبدلة منها، كما أن التاء فيها زيادة معنى وهو التعجب كأنه تعجب من تسهل الكيد على يده وتأتيه لأن ذلك كان أمراً مقنوطاً منه لصعوبته وتعذره⁽⁹²⁷⁾.

- ﴿ قَالَ فِيمَا أُغْوِيَنِّي لِأَفْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَاطَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الأعراف 16]

⁹²⁴ (التحرير والتنوير . 356 / 26 .

⁹²⁵ (تفسير البحر المحيط . 271 / 8 .

⁹²⁶ (أضواء البيان . 320-319 / 8 .

⁹²⁷ (الكشف . 64 / 4 .

والمعنى الذي شرحه المفسرون انطلاقاً من هذا التركيب هو " فبسبب وقوعي في الغيِّ لأجتهدن في إغوائهم حتى يفسدوا بسبيي، كما فسدت بسبيهم " (928)، وقد قيل إن الباء تتعلق بـ(لأقعدن) (929) وهو ما يمتنع لوجود لام القسم ، فلا تقول : " والله يزيد لأمرن " ، ولذلك ذهب الزمخشري إلى أنها تعلقت بفعل القسم المحذوف تقديره : فيما أغويتني أقسم بالله لأقعدن ، أي فبسبب إغوائك أقسم . ويجوز أن تكون الباء للقسم ، أي : فأقسم بإغوائك لأقعدن ، وإنما أقسم بالإغواء؛ لأنه كان تكليفاً ، والتكليف من أحسن أفعال الله ، لكونه تعريضاً لسعادة الأبد ، فكان جديراً بأن يقسم به (930) .

وتميزت دلالة القسم هنا بتقدير المحذوف حتى لا يكون المقسم به الفعل "أغويتني" وهو أمر ممتنع فلا يقسم بغير الله، كما لا يقسم بالفعل وإنما كانت هذه خاصية بيانية في أسلوب القرآن الكريم الذي يتمتع بمرونة دلالية تسمح بتعدد التقدير بما يتوافق والاستعمال الصحيح لأساليبها وتراكيبها .

هذا، ويمكننا رصد مجموعة من الأنماط الخاصة بالقسم، حسب البيان القرآني من ذلك تنوع المقسم به، والمقسم عليه وفقاً للمراد مقامياً، كما يمكننا تتبع اتساق الأدوات والأفعال الدالة عليه وما يضافها من أدوات لزيادة التوكيد وفقاً لحال المتكلمين والخطابين وطبيعة الخطاب، وكل ذلك سيدفعنا إلى توسع لا تسمح به طبيعة هذه الدراسة، وسنكتفي بما قدمناه، ونورد بعض الأشكال الأخرى فيما يلي :

- ﴿ لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [الحجر 72] .

هذه الجملة القسمية معترضة بين أجزاء القصة للعبارة في عدم جدوى الموعظة فيمن يكون في سكرة هواه . وكلمة " عمرك " صيغة قسم . واللام الداخلة عليها للقسم بمعنى أنها تفيد التوكيد (931) . وقد حذف الخبر هنا ذلك أن الحلف كثير الدور على ألسنتهم وتقديره: " لعمرك مما أقسم به " كما حذفوا الفعل في قولك: " بالله " (932) .

- ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ [النساء 65] .

928 . نفس المصدر . 101 / 2 .

929 . التبيين في إعراب القرآن . 417 / 1 .

930 . الكشاف . 101 / 2 .

931 . التحرير والتنوير . 68 / 14 .

932 . الكشاف . 136 / 3 .

معناه فوربك و (لا) مزيدة لتأكيد معنى القسم، و ﴿لَا يُؤْمِنُونَ﴾ جواب القسم (933). وقد جاء الجواب منفيًا دون ارتباط باللام أو نون التوكيد .

- ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ﴾ [البقرة 99] .

اللام المقترنة بـ(قد) موطئة لقسم محذوف، وحذف القسم لدلالة اللام عليه. وقوله: ﴿وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ﴾ عطف على ﴿وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا﴾ فهو جواب للقسم أيضاً (934) مما يعني انصباب القسم على جملتين لتأكيدهما الثانية منهما جاء بصيغة الحصر الدالة على التوكيد أيضاً.

- ﴿كَلَّا وَالْقَمَرِ وَاللَّيْلِ إِذَا أَدْبَرَ وَالصُّبْحِ إِذَا أَسْفَرَ إِنَّهَا لَأَحَدَى الْكُبْرِ﴾ [الممدثر 32 - 33 - 34] . [35]

"كَلَّا" إنكار - بعد أن جعلها ذكرى - أن تكون لهم ذكرى، لأنهم لا يتذكرون ، أو ردع لمن ينكر أن تكون إحدى الكبر نذيراً . وقوله: ﴿إِنَّهَا لَأَحَدَى الْكُبْرِ﴾ جواب القسم أو تعليل لكلا ، والقسم معترض للتوكيد (935).

وإذا كان القسم شكلاً من الأشكال اللغوية التي يؤتى بها من أجل توكيد الكلام، فإن لموضعه دوراً في الاصطلاح عليه رغم بقاء الأصلية له وهي التوكيد، إذ يعد هنا جملة اعتراضية كونها اعترضت بين متلازمين على إحدى الرأيين إذ يكون القسم معترضاً بين كلا وجملة ﴿إِنَّهَا لَأَحَدَى الْكُبْرِ﴾ .

- ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة 102]

واللام في (لقد علموا) يجوز أن تكون لام القسم وهي اللام التي من شأنها أن تدخل على جواب القسم لربطه بالقسم، وحذف القسم وهو موضع يحذف فيه كثيراً استغناءً لدلالة الجواب عليه دلالة التزامية، ذلك أنه لا ينتظم جواب بدون مجاب (936).

واللام في قوله : لمن اشتراه يجوز كونها لام قسم أيضاً تأكيداً للمعلوم بمعنى: " علموا تحقيق أنه لا خلاق لمشتري السحر "، ويجوز كونها لام ابتداء وهي للتوكيد أيضاً.

933 (نفس المصدر . 1 / 254 .

934 (التحرير والتنوير . 1 / 624 .

935 (الكشاف . 6 / 181 .

936 (التحرير والتنوير . 1 / 646 .

وقد بولغ في هذا التحذير باشتمال مجموع الشرط والجزاء على عدة مؤكدات أو ما إليها الزمخشري وذكرها ابن عاشور مفصلة على النحو التالي :

- القسم المدلول عليه باللام .
- واللام الموطئة للقسم لأنها تزيد القسم تأكيداً .
- وحرف التوكيد في جملة الجزاء .
- ولام الابتداء في خبرها .
- واسمية الجملة .
- وجعل حرف الشرط الحرف الدال على الشك وهو (إن) المقتضي أن أقل جزء من أتباع أهوائهم كافٍ في الظلم .
- والإتيان بإذن الدالة على الجزائية فإنها أكدّت ربط الجزاء بالشرط .
- ولا يخفى أن كل ما يؤول إلى تحقيق الربط بين الجزاء والشرط أو تحقيق سببه أو تحقيق حصول الجزاء أو تهويل بعض متعلقاته ، كل ذلك يؤكد المقصود من الغرض المسوق لأجله الشرط (937) .

- ﴿ وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة 102]

يجوز أن تكون لام الابتداء، وهي لام تفيده تأكيد القسم ويكثر دخولها في صدر الكلام فلذلك قيل إنها لام الابتداء وهو اصطلاح يبنى على رتبها في الكلام كما يظهر ، أما التوكيد فهو المعنى الوظيفي لها، وليس فيه قسم فإن حذف لفظ القسم مشعر في المقام الخطابي بأن المتكلم غير حريص على مزيد التأكيد كما هو الشأن مع ذكر (إن) وحدها في تأكيد الجملة الاسمية أضعف تأكيداً من الجمع بينها وبين لام الابتداء لأنهما أداتا تأكيد (938) .

والملاحظ دخولها على خالفة الذم (بئس) مما يؤكد عدم اختصاصها بالأسماء، مما يجعلنا نوافق الكوفيين الذين يحملونها على معنى القسم المحذوف .

- إن + المسند إليه + ضمير الفصل + ال + المسند

- إن وضمير الفصل والتعريف :

- ﴿ إِنَّهُ هُوَ النَّوَّابُ الرَّجِيمُ ﴾ [البقرة 37]

(التحرير والتنوير . 1 / 646 - 647 . 937)

(نفس المرجع . 1 / 646 - 647 . 938)

ولما دخلت (إنّ) للتأكيد في هذه الآية، قوي التأكيد بتأكيد آخر، وهو ضمير الفصل " هو". وبولغ أيضاً في الصفتين بعده ، فجاء بالتوّاب على وزن فعّال ، والرحيم على وزن فعيل، وهما من الأمثلة التي صيغت للمبالغة . وهذا كله ترغيب من الله تعالى للعبد في التوبة والرجوع إلى الطاعة ، وإطماع في عفوه تعالى وإحسانه لمن تاب إليه . والتواب من أسمائه تعالى ، وهو الكثير القبول لتوبة العبد ، أو الكثير الإعانة عليها . وقد ورد هذا الاسم في كتاب الله معروفاً ومنكراً ، ووصف به تعالى نفسه ، فدل ذلك على أنه مما استأثر به تعالى، وفرق بين إطلاقه على الله تعالى وعلى العبد ، وذلك لاختلاف صلتيهما . ألا ترى : فتاب عليه ، وتوبوا إلى الله؟ فالتوبة من الله على العبد هي العطف والتفضل عليه ، ومن العبد هي الرجوع إلى طاعته تعالى، لطلب ثواب أو خشية عقاب أو رفع درجات . وأعقب الصفة الأولى بصفة الرحمة ، لأن قبول التوبة سببه رحمة الله لعبده ، وتقدم التواب لمناسبة قوله " فتاب عليه" ، ولحسن ختم الفاصلة بقوله : " الرحيم " (939) .

ومن مواضعها في القرآن الكريم بهذه الصورة مع تغير الضمير بين الغيبة والحضور،

الآيات التالية :

- ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ [البقرة 32]
- ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [البقرة 127] .
- ﴿ وَأَرْنَا مَنْ سَكَنَّا وَتُبَّ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ [البقرة 128] .
- ﴿ رَبَّنَا وَأَبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْهُمْ يَتْلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [البقرة 129] .
- ﴿ رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِن لَّدُنكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾ [آل عمران 8] .
- ﴿ إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾ [آل عمران 35] .
- ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أُجِبْتُمْ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ ﴾ [المائدة 109] .
- ﴿ تَعَلَّمْ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ ﴾ [المائدة 116] .

(تفسير البحر المحيط . 1 / 167 . 939)

- ﴿ قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى ﴾ [طه 68].
- ﴿ قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ ﴾ [ص 35].
- ﴿ رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتِ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [غافر 8].
- ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ [الدخان 49].
- ﴿ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَاعْفِرْ لَنَا رَبَّنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ [الممتحنة 5].
- أداة الشرط + ما (المؤكدة) + ضمير الفصل + ال + المسند :
- ﴿ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ ﴾ [الأعراف 115]

فقولهم : ﴿ وَإِمَّا أَنْ نَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ ﴾ فيه ما يدل على رغبتهم في أن يلقوا قبله من تأكيد ضميرهم المتصل بالمنفصل وتعريف الخبر، أو تعريف الخبر وإقحام الفصل، وقد سوغ لهم موسى ما تراغبوا فيه ازدياء لشأنهم ، وقلة مبالاة بهم . وثقة بما كان بصدده من التأييد السماوي ، وأن المعجزة لن يغلبها سحر أبداً ﴿ سَحَرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ ﴾ [الأعراف 116] أروها بالحيل والشعوذة وخيلوا إليها ما الحقيقة بخلافه⁽⁹⁴⁰⁾.

ورغم تخييرهم له كما جاء في الجملة السابقة إلا أن رغبتهم كانت في التقديم كما ينبئ عنه تغييرهم للنظر بتعريف الخبر وتوسيط ضمير الفصل وتوكيد الضمير المستتر، ويرى السيوطي أن الضمير المنفصل إما أن يكون فصلاً أو تأكيداً ولا يمكن الجمع بينهما لأنه على الأول لا محل له من الإعراب وعلى الثاني له محل كالمؤكد⁽⁹⁴¹⁾، وهو تفريق يقوم على أساس إعرابي شكلي لأن معنى لا محل له من الإعراب أنه ليس في محل رفع أو نصب أو جر وهو أمر صناعي كما هو ظاهر، ولذلك ذكر التوكيد كفائدة تستشف مما يسمى بضمير الفصل من ضمن ثلاث فوائد له في الجملة⁽⁹⁴²⁾، والذي قصده من عدم الاجتماع الدلالة على التوكيد الصناعي .

⁹⁴⁰ (الكشاف . 2 / 125 - 126 .

⁹⁴¹ (الإتيان في علوم القرآن . 2 / 640 .

⁹⁴² (نفس المصدر . 2 / 640 .

وهناك من العلماء من فرق بين أن يكون الضمير فصلاً وبين كونه توكيداً، بأن التوكيد يرفع التجوز عن المسند إليه فيلزم التخصيص من تعريف الخبر ، أي نحن نلقى البتة لا غيرنا، والفصل يخص الإلقاء بهم لتخصيص المسند إليه فيعرب عن التوكيد (943).

- ما + اللام + سوف :

إذا + ما + المسند (فعل الشرط) + اللام + سوف + المسند (في جواب الشرط)

- ﴿ وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَيْدَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ [مریم 66]

واللام هنا للتوكيد، ولذا ساغ اقتراها بحرف الاستقبال ، وهذا على القول بأنه إذا دخلت المضارع خلصته للحال، وأما على القول بأنها لا تخلصه فلا حاجة إلى دعوى تجريدها للتوكيد، و"ما" في ﴿ أَيْدَا مَا مِتُّ ﴾ للتوكيد أيضاً (944). كأنه قيل له: "إذا ما مت لسوف تبعث حياً"، فقال: ﴿ أَيْدَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ ، وقد قال ذلك منكر، فجاءت اللام في الجواب كما كانت في القول الأول، ولو كان مبتدئاً لم تدخل اللام لأنها للتأكيد والإيجاب فلا تناسب حينئذ حاله، فهو منكر للبعث (945).

والاستفهام في ﴿ أَيْدَا مَا مِتُّ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ إنكار لتحقيق وقوع البعث ، فلذلك أتى بالجملة المسلط عليها الإنكار مقترنةً بلام الابتداء الدالة على توكيد الجملة الواقعة هي فيها، أي يقول لا يكون ما حققتموه من إحيائي في المستقبل. ومتعلق ﴿ أُخْرَجُ ﴾ محذوف أي أُخرج من القبر. وقد دخلت لام الابتداء في قوله ﴿ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ على المضارع المستقبل بصريح وجود حرف الاستقبال ، وذلك حجة لقول ابن مالك بأن لام الابتداء تدخل على المضارع المراد به الاستقبال ولا تخلصه للحال . ويظهر أنه مع القرينة الصريحة لا ينبغي الاختلاف في عدم تخلصها المضارع للحال، وتأول (ما) هنا بأن اللام مزيدة للتوكيد، وليست لام الابتداء (946).

- إن + إنما + صيغة استفعال :

إن المسند إليه + جملة المسند (إنما + المسند بصيغة استفعال + المسند إليه)

(روح المعاني. 9 / 24 . 943)

(نفس المصدر . 16 / 117 . 944)

(الجامع لأحكام القرآن . 11 / 131 . 945)

(التحرير والتنوير . 16 / 145 . 946)

- ﴿ إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ آتَتْهُمُ الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا ﴾ [آل عمران 155].

فضلا على تأكيد كل من المسند إليه بـ(إنّ) والمسند بـ(إنّما) فإن هناك دلالة الصيغة على التوكيد وهي في الفعل "استزلمهم" الذي جاء بمعنى أزلهم أي جعلهم زالين، والزلل مستعار لفعل الخطيئة، والسين والتاء فيه للتأكيد، مثل "استفاد" و"استبشر" ولا يحسن حملها على معنى الطلب لأن المقصود لومهم على وقوعهم في المعصية، فهو زلل واقع⁽⁹⁴⁷⁾.

والملاحظ على هذا النمط من التوكيد الذي يعتمد على الزيادة، بثلاثة عناصر أنه غالبا ما يكون من ضمنها القسم . أو توارد (إنّ) وضمير الفصل وتعريف الخبر .

1-4. زيادة أربعة عناصر مؤكدة :

ألا + إن + المسند إليه + ضمير الفصل + ال + المسند

- ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾ [البقرة 12].

وجيء في هذه الجملة بضروب من التأكيد تمثلت في : "الاستفتاح والتنبية والتأكيد بـ(إنّ) وبالإتيان بالتأكيد بضمير الفصل وبالتعريف في الخبر" وذلك مبالغة في الردّ عليهم فيما ادّعوه من قولهم: ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ [البقرة 11] لأنهم أخرجوا الجواب جملة اسمية مؤكدة بـ(إنّما) ليدلوا على ثبوت الوصف لهم فردّ الله عليهم بأبلغ وأكد ممّا ادّعوه⁽⁹⁴⁸⁾. مما يمثل صورة لمطابقة الصورة الكلامية للمقام الذي يقابلها وذلك بتوافقها في درجة القوة والشدة على تأكيد الحكم ليناسب حال السامعين .

فأثبت لهم ضد ما ادّعوه مقابلاً لهم ذلك في جملة اسمية مؤكدة بأنواع من التأكيد منها: التصدير بـ(إنّ) وبالجيء بهم ، وبالجيء بالألف واللام التي تفيد الحصر عند بعضهم . ولذلك أورد بعض العلماء أن الألف واللام في قوله (المفسدون) دخلت لما تقدم ذكر اللفظة في قوله لا تفسدوا، فكأنه ضرب من العهد . واستفتحت الجملة بـ(ألا) التي تفيد التنبية على ما يجيء بعدها لتكون الأسماع مصغية لهذا الإخبار الذي جاء في حقهم، ويحتمل (هم) أن يكون تأكيداً للضمير في (إنهم) وإن كان فصلاً، فعلى هذين الوجهين يكون المفسدون خبراً لـ(أن)، وأن يكون مبتدأ ويكون المفسدون خبره، والجملة خبر لأن⁽⁹⁴⁹⁾.

⁹⁴⁷ (نفس المرجع . 4 / 139 - 140 .

⁹⁴⁸ (الدر المصون . 1 / 139 .

⁹⁴⁹ (تفسير البحر المحيط . 1 / 66 .

- إن و اللام و ضمير الفصل و تعريف المسند :

- ﴿إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ [هود 87] .

وقد جاءت هذه الجملة مؤكدة بحرف (إن) ولام القسم - وهي لام التوكيد - وبصيغة القصر في جملة ﴿لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ﴾ فاشتملت على أربعة مؤكدات، وصفنا الحليم التي فيها زيادة في التهكم وهو ذو الحلم أي العقل، والرشيد هو الحسن التدبير في المال⁽⁹⁵⁰⁾. لأنها مسبوقه بقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَشْعَبُ أَصْلُوتُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرُكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشَاءُ﴾ [هود 87] وهو أمران متعلقان بالعقل وحسن التدبير فجاء بصفتين مناسبتين لذلك على سبيل التوكيد .

- ﴿إِنَّ هَذَا هُوَ الْفَضْلُ الْمُمِينُ﴾ [النمل 16]

والتأكيد في هذه الآية بحرف التوكيد ولامه الذي هو في الأصل لام قسم وبضمير الفصل مقصود به تعظيم النعمة أداء للشكر عليها بالمستطاع من العبارة⁽⁹⁵¹⁾. - ﴿إِنَّ هَذَا هُوَ

الْفَضْلُ الْمُمِينُ﴾ [النمل 16]

2 - التوكيد بالتقديم وأشكاله :

لعل أهم وظيفة للعناصر اللغوية التي يلجأ المتكلم إلى تقديمها هي تخصيصها بالحكم وتأكيد حدوته، ولذلك فإن أغلب المفسرين يخرجون الآيات التي حدث فيها تقديم عنصر أو أكثر إلى التقديم على أن فيها اهتمام بهذا العنصر وعناية تصل حد تقويته بالعبارة كأن في تقديمه زيادة لفظ دال على التوكيد .

وتجدر الإشارة هنا إلى أننا سنعتمد في هذا الفصل على تحليل العناصر وفق منهج وظيفي، يعطي لكل تركيب معناه السياقي والمقامي الذي يتطلبه دون إخضاعه إلى منهج معين، يمنع تقديم بعض العناصر كما هو الشأن مع تقديم المسند إليه في الجملة الفعلية (الفاعل) عند البصريين الذي يصير مبتدأ بعد تقديمه مما يهمل المعنى التخصيصي القائم على التقديم الذي يفيد في هذه الحالة .

2- 1 . تقديم المسند إليه :

- ﴿قَالُوا ءَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا يَا هَيْتَنَا يَا بَرَّهَيْمُ﴾ [الأنبياء 62] .

(التحرير والتنوير . 142 / 12 . 950)

(التحرير والتنوير . 238 / 19 . 951)

يحلل الزمخشري هذه الآية انطلاقاً من العلاقة الإسنادية التي تقدم فيها الفاعل وفق ما يقتضيه المقام، فيرى أن قصد إبراهيم - عليه السلام - لم يكن إلى أن ينسب الفعل الصادر عنه إلى الصنم وإنما قصد تقريره لنفسه لها على ثباته لها على أسلوب تعريضي يبلغ فيه غرضه من إلزامهم الحجة وتبكيتهم، وهذا كما لو قال لك صاحبك - وقد كتبت كتاباً بخط رشيق وأنت شهير بحسن الخط - : "أأنت كتبت هذا وصاحبك أُمي لا يحسنه الخط ولا يقدر إلا على حرمشة فاسدة" ! فقلت له: "بل كتبت أنت" كان قصدك بهذا الجواب تقريره لك مع الاستهزاء به، لا نفيه عنك وإثباته للأُمي أو المخرمش، وذلك أن إثباته استهزاء به وإثبات للقادر وقد أسند الفعل إلى كبيرهم لأنه هو الذي تسبب لاستهانتها بها وحطمه لها والفعل كما يسند إلى مباشرة يسند إلى الحامل عليه ويجوز أن يكون حكاية لما يقود إلى تجويزه مذهبهم كأنه قال لهم: ما تنكرون أن يفعله كبيرهم. فإن من حق من يعبد ويدعى إلهاً أن يقدر على هذا وأشد منه (952).

- ﴿ اللَّهُ نَزَّلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِنَانًا مُتَشَابِهًا مَثَانِي نَقَّشَهَا مِنْهُ جُلُودٌ أَلْذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَى ذِكْرِ اللَّهِ ﴾ [الزمر 23].

لقد رأى الزمخشري في تقديم المسند إليه في هذه الآية دالتين : إحداهما التوكيد، والأخرى التخصيص، إذ يقول : « وإيقاع اسم الله مبتدأ وبناء (نزل) عليه فيه تفخيم (953) لأحسن الحديث، ورفع منه واستشهاد على حسنه، وتأكيده لإسناده إلى الله، وأنه من عنده، وأن مثله لا يجوز أن يصدر إلا عنه » (954)، فقله : (وتأكيده لإسناده إلى الله وأنه من عنده) إثبات لإفادة تقديم لفظ الجلالة لتوكيد الحكم وتقريره، وقوله : (وأن مثله لا يجوز أن يصدر إلا عنه) إثبات لإفادته التخصيص؛ ومن ثم فقد جمع الزمخشري في تحليله للتقديم هنا بين الفائدتين : التوكيد والتخصيص .

- ﴿ وَهُوَ يُطْعِمُهُمْ وَلَا يُطْعَمُ ﴾ [الأنعام 14]

ولعل ما تتميز به هذه الآية عن سابقتها كون الإسناد هنا جاء بصورتين ، وذلك حسب الفعل الذي جاء مثبتاً، والمسند إليه مقدم، والفعل الثاني منفياً والمسند إليه لم يقدم، إذ

(الكشاف . 65 / 4 . 952 .

(شرح أبو حيان معنى التفخيم هنا بقوله : « والابتداء باسم الله وإسناد (نزل) لضميره مبنياً عليه فيه 953 تفخيم للمنزل ورفع منه، كما تقول : الملك أكرم فلاناً، هو أفخم من : أكرم الملك فلاناً، وحكمة ذلك البداءة بالأشرف » البحر المحيط 423/7 .

(الكشاف . 159/5 . 954 .

لم يقل : "وهو لا يطعم" رغم صحة استعماله، وذلك لأمر يرجع إلى المعنى المراد سياقيا، فقد أكد على فاعل الإطعام عناية به وتقوية له .

2-2. تقديم المسند :

- ﴿ قَالَ أَرَأَيْتُ أَنْتَ عَنْ آلهِتِي يَا إِبْرَاهِيمَ ﴾ [مريم 46]

اختار الزمخشري كون (راغب) خبرا مقدما و(أنت) مبتدأ لأنه كان أهم عنده وهو عنده أعنى، وفيه ضرب من التعجب و الإنكار لرغبته عن آلهته ما ينبغي أن يرغب عنها أحد⁽⁹⁵⁵⁾، وهو أمر يستفاد منه أيضا معنى أسلوبى خاص فيكون قد جمع بين معان عدة بأوجز عبارة، وذلك بتقديم المسند على المسند إليه في الجملة غير الفعلية مما يستدعي معنى سياقيا يفيد توجيه الإنكار الذي دلت عليه الهمزة إلى نفس الرغبة مع ضرب من التعجب.

فإن كان ذلك على وجه الاستفهام فهو خذلان، لأنه قد عرف منه ما تكرر منه من وعظه وتنبهه على الدلالة وهو يفيد أنه راغب عن ذلك أشد رغبة فما فائدة هذا القول . وإن كان ذلك على سبيل التعجب فأى تعجب في الإعراض عن حجة لا فائدة فيها، وإنما التعجب كله من الإقدام على عبادتها فإن الدليل الذي ذكره إبراهيم - عليه السلام - كما أنه يبطل جواز عبادتها، فهو يفيد التعجب من أن العاقل كيف يرضى بعبادتها فكأن أباه قابل ذلك التعجب الظاهر المبني على الدليل بتعجب فاسد غير مبني على دليل وشبهة ولا شك أن هذا التعجب جدير بأن يتعجب منه⁽⁹⁵⁶⁾. فدلّ النظم في هذه الآية على أن أبا إبراهيم ينكر على إبراهيم تمكن الرغبة عن آلهتهم من نفسه، ويهتم بأمر الرغبة عن الآلهة لأنها موضع عجب⁽⁹⁵⁷⁾.

2-3. تقديم المفعول به :

- ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا يَأْتِيِدُ ﴾ [الذاريات 47]

وتقديم (السماء) على الفعل الذي تعدى إليها للاهتمام به، ثم بسلوك طريقة الاشتغال زاده تقوية ليتعلق المفعول بفعله مرتين : مرة بنفسه ، ومرة بضميره ، ذلك أن الاشتغال في قوة تكرر الجملة⁽⁹⁵⁸⁾.

⁹⁵⁵ (نفس المصدر . 4 / 11 .

⁹⁵⁶ (التفسير الكبير . 21 / 207 .

⁹⁵⁷ (التحرير والتنوير . 16 / 119 .

⁹⁵⁸ (نفس المرجع . 27 / 16 .

- ﴿ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَكِن كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ [البقرة 57]

قدم المفعول به هنا للقصر وقد حصل القصر أولاً بمجرد الجمع بين النفي والإثبات، ثم أكد بالتقديم لأن حالهم كحال من ينكي غيره كما قيل : " يفعل الجاهل بنفسه ما يفعل العدو بعدوه" (959).

2-4. تقديم حرف الإضافة ومدخوله :

- ﴿ وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ [الرعد 3]

وتتعلق ﴿ وَمِن كُلِّ الثَّمَرَاتِ ﴾ بـ ﴿ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾، وبهذا حلل أكثر المفسرين تعلق شبه الجملة بفعل الجعل ، فيكون هنا تقديم للتخصيص والتأكيد والاهتمام بجميع الثمرات . وقد ردّ هذا التخريج الطاهر بن عاشور على اعتبار أنه لا نكتة في تقديم الجار والمجرور على عامله على ذلك التقدير، لأن جميع المذكور محل اهتمام فلا خصوصية للثمرات هنا ، ولأن الثمرات لا يتحقق فيها وجود أزواج ولا كون الزوجين اثنين⁽⁹⁶⁰⁾، ولعل هذا التعليل الأخير في كلامه هو السبب المقامي للإتيان بتقديم حرف الإضافة ومدخوله لقصد التنبيه أنه كما يكون في جميع المخلوقات الزوجين الاثنين كذلك الثمرات .

- ﴿ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [آل عمران 75]

وذاك أن الكاذب لاسيما في الدين لا يعترف بالعلم بأنه كاذب، و إذا لم يعترف بأنه كاذب كان أبعد من ذلك أن يعترف بالعلم بأنه كاذب⁽⁹⁶¹⁾، وانصب القول إنكاراً أن يكون على الله ثم بين المفعول به الذي تعدى إليه فعل القول فبين أن الاهتمام بحرف الإضافة ومدخوله " على الله".

- ﴿ مِنْهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنْهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى ﴾ [طه 55]

وتقدم حروف الإضافة الثلاثة ومدخولاتها على متعلقاتها؛ فأما الأول والثالث فللاهتمام بكون الأرض مبدأ الخلق الأول والخلق الثاني، وأما تقديم ﴿ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ ﴾ فللمزاوجة مع نظيره⁽⁹⁶²⁾، وإن كانت مما لا يستحق تقديمه لتقريره والعناية به .

ثانياً- الأنماط المركبة :

(نفس المرجع . 512 / 1 . 959)

(نفس المرجع . 83 / 13 . 960)

(دلائل الإعجاز . ص 103 . 961)

(التحرير والتنوير . 240 / 16 . 962)

- زيادة و تقديم حرف الإضافة :

إِنَّ + المسند إليه + حرف إضافة ومدخوله مقدم + المسند

- ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ النَّاسِ بِلِقَائِ رَبِّهِمْ لَكٰفِرُونَ ﴾ [الروم 8]

اللام للتوكيد والتقدير: " لكافرون بلقاء ربهم " على التقديم والتأخير، أي لكافرون بالبعث بعد الموت⁽⁹⁶³⁾. وكأنه قدم "بلقائي" عناية به واهتماما لأنه مما لا يكفر به . أو أن الكفر صفة تكون متعلقة بأشياء كثيرة، وقد خصها في هذه الآية بلقائه عز وجل .

ومن أمثلة هذا النمط مع تنوع العناصر الصرفية المكونة للجملة النماذج التالية :

- قوله تعالى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ [البقرة 109]

- ﴿ إِنَّهُ كَانَ فِي أَهْلِهِ مَسْرُورًا ﴾ [الانشقاق 13]

- ﴿ إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَىٰ لَكُمْ الَّذِينَ ﴾ [البقرة 132]

إِنَّ + تقديم الظرف :

إِنَّ + المسند إليه + ظرف مقدم

- إِنَّ + المسند + المسند (المسند ظرف مقدم + المسند إليه):

- ﴿ إِنَّ اللَّهَ عِنْدَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ [لقمان 34]

وقد أفاد التأكيد بحرف (إِنَّ) تحقيق علم الله تعالى بوقت الساعة، وذلك يتضمن تأكيد وقوعها وفي كلمة "عنده" إشارة إلى اختصاصه تعالى بذلك العلم لأن العندية شأنها الاستثارة، وتقديم "عند" وهو ظرف مسند على المسند إليه يفيد التخصيص بالقرينة الدالة على أنه ليس مراد به مجرد التقوي⁽⁹⁶⁴⁾.

- أَلَا + إِنَّ + المسند (حرف إضافة ومدخوله) + اللام + المسند إليه (ضمير):

- ﴿ أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمٰوٰتِ وَالْأَرْضِ ﴾ [يونس 55]

هذه الجملة مسوقة لتقرير كمال قدرته؛ لأن من ملك ما في السموات والأرض، تصرف به كيف يشاء، وغلب غير العقلاء لكونهم أكثر المخلوقات ، وفي تصدير الجملة بحرف

⁹⁶³ (الجامع لأحكام القرآن . 9 / 14 . 963)

⁹⁶⁴ (التحرير والتنوير . 196 / 21 - 197 . 964)

التنبيه تنبيه للغافلين وإيقاظ للذاهلين، وذلك ليتناسب هذا التركيب مع السياق العام للآية بما قبلها والذي يتطلب مزيد تأكيد وتقوية للخطاب، فتكون متعلقة بأحد أمرين⁽⁹⁶⁵⁾:

- لما ذكر سبحانه افتداء الكفار بما في الأرض لو كان لهم ذلك بين أن الأشياء كلها لله ، وليس لهم شيء يتمكنون من الافتداء به وهو في الآية السابقة لها في قوله : ﴿ وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ لَافْتَدَتْ بِهِ ﴾ [يونس 54] .

- لما أقسم على حقيقة ما جاء به النبي - صلى الله عليه وسلم - بقوله : ﴿ وَسَتُنشِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قَوْلِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقُّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ ﴾ [يونس 53] أراد أن يصحب ذلك بدليل البرهان البين بأن ما في العالم على اختلاف أنواعه ملكه ، يتصرف به كيف يشاء .
- قد + تقديم المسند إليه :

المسند إليه مقدم + قد + المسند

- ﴿ وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾ [المائدة 61]

نزلت في ناس من اليهود كانوا يدخلون على رسول الله - صلى الله عليه وسلم - يظهرن له الإيمان نفاقاً، فأخبره الله تعالى بشأنهم وأنهم يخرجون من مجلسك كما دخلوا ، لم يتعلق بهم شيء مما سمعوا به من تذكيرك بآيات الله ومواعظك . ولذلك دخلت (قد) تقريباً للماضي في الحال . ولمعنى آخر : وهو أن أمارات النفاق كانت لائحة عليهم ، وكان رسول الله - صلى الله عليه وسلم - متوقفاً لإظهار الله ما كتموه ، فدخل حرف التوقع وهو متعلق بقوله : ﴿ قَالُوا آمَنَّا ﴾ أي قالوا ذلك وهذه حالهم⁽⁹⁶⁶⁾ .

وذلك أن قولهم: "آمننا" دعوى منهم أنهم لم يخرجوا بالكفر كما دخلوا به، فالموضع موضع تكذيب وقد أراد أن يحقق الأمر ويؤكد. فأوقع ذكرها في سمع الذي كلم ابتداء، ومن أول الأمر ليعلم قبل هذا الحديث أنه أرادها بالحديث، فيكون ذلك أبعد له من الشك⁽⁹⁶⁷⁾، وتقديم المسند إليه كضمير هنا يقتضي تأكيد الخبر وتحقيقه له .

- زيادة إن واللام مع تقديم المسند :

إن + المسند + اللام + المسند إليه

⁹⁶⁵ (فتح القدير . 2 / 453 .

⁹⁶⁶ (الكشاف . 2 / 36 .

⁹⁶⁷ (دلائل الإعجاز . ص 102 - 103 .

و يمكن أن نلاحظ الفرق التركيبي والمعنوي بين هذا التركيب وما يقابله دون تقديم المسند (إن+ المسند إليه+ اللام + المسند) فنجد أن التقديم يفيد العنايو التركيز على عنصر معين في الجملة فإذا دخل التوكيد بالزيادة على هذه الجملة انصب رأسا على هذا العنصر محط العناية الاهتمام .

- ﴿ إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ ﴾ [هود 103].

- ﴿ وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ ﴾ [الزمر 36].

- ﴿ وَقَلْنَا أَهْبَطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ [البقرة 36].

- زيادة أما و تقديم المفعول به:

أما + المفعول به مقدم + الفاء + المسند

- ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرَ ﴾ [الضحى 9]

و قد قدم المفعول به هنا للاهتمام بشأنه ولهذا القصد لم يؤت به مرفوعا وقد حصل مع ذلك الوفاء باستعمال جواب "أما" أن يكون مفصولا عنها بشيء كراهية موالاته فاء الجواب لحرف الشرط - وهو أمر تركيبى محض لكونه نطا لم تنطق به العرب- ويظهر أنهم ما التزموا الفصل بين (أما) وجوابها بتقديم شيء من علائق الجواب إلا لإرادة الاهتمام بالمقدم لأن موقع "أما" لا يخلو عن اهتمام بالكلام اهتماما يرتكز في بعض أجزاء الكلام، فاجتلابها أن مناط الاهتمام بعض متعلقات الجملة، فذلك هو الذي يعتنون بتقديمه⁽⁹⁶⁸⁾.

ومن خلال هذه الأنماط والصور يتضح لنا بما لا يدع مجالا للشك أن أسلوب التوكيد يحتوي في استعماله طواعية وظيفية وتركيبية خاصة تمكنه من التداخل مع جميع الوظائف النحوية والأساليب اللغوية الأخرى، فيتراكب مع النفي كما مع الإثبات ، ويكون مع الأسماء كما مع الأفعال والخوالب، ويكون في صور لفظية واضحة على مستوى التركيب كما يكون قرينة معنوية في أبواب نحوية متعددة قائما في تأدية هذا الدور الوظيفي على المعاني المعجمية في السياق اللغوي الذي يرد فيه .

وفي ختام هذا الفصل لابد من الإشارة إلى أن تحديد الأنماط يكاد يكون من الصعوبة بمكان لما يتسم به من تراكم وتداخل قد يخفي الملامح التركيبية لاستخدامها، فأحيانا عندما

(التحريير والتنوير . 30 / 401 . 968)

نحدد نمطا معيناً للزيادة فقط بجده مرتبطاً في نفس الجملة بشكل آخر للتوكيد، وأحياناً لا نجد الشكل منفرداً بل يتضام مع أدوات وأشكال أخرى كالقسم الذي كثيراً ما يتوارد مع إن واللام المؤكدة والنون، واللام التي تأتي في سياق القسم أو مرتبطة بضمير الفصل، ولذلك صعب علينا في هذا الفصل كثيراً تحديد النمط أو الشكل منفصلاً عن غيره وذلك لارتباطه في كثير من الأحيان بسياقه الذي قد يضم شكلاً آخر، مما يحتم على العلماء الجمع بينهما في التحليل وهو أمر يجعلهم يستغرقون في شكل ما على حساب ذلك النمط المختار في هذا الفصل، ناهيك عن وجود بعض التخريجات لبعض صور التراكيب التي لم تعرف بالتوكيد ولا يمكن تصنيفها إلا بربطها في سياق النص القرآني، كما فعل القرطبي أثناء تعرضه لدلالة "على" في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ [آل عمران 97]، إذ رأى أن اللام في قوله "ولله" لام الإيجاب والإلزام، ثم أكد قوله بـ(على) التي هي من أوكد ألفاظ الوجوب عند العرب، فإذا قال العربي: "فلان علي كذا"، فقد وكده وأوجبه. فذكر الله تعالى الحج بأبلغ ألفاظ الوجوب تأكيداً لحقه وتعظيماً لحرمة⁽⁹⁶⁹⁾. وكذلك دلالة بعض الأشكال على التوكيد كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ إِذَا لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة 145] [إذ يعد قوله: ﴿لَمِنَ الظَّالِمِينَ﴾ أقوى دلالة على الاتصاف بالظلم من قوله: "إنك لظالم" كما في قوله: ﴿قَالَ أَعُوذُ بِاللَّهِ أَنْ أَكُونَ مِنَ الجَاهِلِينَ﴾ [البقرة 76]، فهذه صور يمكن أن توظف كتوكيد كما في الآيتين ويمكن أن تأتي كمجرد حرف إضافة ومدخوله، كأن نقول: "محمد من الفائزين" فلا دلالة للتوكيد فيها هنا .

(الجامع لأحكام القرآن . 4 / 142 . 969)

الفصل الثالث:

بعض معاني التوكيد في القرآن الكريم
من خلال أشكال توكيدية أخرى

يلجأ كثير من الدارسين في أسلوب التأكيد - بجميع أشكاله - إلى التركيز على إعادة المعنى أو المبنى بصورة مطابقة لما يؤكّد، سواء كان حرفاً أو كلمة أو جملة، ذلك لأن فكرة التوكيد تقوم على تكرير اللفظ أو المعنى، وهكذا ما ذكر التوكيد إلا وارتبط بصورة التكرار على نحو ما، وبهذا الاعتبار لم تحاول جلّ الدراسات، أو على الأقل لم يكن هدفها، البحث عن الدلالات المستفادة من أشكال التوكيد في اللغة إلا ما كان مرتبطاً منها بالمعنى العام للجملة بصورة من الصور، ففاتها بذلك كثيرٌ مما يمكن أن يحمله التوكيد من معانٍ إضافية تترشّح من خلال سياق الكلام والظروف المحيطة به، أو من خلال ما قد يحمله العنصر المؤكّد، أو الجملة المؤكدة، من معنى معجمي أو دلالي يزيد على مجرد التوكيد فيفيد ما لم يفده الكلام من دونه.

وإننا لنجد - في كثير من الأحيان - استسهالاً من جمهور العلماء والدارسين في التراكيب التي يبدو فيها تكرار للمعنى أو للمبنى، حين يصفون هذا التكرار فيها بأنه مجرد التوكيد، دون أن يتبعوا أنفسهم في البحث عما يمكن أن يفيد ذلك التكرار من معانٍ إضافية لها شأنها في عملية التبليغ. ونظراً لأهمية الموضوع أردتُ في هذا الفصل أن أفق بالقارئ الكريم على بعض تلك الدلالات والمعاني التي تُستشف من ظاهرة التوكيد، وأنّ التوكيد لا يخلو دائماً من فائدة كما عبّر عن ذلك بعضُ المحقّقين من العلماء، وإن اختلفوا في تحديد هذه الفائدة وجهتها، كأن يقتصروا فيها على دفع المجاز⁽⁹⁷⁰⁾، وذلك باعتبار أن التوكيد دليل على وجود المجاز، فهذا ابن جني يعالج الفكرة بأسلوب استلزامي يربط فيه بين وجود التوكيد والمجاز في اللغة فيقول: « فإذا عرف التوكيد لم وقع في الكلام نحو: نفسه، وعينه، وأجمع، وكله، وكلهم، وكليهما، وما أشبه ذلك، عرفت منه حال سعة المجاز في هذا الكلام؛ ألا تراك قد تقول: قطع الأمير اللص، ويكون القطع له بأمره لا بيده، فإذا قلت: " قطع الأمير نفسه اللص" رفعت المجاز من جهة الفعل وصرت إلى الحقيقة؛ لكن يبقى عليك التجوز من مكان آخر وهو قولك: " اللص"، وإنما لعله قطع يده أو رجله؛ فإذا احتطت قلت: " قطع الأمير نفسه يد اللص أو رجله". وكذلك: " جاء الجيشُ أجمع"، ولولا أنه قد كان يمكن أن يكون إنما جاء بعضه، وإن أطلقت المجيء على جميعه لما كان لقولك: " أجمع " معنى»⁽⁹⁷¹⁾.

وينبغي أن ننطلق في دراستنا لهذا الأسلوب من مبدأ أن التأكيد لا بد فيه من فائدة وأن كل موضع ادعى فيه أنه للتأكيد من غير فائدة مجددة، فيه فائدة مفهومة، وأن قوله تعالى:

(انظر: البرهان في علوم القرآن . 2 / 392 .⁹⁷⁰

(الخصائص . 2 / 450 - 451 .⁹⁷¹

﴿ وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَنْبُؤُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا ﴾ [الفرقان 71] ما ورد هذا المصدر للتأكيد على ما يقوله قوم، بل لفائدة مجددة، لأنه تعالى أراد متابا جميلا مقبولا واقعا في موقعه، فحذف ذلك اختصارا، كما يقول العربي الفصيح في الشعر المستحسن : هذا هو الشعر، وفي الفرس المدوح : هذا هو الفرس، وإنما حذف الصفة اختصارا . ومثله قوله تعالى: ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ [النساء 164] إنه أراد الفضل والمدح⁽⁹⁷²⁾، وليس هذا هو التخريج الوحيد لمثل هذا الشكل التوكيدي ، لأننا عندما نجول في استعمالاته في القرآن الكريم باختلاف مواضعه ومقاماته وأشكاله نجد أن لكل منها سرا معنويا يتماشى مع فكرة الإعجاز البياني في القرآن، ولكي يتجلى لنا ذلك بصورة واضحة سنعرض نماذج قرآنية ونستخلص منها ما استظهره المفسرون من معاني ترشحت عن وجود التوكيد بهذه الصورة التي ارتبطت بكون المعنى الثاني هو عين المعنى الأول ورغم ذلك لم يستغنى عنه في التركيب - وهو صورة من صور الإعجاز - بل أثر في المعنى وغير مستوى تلقي الخطاب، ووجوده لا يمكن بأي حال أن يتساوى مع عدمه، وهنا يكمن مبدأ هذه الدراسة التي تتوخى تتبع مواطن الدلالة في التراكيب التي قيل إنها تكرر للمعنى في صورة بعض المخصصات مما يعني أن أصل الوظيفة التي كانت تدل عليها لا يزال أثره باقيا بالإضافة إلى ما خرج إليه من دلالة التوكيد في هذا العنصر .

أ/ بعض معاني الحال المؤكدة :

سنحاول تحليل بعض الجمل في القرآن الكريم وردت فيها الحال مؤكدة بأشكال مختلفة، وذلك لإضفاء معانٍ سياقية ما كانت لتستفاد لولا مجيء هذا النوع من الأحوال، وإذا كانت الجملة تحتاج في بعض الأحيان إلى ذكر الهيئة الملازمة للحدث أثناء وقوعه، وذلك لتأدية معنى الملازمة وهو نوع من أنواع تخصيص الحدث أو تقييده، فإنها في حالة ذكر الحال المؤكدة تكون مرتبطة أشد الارتباط بالسياق المقامي خصوصا ، أو لاحتمال الحدث لعدة معانٍ فتأتي لتخصيص أحدها ويكون هو المقصود، وهو ما سنتبعه في بعض مواضعها مع كشف بعض أسرار استخدامها في القرآن الكريم .

أ- 1- ﴿ فَأَسْرَهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ قَالَ أَنْتُمْ شَرُّ مَكَانًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ ﴾ [يوسف 77]

(التراث البلاغي والنقدي للمعتزلة حتى نهاية القرن السادس الهجري . ص 217 . 972

(أسرّ) أخبر بما يراد كتماناً عن غير المخبر، أو سأله عدم إفشاء شيء وقع بينهما وإن لم يكن إخباراً، وذلك إذا كان الخبر أو الفعل يراد عدم فشوهه فيقوله صاحبه سرا، والسر ضد الجهر، قال تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُسْرُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [التغابن 4] فصار (أسرّ) يطلق بمعنى الوصاية بعدم الإفشاء، أي عدم الإظهار قال تعالى ﴿فَأَسْرَهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ﴾، وأسر: فعل مشتق من السر فإن الهمزة فيه للجعل، أي جعله ذا سر، يقال: "أسر في نفسه"، إذا كتم سره، ويقال: "أسر إليه"، إذا حدثه بسر فكأنه أنمأه إليه، ويقال: "أسر له" إذا أسر أمراً لأجله، وذلك في إضمار الشر غالباً، وأسر بكذا، أي أخبر بخبر سر، إذا وضع شيئاً خفياً⁽⁹⁷³⁾.

ومن ثم فإن قوله: ﴿فَأَسْرَهَا يُوسُفُ﴾ يجوز أن يعود الضمير البارز إلى جملة ﴿قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف 77] على تأويل ذلك القول بمعنى المقالة على نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا﴾ [المؤمنون 100] بعد قوله: ﴿قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِي لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ﴾ [المؤمنون 99 - 100]. ويكون معنى (أسرها في نفسه) أنه تحملها ولم يظهر غضباً منها، وأعرض عن زجرهم وعقابهم مع أنها طعن فيه وكذب. ويكون قوله: ﴿قَالَ أَنْتُمْ شَرُّ مَكَانًا﴾ كلاماً مستأنفاً حكاية لما أجابهم به يوسف - عليه السلام - صراحة على طريقة حكاية المحاورة، وهو كلام لا يقتضي تقرير ما نسبوه إلى أخي أحيهم، أي أنتم أشد شراً في حالتكم هذه لأن سركم مشاهدة وأما سرقة أخي أحيكم فمجرد دعوى، وبجىء الفعل (قال) يرجح هذا الوجه⁽⁹⁷⁴⁾.

ويجوز أن يكون ضمير الغيبة في (فأسرها) إلى ما بعده وهو قوله ﴿قَالَ أَنْتُمْ شَرُّ مَكَانًا﴾. وبهذا فسر الزجاج⁽⁹⁷⁵⁾ وهو ما ذهب إليه والزمخشري أيضاً، أي "قال في نفسه" وهو يشبه ضمير الشأن والقصة، لكن تأنيثه بتأويل المقولة أو الكلمة، وتكون جملة "قال أنتم شر مكاناً" تفسير للضمير في (أسرها)⁽⁹⁷⁶⁾، والإسرار على هذا الوجه، مستعمل في حقيقته، وهو إخفاء الكلام عن أن يسمعه سامع⁽⁹⁷⁷⁾.

⁹⁷³ (التحرير و التنوير . 28 / 351 - 352 .

⁹⁷⁴ (نفس المرجع . 13 / 35 .

⁹⁷⁵ (أبو إسحاق الزجاج ، معاني القرآن وإعرابه . ت : عبد الجليل عبده شلبي ، عالم الكتب . بيروت . 1988 . ط 1 . 123 / 3 .

⁹⁷⁶ (الكشاف . 3 / 89 .

⁹⁷⁷ (التحرير و التنوير . 13 / 35 .

وجملة ﴿وَلَمْ يَبْدِهَا لَهُمْ﴾ قيل هي توكيد لجملة ﴿فَأَسْرَهَا يُوسُفُ﴾ وشأن التوكيد أن لا يعطف. غير أن وجود شيء من المغايرة للجملة التي قبلها، وذلك بزيادة حرف الإضافة ومدخوله (لهم) الذي يعد قيذا يشعر بأنه أبدى لأخيه أنهم كاذبون. ويجوز أن يكون المراد لم يبد لهم غضبا ولا عقابا - كما تقدم - مبالغة في كظم غيظه، فيكون في الكلام تقدير مضاف مناسب، أي لم يبد أثرها (978).

ولعل ما ذهب إليه الألوسي أكثر وضوحا في فهم معنى التأكيد الحاصل من قوله (و لم يبد لها) بعد قوله : (فأسرها يوسف)، إذ ذهب إلى أن الضمير لما يفهم من الكلام والمقام أي أضمر الحزارة التي حصلت له - عليه السلام - مما قالوا، وقيل أضمر مقاتلهم أو نسبة السرقة إليه فلم يجبهم عنها في نفسه ، لا أنه أسرها لبعض أصحابه كما في قوله تعالى : ﴿وَأَسْرَتْ لَهُمْ إِسْرَارًا﴾ [نوح 9] و(لم يبد لها) أي يظهرها لهم لا قولاً ولا فعلاً ، صفحا لهم وحلماً، وهو تأكيد لما سبق، قال (أي في نفسه) وهو استئناف مبني على سؤال نشأ من الإخبار بالإسرار المذكور، كأنه قيل : فماذا قال في نفسه في تضاعيف ذلك فقيل : "قال أنتم شر مكانا" (979).

وهكذا تتجلى فائدة التوكيد في هذه الآية من الإتيان بالفعل مثبتا (أسر) ثم نفي نقيضه (ييدي) ، حتى يكون إثبات فعل الإسرار أكد، لأن الذي يُسر الشيء قد تبدو عليه علاماته دون أن يشعر، وذلك لعظم هذا الأمر كما هو الحال في موقف يوسف عليه السلام ، ولكن قوله تعالى (ولم يبد لها) دفع ذلك الأمر، لأنه لم يبد لها حتى بهذه الصورة التي قد تفرض نفسها. وتمثل هذه الصورة المركبة للتوكيد - بشكله الخاص هذا- معنى سياقيا دقيقا .

أ-2- ﴿فَنَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِّن قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ

وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾ [النمل 19]

ابتسم وتبسم وهو أقل الضحك وأحسنه (980). وقال الزجاج في تفسير معنى ﴿

ضَاحِكًا﴾ في هذه الآية : « إن أكثر ضحك الأنبياء - عليهم السلام- التبسم، و﴿ضَاحِكًا﴾ منصوب حال مؤكدة، لأن التبسم بمعنى الضحك» (981). إذ فسّر صفة الفاعل هنا بأنها حال

(التحريير و التنوير . 13 / 35 . 978)

(روح المعاني . 13 / 32-33 . 979)

(لسان العرب . 12 / 50 . مادة (بسم) . 980)

(معاني القرآن و إعرابه للزجاج . 4 / 112 . 981)

مؤكدة؛ وذلك لأنها مفهومة من تبسم . بينما اعتمد من ذهب إلى أنها حال مقدرة على كون التبسم ابتداء الضحك ومن ثم لم يكن لتقدير معنى التوكيد هنا داع . وكذلك فإنه لَمَّا كان التبسم قد يكون للغضب، ومنه: تَبَسَّمَ تَبَسُّمَ الْعَضْبَانِ، أي تضحكا مسببا له، ذهب بعض المفسرين في ضوء ذلك إلى أنه أتى بـ (ضاحكا مبيئا له، ويفهم من كلام هؤلاء أنه جيء بصفة الفاعل بعد فعل التبسم حتى يفهم منه أنه التبسم المقصود في الآية هو الذي يكون للضحك لا للغضب ونحوه⁽⁹⁸²⁾ .

ذلك أنه قد جاء فعل (تبسم) في كلام العرب لغير الضحك .

قال عنترة :

لَمَّا رَأَيْتُ قَدْ قَصَدْتَ أُرَيْدُهُ أَبْدَى نَوَاجِذَهُ لِغَيْرِ تَبَسُّمٍ⁽⁹⁸³⁾ .

وتبسم تفعل بمعنى بسم الجرد ، قال :

وَتَبَسُّمٌ عَنِ أَلْمَى كَأَن مُنَوَّرًا تَخَلَّلَ حُرَّ الرَّمْلِ دِعْصٌ لَهُ نَدِي⁽⁹⁸⁴⁾

وعلى هذا فإن الرأيين لا تعارض بينهما، فكون الفعل (تبسم) الذي هو في الأصل دال على شكل من أشكال الضحك قد يراد به غير الضحك (كالغضب أو غيره) ، فإن المحيىء بمشتقه المؤكد ينفي خروجه لغير أصله ويؤكد دلالاته على معناه الوضعي .

هذا، وقد قرأ ابن السميع "ضَحِكًا" مقصوراً⁽⁹⁸⁵⁾ . ومن ثم يختلف التوجيه الإعرابي ومن ثم المعنوي لهذه الآية كما جاء في الدر المصون وذلك على النحو التالي⁽⁹⁸⁶⁾:

أحدها: أنه مصدرٌ مؤكَّدٌ لمعنى تَبَسَّمَ لأنه بمعناه، وعليه يكون مفعولا مطلقا مؤكدا ويدخل ضمن دلالاته .

الثاني: أنه في موضع الحال فهو في المعنى كالذي قبله.

الثالث: أنه اسمٌ فاعل كَفَرِحَ؛ وذلك لأنَّ فَعَلَهُ على فِعَلٍ بكسر العين وهو لازم فهو كَفَرِحَ وبَطَّرَ. وقوله: (أَنْ أَشْكُرَ) مفعولٌ ثانٍ لِأَوْزَعْنِي لأنَّ معناه أَلْهَمْنِي. وقيل إن المعنى " اجْعَلْنِي أَرْعُ

⁹⁸² (الدر المصون . 304 / 1 .

⁹⁸³ (عنترة بن شداد ، الديوان . المكتبة الجامعة . بيروت ، لبنان . ط4 . 1893 . ويروى صدره أيضا : لما رأيتُ قد

نزلت أريده . ص 82 .

⁹⁸⁴ (البيت لطرفة بن العبد . المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . 445 / 2 .

⁹⁸⁵ (المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . 183 / 2 .

⁹⁸⁶ (الدر المصون . 304 / 5 .

شكر نعمتك " أي: " أكفّه وأمنعه حتى لا ينفلت مني فلا أزال شاكرًا " (987) وهناك من لم يعتبرها مؤكدة بسبب أن التبسم قد لا يكون ضحكا (988).

ولعل ما يفهم من أقوال العلماء في اختلافهم حول وجود التأكيد في هذه الحال، القول إن التبسم قد يكون للغضب أو إنه أول الضحك وغيرها من المعاني للفظ التبسم، لكن ما نذهب إليه هو أمر يزيد قيمة التوكيد الوظيفية في كونه يدفع أموراً تأتي نتيجة لاستعمال لفظ (تبسم) ذلك أن الأصل فيه له علاقة واضحة بالضحك، ولكن بالاستعمال توسع العرب في مدلولاته، فصار يستعمل للغضب أو غيره ، وهو الأمر الذي جاءت لأجله الحال المؤكدة (ضاحكا) لتحديد أن النبي سليمان - عليه السلام - لم يتبسم غضبا، ولا استصغارا، ولا استهزاء بهذه المخلوقات الصغيرة، ولكن ضحكا وهو ما يليق - مقاميا - بخلق الأنبياء. ويؤيد ذلك قوله بعد ذلك: ﴿ وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ ﴾ إذ من بين هذه النعم أن علمه الله عز وجل منطق هذه المخلوقات الأمر الذي يسر عليه سماع حوارها.

أ-3- ﴿ كُلُوا وَاشْرَبُوا مِنْ رِزْقِ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [البقرة 60]

العيث في اللغة هو الإفساد (989) ، وجاء بعده قوله: ﴿ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ من جملة ما قيل لهم ووجه النهي عنه أن النعمة قد تنسي العبد حاجته إلى الخالق فيهجر الشريعة فيقع في الفساد قال تعالى: ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظِرٌ ﴾ [العلق 6] .

و ورغم اختلاف العلماء في دلالة (تعثوا) إن كان المقصود منها أشد الفساد، أم أنها تدل على الفساد مطلقا، فإن "مفسدين" على الوجهين حالا مؤكدة لعاملها. وقد جعل الزمخشري معنى "لا تعثوا" لا تتمادوا في فسادكم (990) فجعل المنهي عنه هو الدوام على الفعل، وكأنه يأبى صحة الحال المؤكدة للجملة الفعلية فحاول المغايرة بين (لا تعثوا) وبين (مفسدين) تجنبا للتأكيد، وذلك هو مذهب الجمهور ولكن كثيرا من المحققين خالف ذلك (991).

وإذا كان من الثابت كما سبق وأن ذكرنا في هذه الدراسة أن النفي في الخبر (الذي يقابل النهي في الإنشاء) إذا كان في جملة فيها قيد انصب خصوصا على هذا القيد ، فإنه في

987. (التحرير والتنوير . 19 / 244 .

988. (الإتقان في علوم القرآن . 3 / 859 .

989. (مختار الصحاح . ص 299 .

990. (الكشف . 1 / 71 .

991. (التحرير و التنوير . 1 / 520 .

هذه الجملة يتوجه النهي (لا تعثوا) على القيد أي الحال (مفسدين) لأن من يفسد قد لا يكون قصده ذلك فربما يريد إصلاحا لكن عمله يكون إفسادا من دون قصد، لكن لما جاء قوله (مفسدين) كان النهي (ألا تفسدوا وهذه حالكم) أو (لا تفسدوا وحال الإفساد ملابسة لكم في ذلك الوقت) .

ولو تأملنا التركيبين التاليين، أحدهما به حال مؤكدة، والآخر بدونها لتجلى لنا الفرق المعنوي والوظيفي بينهما :

- الجملة (أ) لا تعثوا في الأرض مفسدين .

- الجملة (ب) لا تعثوا في الأرض .

ففي الجملة (أ) هناك تركيز للنهي - الذي يمثل معنىً أسلويا عاما للجملة- على الحدث والمحدث في هيئة محددة (مفسدين). بينما الجملة (ب) تركيز النهي على العلاقة الإسنادية (العوث) وهو الأمر الذي يفسر دلالة التوكيد في السياق اللغوي الذي لا يتمثل في إعادة اللفظ فقط، وإنما قد يأتي على صورة إحدى الوظائف الأخرى كالحال هنا ويضاف إليه ما يفيد التوكيد من تقوية للمعنى .

ولو تأملنا السياقات التي تكررت فيها هذه الجملة لوجدنا أن الثابت فيها على اختلاف معانيها ذكر النعم التي أنعم بها الله على عباده باختلافها، ثم أن هذه النعم قد تكون سببا في الإفساد عن قصد أو عن غير قصد، ولذلك كان النهي عن الإفساد وحال الإفساد ملابسة للمخاطبين بالنهي .

- ﴿وَأذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا فَاذْكُرُوا آيَاتِ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [الأعراف 74]

- ﴿وَيَقَوْمٌ أَوْفُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [هود 85]

- ﴿وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [الشعراء 183]

- ﴿فَقَالَ يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ وَأَرْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [العنكبوت 36]

أ - 4 - ﴿وَأُزْلِفَتِ الْجَنَّةُ لِلْمُتَّقِينَ غَيْرَ بَعِيدٍ﴾ [ق 31]

أَزْلَفَ الشَّيْءُ أَي قَرَّبَهُ، وَالزُّلْفَةُ وَالزُّلْفِيُّ: الْقُرْبَةُ وَالْمُتَزَلِّفَةُ (992).

والإزلاف هو التقريب مشتق من الزلف بالتحريك وهو القربة ، أي جعلت اللجنة قريباً من المتقين ، أي ادنوا منها . واللجنة موجودة من قبل ورود المتقين إليها، فإزلافها قد يكون بحشرهم للحساب . بمقربة منها كرامة لهم عن كلفة المسير إليها ، وقد يكون عبارة عن تيسير وصولهم إليها بوسائل غير معروفة في عادة أهل الدنيا . وقوله : ﴿ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ (993) يرجح الاحتمال الأول ، أي غير بعيد منهم و إلا صار تأكيداً لفظياً لـ ﴿ وَأَزْلَفَتْ ﴾ كما يقال : "عاجل غير آجل" ، والتقدير : "مكاناً غير بعيد" ، أي عن المتقين . وهذا الظرف حال من (اللجنة) . وتجريد (بعيد) من علامة التأنيث إما على اعتبار (غير بعيد) وصفاً لـ "مكان" وإما أجري على الاستعمال الغالب في وصف "بعيد وقريب" (994) .

وفي هذه الآية أجمع أغلب المفسرين على دلالة ﴿ غَيْرَ بَعِيدٍ ﴾ على التوكيد (995) ، غير أن تأويل ما يؤديه هذا المعنى اختلف في تقديره، فقد فسره صاحب البحر بكونه رفع مجاز القرب بالوعد والإخبار، فكأنه يعني إزلافاً غير بعيد، هذا إشارة للشواهد (996) .

أ-5- ﴿ وَالسَّلَامُ عَلَى يَوْمٍ وُلِدْتُ وَيَوْمٍ أَمُوتُ وَيَوْمٍ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾ [مریم:33]

البعث في كلام العرب على وجهين: أحدهما الإرسال كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْهُ بَعْدَهُمْ مُوسَى ﴾ [الأعراف 103] معناه أرسلنا، والبعث إثارة برك أو قاعد تقول: "بعثت البعير فانبعث"، أي أثرته فثار، والبعث أيضا الإحياء من الله للموتى، ومنه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاكُمْ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ ﴾ [البقرة 56]، أي أحييناكم، وبعث الموتى نشرهم ليوم البعث، وبعث الله الخلق يبعثهم بعثاً نشرهم (997) .

(مختار الصحاح . ص 181 . وكتاب الأفعال . ص 173 . 992)

(وهناك من يجعل (غَيْرَ بَعِيدٍ) منصوبة على الظرفية، أي : مكاناً غير بعيد . أو على حذف الموصوف ، أي : شيئاً 993 غير بعيد ، ومعناه التوكيد ، كما تقول : " هو قريب غير بعيد" ، و "عزيز غير ذليل" . انظر : الكشاف . 29 / 6 .

(التحرير والتنوير . 26 / 319 . 994)

(ورغم أن أغلب العلماء يذهبون إلى أن التأسيس هنا أرجح من احتمال التأکید، إلا أنه إذا اعتمدنا على فكرة إفادة 995 أشكال التوكيد لمعان سياقية لا يمكن أن تستفاد بدونها، فإن فكرة التأسيس يمكن أن ينظر إليها من زاويتين: تأسيس مطلق، وتأسيس جزئي يستفاد زيادة على معنى التوكيد .

(تفسير البحر المحيط . 8 / 127 . 996)

(لسان العرب . 2 / 116 . مادة (بعث) . 997)

وفي ضوء هذه المعاني التي يفصل بينها السياق، خرج قوله ﴿حَيًّا﴾ على أنه حال مؤكدة ، لأن من لازم خروجه أن يكون حيًّا⁽⁹⁹⁸⁾. وخصوصا أنه جاء بقوله ﴿يَوْمَ وُلِدْتُ﴾ و﴿يَوْمَ أَمُوتُ﴾ فيكون الوجه الثالث بعته والبعث إحياء، ومن ثم كانت فائدة هذه الحال التأكيد .

أ- 6- ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس 99]

وترتبط دلالة لفظة (جميع) على الحال المؤكدة في كونها تأتي نكرة منصوبة وهو شرط إعرابي للحال عموما، وجيء بـ(كلهم) في هذه الآية للتأكيد للتنصيص على العموم المستفاد من (من) الموصولة فإنها للعموم، والتأكيد بـ(جميعا) لزيادة رفع احتمال العموم العرفي دون الحقيقي. والمعنى : "لو شاء الله لجعل مدارك الناس متساوية منساقة إلى الخير" فكانوا سواء في قبول الهدى والنظر الصحيح⁽⁹⁹⁹⁾. وقوله تعالى : ﴿كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ تأكيد وهو من فصيح الكلام كما يرى ابن عطية، وذلك على اعتبار أن لفظة "جميعا" حال مؤكدة، إذ جعلها كالنعت المؤكد في قوله تعالى : ﴿لَا تَنْخِذُوا بِاللَّيْلِ الَّذِينَ آتَيْنَا﴾ [النحل 51]⁽¹⁰⁰⁰⁾ ، وهو بذلك يركز على دلالة التوكيد الغالبة على وظيفتي الحال والنعت، رغم اختلافهما الشكلي والوظيفي في معنهما التأسيسي .

وقد حاول بعض المفسرين إعطاء دلالة مستقلة لكلا اللفظين الدالين على التوكيد، فجعل قوله : ﴿لَأَمَنَّ مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ﴾ دالا على وجه الإحاطة والشمول، أما "جميعاً" فعلى الإيمان مطبقين عليه لا يختلفون فيه⁽¹⁰⁰¹⁾، وهو ما يمكن أن يستشف من دلالة الحال المؤكدة على جزئية معنوية خاصة بها ، فـ "كل" تفيد معنى الإحاطة ، والجميع معناه الاجتماع، والجميع "فعليل" بمعنى "مفعول"⁽¹⁰⁰²⁾، ويكون المعنى أن الإيمان يجمعهم فيكونون بوحدة الإيمان الكيان الواحد .

⁹⁹⁸ (تفسير الباب لابن عادل . 11 / 100 .

⁹⁹⁹ (التحرير والتنوير . 11 / 292 .

¹⁰⁰⁰ (المحرر الوجيز . 3 / 145 .

¹⁰⁰¹ (الكشاف . 3 / 26 .

¹⁰⁰² (معاني النحو . 4 / 122 .

أ- 7- ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ [الفرقان 67]

هناك من اعتبر أن اسم كان في هذه الآية هو قوله ﴿ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ وقد بُني لإضافته إلى غير متمكنٍ ، و ﴿ قَوَامًا ﴾ خبرها وهو رأي الفراء . وذهب الزمخشري إلى أن هذا الوجه لا بأس به من جهة الإعراب، ولكنه من جهة المعنى ليس بقوي؛ لأن ما بين الإسراف والتقتير قوامٌ لا محالة فليس في الخبر الذي هو مُعْتَمَدُ الْفَائِدَةِ فَائِدَةٌ⁽¹⁰⁰³⁾ .

ومما له علاقة بمنهج هذه الدراسة تحليل بعض المفسرين للعنصرين (بين ذلك) و(قواما) من الناحية الإعرابية وذلك على النحو التالي⁽¹⁰⁰⁴⁾ :

أن ﴿ بَيْنَ ذَلِكَ ﴾ خبر (كان) و ﴿ قَوَامًا ﴾ حال مؤكدة لمعنى بين ذلك . ويكون في هذا التخريج إشعار بمدح ما بين ذلك بأنه الصواب الذي لا عوج فيه كما يرى الطاهر بن عاشور .

أ-9- ﴿ مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعِزَّةَ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا ﴾ [فاطر 10]

و(جميعا) حال من (العزة) مؤكدة لمضمون الجملة قبلها المفيد لاختصاصه تعالى بجميع جنس العزة لدفع احتمال إرادة المبالغة في ملك ذلك الجنس، وفسر ابن عاشور المعنى المستفاد من الإتيان بالحال المؤكدة "جميعا" - بعد أن عبر عنها بقوله إنها بمنزلة التأكيد - بقوله : « أي العزة لله لا يشذ منها شيء فيثبت لغيره »⁽¹⁰⁰⁵⁾ .

أ- 10 - ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [النساء 79]

لعل هذه الآية لم يكن لوجود التوكيد فيها فائدة كما يرى كثير من المفسرين حتى ذهب بعضهم إلى نفي وجوده مطلقا، إلا أن القول بذلك ينفي فكرة الإعجاز في النظم القرآني التي تتمثل في كون كل كلمة في النص القرآني لها فائدة لا تجنى بتغييرها أو بتغيير موضعها، ومن هنا كان تفسير ابن عاشور لهذه الآية منسجما مع التوجه التركيبي العام للنص القرآني مع مبدأ الفائدة ، وهذا أمر لا يتعارض مع دلالات التوكيد السياقية، الذي لا يعني مجرد التكرار الذي لا فائدة فيه إلا ما حصل من اللفظ المؤكد قبله، يقول ابن عاشور : « والمراد بالرسول هنا معناه الشرعي المعروف عند أهل الأديان، وهو النبي المبلّغ عن الله تعالى ، فهو لفظ لقبى دالّ على هذا المعنى ، وليس المراد به اسم المفعول بالمعنى اللغوي ولهذا حسن مجيئه حالا مقيّدة لـ (أرسلناك)،

¹⁰⁰³ (الكشاف . 156 / 4 .

¹⁰⁰⁴ (التحرير والتنوير . 72 / 19 .

¹⁰⁰⁵ (نفس المرجع . 271 / 22 .

لاختلاف المعنيين ، أي بعثناك مبلّغاً لا مؤثراً في الحوادث، ولا أمانةً على وقوع الحوادث السيئة . وبهذا يزول إشكال مجيء هذه الحال غير مفيدة إلاّ التأكيد»⁽¹⁰⁰⁶⁾. ومن هنا نستشف الفرق الاستعمالي في لفظ (الرسول) الذي يدق حتى يكاد يخفى لأول وهلة، وهو ما يدل على فكرة التوكيد في الآية مع اعتبار هذه الظلال الدلالية على اللفظ التي تنسجم مع المعنى المقامي، كقوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلًا﴾ [الإسراء 54] وقوله: ﴿فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا﴾ [النساء 80] على اعتبار ما فيه من دلالة الحصر لتأكيد أنه رسول وليس شيئاً مما ادعوه له و هو أمر ذكر في عدة سياقات قرآنية، مع اختلاف الشكل التركيبي الذي جاء هنا كعنصر نحوي أساسي، إذ لو حذف لاختل المعنى وانحرف ويكون على أنه لم يرسل " وما أرسلناك" ولا يستقيم المعنى إلا بذكر الحال التي تمثل القيد الذي ينصب عليه النفي، بالإضافة إلى ما فيها من توكيد وتقرير لفظ السابق " أرسلناك" .

ومثل هذه الآيات التي احتوت على النفي تسوغ مجيء التوكيد في الآية " رسولا" لأنه لم يرسل وكيلا ولا حفيظا وإنما رسولا .

أ- 11 - ﴿فَلَمَّارًا هَا تَهْتَرُ كَأَنَّهُ جَانٌّ وَلِي مُدَبِّرًا لَوْلَا يَعْقَبُ﴾ [النمل 10]

في هذه الآية توالى مؤكدان (مدبرا) و(لم يعقب) ويمكننا أن نحلل دلالتهما على النحو التالي :
- الحال مفردة (مدبرا) :

لو عدنا إلى المعنى اللغوي للفعل (ولى) لوجدنا أن دلالاته تطابق الفعل أعرض وولى هاربا أدبر⁽¹⁰⁰⁷⁾ . وإذا كان التولي أيضا هو الرجوع عن السير في طريقه . والفعل " تولى " مرادف للفعل " ولى "، فإن مقتضى ما في فعل (تولى) من زيادة المبنى أن يفيد " تولى " زيادة في معنى الفعل . وقد قال تعالى : ﴿ثُمَّ تَوَلَّى إِلَى الظِّلِّ﴾ [القصص 24]. ولعل قصد إفادة قوة توليه لما رأى عصاه تهتّر هو الداعي لتأكيد الفعل " ولى " بقوله: ﴿مُدَبِّرًا لَوْلَا يَعْقَبُ﴾⁽¹⁰⁰⁸⁾. والإدبار في اللغة يقصد به التوجه إلى جهة الخلف وهو ملازم للتولي فقوله : " مدبرا " حال لازمة لفعل " ولى " مما يقتضي دلالتها على التوكيد .

- الحال جملة (ولم يعقب) :

¹⁰⁰⁶ (التحرير والتنوير . 5 / 134 .

¹⁰⁰⁷ (مختار الصحاح . ص 463 .

¹⁰⁰⁸ (التحرير والتنوير . 19 / 228 .

وقوله : (ولم يُعقب) أي لم يعطف ولم ينتظر، وقيل لم يمكث، وهو من كلام العرب، وقال قتادة لم يلتفت، وقال مجاهد لم يرجع قال شمر وكل راجع معقب (1009)، وأهل اللغة يقولون لم يرجع، يقال : " قد عقب فلان " إذا رجع يقاتل بعد أن ولى (1010). قال لبيد :

حتى تهجر في الرواح وهاجه طلب المعقب حقه المظلوم (1011)

قوله (ولم يعقب) . قال مجاهد : ولم يرجع . وقال السدي : لم يمكث . وقال قتادة : ولم يلتفت ، يقال : "عقب الرجل " : توجه إلى شيء كان ولى عنه ، كأنه انصرف على عقبه ، ومنه : "عقب المقاتل" ، إذا كرّر بعد الفرار (1012). والتعقب معناه الرجوع بعد الانصراف، وهو مشتق من العقب لأنه رجوع إلى جهة العقب (أي الخلف) ، ومن ثم يكون قوله : ﴿ وَلَمْ يُعَقِّبْ ﴾ تأكيد لشدة تولّيه، أي ولى تولياً قوياً لا تردد فيه . وكان ذلك التولي منه لتغلب القوة الواهمة التي في جبلة الإنسان على قوة العقل الباعثة على التأمل فيما دل عليه قوله : ﴿ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ ﴾ [النمل 10] من الكناية عن إعطائه النبوءة والتأييد، إذ كانت القوة الواهمة متأصلة في الجبلة سابقة على ما تلقاه من التعريض بالرسالة ، وتأصل القوة الواهمة يزول بالتخلق ومحاربة العقل للوهم فلا يزالان يتدافعان ويضعف سلطان الوهم بتعاقب الأيام . وقوله : ﴿ يَمْوَسِي لَأَنْخَفَ ﴾ [النمل 10] مقول قول محذوف ، أي قلنا له . والنهي عن الخوف مستعمل في النهي عن استمرار الخوف، لأن خوفه قد حصل والخوف الحاصل لموسى - عليه السلام - خوف رغب من انقلاب العصا حية وليس خوف ذنب ، فالمعنى : " لا يَجْبُنُ لديّ المرسلون لأني أحفظهم " (1013).

أ- 12 - ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا قِيمًا لِيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا ﴾ [الكهف 1-2]

(لسان العرب . 1 / 615 . مادة (عقب) . 1009)

(معاني القرآن وإعرابه . 4 / 109 . ولسان العرب . مادة (عقب) . 1010)

(انظر : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . 7 / 223 . 1011)

(تفسير البحر المحيط . 7 / 57 . 1012)

(التحرير والتنوير . 19 / 228 . 1013)

قوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ﴾ في هذه الجملة أوجهٌ خرج المعنى في ضوئها⁽¹⁰¹⁴⁾:

- أحدها: أنها معطوفةٌ على الصلةِ قبلها.

- والثاني: أنها اعتراضيةٌ بين الحالِ وهي "فِيْمَا" وبين صاحبِها وهو "الكتاب"،

- الثالث: أنها حالٌ من "الكتاب"، وبترتبٍ على الأوجهِ القولُ في "فِيْمَا":

- أحدها: أنه حالٌ من "الكتاب". والجملةُ من قوله "وَلَمْ يَجْعَلْ" اعتراضٌ بينهما. وقد منع الزمخشريُّ ذلك فقال: "فإن قلت: بم انتصبَ "فِيْمَا"؟ قلت: الأحسنُ أن ينتصبَ بمضمراً، ولم يُجْعَلْ حالاً من "الكتاب" لأنَّ قوله "وَلَمْ يَجْعَلْ" معطوفٌ على "أَنْزَلَ" فهو داخلٌ في حيزِ الصلةِ، فجاعلهُ حالاً فاصِلٌ بين الحالِ وذو الحالِ ببعضِ الصلةِ"⁽¹⁰¹⁵⁾، وكذلك قال أبو البقاء العكبري⁽¹⁰¹⁶⁾. وجوابُ هذا ما تقدّم من أن الجملةَ اعتراضٌ لا معطوفةٌ على الصلةِ.

- الثاني: أنه حالٌ من الهاءِ في "له". قال أبو البقاء: "والحالُ مؤكدةٌ. وقيل: منتقلةٌ. قلت: القولُ بالانتقالِ لا يصحُّ.

- الثالث: أنه منصوبٌ بفعلٍ مقدّرٍ، تقديرُه: جعلهُ قِيْمًا. قال الزمخشريُّ: «تقديرُه: "وَلَمْ يَجْعَلْ" له عِوَجًا جعله قِيْمًا»، لأنه إذا نفى عنه العِوَجَ فقد أثبتَ له الاستقامةَ". قال: "فإن قلت: ما فائدةُ الجمعِ بين نَفْيِ العِوَجِ وإثباتِ الاستقامةِ وفي أحدهما غِنَى عن الآخرِ؟. قلت: فائدتهُ التأكيدُ، فَرُبَّ مستقيمٍ مشهودٌ له بالاستقامةِ، ولا يخلو من أدنى عِوَجٍ عند السَّبرِ والتصفُّحِ"⁽¹⁰¹⁷⁾.

- الرابع: أنه حالٌ ثانيةٌ، والجملةُ المنفيّةُ قبله حالٌ أيضاً، وتعدُّ الحالُ لذي حالٍ واحدٍ جائزٌ. والتقديرُ: أنزلهُ غيرَ جاعلٍ له عِوَجًا قِيْمًا.

¹⁰¹⁴ (الدر المصون . 4 / 430 .

¹⁰¹⁵ (الكشاف . 197/3 .

¹⁰¹⁶ (التبيان في إعراب القرآن . 140 / 2 .

¹⁰¹⁷ (الكشاف . 197 / 3 .

- الخامس: أنه حالٌ أيضاً، ولكنه بدلٌ من الجملة قبله لأنها حال، وإبدالُ المفردِ من الجملة إذا كانت بتقدير مفردٍ جائزٍ. والتقدير: وهذا كنا أبدالَتِ الجملة من المفردِ في قولهم: "عَرَفْتُ زيداَ أبو مَنْ هو". والضميرُ في "له" فيه وجهان، أحدهما: أنه للكتاب، وعليه التخارجُ المتقدمة. والثاني: أنه يعود على "عبده".

أ - 13 - ﴿ فَأَخَذْنَهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ [الأعراف 95]

المعنى اللغوي لكلمة (بغته) هو فاجأه ولقيه بغته أي فجأة والمباغته المفاجأة (1018)، ومن ثم كان لها علاقة دلالية بقوله: ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ لأن معنى فاجأه وباغته، والمباغته تكون حين لا يشعر بها وإلا ما صح تسميتها بالمباغته .

وقد ذهب السمين الحلبي في هذه الآية إلى إعراب ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ على أنها حال ، وهي في قوة المؤكدة لأن "بغته" تفيدهُ إفادتها، سواءً أكان إعراب "بغته" حالاً أم مصدراً (1019)، ولذلك أجمع أغلب المفسرين على جعل جملة ﴿ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ حال مؤكدة للمعنى (بغته) (1020) ومن ثم يكون وجه إعرابها مؤكدة للمفعول المطلق أو للحال التي دلت عليها معجمياً . ويكون دور هذا النوع من التوكيد توجيه السامع إلى قضية عدم الشعور إذ هو القصد من الأخذ بغته.

أ - 14 - ﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَنَ أَسْفًا ﴾ [الأعراف 150]

لقد اختلف العلماء في تحديد معنى لفظة الأسف في هذه الآية ، فانقسموا إلى قسمين (1021) وذلك على اعتبار أن معنى أسف - كما جاء في المعاجم العربية - هو حزن وأيضاً اشتد غضبه (1022):

- قسم يرى أنها بمعنى أشد الغضب ومن ثم فسروا مجيء الغضب والأسف لغاية، والتكرير للتأكيد، ومنهم الطاهر بن عاشور، إذ يرى أن الأسف بدون مد ، صيغة مبالغة للأسف بالمد

(مختار الصحاح . ص 45 . 1018

(الدر المصون . 3 / 308 . 1019

(التحرير والتنوير . 9 / 20 . 1020

(روح المعاني . 9 / 65 - 66 . 1021

(كتاب الأفعال . ص 10 . 1022

الذي هو اسم فاعل للذي حل به الأسف وهو الحزن الشديد ، أي رجع غضبان من عصيان قومه حزينا على فساد أحوالهم (1023).

- وقسم يقول إنها بمعنى الحزن، و هكذا يكون معنى مجيء اللفظين (أسف وغضبان) - كما يرى أبو حيان - على أن غضبه من حيث له قدرة على تغيير منكرهم، وأسفه وهو حزنه من حيث علم أنه موضع عقوبة لا يد له بدفعها ولا بد منها (1024).

ورغم اختلافهم في تحديد معنى الأسف فإنهم قد لمحا معنى التوكيد في هذه اللفظة، ولذلك قالوا إنهما متقاربان [أي الغضب والحزن] فإذا جاء ما تكره ممن هو دونك غضبت وإذا جاءك ممن هو فوقك حزنت (1025)، فعلى هذا كان موسى - عليه السلام - غضبان على قومه باتخاذهم العجل حزينا لأن الله تعالى فتنهم، وقد أخبره سبحانه بذلك قبل رجوعه، ونصب الوصفين على أنهما حالان مترادفان أو متداخلان بأن يكون الثاني حالاً من الضمير المستتر في الأول (1026).

فقوله " أسفاً " أي شديد الغضب. فالأسف هنا شدة الغضب . وعلى هذا فقوله : ﴿ غَضِبْنَا أَسْفًا ﴾ ، أي غضبان شديد الغضب . ومن إطلاق الأسف على الغضب في القرآن قوله تعالى : ﴿ فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ فَأَغْرَقْنَاهُمْ أَجْمَعِينَ ﴾ [الزحرف 55] أي فلما أغضبونا بتماديهم في الكفر مع توالي الآيات عليهم انتقمنا منهم . وقال بعض العلماء إن الأسف هنا استعمل بمعنى الحزن والجزع ، ليفيد أن موسى قد رجع في حال كونه غضبان حزينا جزعا لكفر قومه بعبادتهم للعجل ، وإن كان الشنقيطي هنا (1027) قد استشهد بآية مختلفة من ناحية الذي نسب إليه الأسف، ففي آية الزحرف أسند الله الأسف لذاته، والخالق لا ينسب إليه الحزن، ولذلك فسرها العلماء بالغضب من خلال سياق المقام، أما وصف موسى - عليه السلام - بالحزن فأمر ممكن.

وهذا الذي ذهبنا إليه من معنى التوكيد في هذه الجملة - انطلاقاً من تحديد معنى الأسف وكونه مرادفاً للغضب - يتعارض مع تحليل لفظ الأسف من ناحية المعنى المعجمي

1023 . (التحرير والتنوير . 9 / 114 .

1024 . (تفسير البحر المحيط . 4 / 394 .

1025 . (معجم ألفاظ القرآن . 75 .

1026 . (روح المعاني . 9 / 66 .

1027 . (انظر : أضواء البيان . 8 / 319-320 .

والمقامي حسب ما ذهب إليه بعضهم من يرى أن الأسف في كلام العرب متى كان من ذي قدرة على من دونه فهو غضب، ومتى كان من الأقل على الأقوى فهو حزن، ومن ثم فإن كان السياق يؤيد أنهم دونه فلا تأكيد وإن كان يحتمل أن قومه دونه لكان بمعنى الغضب ومن ثم فالتأكيد يفيد فكرة الدونية هذه، أو أنه يفيد زيادة المعنى الموجودة في لفظ الأسف لما فيه من غضب مشوب بالحزن كما هو مستفاد من قول بعض العلماء .

أ-15 ﴿ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ﴾ [الأعراف

[11

وقوله ﴿لَمْ يَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ﴾ هذه الجملة جواب سؤال مقدر، وقيل إن فائدة هذه الجملة التوكيد لما أخرج الاستثناء من نفي سجود إبليس⁽¹⁰²⁸⁾. وذهب أبو البقاء إلى أنها في محل نصب على الحال⁽¹⁰²⁹⁾، أي إلا إبليس حال كونه ممتنعاً من السجود .

ومهما يكن من أمر فإن جملة ﴿لَمْ يَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ﴾ حال من (إبليس) كما جاء في أغلب كتب التفسير وإعراب القرآن ، وهي حال مؤكدة لمضمون عاملها وهو ما دلت عليه الاستثناء، لما فيها من معنى "أستثنى"، لأن الاستثناء يقتضي ثبوت نقيض حكم المستثنى منه للمستثنى، وهو عين مدلول: ﴿لَمْ يَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ﴾ فكانت الحال تأكيداً. وفي اختيار الإخبار عن نفس سجوده بجعله من غير الساجدين إشارة إلى أنه انتفى عنه السجود انتفاء شديداً لأن قولك لم يكن فلان من المهتدين يفيد من النفي أشد مما يفيد قولك لم يكن مهتدياً كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَا آتِيحُ أَهْوَاءَكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ﴾ [الأنعام 56] ففي الآية إشارة إلى أن الله تعالى خلق في نفس إبليس جملة تدفعه إلى العصيان عندما لا يوافق الأمر هو، وجعل له هوى ورأياً، فكانت جبلته مخالفة لجبلته الملائكة. وإنما استمر في عداد الملائكة لأنه لم يحدث من الأمر ما يخالف هو، فلما حدث الأمر بالسجود ظهر خلق العصيان الكامن فيه، فكان قوله تعالى: ﴿لَمْ يَكُن مِّنَ السَّاجِدِينَ﴾ إشارة إلى أنه لم يقدر له أن يكون من الطائفة الساجدين، أي انتفى سجوده انتفاء لارجاء في حصوله بعد، وقد

(التبيان في إعراب القرآن . 1 / 416 . 1028)

(الدر المصون . 3 / 293 . 1029)

علم أنه أبا السجود إباء، وذلك تمهيدا لحكاية السؤال والجواب في قوله - بعد ذلك - : ﴿ قَالَ مَا مَنَعَكَ أَلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ [الأعراف 12] (1030).

وقد ذكر قوله تعالى : ﴿ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ ﴾ أي ممن سجد لآدم - عليه السلام - مع أنه علم من الاستثناء عدم السجود لأن المعلوم من الاستثناء عدم العموم لا عموم العدم، والمراد الثاني أي أنه لم يصدر منه السجود مطلقاً لا معهم ولا منفرداً . وهذا إنما يفيد التنصيص كذا قيل ، ونظر فيه بأن التنصيص المذكور لا يفيد عموم الأحوال والأوقات فلا يتم ما ذكر، وتحقيق هذا المقام أن يقال إن القوم اختلفوا في أن الاستثناء من النفي إثبات أم لا، نعم فيكون نقيض الحكم ثابتاً للمستثنى بطريق العبارة، وذهب طائفة من الحنفية إلى أنه بطريق الإشارة . وذهب آخرون إلى أن المستثنى في حكم المسكوت عنه، وإنما يستفاد الحكم بطريق مفهوم المخالفة (1031).

ومما يميز جملة " لم يكن من الساجدين " في هذا السياق ورود الأمر بالسجود، وامتناع إبليس من ذلك فقد ورد في الآيات التالية :

- ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ [البقرة 34].

- ﴿ فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ قَالَ يَا إِبْلِيسُ مَا لَكَ أَلَّا تَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ ﴾ [الحجر 30-31-32].

- ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ ﴾ [الكهف 50].

- ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ ﴾ [طه 116]

- ﴿ إِلَّا إِبْلِيسَ اسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ [ص 34].

وتعدد أوجه تأدية هذا المعنى العام المتمثل في عدم سجود إبليس، بتراكيب مختلفة يعني اختلاف المعنى المقصود سياقياً في كل جملة، وذلك بحسب سياق الآية، وما ورد فيها قبل هذه الجملة وبعدها مما يكشف لنا ما نحن بصدده من بيان دور التوكيد بالحال المؤكدة، و الذي يتضح بتوكيز الآية على عدم سجوده بيانا لاستنكار ما قام به، وأنه لم يفعل ذلك مطلقاً.

(التحرير والتنوير. 8 / 38 - 39 . 1030)

(روح المعاني . 8 / 87 . 1031)

أ- 16- ﴿ فَسَيَدْخُلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَيْهِ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا ﴾ [النساء 175]
 وَالسَّرَاطُ الطَّرِيقُ وَيُبدَلُ مِنَ السَّبِيلِ صَادٌ فَيُقَالُ صِرَاطٌ (1032). ومعنى المستقيم أنه لا
 اعوجاج فيه، لأن السير في الطريق المستقيم أيسر على السائر وأقرب وصولاً إلى المقصود،
 وارتباط الصراط هنا بفعل الهدية يجعل من لفظ "مستقيماً" دالاً على التوكيد باعتبار تضمن
 معناها في ما سبقها، وقد أدت اللفظة هذا المعنى من خلال وظيفة الحال، ولذلك أعربت عند
 بعض العلماء على أنها حال مؤكدة، وليس كقولك: "تبسم ضاحكاً" لمخالفتها لصاحبها بزيادة
 الصفة وإن وافقته لفظاً (1033).

أ- 17- ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ [البقرة 91]

ولفظ "مصدقاً" حال مؤكدة لقوله: ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ ﴾ وهذه الآية علم في التمثيل للحال
 المؤكدة وذلك لتقدم معناها في الكلام ولم يبق لها هي إلا معنى التأكيد (1034). كما يرى الطاهر
 بن عاشور إلا أنه عدها حالاً مؤسّسة لأن قوله: ﴿ مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ﴾ مشعر بوصف زائد
 على مضمون ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ ﴾ إذ قد يكون الكتاب حقاً ولا يصدق كتاباً آخر ولا يكذبه وفي
 مجيء الحال من الحال زيادة في استحضار شؤونهم وهيئاتهم (1035). إلا أن ما ذهب إليه لا
 يتنافى مع معنى التوكيد فيها، إذ مجيئها ينفي احتمال ألا يكون مصدقاً رغم أنه حق، كما أن
 استحضار شؤونهم وهيئاتهم بما تحمله دلالة الحال يزيده معنى التوكيد وضوحاً بما يستشف من
 معنى الملابسة مع التأكيد على هذه الصورة دون غيرها مما قد يحتمله اللفظ لو جاء مطلقاً دون
 الحال المؤكدة .

ب/ بعض معاني النعت المؤكد :

ب-1- ﴿ أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾ [النحل 21]

﴿ غَيْرُ أَحْيَاءٍ ﴾ تأكيد لمضمون لفظ (أموات)، للدلالة على عراقة وصف الموت فيهم
 بأنه ليس فيه شائبة حياة لأنهم حجارة (1036). وإن خالف القول بالتوكيد - الذي إن جاء في
 سياق دفع المجاز - بعض المفسرين كما فعل ابن عطية إذ رأى أنه قد وصفهم بالموت مجازاً .

(المصباح المنير. ص 104 1032)

(الدر المصون . 472/2 . 1033)

(المحرر الوجيز . 1 / 179 . 1034)

(التحرير والتنوير . 1 / 608 . 1035)

(نفس المرجع . 14 / 126 . 1036)

وإنما المراد لا حياة لهم فشبهوا بالموت، وقوله (غير أحياء) أي لم يقبلوا حياة قط ولا اتصفوا بها⁽¹⁰³⁷⁾.

ومهما يكن من أمر فإن فائدة ذكره التأكيد عند بعضهم، وإن كان التأسيس أولى عند أغلب المفسرين، وذلك أن بعض ما لا حياة فيه قد تعتربه الحياة كالنطفة، فجيء به للاحتراز عن مثل هذا البعض فكأنه قيل: هم أموات حالاً وغير قابلين للحياة مآلاً، وجوز أن يكون المراد من المخبر عنه بما ذكر ما يتناول جميع معبوداتهم من ذوي العقول وغيرهم فيرتكب في "أموات" عموم المجاز ليشمل ما كان له غير أحياء صفة مؤكدة ويجوز أن يكون قصد بها أنهم في الحال غير أحياء ليدفع به توهم أن قوله أموات فيما بعد إذ قد قال تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ﴾ [الزمر 30] أي ستموت⁽¹⁰³⁸⁾.

كما يمكن أن تفهم أهمية ذكر ﴿غَيْرُ أَحْيَاءٍ﴾ إذا فسر بغير قابلين للحياة يكون من وصف الكل بصفة البعض ليكون تأسيساً في الجملة⁽¹⁰³⁹⁾، وإذا اعتبر التأكيد فإن المعنى المستفاد من لفظ التوكيد بما يحمله من اختلاف في لفظه من كونه نفي ضد الموت، لدفع احتمالات أخرى لا تفي بالغرض المقصود في الآية دل عليه استعمال اللفظ ونفي ضده لتأكيد على إرادته حقيقة لا مجازاً، كلا لا جزأ إلى غير ذلك مما يمكن أن يستفاد من مثل هذا التركيب من دلالات ترتبط بسياق الآية، والسورة ككل.

ب-2 - ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّمَ الرِّضَاعَةَ﴾ [البقرة 233]

والفعل "يرضعن" هنا مثل قوله "يتربصن" في أنه خبر في معنى الأمر المؤكد وكلمة "كاملين" توكيد، وهي نعت مؤكدة، كقوله: ﴿تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ [البقرة 196] لأنه مما يتسامح فيه فتقول: "أقمت عند فلان حولين" ولم تستكملهما⁽¹⁰⁴⁰⁾ (حَوْلَيْنِ) أي عامين والتركيب يدور على الانقلاب وهو منصوب على الظرفية و (كَامِلَيْنِ) صفته، ووصف بذلك تأكيداً لبيان أن التقدير تحقيق لا تقريبي مبني على المسامحة المعتادة ﴿لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّمَ الرِّضَاعَةَ﴾

¹⁰³⁷ (المحرر الوجيز . 3 / 386 .

¹⁰³⁸ (التبيان في إعراب القرآن . 2 / 105 .

¹⁰³⁹ (روح المعاني . 14 / 120 .

¹⁰⁴⁰ (الكشف . 1 / 135 .

بيان للمتوجه عليه الحكم⁽¹⁰⁴¹⁾، ووصف الحولين بكاملين تأكيد لرفع توهم أن يكون المراد حولاً وبعض الثاني؛ لأن إطلاق التثنية والجمع في الأزمان والأسنان، على بعض المدلول، إطلاق شائع عند العرب، فيقولون: "هو ابن سنتين" ويريدون سنة وبعض الثانية⁽¹⁰⁴²⁾، وقد دفع مثل هذا الاعتبار من ذهن السامعين لهو أصل من الأصول الوظيفية للاستعمال اللغوي، إذ لا بد من توجيه ذهن السامع إلى المقصود بالعبارة الكافية وإن كان هناك زيادة في اللفظ ينبغي أن يكون لها فائدة في ما يتحصل من الخطاب.

ب-3 - ﴿ وَقَالَ اللَّهُ لَا تَتَّخِذُوا إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَهٌُ وَاحِدٌ فَإِنِّي فَأَرْهَبُونَ ﴾ [النحل 51]

يكاد أغلب العلماء يجمع على أن "اثنين" تأكيد لـ "إلهين" و "اتخذ" على هذا يحتمل أن تكون متعدية لواحد، وأن تكون متعدية لاثنين، والثاني منها محذوف، أي لا تتخذوا إلهين اثنين معبوداً⁽¹⁰⁴³⁾ وكلام الزمخشري هنا يفهم أنه ليس بتأكيد فإنه قال: «فإن قلت: إنما جمعوا بين العدد والمعدود فيما وراء الواحد والاثنين، فقالوا: "عندي رجال ثلاثة وأفراس أربعة"؛ لأن المعدود عار عن العدد الخاص، فأما رجل ورجلان وفرس وفرسان فمعدودان فيهما دلالة على العدد، فلا حاجة على أن يقال: "رجل واحد" و "رجلان اثنان" فما وجه قوله تعالى: ﴿إِلَهَيْنِ اثْنَيْنِ﴾؟ قلت: الاسم الحامل لمعنى الإفراد أو التثنية دل على أن المعنى على شيئين هما الجنسية والعدد المخصوص، فإذا أريدت الدلالة على أن المعنى به منهما والذي يساق إليه الحديث هو العدد شُفِع بما يؤكد العدد، فدل به على القصد إليه والعناية به، ألا ترى أنك لو قلت: إله، ولم تؤكد بواحد لم يحسن، وخيل أنك تثبت الإلهية لا الوحدانية»⁽¹⁰⁴⁴⁾. وقد قصد هنا كما يرى ابن عاشور النهي عن التعدد الخاص وهو قول الجوس بإلهين وذلك إبطال لشرك مخصوص وهو يدل اقتضاء على إبطال اتخاذ آلهة كثيرة⁽¹⁰⁴⁵⁾.

وتتجلى لنا في هذه الآية فائدة النعت المؤكد كأحد أشكال التوكيد المعنوي في اللغة العربية بمعناه الواسع، في كون النهي في هذه الآية ينصب على لفظ "اثنين" فيكون نهيًا عن

¹⁰⁴¹ (روح المعاني . 2 / 146 .

¹⁰⁴² (التحرير والتنوير . 2 / 431 .

¹⁰⁴³ (الدر المصون . 4 / 333 .

¹⁰⁴⁴ (الكشف . 3 / 151 .

¹⁰⁴⁵ (التحرير والتنوير . 14 / 172 - 173 .

الشرك ، ولو اقتصر قوله على " إلهين " لفهم منه أنه منصب على المفعول به، ويكون المعنى النهي عن اتخاذ الإلهين الذي يطابق دون ربطها بالعدد ليقابلها بعد ذلك بالإله الواحد .

ب-4 - ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُّورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ [هود 40]

تتوقف دلالة لفظ (اثنين) على التوكيد في هذه الآية على وجه قراءتها⁽¹⁰⁴⁶⁾، فإذا قرئت بتنوين (كل) كان (اثنين) نعنا مؤكدا، وإن قرئت من دون تنوين - أي بإضافة (كل) إلى (زوجين) - كانت مفعولا به للفعل (احمل)، وانتفى معنى التوكيد فيها، وحاصل المعنى احمل ذكراً وأنثى من كل نوع من الحيوانات⁽¹⁰⁴⁷⁾.

و الزَّوْجُ خلاف الفرد يقال زَوْجٌ أَوْ فَرْدٌ، وقال تعالى : ﴿ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴾ [ق 7] وكل واحد منهما أيضاً يسمى زَوْجاً ويقال هما زَوْجَانِ لِاثْنَيْنِ وهما زَوْجٌ⁽¹⁰⁴⁸⁾، كما أن الزوج شيء يكون ثانياً لآخر في حالة. وأصله اسم لما ينضم إلى فرد فيصير زوجاً له، وكل منهما زوج للآخر . والمراد بـ (زوجين) هنا الذكر والأنثى من النوع ، كما يدل عليه إضافة (كل) إلى (زوجين)، أي احمل فيها من أزواج جميع الأنواع .و (من) تبعيضية ، و (اثنين) مفعول (احمل) ، وهو بيان لثلاً يتوهم أن يحمل كل زوجين واحداً منهما لأن الزوج هو واحد من اثنين متصلين ، ولثلاً يحمل أكثر من اثنين من نوع لتضييق السفينة وتثقل . وقرأه حفص " من كل " بتنوين " كل " فيكون تنوين عوض عن مضاف إليه، أي من كل المخلوقات ، ويكون " زوجين " مفعول " احمل " ، ويكون " اثنين " صفة لـ " زوجين " أي لا تزد على اثنين⁽¹⁰⁴⁹⁾.

ب-5 - ﴿ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلْنَا فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ [الرعد 3]

(لقد قرأ حفص : " من كل زوجين " بتنوين (كل) أي من كل حيوان وزوجين مفعول ، و(اثنين) نعت توكيد ، وباقي¹⁰⁴⁶ السبعة بالإضافة و(اثنين) مفعول احمل ، وزوجين بمعنى العموم أي : " من كل ما له ازدواج " انظر : تفسير البحر المحيط . 5 / 222 .

(روح المعاني . 12 / 53 .¹⁰⁴⁷

(لسان العرب . 2 / 291 .¹⁰⁴⁸

(التحرير والتنوير . 12 / 72 .¹⁰⁴⁹

أي اثنيية حقيقية وهما الفردان اللذان كل منهما زوج الآخر وأكد به الزوجين لئلا يفهم أن المراد بذلك الشفعان، إذ يطلق الزوج على المجموع لكن اثنيية ذلك اعتبارية أي جعل من كل نوع من أنواع الثمرات الموجودة في الدنيا ضربين وصنفين، إما في اللون كالأبيض والأسود، أو في الطعم كالحلو والحامض، أو في القدرة كالصغير والكبير، أو في الكيفية كالخار والبارد، وما أشبه ذلك⁽¹⁰⁵⁰⁾. وإذا كان من المعلوم أن الزوجين لا بد وأن يكونا اثنين، فإنه يجدر بنا أن نبحت في فائدة ذكر " اثْنَيْنِ " وهو ما فسر به ابن عادل هذا التركيب وذلك انطلاقاً من مقارنته بتركيب مطابق له مع حذف لفظ " اثنين " مما يؤدي إلى فهم معني قد لا يكون هو المقصود هنا في هذه الآية، فيرى أنه تعالى أوّل ما خلق العالم، وخلق فيه الأشجار، خلق من كل نوع من الأنواع اثنين فقط، فلو قال: " زَوْجَيْنِ " لم يعلم أن المراد النوع، أو الشخص فلما قال: " اثْنَيْنِ " علمنا أنه تعالى أوّل ما خلق من كل زوجين اثنين بالشخص، وهما: آدم وحواء - عليهما السلام - وكذلك القول في جميع الأشجار، والزروع⁽¹⁰⁵¹⁾. كما يمكن تفسير مجيء الوصف المؤكد هنا على أن معنى التوكيد فيه تحقيقاً للامتنان⁽¹⁰⁵²⁾.

ب-6- ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ [الحج 46]

أختلف حول وظيفة قوله ﴿ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ إن كانت صفة أو بدلا ثم إن كانت قد أفادت معنى التوكيد؛ ذلك أن القلوب لا تكون في غير الصدور، أو لها معنى زائد؟⁽¹⁰⁵³⁾ كما قال الزمخشري: « فإن قلت: أي فائدة في ذكر الصدور، قلت: الذي قد تعورف واعتقد أن العمى على الحقيقة مكانه البصر وهو أن تصاب الحدقة بما يطمس نورها. واستعماله في القلب استعارة ومثل فلما أريد إثبات ما هو خلاف المعتقد من نسبة العمى إلى القلوب حقيقة ونفيه عن الأبصار احتاج هذا التصوير إلى زيادة تعيين وفضل تعريف ليتقرر أن مكان العمى هو القلوب لا الأبصار كما تقول: ليس المضاء للسيف ولكنه للسانك الذي بين فكيك فقولك: " الذي بين فكيك " تقرير لما ادعيت له للسانه وتثبيت لأن محل المضاء هو لا غير وكأنك قلت:

(روح المعاني. 13 / 100 . 1050)

(تفسير اللباب لابن عادل. 9 / 382 . 1051)

(التحرير والتنوير . 84/13 . 1052)

(الدر المصون. 5 / 157. 1053)

"ما نفيت المضاء عن السيف وأثبتته للسانك فلتة ولا سهواً مني ولكن تعمدت به إياه بعينه تعمداً" (1054).

ب-7 ﴿ وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرِيَةً كَانَتْ ءَامِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَاقَهَا اللَّهُ لِبَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ ﴾ [النحل 112]

الأصل في أمن أن يستعمل في سكون القلب، وأمن البلد اطمأن به أهله فهو آمن و أمين⁽¹⁰⁵⁵⁾ والأمن ضد الخوف والأمنة الأمن⁽¹⁰⁵⁶⁾ و اطمأن القلب سكن ولم يقلق، و اطمأن بالموضع أقام به و اتخذه وطناً، وموضع مطمئن منخفض⁽¹⁰⁵⁷⁾، ومن هذين التعريفين تبدو لنا العلاقة المعنوية بين اللفظين اللذين يؤديان نفس المعنى ، هي القرية التي كانت آمنة مطمئنة، ورغم ذلك جاءت مطمئنة صفة لـ(آمنة) مما يعني تأدية معنى وظيفي يحتوي على نوع من التوكيد، وهو ما نستشفه من محاولة بعض المفسرين شرح معنى اللفظين، إذ كان أمنها القرية أن العرب كانت تتعادي، ويقتل بعضها بعضاً ، ويسبي بعضها بعضاً، وأهل مكة لا يغار عليهم ، ولا يجارون في بلدهم، فذلك كان أمنها. وقوله (مُطْمَئِنَّةً) يعني: قارة بأهلها، لا يحتاج أهلها إلى التَّجُّع ، كما كان سكان البوادي يحتاجون إليها⁽¹⁰⁵⁸⁾.

ب-8 ﴿ وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ﴾ [فاطر 27]

يقال أسود غريب أي شديد السواد⁽¹⁰⁵⁹⁾ ومن ثم فإن الغريب تأكيد للأسود ، يقال: "أسود غريب وأسود حلكوك" وهو الذي أعد في السواد وأغرب فيه، ومن حق التوكيد أن يتبع المؤكد، كقولك: "أصفر فاقع ، وأبيض يقق " وما أشبه ذلك؛ ووجهه أن يظهر المؤكد قبله ، فيكون الذي بعده تفسيراً لما أضمّر، وإنما يفعل لزيادة التوكيد ، حيث يدل على المعنى الواحد من طريق الإظهار والإضمار جميعاً⁽¹⁰⁶⁰⁾.

¹⁰⁵⁴ (الكشاف . 87 / 4 .

¹⁰⁵⁵ (المصباح المنير . ص 10 .

¹⁰⁵⁶ (مختار الصحاح . ص 15 .

¹⁰⁵⁷ (المصباح المنير . ص 143 .

¹⁰⁵⁸ (الطبري، جامع البيان في تأويل القرآن . ت: أحمد محمد شاكر . مؤسسة الرسالة . 2000 . ط 1 . 17 / 309 .

¹⁰⁵⁹ (مختار الصحاح . 303 .

¹⁰⁶⁰ (الكشاف . 83 / 5 .

وهذا لا يصح إلا على مذهب من يجيز حذف المؤكد، لما فيه من تعارض بين سبب التوكيد الذي يؤتى به لزيادة تقرير اللفظ أو المعنى وتحقيقهما، ومقام الحذف الذي يلجأ إليه المتكلم استغناء لبيانه بقريئة ما قد تكون لفظية أو معنوية أو مقامية، وقيل: هو على التقديم والتأخير، أي "سود غرايب". ولذلك قيل: سود بدل من غرايب وهذا أحسن، ويجسسه كون "غرايب" لم يلزم فيه أن يستعمل تأكيداً، ومنه ما جاء في الحديث: «أن الله يبغض الشيخ الغريب»، يعني الذي يخضب بالسواد⁽¹⁰⁶¹⁾، وقال الشاعر:

العين طامحة واليد ساجحة والرجل لائحة والوجه غريب⁽¹⁰⁶²⁾

ب- 9- ﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ﴾ [المؤمنون 117]

وجملة: ﴿ وَمَنْ يَدْعُ ﴾ شرط، وفي جوابه وجهان كما جاء في كتاب اللباب⁽¹⁰⁶³⁾:

أحدهما: أنه قوله: ﴿ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ﴾ وعلى هذا ففي الجملة المنفية، وهي قوله: ﴿ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ ﴾ وجهان أيضا:

1- أنها صفة، لـ "إلهاً" وهي صفة لازمة أو مؤكدة، أي: لا يكون الإله المدعو من دون الله إلا كذا، فليس لها مفهوم مستقل على المعنى المستفاد مما قبلها وذلك لفساد المعنى عندئذ. ومثله قوله تعالى: ﴿ وَلَا طَيْرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ [الأنعام 38] إذ لا يفهم في مثل هذا التركيب أن ثم إلهاً آخر مدعواً من دون الله له برهان، وأن ثم طائراً يطير بغير جناحيه.

2- أنها جملة اعتراض بين الشرط وجوابه، وإلى الوجهين أشار الزمخشري بقوله وهي صفة لازمة كقوله: ﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ [الأنعام 38] جيء بها للتوكيد لا أن يكون في الآلهة ما يجوز أن يقوم عليه برهان، ويجوز أن يكون اعتراضاً بين الشرط والجزاء كقولك: "من أحسن إلى زيد لا أحد أحق بالإحسان منه فالله مثيبه".

(تفسير البحر المحيط . 7 / 312 . 1061)

(ينسب البيت لإبراهيم بن عمران الأنصاري وامرئ القيس . انظر: المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . 1 / 1062)

307 . ويروى على النحو التالي أيضا: والعين قاذحة واليد ساجحة والرجل ضارحة واللون

غريب .

(تفسير اللباب لابن عادل . 12 / 33 . 1063)

ومما يكاد يجمع عليه أغلب العلماء في تخريج هذه الآية أن قوله تعالى: ﴿لَا بُرْهَانَ لَهُ﴾¹⁰⁶⁴ صفة لازمة لإلها لا مقيدة جيء بها للتأكيد ، وبناء الحكم المستفاد من جزاء الشرط من الوعيد بالجزاء على قدر ما يستحق تنبيهاً على أن التدين بما لا دليل عليه ممنوع فضلاً عما دل الدليل على خلافه ، ويجوز أن يكون اعتراضاً بين الشرط والجزاء جيء به للتأكيد كما في قولك : من أحسن إلى زيد لا أحق منه بالإحسان فالله تعالى مثيبه⁽¹⁰⁶⁴⁾ . وقد اعتبرت هذه الصفة لازمة لا للاحتراز من أن يكون ثم آخر يقوم عليه برهان فهي مؤكدة كقوله: ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ ويجوز أن تكون جملة اعتراض إذ فيها تشديد وتأكيد، فتكون لا موضع لها من الإعراب كقولك : "من أساء إليك لا أحق بالإساءة منه فأسيء إليه" ⁽¹⁰⁶⁵⁾ .

وقد ذهب الطاهر بن عاشور إلى إعراب قوله: ﴿لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهَاءٍ﴾ حال من قوله : ﴿وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ﴾ ، وإن اتفق مع الجمهور في كونها مؤكدة ، فيقول : « وهي حال لازمة لأن دعوى الإله مع الله لا تكون إلا عرية عن البرهان »⁽¹⁰⁶⁶⁾ ، وهذا إنما يدل على تمكن معنى التوكيد في هذا التركيب رغم سعة اعتباره حالاً أو صفة، فيكون الاعتماد في الدلالة على جانب التوكيد أكثر ارتباطاً بما تنصرف إليه الدلالة هنا .

ب- 10 - ﴿فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً﴾ [النساء 102]

والميل من الفعل مال بمعنى لم يستقر على ظهر الدابة وأيضاً لم يكن معه سيف وما عن الطريق والحق ميلاً عدل⁽¹⁰⁶⁷⁾ ، ويطلق على العدول عن شيء كان معه إلى شيء آخر كما هو المعنى في هذه الآية أي : فيعدلون عن مُعسكرهم إلى جيشكم . ولما كان المقصود من الميل هنا الكُرُّ والشُدُّ ، عُدي بـ (على) ، أي فيشدون عليكم في حال غفلتكم . وانتصب (مَيْلَةً) على أنه مفعول مطلق مبين للعدد أي شدة مفردة . واستعملت صيغة المرة هنا كناية عن القوة والشدة، وذلك أن الفعل الشديد القوي يأتي بالعرض منه سريعاً دون معاودة علاج، فلا يتكرر الفعل لتحصيل الغرض ، وأكد معنى المرة المستفاد من صيغة فعلة بقوله : " واحدة " تنبيهاً على قصد معنى الكناية لئلا يتوهم أن المصدر مجرد التأكيد لقوله : " فيميلون " ⁽¹⁰⁶⁸⁾ . ويفهم من

¹⁰⁶⁴ (روح المعاني . 18 / 71 .

¹⁰⁶⁵ (تفسير البحر المحيط . 6 / 425 .

¹⁰⁶⁶ (التحرير والتنوير . 18 / 136 .

¹⁰⁶⁷ (كتاب الأفعال . ص 299 .

¹⁰⁶⁸ (التحرير والتنوير . 5 / 187 .

ذلك القصد إلى المرة في الحدث لا إلى مطلق الحدث ، ولو قصد إلى ذلك لكان فعل الميل مما يوحي بالغرابة في حدوثه، وليس هو المراد في هذه الآية .

ب - 11 - ﴿ يَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِمَّا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾ [البقرة 168]

وقوله تعالى : " طيباً " صفة " حلالا " وفائدة وصف الحلال به تعميم الحكم كما في

قوله تعالى : ﴿ وَمِمَّن دَابَّتْ فِي الْأَرْضِ ﴾ [الأنعام 38] ليحصل الرد على من حرم بعض الحلالات، فإن النكرة الموصوفة بصفة عامة تعم بخلاف غير الموصوفة (1069) .

وقد فسر الطاهر بن عاشور دلالة هذين اللفظين انطلاقاً من فروق معنوية دقيقة تستخلص سياقياً من اللفظين وإن كان مترادفين، لأن قولنا : " طاب الشيء طيباً " كما جاء في معاجم اللغة معناه حسن وحلا و أيضاً حل⁽¹⁰⁷⁰⁾ ، إلا أن وصف أحدهما بالآخر ينيء بهذا الفرق الذي قد يدق حتى يكاد يخفى على القارئ غير المتأمل، لذلك يرى ابن عاشور أن : ﴿ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾ حالان من (ما) الموصولة ، أولهما لبيان الحكم الشرعي، والثاني لبيان علتة لأن الطيب من شأنه أن تقصده النفوس للانتفاع به فإذا ثبت الطيب ثبتت الحلية لأن الله رفيق بعباده لم يمنعمهم مما فيه نفعهم الخالص أو الراجح . والمراد بالطيب هنا ما تستطيبه النفوس بالإدراك المستقيم السليم من الشذوذ وهي النفوس التي تشتهي الملائم الكامل أو الراجح بحيث لا يعود تناوله بضر جثماني أو روحاني (1071) .

ب - 12 - ﴿ وَمِمَّن دَابَّتْ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَيْرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ ﴾ [الأنعام 38]

وكذلك وصف (طائر) بقوله ﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ قصد به الشمول والإحاطة ، لأنه وصف آيل إلى معنى التوكيد ، لأن مفاد ﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ أنه طائر ، كأنه قيل : " ولا طائر ولا طائر " . والتوكيد هنا يؤكد معنى الشمول الذي دلّت عليه (من) الزائدة في سياق النفي؛ فحصل من هذين الوصفين تقرير معنى الشمول الحاصل من نفي اسمي الجنسين . ونكتة التوكيد أن الخبر لغرابته عندهم وكونه مظنة إنكارهم أنه حقيق بأن يؤكد⁽¹⁰⁷²⁾ . وقد فسر صاحب المفتاح هذا النوع من التراكيب المؤكدة في باب بيان وتفسير المسند إليه بأن هذين الوصفين في

(روح المعاني . 38 / 2 . 1069)

(كتاب الأفعال . 119 . 1070)

(التحرير والتنوير . 2 / 102 . 1071)

(التحرير والتنوير . 7 / 216 . 1072)

هذه الآية للدلالة على أن القصد من اللفظين الجنس لا بعض الأفراد⁽¹⁰⁷³⁾، وبهذا يوجه الطاهر بن عاشور دلالة التوكيد هنا إلى غير ما درج عليه أغلب المفسرون في فائدة التوكيد في قوله : ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ الذي لم يؤت به لرفع احتمال المجاز في (طائر) وإن كان رفع احتمال المجاز من جملة نكت التوكيد اللفظي إلا أنه غير مطّرد ، ذلك أن اعتبار تأكيد العموم أولى . بخلاف نحو قولهم : " نظرتُه بعيني وسمعتُه بأذني " .

وقول صخر: واتخذت من شعر صدرها
إذ من المعلوم أن الصّدار لا يكون إلاّ من شعر⁽¹⁰⁷⁴⁾.

وكذا الوصف في قوله سبحانه : ﴿وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ لزيادة التعميم أيضاً أي ولا فرد من أفراد الطير يطير في ناحية من نواحي الجو بجناحيه، وقيل : إنه لقطع مجاز السرعة فقد استعمل الطيران في ذلك، كقوله:

قوم إذ الشر أبدى ناجذيه لهم طاروا إليه زرافات وحادانا⁽¹⁰⁷⁵⁾

وكذلك استعمل الطائر في العمل والنصيب مجازاً كما في قوله تعالى : ﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ﴾ [الإسراء 13] . واحتمال التجوز مع ذلك - يجعله ترشيحاً للمجاز - بعيد لا يلتفت إليه بدون قرينة، واختار بعض المتأخرين أن وجه الوصف تصوير تلك الهيئة الغريبة الدالة على كمال القوة والقدرة⁽¹⁰⁷⁶⁾.

وذكر الزركشي تحريجا آخر لهذه الآية بناه على المعنى اللغوي للفظ الطيران الذي يستعمل لغة في الخفة وشدة الإسراع في المشي⁽¹⁰⁷⁷⁾، كما ربطه بالسياق اللغوي الذي ورد فيه متمثلاً في شكل العطف على قوله " من دابة في الأرض " فيكون قوله " يطير بجناحيه " رافعا لاحتمال هذا المعنى، وقيل لو اقتصر على ذكر الطائر فقال : "وما من دابة في الأرض ولا طائر " لكان ظاهر العطف يوهم " ولا طائر في الأرض " لأن المعطوف عليه إذا قيد بظرف أو حال يقيد به المعطوف، مما ينجر عنه أن يكون المعنى المقصود اختصاصه بطير الأرض الذي لا يطير

(مفتاح العلوم . ص 285 . 1073)

(التحرير والتنوير . 7 / 216 . 1074)

(البيت للقيط بن أنيف العنبري . انظر : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . 8 / 22 . 1075)

(روح المعاني . 7 / 143 . 1076)

(البرهان في علوم القرآن . 2 / 262 . 1077)

بجناحيه كالدجاج والإوز والبط ونحوها فلما قال يطير بجناحيه زال هذا الوهم وعلم أنه ليس بطائر مقيد إنما تقيدت به الدابة (1078).

ب- 13 ﴿ لَا يَزَالُ بُيِّنْتُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾
[التوبة 110]

لقد جاءت دلالة التوكيد في هذه الآية من خلال التركيب الموصولي، الذي يمثل فيه الاسم الموصول صفة مؤكدة لـ (بنيانهم) ودلالته على هذا المعنى من خلال صلته لأن الاسم الموصول لا يحمل دلالة معجمية بلفظه وإنما يعتبر حيادياً من هذه الناحية وتأتي الصلة لتوضيح دلالته، فو قيل مثلاً: "جاء من اجتهد" و"جاء من قام" فالعنى تحدده الصلة كأنه قال: "جاء المجتهد" و"جاء القائم". فقوله "بنوا" صلة الموصول حددت دلالة الذي وأعطتها صبغة التوكيد الذي فهم من المسند إليه "بنيانهم" والوصف "الذي".

والمعنى الذي يتحدد من خلال هذا التركيب - كما جاء في كتب التفسير - هو أنه لا يزال هدم بنيانهم الذي بنوا سبباً للقلق والاضطراب والوجل في القلوب ووصف بنيانهم بما وصف للإيدان بكيفية بنائهم له وتأسيسه على ما عليه تأسيسه مما علمت وللإشعار بعلّة الحكم، وقيل: وصف بذلك للدلالة على أن المراد بالبنيان ما هو المبني حقيقة لا ما دبروه من الأمور فإن البناء قد يطلق على تدبير الأمر وتقديره، كما في قوله:

متى يبلغ البنيان يوماً تماماً إذا كنت تبنيه وغيرك يهدم

وحاصله أن الوصف للتأكيد وفائدته دفع الجاز. فالبنيان مصدر أريد به المفعول، ووصفه بالمفرد ما يرد على مدعي الجمعية (1079). كما فسر المعنى هنا على أن "الذي بنوا" تأكيد وتصريح بأمر المسجد ورفع الإشكال (1080). مما يدفع وهم من يتوهم أنهم لم يبنوا حقيقة، وإنما دبّروا أموراً، وذلك أنه قد يقال: "كم أبني وتهدم" (1081).

ب- 14 ﴿ فَاسْتَبْشِرُوا بِيَعْيِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ ﴾ [التوبة 111]

(نفس المصدر . 2 / 426 . 1078)

(روح المعاني . 11 / 23 . 1079)

(المحرر الوجيز . 3 / 86 . 1080)

(تفسير اللباب لابن عادل . 8 / 376 . 1081)

وقوله : " الذي بَايَعْتُمْ بِهِ " توكيد (1082)، في هذه الجملة لو قيل " استبشروا ببيعكم " لفهم منه البيع أو المبايعة وهما أمران مختلفان، ولما كان الحديث عن المبايعة، جاء بحرف الإضافة المناسب له " الذي بايعتم، كما أنه بالإضافة إلى ذلك بين أن المبايعة صادرة منهم ولذلك قال : ﴿بِيعِعْكُمْ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ﴾ فيكون الاستبشار مقيدا به.

ب- 15- ﴿قُلْ يَتَاهَلِ الْكِتَابِ لَا تَقْلُوبُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ﴾ [المائدة 77]

غلا في الدين غلوا تصلب وتشدد حتى جاوز الحد (1083)، وقال الراغب : « أصل الغلو تجاوز الحد، يقال ذلك إذا كان في السعر غلاء، وإذا كان في القدر و المتزلة غلوا، وفي السهم غلوا » (1084).

و من هنا فإن قوله : ﴿غَيْرَ الْحَقِّ﴾ نصب على أنه صفة مصدر محذوف، أي غلو غير الحق أي باطلاً وتوصيفه به للتوكيد، فإن الغلو لا يكون إلا غير الحق، وقال بعض المحققين : إنه للتقييد، فإن الغلو قد يكون غير حق (1085).

ج/ بعض معاني المفعول المطلق المؤكد :

إن استعمال المفعول المطلق المؤكد كثر مجيئه في النص القرآني، ذلك لارتباطه بالأفعال وبالجملة التي قد ينصرف الفهم فيها إلى المعاني المجازية في الحدث وشبهه وهو المعنى السياقي الذي يؤول بالمفعول المطلق كمخصص معنوي لتحديد الحدث في الجملة العربية ، وسنعرض فيما يلي إلى بعض المواضع التي ورد فيها لتتبع المعاني السياقية التي استدعت استخدامه .

ج-1- ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِنْ دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ [الزمر 3] يعرف الفعل أزلف في معاجم اللغة بأنه بمعنى قرّب، فيقال : أزلفه قربه والزلفة والزلفى القرية و المتزلة ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى﴾ [سبأ 37] وهي اسم مصدر كأنه قال : " بالتي تقربكم إزلافا " (1086).

(نفس المصدر . 8 / 380 . 1082)

(المصباح المنير . ص 172 . 1083)

(الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن . ت: صفوان عدنان داوودي . دار القلم . دمشق و دار الشامية . بيروت 1997 . ط 1 . ص 613 . 1084)

(روح المعاني . 6 / 210 . 1085)

والزلفى في قوله: ﴿لِيُقْرَبُونَ إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾ هي منزلة القرب ، أي ليقرّبونا إلى الله في منزلة القرب ، والمراد بها منزلة الكرامة والعناية في الدنيا لأنهم لا يؤمنون بمنازل الآخرة ، وبهذا المعنى توجه كلمة "زلفى" إعرابيا على أنها بدل منصوب من ضمير ﴿لِيُقْرَبُونَ﴾ بدل اشتمال ، أي ليقرّبوا منزلتنا إلى الله ولا يخفى ما في هذه الوظيفة من معنى التوكيد إذ الشيء هو هو بالتساوي، وليس كبذل البعض .

ويجوز أن يكون ﴿زُلْفَى﴾ اسم مصدر فيكون مفعولاً مطلقاً ، أي قرباً شديداً⁽¹⁰⁸⁷⁾. وهذا الإعراب أقرب إلى تعريف المصدر المؤكد - كما سبق وأن رأينا - وكأنه قال : " ليقرّبونا إلى الله قرباً أو تقريباً " ، وهناك من المفسرين من يعرّبه مصدراً مؤكداً وإن كان قد جاء على غير لفظ المصدر، ويكون المعنى على هذا أي والذين لم يخلصوا العبادة لله تعالى، بل شابوها بعبادة غيره سبحانه قائلين : " ما نعبدهم لشيء من الأشياء إلا ليقرّبونا إلى الله تعالى تقريباً " (1088).

ج-2- ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ خَالِدِينَ فِيهَا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا وَهُوَ الْعَزِيزُ

الْحَكِيمُ﴾ [لقمان 8- 9]

﴿وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا﴾ مصدران مؤكدان، فالأول مؤكد لنفسه والثاني مؤكد لغيره لأن قوله ﴿لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ﴾ في معنى: " وعدهم الله جنات النعيم" فأكد معنى الوعد بالوعد . وأما (حقاً) فدل على معنى الثبات : أكد به معنى الوعد ومؤكّد بهما جميعاً قوله: ﴿لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ﴾ ، ومن ثم يمكن أن يفسر قوله تعالى ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ﴾ في ضوء معنى التأكيد على أنه الذي لا يغلبه شيء ولا يعجزه يقدر على الشيء وضده، يعطي النعيم من شاء والبؤس من شاء وهو ﴿الْحَكِيمُ﴾ لا يشاء إلا ما توجهه الحكمة والعدل، ولا يكون الوعد حقاً إلا من الذي يملك هذا الوعد .

ج-3- ﴿أَنَا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا﴾ [عبس 25 - 26]

وانتصب " صَبًّا " و " شَقًّا " على المفعول المطلق لـ " صببنا " و " شققنا " مؤكّداً لعامله ليتأتى تنوينه لما في التنكير من الدلالة على التعظيم، وتعظيم كل شيء بما يناسبه وهو

(مختار الصحاح . ص 181 . 1086)

(التحرير والتنوير . 23 / 322 . 1087)

(روح المعاني . 23 / 235 . 1088)

تعظيم تعجيب⁽¹⁰⁸⁹⁾. والتوكيد بالمفعول المطلق هنا لتوجه السمع إلى الحدث، وأنه مما يأتي مجازاً ولذلك دفع بمجيء المصدر عارياً عن الوصف أو بيان المرة .

ج-4- ﴿ تَمْ يَمِيدُكُمْ فِيهَا وَتُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴾ [نوح 18]

والفعل ومؤكده في هذه الآية : ﴿ وَتُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴾ أي يوم القيامة، وأكده بالمصدر وذلك للدلالة على أن ذلك واقع لا محالة⁽¹⁰⁹⁰⁾. أو كما قال الرازي إن المعنى : " يخرجكم حقاً لا محالة"⁽¹⁰⁹¹⁾. والسبب السياقي الداعي إلى استخدام المصدر المؤكد هنا هو حال المخاطبين المنكرين فجاء به لردّ إنكارهم البعث⁽¹⁰⁹²⁾.

وقد أورد الزركشي تخريجا معنوياً آخر يتعلق بالمقام ، وهو أن فائدة "إخراجاً" أن المعاد في الأرض هو الذي يخرج منها بعينه، دفعا لتوهم من يتوهم أن المخرج منها أمثالهم⁽¹⁰⁹³⁾.

ج - 5 - ﴿ إِنْ نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُتَّقِينَ ﴾ [الجاثية 32]

الظن هو الترددُّ الرَّاجِحُ بين طَرَفَيِ الاعتقادِ الغيرِ الجازمِ، وقيل هو شكٌّ وَيَقِينُ إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ بَيَقِينٍ عِيَانٍ، إنما هو يقين تدبر، فأما يقين العيان فلا يقال فيه إلا علم⁽¹⁰⁹⁴⁾.

وعلى هذا جوز بعض العلماء أن يكون المراد "إن نظنن إلا ظناً ضعيفاً"، وذلك على اعتبار أن "ظناً" مصدر مبين للنوع حذفت صفته وليس مؤكداً كما يبدو من خلال صورته، و يوافق هذا ما ذكره الإمام السكاكي في بحث أن التنكير قد يكون للتحقير⁽¹⁰⁹⁵⁾، إلا أن قوله

بعد هذه الجملة : ﴿ وَمَا نَحْنُ بِمُتَّقِينَ ﴾ يتعارض مع هذا التأويل لأن مقابل الاستيقان مطلق الظن لا الضعيف منه، وقد صرح غير واحد بأن هذه الجملة كالتأكيد لما قبلها والمراد بها استمرار النفي وتأكيده، قيل : والمعنى "وما نحن بمستيقنين إمكان الساعة" أي لا نتيقن إمكانها

أصلاً فضلاً عن تحقق وقوعها وهو ما دل عليه قوله تعالى : ﴿ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا ﴾ [الجاثية 32]⁽¹⁰⁹⁶⁾.

¹⁰⁸⁹ (التحرير والتنوير . 30 / 131 .

¹⁰⁹⁰ (تفسير البحر المحيط . 8 / 340 .

¹⁰⁹¹ (التفسير الكبير . 30 / 130 .

¹⁰⁹² (التحرير والتنوير . 29 / 205 .

¹⁰⁹³ (البرهان في علوم القرآن . 2 / 243 .

¹⁰⁹⁴ (تاج العروس . 35 / 365 .

¹⁰⁹⁵ (مفتاح العلوم . ص 288 .

¹⁰⁹⁶ (روح المعاني . 25 / 158 .

ثم إن القول بالتأكيد يدل على أن القائلين موقنون بانتفاء وقوع الساعة لما حُكي عنهم آنفاً من قولهم: ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ﴾ [الجاثية 24] ، فلا يحق عليهم أنهم يظنون وقوع الساعة بوجه من الوجوه ولو احتمالاً . ولا يستقيم أن يطلق الظن هنا على الإيقان بعدم حصوله فيعضل معنى قولهم ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ ، فتأوله الفخر الرازي بأن القوم كانوا فريقين ، وأن الذين قالوا ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ فريق كانوا قاطعين بنفي البعث والقيامة وهم الذين ذكرهم الله في الآية المتقدمة ﴿ مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا ﴾ . ومنهم من كان شاكاً متحيراً فيه وهم الذين أراد الله بهذه الآية (1097).

- قال تعالى : ﴿ يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا ﴾ [الطور 9 - 10]

تحتل جملة ﴿ تَمُورُ السَّمَاءُ ﴾ المجاز في مفرداتها جميعاً، إذ يمكن أن يكون المجاز في الحدث (تمور)، فيفهم منه أنها ما تمور بل تكاد أو يخيل إلى الناظر أنها تمور، كما يمكن أن يحتمل المسند إليه (السماء) فيكون قد أسند إليها رغم أن المور الحقيقي لسكانها وأهلها لشدة الأمر، وكذلك الكلام في ﴿ وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سَيْرًا ﴾ التي فيها إمكانية الإسناد المجازي الذي تحتمله الجملة، ومعلوم أن النحاة قالوا إن المفعول المطلق المؤكد بتمتلة تكرار الفعل في الدلالة، فكأنه قال: " تمور السماء تمور السماء " و" تسير الجبال تسير الجبال " فأكد كلا من الجزأين بنظيره وزال الاحتمال المذكور، لأن رفع المجاز عن أحد جزأي الجملة نفي احتماله في الآخر، وتأکید على إرادة الحقيقة (1098).

د/ بعض معاني الظرف المؤكد :

إن مجيء الظرف في الكلام غالباً ما يكون لغرض تخصيص الحدث زمانياً أو مكانياً، وهو الأصل لكن قد يؤتى به بعد حدث فهم منه هذا الظرف ومن ثم يعرب ظرفاً مؤكداً، وهذه وظيفة تعد مختلفة عن وظيفته الأصلية التي يرد في الكلام لأجلها، ولذلك فإن هذا المعنى المؤكد في الظرف يكون لأغراض سياقية ومعاني خاصة وهي التي سنحاول تتبعها في هذا المبحث للوقوف على ما قاله المفسرون واللغويون عنها من خلال النص القرآني،

د- 1 - ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا ﴾ [

الإسراء 1]

(التفسير الكبير . 27 / 242 . 1097)

(انظر : البرهان في علوم القرآن . 2 / 245 - 244 . 1098)

وفي هذا لطيفة معنوية تتعلق بصيغة الفعل المختارة في هذه الجملة، وهذه اللطيفة - التي تفتن إليها الطاهر بن عاشور - تناسب المقام هنا إذ قال: ﴿أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ دون أن يقول: "سرى بعده"، وهي التلويح إلى أن الله تعالى كان مع رسوله في إسرائته بعنايته وتوفيقه⁽¹⁰⁹⁹⁾، كما قال تعالى ﴿فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور 48]، وقال: ﴿إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا﴾ [التوبة 40]. فالمعنى: الذي جعل عبده مُسْرِيًّا، أي ساريًّا، وهو كقوله تعالى: ﴿قَالُوا يَلُوْطُ إِنَّآ رَسُوْلٌ رَبِّكَ لَنَ يَصْلُوْا إِلَيْكَ فَآسِرْ بِأَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ﴾ [هود 81]. وإذا كان السرى خاصاً بسير الليل، فلا يظن فيمن قال: "أسريت" أنه يمكن أن يكون قد أسرى نهاراً مثلاً، ومن ثم فإن قوله: ﴿لَيْلًا﴾ قد فُسر بأنه إشارة إلى أن السير به إلى المسجد الأقصى كان في جزء ليلة، وذلك لصرف المعنى عن التوكيد، على أن الإفادة - كما يقولون - خير من الإعادة، إلا أن ما ذهب إليه بعضهم في رد معنى التأكيد في هذا الظرف لا يدفع ما جيء في الظرف من دلالة توكيدية تستشف من القصد إلى استعمال الظرف المطابق للفعل وإن لم يكن يحتمل غيره، وذلك بتأكيد الفعل حقيقة ودفع ما يمكن أن يحتمل من مجاز في هذا السياق.

ويمكن أن ينظر إلى فائدة معنوية دقيقة في استخدام الظرف المؤكد هنا قد تفتن إليها ابن عاشور أيضاً، إذ يرى في ذلك إيماء إلى أنه أسراء خارق للعادة لقطع المسافة التي بين مبدأ السير ونهايته في بعض ليلة، وأيضاً ليتوسل بذكر الليل إلى تنكيه المفيد للتعظيم. فتنكير ﴿لَيْلًا﴾ للتعظيم، بقرينة الاعتناء بذكره مع علمه من فعل ﴿أَسْرَى﴾، وبقريته عدم تعريفه، أي هو ليل عظيم باعتبار جعله زمناً لذلك السرى العظيم، فقام التنكير هنا مقام ما يدل على التعظيم⁽¹¹⁰⁰⁾.

وإن كان من المعلوم أن السرى لا يكون في اللغة إلا بالليل فهذا لم يمنع من إيراد الظرف "ليلاً". وقد فسر بعض العلماء فائدة مجيئه هنا للدلالة على أن المقصود به أنه كان في جوف الليل، فلم يكن إدلاجاً ولا ادلاجاً⁽¹¹⁰¹⁾. وقال الزمخشري: أراد بقوله: "ليلاً" بلفظ التنكير تقليل مدة الإسراء، وأنه أسرى به في بعض الليل من مكة إلى الشام مسيرة أربعين

(و كما يرى الزمخشري فإن الفعلين "سرى" و"أسرى" لغتان. الكشاف. 3/ 169. ¹⁰⁹⁹

(التحرير والتنوير. 15 / 11. ¹¹⁰⁰

(تفسير البحر المحيط. 6 / 5. ¹¹⁰¹

ليلة ، وذلك أن التذكير فيه قد دلّ على معنى البعضية ، ويشهد لذلك قراءة عبد الله وحذيفة من الليل أي بعض الليل كقوله : ﴿ وَ مِنْ أَيْلٍ فَتَهَجَّدَ بِهِ ﴾ [الإسراء 79] (1102).

د - 2 - ﴿ فَاسْرِ بِعِبَادِي لَيْلًا إِنَّكُمْ مُتَّبَعُونَ ﴾ [الدخان 23]

إن تقييد فعل الأمر (اسر) بزمان الليل هنا نظير تقييده في سورة الإسراء ، والمقصود منه تأكيد معنى الإسراء، بأنه حقيقة وليس مستعملاً مجازاً في التذكير بناءً على أن المتعارف في الرحيل أن يكون فجرًا. وفائدة التأكيد أن يكون له من سعة الوقت ما يبلغون به إلى شاطئ البحر الأحمر قبل أن يدر كههم فرعون بجنوده . وجملة ﴿ إِنَّكُمْ مُتَّبَعُونَ ﴾ تقييد تعليلًا للأمر بالإسراء ليلًا لأنه مما يستغرب ، أي أنكم متبعون فأردنا أن تقطعوا مسافة يتعذر على فرعون لحاقكم . وتأکید الخبر بـ (إن) لتزليل غير السائل منزلة السائل إذا قدم إليه ما يلوح له بالخبر فيستشرف له استشراف المتردد السائل ، على حد قوله تعالى : ﴿ وَلَا تَخْطُبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُّعْرِضُونَ ﴾ [هود 37] (1103).

هـ / بعض معاني حرف الإضافة ومدخوله المؤكد

كثيرة هي المواضع التي ورد فيها تركيب حرف الإضافة ومدخوله المؤكد، ويفهم التوكيد من كونه يأتي بعد ما يفهم منه كأن يقال : "كتب بيده" و"رأى بعينه" و"سمع بأذنه" ... إلخ ، ووفق ما نحن بصدده من منهج وظيفي سنحاول أن نركز على ما يستفاد من إيراد في مواضع بعينها، دون تعميمه في كل تركيب يشبهه كأن يأتي الفعل (يكتب) مع تركيب (بأيديهم) تارة ويرد بدونها أخرى وكذلك ما يشبهه.

ونشير هنا إلى أن هذا التركيب كثيرا ما يؤدي وظيفة نحوية كالحال أو الصفة، فيقول النحاة إنه في محل الصفة أو الحال، أو إنه متعلق بمحذوف صفة أو حال، وقد ارتأيت في هذه الدراسة جعل هذا التركيب مستقلا - وإن أدى وظيفة كهذه - كونه قد كثر مجيئه مؤكدا مما يسمح بإعطائه مبحثا مستقلا ليمثل لهذا النموذج التركيبي في اللغة العربية وما يمتلكه نظامه البنائي والمعجمي من قدرة على التوسع في الاستعمال .

هـ - 1 - قوله تعالى : ﴿ يَقُولُونَ بِأَلْسِنَتِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ [الفتح 11] فقد ذكر هنا الألسنة لأن الفعل "قال" تستخدمه العرب بمعنى كلام النفس، فيقولون : "قال في نفسه كذا"

(الكشاف . 3 / 169 . 1102)

(التحرير والتنوير . 25 / 299 - 300 . 1103)

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ ﴾ [المجادلة 8] ومن ثم كان الإتيان بقوله ﴿ بِاللَّسِنَتِمْ ﴾ تأكيداً على أن المراد الكلام الذي يقال باللسان دون كلام النفس (1104).

هـ- 2- ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴾ [البقرة 79]

وقد حلل صاحب الدر المصون فائدة التوكيد في هذه الآية انطلاقاً من دور قوله ﴿ بِأَيْدِيهِمْ ﴾ بعد الفعل ﴿ يَكْتُمُونَ ﴾ وذلك انطلاقاً من فكرة نفي المجاز، فلو اقتصر على قوله (يكتبون) لانصرف الفهم إلى أنهم ربما أمروا غيرهم بالكتابة فيكون التعبير مجازياً، وهذا ليس مقصود الآية، ولذلك أدى هذا التوكيد فائدة معنوية دقيقة تمثلت (1105) في الدلالة على (1106) :
- أنهم باشروا ذلك بأنفسهم ولم يأمرؤا به غيرهم، فإن قولك: فعَل فلان كذا يَحْتَمَلُ أنه أمر بفعله ولم يباشره، نحو: بنى الأمير المدينة، فأتى بذلك رفعا لهذا المجاز.
- بيان جرأتهم ومجاهرتهم، فإن المباشر للفعل أشدُ واقعةً ممن لم يباشره.

كما أن ذكر (بأيديهم) تأكيد مثل "نظرته بعيني" ومثل: ﴿ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ . والقصد منه تحقيق وقوع الكتابة ورفع المجاز عنها، وأنهم في ذلك عامدون قاصدون. وقوله ﴿ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا ﴾ ، والتمن المقصود هنا هو إرضاء العامة بأن غيروا لهم أحكام الدين على ما يوافق أهواءهم أو انتحال العلم لأنفسهم مع أنهم جاهلون فوضعوا كتاباً تافهة من القصص المعلومات البسيطة ليتفقهوا بها في الجامع لأنهم لما لم تصل عقولهم إلى العلم الصحيح وكانوا قد طمعوا في التصدر والرئاسة الكاذبة لفقوا نتفا سطحية وجمعوا موضوعات وفراغات لا تثبت على محك العلم الصحيح، ثم أشاعوها ونسبوها إلى الله ودينه وهذه شنشنة الجهلة المتطلعين إلى الرئاسة من غير أهلية ليظهروا في صور العلماء لدى أنظار العامة ومن لا يميز بين الشحم والورم (1107).

(الصاحبي في فقه اللغة . ص 264 . 1104)

(وهذان القولان قريبان من التأكيد، فإن أصل التأكيد رفع توهم المجاز . 1105)

(الدر المصون . 271/1 . 1106)

(التحريير والتنوير . 1 / 577 . 1107)

وقولهم: "زيد يكتب" ، ظاهره أنه يباشر الكتابة ، ويحتمل أن ينسب إليه على طريقة المجاز، ويكون أمراً بذلك ، كما جاء في الحديث أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- كتب ، وإنما المعنى : أمر بالكتابة ، لأن الله تعالى قد أخبر أنه النبي الأمي ، وهو الذي لا يكتب ولا يقرأ في كتاب . وقد قال تعالى : ﴿ وَمَا كُنْتَ نَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَخُطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذًا لِآزْتَابِ الْمُبْتَلُونَ ﴾ [العنكبوت 48] ونظير هذا التأكيد ﴿ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ ، ﴿ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ ﴾ [آل عمران 167]، وقوله (1108):

نظرت فلم تنظر بعينيك منظرًا

فهذه كلها أتى بها لتأكيد ما يقتضيه ظاهر اللفظ ، ولرفع المجاز الذي كان يحتمله . وفي هذا التأكيد أيضاً تقييح لفعالهم ، إذ لم يكتفوا بأن يأمرُوا بالاختلاق والتغيير ، حتى كانوا هم الذين تعاطوا ذلك بأنفسهم ، واحترحوه بأيديهم (1109).
وقد تابع الشوكاني فكرة التوكيد في هذا التركيب ؛ لأن الكتابة لا تكون إلا باليد ، وإنما جاء بالتوكيد كناية عن أنه من تلقائهم، ودون أن يتزل عليهم . وفيه أنه قد دلّ على أنه من تلقائهم قوله : ﴿ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ ﴾ فإسناد الكتابة إليهم يفيد ذلك (1110).

هـ-3- ﴿ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ ﴾ [آل عمران 167]

وقوله: "بأفواههم" قيل تأكيد، والظاهر أن القول يُطلق على اللساني والنفساني فتقييده بأفواههم تقييد لأحدٍ محتملين، اللهم إلا أن يُقال إن إطلاقه على النفساني مجازٌ. قال الزمخشري : « وَذَكَرُ الْقُلُوبِ مَعَ الْأَفْوَاهِ تَصْوِيرٌ لِنَفَاقِهِمْ، وَأَنَّ إِيْمَانَهُمْ مَوْجُودٌ فِي أَفْوَاهِهِمْ فَقَطْ » (1111) وقد عقب السمين الحلبي على كلام الزمخشري بكونه ليس توكيد وذلك لتحصيله هذه الفائدة (1112).

وتقييد القول بالأفواه إما بيان لأنه كلام لفظي لا نفسي ، وإما تأكيد على حدّ ﴿ وَلَا طَيْرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ [الأنعام 38] والمراد أنهم يظهرون خلاف ما يضمرون؛ وقال شيخ

(عجز بيت لامرئ القيس . وصدرة : فَلَمَّا بَدَتْ حَوْرَانُ فِي الْآلِ دُونَهُمْ . الديوان . ص 95 . 1108)

(الجامع لأحكام القرآن . 2 / 9 . 1109)

(فتح القدير . 1 / 105 . 1110)

(الكشف . 1 / 212 . 1111)

(الدر المصون . 2 / 254 . 1112)

الإسلام : « إن ذكر الأفواه والقلوب تصوير لنفاقهم وتوضيح لمخالفة ظاهرهم لباطنهم وإن ما عبارة عن القول والمراد به إما نفس الكلام الظاهر في اللسان تارة وفي القلب أخرى ، فالمثبت والمنفي متحدان ذاتاً وصفة وإن اختلفا مظهراً ، وإما القول الملفوظ فقط فالمنفي حينئذ منشؤه الذي لا ينفك عنه القول أصلاً ، وإنما عبر عنه به إبانة لما بينهما من شدة الاتصال ، والمعنى يتفهون بقول لا وجود له أو لمنشئه في قلوبهم أصلاً من الأباطيل⁽¹¹¹³⁾ و يكون قوله : ﴿ يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ جملة مستأنفة مقررة لمضمون ما تقدمها ، أي أنهم أظهروا الإيمان وأبطنوا الكفر ، وذكر الأفواه للتأكيد⁽¹¹¹⁴⁾ . والمراد من هذا النوع من التأكيد كما يرى الفخر الرازي أن لسانهم مخالف لقلوبهم، فهم وإن كانوا يظهرن الإيمان باللسان لكنهم يضمرون في قلوبهم الكفر⁽¹¹¹⁵⁾ .

هذا، والقول بأن هناك زيادة فائدة في قوله "بأفواههم" لا يتعارض حسبما نرى مع فكرة التوكيد، ذلك أن هذا الأخير ليس مجرد تكرار مطابق لسابقه وإلا كان كل الكلام صالحاً للتوكيد، ولصارت اللغة عموماً مجموعة من الجمل المتعاقبة المكررة دون تدبر أو حكمة، فمجرد مجيء أسلوب التوكيد في القرآن يجعله خاضعاً لمقاييس خطائية ومقامية دقيقة تتعارض مع مصطلح خلو الفائدة، على اعتبار أن الفائدة يمكن أن ينظر إليه من ناحية تقسيمها إلى نوعين تحصيلية كالتوكيد وجديدة كباقي الأساليب الأخرى، مما يجعلنا نقف على دلالة بأفواههم التوكيدية مع ترشح هذه الفائدة من أنه المقصود منها القول اللساني لا النفساني وأنه قول حقيقة لا مجازاً.

هـ-4- ﴿ وَقَالَتِ الْتَصْرَى الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهُونَ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ ﴾ [التوبة 30]

(روح المعاني . 4 / 119 . 1113

(فتح القدير . 1 / 397 . 1114

(التفسير الكبير . 9 / 75 . 1115

أي قول لا يعضده برهان ولا يستند إلى بيان، فما هو إلا لفظ يفوهون به فارغ عن معنى تحته كالألفاظ المهملة⁽¹¹¹⁶⁾، وإذا كان كل قول يقال بالفم فما معنى قوله: ﴿قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ﴾؟ فيكون المعنى على وجهين كما يرى الزمخشري⁽¹¹¹⁷⁾:

- أحدهما: أن يراد أنه قول لا يعضده برهان، فما هو إلا لفظ يفوهون به، فارغ من معنى تحته كالألفاظ المهملة التي هي أجراس ونغم لا تدلّ على معان. وذلك أن القول الدال على معنى لفظه مقول بالفم ومعناه مؤثر في القلب، وما لا معنى له مقول بالفم لا غير.

- والثاني: أن يراد بالقول المذهب، كقولهم: "قول أبي حنيفة"، يريدون مذهبه وما يقول به، كأنه قيل: ذلك مذهبهم ودينهم بأفواههم لا بقلوبهم، لأنه لا حجة معه ولا شبهة حتى يؤثر في القلوب، وذلك أنهم إذا اعترفوا أنه لا صاحبة له لم تبق شبهة في انتفاء الولد "يضاهون" لا بدّ فيه من حذف مضاف تقديره يضاهي قولهم قولهم، ثم حذف المضاف وأقيم الضمير المضاف إليه مقامه؛ فانقلب مرفوعاً. والمعنى: أن الذين كانوا في عهد رسول الله - صلى الله عليه وسلم - من اليهود والنصارى يضاهي قولهم قول قدمائهم، يعني أنه كفر قديم فيهم غير مستحدث.

والمعنى على ذلك أنهم يقولون ذلك القول بألسنتهم من غير علم يرجعون إليه وهو ما قصد إليه علم المعاني عندما استقروا مواضع مجيء مثل هذا التركيب، فخلصوا إلى القول إنه: لم يذكر الله قولاً مقروناً بالأفواه والألسن إلا كان ذلك القول زوراً وكذباً لا حقيقة له⁽¹¹¹⁸⁾.

هـ-5- ﴿أَوْكَصَيْبٍ مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [البقرة 19]

وقد ذكر هنا "من السماء" رغم أن الصيب لا يكون إلا من السماء وذلك لا يكون إلا لفائدة فيه هي أنه جاء بالسماء معرفة فنفي أن يتصوب من سماء، أي من أفق واحد من بين سائر الآفاق لأن كل أفق من آفاقها سماء كما أن كل طبقة من الطباق سماء في قوله: ﴿وَأَوْحَىٰ

(مدارك الترتيل. 2 / 108. 1116)

(الكشاف. 2 / 190. 1117)

(تفسير الخازن. 3 / 254. 1118)

فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرًا ﴿ [فصلت 12] الدليل على ذلك قوله: " ومن بعد أرض بينا وسمااء"، والمعنى أنه غمام مطبق أخذ بأفاق السماء كما جاء بـ(صيب)⁽¹¹¹⁹⁾.

الظاهر أن قوله : (من السماء) ليس بقيد للصيب وإنما هو وصف كاشف جيء به لزيادة استحضر صورة الصيب في هذا التمثيل إذ المقام مقام إطناب كقول امرئ القيس :
كجلمود صخرٍ حَطَّه السيل من عل⁽¹¹²⁰⁾
إذ قد علم السامع أن السيل لا يحط جلمود صخر إلا من أعلى، ولكنه أراد التصوير⁽¹¹²¹⁾.

والمراد بالسماء هنا الأفق، والتعريف للاستغراق لا للعهد الذهني كما ينساق لبعض الأذهان، فيفيد أن الغمام أخذ بالأفاق كلها فيشعر بقوة المصيبة مع ما فيه من تمهيد الظلمة ولهذا القصد ذكرها، وقد يحتمل أن يكون أيضاً للتهويل والإشارة إلى أن ما يؤذيهم جاء من فوق رؤوسهم وذلك أبلغ في الإيذاء كما يشير إليه قوله تعالى : ﴿ يُصَبُّ مِنْ فَوْقِ رُءُوسِهِمُ الْحَمِيمُ ﴾ [الحج 19] فكثيراً ما نجد أن المرء يعتني بحفظ رأسه أكثر مما يعتني بحفظ سائر أطرافه⁽¹¹²²⁾.

هـ-6- ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ ﴾ [الأنعام 38]

جيء هنا بتركيب "في الأرض" و"طائر يطير" بجناحيه" كما فسره السكاكي لبيان أن القصد بهما إلى الجنسين وإلى تقريرهما⁽¹¹²³⁾. وقال الزمخشري : معنى ذلك زيادة التعميم والإحاطة كأنه قيل: "وما من دابة قط في جميع الأرضين السبع وما من طائر قط في جو السماء من جميع ما يطير بجناحيه"⁽¹¹²⁴⁾. رغم أنه يجب أن يكون المتكلم يعلم تحقق الوصف

1119 . (الكشاف . 44 / 1 .

1120 (الديوان . ص 54 . صدره : مكر مفر مقبل مدبر معا .

1121 (التحرير والتنوير . 1 / 317 .

1122 (روح المعاني . 1 / 171 .

1123 (مفتاح العلوم . ص 285 .

1124 . (الكشاف . 2 / 66 .

للموصوف، لأن الوصف إنما يؤتى ليميز به الموصوف مما عداه، وتمييز المتكلم شيئاً من شيء بما لا يعرفه له محال، فما لا يكون عنده محققاً للموصوف يمتنع أن يجعله وصفاً له بحكم (1125).

وإذا كان من المعلوم أن الطيران لا يكون إلا بالجنّاحين، فمن ثم فإن قوله ﴿طَائِرٌ يَطِيرُ﴾ يمكن أن تغني عن ذكر الجنّاحين لأنه قد علم أن الطَّيْرَانَ لا يكون إلا بالجنّاحين، ورغم ذلك جاء بحرف الإضافة ومدخوله، وقد يجوز أن يكون قوله بجنّاحيه مُفِيداً، وذلك أنه قد قالوا: " طَارُوا عَلَاهُنَّ فَشُكَّ عَلَاهَا" وقال الشاعر⁽¹¹²⁶⁾:

و طِرْتُ بِمَنْصَلِي فِي يَعْمَلَاتِ

فقد استعملوا الطَّيْرَانَ في غير ذي الجناح فقوله تعالى ﴿وَلَا طَائِرٌ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ على هذا مُفِيداً، أي ليس الغرضُ تشبيهه بالطائر ذي الجناحين بل هو الطائرُ بجنّاحيه البتّة. وتطائر الشيءُ طارَ وتفرّق⁽¹¹²⁷⁾. كما أنه ذكر الجنّاحين لأن العرب قد تُسمّي الإسراعَ طيراناً، قال رسول الله - صلى الله تعالى عليه وسلم - : «كَلَّمَا سَمِعَ هَيْعَةَ طَارٍ إِلَيْهَا أُخْرَى»⁽¹¹²⁸⁾.

هـ-7- ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنْ اتَّبَعَ هَوْنَهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ﴾ [القصص 50].

والضلال دال على عدم الهدى، ومن ثم لا يكون قوله "أضل" دالا إلا على عدم الهدى، ومن هنا كانت دلالة حرف الإضافة ومدخوله على التوكيد واضحة. وقد حرج الألويسي هذا التركيب في ضوء ما أداه من معنى سياقي، إذ ذهب إلى أن "بِغَيْرِ هُدًى" في موضع الحال من فاعل اتبع، وتقييد الإتيان بذلك لزيادة التقرير والإشباع في التشنيع والتضليل، وإلا فمقارنته لهدايته تعالى بينة الاستحالة، وقيل: للاحتراز عما يكون فيه هدى منه تعالى فإن الإنسان قد يتبع هواه ويوافق الحق⁽¹¹²⁹⁾، وقال الرّمحشري أنه يعني مخذولاً مخلى بينه وبين هواه⁽¹¹³⁰⁾، وهذان الرأيان كفيّلان ببيان الفائدة الوظيفية لحرف الإضافة ومدخوله المؤكدين على وجه الخصوص، ودلالة التوكيد على معان سياقية عموماً.

¹¹²⁵ (الإيضاح في علوم البلاغة . ص 36 .¹¹²⁵

السريجا . انظر : الكتاب . 1/27 - 4/190 . يَخْبِطُنْ) صدر بيت لمزرس بن ربيعي ، وعجزه : دَوَامِي الأَيْدِ¹¹²⁶

(لسان العرب . 4 / 508 مادة (طير) .¹¹²⁷

86 / 4 . <http://www.al-islam.com>) نصب الراية في تخريج أحاديث الهداية، موقع الإسلام 1128

(روح المعاني . 15 / 154 .¹¹²⁹

(الكشاف . 5 / 153 .¹¹³⁰

هـ-8- ﴿ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّيْنَ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ [البقرة 61]

وإذا كان من المعلوم أن قتل الأنبياء لا يكون إلا بغير الحق، يجعلنا نتساءل عن الدور الوظيفي لتركيب "بغير الحق"، إذ لا يمكن أن تكون إلا لفائدة معنوية مرجوة، عبر عنها الزمخشري بأن معناها أنهم قتلوهم بغير الحق عندهم لأنهم لم يقتلوا ولا أفسدوا في الأرض فيقتلوا . وإنما نصحوهم ودعوهم إلى ما ينفعهم فقتلوهم ، فلو سئلوا وأنصفوا من أنفسهم لم يذكروا وجهاً يستحقون به القتل عندهم (1131).

وقيد القتل بغير الحق مع أن قتل الأنبياء لا يكون إلا كذلك للإيذان بأن ذلك بغير الحق عندهم إذ لم يكن أحد معتقداً أحقية قتل أحد منهم عليهم السلام، وإنما حملهم عليه حب الدنيا ، وإتباع الهوى والغلو في العصيان ، والاعتداء فاللام في الحق على هذا للعهد ، و الأظهر أنها للجنس ، والمراد بغير حق أصلاً إذ لام الجنس المهم كالنكرة (1132).

وعلى كلا الوجهين هو توكيد، ولم يرد هذا على أن قتل النبيين ينقسم إلى قتل بحق و قتل بغير حق ، بل ما وقع من قتلهم إنما وقع بغير حق ، لأن النبي معصوم من أن يأتي أمراً يستحق عليه فيه القتل ، وإنما جاء هذا القيد على سبيل التشنيع لقتلهم ، والتفويض لفعلهم مع أنبيائهم ، أي بغير الحق عندهم ، أي لم يدعوا في قتلهم وجهاً يستحقون به القتل عندهم . وقيل : جاء ذلك على سبيل التأكيد كقوله : ﴿ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ [الحج 46] ، إذ لا يقع قتل نبي إلا بغير الحق، ولم يأت نبي قط بما يوجب قتله ، وإنما قتل منهم من قتل كراهة له وزيادة في منزلته (1133).

هـ-9- ﴿ قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَتَى اللَّهُ بُنْيَانَهُمْ مِنَ الْقَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ [النحل 26]

وخرّ الشيء خرورا سقط (1134)، ففعل (خرّ) مستعار لزوال ما به المنعة نظير قوله تعالى : ﴿ يَخْرَبُونَ بِيوتهم بأيديهم ﴾ [الحشر 2] . و(السقف) حقيقته غطاء الفراغ الذي بين جدران

(نفس المصدر . 1 / 72 . 1131)

(روح المعاني . 1 / 276 . 1132)

(تفسير البحر المحيط . 1 / 237 . 1133)

(كتاب الأفعال . ص 200 . 1134)

البيت، يجعل على الجدران ويكون من حجر ومن أعواد، وهو هنا مستعار لما استعير له البناء .
و ﴿ من فوقهم ﴾ تأكيد لجملة ﴿ فخرَ عليهمُ السَّقْفُ ﴾ (1135).

ومعنى ﴿ فخرَ عليهمُ السَّقْفُ من فوقهم ﴾ : سقط عليهم سقف بنايتهم، إذ لا يُتصور له القيام بعد تهدم قواعده، و(من) متعلق بـ(خر) وهي لابتداء الغاية، أو متعلق بمحذوف على أنه حال من السقف مؤكدة ، غير أن هناك من العلماء من قال إن ﴿ من فوقهم ﴾ ليس بتأكيد مستدلا على ذلك بأن العرب تقول : "خر علينا سقف " و"وقع علينا حائط" إذا تهدم في ملك القائل، وإن لم يقع عليه حقيقةً، فهو لبيان أنهم كانوا تحته حين هدم (1136). وكان هذا الرأي مبنيًا على فكرة حمل التركيب على التأسيس أولى من التأكيد، أو مبدأ الفائدة كما فعل ابن جني عند تعرضه لهذه الآية، إذ رأى أنه قوله ﴿ من فوقهم ﴾ قد يكون مفيداً. وذلك أنه قد يستعمل في الأفعال الشاقة المستقلة؛ على قول من يقول: "قد سرنا عشراً وبقيت علينا ليلتان"، وكذلك يقال في الاعتداد على الإنسان بذنوبه وقبيح أفعاله: "قد أخرج علي ضيعتي"، فعلى هذا لو قيل: "فخر عليهم السقف" ولم يقل: "من فوقهم" لجاز أن يظن به أنه كقولك: "قد حربت عليهم دارهم" و"قد تلفت عليهم تجارتهم". فإذا قال: "من فوقهم" زال ذلك المعنى المحتمل، وصار معناه أنه سقط وهم من تحته. فهذا معنى غير الأول (1137).

وإن كان ما استدلوا به لا يمنع فكرة التوكيد إذ إن قولهم: "خر علينا السقف" فيه احتمال أنه تهدم ولم يقع عليهم حقيقة، فجيء بالتوكيد لدفع هذا الاحتمال، مع دلالة هذا الشكل التوكيدي المتمثل في الحال المؤكدة على خروجه وهم تحته لتصوير شدة مأهم، ذلك أن خروجه السقف وهم تحته أشد إهلاكا لهم ، ومثل هذه الدلالة إنما تستفاد من خلال هذا التركيب الذي يحتوي على الحال المؤكدة .

وهكذا يكون مجيء قوله تعالى: ﴿ من فوقهم ﴾ مع (خر) لدفع توهم أن يكون قد خر وهم ليسوا تحته (1138)، يقول ابن عطية: « ومعنى قوله: ﴿ من فوقهم ﴾ رفع الاحتمال

(التحريير والتنوير . 134 / 14 - 135 . 1135)

(روح المعاني . 125 / 14 . 1136)

(الخصائص . 270 / 2 - 271 . 1137)

(روح المعاني . 125 / 14 . 1138)

في قوله : ﴿ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ ﴾ فإنك تقول : "أنهدم على فلان بناؤه"، وهو ليس تحتَه ، كما تقول : "انفسد عليه متاعه" ، وقوله : ﴿ مِنْ فَوْقِهِمْ ﴾ ألزم أنهم كانوا تحتَه « (1139) .

هـ - 10 - ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ [البقرة 11]

لقد جاءت شبه الجملة (في الأرض) رغم أنه معلوم أن الفساد لا يقع إلا في الأرض، وذلك أن في ذكرها تنبيه على أن المحل الذي فيه شأنكم وتصرفكم ومنه مادة حياتكم وهي سترة أموالكم جدير ألا يفسد فيه، فمحل الإصلاح لا ينبغي أن يجعل محل الإفساد، وهذا بخلاف قوله تعالى: ﴿ وَمَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ [التوبة 74] لأن المراد نفي النصير عنهم في جميع الأرض فلو لم يذكر لاحتمل أن يكون ذلك خاصا ببعضها (1140).

هـ - 11 - ﴿ وَالْفُلْكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ ﴾ [البقرة 164]

والفلك بالضم السفينة تذكر وتؤنث وتقع على الواحد والاثنين والجمع (1141)، ويقال للسفينة الفلك لأنها تسفن وجه الماء أي تقشره (1142). وإذا كان لفظ الفلك بهذا الشكل يعني السفينة، ولا يحتمل معنى آخر فإن تركيب حرف الإضافة ومدخوله " في البحر " توكيد؛ إذ المعلوم أنها لا تجري في غيره (1143). ويمكن أن نستشف منها أيضا أنه أراد الفلك وهي في حالة صالحة لأنه بصدد ذكر آياته وما خص به العباد من منافع والفلك أحدها، والتي لا تعد منفعة إلا إن كانت تجري في البحر وليست هي في ذاتها منفعة . فركز في اللفظ على مجال عملها بقوله " في البحر " .

هـ - 12 - ﴿ إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ [الشورى 42]

البغي يحمل معنيين كما يرى الراغب، أحدهما محمود وهو تجاوز العدل إلى الإحسان، والفرض إلى التطوع، والثاني مذموم وهو تجاوز الحق إلى الباطل (1144)، ومن ذهب من إلى

(المحرر الوجيز 3/ 388 . 1139)

(البرهان في علوم القرآن . 2 / 426 - 427 . 1140)

(لسان العرب . 10 / 478 . 1141)

(لسان العرب . 13 / 209 . مادة (سفن) 1142)

(تفسير اللباب لابن عادل . 2 / 239 . 1143)

(مفردات ألفاظ القرآن . ص 136 . 1144)

اعتبار قوله: ﴿بَغَيْرِ الْحَقِّ﴾ حال، وهي مؤكدة وذلك لأن البغي لا يكون إلا بغير حق⁽¹¹⁴⁵⁾، فقد اعتبر المعنى الثاني فقط كونه ما ارتبط باستعماله أكثر، وما دام المعنى مفهوماً دون ذكر "غير الحق" فإنه فسر بدلالته على التوكيد .

إلا أن احتمال اللفظ "بيغون" للمعنيين أدل على الدور الوظيفي للتوكيد في السياق، إذ يؤتى به لدفع تعدد الاحتمالات التي تنجر عن اللفظ المشترك هنا، وهو أحد الأسباب التي تتطلب استعمال التوكيد، مما يعني أن مجيء حرف الإضافة ومدخوله كان لتخصيص أحد المعنيين في هذا اللفظ . وليس بالضرورة اعتماد التوكيد لمجرد تكرار المعنى مادام الدافع السياقي له موجود.

و/ بعض معاني التمييز المؤكد :

يعد التمييز من الوظائف التي لم يكثر ورودها مؤكدة في كلام العرب، كما يمكن أن نستخلص من خلال تتبع مواضعها في القرآن الكريم أنها وظيفة تكاد تحافظ على معناها التأسيسي، إلا أن قلة ورودها لا تمنعنا من إيرادها بدلالاتها السياقية لاستخلاص الدوافع السياقية لمجئها ، وأن ذلك دليل على دقة الاقتصاد في استخدام هذا الشكل اللغوي .

و-1- ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾ [التوبة 36]

"شَهْرًا" تمييز مؤكد كما في قولك: "عندي من الدينارين عشرون ديناراً" ، وما يقال : إنه لرفع الإبهام إذ لو قيل عدة الشهور عند الله اثنا عشر سنة لكان كلاماً مستقيماً ليس بمستقيم على ما قيل . وانتصر له بأن مراد القائل إنه يحتمل أن تكون تلك الشهور في ابتداء الدنيا كذلك كما في قوله سبحانه: ﴿وَلَيْتَ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج 47] ونحوه ولا مانع منه فإنه أحسن من الزيادة المحضة⁽¹¹⁴⁶⁾. وقد ذهب ابن هشام إلى أن التمييز لا يكون مؤكداً لعامله كما هو الحال مع الحال المؤكدة لعاملها، وهو بهذا لا ينفى دلالة التوكيد في التمييز مطلقاً، وإنما ارتبطت عنده بتأكيد العامل، يقول في هذه الآية: «وأما قوله: ﴿إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا﴾، فشهر مؤكد لما فهم من أن عدة الشهور، وأما

(الدر المصون . 263/3 . 1145)

(روح المعاني . 89 / 10 . 1146)

بالنسبة إلى عامله وهو اثنا عشر فمبين»⁽¹¹⁴⁷⁾ و يؤكد هذا ما ذهب إليه في كتابه (شرح قطر الندى وبل الصدى) من أن "شهرًا" تمييز مؤكد⁽¹¹⁴⁸⁾ إذ لم يقل مؤكد لعامله .

و-2- قال تعالى : ﴿ تُمَرٌ فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَاسْلُكُوهُ ﴾ [الحاقة 32]

ذَرَعَت الثوب وغيره ذرعا معناه قسته بالذراع⁽¹¹⁴⁹⁾، و عليه فإن "ذراعا" تمييز مؤكد ، وإن لم تعرب عند أغلب معربي القرآن إلا تمييزا دون ذكر صفة التوكيد فيها⁽¹¹⁵⁰⁾، ولكن هذه الخصوصية لا نلمسها إلا عند مقارنة هذا التعبير في الآية بقولنا: " طولها سبعون ذراعا" حيث يعد التمييز هنا مؤسسا لأن الطول قد يقاس بغير الذراع، إلا أنه في الآية ذكر الذراع أي القياس بالذراع ففهم معنى التمييز قبل ذكره، فلو قيل : " ذرعاها سبعون" لفهم أن السبعين ذراعا لا شيئا آخر. ومن هنا كان التمييز مؤكدا كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ [التوبة 36] .

و-3- ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ [النور 2]

لقد جاء في مفردات ألفاظ القرآن أن جَلَدُهُ بمعنى ضرب جلده، نحو: " بطمه وظهره"، أي ضربه بالجلد ، نحو عصاه إذا ضربه بالعصا⁽¹¹⁵¹⁾.

غير أن إعراب "جلدة" عند من تصدوا لتحديد معناها الإعرابي كان على أنها تمييز⁽¹¹⁵²⁾، وإن ملاحظة هذا التركيب في الآية وربط دلالة الفعل مع التمييز تسمح لنا بملاحظة معنى التوكيد في هذا التمييز، إذ إنه لو قال : " فاجلدوهم ثمانين" دون ذكر التمييز لأغنى ذلك عن فهم الجلدة، ومن ثم فمعناها مفهوم من الفعل هنا وهو ما يجعل التمييز مؤكدا لما فهم من دلالة الفعل، وهو كقولنا: " اشترت من الكتب عشرين كتابا" إذ الكتاب لم يذكر للبيان لأن الذات معروفة وإنما ذكر للتوكيد⁽¹¹⁵³⁾.

¹¹⁴⁷ (مغني اللبيب . 2 / 535 .

¹¹⁴⁸ (شرح قطر الندى وبل الصدى . ص 227 .

¹¹⁴⁹ (كتاب الأفعال . ص 121 .

¹¹⁵⁰ (ومن الذين قالوا إن التمييز في هذه الآية مؤكد أبو البقاء الكفوي . انظر : الكليات . ص 289 .

¹¹⁵¹ (مفردات ألفاظ القرآن . ص 199 .

¹¹⁵² (فتح القدير . 4 / 8 .

¹¹⁵³ (جامع الدروس العربية . 3 / 492 .

و-4- ﴿فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ [البقرة 26]

وتكاد دلالة التوكيد في هذا التركيب لا تبدو إلا من خلال تحليل نحوي يقوم على دلالة اسم الإشارة هنا، فيكون (مثلاً) نصبٌ على التمييز، وقيل إنه جاء على معنى التوكيد، لأنه من حيث أُشير إليه به (هذا) عُلِمَ أنه مثلٌ، فجاء التمييز بعده مؤكداً للاسم الذي أُشير إليه (1154).

ولعل أهم دور سياقي يؤديه التمييز المؤكد - على قلته في الاستعمال - نفي إرادة المجاز في الفعل أو نحوه، وأن العنصر المراد تأكيده ليس الفعل ولا المفعول أو غيره، وإنما القصد توكيد العنصر الموضوع للتفسير فيكون حينها حاملاً لوظيفة مركبة هي التوكيد في صورة التفسير والبيان .

ز/ بعض معاني البدل المؤكد :

كما رأينا سابقاً فإن التقارب الوظيفي بين البدل والتوكيد أمر واضح ذكره أغلب النحاة، ومن ثم فإنه كثيراً ما يختلف المفسرون في بعض الآيات بين أن يكون فيها بدل أو توكيد، أو أنه بدل مؤكد، وعليه سنأخذ في هذه الدراسة ما تتضح فيه الدلالة دون كثرة تأويلات أو تقدير.

ز- 1- ﴿وَمَا هُوَ بِمُرْزَحِجَةٍ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ﴾ [البقرة 96]

﴿أَنْ يُعَمَّرَ﴾ بدل منه، أي ما تعميره بمزحزحه من العذاب، وقد ذهب بعض المحققين من العلماء إلى أنه لما كان لفظ التعمير غير مذكور، بل ضميره حسن الإبدال؛ ولو كان التعمير مذكوراً بلفظه لكان الثاني تأكيداً لا بدلاً، ولكونه في الحقيقة تكريراً يفيد فائدته من تقرير المحكوم عليه اعتناءً بشأن الحكم بناءً على شدة حرصه على التعمير ووداده إياه جاز الفصل بينه وبين المبدل منه بالخبر، كما في التأكيد في قوله تعالى: ﴿وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ﴾ [هود19] (1155).

(الدر المصون . 1 / 166 . 1154)

(روح المعاني . 1 / 330 . 1155)

ز - 2 ﴿ يَغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ يَطْلُبُهُ حَيْثُهَا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ﴾ [الأعراف]
[54]

وجملة ﴿ يَغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ ﴾ على ما قاله ابن جني في قراءة حميد⁽¹¹⁵⁶⁾ حال من الضمير في قوله سبحانه : ﴿ ثُمَّ أَسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ [الأعراف 54] والعائد محذوف أي : يغشي الليل النهار بأمره أو بإذنه ، وقوله جل وعلا : ﴿ يَطْلُبُهُ حَيْثُهَا ﴾ بدل من ﴿ يَغْشَى اللَّيْلَ النَّهَارَ ﴾ للتوكيد⁽¹¹⁵⁷⁾.

ز - 3 ﴿ وَلَا بُؤْيُوهَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسَ ﴾ [النساء 11]

﴿ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا ﴾ بدل من ﴿ وَلَا بُؤْيُوهَ ﴾ بتكرير العامل ، وسط بين المبتدأ وهو قوله تعالى : ﴿ السُّدُسَ ﴾ والخبر، ومقتضى البدل لو قدر إهدار الأول إفراد كل واحد منهما بالسدس وعدم التشريك، وهذا يناقض حقيقة هذا النوع من البدل إذ يلزم فيه أن يكون مؤدى المبدل منه والبدل واحداً، وإنما فائدته التأكيد بمجموع الاسمين لا غير بلا زيادة معنى وإذا تحقق ما بينهما من التباين تعذرت البدلية المذكورة ، وإلا لزم زيادة معنى في البدل⁽¹¹⁵⁸⁾.
ولأنه اكتفى بقوله : " ولأبويه السدس " لفهم منه إما أنه لكل منهما السدس، وإما اشتراكهما في السدس، وهذا الأخير خلاف المقصود ، وهكذا أكد بقوله " لكل واحد " أن المقصود استقلال كل واحد منهما بالسدس .
ح / بعض معاني العطف المؤكد :

ح-1 ﴿ الَّذِينَ يَفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾ [الشعراء 152]

فائدة قوله : ﴿ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾ قلت: فائدته أن فسادهم فساد مصمت ليس معه شيء من الصلاح كما تكون حال بعض المفسدين مخلوطة ببعض الصلاح⁽¹¹⁵⁹⁾، وعطف ﴿ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾

(وعلى قراءة الجماعة حال من " الليل " أي يُغشي الليل النهار طالباً له حيثاً ، و " حَيْثُهَا " حال من الضمير في " يَطْلُبُهُ " ¹¹⁵⁶ .
المختسب . 1 / 365 .

(نفس المصدر . 1 / 365 . ¹¹⁵⁷ .

(روح المعاني . 4 / 223 . ¹¹⁵⁸ .

(الكشاف . 4 / 178 . ¹¹⁵⁹ .

﴿ عَلَى جَمَلَةٍ ﴿ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ ﴾ تأكيد لوقوع الشيء بنفي ضده، مثل قوله تعالى: ﴿ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنَ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى ﴾ [طه 79]، وقول عمرو بن مرة الجهني: النسب المعروف غير المنكر يفيد أن فسادهم لا يشوبه صلاح .

فكأنه قيل: "الذين إنما هم مفسدون في الأرض"، فعدل عن صيغة القصر لثلا يحتمل أنه قصر مبالغة لأن نفي الإصلاح عنهم يؤكد إثبات الإفساد لهم، فيتقرر ذلك في الذهن، ويتأكد معنى إفسادهم بنفي ضده، كقول السموأل أو الحارثي (1160):

تسيل على حد الطبات نفوسنا وليست على غير الطبات تسيل (1161)

ويمكننا في هذا الصدد أن نفهم أن الذي يفسد قد يكون مع إفساده بعض الصلاح، ولكن الجيء بقوله (ولا يصلحون) نفي هذا الاحتمال ونقل دلالة التركيب إلى معنى أكثر شمولية في معنى الإفساد، وهو ما نستشفه من تفسير أبي حيان لهذه الآية إذ يذهب إلى القول إنه لما كان "يفسدون" دلالة المطلق، أتى بقوله: ﴿ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾ فنفي عنهم الصلاح، وهو نفي لمطلق الصلاح، فيلزم منه نفي الصلاح كائنا ما كان، فلا يحصل منهم صلاح البتة (1162).

ح-2- ﴿ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنَ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى ﴾ [طه 79]

﴿ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنَ قَوْمَهُ ﴾ أي سلك بهم مسلكاً أدهم إلى الخسران في الدين والدنيا معا حيث أغرقوا فأدخلوا ناراً. وإذا كان الأمر كذلك فإن قوله بعد ذلك ﴿ وَمَا هَدَى ﴾ أي وما أرشدهم إلى طريق موصل إلى مطلب من المطالب الدينية والدينية يلمح فيه تقوية وتأكيده لقوله (وأضل فرعون قومه) وقد رأى أغلب المفسرين أن فائدة هذا التركيب المؤكد تتمثل في إرادة التهكم، وإن كان مما عرف في الأساليب العربية إذا أريد التهكم على هذا النحو أن يؤتي بما قصد به ضده استعارة ونحوها نحو: ﴿ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴾ [هود 87] إذا كان الغرض الوصف بصد هذين الوصفين (1163).

(التحرير و التنوير . 19 / 176 . 1160.

(انظر : المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . 6 / 332 . 1161.

(تفسير البحر المحيط . 7 / 35 . 1162.

(روح المعاني . 16 / 238 . 1163.

وكونه لم يهد أخبار عما هو كذلك في الواقع . وأجيب بأن الأمر كذلك ولكن العرف في مثل : " ما هدى زيد عمراً " ثبوت كون زيد عالماً بطريق الهداية مهتدياً في نفسه ولكنه لم يهد عمراً ، وفرعون أضل الضالين في نفسه فكيف يتوهم أنه يهدي غيره ، ويحقق ذلك أن الجملة الأولى كافية في الإخبار عن عدم هدايته إياهم، بل مع زيادة إضلاله إياهم فإن من لا يهدي قد لا يضل وإذا تحقق إغناؤها في الإخبار على أتم وجه تعين كون الثانية بمعنى سواء وهو التهكم، وقيل إنما تحمل الجملة الثانية على ما فيها من تكرار للمعنى معنى ضمياً هو من باب التلميح وهو إشارة إلى إدعاء اللعين إرشاد القوم في قوله : ﴿ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ ﴾ [غافر 29] فهو كم ادعى دعوى وبالغ فيها فإذا حان وقتها ولم يأت بما قيل له لم تأت بما ادعيت تهكماً واستهزاء ، ويعلم مما ذكر المغايرة بين الجملتين وأنه لا تكرير، وقيل : المراد وما هداهم في وقت ما ويحصل بذلك المغايرة لأنه لا دلالة في الجملة الأولى على هذا العموم والأول أولى (1164).

ح- 3- ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَّلْ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ [الإسراء 105]
﴿ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَّلْ ﴾ عود إلى التنويه بشأن القرآن فهو متصل بقوله : ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾ [الإسراء 89] . فلما عطف عليه ﴿ وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَ لَكَ ﴾ [الإسراء 90] إلى هنا، وسمحت مناسبة ذكر تكذيب فرعون موسى عليه السلام عاد الكلام إلى التنويه بالقرآن لتلك المناسبة . وقد وُصف القرآن بصفتين عظيمتين كل واحدة منهما تحتوي على ثناء عظيم وتنبيه للتدبر فيهما . وقد ذكر فعل النزول مرتين ، وذكر له في كل مرة متعلق متمائل اللفظ لكنه مختلف المعنى ، فعلق إنزال الله إياه بأنه بالحق فكان معنى الحق الثابت الذي لا ريب فيه ولا كذب ، فهو كقوله تعالى : " ذلك الكتاب لا ريب فيه " [البقرة 2] وهو رد لتكذيب المشركين أن يكون القرآن وحياً من عند الله .

و قد علق نزول القرآن ، أي بلوغه للناس بأنه بالحق فكان معنى الحق الثاني مقابل الباطل ، أي مشتتلاً على الحق الذي به قوام صلاح الناس وفوزهم في الدنيا والآخرة ، كما قال تعالى : ﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ ﴾ [الإسراء 81] ، وقوله : ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرْنَاكَ اللَّهُ ﴾ [النساء 105] .

(نفس المصدر والصفحة . 1164)

وضمائر الغيبة عائدة إلى القرآن المعروف من المقام .

والباء في الموضعين للمصاحبة لأنه مشتمل على الحق والهدي ، والمصاحبة تشبه الظرفية .
ولولا اختلاف معنى الباءين في الآية لكان قوله : ﴿ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ ﴾ مجرد تأكيد لقوله : ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ لأنه إذا أنزل بالحق نزل به ولا ينبغي المصير إليه ما لم يتعين . وتقديم الجرور في الموضعين على عامله للقصر رداً على المنكرين الذين ادعوا أنه أساطير الأولين أو سحر مبين أو نحو ذلك . جملة معترضة بين جملة ﴿ وَبِالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ ﴾ وجملة ﴿ وَقُرْءَانَا فَرَقْنَاهُ ﴾ [الإسراء 106] . أي وفي ذلك الحق نفع وضر فأنت به مبشر للمؤمنين ونذير للكافرين . والقصر للرد على الذين سألوه أشياء من تصرفات الله تعالى والذين ظنوا أن لا يكون الرسول بشرا (1165) .

ط / بعض معاني الاشتقاق التوكيد :

ط-1- ﴿ زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ ﴾ [آل عمران 14]

و"المقنطرة" مشتقة من لفظ القنطار للتوكيد كقولهم: " ألف مؤلفة ، وبدره مبدرة" (1166) . و قد أخذ لفظ المقنطرة من القنطار، إذ إنه من عادة العرب أن يصفوا الشيء بما يشق منه للمبالغة كظل ظليل وهو كثير في وزن فاعل ويرد في المفعول كـ ﴿ وَيَقُولُونَ حَجْرًا مَّحْجُورًا ﴾ [الفرقان 22] و ﴿ نَسِيًا مَنَسِيًا ﴾ [مريم 23] وقيل : المقنطرة هي المضعفة، وخصها بعضهم بتسعة قناطر، وقيل : المقنطرة المحكمة المحصنة من قنطرت الشيء إذا عقدته وأحكمته، وقيل : المضروبة دنانير أو دراهم، وقيل : المنضدة التي بعضها فوق بعض ، وذهب بعضهم إلى أنها المدفونة المكنوزة (1167) .

و قد أريد بهذا النوع من الاشتقاق هنا المضاعفة المتكاثرة ، لأن اشتقاق الوصف من اسم الشيء الموصوف، إذا اشتهر صاحب الاسم بصفة، يؤذن ذلك الاشتقاق بمبالغة في الحصول به كقولهم : " لَيْلٌ أَلِيلٌ " ، و " ظِلٌّ ظَلِيلٌ " ، و " دَاهِيَةٌ دَهْيَاءٌ " ، و " شِعْرٌ شَاعِرٌ " ،

(التحرير والتنوير . 8 / 318 . 1165)

(الكشاف . 1 / 259 . 1166)

(روح المعاني . 3 / 100 . 1167)

و" إِبِلٌ مُؤَبَّلَةٌ " ، و" آَلَفٌ مُؤَلَّفَةٌ".⁽¹¹⁶⁸⁾، وهو نفس المعنى الذي ذهب إليه ابن عادل في تفسير دلالة هذا الاشتقاق على التوكيد بقوله إن لفظ المُقَنْطَرَةَ هو "مُنْفَعَلَةٌ" من القنطار وهو للتأكيد ، كقولهم : "ألف مؤلَّفة ، وبدرة مبدرة ، وإبل مؤبَّلة ، ودراهم مُدْرَهمة" ⁽¹¹⁶⁹⁾. وأكد هذا المعنى في مناسبة أخرى فرأى أن وصف " الْقَنَاظِيرِ " بـ " الْمُقَنْطَرَةِ " دالة على تكثيرها مع كثرتها في ذاتها ⁽¹¹⁷⁰⁾. وتكثير الكثرة تفيد التوكيد من جهة الكمية كما هو معلوم .

ط-2- ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ وَيَقُولُونَ حَجْرًا مَّحْجُورًا﴾ [الفرقان 22]

الحَجْرُ هو المنع من التصرف، و حَجَرَ عَلَيْهِ الْقَاضِي يَحْجُرُ حَجْرًا ، إِذَا مَنَعَهُ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي مَالِهِ⁽¹¹⁷¹⁾. والحجر الحرام قال الله عز وجل: ﴿وَيَقُولُونَ حَجْرًا مَّحْجُورًا﴾ أي حراما محرما⁽¹¹⁷²⁾.

وقد جاء بناء هذا التركيب الوصفي على اختلاف الصيغة واتفق الجذر المعجمي ليضيف إلى الجانب المعنوي لهذا التركيب جانبا لفظيا متناسقا يظهر القيمة المعنوية للصيغة في اللغة العربية .

وزيادة على الجانب المعنوي لهذا النوع من التراكيب التي توصف بنفس ألفاظها، فإنها تتيح أيضا للمتكلم التزود - خصوصا المبدع- بألفاظ متجانسة صوتيا هي من الأشكال اللغوية التي تتميز بها اللغة العربية في جانبها الصوتي، وما تقدمه من اختيارات في استخدام بعض التعبيرات التي تحمل دلالة توكيدية من ناحية اشتقاقها من نفس الكلمة التي توصف بها .

وهكذا يظهر لنا الدور الذي تؤديه عناصر التوكيد على اختلاف مواضعها و جهات دلالاتها على التوكيد، فكانت الجملة الواحدة تؤدي دورا وظيفيا يحمل دلالة التوكيد ،

(التحريير والتنوير . 3 / 50 .¹¹⁶⁸

(تفسير اللباب لابن عادل . 3 / 466 .¹¹⁶⁹

(نفس المصدر . 3 / 470 .¹¹⁷⁰

(تاج العروس . 10 / 529 .¹¹⁷¹

(ابن السكيت، إصلاح المنطق . ت: أحمد محمد شاكر ومحمد عبد السلام هارون . دار المعارف . القاهرة . ط4 .¹¹⁷²

1949 . ص 17 .

بالإضافة إلى معان ودلالات أخرى تؤديها في النص ككل ، إذ يكون التوكيد جزءاً من معنى عام يتطلبه السياق . وهو في ذلك ينسجم مع ذهن السامع في تطلعاته للفهم وعلاقته بالخطاب من ناحية التصديق والتكذيب . فهناك دائماً اعتبار لدرجة خبرة السامع ومراد المتكلم ، فتلتقي عندما يصل هذا الأخير إلى تحميل رسالته الإبلاغية القدر الكافي من الحمولة الدلالية التي تستعين بأسلوب التوكيد كدليل لغوي يقدمه المتكلم رغبة في تفاعل السامع معه ، وإلا كانت دورة الخطاب غير فعالة .

كما أن خصوصية هذا الجانب التطبيقي تؤكد لنا القيمة الخطابية لأسلوب التوكيد في القرآن الكريم ، النص الذي يحمل كمية هائلة من المعاني التي بدورها تحمل حمولات دلالية واسعة التصرف من أحكام وأوامر ونواهي وكل ما يتعلق بالحياة ، وأمام كل ذلك هنالك المنكر والمتشكك ومن يطلب الطمأنينة للخير في حديثه أو غرابته، وهكذا فإن الأمر يمكن أن يزداد عمقا مع ما في النص القرآني من أخبار عن غيبيات لا يمكن أن تصدق بسهولة لعدم مشاهدتها أو استحالة ذلك ، ومن ثم يكون الخطاب متفاعلا مع حال السامعين في هذا الإطار، فتأتي الأشكال المؤكدة في كل مرة متغيرة صورةً ومعنىً لتنسجم مع كل خطاب ومع كل موقف فيكون التوكيد بالحال مناسباً لبيان الهيئة والتوكيد بالنعته مناسباً للوصف والتوكيد بالمفعول المطلق لتحديد الحدث... إلخ .

الخاتمة

أما وقد وصلنا إلى خاتمة هذا البحث فإننا سنلخص أهم النتائج التي خلصنا إليها خلال هذه الدراسة التي لا تقف عند حدود الجديد بالضرورة ، وإنما كان لها أن تؤكد أموراً سابقة، مع محاولة إثارة قضايا لها ارتباط باستعمال هذا الأسلوب كشكل من أشكال اللغة التي تقوم على تكرير اللفظ أو الجملة أو المعنى، أو تقرير ما فهم سلفاً، وعليه فقد كانت أهم النتائج المتوصل إليها ملخصة في النقاط التالية :

- لقد آثرت في دراستي اختيار مصطلح "أسلوب التوكيد" لا "أساليب التوكيد" كما درج على ذلك أغلب المحدثين، ذلك أن الجمع في هذا الإطار يوحي بتعدد المعاني الأسلوبية وهو ما لا يصدق هنا ، باعتبار أسلوب التوكيد أسلوباً واحداً يحتوي على عدة أشكال تعبيرية تعود في النهاية إلى معنى أسلوبى واحد هو أسلوب التوكيد .

- إن المنهج المتبع في الدراسة اللغوية يؤثر في نتائجها، كما هو الشأن في تأثير المنهج الشكلي لدى أغلب النحاة القدماء الذي ظل يحرص على تبويب الأبواب النحوية و المسائل اللغوية وفق ما تقتضيه من شكل إعرابي ظاهراً كان أو مقدرًا؛ مما نتج عنه زمر نحوية لا يكاد يكون بينها رابط سوى الشكل الإعرابي في أغلب الأحيان .

- يعد أسلوب التوكيد من أكثر الأساليب انتشاراً في اللغة العربية ، إذ يتداخل مع جميع الأساليب، فقد يكون في الإنشاء كما قد يكون في الخبري، كما نجد في النفي والإثبات، وكل منها له أشكاله التوكيدية المناسبة .

- العلاقة بين المتكلم والسامع هي أكثر ما يتجلى في استخدام أسلوب التوكيد ودراسته، فهو أسلوب تعبيرى يعتمد استعماله على تشكك السامع أو تردده في قبول الخبر، وهو الأمر الذي اعتنى به البلاغيون قديماً. كما يحكم جانبه الكمي والنوعي درجة هذا الإنكار أو التردد فتكون الأشكال بحسب العنصر المنكر، كما هو الشأن مع المفعول المطلق المؤكد مثلاً الذي يؤتى به عندما يكون الحدث ذاته أمراً مستغرباً أو مستبعداً، فيكون مؤكداً لجيئه وعدم إرادة المجاز ونحوه في إطلاق هذا الحدث . كما أن التوكيد قد يعم معنى الجملة إن كان التردد أو الإنكار في العلاقة الإسنادية ككل .

- لقد اعتنى العلماء العرب قديماً بدراسة هذا الأسلوب ، وظلت هذه الدراسات والأبحاث موزعة في مناسبات متفرقة تحت تأثير المناهج اللغوية المتبعة لدى كل صنف من أصناف العلماء

من نحاة وبلاغيين وأصوليين وعلماء تفسير مما أثرى هذا الأسلوب بالدراسة وإن لم يكن بجانب منهجي موحد، وهو الأمر الذي تتوخاه هذه الدراسة كما ذكرنا في بداية هذا البحث .

- عندما نتتبع دراسة هذا الأسلوب عند المحدثين نجد أنهم وإن أثاروا فكرة المنهج ودعوا إلى جمع أشتات هذا الأسلوب في مؤلف واحد أو في باب واحد، إلا أنه هذا الأمر لا يكاد يطبق عندهم، وهو ما وقفنا عليه في ما أُلّف حول هذا الأسلوب .

- إن من الأمور المهمة للإحاطة بهذا الأسلوب واستعمالاته في اللغة العربية جعل أشكاله على اختلافها في أنماط تركيبية تفسر من خلالها القضايا المتعلقة بطرائق استخدامه في اللغة، والأسرار المعنوية والوظيفية التي تكون وراء ذلك، خصوصا إذا كان بناؤه يقوم على المزوجة بين أشكال متعددة لنفس المعنى الأسلوبي العام، كاللجوء إلى استخدام التقديم والتأخير مع زيادة بعض الأدوات الدالة على التوكيد، ثم النظر في كيفية تأثير ذلك في البناء العام للمعنى عند السامع أو عند الدارس .

- لعل أكثر ما يرتبط بهذا الأسلوب في جانبه الدلالي قيامه على فكرة الزيادة أو التكرار وهما ما أثر في فهم معاني هذا الأسلوب ومعالجة قضاياها، إذ ارتبط بفكرة عدم مجيئه بفائدة ، في مقابل كل الأساليب التي تقوم على هذا المبدأ الذي له خطورته في استخدام اللغة لتأدية وظيفتها الأساسية والمتمثلة في التبليغ والتواصل، فتأتي عبارة بعض الدارسين عند التعرض إلى تحليله في جملة معينة بأنه " مجرد التوكيد" أو "ليس فيه فائدة وإنما جيء به للتوكيد"، ويبدو أن المقصود من ذلك يكون على حذف الصفة، وكان الأجدد أن يقال فيها: ليس فيه فائدة جديدة"، وهذا لا يمنع من تأدية هذا الأسلوب لمعانٍ سياقية متعددة كنفى المجاز ونفي احتمال العموم وغيرها مما لا يمكن أن يؤدي إلا بواسطة هذا الأسلوب، وهو الأمر الذي يعطيه دوره الأساسي في التبليغ .

- إن دراسة هذا الأسلوب في القرآن الكريم تتيح للدارس تحديد إطار الدراسة في اتجاه واحد، مما يعطي الفرصة لتقديم أشكال استخدام هذا الأسلوب والمعاني التي تستفاد من خلاله والتي لا تتجلى إلا في أمثلتها التي وردت بها في النص القرآني، كما أن انتهاج إطار واحد للدراسة متمثلا في المنهج الوظيفي يفتح المجال أمام الدارس للتوصل إلى الإحاطة بأسلوب التوكيد في إطاره الاستعمالي .

- تعد دراسة هذا الأسلوب باختلاف أنماطه ووفق أشكاله المتعددة من الدراسات المطلوبة لما فيها من فائدة لإبراز كيفية وروده في اللغة العربية، و الاحتمالات الممكنة لاستخدام أدواته

وعناصره، لتمثل أمام المتكلم أنواع الاختيارات التي يستفيد منها في إنشاء كلامه، مستخدماً أسلوب التوكيد الذي تتوارد أشكاله في اتساق وانسجام وفق قواعد العربية ومتطلبات المقام .

- لقد تعددت أشكال التوكيد وأنماطه التركيبية في القرآن الكريم، فضم أدوات اختلفت معانيها الوظيفية الأصلية، وخرجت إلى معنى التوكيد كـ"لن" و"ما" و"من" وغيرها، كما ضم أدوات أصلية في تأدية هذا المعنى الأسلوبي كـ"إن" و"أن" ، والقسم كشكل لغوي يؤدي الحالة القصوى التي يقف عندها المتكلم في تأكيد كلامه ، بالإضافة إلى ما يؤديه التكرار في المستويات المتعددة من المفرد إلى الجملة، واستخدام التصرف في الرتب مما يدخل في التقديم والتأخير، وهناك أيضاً أبواب نحوية لها معانيها الأصلية وأشربت معنى التوكيد لوجود وشائج معنوية بينها وبين ما تتعلق به كالحال المؤكدة، والنعت المؤكد، و العطف المؤكد .. وغير ذلك، مما يزيد في توسيع دائرة هذا الأسلوب، وهو الأمر الذي جعل بعض الدارسين يؤثرون في تسميته مصطلح "أساليب التوكيد".

وفي الختام أرجو أن تكون ثمرة جهدي في هذا العمل قد وصلت إلى ما طمحتُ إليه منذ بدأت رحلتي مع دراستي الوظيفية لأسلوب التوكيد ، وأن يسهم ولو بالشيء القليل في إثراء المكتبة العربية بنتائج فكر إحدى بناتها، أو على الأقل أن يكون منطلقاً لغيري من الباحثين الطموحين في إعادة البحث في ما قيل إنه "قد قُتل بحثاً" في بقية الأساليب والقضايا النحوية .

لأنه وإن كان الموضوع قد دُرُس فعلاً، فإن استكناحه من خلال ما تطرحه بعض المناهج الحديثة يعطي له الجِدَّة ويكتب له الحياة مرة بعد مرة .

قائمة المصادر والمراجع :

- القرآن الكريم .

المصادر باللّغة العربيّة :

- ابن الأثير ، المثل السائر . ت: محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية . بيروت، لبنان . 1995
- الأحفش الأوسط ، معاني القرآن . ت: إبراهيم شمس الدين . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان . ط1 . 2002 .
- الأردبيلي، شرح الأنموذج في النحو . ت: حسنى عبد الجليل يوسف . مكتبة الآداب، القاهرة . 1990 .
- الإستراباذي (رضي الدين) ، شرح شافية ابن الحاجب . ت: محمد محيي الدين عبد الحميد ومحمد نور حسن ومحمد الزفزاف . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت، لبنان . دون ط .
- ، شرح الكافية في النحو . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان . دون ط .
- الأزهري (خالد بن عبد الله)، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب . ت: عبد الكريم مجاهد . مؤسسة الرسالة . بيروت، لبنان . ط1 . 1996 .
- الأصمعي (أبو سعيد عبد الملك بن قريب)، الأصمعيّات . ت: قصي الحسين . دار ومكتبة الهلال، بيروت . ط1 . 1998 .
- الألويسي (أبو الفضل محمود)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني . دار إحياء التراث العربي، بيروت . دون ط .
- الأمدي ، الإحكام في أصول الأحكام . ت: الشيخ إبراهيم العجوز . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان دون ط .
- امرؤ القيس ، الديوان . دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان . دون ط .
- الأنباري (أبو البركات عبد الرحمن بن محمّد)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين . ت: محمد محيي الدين عبد الحميد . 1982 .
- الأندلسي (أبو حيان أثير الدين محمّد بن يوسف)، ارتشاف الضرب من لسان العرب . ت: مصطفى أحمد النماس . مطبعة المدني، القاهرة . 1987 .
- ، تفسير البحر المحيط . دار إحياء التراث العربي، بيروت . ط2 . 1990 .
- الأندلسي (ابن عطية)، انحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز . ت: عبد السلام عبد الشافي محمد . منشورات محمد بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان . ط1 . 2001 .

- البخاري (علاء الدين عبد العزيز بن أحمد)، كشف الأسرار عن أصول فخر الإسلام البزدوي . ت : عبد الله محمود عمر. دار الكتب العلمية. ط 1. 1997.
- البغدادي (عبد القادر بن عمر)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب . ت:د. محمد نبيل طريفسي. دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان . ط 1. 1998.
- التفتازاني (سعد الدين) ، مختصر السعد (شرح كتاب مفتاح العلوم) . ت: عبد الحميد هنداوي. المكتبة العصرية . بيروت، لبنان. ط 1. 2003 .
- ، المطول (شرح تلخيص المفتاح) . ت: عبد الحميد هنداوي . دار الكتب العلمية . بيروت، لبنان . ط 2 . 2007 .
- أبو تمام (حبيب بن أوس الطائي)، الديوان . ت: شاهين عطية. دار الكتب العلميّة، بيروت. ط 2. 1992.
- التهانوي ، كشاف اصطلاحات الفنون . ت : أحمد حسن بسج . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان . ط 1 . 1998 .
- الجرجاني (ركن الدين محمد) ، الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة . ت: إبراهيم شمس الدين . محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان . ط 1 . 2002.
- الجرجاني (عبد القاهر) ، أسرار البلاغة . ت: مصطفى شيخ مصطفى . مؤسسة الرسالة . بيروت، لبنان . ط 1 . 2004 .
- ، دلائل الإعجاز . ت : محمد عبد المنعم خفاجي. مكتبة القاهرة . القاهرة ، مصر. ط 1 . 1969.
- ، المقتصد في شرح الإيضاح . ت : كاظم بحر المرجان . منشورات وزارة الثقافة والإعلام، الجمهورية العراقية . 1982.
- الجرجاني (علي بن محمد) ، التعريفات . ت : إبراهيم الأبياري ، دار الكتاب العربي . بيروت ، لبنان . ط 3 . 1996.
- جرير ، الديوان . دار صادر . بيروت، لبنان . دون ط .
- الجزري (أبو السعادات المبارك بن محمد) ، النهاية في غريب الأثر . ت: طاهر أحمد الزاوي و محمد محمد الطناحي . المكتبة العصرية . بيروت، لبنان . 1979 .
- ابن جني ، الخصائص . ت: محمد علي النجار . المكتبة العلمية . دون ط .
- ، اللمع في العربية . ت: حسين محمد محمد شرف . دار الكتب، القاهرة . ط 1. 1979.
- ، المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها . ت: محمد عبد القادر عطا . دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. ط 1. 1998.
- ابن حزم (أبو محمد علي بن أحمد)، الإحكام في أصول الأحكام . ت: محمد محمد تامر . دار الكتب العلميّة، بيروت . ط 1. 2004 .

- ابن الحاجب ، الأملاني ت: قصي الحسين . دار ومكتبة الهلال، بيروت. ط1. 1998.
- ، الإيضاح في شرح المفصل .ت: إبراهيم محمّد عبد الله. دار سعد الدين، دمشق . ط1 . 2005 .
- الحموي، خزانة الأدب وغاية الأرب . ت: عصام شعيتو . دار ومكتبة الهلال . بيروت، لبنان . ط1 . 1987 .
- الخازن(علاء الدين البغدادي) ، لباب التأويل في معاني التنزيل . ت: عبد السلام محمد علي شاهين . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان . ط1 . 1995.
- الرازي (فخر الدين محمّد بن عمر)، التفسير الكبير (مفاتيح الغيب) . ت: عماد زكي البارودي . المكتبة التوفيقية، القاهرة . 2003.
- الرازي (محمد بن أبي بكر) ، مختار الصحاح . ت : مصطفى ديب البغا . دار الهدى . عين مليلة ، الجزائر . ط4 . 1990 .
- الراغب الأصفهاني، مفردات ألفاظ القرآن . ت: صفوان عدنان داوودي . دار القلم .دمشق و دار الشامية. بيروت. ط1 . 1997.
- الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس . ت: عبد الستار أحمد فراج . مطبعة حكومة الكويت . 1965 .
- الزجاج (أبو إسحاق) ، معاني القرآن وإعراجه . ت : عبد الجليل عبده شلي ، عالم الكتب . بيروت . ط1 . 1988.
- الزجاجي ، الإيضاح في علل النحو . ت : مازن المبارك. دار النفائس، بيروت . ط3 . 1979 .
- الزركشي (بدر الدين) ، البحر المحيط في أصول الفقه . ت: الشيخ عبد القادر عبد الله العاني. وزارة الأوقاف والشؤون الدينية . الكويت . ط2 . 1992 .
- ، البرهان في علوم القرآن . ت : محمد أبو الفضل إبراهيم . المكتبة العصرية . صيدا ، بيروت . 2006 .
- الزمخشري ، الأنموذج في النحو . ت: لجنة إحياء التراث العربي . دار الآفاق الجديدة، بيروت. ط1 . 1981 .
- ، تفسير الكشاف . دار المصحف . ط2 .
- ، المفصل في علم العربية . دار الجيل . بيروت ، لبنان . دون ط .
- ابن السراج (أبو بكر) ، الأصول في النحو . ت: عبد الحسين الفتلي . مؤسسة الرسالة . بيروت . ط3 . 1996 .
- السرخسي ، أصول السرخسي . ت : أبو الوفا الأفغاني . دار المعرفة . بيروت ، لبنان.دون ط .
- السكّاكي (أبو يعقوب سراج الدين يوسف بن أبي بكر)، مفتاح العلوم . ت: عبد الحميد هنداوي . دار الكتب العلميّة، بيروت . ط1 . 2000.

- السكيت (أبو يوسف بن إسحاق)، إصلاح المنطق . ت: أحمد محمد شاكر ومحمد عبد السلام هارون . دار المعارف . القاهرة . ط4 . 1949 .
- السمين الحلبي (أحمد بن يوسف) ، الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون . ت: علي معوض وآخرون. دار الكتب العلميّة، بيروت. ط1. 1994.
- سيويه ، الكتاب ، ت : عبد السلام محمد هارون ، دار الجيل.بيروت ، ط1 .
- السيوطي (جلال الدين) ، الإتقان في علوم القرآن . ت: عبد المنعم إبراهيم .مكتبة نزار مصطفى الباز. مكة المكرمة ، الرياض. ط2. 2003 .
- ، الأشباه والنظائر في النحو. دار الكتب العلمية. بيروت ، لبنان . دون ط .
- ، شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان. هامش : حلية اللب المصون على الجوهر المكنون ، الشيخ أحمد الدمنهوري . دار الفكر .دون ط .
- ، معترك الأقران في إعجاز القرآن . ت: أحمد شمس الدين . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان . ط1 . 1988 .
- ، المزهري في علوم اللغة و أنواعها . ت : محمد جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم و علي محمد البحايي . المكتبة العصرية . صيدا، بيروت . 1987 .
- ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع . ت: عبد الحميد هنداوي . المكتبة التوفيقية . القاهرة ، مصر . دون ط .
- ابن الشجري، أمالي ابن الشجري . ت: محمود محمد الطناحي . مكتبة الخانجي، القاهرة. صيدا . بيروت . ط1. 1995 .
- الشوكاني (محمد بن علي بن محمد) ، إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول.دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان . دون ط.
- ، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير. دار الفكر - بيروت. دون ط.
- الصّبّان (محمد بن علي)، حاشية الصّبّان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك . ت: إبراهيم شمس الدين . دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان . ط1. 1997.
- الطبري (ابن جرير)، جامع البيان في تأويل القرآن.ت:أحمد محمد شاكر.مؤسسة الرسالة. ط1 2000.
- ابن عادل، تفسير اللباب. موقع التفاسير <http://www.altafsir.com>
- ابن عقيل (أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك . ت: ح. الفاخوري .دار الجيل،بيروت. ط1.
- ابن عقيل (أبو محمد عبد الله بن عبد الرحمن) شرح ابن عقيل . ت : محمد محيي الدين عبد الحميد . مكتبة دار التراث . القاهرة . ط 20 . 1980 .

- العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين)، التبيان في إعراب القرآن . دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت . 2001.
- ، اللباب في علل البناء والإعراب . ت: غازي مختار طليمات. دار الفكر، دمشق. ط1. 1995.
- أبو علي الفارسي ، المسائل المنثورة . ت: مصطفى الحدري ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق . 1986 .
- عنتر بن شداد ، الديوان . المكتبة الجامعة . بيروت، لبنان . ط4 . 1893 .
- الغزالي (أبو حامد) ، المستصفي من علم الأصول. ت: الشيخ إبراهيم محمد رمضان. دار الأرقم بن أبي الأرقم. بيروت، لبنان . دون ط.
- ابن فارس ، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها . ت: عمر فاروق الطباع . مكتبة المعرف ، بيروت . ط1. 1993 .
- الفراء ، معاني القرآن . ت : أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار. عالم الكتب، بيروت. ط2. 1980.
- أحمد الفيومي ، المصباح المنير . مكتبة لبنان . بيروت ، لبنان. 1990 .
- ابن قتيبة ، تأويل مشكل القرآن . ت: السيد أحمد صقر . المكتبة العلمية . دون ط.
- القرطبي ، الجامع لأحكام القرآن . ت: هشام سمير البخاري . دار عالم الكتب . الرياض. المملكة العربية السعودية . 2003 .
- القزويني (الخطيب) ، الإيضاح في علوم البلاغة . ت : عماد بسيوني زغلول . مؤسسة الكتب الثقافية . بيروت ، لبنان . ط3 .
- القلقشندي (أحمد بن علي)، صبح الأعشى في صناعة الإنشا . ت: يوسف علي طويل . دار الفكر . دمشق . ط1 . 1987 .
- ابن القوطية، كتاب الأفعال . ت : علي فوده . مكتبة الخانجي . القاهرة . ط2 . 1993 .
- القيرواني (ابن رشيق) ، العمدة في محاسن الشعر وآدابه . ت: محمد عبد القادر أحمد عطا. منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان. ط1 . 2001 .
- ابن قيم الجوزية ، بدائع الفوائد . ت: معروف مصطفى زريق وآخران . دار الخير، دمشق . ط1 . 1994 .
- ، التبيان في أقسام القرآن ، دار الفكر للطباعة والنشر . دون ط .
- ، التفسير القيم . جمع : محمد أويس الندوي، ت: محمد حامد الفقي . دار الكتب العلمية، بيروت . ط2. 2002 .
- ابن كثير (أبو الفداء إسماعيل بن عمر) ، تفسير القرآن العظيم . دار الكتب العلمية. بيروت . لبنان . ط2 . 2001 .

- الكفوي (أبو البقاء) ، الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) . ت : عدنان درويش و محمد المصري ، مؤسسة الرسالة . بيروت ، لبنان . ط2 . 1998 .
- ابن كيلكدي ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة . ت : حسن موسى الشاعر . دار البشير ، عمان . ط1 . 1990 .
- المالقي ، رصف المباني في شرح حروف المعاني . ت : أحمد محمد الخراط . دار القلم . دمشق . ط3 . 2002 .
- ابن مالك ، شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) . ت : محمد عبد القادر عطا و طارق فتح السيد . منشورات محمد علي بيضون . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان . ط1 . 2001 .
- المررد (أبو عبد الله محمد بن يزيد) ، المقتضب . ت : عبد الخالق عزيمة . عالم الكتب ، بيروت . دون ط .
- المرادي (الحسن بن قاسم) ، الجنى الداني في حروف المعاني . ت : فخر الدين قباوة ، ومحمد نديم فاضل . دار الكتب العلميّة ، بيروت . ط1 . 1992 .
- مكّي القيسي ، مشكل إعراب القرآن . ت : ياسين محمد السواس . اليمامة للطباعة والنشر . دمشق - بيروت . ط2 . 2000 .
- ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين بن محمد بن مكرم) ، لسان العرب . دار صادر ، بيروت . ط1 .
- النسفي (أبو البركات عبد الله) ، مدارك الترتيل . ت : مروان محمد الشعار . دار النفائس - بيروت . 2005 .
- ابن هشام الأنصاري (جمال الدين) ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . دار الجيل ، بيروت . ط5 . 1979 .
- ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك . ت : عبد المتعال الصعيدي . مكتبة الآداب . القاهرة . 1982 .
- ، شرح شذور الذهب . ت : ح . الفاخوري . دار الجيل ، بيروت . ط1 . 1988 .
- ، شرح قطر الندى وبلّ الصدى . ت : محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصريّة ، صيدا ، بيروت . 1988 .
- ، مغني اللبيب عن كتب الأعراب . ت : محمد محيي الدين عبد الحميد . المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت . 1995 .
- ابن يعيش (أبو البقاء موفق الدين) ، شرح المفصل للزمخشري . ت : إميل بديع يعقوب . دار الكتب العلمية ، بيروت . ط1 . 2001 .
- المراجع باللغة العربيّة :
- إبراهيم أنيس ، من أسرار اللغة . مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة . ط7 . 1985 .
- إبراهيم عبد الله رفيده ، النحو وكتب التفسير . المنشأة العامة للنشر والتوزيع . طرابلس ، الجماهيرية الليبية . ط2 . 1984 .

- إبراهيم مصطفى ، إحياء النحو . القاهرة . ط 2 . 1937 .
- أحمد مختار البرزة ، أساليب التوكيد من خلال القرآن الكريم دراسة تحليلية لنموذجين (الاشتغال طبيعته وإعراجه - التوكيد بـ (إن) النافية) . مؤسسة علوم القرآن . دمشق ، بيروت . ط 1 . 1985 .
- أحمد مطلوب ، أساليب بلاغية (الفصاحة - البلاغة - المعاني) وكالة المطبوعات . الكويت . ط 1 . 1980 .
- ، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها ، مكتبة لبنان ناشرون . بيروت، لبنان. 2000 .
- إميل بديع يعقوب، المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية . دار الكتب العلمية . بيروت، لبنان . ط 1 . 1996 .
- أندرية مارتيني ، مبادئ اللسانيات العامة. ت: أحمد حمو . المطبعة الجديدة ، دمشق . 1984 - 1985 .
- بنت الشاطئ ، التفسير البياني للقرآن الكريم . دار المعارف . القاهرة . ط 5 . 1977 .
- تمام حسان ، البيان في روائع القرآن . عالم الكتب . ط 2 . 2000 .
- ، اللغة العربية معناها ومبناها . الهيئة المصرية العامة للكتاب . 1973 .
- خليل بنيان حسون ، في التصحيح اللغوي والكلام المباح . مكتبة الرسالة الحديثة . عمان ، الأردن . ط 1 . 2006 .
- السامرائي (فاضل صالح) ، معاني النحو . دار إحياء التراث العربي . بيروت ، لبنان . ط 1 . 2007 .
- سيد قطب، في ظلال القرآن . دار الشروق . القاهرة . ط 7 . 1978 .
- شاهين عطية ، شرح ديوان أبي تمام . دار الكتب العلمية . بيروت ، لبنان . ط 2 . 1992 .
- الشنقيطي (محمد)، أضواء البيان في إيضاح القرآن بالقرآن . عالم الكتب، بيروت . دون ط .
- الطلحي (ردة الله بن ضيف الله)، دلالة السياق . مكة المكرمة . ط 1 . 1423 هـ .
- ابن عاشور (محمد الطاهر)، التحرير والتنوير . الدار التونسية للنشر، تونس، والمؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر . 1984 .
- عباس حسن ، النحو الوافي . دون ط .
- عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، قواعد التدبر الأمثل لكتاب الله عز وجل . دار القلم . دمشق . ط 3 . 2004 .
- عبد الرحمن المطردي ، أساليب التوكيد في القرآن الكريم . الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان . مصراته ، الجماهيرية الليبية . ط 1 . 1986 .
- عزيمة (عبد الخالق)، دراسات لأسلوب القرآن الكريم . دار الحديث، القاهرة . 2004 .
- علي الجارم و مصطفى أمين، البلاغة الواضحة . الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع . القاهرة . 2004 .

- عوض حمد القوزي ، **المصطلح النحوي** - نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري - ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر . 1983 .
- الغلابيني (مصطفى) ، **جامع الدروس العربية** . المكتبة العصرية . صيدا ، بيروت . ط 1 . 2003 .
- اللبدي (محمد سمير نجيب) ، **معجم المصطلحات النحوية والصرفية** . مؤسسة الرسالة ، بيروت . ط 2 . 1986 .
- المتوكل (أحمد) ، **اللسانيات الوظيفية** . منشورات عكاظ . الرباط . 1989 .
- محمد بكر إسماعيل ، **قواعد النحو بأسلوب العصر** . دار الإمام مالك . باب الوادي ، الجزائر . ط 1 . 2004 .
- محمد محمد أبو موسى ، **دلالات التراكيب - دراسة بلاغية** - دار التضامن . القاهرة . ط 2 . 1987 .
- محمد أبو موسى ، **خصائص التراكيب (دراسة تحليلية لمسائل علم المعاني)** . دار التضامن للطباعة . ط 2 . 1980 .
- محمد الأنطاكي ، **المحيط في أصوات العربية ونحوها وصرفها** . دار الشرق العربي . بيروت . ط 2 .
- محمود أحمد الصغير ، **القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي** . دار الفكر . دمشق ، سوريا . ط 1 . 1999 .
- ممدوح عبد الرحمن ، **لسان عربي ونظام نحوي** . دار المعرفة الجامعية . 1999 .
- المخزومي (مهدي) ، **في النحو العربي نقد وتوجيه** . منشورات المكتبة العصرية ، صيدا ، بيروت . ط 1 . 1964 .
- — ، **في النحو العربي قواعد وتطبيق** . دار الرائد العربي ، بيروت . ط 2 . 1986 .
- — ، **مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو** . دار الرائد العربي . بيروت ، لبنان . ط 3 . 1986 .
- هادي عطية مطر الهلالي ، **الحروف العاملة في القرآن الكريم بين النحويين والبلاغيين** . عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية . بيروت . ط 1 . 1986 .
- وليد قصاب ، **التراث البلاغي والنقدي للمعتزلة حتى نهاية القرن السادس الهجري** . دار الثقافة . الدوحة . قطر . 1985 .
- يوسف الصيدواوي ، **الكفاف في النحو** . دار الفكر . دمشق . ط 1 . 1999 .

الرسائل الجامعية :

- إبراهيم شريف شافعي ، **التوكيد في العربية - دراسة وصفية تاريخية** - (مخطوط رسالة ماجستير) كلية الآداب ، جامعة عين شمس . 1986 .
- داود الرفاعي ، **أسلوب التوكيد في القرآن الكريم** . مخطوط رسالة ماجستير . كلية دار العلوم . جامعة القاهرة . 1975 .

- طه عبد الحميد طه ، أساليب التوكيد في القرآن الكريم . مخطوط رسالة ماجستير . كلية الآداب . جامعة عين شمس . القاهرة . 1959 .
- عبد الجبار تومة ، القرائن المعنوية في النحو العربي . مخطوط رسالة دكتوراه . الجزائر . 1994 - 1995 .
- محمد أحمد محمد خضير، الجوانب الدلالية لتحليل النحوي . مخطوط رسالة دكتوراه . القاهرة .
- محمد محيي الدين أحمد محمود ، قضية حروف الزيادة في القرآن الكريم. مخطوط رسالة ماجستير. جامعة القاهرة . القاهرة 1987 .

المراجع باللغة الأجنبية :

- André Martinet, Eléments de Linguistique générale. Armand Colin
- Jean dubois, Dictionnaire de Linguistique. Librairie Larousse, paris 1973
- Georges Mounin, Dictionnaire de la Linguistique. Presses Universitaires de France, 1974

فهرس الآيات

| الصفحة | رقمها | الآية | السورة |
|--------------------|-----------|--|---------|
| 235 | 1 | ﴿ بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ﴾ | الفاتحة |
| -222 236 | 5 | ﴿ يَاكَ تَعْبُدُ ﴾ | |
| -229 232 | 7-6 | ﴿ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴾ | |
| -262 337 | 2-1 | ﴿ أَلَمْ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ | البقرة |
| -55 -100 225 | 2 | ﴿ ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ ﴾ | |
| 227 | 5 | ﴿ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ | |
| 226 | 7-6 | ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشْوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ ﴾ | |
| 226 | 9-8 | ﴿ وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَأَمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ يُخَادِعُونَ اللَّهَ ﴾ | |
| 330 | -11 12 | ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ قَالُوا إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾ | |
| 279 | 11 | ﴿ إِنَّمَا نَحْنُ مُصْلِحُونَ ﴾ | |
| 278 | 12 | ﴿ أَلَا إِنَّهُمْ هُمُ الْمُفْسِدُونَ وَلَكِن لَّا يَشْعُرُونَ ﴾ | |
| 56 | 14 | ﴿ وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَالُوا ءَأَمْنَا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شِيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِءُونَ ﴾ | |
| 178 | 17 | ﴿ وَرَكَعُهُمْ فِي ظُلْمَةٍ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ | |
| 326 | 19 | ﴿ أَوْ كَصَيْبٍ مِنَ السَّمَاءِ ﴾ | |
| 143 | 20 | ﴿ إِنَّكَ اللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ | |
| -86 -137 261 | 24 | ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا وَلَن تَفْعَلُوا فَاتَّقُوا النَّارَ الَّتِي وَقُودُهَا النَّاسُ وَالْحِجَارَةُ ﴾ | |
| 249 | 25 | ﴿ وَيَسِّرِ الْآيَاتِ ءَامِنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ ﴾ | |
| 171 | 25 | ﴿ وَهُمْ فِيهَا خَالِدُونَ ﴾ | |
| 149 | 26 | ﴿ فَأَمَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا فَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِن رَّبِّهِمْ ﴾ | |
| 333 | 26 | ﴿ فَيَقُولُونَ مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا ﴾ | |
| -166 | 32 | ﴿ قَالُوا سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴾ | |

| | | |
|--------------------|-----|--|
| 276 | | |
| 305 | 34 | ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ ﴾ |
| -159 253 | 35 | ﴿ وَقُلْنَا يَا آدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ ﴾ |
| -171 285 | 36 | ﴿ وَقُلْنَا اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ وَلَكُمْ فِي الْأَرْضِ مُسْتَقَرٌّ وَمَتَاعٌ إِلَىٰ حِينٍ ﴾ |
| 173 | 36 | ﴿ فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ عَنْهَا فَأَخْرَجَهُمَا مِمَّا كَانَا فِيهِ ﴾ |
| 275 | 37 | ﴿ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ |
| -91 -156 256 | 38 | ﴿ قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ |
| -95 236 | 40 | ﴿ وَإِنِّي فَأَرْهُمْ بُونَ ﴾ |
| 296 | 56 | ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَاكُمْ مِنْ بَعْدِ مَوْتِكُمْ ﴾ |
| -222 282 | 57 | ﴿ وَلَكِنْ كَانُوا أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴾ |
| -178 294 | 60 | ﴿ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ |
| 328 | 61 | ﴿ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيَّاتِ بِغَيْرِ الْحَقِّ ﴾ |
| 140 | 65 | ﴿ وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ ﴾ |
| -174 237 | 69 | ﴿ قَالَ إِنَّهُ يَقُولُ إِنَّهَا بَقَرَةٌ صَفْرَاءٌ فَاقِعٌ لَوْنُهَا ﴾ |
| 211 | 71 | ﴿ قَالُوا أَتَمَنَّا بِأَلْحَقِ ﴾ |
| 90 | 74 | ﴿ وَإِنَّ مِنَ الْجَبَارَةِ لِمَا يُنْفَخِرُ مِنْهُ الْأَنْهَارُ ﴾ |
| 323 | 79 | ﴿ فَوَيْلٌ لِلَّذِينَ يَكْتُمُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ لَيْسَ شَيْءٌ بِهِ ثُمَّ قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَهُمْ مِمَّا يَكْسِبُونَ ﴾ |
| 306 | 91 | ﴿ وَهُوَ الْحَقُّ مُصَدِّقًا لِمَا مَعَهُمْ ﴾ |
| 137 | 95 | ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ﴾ |
| 138 | 95 | ﴿ وَلَنْ يَتَمَنَّوهُ أَبَدًا ﴾ |
| 334 | 96 | ﴿ وَمَا هُوَ بِمُرْزَقٍ مِنْهُ مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَ ﴾ |
| 273 | 99 | ﴿ وَلَقَدْ أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ ﴾ |
| 147 | 101 | ﴿ بَدَأَ فِرْقًا مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كَتَبَ اللَّهُ وِرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ |

| | | |
|-------------|-----|---|
| 148 | 102 | ﴿ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا ﴾ |
| 270 | 102 | ﴿ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ ﴾ |
| 270 | 102 | ﴿ وَمَا يَعْلَمَانِ مِنْ أَحَدٍ ﴾ |
| -55 274 | 102 | ﴿ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ وَلَيْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ ﴾ |
| 140 | 108 | ﴿ وَمَنْ يَتَّبِدْ الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَاءَ السَّبِيلِ ﴾ |
| 283 | 109 | ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴾ |
| 242 | 115 | ﴿ وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ ﴾ |
| 242 | 115 | ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ |
| 276 | 127 | ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ رَبَّنَا تَقَبَّلْ مِنَّا إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿ |
| 276 | 128 | ﴿ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ ﴾ |
| 276 | 129 | ﴿ رَبَّنَا وَأَبْعَثْ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِكَ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ |
| -269 284 | 132 | ﴿ وَوَصَّى بِهَا إِبْرَاهِيمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يٰبَنِيَّ إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ لَكُمْ الدِّينَ فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴾ |
| 162 | 134 | ﴿ تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُنتَلُونَ عَنْهَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ |
| 141 | 137 | ﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللَّهُ ﴾ |
| 171 | 143 | ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ |
| -144 155 | 143 | ﴿ وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ﴾ |
| -218 264 | 143 | ﴿ إِنَّ اللَّهَ بِالنَّاسِ لَرءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ |
| 220 | 161 | ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ |
| 234 | 163 | ﴿ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ ﴾ |
| 330 | 164 | ﴿ وَالْفُلْكَ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ ﴾ |
| 313 | 168 | ﴿ يَتَأْتِيهَا النَّاسُ كُلُّوا مِنْهَا فِي الْأَرْضِ حَلَالًا طَيِّبًا ﴾ |
| 52 | 171 | ﴿ وَمَثَلُ الَّذِينَ كَفَرُوا كَمَثَلِ الَّذِي يَبْعُ بِمَا لَا يَسْمَعُ إِلَّا دُعَاءَ وَنِدَاءَ ﴾ |
| 152 | 195 | ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ |
| -121 | | |

| | | | |
|-------------------------------------|-----|---|----------|
| -130 -180 -190 -259 307 | 196 | ﴿فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾ | |
| 163 | 204 | ﴿وَيُشْهِدُ اللَّهُ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ﴾ | |
| 158 | 216 | ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ | |
| 250 | 221 | ﴿وَلَعَبْدٌ مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِمَّنْ مُشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ﴾ | |
| 151 | 228 | ﴿يَرْبِضَنَّ بِأَنْفُسِهِنَّ﴾ | |
| 307 | 233 | ﴿وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُنَمِّيَ الرِّضَاعَةَ﴾ | |
| 140 | 237 | ﴿وَإِنْ طَلَقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَيُصَفُّ مَا فَرَضْتُمْ﴾ | |
| 156 | 246 | ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ جَاءُوا إِسْرَاءَ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ مِنْ بَعْدِ مُوسَى إِذْ قَالُوا لِنَبِيِّ لَهُمْ أبعثْ لَنَا مَلِكًا نُقَاتِلْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا قَالُوا وَمَا لَنَا أَلَّا نُقَاتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَقَدْ أُخْرِجْنَا مِنْ دِيَارِنَا وَأَبْنَاءِنَا فَلَمَّا كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقِتَالُ تَوَلَّوْا إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ﴾ | |
| 143 | 248 | ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ | |
| 148 | 251 | ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَّفَسَدَتِ الْأَرْضُ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ ذُو فَضْلٍ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ | |
| 26 | 260 | ﴿قَالَ أَوْلَمْ تُؤْمِنُوا بِاللَّهِ وَاللَّيْلِ وَلَٰكِن لَّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي﴾ | |
| 91 | 271 | ﴿وَيُكْفِّرْ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ﴾ | |
| 118 | 282 | ﴿وَلَا يَأْبَ كَاتِبٌ أَنْ يَكْتُبَ كَمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ فَلْيَكْتُبْ﴾ | |
| 237 | 282 | ﴿أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يُعِِّلَ هُوَ فَلْيُعِِّلْ وَلِيَهُ بِالْعَدْلِ﴾ | |
| 218 | 283 | ﴿فَأَنَّهُ عَازِمٌ قَلْبُهُ﴾ | |
| 161 | 286 | ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ | |
| 244 | 4 | ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِ اللَّهِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَاللَّهُ عَزِيزٌ ذُو انْتِقَامٍ﴾ | آل عمران |
| 244 | 5 | ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَخْفَى عَلَيْهِ شَيْءٌ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ | |
| 276 | 8 | ﴿رَبَّنَا لَا تُرِغْ قُلُوبَنَا بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنَا وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ | |
| 171 | 8 | ﴿وَهَبْ لَنَا مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً﴾ | |
| -191 388 | 14 | ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ﴾ | |
| 46 | 16 | ﴿رَبَّنَا إِنَّا أَمْنَا﴾ | |

| | | |
|----------------------------|-----|--|
| 248 | 18 | ﴿لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ |
| 248 | 18 | ﴿قَابِئًا بِالْقَسِطِ﴾ |
| 248 | 19 | ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾ |
| 243 | 33 | ﴿إِنَّ اللَّهَ أَصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾ |
| 276 | 35 | ﴿إِذْ قَالَتِ امْرَأَتُ عِمْرَانَ رَبِّ إِنِّي نَذَرْتُ لَكَ مَا فِي بَطْنِي مُحَرَّرًا فَتَقَبَّلْ مِنِّي إِنَّكَ أَنْتَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ |
| 248 | 51 | ﴿إِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ﴾ |
| 224 | 62 | ﴿وَمَا مِنْ إِلَهٍ إِلَّا اللَّهُ﴾ |
| 150 | 66 | ﴿هَتَأْتُمْ هَتُوءًا حَجَجْتُمْ فِيمَا لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ﴾ |
| -168 283 | 75 | ﴿وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ |
| 286 | 97 | ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حُجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾ |
| 140 | 143 | ﴿وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ﴾ |
| 52 | 144 | ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ |
| 265 | 154 | ﴿قُلْ إِنْ أَلَامتُكُمْ اللَّهُ بِشَيْءٍ لَفِي حُجْرٍ وَإِنِّي لَأَمْرٌ كَلِيمٌ﴾ |
| 278 | 155 | ﴿إِنَّ الَّذِينَ تَوَلَّوْا مِنْكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ إِنَّمَا اسْتَزَلَّهُمُ الشَّيْطَانُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُوا﴾ |
| -89 -152 -214 253 | 159 | ﴿فِيمَا رَحِمَهُ مِنَ اللَّهِ لَنْتَ لَهُمْ﴾ |
| 90 | 159 | ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَكُمْ عَلَى الْعَيْبِ﴾ |
| 171 | 160 | ﴿وَعَلَى اللَّهِ فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ﴾ |
| 140 | 164 | ﴿لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ |
| 324 | 167 | ﴿يَقُولُونَ يَا فَوْهِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يَكْتُمُونَ﴾ |
| 246 | 176 | ﴿إِنَّهُمْ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا﴾ |
| 246 | 177 | ﴿إِنَّ الَّذِينَ اشْتَرُوا الْكُفْرَ بِالْإِيمَانِ لَنْ يَضُرُّوا اللَّهَ شَيْئًا وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ |
| 184 | 180 | ﴿وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخُلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَّهُمْ﴾ |
| 265 | 181 | ﴿لَقَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ فَقِيرٌ وَنَحْنُ أَغْنِيَاءُ﴾ |
| 160 | 182 | ﴿وَأَنَّ اللَّهَ لَيْسَ بِظَلَّامٍ لِّلْعَالَمِينَ﴾ |

| | | | |
|-------------------------------------|-----|---|--------|
| 164 | 186 | ﴿ تَتُوبُونَ فِي أَمْوَالِكُمْ ﴾ | |
| -20 257 | 188 | ﴿ لَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَفْرَحُونَ بِمَا آتَاؤُا وَيُحِبُّونَ أَنْ يُحْمَدُوا بِمَا لَمْ يَفْعَلُوا فَلَا تَحْسَبَنَّهُمْ بِمَفَازَةٍ مِنَ الْعَذَابِ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ | |
| 46 | 192 | ﴿ رَبَّنَا إِنَّكَ مَنْ تَدْخُلِ النَّارَ فَقَدْ أَخْرَجْتَهُ ﴾ | |
| 151 | 6 | ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا ﴾ | النساء |
| 334 | 11 | ﴿ وَلَا بُوَيْبَةَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا الشُّدُسُ ﴾ | |
| 48 | 24 | ﴿ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كَذَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ ﴾ | |
| 251 | 44 | ﴿ وَرِيدُونَ أَنْ تَضَلُّوا السَّبِيلَ ﴾ | |
| 251 | 45 | ﴿ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَائِكُمْ ﴾ | |
| 251 | 45 | ﴿ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًّا وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا ﴾ | |
| 253 | 56 | ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِآيَاتِنَا سَوْفَ نُصَلِّبُهُمْ نَارًا ﴾ | |
| 192 | 57 | ﴿ وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا ﴾ | |
| 14 | 63 | ﴿ وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا ﴾ | |
| 151 | 64 | ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾ | |
| 273 | 65 | ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ﴾ | |
| -178 298 | 79 | ﴿ وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ | |
| 299 | 80 | ﴿ فَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ حَفِيظًا ﴾ | |
| 26 | 87 | ﴿ لِيَجْمَعَنَّكُمْ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ | |
| 313 | 102 | ﴿ فَيَمِيلُونَ عَلَيْكُمْ مَيْلَةً وَاحِدَةً ﴾ | |
| 337 | 105 | ﴿ إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ ﴾ | |
| 150 | 109 | ﴿ هَتَأْتُهُمْ هَتُؤُلَاءِ جِدَلْتُهُمْ عَنِهَا فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَنْ يُجِدِلِ اللَّهُ عَنْهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ﴾ | |
| 90 | 137 | ﴿ لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ ﴾ | |
| 88 | 155 | ﴿ فِيمَا نَقَضَهُمْ مِيثَاقَهُمْ ﴾ | |
| -108 -113 -114 -185 290 | 164 | ﴿ وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا ﴾ | |

| | | | |
|---------------------|-----|--|---------|
| 252 | 171 | ﴿ وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ ﴾ | المائدة |
| 250 | 171 | ﴿ إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهُ وَحْدٌ ﴾ | |
| 305 | 175 | ﴿ فَسَيُدْخِلُهُمْ فِي رَحْمَةٍ مِّنْهُ وَفَضْلٍ وَيَهْدِيهِمْ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمًا ﴾ | |
| 259 | 3 | ﴿ وَأَتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي ﴾ | |
| 122 | 6 | ﴿ وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ ﴾ | |
| 91 | 19 | ﴿ مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ ﴾ | |
| -189 213 | 48 | ﴿ لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجًا ﴾ | |
| -169 285 | 61 | ﴿ وَإِذَا جَاءُوكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا بِهِ ﴾ | |
| 316 | 77 | ﴿ قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ ﴾ | |
| 156 | 84 | ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ ﴾ | |
| 276 | 109 | ﴿ يَوْمَ يَجْمَعُ اللَّهُ الرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ قَالُوا لَا عِلْمَ لَنَا إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ ﴾ | |
| 276 | 116 | ﴿ تَعَلَّمُ مَا فِي نَفْسِي وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ إِنَّكَ أَنْتَ عَلَّمُ الْغُيُوبِ ﴾ | |
| 270 | 5 | ﴿ فَقَدْ كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَسَوْفَ يَأْتِيهِمْ أَنبَتَا مَا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ ﴾ | |
| 281 | 14 | ﴿ وَهُوَ يُطْعِمُهُ وَلَا يَطْعَمُهُ ﴾ | |
| 250 | 19 | ﴿ قُلْ إِنَّمَا هُوَ اللَّهُ وَحْدٌ ﴾ | |
| 268 | 29 | ﴿ وَقَالُوا إِن هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا وَمَا نَحْنُ بِمَبْعُوثِينَ ﴾ | |
| 151 | 34 | ﴿ وَلَقَدْ جَاءَكَ مِنْ نَّبِيِّ الْمُرْسَلِينَ ﴾ | |
| -312 -324 327 | 38 | ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَمٌ أَمْثَلُكُمْ ﴾ | |
| 304 | 56 | ﴿ قُلْ لَا آتِيكُمْ آهْوَاءُكُمْ قَدْ ضَلَلْتُ إِذَا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُهْتَدِينَ ﴾ | |
| 151 | 59 | ﴿ وَمَا نَسْفُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا نَعْلَمُهَا ﴾ | |
| 173 | 80 | ﴿ إِلَّا أَنْ يَشَاءَ رَبِّي شَيْئًا ﴾ | |
| 205 | 100 | ﴿ وَجَعَلُوا لِلَّهِ شُرَكَاءَ الْجِنَّ ﴾ | |
| 131 | 102 | ﴿ خَلِيقُ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ | |
| 164 | 109 | ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ لَئِنْ جَاءَهُمْ آيَةٌ لِّيُؤْمِنُوا بِهَا ﴾ | |
| 241 | 114 | ﴿ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِنْ رَبِّكَ بِالْحَقِّ ﴾ | |
| 241 | 114 | ﴿ فَلَا تُكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ ﴾ | |
| 259 | 154 | ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنَ ﴾ | |

| | | | |
|-------------|-----|---|---------|
| 263 | 165 | ﴿ إِنَّ رَبَّكَ سَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ | الأعراف |
| 304 | 11 | ﴿ ثُمَّ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ لَمْ يَكُنْ مِنَ السَّاجِدِينَ ﴾ | |
| -118 304 | 12 | ﴿ مَا مَنَعَكَ آلَا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ ﴾ | |
| 272 | 16 | ﴿ قَالَ فِيمَا أُغْوِيَنِي لِأَفُودَنَّ مِمَّنْ صَرَفْتَكَ الْمُسْتَقِيمَ ﴾ | |
| 246 | 30 | ﴿ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ ﴾ | |
| 245 | 30 | ﴿ إِنَّهُمْ اتَّخَذُوا الشَّيَاطِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ اللَّهِ ﴾ | |
| 251 | 33 | ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّي الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ﴾ | |
| 146 | 43 | ﴿ وَمَا كُنَّا لِنَهْتِيَ لَوْلَا أَنْ هَدَيْتَنَا اللَّهُ ﴾ | |
| 334 | 54 | ﴿ ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ ﴾ | |
| 334 | 54 | ﴿ يَغشى الْبَلَّ النَّهَارَ يُظَلِّبُهُ، حِيثُ وَالشَّمْسِ وَالْقَمَرِ وَالنُّجُومِ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ ﴾ | |
| -151 265 | 59 | ﴿ لَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحًا إِلَى قَوْمِهِ فَقَالَ يَا قَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ مَا لَكُمْ مِنْ إِلَهٍ غَيْرُهُ ﴾ | |
| 247 | 64 | ﴿ وَأَعْرَفْنَا الَّذِينَ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا ﴾ | |
| 247 | 64 | ﴿ إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ ﴾ | |
| 295 | 74 | ﴿ وَأذْكُرُوا إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِي الْأَرْضِ تَتَخَذُونَ مِنْ سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْجُونَ الْجِبَالَ يَوْمًا فَادْكُرُوا آيَاتِ اللَّهِ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ | |
| 244 | 82 | ﴿ إِنَّهُمْ أَنَاسٌ يَنْظَهُرُونَ ﴾ | |
| 143 | 92 | ﴿ الَّذِينَ كَذَبُوا شَعْبِيًّا كَان لَمْ يَغْنَوْا فِيهَا ﴾ | |
| 302 | 95 | ﴿ فَأَخَذْنَهُمْ بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ | |
| 146 | 101 | ﴿ فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَبُوا مِنْ قَبْلُ ﴾ | |
| 296 | 103 | ﴿ ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَى ﴾ | |
| 277 | 115 | ﴿ وَإِنَّمَا أَنْ تَكُونَ نَحْنُ الْمُلْقِينَ ﴾ | |
| 277 | 116 | ﴿ سَكَّرُوا أَعْيُنَ النَّاسِ ﴾ | |
| 259 | 142 | ﴿ وَوَعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَا بِعَشْرِ فِتْمَ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾ | |
| 249 | 146 | ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَذَبُوا بِآيَاتِنَا وَكَانُوا عَنْهَا غَافِلِينَ ﴾ | |
| 302 | 150 | ﴿ وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَى إِلَى قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا ﴾ | |
| 264 | 167 | ﴿ إِنَّ رَبَّكَ لَسَرِيعُ الْعِقَابِ وَإِنَّهُ لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ | |
| 148 | 176 | ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا وَلَكِنَّهُ أَخْلَدَ إِلَى الْأَرْضِ وَاتَّبَعَ هَوَاهُ ﴾ | |
| 147 | 187 | ﴿ يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ خَفِيٌّ عَنْهَا قُلْ إِنَّمَا عَلَّمَهَا عِنْدَ اللَّهِ ﴾ | |

| | | | |
|---------------------|-----|--|---------|
| -92 157 | 200 | ﴿ وَإِمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ ﴾ | |
| 55 | 17 | ﴿ وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَكَ رَبُّكَ اللَّهُ رَحِيمٌ ﴾ | الأفعال |
| 96 | 32 | ﴿ إِنْ كَانَتْ هَٰذَا هُوَ الْحَقُّ ﴾ | |
| -186 254 | 32 | ﴿ فَأَمْطِرْ عَلَيْنَا حِجَابًا مِنَ السَّمَاءِ ﴾ | |
| 148 | 43 | ﴿ إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَوَاقِعَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَادَكُمُ كَثِيرًا لَفَسَّدْتُمُ اللَّذَنَازِعَتُمْ فِي الْأَمْرِ وَلَٰكِنَّ اللَّهَ سَلَّمَ ﴾ | |
| 26 | 57 | ﴿ فَأَمَّا تَثَقَفْتُمُ فِي الْحَرْبِ ﴾ | |
| -135 -152 267 | 58 | ﴿ وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً ﴾ | |
| 247 | 9 | ﴿ إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ ﴾ | التوبة |
| 248 | 12 | ﴿ وَإِنْ تَكُونُوا آمِنًا مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ ﴾ | |
| 55 | 17 | ﴿ وَإِنْ تَكُونُوا آمِنًا مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ عَهْدِهِمْ وَطَعْنُوا فِي دِينِكُمْ فَقَاتِلُوا أَيْمَةَ الْكُفْرِ إِنَّهُمْ لَا أَيْمَانَ لَهُمْ لَعَلَّهُمْ يَنْتَهُونَ ﴾ | |
| 178 | 25 | ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُمُ مُدْرِيغًا ﴾ | |
| 325 | 30 | ﴿ وَقَالَتِ الْيَهُودُ الْمَسِيحُ ابْنُ اللَّهِ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ بِأَفْوَاهِهِمْ يُضَاهِيهِمْ قَوْلَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ قَبْلُ ﴾ | |
| -332 333 | 36 | ﴿ إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا ﴾ | |
| 321 | 40 | ﴿ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّا نَأْتِيكَ بِشَيْءٍ مَعْنَا ﴾ | |
| 40 | 51 | ﴿ قُلْ لَنْ يَصِيَّبَنَا إِلَّا مَا كَتَبَ اللَّهُ لَنَا ﴾ | |
| 242 | 64 | ﴿ إِنَّا نَحْنُ اللَّهُ مُخْرِجٌ مَا تَحَدَّثُونَ ﴾ | |
| 170 | 65 | ﴿ وَلَٰكِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَخُوضُ وَنَلْعَبُ قُلْ أَبِاللَّهِ وَآيَاتِهِ وَرَسُولِهِ كُنْتُمْ تَسْتَهْزِئُونَ ﴾ | |
| 141 | 71 | ﴿ أُولَٰئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ ﴾ | |
| 330 | 74 | ﴿ وَمَا لَهُمْ فِي الْأَرْضِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ ﴾ | |
| 315 | 110 | ﴿ لَا يَزَالُ بُنِيتُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ إِلَّا أَنْ تَقَطَّعَ قُلُوبُهُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ﴾ | |
| 316 | 111 | ﴿ فَاسْتَبْشِرُوا بِبَيْعِكُمُ الَّذِي بَايَعْتُمْ بِهِ ﴾ | |

| | | | |
|------|-----|--|------|
| 152 | 124 | ﴿ وَإِذَا مَا أَنْزَلَتْ سُورَةٌ فَمِنْهُمْ مَن يَقُولُ أَيُّكُمْ زَادَتْهُ هَذِهِ إِيمَانًا ﴾ | |
| 155 | 10 | ﴿ وَاجْرُدْ دَعْوَتَهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ | يونس |
| 243 | 21 | ﴿ إِنَّ رُسُلَنَا يَكْتُبُونَ مَا تَمْكُرُونَ ﴾ | |
| 266 | 46 | ﴿ وَإِنَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعْلَمُ أَوْ نَنُوفِقَنَّكَ فَإِنَّا مَرْجِعُهُمْ ﴾ | |
| 284 | 53 | ﴿ وَيَسْتَلِئُونَكَ أَحَقُّ هُوَ قُلْ إِي وَرَبِّي إِنَّهُ لَحَقٌّ وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ ﴾ | |
| 284 | 54 | ﴿ وَلَوْ أَنَّ لِكُلِّ نَفْسٍ ظَلَمَتْ مَا فِي الْأَرْضِ لَافْتَدَتْ بِهِ ﴾ | |
| 284 | 55 | ﴿ أَلَا إِنَّ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ ﴾ | |
| 267 | 55 | ﴿ أَلَا إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ ﴾ | |
| 268 | 55 | ﴿ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ | |
| 268 | 56 | ﴿ هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ | |
| 156 | 62 | ﴿ أَلَا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لَا خَوْفَ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴾ | |
| 243 | 81 | ﴿ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصَلِّحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ | |
| -243 | 81 | ﴿ إِنَّ اللَّهَ سَيُّبِطُهُ ﴾ | |
| 264 | | | |
| 222 | 99 | ﴿ أَفَأَنْتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّىٰ يَكُونُوا مُؤْمِنِينَ ﴾ | |
| 297 | 99 | ﴿ وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مَن فِي الْأَرْضِ كُلَّهُمْ جَمِيعًا ﴾ | |
| 267 | 105 | ﴿ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ﴾ | |
| 267 | 106 | ﴿ وَلَا تَدْعُ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَنْفَعُكَ وَلَا يَضُرُّكَ فَإِن فَعَلْتَ فَإِنَّكَ إِذَا مِن الظَّالِمِينَ ﴾ | |
| 156 | 8 | ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ | هود |
| 334 | 19 | ﴿ وَهُمْ بِالْآخِرَةِ هُمْ كَافِرُونَ ﴾ | |
| 245 | 29 | ﴿ وَمَا أَنَا بِطَارِدِ الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّهُمْ مُلْتَقُوا رَبِّهِمْ ﴾ | |
| 245 | 29 | ﴿ وَلَكِنِّي أَرْسَلْتُكُمْ قَوْمًا يَجْهَلُونَ ﴾ | |
| 139 | 36 | ﴿ وَأَوْحَىٰ إِلَىٰ نُوحٍ أَنَّهُ لَنْ يُؤْمِنَ مِن قَوْمِكَ إِلَّا مَن قَدَّ ءَامَنَ ﴾ | |
| -55 | 37 | ﴿ وَلَا تَخْطُبْنِي فِي الَّذِينَ ظَلَمُوا إِنَّهُمْ مُّغْرَفُونَ ﴾ | |
| 322 | | | |
| 308 | 40 | ﴿ حَتَّىٰ إِذَا جَاءَ أَمْرُنَا وَفَارَ التَّنُورُ قُلْنَا احْمِلْ فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ | |
| 236 | 40 | ﴿ وَمَا ءَامَنَ مَعَهُ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ | |
| 177 | 72 | ﴿ وَهَذَا بَعْلَىٰ شَيْخًا ﴾ | |
| 321 | 81 | ﴿ قَالُوا يَلْبُوطٌ إِنَّا رُسُلُ رَبِّكَ لَن يَصِلُوا إِلَيْكَ فَأَسْرِبْ أَهْلِكَ بِقِطْعٍ مِّنَ اللَّيْلِ ﴾ | |
| 295 | 85 | ﴿ وَيَقَوْمِ أَتَوْا الْمَكَيَالَ وَالْمِيرَانَ بِالْقِسْطِ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ ﴾ | |

| | | | |
|--------------------|-----|---|-------|
| | | ﴿ وَلَا تَعْتَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ | |
| 279 | 87 | ﴿ قَالُوا يَسْعَيْبُ أَصْلُكَ تَأْمُرُكَ أَنْ تَتْرَكَ مَا يَعْبُدُ آبَاؤُنَا أَوْ أَنْ نَفْعَلَ فِي أَمْوَالِنَا مَا نَشْتَوُا ﴾ | |
| -279 336 | 87 | ﴿ إِنَّكَ لَأَنْتَ الْحَلِيمُ الرَّشِيدُ ﴾ | |
| 285 | 103 | ﴿ إِنْ فِي ذَلِكَ لَآيَةٌ لِمَنْ خَافَ عَذَابَ الْآخِرَةِ ﴾ | |
| 160 | 107 | ﴿ إِنْ رَبُّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ ﴾ | |
| -128 165 | 108 | ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا ﴾ | |
| 95 | 4 | ﴿ إِذْ قَالَ يُوسُفُ لِأَبِيهِ يَا أَبَتِ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ | يوسف |
| 175 | 5 | ﴿ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْدًا ﴾ | |
| 228 | 8 | ﴿ إِذْ قَالُوا لِيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَيْنَا مِمَّا نَحْنُ وَإِنَّا مُنَاقِبُونَ ﴾ | |
| 54 | 18 | ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ | |
| -52 -101 252 | 31 | ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا إِنْ هَذَا إِلَّا مَلَكٌ كَرِيمٌ ﴾ | |
| 134 | 32 | ﴿ لَيْسَ جَنَّةٌ وَلَيْكُونًا مِنَ الصَّغِيرِينَ ﴾ | |
| 148 | 40 | ﴿ ذَلِكَ الَّذِينَ أَلْفَيْتُمْ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ | |
| 171 | 43 | ﴿ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّغْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ | |
| 55 | 53 | ﴿ وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنْ النَّفْسُ لَأَمَارَةٌ بِالسُّوءِ ﴾ | |
| 228 | 53 | ﴿ وَمَا أُبْرِئُ نَفْسِي إِنْ النَّفْسُ لَأَمَارَةٌ بِالسُّوءِ إِلَّا مَا رَجَعْتَنِي إِنْ رَبِّي غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ | |
| -75 -131 216 | 76 | ﴿ وَفَوْقَ كُلِّ ذِي عِلْمٍ عَلِيمٌ ﴾ | |
| 291 | 77 | ﴿ قَالُوا إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ مِنْ قَبْلُ ﴾ | |
| 290 | 77 | ﴿ فَاسْرَهَا يُوسُفُ فِي نَفْسِهِ وَلَمْ يُبْدِهَا لَهُمْ قَالَ أَنْتُمْ شَرٌّ مَكَانًا وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا تَصِفُونَ ﴾ | |
| 137 | 80 | ﴿ فَلَنْ أُبْرِحَ الْأَرْضَ حَتَّى يَأْذَنَ لِي أَبِي ﴾ | |
| -93 107 | 82 | ﴿ وَسَلِّ الْقَرْيَةَ الَّتِي كُنَّا فِيهَا ﴾ | |
| 260 | 85 | ﴿ قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكَّرُ يُوسُفُ ﴾ | |
| -282 | 3 | ﴿ وَمِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ جَعَلَ فِيهَا زَوْجَيْنِ اثْنَيْنِ ﴾ | الرعد |

| | | | |
|---|------------|--|--|
| 309 | | | |
| 171 | 36 | | ﴿إِلَيْهِ أَدْعُوا وَإِلَيْهِ مَتَابٌ﴾ |
| -202 202 | 38 | | ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ |
| 224 | 43 | | ﴿كَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾ |
| 263 | 34 | | ﴿وَإِنْ تَعُدُّوا نِعْمَتَ اللَّهِ لَا تَحْصُوهَا﴾ |
| 263 | 34 | | ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لَظَلُومٌ كَفَّارٌ﴾ |
| -157 -235 254 | 4 | | ﴿وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَعْلُومٌ﴾ |
| -65 -125 236 | 30 | | ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾ |
| -124 305 | - 30 31 | | ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى أَنْ يَكُونَ مَعَ السَّاجِدِينَ﴾ |
| 273 | 72 | | ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ |
| 306 | 21 | | ﴿أَمْوَاتٌ غَيْرُ أَحْيَاءٍ وَمَا يَشْعُرُونَ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ﴾ |
| 329 | 26 | | ﴿قَدْ مَكَرَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَأَنَّ اللَّهَ بَنِيَهُمْ مِنْ الْفَوَاعِدِ فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوْقِهِمْ﴾ |
| 113 | 40 | | ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ |
| -130 -176 -180 -250 -297 380 | 51 | | ﴿وَقَالَ اللَّهُ لَا نَتَّخِذُ الْإِنْسَانَ إِلَّا نُفُوسًا وَإِنَّمَا هُوَ إِلَهُ الْوَالِدِينَ وَالْأُمَّهَاتِ وَإِنَّمَا أَنْتَ مُقْتَدِرٌ وَرَبُّكَ الْغَفُورُ الْكَرِيمُ﴾ |
| 254 | 67 | | ﴿وَمِنْ ثَمَرَاتِ النَّخِيلِ وَالْأَعْنَابِ نَتَّخِذُونَ مِنْهُ سَكَرًا وَرِزْقًا حَسَنًا إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ |
| 86 | 101 | | ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَا آيَةً مَكَانَ آيَةٍ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا يُزَلُّ قَالُوا إِنَّمَا أَنْتَ مُفْتَرٍ﴾ |
| 310 | 112 | | ﴿وَضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا قَرْيَةً كَانَتْ آمِنَةً مُطْمَئِنَّةً يَأْتِيهَا رِزْقُهَا رَغَدًا مِنْ كُلِّ مَكَانٍ فَكَفَرَتْ بِأَنْعُمِ اللَّهِ فَأَذَقَهَا اللَّهُ لِسَاسَ الْجُوعِ وَالْخَوْفِ بِمَا كَانُوا يَصْنَعُونَ﴾ |

| | | | |
|-------------|-----|--|---------|
| 54 | 117 | ﴿ مَتَّعٌ قَلِيلٌ ﴾ | |
| -20 256 | 119 | ﴿ ثُمَّ إِنَّ رَبَّكَ لِلَّذِينَ عَمِلُوا الشُّوْءَ بِجَهَنَّمَ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَأَصْلَحُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ | |
| -185 320 | 1 | ﴿ سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ. لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا ﴾ | الإسراء |
| 315 | 13 | ﴿ وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَبْعَهُ. فِي عُنُقِهِ ﴾ | |
| 267 | 23 | ﴿ إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أُفٍّ ﴾ | |
| 299 | 54 | ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكِيلاً ﴾ | |
| 321 | 79 | ﴿ وَمِنَ اللَّيْلِ فَتَهَجَّدْ بِهِ ﴾ | |
| -106 337 | 81 | ﴿ وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا ﴾ | |
| 337 | 89 | ﴿ وَلَقَدْ صَرَّفْنَا لِلنَّاسِ فِي هَذَا الْقُرْآنِ مِنْ كُلِّ مَثَلٍ فَأَبَى أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا ﴾ | |
| 337 | 90 | ﴿ وَقَالُوا لَنْ نُؤْمِنَكَ لَكَ ﴾ | |
| 336 | 105 | ﴿ وَيَالْحَقِّي أَنْزَلْنَاهُ وَالْحَقِّي نَزَلُ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا ﴾ | |
| 337 | 106 | ﴿ وَقُرْآنًا فَرَقْنَاهُ ﴾ | |
| 300 | 2-1 | ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا فَيَمَّا يَلْتَذِرُ نَاسًا شَدِيدًا ﴾ | الكهف |
| 254 | 4 | ﴿ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كُتُبُهُمْ ﴾ | |
| 139 | 14 | ﴿ إِذْ قَامُوا فَقَالُوا رَبُّنَا رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَنْ نَدْعُو مِنْ دُونِهِ إِلَهًا ﴾ | |
| 69 | 17 | ﴿ مَنْ يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِ ﴾ | |
| 248 | 20 | ﴿ إِنَّهُمْ إِنْ يَظْهَرُوا عَلَيْكَ يَرْجُمُوكَ أَوْ يُعِيدُوكُمْ فِي مِلَّتِهِمْ ﴾ | |
| -157 235 | 22 | ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كُتُبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كُتُبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كُتُبُهُمْ قُلْ رَبِّي أَعْلَمُ بِعِدَّتِهِمْ مَا يَعْلَمُهُمْ إِلَّا قَلِيلٌ ﴾ | |
| 160 | 23 | ﴿ وَلَا تَقُولَنَّ لِشَايٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا ﴾ | |
| 254 | 39 | ﴿ إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلُّ مِنْكَ مَالًا ﴾ | |
| 305 | 50 | ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ كَانَ مِنَ الْجِنِّ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ ﴾ | |
| 178 | 56 | ﴿ وَمَا تُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾ | |
| 137 | 60 | ﴿ لَا أَنْبِئُكَ حَقِّكَ أَبْلَغَ مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ ﴾ | |
| 211 | 79 | ﴿ وَكَانَ وِرَاءَهُمْ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾ | |
| 149 | 82 | ﴿ وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ ﴾ | |

| | | | |
|-------------|-------------|---|----------|
| 120 | 110 | ﴿ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ ﴾ | |
| 161 | 4 | ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي وَهَنَ الْعَظْمُ مِنِّي وَاشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ | مریم |
| 338 | 23 | ﴿ نَسِيًا مَّنْسِيًا ﴾ | |
| 152 | 25 | ﴿ وَهَرَىٰ إِلَيْكَ بِمِجْعِ النَّخْلَةِ ﴾ | |
| -136 157 | 26 | ﴿ فَمَا تَرِينَ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا ﴾ | |
| 138 | 26 | ﴿ فَلَنْ أَكَلِمَ الْيَوْمَ أَنسِيًا ﴾ | |
| 296 | 33 | ﴿ وَالسَّلَامُ عَلَىٰ يَوْمٍ وُلِدْتُ وَيَوْمَ أَمُوتُ وَيَوْمَ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾ | |
| 182 | 34 | ﴿ ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَكَ الْحَقِّ ﴾ | |
| 281 | 46 | ﴿ قَالَ أَرَأَيْبُ أَنْتَ عَنِ الْهَيْبَةِ يَا بَرَهَيْمُ ﴾ | |
| 161 | 65 | ﴿ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا فَاعْبُدْهُ وَاصْطَبِرْ لِعِبَادَتِهِ ﴾ | |
| 277 | 66 | ﴿ وَيَقُولُ الْإِنْسَانُ أَإِذَا مَا مِثُّ لَسُوفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ | |
| 266 | 69 | ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عُنِيًّا ﴾ | |
| 164 | 71 | ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ | |
| 283 | 55 | ﴿ مِنهَا خَلَقْنَاكُمْ وَفِيهَا نُعِيدُكُمْ وَمِنهَا نُخْرِجُكُمْ تَارَةً أُخْرَى ﴾ | طه |
| 140 | 61 | ﴿ فَيَسْجُدْكُمْ بِعَذَابٍ وَقَدْ خَابَ مَنْ افْتَرَى ﴾ | |
| 276 | 68 | ﴿ قُلْنَا لَا تَخَفْ إِنَّكَ أَنْتَ الْأَعْلَى ﴾ | |
| -189 335 | 79 | ﴿ وَأَضَلَّ فِرْعَوْنَ قَوْمَهُ وَمَا هَدَى ﴾ | |
| 20 | 113 | ﴿ وَصَرَفْنَا فِيهِ مِنَ الْوَعِيدِ لَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ أَوْ يُحَدِّثُ لَهُمْ ذِكْرًا ﴾ | |
| 123 | 115 | ﴿ وَلَمْ يَحِدْ لَهُ عَزْمًا ﴾ | |
| 305 | 116 | ﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى ﴾ | |
| 188 | -118 119 | ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا يَجُوعَ فِيهَا وَلَا تَعْرَىٰ وَأَنَّكَ لَا تَظْمَأُ فِيهَا وَلَا تَصْحَىٰ ﴾ | |
| 160 | 132 | ﴿ وَأَمْرًا هَلَاكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا لَا نَسْأَلُكَ رِزْقًا نَحْنُ نَرْزُقُكَ وَالْعَاقِبَةُ لِلتَّقْوَىٰ ﴾ | |
| 181 | 22 | ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءِلهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ | الأنبياء |
| 36 | 37 | ﴿ خُلِقَ الْإِنْسَانُ مِنْ عَجَلٍ ﴾ | |
| 272 | 57 | ﴿ وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَفَكُمْ ﴾ | |
| 280 | 62 | ﴿ قَالُوا ءَأَنْتَ فَعَلْتَ هَذَا بِإِلهَتِنَا يَا بُرْهَيْمُ ﴾ | |
| -108 245 | 75 | ﴿ وَأَدْخَلْنَاهُ فِي رَحْمَتِنَا ﴾ | |
| 245 | 86 | ﴿ وَأَدْخَلْنَاهُمْ فِي رَحْمَتِنَا ﴾ | |

| | | | |
|---------------------|------------|---|----------|
| 124 | 101 - | ﴿ إِنَّ الَّذِينَ سَبَقَتْ لَهُمْ مِنَّا الْحُسْنَىٰ أُولَٰئِكَ عَنْهَا مُبْعَدُونَ لَا يَسْمَعُونَ حَسِيسَهَا وَهُمْ فِي مَا اشْتَهَتْ أَنفُسُهُمْ خَالِدُونَ ﴾ | |
| 228 | 102 1 | ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ ﴾ | الحج |
| 166 | 6 | ﴿ ذَلِكَ يَأْتِيَنَّ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ ﴾ | |
| 40 | 15 | ﴿ هَلْ يَدَّبَّهِنَّ كَيْدُهُمْ مَا يَغِيظُ ﴾ | |
| 327 | 19 | ﴿ يُصَبُّ مِنْ فَوْقِ رُءُوسِهِمُ الْحَمِيمُ ﴾ | |
| -169 -310 329 | 46 | ﴿ فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارَ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبَ الَّتِي فِي الصُّدُورِ ﴾ | |
| 332 | 47 | ﴿ وَإِنَّ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ ﴾ | |
| 159 | 62 | ﴿ ذَلِكَ يَأْتِيَنَّ اللَّهُ هُوَ الْحَقُّ ﴾ | |
| -143 171 | 70 | ﴿ إِنَّ ذَلِكَ فِي كِتَابٍ إِنَّ ذَلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ ﴾ | |
| 54 | -15 16 | ﴿ ثُمَّ إِنَّكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ لَمِتَّونَ ثُمَّ إِنَّكُمْ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ ﴾ | المؤمنون |
| 122 | 20 | ﴿ تَنَبَّأَ بِالذُّهْنِ ﴾ | |
| -166 255 | 36 | ﴿ هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ ﴾ | |
| 152 | 40 | ﴿ قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِينَ ﴾ | |
| 99 | 59 | ﴿ وَالَّذِينَ هُمْ بِرَبِّهِمْ لَا يُشْرِكُونَ ﴾ | |
| 291 | -99 100 | ﴿ قَالَ رَبِّ ارْجِعُونِ لَعَلِّي أَعْمَلُ صَالِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ﴾ | |
| 291 | 100 | ﴿ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَائِلُهَا ﴾ | |
| 312 | 117 | ﴿ وَمَنْ يَدْعُ مَعَ اللَّهِ إِلَهًا آخَرَ لَا بُرْهَانَ لَهُ بِهِ فَإِنَّمَا حِسَابُهُ عِنْدَ رَبِّهِ ۖ ﴾ | |
| 169 | 117 | ﴿ إِنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ ﴾ | |
| 333 | 2 | ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴾ | النور |
| 171 | 16 | ﴿ وَلَوْ لَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ ﴾ | |
| 252 | 43 | ﴿ وَيُنزِلُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ جِبَالٍ فِيهَا مِنْ بَرَدٍ ﴾ | |
| 338 | 22 | ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ الْمَلَائِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ لِلْمُجْرِمِينَ وَيُقُولُونَ جِئْنَا بِحُجُورٍ ﴾ | |
| 298 | 67 | ﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ﴾ | |
| 290 | 71 | ﴿ وَمَنْ تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّهِ مَتَابًا ﴾ | |
| 161 | 37 | ﴿ يَا تُوَكَّاتُوكَ بِكُلِّ سَخَارٍ عَلِيمٍ ﴾ | الشعراء |
| 249 | 41 | ﴿ أَيْنَ لَنَا الْآخِرُ ﴾ | |

| | | | |
|--------------------|---------------------|---|----------|
| 161 | 94 | ﴿ فَكَبِّرُوا فِيهَا ﴾ | |
| 256 | 106 | ﴿ أَلَا نُنْفِقُونَ ﴾ | |
| 256 | -108 -109 110 | ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا وَمَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِنْ أَجَرْتُمْ إِلَّا عَلَىٰ رَبِّ الْعَالَمِينَ فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا ﴾ | |
| 46 | 117 | ﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي قَوْمِي كَذَّبُونِ ﴾ | |
| 335 | 152 | ﴿ الَّذِينَ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ ﴾ | |
| 295 | 183 | ﴿ وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ | |
| -235 254 | 208 | ﴿ وَمَا أَهْلَكْنَا مِنْ قَرَبَةٍ إِلَّا لَهَا مُنْذِرُونَ ﴾ | |
| 299 | 10 | ﴿ فَلَمَّا رَأَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَانٌّ وَلَّىٰ مُدِرًّا وَلَمْ يَعْقِبْ ﴾ | النمل |
| 300 | 10 | ﴿ يَمْوَسِي لِأَخْفَى ﴾ | |
| 300 | 10 | ﴿ أَنَا اللَّهُ الْعَزِيزُ ﴾ | |
| -279 280 | 16 | ﴿ إِنَّ هَذَا هُوَ الْفَضْلُ الْمُبِينُ ﴾ | |
| 292 | 19 | ﴿ فَنَسَسَ صَاحِبُهَا مِنْ قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالدِّعَىٰ وَإِنِّي أَعْمَلُ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَذِلَّةٍ لِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ ﴾ | |
| -75 -131 216 | 23 | ﴿ وَأَوْبَقْتِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ | |
| 147 | 42 | ﴿ قَالَتْ كَأَنَّهُ هُوَ ﴾ | |
| 48 | 88 | ﴿ وَتَرَى الْجِبَالَ تَحْسَبُهَا جَامِدًا وَهِيَ تَمْرٌ مِمَّن السَّحَابِ صَنَعَ اللَّهُ ﴾ | |
| 299 | 24 | ﴿ ثُمَّ تَوَلَّىٰ إِلَى الظِّلِّ ﴾ | القصص |
| 228 | 50 | ﴿ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ اتَّبَعَ هَوَاهُ بِغَيْرِ هُدًى مِنَ اللَّهِ ﴾ | |
| 295 | 36 | ﴿ فَقَالَ يَقَوْمِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَارْجُوا الْيَوْمَ الْآخِرَ وَلَا تَعْتُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ | العنكبوت |
| 250 | 45 | ﴿ وَلَذِكْرُ اللَّهِ أَكْبَرُ ﴾ | |
| 324 | 48 | ﴿ وَمَا كُنْتُمْ تَتْلُوا مِنْ قَبْلِهِ مِنْ كِتَابٍ وَلَا تَحِطُّهُ بِيَمِينِكَ إِذَا لَازَتْكَ الْمُبْتَلُونَ ﴾ | |
| -95 222 | 56 | ﴿ فَإِنِّي فَأَعْبُدُونَ ﴾ | |
| 48 | -4 6-5 | ﴿ وَيَوْمَئِذٍ يَقَرِّحُ الْمُؤْمِنُونَ يُنْصِرُ اللَّهُ يُنْصِرُ مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ وَعَدَّ اللَّهُ لَا يُخْلِفُ اللَّهُ وَعْدَهُ ﴾ | الروم |
| 383 | 8 | ﴿ وَإِنَّ كَثِيرًا مِنَ النَّاسِ لِبِقَايَ رَبِّهِمْ لَكَاذِبُونَ ﴾ | |

| | | | |
|---------|------------------|--|---------|
| 143-208 | 7 | ﴿ وَلَنْ مُسْتَكْبِرًا كَانَتْ تَرْتَابُهَا ﴾ | لقمان |
| 147-208 | 7 | ﴿ كَانَتْ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا ﴾ | |
| 318 | 9-8 | ﴿ إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتُ النَّعِيمِ خَالِدِينَ فِيهَا وَعَدَّ اللَّهُ حَقًّا وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ | |
| 103-163 | 14 | ﴿ وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصْلَهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ ﴾ | |
| 228 | 17 | ﴿ يَبْنِي أَعْرَابَ الصَّلَاةِ وَأَمْرًا بِالْمَعْرُوفِ وَأَنَّهُ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنَّ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾ | |
| 262 | 33 | ﴿ فَلَا تَعْرَظْكُمْ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا ﴾ | |
| 262 | 34 | ﴿ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴾ | |
| 263 | 34 | ﴿ وَمَا تَدْرِي نَفْسٌ مَآذَا تَكْسِبُ غَدًا ﴾ | |
| 48 | 7 | ﴿ الَّذِي أَحْسَنَ كُلَّ شَيْءٍ خَلَقَهُ ﴾ | |
| 124 | 13 | ﴿ وَلَكِنْ حَقَّ الْقَوْلُ مِنِّي لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴾ | |
| 149 | 20 | ﴿ وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُوا فَمَأْوِيهِمُ النَّارُ ﴾ | |
| 175 | 10 | ﴿ وَطَنُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونًا ﴾ | الأحزاب |
| 73 | 72 | ﴿ إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ ﴾ | |
| 106 | 17 | ﴿ ذَلِكَ جَزَيْنَهُمْ بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ يُجْزَى إِلَّا الْكٰفِرُونَ ﴾ | سبا |
| 268 | -29 30 | ﴿ وَيَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ قُلْ لَكُمْ مِيعَادٌ يَوْمَ لَا تَسْتَعْجِرُونَ عَنْهُ سَاعَةً وَلَا تَسْتَفْتِحُونَ ﴾ | |
| 317 | 37 | ﴿ وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَى ﴾ | |
| 91 | 3 | ﴿ هَلْ مِنْ خَلْقٍ غَيْرِ اللَّهِ ﴾ | فاطر |
| 169-298 | 10 | ﴿ فَلِلَّهِ الْعِزَّةُ جَمِيعًا ﴾ | |
| 32 | 15 | ﴿ يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَنْتُمُ الْفُقَرَاءُ إِلَى اللَّهِ وَاللَّهُ هُوَ الْغَنِيُّ الْحَمِيدُ ﴾ | |
| 311 | 27 | ﴿ وَمِنَ الْجِبَالِ جُدَدٌ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُخْتَلِفٌ أَلْوَانُهَا وَعَرَبِيُّبٌ سُودٌ ﴾ | |
| 98-59 | -14 -15 16 | ﴿ إِذْ أَرْسَلْنَا إِلَيْهِمُ اثْنَيْنِ فَكَذَّبُوهُمَا فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ فَقَالُوا إِنَّا إِلَيْكُمْ مُرْسَلُونَ قَالُوا مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا وَمَا أَنْزَلَ الرَّحْمَنُ مِن شَيْءٍ إِنْ أَنْتُمْ إِلَّا تَكْذِبُونَ قَالُوا رَبُّنَا يَعْلَمُ إِنَّا إِلَيْكُمْ لَمُرْسَلُونَ ﴾ | |
| 160 | 4 | ﴿ وَقَالَ الْكٰفِرُونَ هَذَا سِحْرٌ كَذَّابٌ ﴾ | ص |

| | | | |
|-----------------------|-----------|---|--------|
| 305 | 34 | ﴿إِلَّا إِلِيلِسَ أَسْتَكْبَرَّ وَكَانَ مِنَ الْكٰفِرِينَ﴾ | |
| 276 | 35 | ﴿قَالَ رَبِّ اغْفِرْ لِي وَهَبْ لِي مُلْكًا لَا يَبْغِي لِأَحَدٍ مِّنْ بَعْدِي إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ﴾ | |
| 118 | 75 | ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ﴾ | |
| 317 | 3 | ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ | الزمر |
| 160 | 13 | ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَهْدِي مَنْ هُوَ كٰذِبٌ كَفَّارٌ﴾ | |
| 281 | 23 | ﴿اللَّهُ نَزَلَ أَحْسَنَ الْحَدِيثِ كِتَابًا مُّتَشٰهَرًا مَّثَانِيَ تَقْشِرُّ مِنْهُ جُلُودٌ الْٰذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُمْ ثُمَّ تَلِينُ جُلُودُهُمْ وَقُلُوبُهُمْ إِلَىٰ ذِكْرِ اللَّهِ﴾ | |
| 307 | 30 | ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ﴾ | |
| 152 | 36 | ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ | |
| 216 | 62 | ﴿اللَّهُ خَلِقُ كُلِّ شَيْءٍ﴾ | |
| 170 | 64 | ﴿قُلْ أَفَعَبَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَ بِأَعْبُدَ﴾ | |
| 170 | 66 | ﴿بَلِ اللَّهِ فَاعْبُدْ﴾ | |
| 177 | 73 | ﴿فَادْخُلُوهَا خٰلِدِينَ﴾ | |
| 276 | 8 | ﴿رَبَّنَا وَأَدْخِلْهُمْ جَنَّاتٍ عَدْنٍ الَّتِي وَعَدْتَهُمْ وَمَنْ صَلَحَ مِن ءَابَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ | غافر |
| 20 | -38 39 | ﴿وَقَالَ الٰذِي ءَامَنَ يَقَوْمِ اتَّبِعُونِ أَهْدِيكُمْ سَبِيلَ الرَّشَادِ يَقَوْمِ إِنَّمَا هٰذِهِ الٰحْيَوٰةُ الدُّنْيَا مَتَّعُ﴾ | |
| 264 | 51 | ﴿إِنَّا لَنَنْصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ ءَامَنُوا فِي الٰحْيَوٰةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ يَقُومُ الٰشَّهَادُ﴾ | |
| 261 | 55 | ﴿فَاصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ بِالْعَشِيِّ وَالْإِبْكَرِ﴾ | |
| 326 | 12 | ﴿وَإَوْحَىٰ فِي كُلِّ سَمَاءٍ أَمْرَهَا﴾ | فصلت |
| 89-50 -114- 224 | 11 | ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ | الشورى |
| 331 | 42 | ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ وَيَبْغُونَ فِي الْأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ | |
| 157 | 41 | ﴿فَإِمَّا نَذْهَبَنَّ بِكَ﴾ | الزخرف |
| 143 | 74 | ﴿إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي عَذَابٍ جَهَنَّمَ خٰلِدُونَ﴾ | |
| 255 | 84 | ﴿وَهُوَ الٰذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهٌُ وَفِي الْأَرْضِ إِلَهٌُ﴾ | |
| 322 | 23 | ﴿فَأَسْرِ بِعِبَادِي لَيْلًا إِنَّكُمْ مُّتَّبِعُونَ﴾ | الدخان |
| 144 | 40 | ﴿إِنَّ يَوْمَ الْفَصْلِ مِيقَاتُهُمْ أَجْمَعِينَ﴾ | |

| | | | |
|-------------|-------------------|--|----------|
| 276 | 49 | ﴿ ذُقْ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْكَرِيمُ ﴾ | |
| -268 319 | 24 | ﴿ وَقَالُوا مَا هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا الدُّنْيَا نَمُوتُ وَنَحْيَا وَمَا يُهْلِكُنَا إِلَّا الدَّهْرُ ﴾ | الجانية |
| 319 | 32 | ﴿ إِنْ نَظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُستَقِينَ ﴾ | |
| 152 | 34 | ﴿ أَلَيْسَ هَذَا بِالْحَقِّ ﴾ | الأحقاف |
| 56 | 1 | ﴿ إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُبِينًا ﴾ | الفتح |
| 262 | 10 | ﴿ إِنَّمَا يَأْتِيهِمْ اللَّهُ ﴾ | |
| 262 | 10 | ﴿ بِدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ | |
| 322 | 11 | ﴿ يَقُولُونَ بِالسِّنْتِهِمْ مَا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ ﴾ | |
| 177 | 27 | ﴿ لَتَدْخُلَنَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ ءَامِنِينَ مُحَلِّقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ | |
| 205 | 07 | ﴿ وَأَعْلَمُوا أَنَّ فِيكُمْ رَسُولَ اللَّهِ ﴾ | الحجرات |
| -309 252 | 7 | ﴿ وَالْأَرْضَ مَدَدْنَاهَا وَأَلْقَيْنَا فِيهَا رَوَاسِيَ وَأَنْبَتْنَا فِيهَا مِنْ كُلِّ زَوْجٍ بَهِيجٍ ﴾ | ق |
| 160 | - 24 25 | ﴿ أَلَيْسَ فِي جَهَنَّمَ كُلٌّ كَمِثَارِ عِنْدٍ مِّنَ الحَبِّ مِثْلَ حَبِّ مُرْبٍ ﴾ | |
| 295 | 31 | ﴿ وَأَزَلَّيْتُمُ الْجَنَّةَ لِلْمُتَفِينِ غَيْرِ بَعِيدٍ ﴾ | |
| 202 | 35 | ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ | |
| 271 | 23 | ﴿ فَوَرَبِّ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ إِنَّهُ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَا أَنْتُمْ نَاطِقُونَ ﴾ | الذاريات |
| 263 | 47 | ﴿ وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ ﴾ | |
| 320 | - 9 10 | ﴿ يَوْمَ تَمُورُ السَّمَاءُ مَوْرًا وَتَسِيرُ الْجِبَالُ سِيرًا ﴾ | الطور |
| 255 | 11 | ﴿ وَيَلُومِذِ لِّلْمُكذِّبِينَ ﴾ | |
| 328 | 48 | ﴿ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ | |
| -130 176 | 20 | ﴿ وَمَنْوَةَ الثَّالِثَةَ الْآخِرَى ﴾ | النجم |
| 269 | -43 - 44 45 | ﴿ وَأَنَّهُ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَى وَأَنَّهُ هُوَ أَمَاتَ وَأَحْيَا وَأَنَّهُ خَلَقَ الزَّوْجِينَ الذَّكَرَ وَالْأُنثَى ﴾ | |
| 159 | 43 | ﴿ فَأَخَذْنَاهُمْ أَخَذَ عَزِيزٍ مُّقْدِرٍ ﴾ | القمر |
| 115 | 13 | ﴿ فَبِأَيِّ ءَالَءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ ﴾ | الرحمن |
| 166 | -10 11 | ﴿ وَالسَّيِّئُونَ السَّيِّئُونَ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ ﴾ | الواقعة |
| 104 | - 25 26 | ﴿ لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا وَلَا تَأْتِيهَا إِلَّا قِيلًا سَلَمًا سَلَمًا ﴾ | |

| | | | |
|--------------------|------------------|---|-----------|
| 20 | 27 | ﴿ وَأَصْحَابُ الْيَمِينِ مَا أَصْحَابُ الْيَمِينِ ﴾ | |
| -85 163 | -75 -76 77 | ﴿ فَلَا أَفْسِسُ لِمَوْجِعِ الشُّجُورِ وَإِنَّهُ لَفَسَّمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ إِنَّهُ لَفَرَزَانٌ كَرِيمٌ ﴾ | |
| 149 | -88 89 | ﴿ فَأَمَّا إِنْ كَانَ مِنَ الْمُقَرَّبِينَ فَرَوْحٌ وَرَيْحَانٌ وَجَنَّتُ نَعِيمٌ ﴾ | |
| 156 | 10 | ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُنْفِقُوا ﴾ | الحديد |
| -92 -118 215 | 29 | ﴿ إِنَّمَا يَعْلَمُ أَهْلَ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ عَلَى شَيْءٍ ﴾ | |
| 322 | 8 | ﴿ وَيَقُولُونَ فِي أَنْفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ ﴾ | المجادلة |
| 250 | 13 | ﴿ لَأَنتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ ﴾ | الحشر |
| 276 | 5 | ﴿ رَبَّنَا لَا تَجْعَلْنَا فِتْنَةً لِلَّذِينَ كَفَرُوا وَاعْفِرْ لَنَا رَبَّنَا إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ ﴾ | المتحنة |
| 137 | 7 | ﴿ وَلَا يَنْتَوْنَهُ أَبَدًا بِمَا قَدَّمْت أَيْدِيهِمْ ﴾ | الجمعة |
| 271 | 1 | ﴿ قَالُوا نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ اللَّهِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ ﴾ | المنافقون |
| 148 | 8 | ﴿ وَاللَّهُ الْعِزَّةُ لِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ | |
| 253 | 11 | ﴿ وَلَنْ يُؤَخِّرَ اللَّهُ نَفْسًا إِذَا جَاءَ أَجَلُهَا ﴾ | |
| 291 | 4 | ﴿ وَيَعْلَمُ مَا تُسْرُونَ وَمَا تَعْلَمُونَ ﴾ | التغابن |
| 91 | 3 | ﴿ مَا تَرَى فِي خَلْقِ الرَّحْمَنِ مِنْ تَفَوُّتٍ فَارْجِعِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَى مِنْ فُطُورٍ ﴾ | الملك |
| 160 | -10 -11 12 | ﴿ وَلَا تَطْعُ كُلَّ حَلَاظٍ مَهِينٍ هَمَّازٍ مَشَاءٍ بِنَمِيمٍ مَنَاعٍ لِلبَحْرِ مَعْتَدٍ مُثَمِّمٍ ﴾ | القلم |
| 20 | 2 -1 | ﴿ الْحَاقَّةُ مَا الْحَاقَّةُ ﴾ | الحاقة |
| -176 207 | 13 | ﴿ فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْحَةٌ وَجِدَّةٌ ﴾ | |
| 175 | 14 | ﴿ فَذُكِّرْتُمْ دَكَّةً وَجِدَّةً ﴾ | |
| 222 | -30 31 | ﴿ خُذُوهُ فَغُلُّوه ثُمَّ الْجَحِيمَ صَلُّوه ﴾ | |
| -186 332 | 32 | ﴿ تُرَى فِي سِلْسِلَةٍ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا ﴾ | |
| 271 | -38 -39 40 | ﴿ فَلَا أَقْسِمُ بِمَا تُبْصَرُونَ وَمَا لَا تُبْصَرُونَ إِنَّهُ لَقَوْلُ رَسُولٍ كَرِيمٍ ﴾ | |
| 292 | 9 | ﴿ وَأَسْرَرْتُ لَهُمْ إِسْرَارًا ﴾ | نوح |

| | | | |
|-------------|----------------------------|---|----------|
| 182 | -17 18 | ﴿ وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴾ | |
| 318 | 18 | ﴿ ثُمَّ يُعِيدُكُمْ فِيهَا وَيُخْرِجُكُمْ إِخْرَاجًا ﴾ | |
| 139 | 07 | ﴿ وَأَنْتُمْ ظَنُّوا كَمَا ظَنَنْتُمْ أَنْ لَنْ بَعَثَ اللَّهُ أَحَدًا ﴾ | الجن |
| 139 | 12 | ﴿ وَأَنَا ظَنَنَّاتُ أَنْ لَنْ نُعْجِزَ اللَّهَ فِي الْأَرْضِ وَلَنْ نُعْجِزَهُ هَرَبًا ﴾ | |
| 151 | 37 | ﴿ إِلَّا مَنْ أَرْضَىٰ مِنْ رَسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمَنْ خَلْفَهُ رَصَدًا ﴾ | |
| 182 | 8 | ﴿ وَبَنَىٰ إِلَيْهِ تَبْيِيلًا ﴾ | المزمل |
| 274 | - 32 - 33 - 34 35 | ﴿ كَلَّا وَالْقَمَرَ وَاللَّيْلَ إِذْ أَدْبَرَ وَالصُّبْحَ إِذَا اسْفَرَّ إِنَّهَا لِأَحَدَى الْكَبِيرِ ﴾ | |
| 197 | - 34 35 | ﴿ أَوَلَيْكَ فَالُوكَ ثُمَّ أَوَلَيْكَ فَالُوكَ لَكَ فَالُوكَ ﴾ | القيامة |
| 105 | 8 | ﴿ وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَىٰ حَيْثُ ﴾ | الإنسان |
| 115 | 15 | ﴿ وَيَلْ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ | المرسلات |
| 61 | 19 | ﴿ وَيَلْ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ ﴾ | |
| 174 | 33 | ﴿ كَأَنَّهُ جِمَلَتٌ صُفْرٌ ﴾ | |
| 318 | - 25 26 | ﴿ أَنَا صَبَبْنَا الْمَاءَ صَبًّا ثُمَّ شَقَقْنَا الْأَرْضَ شَقًّا ﴾ | عبس |
| 264 | 13 | ﴿ إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ ﴾ | الانفطار |
| 284 | 13 | ﴿ إِنَّهُ كَانَ فِي آهْلِهِ مَسْرُورًا ﴾ | الانشقاق |
| 266 | -16 -17 18 | ﴿ فَلَا أُقْسِمُ بِالسَّفَاقِ وَاللَّيْلِ وَمَا وَسَقَ وَالْقَمَرِ إِذَا اتَّسَقَ ﴾ | |
| 266 | 19 | ﴿ لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ ﴾ | |
| 115 | 17 | ﴿ فَهَلِ الْكَافِرِينَ أَهْلُهُمْ رُؤِيًا ﴾ | الطارق |
| 77 | 21 | ﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًا ﴾ | الفجر |
| 145 | 13 | ﴿ وَإِنَّ لَنَا لِلْآخِرَةِ وَالْأُولَىٰ ﴾ | الليل |
| 141 | 5 | ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾ | الضحى |
| -149 285 | 9 | ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ | |
| 255 | 6-5 | ﴿ فَإِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ | الشرح |
| 294 | 6 | ﴿ كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنَّاظٍ ﴾ | العلق |
| 175 | 1 | ﴿ إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا ﴾ | الزلزلة |

| | | | |
|-------------|-------|---|----------|
| -167 257 | 4 - 3 | ﴿ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴾ | التكاثر |
| 258 | 2 | ﴿ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴾ | الكافرون |
| 257 | 3 | ﴿ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴾ | |
| 258 | 4 | ﴿ وَلَا أَنَا عَابِدٌ مَّا عَبَدْتُمْ ﴾ | |
| 172 | 04 | ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾ | |

فهرس الأحاديث النبوية

| الصفحة | الحديث |
|---------|---|
| 44 | ((إمام أدركن واحد منكم الدجال)) |
| 104 | ((أنا أفصح العرب بيد أني من قريش)) |
| 120-119 | ((إنما الشفعة فيما لم يقسم، وإنما الأعمال بالنيات، وإنما الولااء لمن أعتق، وإنما الربا في النسيئة)) |
| 311 | ((أن الله يبغض الشيخ الغريب)) |

فهرس الأبيات الشعرية

| الصفحة | القائل | البيت |
|-------------|--------------------|--|
| 104 | النابعة الذيباني | لا عيب فيهم غير أن سيوفهم بهن فلول من قراع الكنائب |
| 145 | الأعشى | تلك حيلي منه وتلك ركابي هن صفر أولادها الزيب |
| 74 | أبو تمام | قسم الزمان ربوعها بين الصبا وقبولها و دبورها أثلاثا |
| 85 | معن بن أوس | وفيهن - والأيام يعثرن بالفتى - نوادب لا يمللنه ونوائح |
| 55 | حجل بن فضلة | جاء شقيق عارضا رحمه إن بني عمك فيهم رماح |
| 44 | بلا نسبة | دامنّ سعدك إن رحمت متيماً لولاك لم يكُ للصباة جانحا |
| 327 | مضرس بن ربيعي | وطرُتُ بمنصلي في يعملاتٍ دَوامي الأيدِ يَحْطِنُ السَّرِيحا |
| -19 187 | جرير | تزود مثل زاد أبيك فينا فنعم الزاد زاد أبيك زادا |
| 69 | ابن الرومي | هو الرجلُ المشروكُ في جُلِّ ماله ولكنّه بالجحد والحمد مفردُ |
| 32 | الأعشى | هو الواهب المائة المصطفا ة إما مخاضاً وإما عشارا |
| 181 | | وأبي الذي ترك الملوك وجمعهم بصهاب هامة كأمس الدابر |
| 191 | المتنبي | وحدي قلت ذا الشعر كله ولكن لشعري فيك من نفسه شعر |
| 27 | إبراهيم بن العباس | فلو إذ نبا دهرٌ و أنكر صاحب وسلُط أعداء و غاب نصير |
| -227 248 | بشار | بكرا صاحبي قبل المهجير إنّ ذاك النجاح في التكبير |
| 77-39 | بلا نسبة | فأين إلى أين التّجاء ببغلي أناك أذاك اللّاحقوك احبس احبس |
| 106 | زهير بن أبي سلمى | من يلق يوما على علاته هرما يلق السماحة منه والندى خلق |
| 155 | امرؤ القيس | حَلَقْتُ لَهَا بِاللّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَأْمُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ |
| 105 | امرؤ القيس | فقلت : بيمين الله أبرح قاعدا ولو قطعوا جسمي لديك وأوصالي |
| 86 | أبو النجم | وبدلت والدهر ذو تبدل هيفا دبورا بالصبا والشمأل |
| -54 212 | الملبد بن حرملة | يشكو إليّ جملي طول السرى صبر جميل فكلانا مبتلى |
| 183 | أبو طالب | إذن لاتبعناه على كل حالة من الدهر جداً غير قول التهازل |
| 105 | ابن نباتة السعدي | لم يبق جودك لي شيئا أومله تركتني أصعب الدنيا بلا أمل |
| 63 | | لأجهدنّ فيما درء مفسدة تخشى وإما بلوغ السؤل والأمل |
| 335 | السموأل أو الحارثي | تسيل على حد الطبات نفوسنا وليست على غير الطبات تسيل |
| 69 | الخنساء | إذا فَبِحَ البُكاءِ على قتيلٍ رأيتُ بُكاءَكَ الحَسَنَ الجميلاً |

| | | | |
|-----|----------------------|----------------------------------|-------------------------------|
| 293 | عنتره بن شداد | أبدي نواجذه لغير تبسم | لما رأني قد قصدت أريده |
| 293 | طرفة بن العبد | تخلل حر الرمل دعص له ندي | وتبسم عن ألمي كأن منوراً |
| 315 | لقيط بن أنيف العنبري | طاروا إليه زرافات وحدانا | قوم إذ الشر أبدي ناجديه لهم |
| 152 | | حكيم بن المسيب منتهاها | فما رجعت بخائبة ركاب |
| 267 | بلانسة | فإن الحوادث أودى بها | فإما تريني ولي لمة |
| 85 | الفرزدق | لعلي وإن شطت نواها أزروها | وإني لرام نظرة قبل التي |
| 217 | المتنخل الهذلي | بوانٍ ولا بضعيف قواه | لعمرك ما إن أبو مالك |
| 92 | بلانسة | نعم من الفتى لا يمنع الجود قاتله | أبي جوده لا البخل واستعجلت به |
| 43 | الأعشى | د من حذر الموت أن يأتيه | فهل بمنعني ارتيادي البلا |
| 206 | شمر بن عمرو الحنفي | فمضيت ثم قلت لا يعنيني | ولقد أمرت على اللئيم يسبني |

فهرس المحتويات

| | |
|----|---|
| 01 | المقدمة |
| 07 | المدخل : |
| 24 | الباب الأوّل : التوكيد بين القدماء والحديثين |
| 25 | الفصل الأوّل : التوكيد في اللغة العربية وارتباطه بمناسبات القول ومقتضياته..... |
| 29 | - أوّلا/ ارتباط بعض عناصر الجملة العربيّة بسياق الكلام : |
| 29 | 1/ المبتدأ والخبر بين التعريف والتكثير : |
| 30 | - 1-1/ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة : |
| 31 | - 1-2/ الأصل في الخبر أن يكون نكرة:..... |
| 33 | 2/ التوكيد والمعنى العام والمنطقي في الجملة العربيّة : |
| 36 | 3 / ظاهرة الحذف و القرائن الحالية : |
| 37 | 4/ التقديم والتأخير : |
| 38 | ثانيا/ تقسيم الأساليب في اللغة العربية من خلال سياقات الكلام : |
| 40 | 1-1- الأساليب الخبرية : |
| 41 | النفى في الجملة المؤكدة : |
| 42 | 1-2- الأساليب الإنشائية : |
| 42 | - الإنشاء الطلبي : |
| 42 | - الإنشاء غير الطلبي : |
| 45 | - ثالثا/أسلوب التوكيد و القرائن الحالية : |
| 45 | 1 - أسباب التوكيد في اللغة : |
| 47 | 2 - أسلوب التوكيد وعلاقة السامع بالمتكلم : |
| 49 | 2-1- حال المتكلم (المخاطب): |
| 51 | 2-2- حال السامع (المخاطب): |

| | |
|----|--|
| 53 | 2-3- الرسالة الكلامية : |
| 57 | - رابعا/من أحكام التوكيد المتعلقة بالسياق : |
| 57 | 1- التوكيد ينفي المجاز : |
| 58 | 2- التوكيد ومبدأ الاقتصاد اللغوي : |
| 61 | 3- ظاهرة الحذف وأسلوب التوكيد : |
| 61 | 3-1- المحذوف لا يؤكد : |
| 63 | 3-2- المؤكد لا يحذف : |
| 64 | - خامسا/ الأسباب المعنوية لامتناع التوكيد سياقيا : |
| 64 | 1- التوكيد المعنوي : |
| 65 | 2- النكرات لا تؤكد : |
| 66 | 3- صيغة المشاركة والتوكيد بـ(كلا وكلتا) : |
| 66 | 4- التوكيد بالمصدر : |
| 67 | 5- البدل المؤكد : |
| 67 | 6- في التوكيد اللفظي : |
| 67 | 7- في التقديم والتأخير : |
| 71 | الفصل الثاني : أسلوب التوكيد في الدراسات القديمة: |
| 74 | أولا : التوكيد عند النحاة : |
| 76 | 1 /نوعا التوكيد في النحو العربي : |
| 76 | أ) التوكيد اللفظي : |
| 80 | ب) التوكيد المعنوي : |
| 84 | 2) التوكيد في أبواب نحوية أخرى : |
| 84 | أ/ الجمل التي لا محل لها من الإعراب : |
| 84 | - الجملة الاعتراضية : |
| 86 | ب / الحروف الزائدة : |

| | |
|-----|--|
| 93 | ج/ القسم : |
| 94 | د/ الاشتغال : |
| 95 | هـ - باب التمييز وفكرة التحويل : |
| 96 | و- التأكيد بالجملة الاسمية : |
| 96 | ز- ضمير الفصل : |
| 97 | ثانيا : البلاغيون : |
| 97 | 1) مباحث التوكيد عند البلاغيين : |
| 97 | أ / الإسناد الخبري : |
| 98 | ب / التقديم والتأخير : |
| 100 | ج/ الفصل والوصل : |
| 101 | د / الإطناب والتكرير و التطويل : |
| 102 | هـ/ القصر والحصر : |
| 103 | و / الاعتراض : |
| 104 | ز / تأكيد المدح بما يشبه الذم وتأکید الذم بما يشبه المدح : |
| 105 | ح / تأكيد الذم بما يشبه المدح : |
| 105 | ط/ التتميم : |
| 105 | ي/ التذييل : |
| 106 | ك/ التردد : |
| 106 | ل/ المجاز : |
| 108 | م/ التعريف : |
| 108 | ثالثا : التوكيد عند الأصوليين : |
| 109 | من مباحث التوكيد عند الأصوليين : |
| 110 | 1- دلالة المنطوق والمفهوم : |
| 111 | 2- الزيادة في القرآن : |

| | |
|-----|--|
| 112 | 3 - الحقيقة والجاز في القرآن : |
| 114 | 4- أقسام التأكيد وأسبابه : |
| 116 | 5 - الفرق بين الترادف والتوكيد والإتباع : |
| 117 | 6- باب الأمر و النهي : |
| 118 | 7- دلالة بعض الأدوات على التوكيد وارتباطها بالسياق : |
| 120 | 8- تأكيد العموم والخصوص : |
| 121 | 9 - باب الاحتمال : |
| 122 | 10- التوكيد (أصل أو من العوارض) : |
| 123 | 11- باب العزيمة والرخصة : |
| 123 | 12- الإخراج بعد التأكيد : |
| 125 | 13 - المطابقة في التأكيد : |
| 126 | 14- دلالة التأييد : |
| 127 | 15- فائدة التوكيد في القرآن : |
| 129 | الفصل الثالث: أسلوب التوكيد في الدراسات الحديثة |
| 130 | المبحث الأول : التوكيد ضمن القرائن اللفظية(التوكيد اللفظي) : |
| 130 | أولا / التوكيد اللفظي : |
| 132 | أولا :التوكيد بالزيادة : |
| 132 | عناصر الزيادة في الجملة المؤكدة : |
| 132 | الأداة : |
| 134 | 1 / ما يختص بالدخول على الفعل : |
| 143 | 2 / ما يختص بالدخول على غير الفعل : |
| 153 | 3 / أدوات غير مختصة : |
| 159 | التوكيد بالصيغة : |
| 162 | التوكيد بالجملة : |

| | |
|-----|--|
| 162 | – الجملة الاستثنائية : |
| 162 | – الجملة الاعتراضية : |
| 163 | – جملة القسم : |
| 165 | التوكيد بالتكرار: |
| 167 | ثانيا :التوكيد بالتقديم والتأخير : |
| 173 | المبحث الثاني : التوكيد ضمن القرائن المعنوية (التوكيد المعنوي):..... |
| 173 | أولا/ التوكيد المعنوي : |
| 175 | ثانيا/ التوكيد بأبواب التخصيص الأخرى : |
| 193 | الباب الثاني:أسلوب التوكيد أشكاله ودلالاته |
| 194 | – الفصل الأول : مبدأ الفائدة في أسلوب التوكيد : |
| 195 | الفائدة لغة واصطلاحا : |
| 197 | أولا/ مبدأ الفائدة في الجملة العربية : |
| 201 | بعض ما يتعلق بمبدأ الفائدة في دراسة الجملة : |
| 210 | – مبدأ الفائدة وبعض الظواهر السياقية : |
| 210 | 1– ظاهرة الحذف في الجملة العربية ومبدأ الفائدة |
| 211 | 2– مبدأ الفائدة وظاهرة التقدير |
| 212 | 3– مبدأ الفائدة وفكرة التكرار |
| 214 | 4– مبدأ الفائدة ومصطلح الزيادة |
| 216 | ثانيا / أسلوب التوكيد وفائدته في اللغة : |
| 219 | 1– أنواع التوكيد تتعلق بالفائدة : |
| 220 | 2– دلالة الصيغة والتوكيد بكلا وكلتا |
| 220 | 3– الفصل والوصل |
| 220 | 4– استخدام كل وأجمع |
| 221 | 5– التوكيد بالتقديم والتأخير |

| | |
|-----|---|
| 223 | ثالثا / مبدأ الفائدة في أسلوب التوكيد : |
| 223 | 1- حروف الزيادة |
| 225 | 2- التوكيد أسلوب يقوم على إعادة المعنى |
| 226 | رابعا / فائدة بعض عناصر التوكيد في الجملة العربية |
| 226 | 1- ضمير الفصل |
| 227 | 2- ضمير الشأن |
| 227 | 3- دلالة إن |
| 228 | 4- دلالة اللام |
| 228 | 5- دلالة المصدر المؤكد |
| 229 | 6- التوكيد بالبدل |
| 229 | 7- دلالة إنما |
| 230 | 8- دلالة كل وأجمع |
| 239 | الفصل الثاني : من أنماط التوكيد في القرآن الكريم |
| 241 | أولا - الأنماط بسيطة : |
| 241 | 1- التوكيد بالزيادة وصوره: |
| 241 | 1-1 زيادة عنصر مؤكد |
| 263 | 1-2 زيادة عنصرين |
| 271 | 1-3 زيادة ثلاثة عناصر |
| 278 | 1-4 زيادة أربعة عناصر |
| 280 | 2 - التوكيد بالتقديم وأشكاله : |
| 280 | 1-2 تقديم المسند إليه |
| 281 | 2-2 تقديم المسند |
| 282 | 2-3 تقديم المفعول به |
| 282 | 2-4 تقديم حرف الإضافة ومدخوله |

| | |
|-----|---|
| 283 | ثانيا- الأغماط المركبة : |
| 288 | الفصل الثالث: بعض معاني التوكيد في القرآن الكريم من خلال أشكال توكيدية أخرى..... |
| 290 | أ/ بعض معاني الحال المؤكدة : |
| 306 | ب/ بعض معاني النعت المؤكد : |
| 317 | ج/ بعض معاني المفعول المطلق المؤكد : |
| 320 | د/ بعض معاني الظرف المؤكد : |
| 322 | هـ- بعض معاني حرف الإضافة ومدخوله المؤكد : |
| 331 | و/ بعض معاني التمييز المؤكد : |
| 334 | ز/ بعض معاني البدل المؤكد |
| 335 | ح/ بعض معاني العطف المؤكد : |
| 338 | ط - بعض معاني الاشتقاق التوكيدي : |
| 341 | الخاتمة |
| 344 | المصادر والمراجع |
| 353 | الفهارس العامة |
| 354 | - فهرس الآيات القرآنية |
| 374 | - فهرس الأحاديث النبوية |
| 375 | - فهرس الأبيات الشعرية |
| 377 | - فهرس المحتويات |